كتاب الأهالى

# بنوك وباشوات

تأليف: دافيدس لاندز




ترجمة: الدكتور عبد العظيم أنيس

# بنوك وباشاوات

تأليف

**دافيدس لاندز**

ترجمة:

**الدكتور عبد العظيم أنيس**

# فهرس

مقدمة جديدة:

# الخراب الحديث لمصر المحروسة
# هل التاريخ يعيد نفسه حقًا؟

لقد خطر ببالي هذا السؤال وأنا أستعد لكتابة هذه المقدمة للطبعة الثانية لكتاب "بنوك وباشاوات" الذي ترجمته منذ عشرين عام، ولم أملك إلا أن أقارن في ذهني بين ما جرى في مصر في عهد إسماعيل منذ مائة عام أو ما يزيد قليلاً، وبين ما جرى ويجري في مصر اليوم منذ الانفتاح السعيد الذي بدأ بعد حرب أكتوبر في عهد السادات.

فهذا الكتاب الذي ألفه دافيد لاندز (الباحث الاقتصادي الأمريكي وأستاذ تاريخ الاقتصاد في جامعة ميتشجان) يعتمد في مادته على أرشيف خاص اكتشف في الخمسينات من القرن العشرين، وهو يحتوي على مراسلات اثنين من كبار ممولي الخديوي إسماعيل أحدهما في الإسكندرية ويعمل سكرتيرا خاصا له (دير فيو) والآخر في باريس يدير بنكًا للتجارة والاستثمار (أندريه). وهذه المراسلات الخاصة والصريحة تلقي ضوءا جديدا على قصة القروض التي دفع

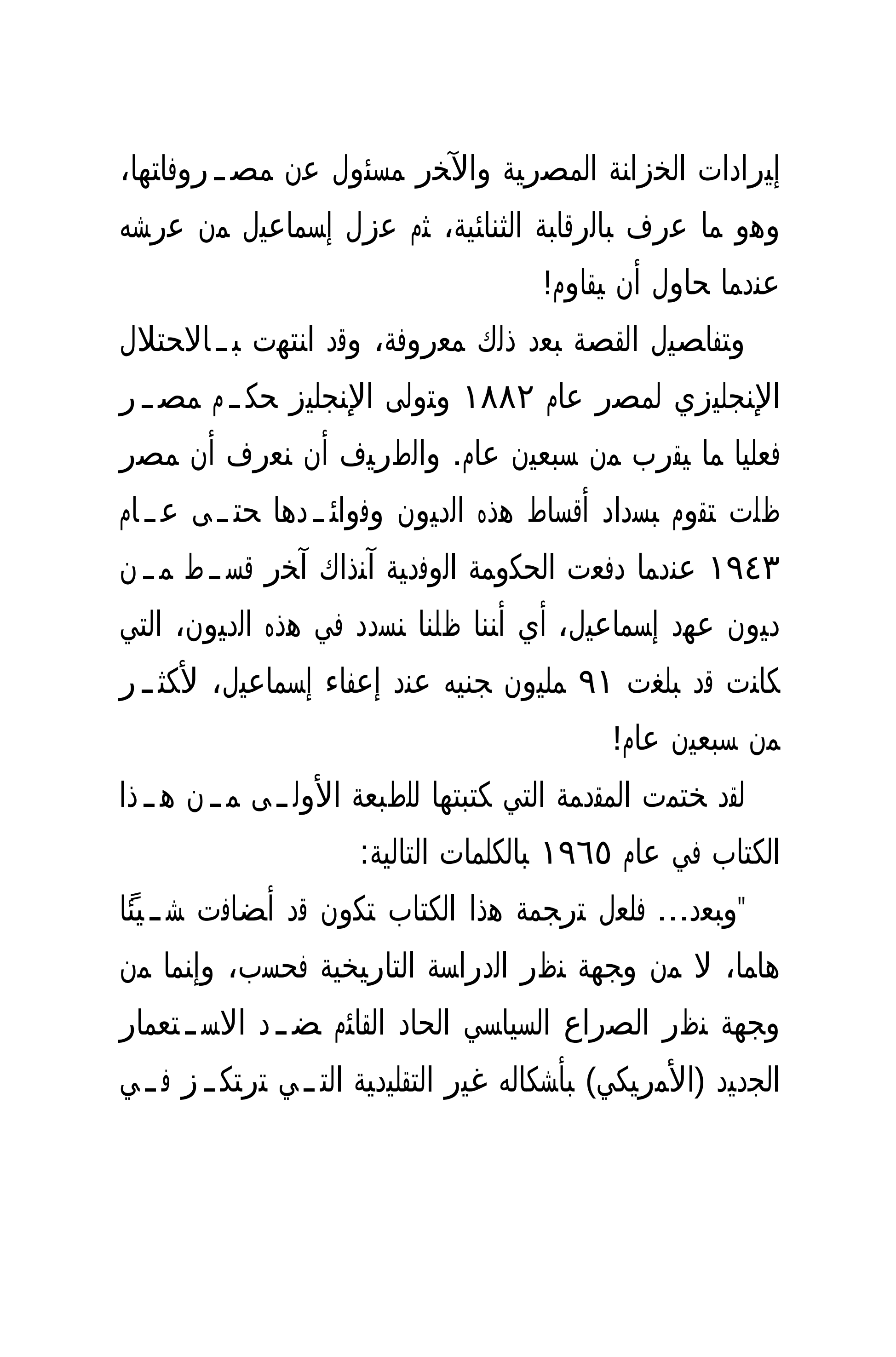
المولون الأجانب إسماعيل دفعا إليها – باسم التمدن والانفتاح والتقدم وتحويل مصر إلى قطعة من أوروبا – ثم قصة إعلان إفلاس مصر والحجز على ثرواتها بعد ذلك، أي أن هذه المراسلات تحكي ببراهين ووثائق جديدة قصة النهب الأوروبي لثروة مصر في عهد أسرة محمد علي والوصول بها إلى مرحلة الخراب ثم الاحتلال، وكل هذا – حتى لا تنسى – تم باسم الانفتاح على أوروبا.

وقد بدأ دافيد لاندز بعد عثوره على هذا الأرشيف، ومن هذا الخيط الجديد، يتتبع تفاصيل المؤامرات التي حاكها المصرفيون الأجانب (الفرنسيون والإنجليز على وجه الخصوص) وحقيقة العوامل التي شجعت المصرفيين الأوروبيين على تصدير رؤوس أموالهم للاستثمار في مصر، في ظروف ازدهار الطلب على القطن المصري طويل التيلة، عندما أوقفت الحرب الأهلية الأمريكية وصول القطن الأمريكي إلى أوروبا، ومعدلات الفوائد الباهظة التي فرضوها على هذه الاستثمارات وإسراعهم بنزح أكبر قسط من ثروة مصر قبل أن تهبط أسعار القطن من جديد عندما يتدفق القطن الأمريكي من جديد، واختلاق مبررات

لتعويضات باهظة من خزانة الحكومة المصرية إما بادعـاء حقوق لم تمنح لهم أبدا، أو بتحمل الحكومة مسئولية أخطاءهم في الحقيقة مسئولون عنها.

لكن الكتاب لا يشرح هذا كله بشكل مقنع فحسب، وإنمـا استطاع أيضا أن يرسم صورة مقنعـة للحيـاة الاجتماعيـة والسياسية القائمة في عهد إسماعيل وجـو الدسـائس فـي القصر، وحياة الشعب المصري – عماله وفلاحيه – البائسة في ظل حمى الرواج الاقتصادي لهذا المحصول الرأسـمالي (القطن)، وحياة الجاليات الأجنبية التي امتلأت بالمغـامرين والأفاقين في مدينة الإسكندرية، كما أعاد الكتاب بتأكيد جديد ووقائع جديدة حقيقة وضع شركة قناة السويس وقصة تحكيم الإمبراطور (نابليون الثالث) في الخـلاف بـين ديليسـبس وإسماعيل التي كانت في الحقيقة قصة نهب أخرى للخزانـة المصرية!

وعندما عجزت الخزانة المصرية عن مواجهة كل هـذه الالتزامات، الحقيقية والوهمية، فرض الممولـون الأجانـب تعيين وزيرين أوروبيين – أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي – في الوزارة المصرية، أحدهما مسئول عن التصرف فـي

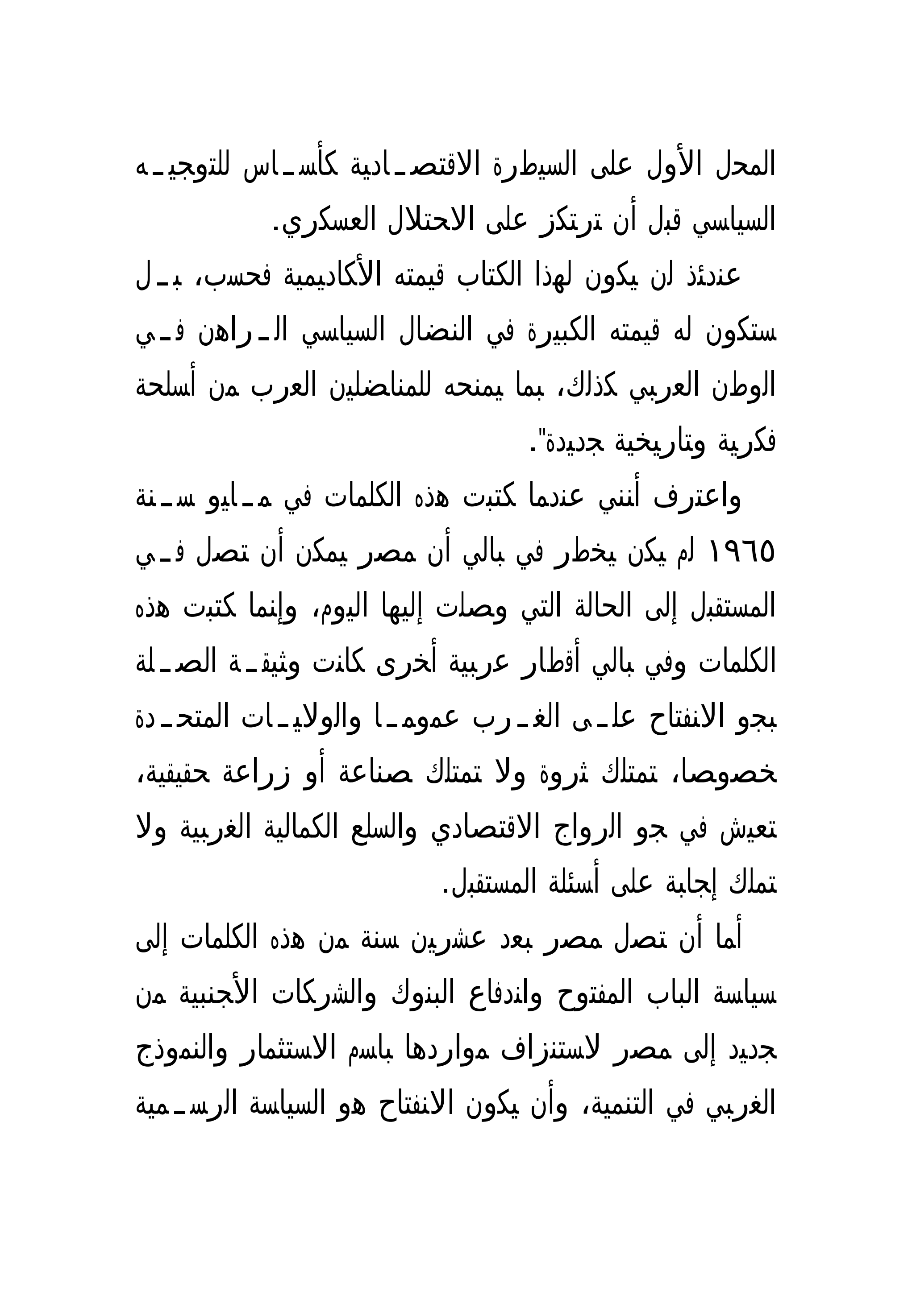


إيرادات الخزانة المصرية والآخر مسئول عن مصروفاتها، وهو ما عرف بالرقابة الثنائية، ثم عزل إسماعيل من عرشه عندما حاول أن يقاوم!

وتفاصيل القصة بعد ذلك معروفة، وقد انتهت بالاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢ وتولى الإنجليز حكم مصر فعليا ما يقرب من سبعين عام. والطريف أن نعرف أن مصر ظلت تقوم بسداد أقساط هذه الديون وفوائدها حتى عام ١٩٤٣ عندما دفعت الحكومة الوفدية آنذاك آخر قسط من ديون عهد إسماعيل، أي أننا ظللنا نسدد في هذه الديون، التي كانت قد بلغت ٩١ مليون جنيه عند إعفاء إسماعيل، لأكثر من سبعين عام!

لقد ختمت المقدمة التي كتبتها للطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٩٦٥ بالكلمات التالية:

"وبعد... فلعل ترجمة هذا الكتاب تكون قد أضافت شيئًا هاما، لا من وجهة نظر الدراسة التاريخية فحسب، وإنما من وجهة نظر الصراع السياسي الحاد القائم ضد الاستعمار الجديد (الأمريكي) بأشكاله غير التقليدية التي ترتكز في



المحل الأول على السيطرة الاقتصـادية كأسـاس للتوجيـه السياسي قبل أن ترتكز على الاحتلال العسكري.

عندئذ لن يكون لهذا الكتاب قيمته الأكاديمية فحسب، بـل ستكون له قيمته الكبيرة في النضال السياسي الـراهن فـي الوطن العربي كذلك، بما يمنحه للمناضلين العرب من أسلحة فكرية وتاريخية جديدة".

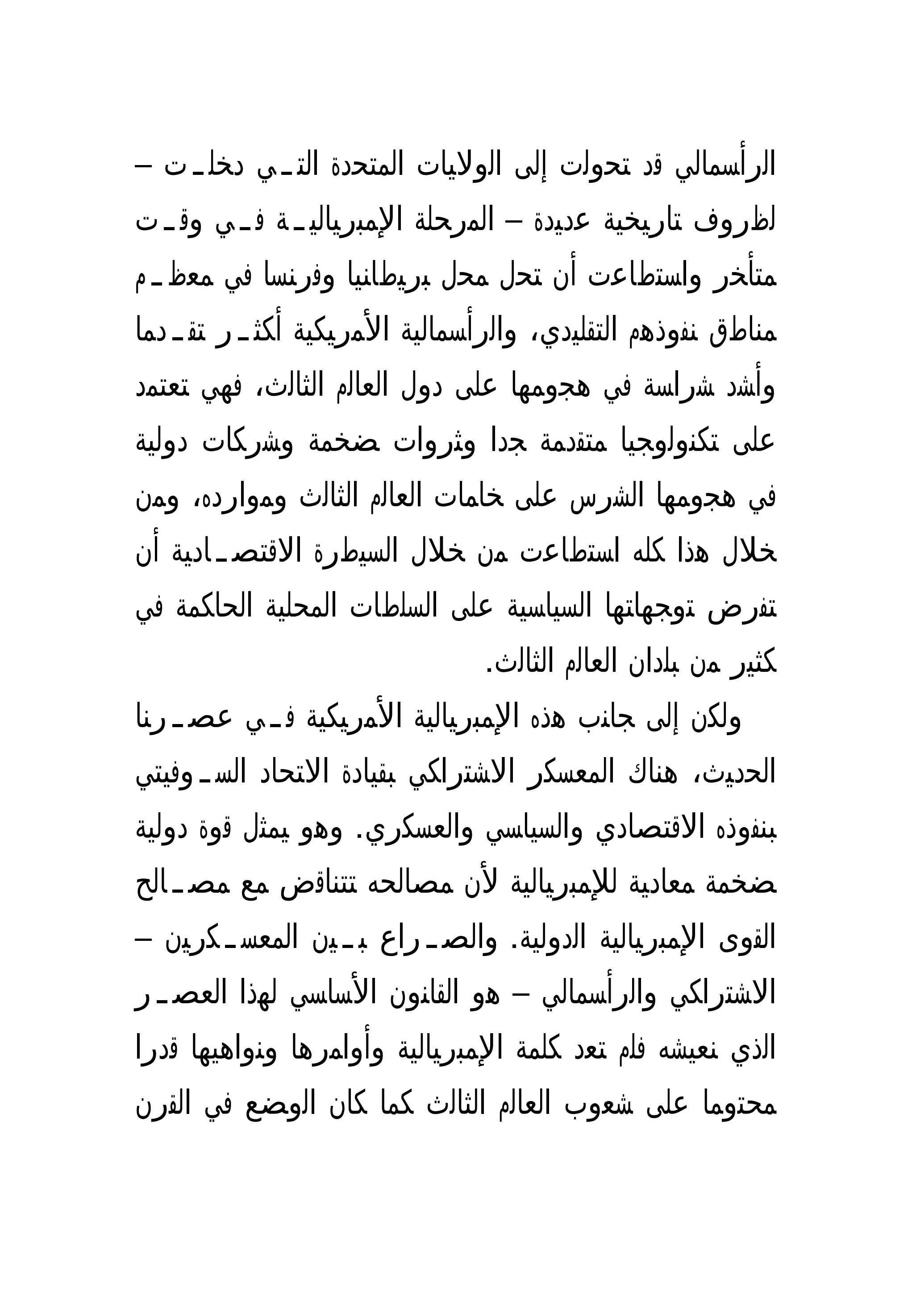
واعترف أنني عندما كتبت هذه الكلمات في مـايو سـنة ١٩٦٥ لم يكن يخطر في بالي أن مصر يمكن أن تصل فـي المستقبل إلى الحالة التي وصلت إليها اليوم، وإنما كتبت هذه الكلمات وفي بالي أقطار عربية أخرى كانت وثيقـة الصـلة بجو الانفتاح علـى الغـرب عمومـا والولايـات المتحـدة خصوصا، تمتلك ثروة ولا تمتلك صناعة أو زراعة حقيقية، تعيش في جو الرواج الاقتصادي والسلع الكمالية الغربية ولا تملك إجابة على أسئلة المستقبل.

أما أن تصل مصر بعد عشرين سنة من هذه الكلمات إلى سياسة الباب المفتوح واندفاع البنوك والشركات الأجنبية من جديد إلى مصر لاستنزاف مواردها باسم الاستثمار والنموذج الغربي في التنمية، وأن يكون الانفتاح هو السياسة الرسـمية

التي تدافع عنها السلطة في مصر باستماتة، وأن تمتلأ مصر من جديد بالأفاقين والمغامرين الدوليين من أمثال أصحاب مشروع "هضبة الأهرام" الذين ما يزالون يطالبون أمام محاكم واشنطن بالتعويضات عن إلغاء المشروع... فأمر لم يكن يخطر لي على بال.

لكن الذي لم يكن يخطر على بال قد وقع بالفعل، ونحن اليوم نعيش في ظل أوضاعه ونتائجه، بحيث ضاعت استقلالية القرار الوطني من خلال سياسة الانفتاح الجديدة، ولعل هذه الحسرة التي أشعر بها وأنا أتأمل ما نحن فيه هي التي أغرتني بأن أضع في أول هذه الكلمة هذا السؤال: هل التاريخ يعيد نفسه حقًا؟

أن من المؤكد أن ظروف الرأسمالية الدولية في منتصف القرن التاسع عشر مختلفة عن ظروفها اليوم، فآنذاك كانت الرأسمالية الدولية ما تزال في مرحلة المنافسة "الحرة"، وكانت القيادة ما تزال في أوروبا، في يد بريطانيا وفرنسا. أما اليوم بعد أن تحولت الرأسمالية الدولية إلى مرحلة الإمبريالية منذ أواخر القرن التاسع عشر، مرحلة الاحتكارات ورأس المال المالي وتقسيم المستعمرات فإن قيادة العالم

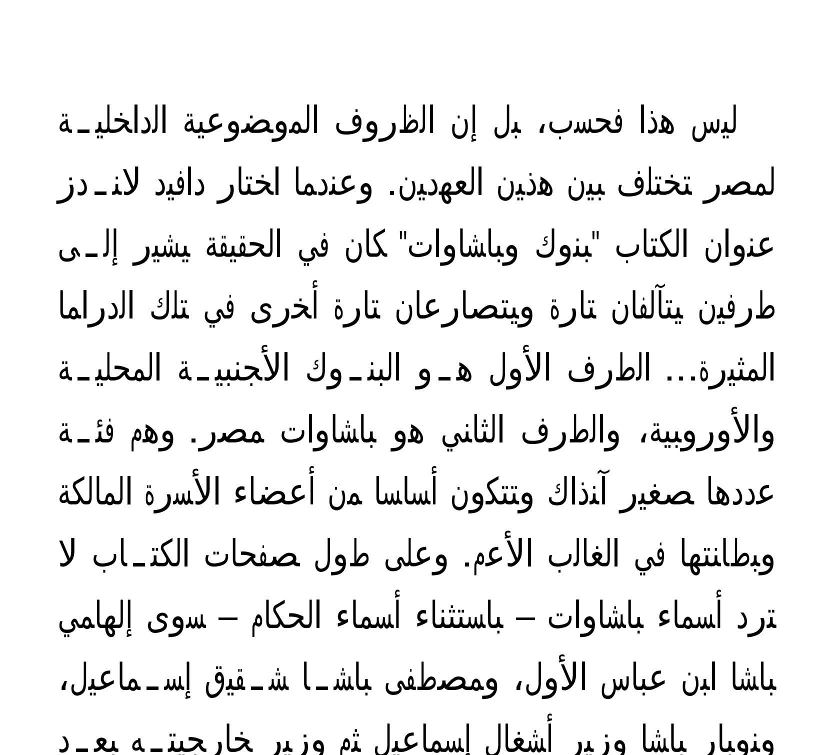


الرأسمالي قد تحولت إلى الولايات المتحدة التي دخلت – لظروف تاريخية عديدة – المرحلة الإمبريالية في وقت متأخر واستطاعت أن تحل محل بريطانيا وفرنسا في معظم مناطق نفوذهم التقليدي، والرأسمالية الأمريكية أكثر تقدما وأشد شراسة في هجومها على دول العالم الثالث، فهي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة جدا وثروات ضخمة وشركات دولية في هجومها الشرس على خامات العالم الثالث وموارده، ومن خلال هذا كله استطاعت من خلال السيطرة الاقتصادية أن تفرض توجهاتها السياسية على السلطات المحلية الحاكمة في كثير من بلدان العالم الثالث.

ولكن إلى جانب هذه الإمبريالية الأمريكية في عصرنا الحديث، هناك المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي بنفوذه الاقتصادي والسياسي والعسكري. وهو يمثل قوة دولية ضخمة معادية للإمبريالية لأن مصالحه تتناقض مع مصالح القوى الإمبريالية الدولية. والصراع بين المعسكرين – الاشتراكي والرأسمالي – هو القانون الأساسي لهذا العصر الذي نعيشه فلم تعد كلمة الإمبريالية وأوامرها ونواهيها قدرا محتوما على شعوب العالم الثالث كما كان الوضع في القرن

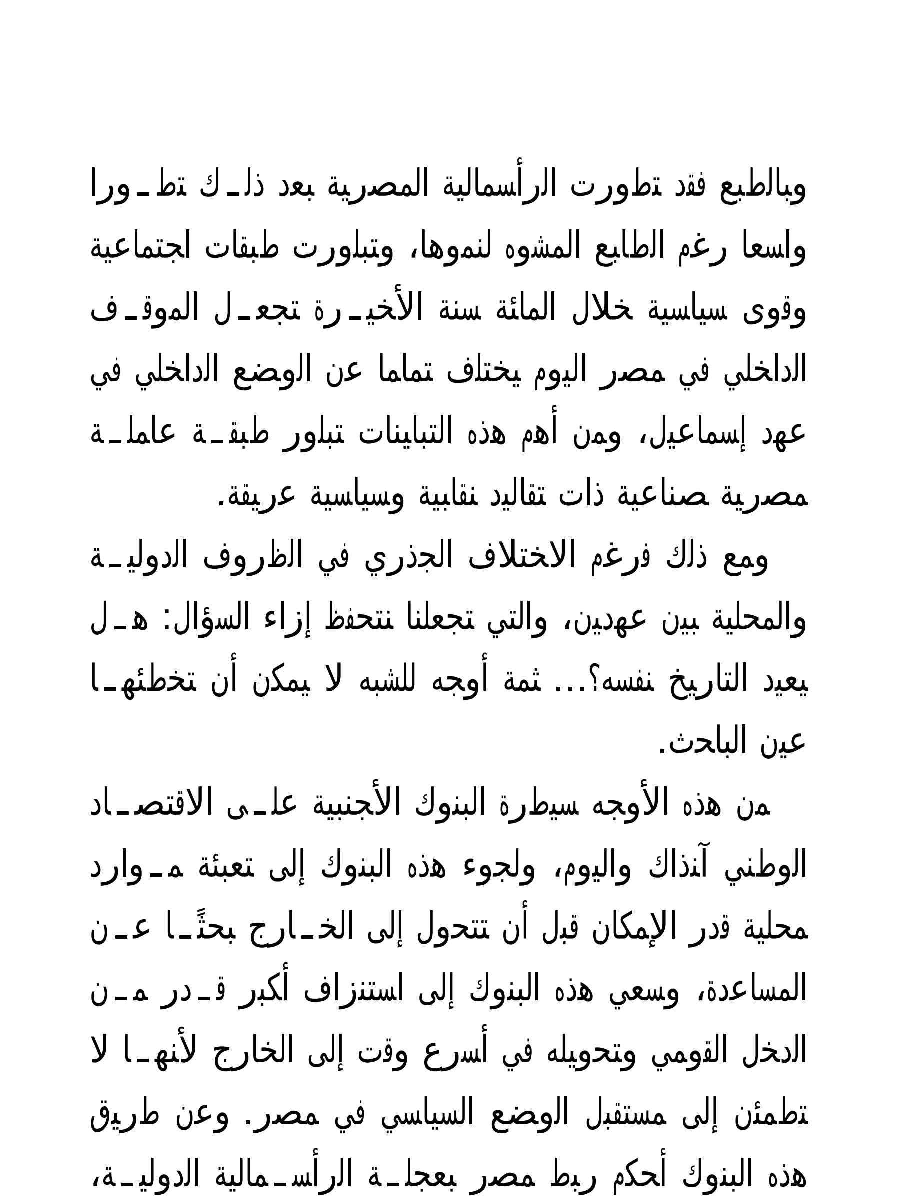
التاسع عشر. ولعل انتصار ثورة الجزائر وثورة فيتنام وثورة كوبا (وهي لا تبعد عن ولاية ميامي بأكثر مـن ٩٠ ميـل) وانتصار مصر على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وانتصـار ثورة نيكاراجوا... إلخ شواهد واضحة علـى هـذا القـانون الأساسي الذي يفتح الباب واسعا لكل قائد سياسـي يريـد أن يحقق استقلال شعبه وأن يطور تنمية اقتصاده ويرفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية التي طال حرمانهـا. أي أن الـنمط الغربي في التنمية الرأسمالية لم يعد قـدرا محتومـا علـى شعوب العالم الثالث كما كان الوضع في الماضـي، وإنمـا فتحت الآفاق لنمط آخر من التنمية يقوم على الاعتماد علـى الذات أساسا وتعبئة الموارد وتوجيه التنمية لصالح الأغلبيـة الساحقة من الناس. وبالطبع فإن هذا النمط من التنمية سوف يحتاج إلى مساعدات ومعونات مـن الخـارج، لكـن هـذه المساعدات والمعونات سوف تكون بمثابة اسـتكمال للجهـد الأساسي الذي يبذل وطنيا في الاعتماد على الذات.

من هذه الزاوية يمكن أن نرى أن المناخ الـدولي الـذي أحاط بمصر في عهد إسماعيل ليس هو المناخ الدولي الـذي أحاط بمصر في عهد الانفتاح الساداتي.



ليس هذا فحسب، بل إن الظروف الموضوعية الداخليـة لمصر تختلف بين هذين العهدين. وعندما اختار دافيد لانـدز عنوان الكتاب "بنوك وباشاوات" كان في الحقيقة يشير إلـى طرفين يتآلفان تارة ويتصارعان تارة أخرى في تلك الدراما المثيرة... الطرف الأول هـو البنـوك الأجنبيـة المحليـة والأوروبية، والطرف الثاني هو باشاوات مصر. وهم فئـة عددها صغير آنذاك وتتكون أساسا من أعضاء الأسرة المالكة وبطانتها في الغالب الأعم. وعلى طول صفحات الكتـاب لا ترد أسماء باشاوات – باستثناء أسماء الحكام – سوى إلهامي باشا ابن عباس الأول، ومصطفى باشـا شـقيق إسـماعيل، ونوبار باشا وزير أشغال إسماعيل ثم وزير خارجيتـه بعـد ذلك، وهو الذي تولى التفاوض بعد ذلك في باريس لإنهـاء الخلاف حول تفسير عقد قناة السويس مع ديليسبس ونابليون الثالث.

وكانت الرأسمالية المصرية في عهودها الجنينية الأولـى، حتى أن عمليات إقراض الفلاحين بضـمان المحصـول أو الأرض وجمع القطن وكبسه وحلجه وتصديره إلى مرسـيليا أو ليفربول كانت أساسا في يد الأجانب حتى ذلـك الوقـت.



وبالطبع فقد تطورت الرأسمالية المصرية بعد ذلك تطورا واسعا رغم الطابع المشوه لنموها، وتبلورت طبقات اجتماعية وقوى سياسية خلال المائة سنة الأخيرة تجعل الموقف الداخلي في مصر اليوم يختلف تماما عن الوضع الداخلي في عهد إسماعيل، ومن أهم هذه التباينات تبلور طبقة عاملة مصرية صناعية ذات تقاليد نقابية وسياسية عريقة.

ومع ذلك فرغم الاختلاف الجذري في الظروف الدولية والمحلية بين عهدين، والتي تجعلنا نتحفظ إزاء السؤال: هل يعيد التاريخ نفسه؟... ثمة أوجه للشبه لا يمكن أن تخطئها عين الباحث.

من هذه الأوجه سيطرة البنوك الأجنبية على الاقتصاد الوطني آنذاك واليوم، ولجوء هذه البنوك إلى تعبئة موارد محلية قدر الإمكان قبل أن تتحول إلى الخارج بحثًا عن المساعدة، وسعي هذه البنوك إلى استنزاف أكبر قدر من الدخل القومي وتحويله في أسرع وقت إلى الخارج لأنها لا تطمئن إلى مستقبل الوضع السياسي في مصر. وعن طريق هذه البنوك أحكم ربط مصر بعجلة الرأسمالية الدولية، وأصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الدولي.

فإذا ارتفعت أسعار القطن في بورصة ليفربول فثمـة رواج ينتظر أثرياء الفلاحين والباشاوات وتتحسن أحوال الخزانـة المصرية، وإذا هبطت أسعار القطن كما حـدث بعـد ذلـك ضاقت السبل على حاكم مصر في تسديد ديونها وهو الأمـر الذي حدث بالدقة.

ومن هذه الأوجه أيضا قضية الدين المصري والقيود التي فرضها على حرية الإرادة الوطنية. لقد وصل الدين الوطني إلى ٩١ مليون جنيها عندما عزل إسماعيل. وبسـبب هـذا المبلغ فرضت الرقابة الثنائية على مصر وأصـبحت كلمـة فرنسا وبريطانيا هي الكلمة الأعلى، ومهما حاول إسـماعيل أن يقاوم النفوذ الأجنبي فقد فشل دائما لأنه لم تكن في يديـه أسلحة يقاوم بها بعد أن تم تسليم الاقتصاد الوطني للأجانب.

واليوم نحن نعلم من تقارير البنك الدولي أن ديون مصـر – الطويلة والمتوسطة والقصيرة – قد وصلت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٢ إلى نحو ٣١ مليار دولار، عدا ديـون مصـر العسكرية للغرب، (بمعدل ٧٥٠ دولار لكل فرد في مصر)، وإذا كانت مصر في عهد إسماعيل قد دأبت على الاقتـراض لتسديد فوائد وأقساط ديون قديمة حل موعـدها ولـم يكـن

بالخزانة ما يسددها، فإن من حقنا أن نتذكر أن هذا ما حدث اليوم، فقد عجزنا عن دفع فوائد الديون العسكرية الأمريكيـة (حوالي ٦٠٠ مليون دولار) مؤخرا، ونحن نقتـرض مـن أمريكا لتسديد فوائد وأقساط ديون أمريكية. وهكذا يكبر جبل الديون المصرية اليوم كما كبر في الماضي، ونواجه موقفًـا عسيرا من العجز عن الدفع كما واجهناه في الماضي. والحق أن موقفنا سوف يزداد سوءا من هذه الناحية فـي السـنوات القليلة القادمة (وسوف يتضح قصر نظر هؤلاء الذين أدعـوا أن الدين المصري لم يصل إلى مرحلة الخطر) لأن الموارد الكبار الأربعة التي نعتمد عليها في السداد (تحويلات مصـر من الخارج، البترول، قناة السويس، السياحة) سـوف تهـبط بطبيعة الظروف الرأسمالية الدولية كما يعترف كل المراقبين الدوليين. فأسعار البترول في تدهور مستمر حتى انتهاء أزمة الكساد الدولي في أوائل التسعينات، وموارد قنـاة السـويس تأثرت لاشك بهذا التدهور في أسعار البترول، ودول الخليج تخفض ميزانياتها وتوفر في عمالتها مما لا شك يؤثر علـى تحويلات المصريين في الخارج.

ولذلك يبقى السؤال الحاسم الذي ليس لدى مسئول إجابـة عليه: هذا الدين المصري... إلى أين، وماذا يفعل في اقتصاد مصر وسياستها؟

كذلك لا يمكن أن نغفل عند المقارنة بين العهـدين أثـر الارتباط الحاسم بالرأسمالية الدولية على أوضاع الاقتصـاد المصري وتركيبة الزراعة المصـرية وتضـخم الأسـعار وبالتالي سوء أحوال فقراء مصر، وهم غالبية شعبها آنـذاك واليوم.

لقد أحدث التوسع في زراعة القطن رواجا فـي أوسـاط أغنياء الفلاحين والباشاوات والأجانب من التجارة ولكن هـا هو دافيد لاندز يقول عن تلك الحقبة ما يلي:

"لقد ضحى بكل شيء في وادي النيل من أجل القطـن... ومصر البلد الذي كان مصدر الفول والحبوب لكـل البحـر الأبيض المتوسط قد أصبحت في الوضع الـذي كـان فيـه استيراد الأغذية من الخارج ضروريا للتغلب على المجاعة. وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه في عام ١٨٦٤، وتضاعف ثمن الزيـت والخضروات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الغـلال والفـول

بنسبة ٤٠٠% وارتفعت أسعار لحم الضأن – وهـو الغـذاء الثابت للمسلمين – من أربعة بنس إلى ثمـان فـي الرطـل. وبينما جعل التضخم الحياة عسيرة على كل المقيمين الـذين يعيشون بمرتب ثابت بما في ذلك القناصل الذين طلبوا مـن حكوماتهم زيادة مرتباتهم... كان أغنياء تجارة القطن الجـدد سببا في ارتفاع الأسعار بل تسببوا بإفراطهم في الكماليـات في رفع الأسعار أكثر فأكثر".

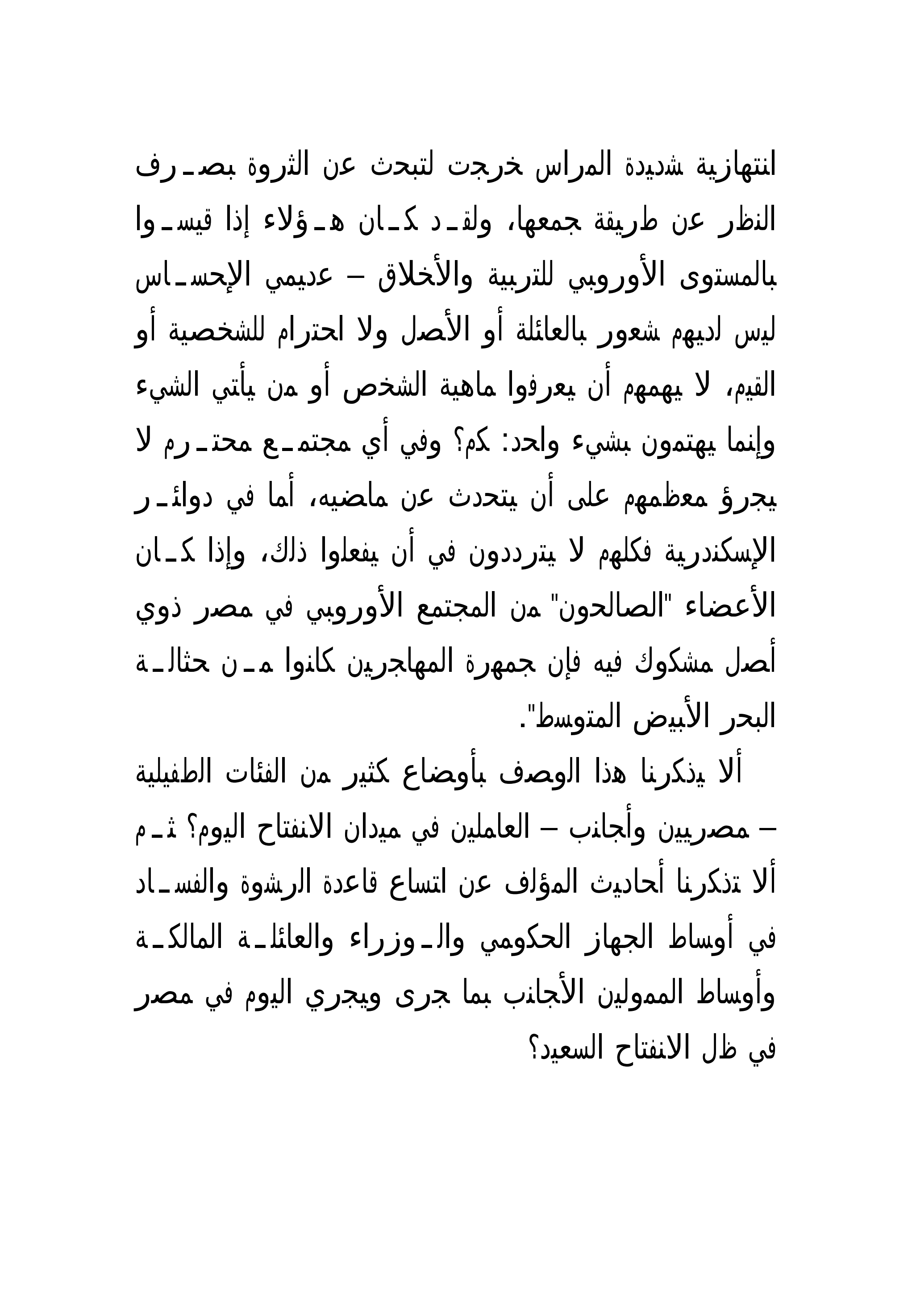
ولعل هذه الكلمات تذكرنا بالأوضاع الحالية في مصـر. أما عن أحوال الشعب الصـحية فـي ظـل هـذا الانفتـاح الإسماعيلي المتوهج برواج محصول القطن، فقد يكفـي أن نضيف إلى أوضاع الأسعار والتضخم الذي أصاب الفقـراء في الصميم وصف دافيد لانـدز لاكتسـاح وبـاء الكـوليرا للإسكندرية إذ يقول:

"ثم جاءت الكوليرا. وفي أول يوم مات عدد قليـل مـن الضحايا، وفي اليوم الثاني زاد هذا العدد قليلاً، ثم وصل إلى عشرات ثم إلى مئات، وفي مقابل كل جثة يتم التبليغ عنهـا كان هناك عديد من الجثث تدفن في هـدوء فـي الحـدائق

الخاصة والأقبية. وفي أحياء الفقراء تكونت الجثث في الحفر الضيقة.

وسيطر الفزع على المدينة. وعلى الرغم من أن المرض أصاب في غالب الأمر الفقراء، إلا أن الأغنياء الـذين كـان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول مـن هربـوا. وضـرب الخديوي المثل بنفسه. فإذ كان ممتلئًا بالخوف والرعب سارع بالخروج بيخته إلى عرض البحر لبضعة أيام من "الراحـة"، وعاد بعد ستة أسابيع، وعند إقدامه اقتحم الأوروبيون الميناء وشقوا طريقهم إلى السفن المزدحمة ودفعوا مبـالغ ضـخمة لينقذوا أرواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن معدة أبدا للملاحة في غير المياه العذبة..... وفي فترة أسـبوعين نجح حوالي ٣٠ ألف أوروبي في الخروج من مصر".

وأخيرا إلى القارئ وصف دافيد لاندز لمجتمع الجاليـات الأجنبية بالإسكندرية في عهد إسماعيل "أن الإسـكندرية لـم تكن بالمكان الذي يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضرا. ولكن الإسكندرية هي البلد الذي فيه المال. وقليلون هم الذين كانوا يرغبون في التضحية بجيوبهم بسبب ما تشمه أنوفهم. وباستثناءات قليلة كان القـادمون جميعـا مجموعـة

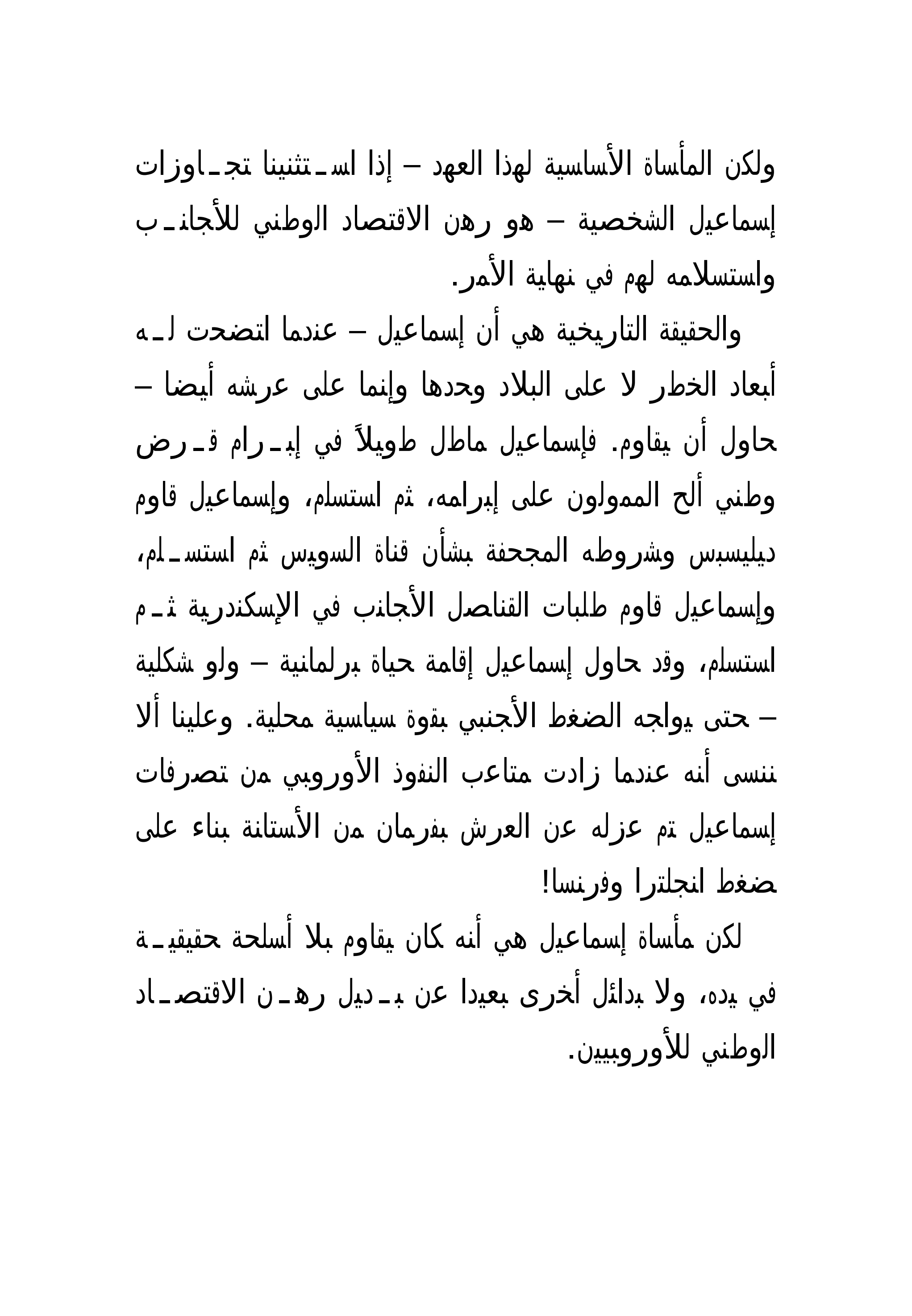


انتهازية شديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن طريقة جمعها، ولقد كان هؤلاء إذا قيسوا بالمستوى الأوروبي للتربية والأخلاق – عديمي الإحساس ليس لديهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من يأتي الشيء وإنما يهتمون بشيء واحد: كم؟ وفي أي مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه، أما في دوائر الإسكندرية فكلهم لا يترددون في أن يفعلوا ذلك، وإذا كان الأعضاء "الصالحون" من المجتمع الأوروبي في مصر ذوي أصل مشكوك فيه فإن جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط".

ألا يذكرنا هذا الوصف بأوضاع كثير من الفئات الطفيلية – مصريين وأجانب – العاملين في ميدان الانفتاح اليوم؟ ثم ألا تذكرنا أحاديث المؤلف عن اتساع قاعدة الرشوة والفساد في أوساط الجهاز الحكومي والوزراء والعائلة المالكة وأوساط الممولين الأجانب بما جرى ويجري اليوم في مصر في ظل الانفتاح السعيد؟

إجابتي إذن على هذا السؤال البالغ الأهميـة: هـل يعيـد التاريخ نفسه؟... هي نعم.. ربما يعيد التاريخ نفسه، ولكـن في ظروف أخرى ومستوى آخر. وما أعنيه بهذه الإجابة هي أن الاقتصاد المصري قد رهن لصـالح الأجنبـي وأعوانـه المحليين في العهدين، وأن ديون مصر قد بلغت الحد الـذي أصبحت حبلاً مشدودا حول رقبة مصر يزيد من خنقها فـي العهدين، وأن أحوال شعب مصر – عماله وفلاحيـه – قـد ازدادت سوءا وتدهورا في العهدين. وأنه بسبب هذا وهنـت الإرادة الوطنية لمصر في العهدين.

فإذا قيل إن في هذا الكلام مبالغة، لأن المشروعات اليوم تنفذ أمام أعيننا... قلنا إن عهـد إسـماعيل عـرف أيضـا المشروعات العديدة ومعظمها يتعلق بالبنية التحتية: بناء قناة السويس، توسيع ميناء الإسكندرية، استكمال القناطر وشـبكة الترع لأعمال الري، إصلاح القلعة وبناء الأوبرا، إعادة بناء الثروة الحيوانية بعد وباء طاعون البقر، التوسع في زراعـة القطن، إدخال ماكينات الري الحديثة، بناء مصـنع السـكر، مشروع خط سكة حديد السودان... إلـخ. فمـن الخطـأ أن يتصور أحد أن عهد إسماعيل كان كله عهد سـفه وتبـذير،



ولكن المأساة الأساسية لهذا العهد – إذا اسـتثنينا تجـاوزات إسماعيل الشخصية – هو رهن الاقتصاد الوطني للأجانـب واستسلامه لهم في نهاية الأمر.

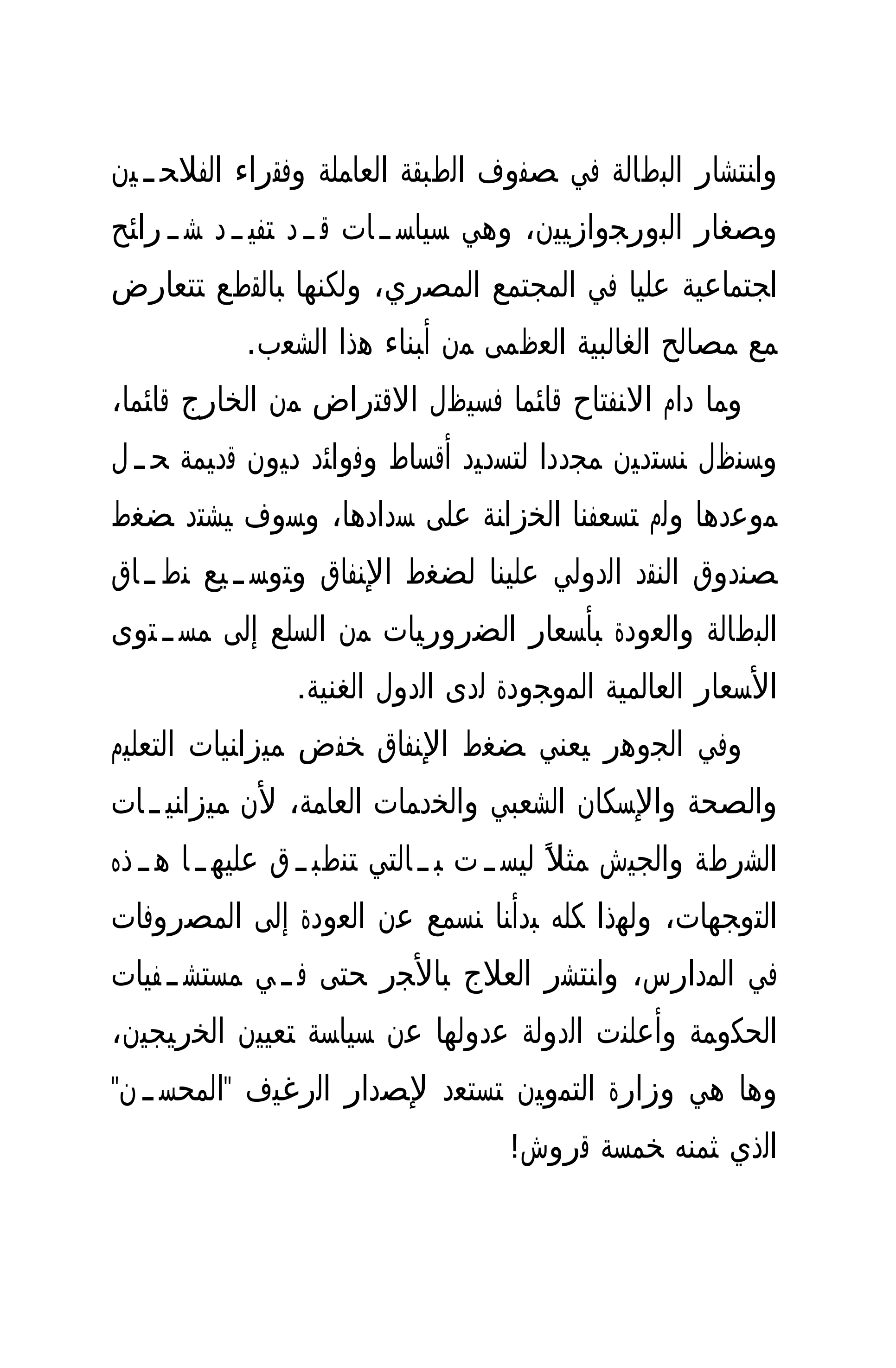
والحقيقة التاريخية هي أن إسماعيل – عندما اتضحت لـه أبعاد الخطر لا على البلاد وحدها وإنما على عرشه أيضا – حاول أن يقاوم. فإسماعيل ماطل طويلاً في إبـرام قـرض وطني ألح الممولون على إبرامه، ثم استسلم، وإسماعيل قاوم ديليسبس وشروطه المجحفة بشأن قناة السويس ثم استسـلم، وإسماعيل قاوم طلبات القناصل الأجانب في الإسكندرية ثـم استسلم، وقد حاول إسماعيل إقامة حياة برلمانية – ولو شكلية – حتى يواجه الضغط الأجنبي بقوة سياسية محلية. وعلينا ألا ننسى أنه عندما زادت متاعب النفوذ الأوروبي من تصرفات إسماعيل تم عزله عن العرش بفرمان من الأستانة بناء على ضغط انجلترا وفرنسا!

لكن مأساة إسماعيل هي أنه كان يقاوم بلا أسلحة حقيقيـة في يده، ولا بدائل أخرى بعيدا عن بـديل رهـن الاقتصـاد الوطني للأوروبيين.

وهو درس يجب ألا ننساه. فما لم تسارع مصـر اليـوم لوضع حد لسياسة الانفتاح وما يترتب عليهـا مـن رهـن الاقتصاد الوطني للمصالح المالية الأمريكية، وما لم تسـارع مصر إلى سياسة انتهاج تعبئة الموارد المحليـة والاعتمـاد عليها بالذات وإقامة علاقات متوازيـة علـى المعسـكرين الدوليين، وما لم تسارع مصر إلى وضع حد لعمليات النهب التي تتم لصالح الطفيليين، وما لم تسارع مصر إلـى إعـادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني بما يحقـق مصـالح الأغلبيـة، ووضع ضوابط حاسمة على سياسة الموارد والإنفاق.. فـإن المصير سوف يكون هو المصير القديم مهما حسنت النوايا.

وعندئذ لا نلوم غير أنفسنا...

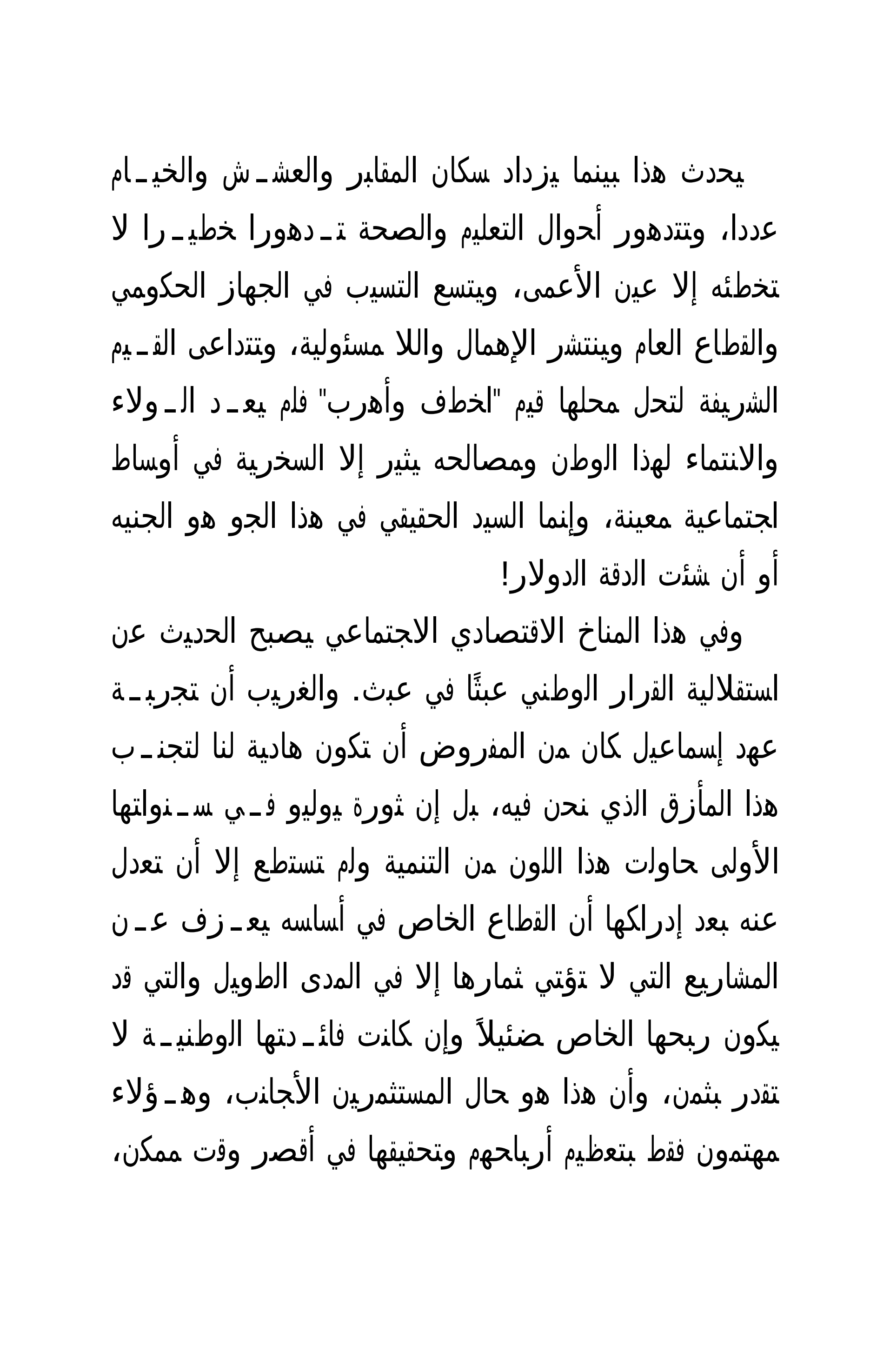
أن التجارب التاريخية التي مرت بها مصر خلال المائـة سنة الأخيرة تمنحنا الأدلة الحاسمة على أن سياسة الاعتمـاد على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية أساسـا لتحقيـق التنمية هي سياسة فاشلة بكافة المقاييس لا تؤدي بنا إلا إلـى الاحتلال والتبعية الاقتصادية والسياسية، ولا ينتج عن سياسة توثيق ارتباطنا بالسوق الرأسمالية الدولية إلا ارتفاع الأسعار والتضخم وتشجيع قاعدة المضاربات في الاقتصاد المصري



وانتشار البطالة في صفوف الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وصغار البورجوازيين، وهي سياسات قد تفيد شرائح اجتماعية عليا في المجتمع المصري، ولكنها بالقطع تتعارض مع مصالح الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب.

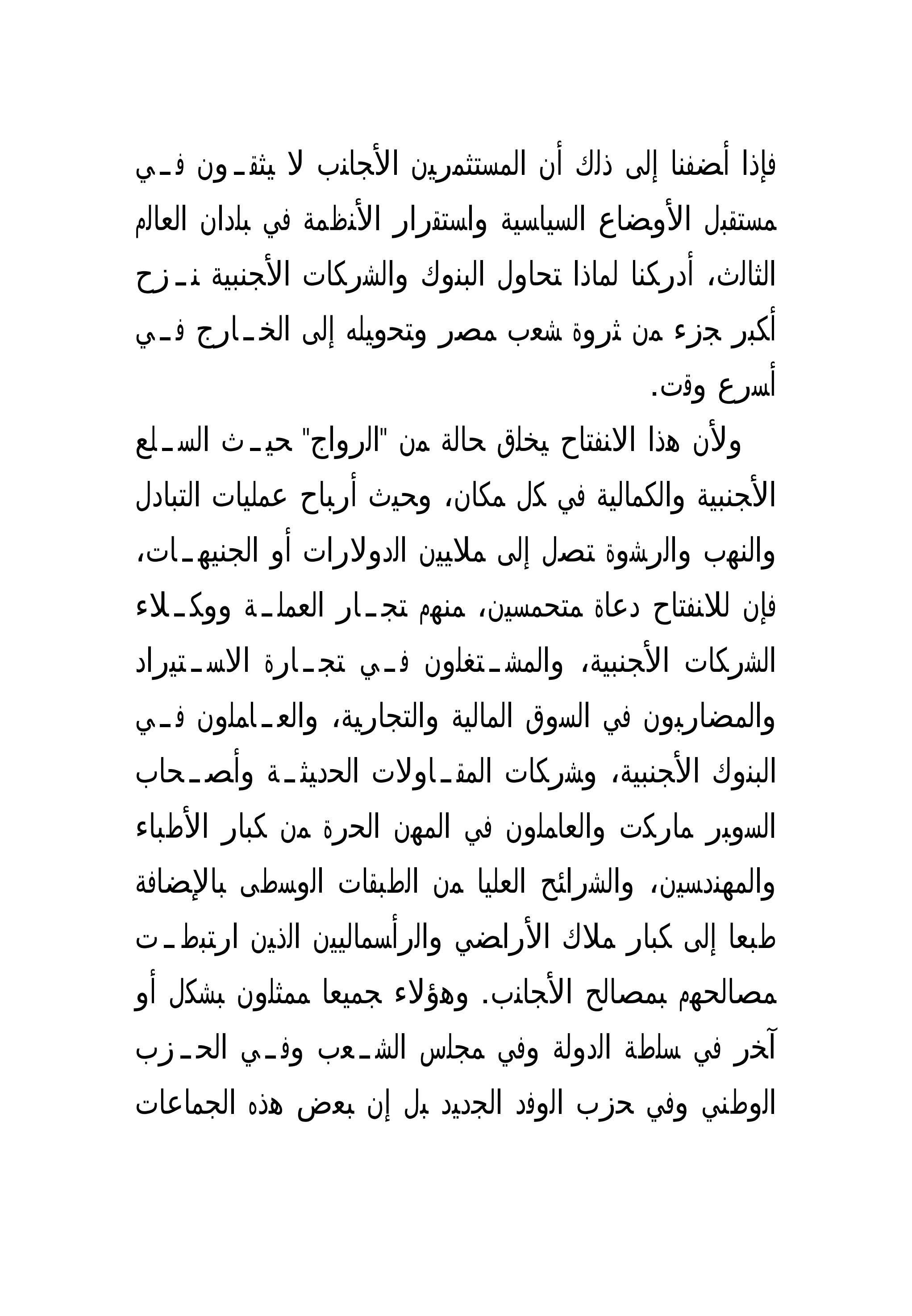
وما دام الانفتاح قائما فسيظل الاقتراض من الخارج قائما، وسنظل نستدين مجددا لتسديد أقساط وفوائد ديون قديمة حل موعدها ولم تسعفنا الخزانة على سدادها، وسوف يشتد ضغط صندوق النقد الدولي علينا لضغط الإنفاق وتوسيع نطاق البطالة والعودة بأسعار الضروريات من السلع إلى مستوى الأسعار العالمية الموجودة لدى الدول الغنية.

وفي الجوهر يعني ضغط الإنفاق خفض ميزانيات التعليم والصحة والإسكان الشعبي والخدمات العامة، لأن ميزانيات الشرطة والجيش مثلاً ليست بالتي تنطبق عليها هذه التوجهات، ولهذا كله بدأنا نسمع عن العودة إلى المصروفات في المدارس، وانتشر العلاج بالأجر حتى في مستشفيات الحكومة وأعلنت الدولة عدولها عن سياسة تعيين الخريجين، وها هي وزارة التموين تستعد لإصدار الرغيف "المحسن" الذي ثمنه خمسة قروش!



يحدث هذا بينما يزداد سكان المقابر والعشش والخيام عددا، وتتدهور أحوال التعليم والصحة تدهورا خطيرا لا تخطئه إلا عين الأعمى، ويتسع التسيب في الجهاز الحكومي والقطاع العام وينتشر الإهمال واللا مسئولية، وتتداعى القيم الشريفة لتحل محلها قيم "اخطف وأهرب" فلم يعد الولاء والانتماء لهذا الوطن ومصالحه يثير إلا السخرية في أوساط اجتماعية معينة، وإنما السيد الحقيقي في هذا الجو هو الجنيه أو أن شئت الدقة الدولار!

وفي هذا المناخ الاقتصادي الاجتماعي يصبح الحديث عن استقلالية القرار الوطني عبثًا في عبث. والغريب أن تجربة عهد إسماعيل كان من المفروض أن تكون هادية لنا لتجنب هذا المأزق الذي نحن فيه، بل إن ثورة يوليو في سنواتها الأولى حاولت هذا اللون من التنمية ولم تستطع إلا أن تعدل عنه بعد إدراكها أن القطاع الخاص في أساسه يعزف عن المشاريع التي لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل والتي قد يكون ربحها الخاص ضئيلاً وإن كانت فائدتها الوطنية لا تقدر بثمن، وأن هذا هو حال المستثمرين الأجانب، وهؤلاء مهتمون فقط بتعظيم أرباحهم وتحقيقها في أقصر وقت ممكن،



فإذا أضفنا إلى ذلك أن المستثمرين الأجانب لا يثقون في مستقبل الأوضاع السياسية واستقرار الأنظمة في بلدان العالم الثالث، أدركنا لماذا تحاول البنوك والشركات الأجنبية نزح أكبر جزء من ثروة شعب مصر وتحويله إلى الخارج في أسرع وقت.

ولأن هذا الانفتاح يخلق حالة من "الرواج" حيث السلع الأجنبية والكمالية في كل مكان، وحيث أرباح عمليات التبادل والنهب والرشوة تصل إلى ملايين الدولارات أو الجنيهات، فإن للانفتاح دعاة متحمسين، منهم تجار العملة ووكلاء الشركات الأجنبية، والمشتغلون في تجارة الاستيراد والمضاربون في السوق المالية والتجارية، والعاملون في البنوك الأجنبية، وشركات المقاولات الحديثة وأصحاب السوبر ماركت والعاملون في المهن الحرة من كبار الأطباء والمهندسين، والشرائح العليا من الطبقات الوسطى بالإضافة طبعا إلى كبار ملاك الأراضي والرأسماليين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الأجانب. وهؤلاء جميعا ممثلون بشكل أو آخر في سلطة الدولة وفي مجلس الشعب وفي الحزب الوطني وفي حزب الوفد الجديد بل إن بعض هذه الجماعات

تتسلل إلى الجماعات الدينية السياسية للتوجيه والقيادة لأنهـا تريد أن تخفي مصالحها المالية خلف لباس من الدين حتى لا تراها العين، وتتحالف في هذا التيار مع بعض حكام الخليج.

ومعظم هؤلاء يسكنون في مساكن فخمة، ويبنون حـول هذه المساكن أسوار عالية تعزلهم عن حياة الفقـراء الـذين يمثلون الغالبية الساحقة من هذا الشعب، ولأن هؤلاء الأثرياء لا يشغلون أنفسهم بالتفكير في مستقبل شعب مصر والأجيال القادمة، وإذا فكروا فليس لديهم أي حـل حقيقـي علـى أي حال.. فليس أمامهم إلا أن يزيدوا أسوارهم ارتفاعـا تأكيـدا عزلتهم، وإذا خرجوا إلى الناس فلـيس لـديهم إلا محاولـة تحريضهم على قوة اليسار السياسية: رمز التمـرد ورفـض الأوضاع الحالية والمنادين بالحلول البديلة التي لا شك سوف تصيب مصالح هذه الفئات الطفيلية في مقتل إذا أتيح لهـا أن تطبق.

وهذه الحلول البديلة، هي في المدى النهائي الاشـتراكية بطبيعة الحال القائمة على أساس الملكيـة العامـة لوسـائل الإنتاج، وهي في المدى القصير حلول "انغلاقية" تقوم علـى أساس تعبئة كل الموارد الداخلية (خصوصـا مـوارد النقـد

الأجنبي) من أجل تخطيط حقيقي لتنمية الإنتـاج الصـناعي والزراعي، وتعبئة الموارد البشرية لتحقيـق هـذه التنميـة، ووضع حد نهائي لسياسة الاستيراد بـدون تحويـل عملـة وسياسة استيراد الكماليات، ووضع حد أدنى للأجـور وحـد أعلى للأجور والأرباح، وتنفذ سياسة ضريبية رشيدة تضـع الأعباء حيث يجب أن توضع... على الأغنيـاء. وتوسـيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية أمام الفقـراء والشـرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، وتحويل سياسـتنا الاقتصـادية الخارجية إلى ما يحقق مصالح هذا المشروع الوطني. وفـي أقل القليل الحفاظ على سياسات تعاون اقتصادي متوازنة مع المعسكرين الدوليين.

وفي إطار هذا المشروع الوطني للتنمية يمكن أن نتحدث عن إرادة وطنية لنا ترفض سياسة التسهيلات العسكرية فـي رأس بنياس، وترفض أن تجري مناورات أمريكيـة علـى أرض بلادنا، وترفض سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني.

أن من المؤكد أن هذه الحلول البديلة "الانغلاقيـة" سـوف تحتاج إلى تضحيات كبيرة، وسوف تواجه مصـاعب جمـة ومقاومة عنيدة من الآخرين، ولكن ليس هناك حل آخـر، إذا

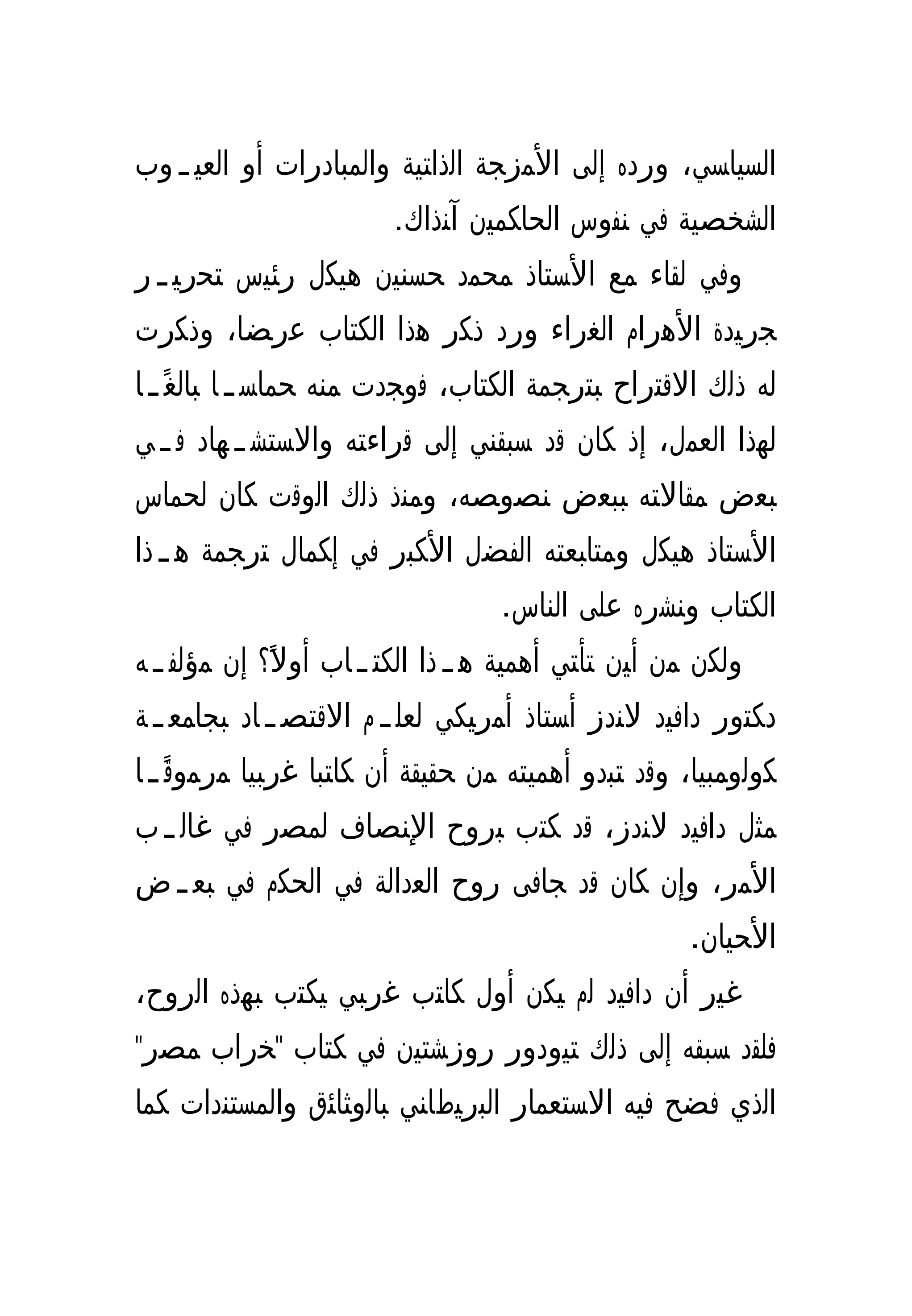


كنا نفكر حقًا في مستقبل مصر كوطن، وفي مصالح الغالبية الساحقة من أبنائه.

# مقدمة المترجم

لترجمة هذا الكتاب قصة قد يكون ذكرها مدخلاً مناسبا إلى موضوع هذا الكتاب، وأهميته لمصر خصوصا وللوطن العربي عموما.

فمنذ أكثر من عام دفع إلي بالنسخة الإنجليزية من الكتاب شقيقي الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة، واقترح أن أقوم بترجمته لأهميته البالغة فيما يتعلق بدراسة تاريخ مصر الحديث. فالأغلب أن نجد الكتب المؤلفة في الغرب عن هذه الحقبة من تاريخ مصر (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) تحفل بالجانب السياسي من هذا التاريخ، والأندر أن تحفل بالجانب الاقتصادي الذي هو الأساس الحقيقي لعمليات الاستعمار الغربي الحديثة لكل بلدان آسيا وأفريقيا. وباستثناء كتاب روزشتين "خراب مصر" الذي ترجمه أستاذنا الجليل المرحوم عبد الحميد العبادي، والأستاذ محمد بدران، وكتاب "الاستعمار البريطاني في مصر" لمؤلفته الإنجليزية إليونور بينز، نجد كل التركيز في الكتب الغربية على التحليل السياسي بما يتضمنه هذا التحليل التاريخي كثيرا من عيوب التفسير الشخصي للسلوك

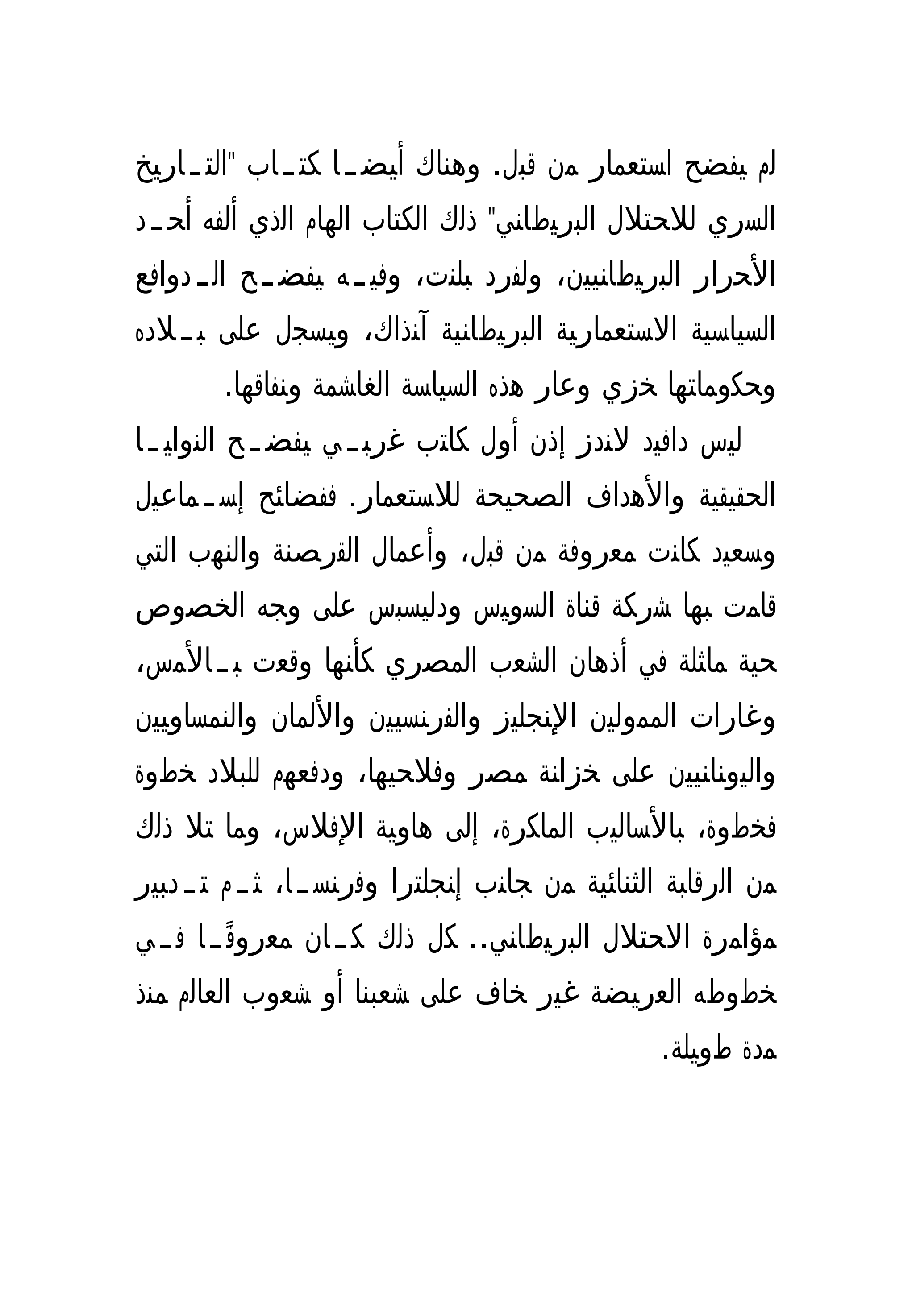


السياسي، ورده إلى الأمزجة الذاتية والمبادرات أو العيوب الشخصية في نفوس الحاكمين آنذاك.

وفي لقاء مع الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام الغراء ورد ذكر هذا الكتاب عرضا، وذكرت له ذلك الاقتراح بترجمة الكتاب، فوجدت منه حماسا بالغًا لهذا العمل، إذ كان قد سبقني إلى قراءته والاستشهاد في بعض مقالاته ببعض نصوصه، ومنذ ذلك الوقت كان لحماس الأستاذ هيكل ومتابعته الفضل الأكبر في إكمال ترجمة هذا الكتاب ونشره على الناس.

ولكن من أين تأتي أهمية هذا الكتاب أولاً؟ إن مؤلفه دكتور دافيد لاندز أستاذ أمريكي لعلم الاقتصاد بجامعة كولومبيا، وقد تبدو أهميته من حقيقة أن كاتبا غربيا مرموقًا مثل دافيد لاندز، قد كتب بروح الإنصاف لمصر في غالب الأمر، وإن كان قد جافى روح العدالة في الحكم في بعض الأحيان.

غير أن دافيد لم يكن أول كاتب غربي يكتب بهذه الروح، فلقد سبقه إلى ذلك تيودور روزشتين في كتاب "خراب مصر" الذي فضح فيه الاستعمار البريطاني بالوثائق والمستندات كما



لم يفضح استعمار من قبل. وهناك أيضا كتاب "التاريخ السري للاحتلال البريطاني" ذلك الكتاب الهام الذي ألفه أحد الأحرار البريطانيين، ولفرد بلنت، وفيه يفضح الدوافع السياسية الاستعمارية البريطانية آنذاك، ويسجل على بلاده وحكوماتها خزي وعار هذه السياسة الغاشمة ونفاقها.

ليس دافيد لاندز إذن أول كاتب غربي يفضح النوايا الحقيقية والأهداف الصحيحة للاستعمار. ففضائح إسماعيل وسعيد كانت معروفة من قبل، وأعمال القرصنة والنهب التي قامت بها شركة قناة السويس ودليسبس على وجه الخصوص حية ماثلة في أذهان الشعب المصري كأنها وقعت بالأمس، وغارات الممولين الإنجليز والفرنسيين والألمان والنمساويين واليونانيين على خزانة مصر وفلاحيها، ودفعهم للبلاد خطوة فخطوة، بالأساليب الماكرة، إلى هاوية الإفلاس، وما تلا ذلك من الرقابة الثنائية من جانب إنجلترا وفرنسا، ثم تدبير مؤامرة الاحتلال البريطاني.. كل ذلك كان معروفًا في خطوطه العريضة غير خاف على شعبنا أو شعوب العالم منذ مدة طويلة.

إلا أن أهمية هذا الكتاب تنبع من مصدر آخـر، ذلـك أن هذه الخطوط العريضة كانت فيما مضى في أغلب الأحيـان تقديرا صحيحا للتاريخ واسـتنتاجا منطقيـا مـن أحداثـه، واستقراء سليما من البيانات المتوفرة عن الوضع الاقتصادي آنذاك، ومن الوثائق الرسمية التي لا تقول فـي الظـاهر إلا القليل، وإن كان الباحث المدقق يستطيع إذا تعمق في دراستها أن يستنتج منها الكثير.

أما في هذا الكتاب فالقصة مختلفة، ولست في حاجة إلـى أن تستنتج وتربط وتحلل كثيرا، إذ هنـا تتحـدث بصـراحة المراسلات السرية لاثنين من الممولين الفرنسيين، أحـدهما صاحب بنك كبير في باريس (أندريه) والآخر ممول فرنسي في الإسكندرية حظي بصداقة الخديوي إسماعيل ووده وظل فترة طويلة من حياته يعمل سكرتيرا خاصا لـه (ديرفيـو). وكلا الرجلين من كبار رجال الأعمال في مجاله، تخصـص في الأعمال المصرفية، وشعر أن مصر في ظروفها آنـذاك هدف سهل وبقرة حلوب.

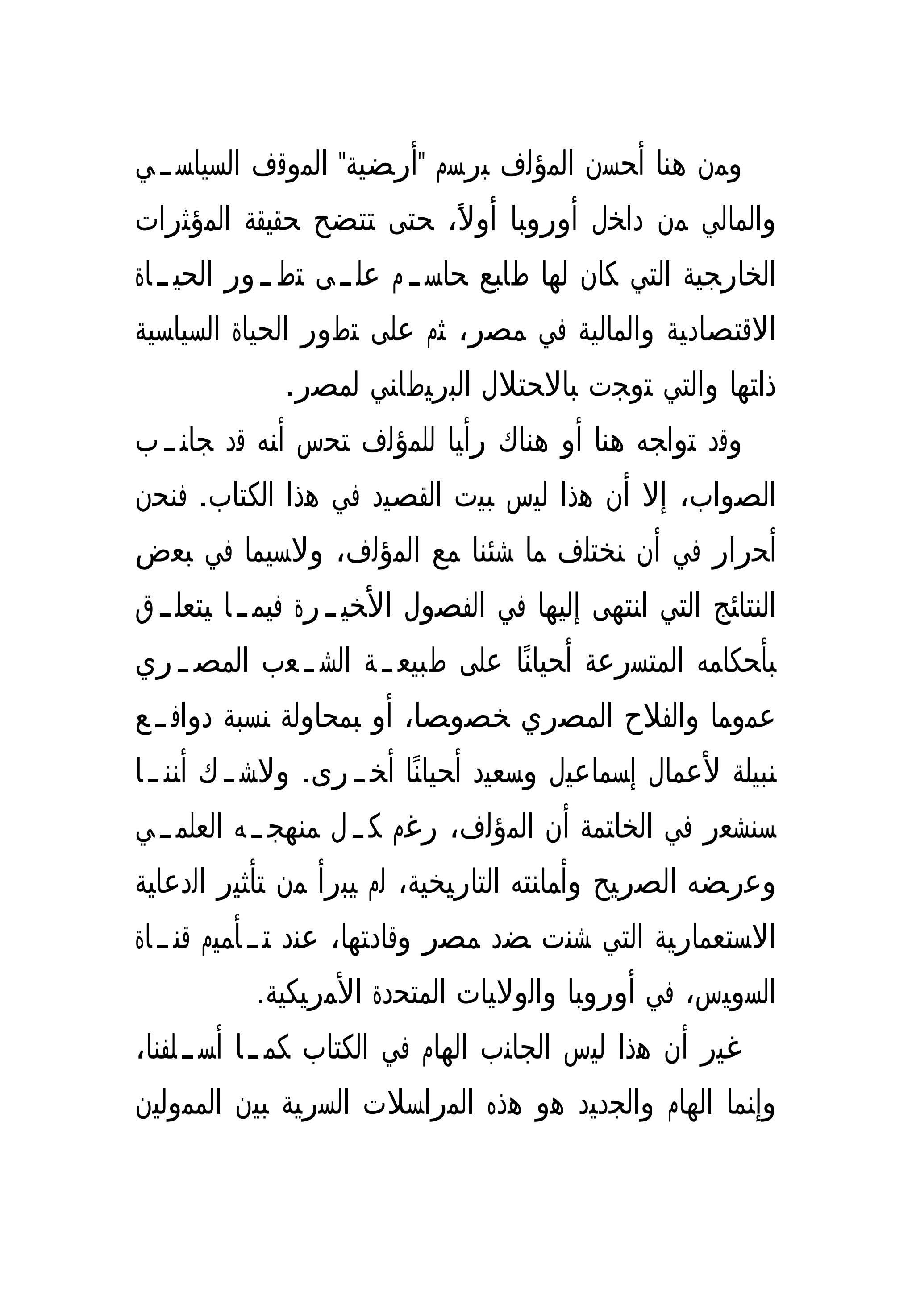
ومن سخرية القدر أن يكتشف دافيد لاندز هذا الأرشـيف السري لمراسلات هذين الممولين في نفس الفترة التي تم فيها

تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وأن ينشر هذا الكتـاب بعـد تأميمها بسنتين. فلو لم تكن هناك إجابة رادعة مقنعة علـى غضب الغرب وتهجمه على مصر وقائدها الثـائر الـرئيس جمال عبد الناصر لإقدامه على هذا العمل التاريخي العظيم، لكفانا كتاب دافيد لاندز إجابة في صالحنا. ففي هذا الكتـاب يتبين القارئ وقائع جديدة مذهلة، لا عن عشرات الألوف من المصريين الذين ماتوا بالسخرة في حفر القناة فحسب، وإنما عن عمليات النصب والنهب المالية الكبيرة التي تكفل بالقيام بها دليسبس وشركته بمعاونة حكام فرنسا دون أدنى وازع أو ضمير.

وما قصة "تحكيم" إمبراطور فرنسا فـي الخـلاف بـين الشركة والحكومة إلا مثل واحد من أمثلة النهب الإجرامـي واستنزاف دماء الشعب المصري، وكان آخر عمليات النهب هذه في عهد إسماعيل ما أخذته الشركة من خزينـة مصـر (٣٠ مليون فرنك) مقابل التنازل عن "حقوق" وهمية للشركة، مثل حق الشركة في جباية رسوم جمركيـة عـن البضـائع الداخلة إلى منطقة القناة (وهو "حق" لم يوافق حتى القنصـل الفرنسي على وجوده في العقد المبرم مع الحكومة)، وحـق

الشركة وحدها في الصيد في القناة والبحيرات المحيطة (وهو "حق" اعترف دليسبس بعد ذلك أنه لم يمنح للشركة أبـدا)... إلخ هذه "الحقوق" الوهمية التي لم يكن لها أول ولا آخر!

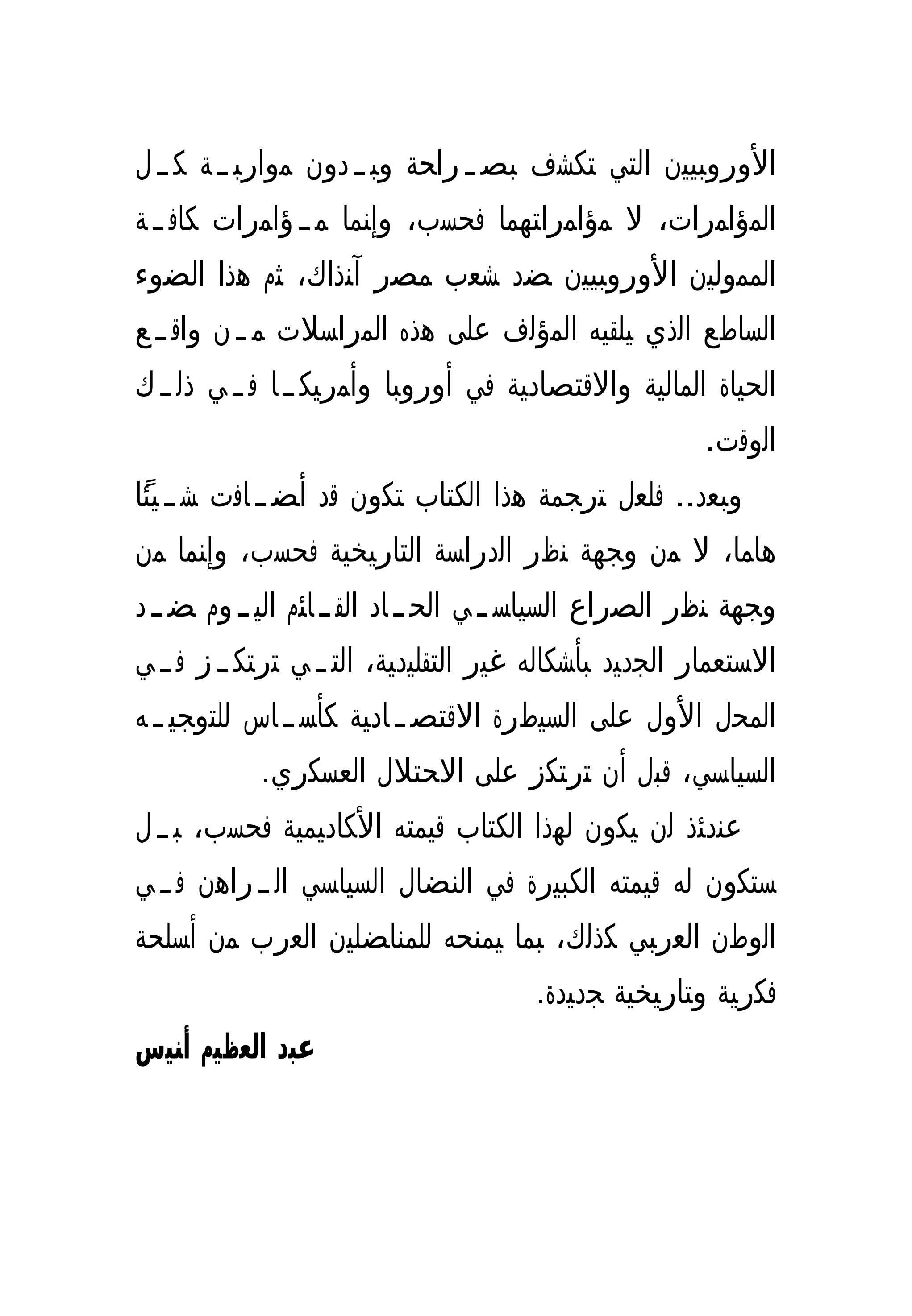
ذلك جانب من جوانب المغزى الهام لهذا الكتاب. وفـوق ذلك لا ينبغي أن نغفل جانبا هاما آخر في التدليل على أهمية هذا الكتاب، ذلك أن المؤلف بطبيعـة دراسـته الأكاديميـة والمنهج العلمي الذي التزم به في كثير من أجزاء الكتاب قد اقتنع بأن هذه المراسلات الخاصة بين الممولين لن يتم فهمها إلا بدراسة تـاريخ الحيـاة المصـرفية والنشـاط المـالي والاقتصادي للمؤسسات الأوروبية الكبيرة آنـذاك، وتطـور الأوضاع الاقتصادية في عديد من بلدان أوروبـا (إنجلتـرا وفرنسا خصوصا) وهـي تتحـول تـدريجيا مـن مرحلـة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الإمبريالية والاسـتعمار، بمـا يترتب على ذلك من زهد الرأسماليين تدريجيا في الاستثمار في داخل بلادهم، والاتجاه شيئًا فشيئًا إلـى التركيـز علـى تصدير رؤوس الأموال إلى البلـدان المتخلفـة سـعيا وراء الأرباح الخيالية في مقدارها، السهلة تحقيقها.



ومن هنا أحسن المؤلف برسم "أرضية" الموقف السياسـي والمالي من داخل أوروبا أولاً، حتى تتضح حقيقة المؤثرات الخارجية التي كان لها طابع حاسـم علـى تطـور الحيـاة الاقتصادية والمالية في مصر، ثم على تطور الحياة السياسية ذاتها والتي توجت بالاحتلال البريطاني لمصر.

وقد تواجه هنا أو هناك رأيا للمؤلف تحس أنه قد جانـب الصواب، إلا أن هذا ليس بيت القصيد في هذا الكتاب. فنحن أحرار في أن نختلف ما شئنا مع المؤلف، ولاسيما في بعض النتائج التي انتهى إليها في الفصول الأخيـرة فيمـا يتعلـق بأحكامه المتسرعة أحيانًا على طبيعـة الشـعب المصـري عموما والفلاح المصري خصوصا، أو بمحاولة نسبة دوافـع نبيلة لأعمال إسماعيل وسعيد أحيانًا أخـرى. ولاشـك أننـا سنشعر في الخاتمة أن المؤلف، رغم كـل منهجـه العلمـي وعرضه الصريح وأمانته التاريخية، لم يبرأ من تأثير الدعاية الاستعمارية التي شنت ضد مصر وقادتها، عند تـأميم قنـاة السويس، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن هذا ليس الجانب الهام في الكتاب كمـا أسـلفنا، وإنما الهام والجديد هو هذه المراسلات السرية بين الممولين



الأوروبيين التي تكشف بصراحة وبدون مواربة كل المؤامرات، لا مؤامراتهما فحسب، وإنما مؤامرات كافة الممولين الأوروبيين ضد شعب مصر آنذاك، ثم هذا الضوء الساطع الذي يلقيه المؤلف على هذه المراسلات من واقع الحياة المالية والاقتصادية في أوروبا وأمريكا في ذلك الوقت.

وبعد.. فلعل ترجمة هذا الكتاب تكون قد أضافت شيئًا هاما، لا من وجهة نظر الدراسة التاريخية فحسب، وإنما من وجهة نظر الصراع السياسي الحاد القائم اليوم ضد الاستعمار الجديد بأشكاله غير التقليدية، التي ترتكز في المحل الأول على السيطرة الاقتصادية كأساس للتوجيه السياسي، قبل أن ترتكز على الاحتلال العسكري.

عندئذ لن يكون لهذا الكتاب قيمته الأكاديمية فحسب، بل ستكون له قيمته الكبيرة في النضال السياسي الراهن في الوطن العربي كذلك، بما يمنحه للمناضلين العرب من أسلحة فكرية وتاريخية جديدة.

**عبد العظيم أنيس**

# مقدمة المؤلف

بنيت القصة التالية على عدد كبير من الرسائل الخاصـة التي تبادلها اثنان من رجال الأعمال في القرن التاسع عشر، أحدهما هو "الفرد أندريه" Alfred Andre أحد كبار رجـال المال الدوليين، والآخر "أدوارد ديرفيو" Edward Dervieu أحد الممولين الخصوصيين لخديوي مصر. وقد وصل عـدد تلك الرسائل التي تغطي الفترة ما بين عامي ١٨٥٨، ١٨٦٨ إلى ما ينوف على المائة رسالة وكان نصيب أندريه منها أقل من النصف، ولقد كان أندريه بدقته المنهجية يحتفظ بنسخ من الرسائل التي يرسلها، قبل اختراع الآلة الكاتبة بزمن بعيـد. وهذه الرسائل طويلة بحيث يصل طول الرسالة فـي بعـض الأحيان إلى ست أو سبع صفحات كما أنهـا كانـت تتميـز بالوضوح والصراحة التامة، ويمكن القول بوجه عام أن هذه الرسائل توحي بالحديث الشخصي المباشر الصريح أكثر مما توحي بالتبادل المدروس للأفكار على الورق.

وقد وجدت تلك الرسائل في إحدى حجرات أرشيف بنـك فرنسا حيث كانت محفوظة مع السـجلات التجاريـة لبنـك أندريه، وهو الآن بنك دي نيفليز شلومبرجر وشركاه، وقـد

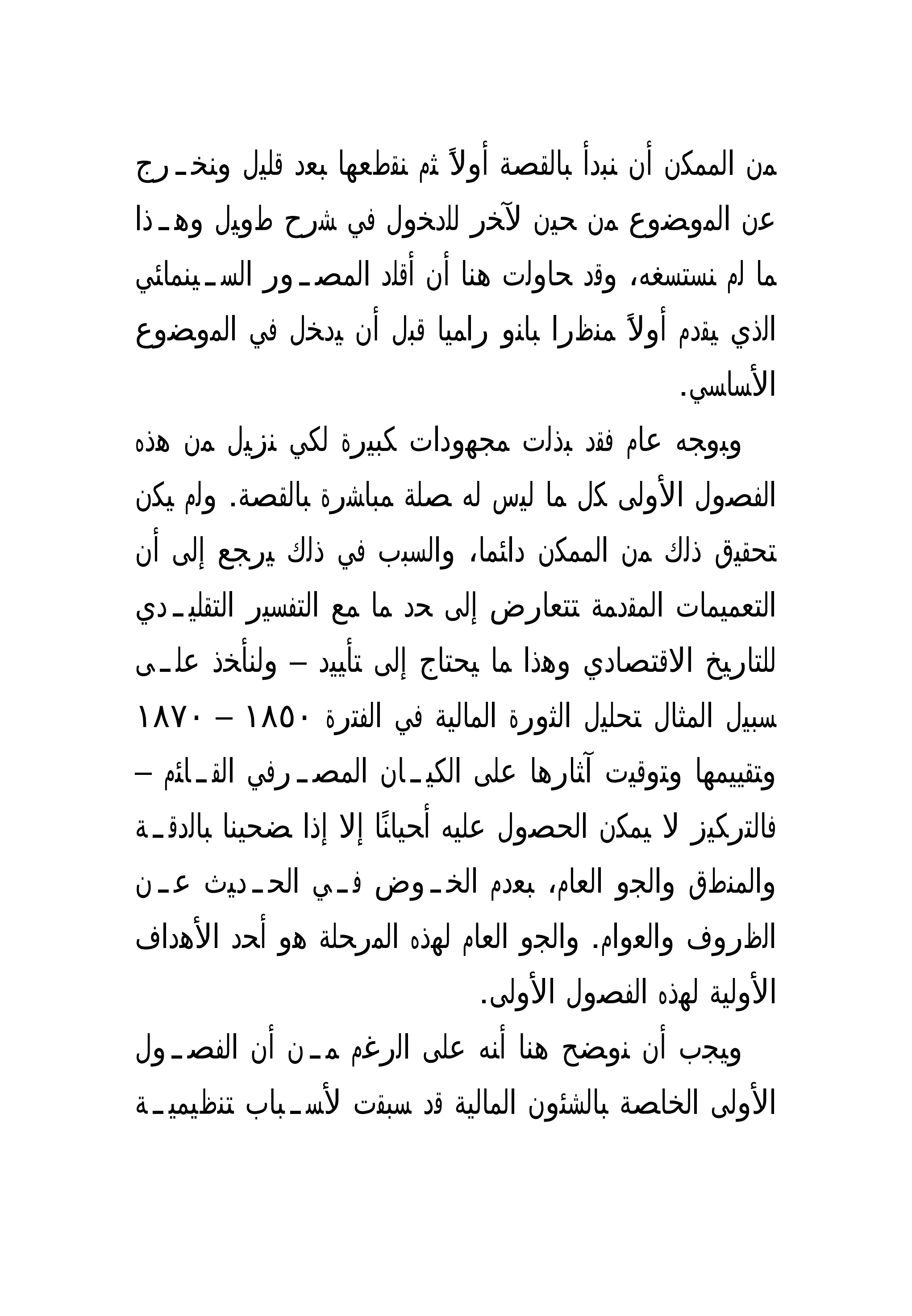
أثبت موظفو تلك الشركة سعة أفقهم إذ أنهم كانوا من الكـرم بدرجة أنهم سمحوا لأجنبي مثلي بدخول حجرات الأرشيف، خارجين بذلك عن تقاليد فرنسا التجارية. وإنني مدين في ذلك بوجه خاص للسيدين كوستا دي بورجارد وكرستيان مونيير اللذين تخطيا بكرمهما ومساعداتهما القيمة حدود الضيافة.

وقد يكون من السهل تأليف كتاب عن تلك الرسائل، التي تمد المؤرخ بخيط جاهز لقصة، ولكن من ناحية أخرى فـإن وجود ذلك الخيط سلفًا يطرح مشاكل خاصة، فالكاتب يجـد نفسه مضطرا إلى أن يتتبع هذا الخيط وينسج حوله، وبـذلك يجد نفسه في بعض الأحيان في أماكن غريبة غير متوقعـة، باحثًا عن مواد ربما كان يتجاهلها أو يهملها لولا هذا الخيط، وفي الواقع تفرض الخطابات في حد ذاتها علـى المـؤرخ البحث، إذ أن عليه أن يقدم المعلومـات الضـرورية حتـى تصبح الرسائل مفهومة داخليا في تسلسلها وفـي محتوياتهـا الكلية.

وقد أثارت رسائل "أندريه – ديرفيو" صـعوبات جديـة. والواقع أن العلاقة بين الرجلين تصبح مفهومة مـن خـلال الإطار الثلاثي الذي يربط بين مهنـة البنـوك، والعلاقـات

الاقتصادية، ومركز مصر عام ١٨٦٠. ومن المستحيل فهم أي الرجلين إلا إذا عرفنا مركز كل منهما في شبكة الشئون المالية العالمية الواسعة النطاق، ويستحيل تقدير اهتمامهما بإحدى الدول – وهي في هذه الحالة إحدى دول الشرق الأدنى – دون الإلمام بازدهار الشركات في هذه السنوات، والتأثير المدمر لذلك على توازن مهنة كانت في العادة متواضعة، وتزايد اهتمام رأس المال الأوروبي (خصوصا البريطاني) بالاستثمار في الخارج. ويستحيل كذلك أن نفهم نجاح هذه الشركات وفشلها في مصر دون أن نأخذ في الاعتبار تأثير رواج القطن على الاقتصاد المصري ومركز الرجل الغربي في المجتمع المصري.

تلك الاحتياجات هي التي حددت تنظيم هذه الدراسة. وقد خصصت الفصول الثلاثة الأولى لإعداد المسرح، أي تقديم إطار للقارئ يمكن من خلاله أن تكون قصة ديرفيو وأندريه مفهومة. فإذا كان الفصلان الأوليان على الخصوص طويلين ومزدحمين إلى حد ما، فإن سبب ذلك يعود إلى أنه لا يوجد تحليل آخر مشابه، لا عن تركيب المالية الدولية ولا عن توسع رأس المال الأوروبي في فترة عام ١٨٦٠، ولقد كان



من الممكن أن نبدأ بالقصة أولاً ثم نقطعها بعد قليل ونخرج عن الموضوع من حين لآخر للدخول في شرح طويل وهذا ما لم نستسغه، وقد حاولت هنا أن أقلد المصور السينمائي الذي يقدم أولاً منظرا بانو راميا قبل أن يدخل في الموضوع الأساسي.

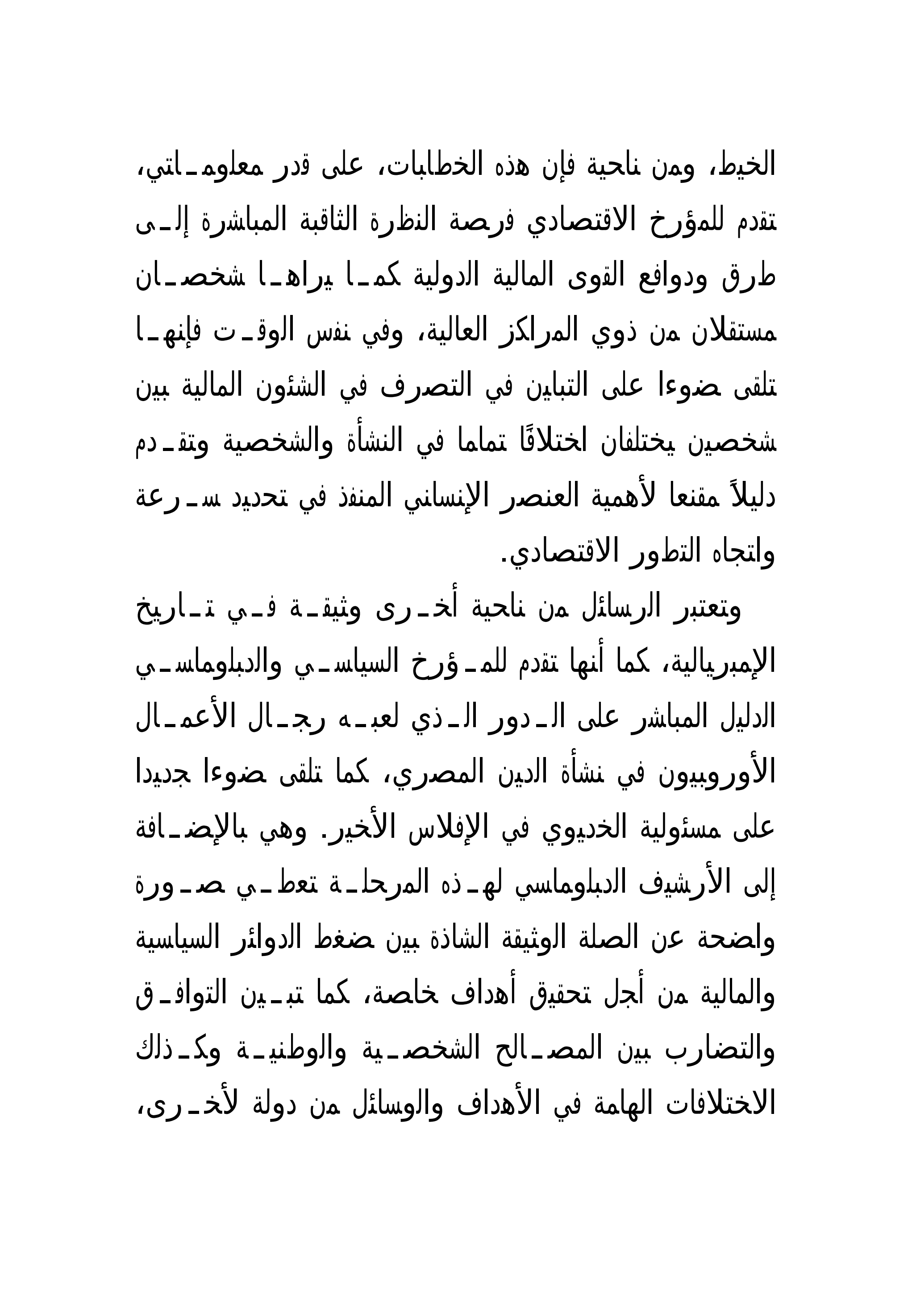
وبوجه عام فقد بذلت مجهودات كبيرة لكي نزيل من هذه الفصول الأولى كل ما ليس له صلة مباشرة بالقصة. ولم يكن تحقيق ذلك من الممكن دائما، والسبب في ذلك يرجع إلى أن التعميمات المقدمة تتعارض إلى حد ما مع التفسير التقليدي للتاريخ الاقتصادي وهذا ما يحتاج إلى تأييد – ولنأخذ على سبيل المثال تحليل الثورة المالية في الفترة ١٨٥٠ – ١٨٧٠ وتقييمها وتوقيت آثارها على الكيان المصرفي القائم – فالتركيز لا يمكن الحصول عليه أحيانًا إلا إذا ضحينا بالدقة والمنطق والجو العام، بعدم الخوض في الحديث عن الظروف والعوام. والجو العام لهذه المرحلة هو أحد الأهداف الأولية لهذه الفصول الأولى.

ويجب أن نوضح هنا أنه على الرغم من أن الفصول الأولى الخاصة بالشئون المالية قد سبقت لأسباب تنظيمية

قصة ديرفيو إلا أن المنطق يجعل هذا الفصل تطورا طبيعيا لهذه المراسلات، فهي تمثل جهدا في ذاتـه لدراسـة بنـاء الأعمال المصرفية العالمية في منتصف القرن التاسع عشر، ولكنه يسترشد ويستلهم مواده من أرشـيف بنـك Neufize وغيره من المصادر الأخرى الهامة المشابهة.

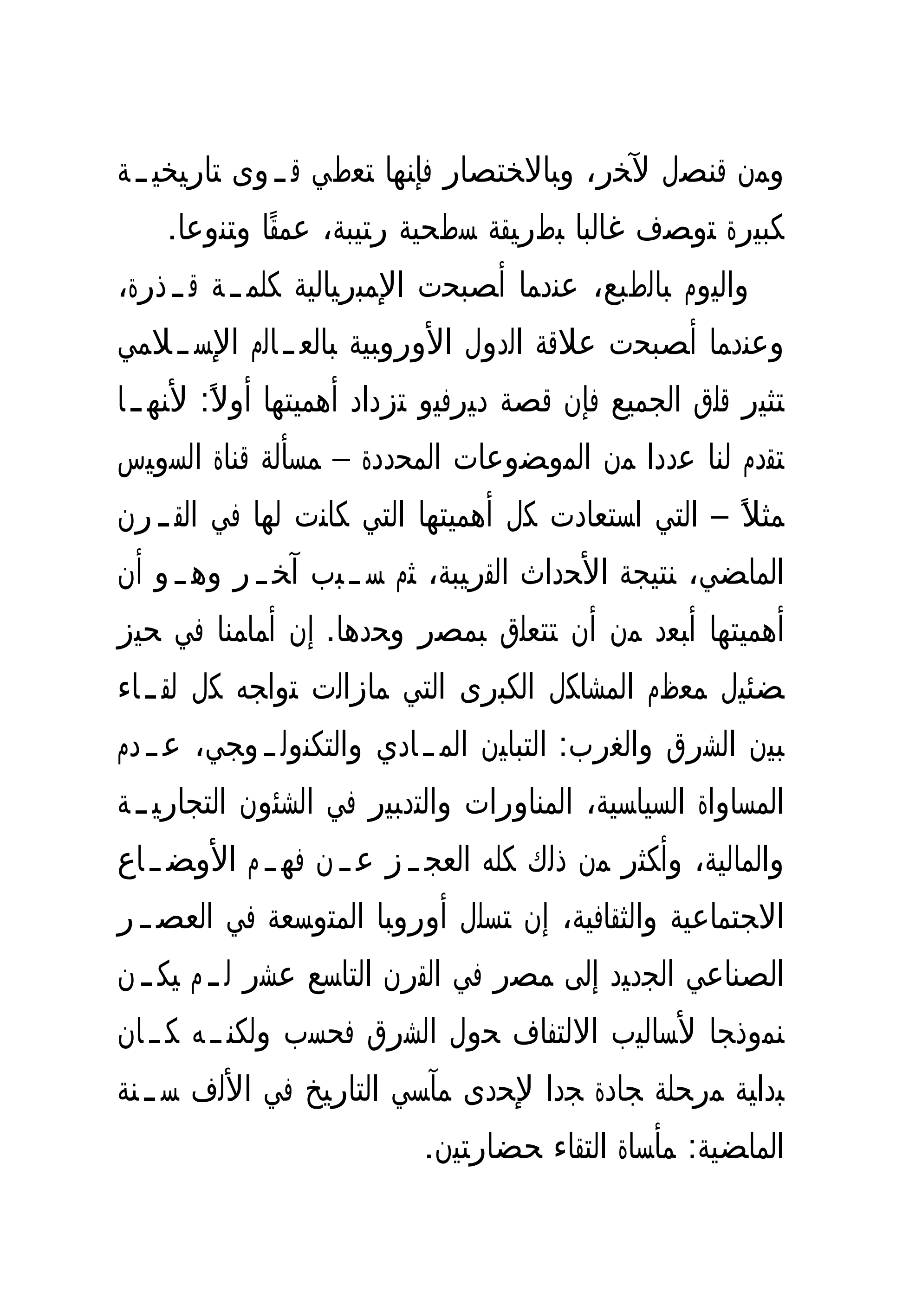
فوضع هذه الفصول إذن لا يعني الرغبة في تقديم قضـية معينة في ضوء إطار عام سبق تصوره، بـل إن الصـورة العامة مأخوذة من هذه القضية وقضايا أخرى معينة يمكـن بسهولة أن تتقدم القصة أو تأتي في مؤخرتها، لو لـم تكـن هناك عقبات في فهم المراسلات.

ومع ذلك فواجب المؤرخ لـيس مجـرد تقـديم رسـائله وأحاطتها بتلك المواد التي توضحها، بـل يجـب عليـه أن يستخاص من هذه الرسائل أقصى ما يمكن استخلاصه مـن المعلومات ويظهر بقدر الإمكان دلالتهـا للقـوى التاريخيـة الأكبر، والتي تعتبر هذه الرسائل تعبيرا خاصا لهـا. ولمـا كانت رسائل ألفريد أندريه وإدوار درفيو لا تفهم إلا ضـمن أبعاد كثيرة، كان معنى ذلك أن دلالتهـا مضـاعفة، وعلـى المؤرخ إذن أن يتتبع مرة أخرى الاتجاه الذي يـؤدي إليـه



الخيط، ومن ناحية فإن هذه الخطابات، على قدر معلوماتي، تقدم للمؤرخ الاقتصادي فرصة النظرة الثاقبة المباشرة إلى طرق ودوافع القوى المالية الدولية كما يراها شخصان مستقلان من ذوي المراكز العالية، وفي نفس الوقت فإنها تلقى ضوءا على التباين في التصرف في الشئون المالية بين شخصين يختلفان اختلافًا تماما في النشأة والشخصية وتقدم دليلاً مقنعا لأهمية العنصر الإنساني المنفذ في تحديد سرعة واتجاه التطور الاقتصادي.

وتعتبر الرسائل من ناحية أخرى وثيقة في تاريخ الإمبريالية، كما أنها تقدم للمؤرخ السياسي والدبلوماسي الدليل المباشر على الدور الذي لعبه رجال الأعمال الأوروبيون في نشأة الدين المصري، كما تلقى ضوءا جديدا على مسئولية الخديوي في الإفلاس الأخير. وهي بالإضافة إلى الأرشيف الدبلوماسي لهذه المرحلة تعطي صورة واضحة عن الصلة الوثيقة الشاذة بين ضغط الدوائر السياسية والمالية من أجل تحقيق أهداف خاصة، كما تبين التوافق والتضارب بين المصالح الشخصية والوطنية وكذلك الاختلافات الهامة في الأهداف والوسائل من دولة لأخرى،



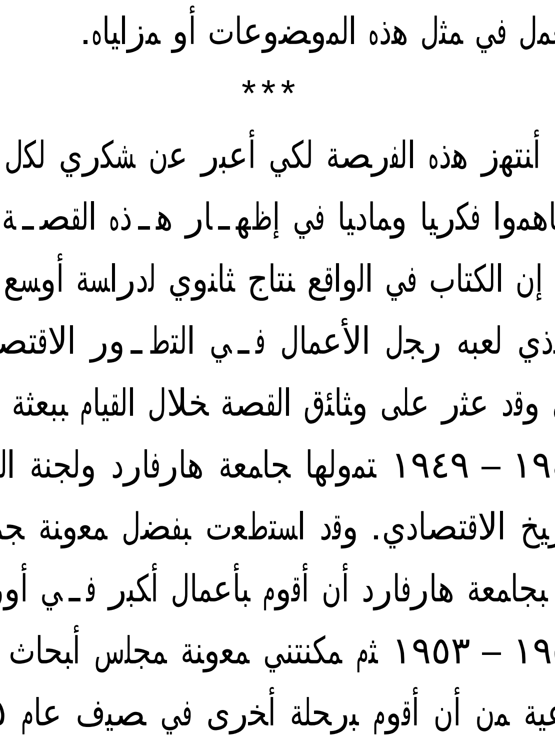
ومن قنصل لآخر، وبالاختصار فإنها تعطي قوى تاريخية كبيرة توصف غالبا بطريقة سطحية رتيبة، عمقًا وتنوعا.

واليوم بالطبع، عندما أصبحت الإمبريالية كلمة قذرة، وعندما أصبحت علاقة الدول الأوروبية بالعالم الإسلامي تثير قلق الجميع فإن قصة ديرفيو تزداد أهميتها أولاً: لأنها تقدم لنا عددا من الموضوعات المحددة – مسألة قناة السويس مثلاً – التي استعادت كل أهميتها التي كانت لها في القرن الماضي، نتيجة الأحداث القريبة، ثم سبب آخر وهو أن أهميتها أبعد من أن تتعلق بمصر وحدها. إن أمامنا في حيز ضئيل معظم المشاكل الكبرى التي مازالت تواجه كل لقاء بين الشرق والغرب: التباين المادي والتكنولوجي، عدم المساواة السياسية، المناورات والتدبير في الشئون التجارية والمالية، وأكثر من ذلك كله العجز عن فهم الأوضاع الاجتماعية والثقافية، إن تسلل أوروبا المتوسعة في العصر الصناعي الجديد إلى مصر في القرن التاسع عشر لم يكن نموذجا لأساليب الالتفاف حول الشرق فحسب ولكنه كان بداية مرحلة جادة جدا لإحدى مآسي التاريخ في الألف سنة الماضية: مأساة التقاء حضارتين.

ومازالت هذه الفترة تكشف عن نفسها؛ ومن دراسة خبرة ديرفيو يمكننا أن نتعلم شيئًا عن عصرنا والحق أننا نتعلم من هذا شيئًا أكبر مما تعلمه لنا الأحداث الجارية. وهكذا فإن المصادر (الخاصة والعامة) التي حصلنا عليها من القرن الماضي تفصح بصراحة – وأحيانًا بسذاجة – عما لا يمكن قبوله اليوم، وفي نفس الوقت فإننا نرى بداية التمثيلية عندما كان ستار المسرح مازال مسدلاً والصراع مازال في بدايته، كما نحس بعمق الهوة بين عالمين وعبث المشاركة بين شريكين غير متكافئين، وصعوبة المهمة التي تواجهنا اليوم. ويبدو أحيانًا ونحن في القرن العشرين أننا نعيش في عالم من الفانتازيا الذلقة، شعارات سهلة، ابتسامات سريعة، إخلاص متدفق، وتفاؤل السياسيين الذين يفكرون ويتكلمون ويتصرفون بما تمليه عليهم العلاقات العامة، ومن حسن الحظ أنه لا يوجد مثل التاريخ معلما للناس كي يواجهوا الحقائق. وقد بذل مجهود في هذا المجلد لإظهار الجوانب المختلفة للمراسلات التي تمت بين أندريه، وديرفيو ومعناها، غير أن تناول هذه الجوانب كان خاضعا من ناحية المبدأ لتطور القصة التي تفصح عن نفسها، أما الفصول الأخيرة

والخاتمة فهي لا تتعلق كثيرا بالتحليل الاقتصادي والسياسي التفصيلي بقدر ما تتعلق بعبرة القصة. ذلك أن ظهور ديرفيو وسقوطه في مصر يعتبر في حد ذاته قصة جيدة لها عناصر الدراما الهامة وعيوبها أيضا، وهي تستحق التناول بهذا الشكل ولاسيما أن المؤرخ الاقتصادي لا يجد في الغالب متعة العمل في مثل هذه الموضوعات أو مزاياه.

***



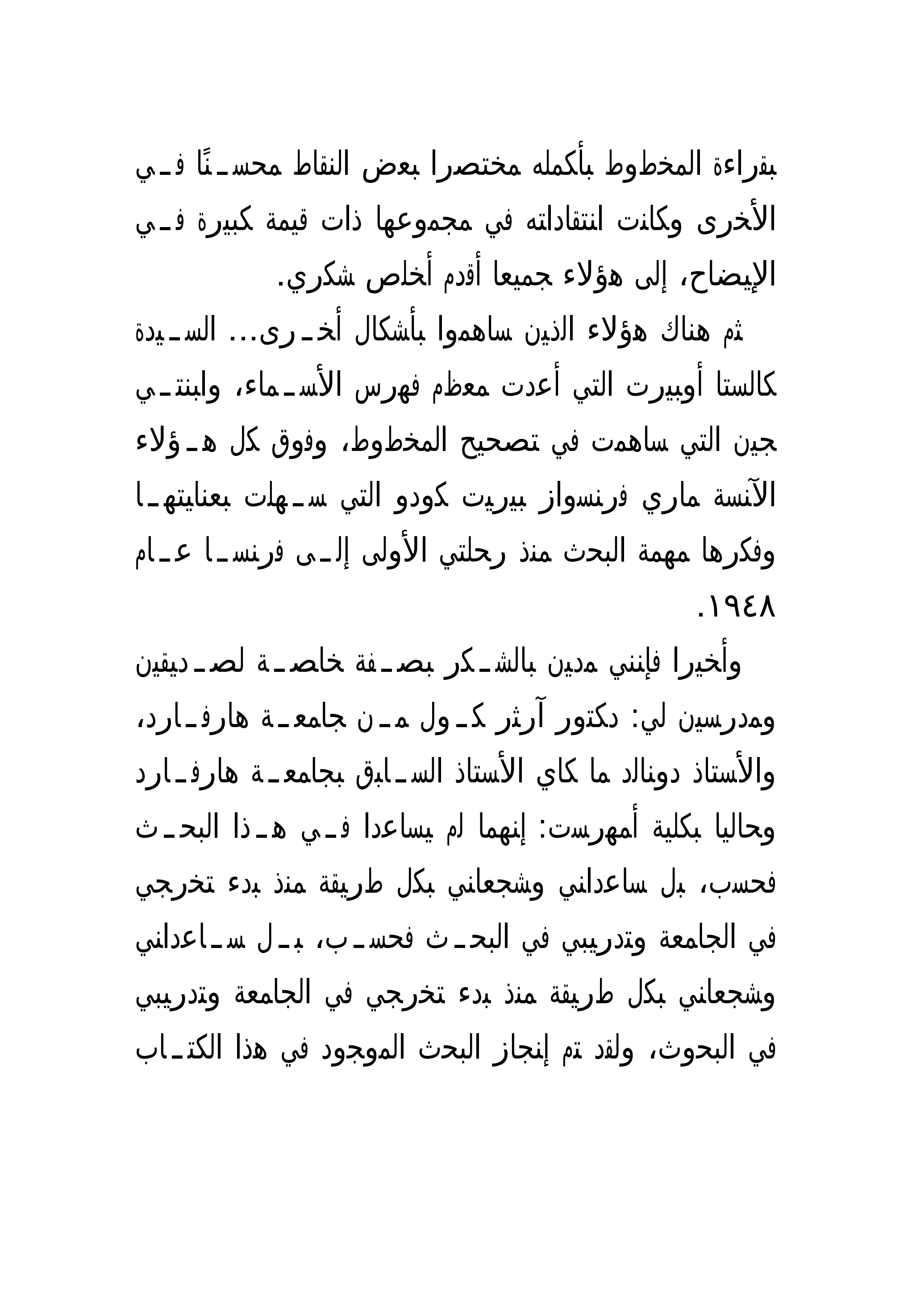
وإنني أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن شكري لكل أولئك الذين ساهموا فكريا وماديا في إظهار هذه القصة إلى الوجود. إن الكتاب في الواقع نتاج ثانوي لدراسة أوسع عن الدور الذي لعبه رجل الأعمال في التطور الاقتصادي الفرنسي وقد عثر على وثائق القصة خلال القيام ببعثة بحوث عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ تمولها جامعة هارفارد ولجنة البحوث في التاريخ الاقتصادي. وقد استطعت بفضل معونة جمعية الزملاء بجامعة هارفارد أن أقوم بأعمال أكبر في أوروبا عام ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ثم مكنتني معونة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية من أن أقوم برحلة أخرى في صيف عام ١٩٥٥ لبحث بعض النقاط المعلقة وحسمها، وخلال هذه الفترة أمكن

تسهيل هذا البحث وغيره من الأبحـاث مـن وقـت لآخـر بواسطة المنح التي كانت تقدمها جمعية الأبحاث الاجتماعيـة والعلمية ومؤسسة فورد ومنحة الزمالة في مركز الدراسـات العالية في علوم السلوك. وآمل أن يكون هذا التاريخ تعويضا جزئيا عن الصبر والعطف اللـذين منحتنـي إياهمـا هـذه الهيئات.

وفي فرنسا فإنني مدين بالشكر لكوستادي برجارد M. H. Costa de Beauregard ومـوظفي بنـك دي نيفليـز، شلومبرجو وشـركاه De Neufize، Schlumberger el Cie الذين تخطي عونهم وفهمهم حدود الضـيافة والكـرم، ولعل هذا المثل في الاسـتنارة يكـون نموذجـا ومشـجعا للآخرين. وإني مدين بالشكر أيضا للسيدين ميشيل فرانسـوا وبرتراند جيل Michel Francais، Birtrand Gill اللـذين يعملان في الأرشيف القومي بفرنسا واللذين سهلا لي العمل في قسمهما الجديد المتعلق بالأرشيف الاقتصادي والخـاص في أفضل الظروف ودون اعتبار للوقت. وأشكر كذلك السيدة أوزامان Ozaman التي تعمل في وزارة الخارجية الفرنسية لتعاونها في البحث والحصول على مستندات لم تكن مدرجة

بالكتالوج، ولكثيرين غيرهم يصعب حصـر أسـمائهم هنـا ولكنهم بطريقة أو بأخرى أضافوا شيئًا إلى هـذه الدراسـة وعلى الخصوص م. جيلM.Gille الذي سـاهم مسـاهمة كبيرة، فهو الذي أعد نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبـة مـن المراسلات وذلك عندما اضطررت إلى مغادرة فرنسا عـام ١٩٤٩ قبل أن أتمكن من قراءتها كلها، وقد استمر كذلك في إمدادي بمعلوماته التي لا تباري عـن مصـادر الأرشـيف الخاصة بالتاريخ الاقتصادي لفرنسا. وفـي إنجلتـرا، قـرأ المرحوم بول هـ. إيمدن الفصول الأولى الخاصة بالأعمـال المصرفية وأمدني بمعلومات قيمة عن تاريخ حيـاة بعـض الذين لهم دور في هذه القصة، وكان السيد كينيث جوسشـين Kenueth Goschen من الكرم إلى حد أنـه سـمح لـي بالإطلاع على السجلات الخاصـة بشـركة عائلتـه وهـي فروهلين وجوشن. Fruhhing & Goschen وهم أول من دفع بالأوراق المالية المصرية في سوق لندن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قام السيد كارل لـوك Carl Lokke مـن الأرشيف القومي بمساعدتي علـى البحـث فـي سـجلات القنصلية المصرية، وفي نفس الوقت قدم عـدد كبيـر مـن

المدرسين والأصدقاء لهذا الكتاب فوائد جليلة بقـراءة ونقـد جزء أو كل المخطوط، ومن بـين الـذين جـادوا بـوقتهم ومعلوماتهم الأساتذة هرج إينكن سيجموند Haugh Aitken Sigmund وستانلي شتاين Stanley Stein فـي مركـز الأبحاث في جامعة هارفارد والسـيدة Diamond الأسـتاذة جرم رالف هيدي Ralph Hidy من جامعة نيويـورك فـي مدينة نيويـورك. والسـيد برونـر F.H. Brunner مـن Arnhold و Bleichrodea من أصحاب البنوك التجاريـة. والدكتور فرتز ريدليك Fritz Redlick من جامعة هـارفرد الذي قرأ الفصول الخاصة بـالبنوك واقتـرح عديـدا مـن التصحيحات والتحسينات. وقد ساعدت الأستاذة هلين رفلـي Helen Rivliu من جامعة ماري لاند في تلك الموضوعات الخاصة بماضي مصر، وهي من الموضوعات التـي كنـت أحتاج فيها إلى النصيحة، والسـادة هـوج ميلـين Hugh Meleau وجورج سوليس George Soulis وهما عضوان في جمعية الزملاء بجامعة هارفرد وقد لفتا نظري إلي – كما ترجما لي – بعض المواد عن الروسية واليونانية. وقد قـام البروفسور ليلاند جنكز Leland H. Jenks من كلية وازلي



بقراءة المخطوط بأكمله مختصرا بعض النقاط محسنًا في الأخرى وكانت انتقاداته في مجموعها ذات قيمة كبيرة في الإيضاح، إلى هؤلاء جميعا أقدم أخلص شكري.

ثم هناك هؤلاء الذين ساهموا بأشكال أخرى... السيدة كالستا أوبيرت التي أعدت معظم فهرس الأسماء، وابنتي جين التي ساهمت في تصحيح المخطوط، وفوق كل هؤلاء الآنسة ماري فرنسواز بيريت كودو التي سهلت بعنايتها وفكرها مهمة البحث منذ رحلتي الأولى إلى فرنسا عام ١٩٤٨.

وأخيرا فإنني مدين بالشكر بصفة خاصة لصديقين ومدرسين لي: دكتور آرثر كول من جامعة هارفارد، والأستاذ دونالد ما كاي الأستاذ السابق بجامعة هارفارد وحاليا بكلية أمهرست: إنهما لم يساعدا في هذا البحث فحسب، بل ساعداني وشجعاني بكل طريقة منذ بدء تخرجي في الجامعة وتدريبي في البحث فحسب، بل ساعداني وشجعاني بكل طريقة منذ بدء تخرجي في الجامعة وتدريبي في البحوث، ولقد تم إنجاز البحث الموجود في هذا الكتاب

تحت توجيههما، وبدونهما لم يكن من الممكن لهذه القصة أن تكتب.

# الفصل الأول

## النداء الهادئ لرأس المال الكبير

عندما يترك الزائر لباريس شارع (هوسـمان) المـزدحم بمحلاته التجارية الغنية ويتجه إلى نهاية شـارع (لافاييـت) سيجد إذا التفت يمينًا أو يسارا شوارع خالية مـن المحـلات التجارية والزبائن، مرصوفة بأحجار البناء الرمادية، وهـذه الشوارع تختلف اختلافًا مفاجئًا عن الشوارع التـي لا تبعـد عنها إلا بياردات قليلة والتي تـزدحم بـالمحلات التجاريـة الكبيرة ذات المعارض الزجاجية التي تعرض بها معروضات مختلفة الألوان. والمنظر الذي يواجه الزائر في تلك اللحظـة ممل إلى درجة كبيرة، فهو عبارة عن عدد كبير من النوافـذ ذات القضبان الحديدية في مستوى الأرض، تتخللها من حين لآخر أبواب على شكل بواك مغلقة بإحكام في وجـه عـابر الطريق، ومسحة اللون الوحيدة التي يجدها هي اللون الأزرق والأبيض على اللوحات التي توجد في أعلى أو على جانـب

كل مدخل، وتحمل أرقام هذه المـداخل، وأحيانـًا لافتـات صغيرة من النحاس تعلن في تواضع اسم الشركة أو البيـت التجاري الموجود بالداخل مثل شركة التأمينات العالميـة أو "دورانت وشركاه" أو ربما في بساطة " د. وشركاه".

وإذا ترك الغريب فضوله يتغلب على خجله ودفع البـاب الثقيل إلى المدخل المعتم الرطب وراءه. سيدلف إلى "باكيـة" تؤدي إلى فناء داخلي مهجور يفتح في جانبـه علـى بـابين آخرين أكثر تجهيلاً من الأبواب الأولى. فإذا استطاع في هذه اللحظة أن يقنع البواب الموجود بالداخل أن يسمح له بالتجول في المبنى (وهذا من الأمور الصعبة إذ أن أي شخص يدخل لعمل معين فإنه يوجه مباشرة إلى هدفه) فإنه يجد نفسه فـي مبنى مظلم مليء بالرخام وتغطى أرضه السجاد ويشبه إلـى حد كبير منزلاً خاصا قديما أو شقة من طراز منتصف القرن التاسع عشر.

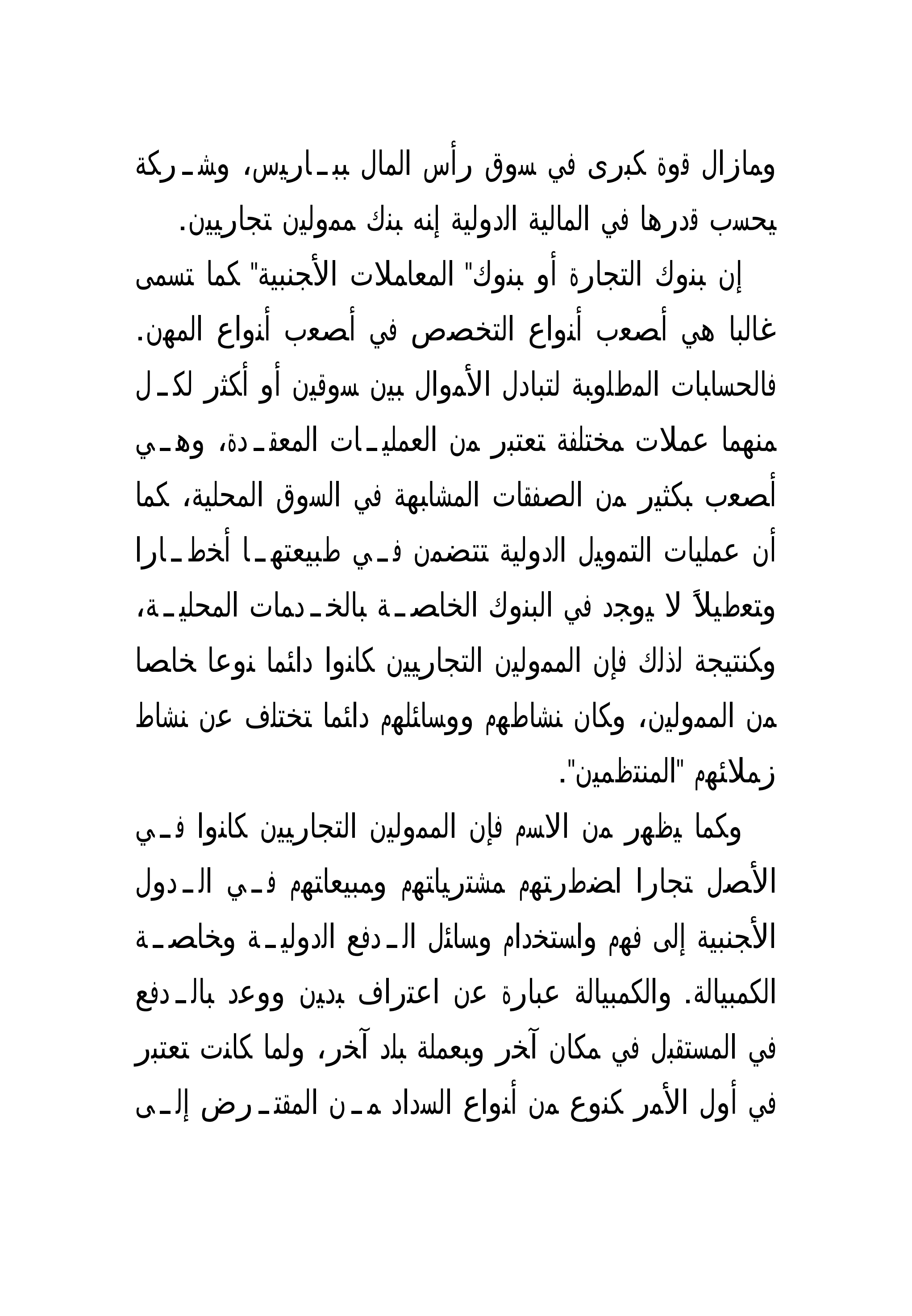
ولا يوجد فـي هـذا البنـاء مـا يـدل علـى وظـائف واختصاصات هذه المؤسسة التجارية. فالصالات تكاد تكـون مهجورة إلا من شخص يسرع من باب مغلق إلى آخر.

وبعض هذه الأبواب يؤدي إلى حجرات انتظار وحجرات اجتماعات عليها نقوش من العهـد الفكتـوري. والكراسـي مغطاة بالقطيفة الخضراء القديمة أو الجلد الناشف، والمناضد ناعمة الملمس لامعة لا يغطيها شيء والستائر الطويلة تغطي النوافذ، في لطف، والحوائط مغطاة بالورق المنقوش عليـه رسومات اختفت معالمها الصـغيرة بسـبب قلـة الضـوء، بالإضافة إلى عدد قليل من الصور المتوسطة الحجـم التـي تبين جانبا من ذلك العصر السابق وقد وضعت داخل إطارات بيضاوية الشكل دكناء أو مستطيلة وهي سمة تلك الفترة.

وهناك أبواب أخرى تؤدي إلى غرف، حيث يعمل رجال بجد على مكاتب عالية مزدحمة بالأوراق ويجلسـون علـى كراسي من الجلد. وتغطي رفوف المدافئ بأعداد كبيرة مـن الدوسيهات ودفاتر الحسابات. إن أدوات التجـارة معروفـة بندرتها وقدمها وعلى الجدران توجد نفس الصـور الجافـة، وقد ذبلت ألوان أوراق الحائط حتى في الضوء الساطع. ولا يقطع السكون الشامل إلا أصوات قلـب الأوراق أو صـوت احتكاك الأقلام بالأوراق عند الكتابة.

وهناك حجرة منفصلة عن بقية الحجرات الأخـرى، لهـا باب مفتوح وهي تشبه فـي منضـدتها العاليـة وأقفاصـها المحاطة بالقضبان مكاتب البريد الحكومية أكثر ممـا تشـبه شركة باريسية مشغولة. وعلى هذا القفص لافتـة صـغيرة مكتوب عليها الخزينة.

وهذا المبنى المقبض في سكونه وظلمته هـو بنـك، وإن كان ليس من نوع البنوك التي تراها في الشوارع الرئيسـية لمدن أمريكا والتي تشمخ بمبانيها الضـخمة، أو فـي حـي السيتي في لندن حيث يحلق مبنى "الخمسة الكبار" Big Five فوق الشوارع المزدحمة أسفله أو في شوارع باريس حيـث يوجد مبنى الشركة العامـة Societe General الـذي لا يخجل بأي حال من مبنى الأوبرا المواجه له أو من أضـواء متجر لافييت الذي يليه. إنه نوع خاص من البنوك، محـافظ إلى درجة كبيرة ومجهل عن عمد، يهرب من الأضواء بنفس الحماس الذي يبحث به الآخرون عن لفت الأنظار، إنه شركة خاصة ذات رأسمال صغير وعدد قليل من العملاء، ويبـدو من مظهره أنه ضعيف النشاط إلى حد المرض، إلا أنه كان



ومازال قوة كبرى في سوق رأس المال بباريس، وشركة يحسب قدرها في المالية الدولية إنه بنك ممولين تجاريين.

إن بنوك التجارة أو بنوك" المعاملات الأجنبية" كما تسمى غالبا هي أصعب أنواع التخصص في أصعب أنواع المهن. فالحسابات المطلوبة لتبادل الأموال بين سوقين أو أكثر لكل منهما عملات مختلفة تعتبر من العمليات المعقدة، وهي أصعب بكثير من الصفقات المشابهة في السوق المحلية، كما أن عمليات التمويل الدولية تتضمن في طبيعتها أخطارا وتعطيلاً لا يوجد في البنوك الخاصة بالخدمات المحلية، وكنتيجة لذلك فإن الممولين التجاريين كانوا دائما نوعا خاصا من الممولين، وكان نشاطهم ووسائلهم دائما تختلف عن نشاط زملائهم "المنتظمين".

وكما يظهر من الاسم فإن الممولين التجاريين كانوا في الأصل تجارا اضطرتهم مشترياتهم ومبيعاتهم في الدول الأجنبية إلى فهم واستخدام وسائل الدفع الدولية وخاصة الكمبيالة. والكمبيالة عبارة عن اعتراف بدين ووعد بالدفع في المستقبل في مكان آخر وبعملة بلد آخر، ولما كانت تعتبر في أول الأمر كنوع من أنواع السداد من المقترض إلى

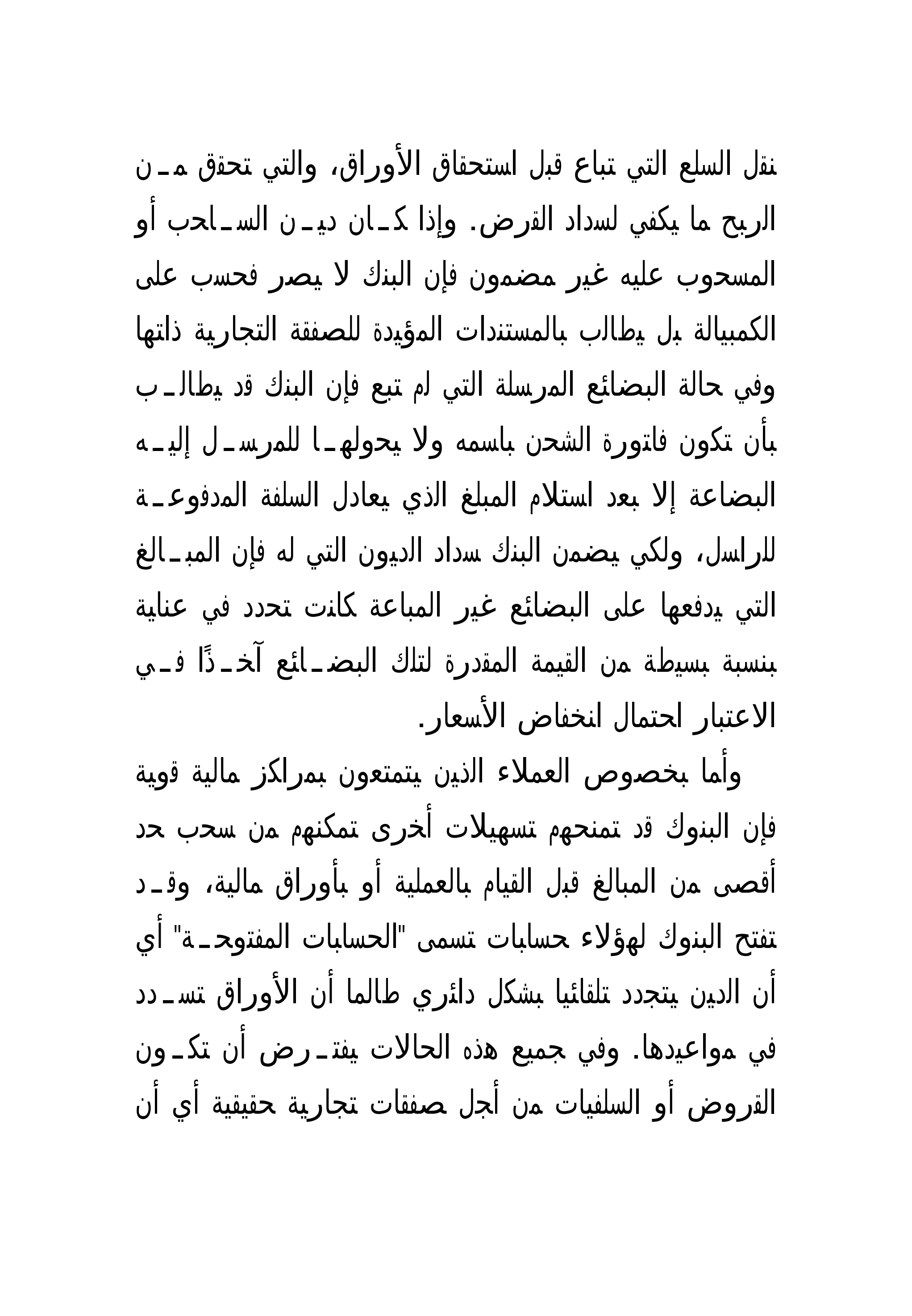
المقرض فقد أخذت في أوائل الفترة الحديثة شكلها المحـدود كورقة مسحوبة للدائن على المدين يقبلها باعتبارها اعترافًـا بصفقة تجارية، وبهذه الصفقة كانت الكمبيالة وسيلة مريحـة لتصفية الحساب، وبتقدم التخصص في التجـارة الخارجيـة وجد التجار الذين كانوا يسددون مشـترياتهم فـي الخـارج بمبيعاتهم أنه من السهل التركيز على عمليات الاستيراد وأن يسددوا ديونهم بكمبيالات مسحوبة بواسطة مصدرين محليين للسوق المعنية.

وفي أول الأمر كانت هذه العمليـات تـتم علـى أسـس مباشرة. فالتجار الذين تكون لديهم كمبيالات يرغبـون فـي بيعها يجدون تجارا آخرين محتاجين إليها، وبتقـدم التجـارة بدأت بعض شركات تتخصص في عمليـات شـراء وبيـع الأوراق التجارية مستخدمين أموالهم لشراء هذه الأوراق التي يحملها المصدرون ويقومون ببيعها للمستوردين محققين فـي تلك العمليات بعض الربح. وهذا النوع من الرجـال الـذي يجمع بين صفة التاجر والممـول – إذ أن القيـام بوظـائف التمويل لم تكن تعني ترك النشاط التجاري – بالإضافة إلـى

محولي النقود الذين أصبحوا حين نجحوا ممولين وجـامعي ضرائب، هم الآباء الحقيقيون للتمويل الدولي الحديث.

وعندما حل منتصف القرن التاسع عشر كان لدى أصحاب البنوك التجارية في غرب أوربا قرون من الخبرة وقدر كبير من النضج. ولقد ظل أساس المهنـة الكمبيالـة والشـيكات المصرفية ثم أضفت إليهـا خطابـات الضـمان التجاريـة والشخصية وتعود صاحب البنك التجاري أن يشتري ويبيـع الأوراق المسحوبة على أسواق خارجيـة ويقـوم بالسـداد وبالتحصيل كما كان يمنح دفعات مقدمـة علـى البضـائع المرسلة ويحول العملة ويشحن سبائك الذهب والفضـة إلـى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إلى هـذه المعـادن ويرتفـع سعرها بحيث تغطي فروق الأسعار تكاليف الشحن والتـأمين وعمليات التعدين إذا لزم الأمر، وبالاختصار فإنه يقوم بجميع العمليات اللازمة لاستمرار سير التجارة الدولية في سهولة.

وللقيام بهذه العمليات فإن البنوك الحريصة كانت تتمسـك بمبدأ هام وهو أن الدين التجاري لابد وأن يكون مبنيا علـى صفقات تجارية. وعلى ذلك فإن جميع الكمبيالات المقبولة أو المخصومة يفترض أن تكون سائلة بذاتها أي صـادرة عـن

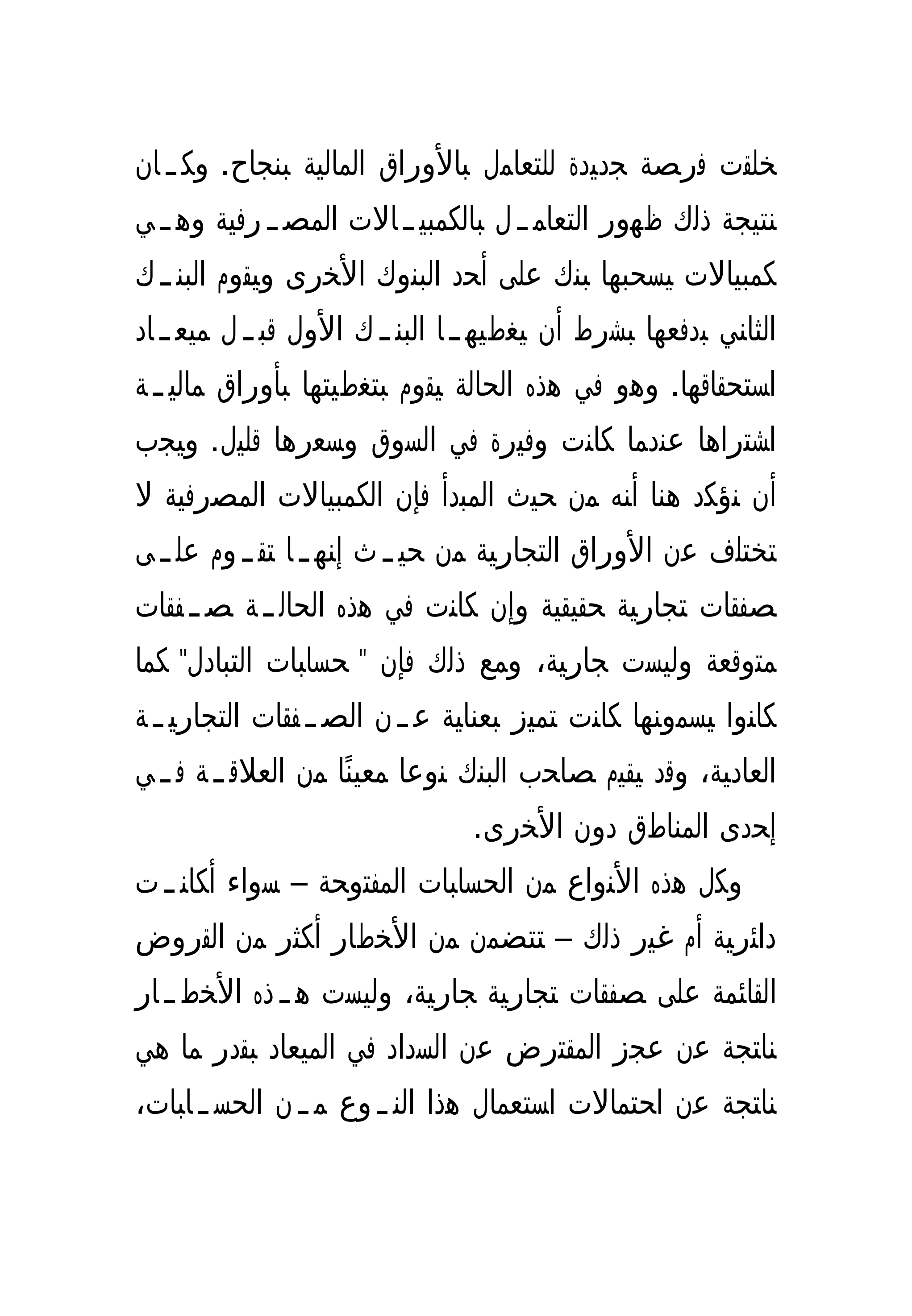


نقل السلع التي تباع قبل استحقاق الأوراق، والتي تحقق من الربح ما يكفي لسداد القرض. وإذا كان دين الساحب أو المسحوب عليه غير مضمون فإن البنك لا يصر فحسب على الكمبيالة بل يطالب بالمستندات المؤيدة للصفقة التجارية ذاتها وفي حالة البضائع المرسلة التي لم تبع فإن البنك قد يطالب بأن تكون فاتورة الشحن باسمه ولا يحولها للمرسل إليه البضاعة إلا بعد استلام المبلغ الذي يعادل السلفة المدفوعة للراسل، ولكي يضمن البنك سداد الديون التي له فإن المبالغ التي يدفعها على البضائع غير المباعة كانت تحدد في عناية بنسبة بسيطة من القيمة المقدرة لتلك البضائع آخذًا في الاعتبار احتمال انخفاض الأسعار.

وأما بخصوص العملاء الذين يتمتعون بمراكز مالية قوية فإن البنوك قد تمنحهم تسهيلات أخرى تمكنهم من سحب حد أقصى من المبالغ قبل القيام بالعملية أو بأوراق مالية، وقد تفتح البنوك لهؤلاء حسابات تسمى "الحسابات المفتوحة" أي أن الدين يتجدد تلقائيا بشكل دائري طالما أن الأوراق تسدد في مواعيدها. وفي جميع هذه الحالات يفترض أن تكون القروض أو السلفيات من أجل صفقات تجارية حقيقية أي أن

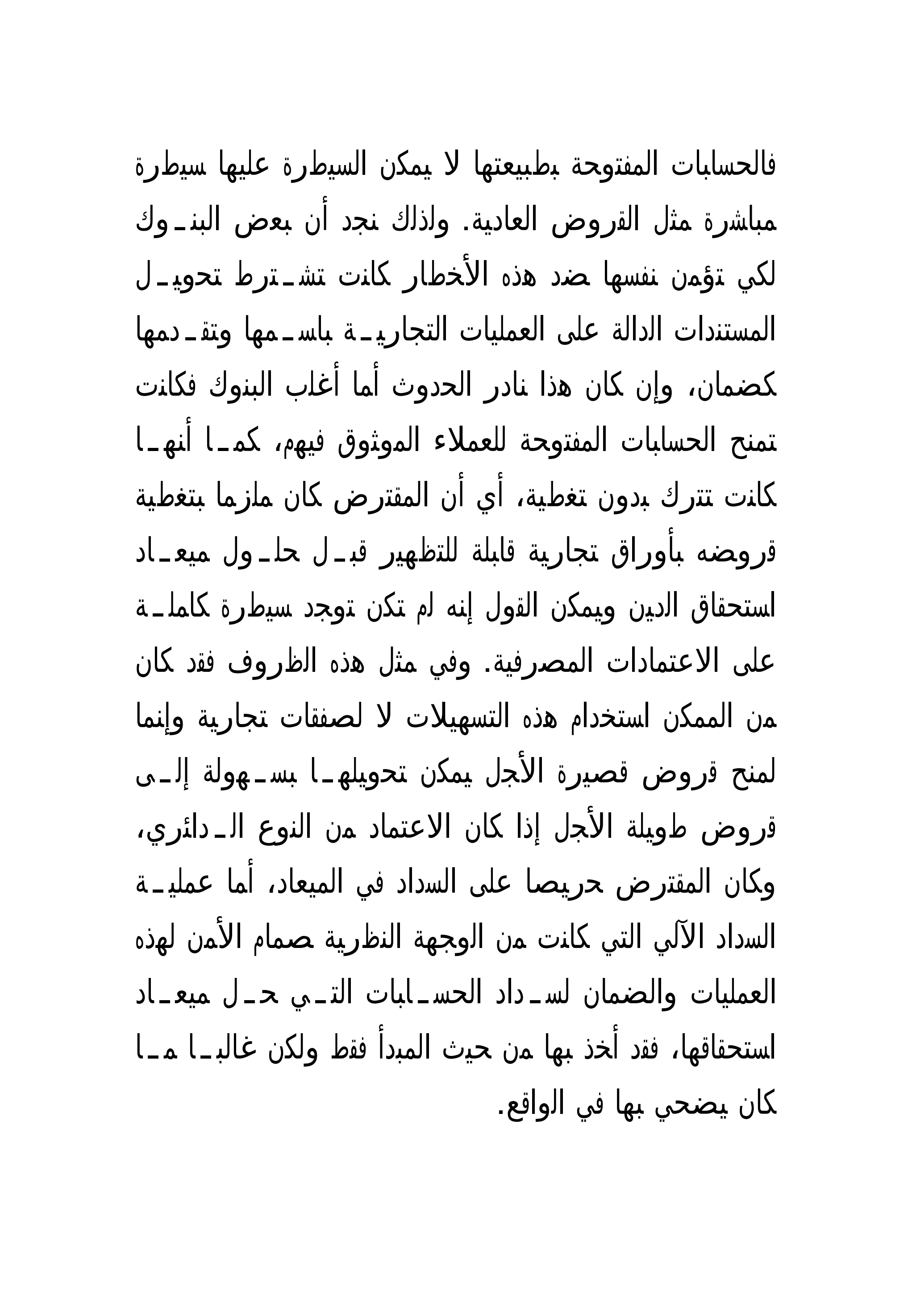
تكون قائمة على عمل تجاري ولم قصد بها أن تكون مجرد سلفيات غير مشروطة، وفي كل الظروف لم يكن أصحاب البنوك مضطرين إلى سداد تلك القروض من أموالهم الخاصة.

وكانت بعض البنوك تمنح الآخرين من أصحاب البنوك نوعا خاصا من الحساب المفتوح، فإذا كانت الكمبيالات تقوم أساسا على عمليات تجارية وكان النشاط التجاري في أغلب البلدان يميل إلى التفاوت من حيث الكمية والقدرة على الإمداد فإن سعر الكمبيالات بالتالي (وهو ما يسمى فنيا سعر التبادل) في أي سوق خارجية يكون عرضة للارتفاع والانخفاض، ففي بلد زراعي مثلاً فإن الكمبيالات المسحوبة على عملاء يقومون بتصدير المواد الغذائية تزداد عقب الحصاد وتكون نادرة في الأوقات الأخرى من العام. أما إذا كان الطلب على استيراد البضائع المصنوعة ثابتًا فإن الحاجة إلى الكمبيالات لسداد قيمة الواردات يبقى مستقرا نسبيا، أي يرتفع في مواسم وينخفض في مواسم أخرى. وكل هذه الظروف لم تخلق الحاجة فحسب إلى خلق مصادر جديدة من وسائل الدفع التي تحتاج إليها التجارة العادية ولكنها أيضا



خلقت فرصة جديدة للتعامل بالأوراق المالية بنجاح. وكان نتيجة ذلك ظهور التعامل بالكمبيالات المصرفية وهي كمبيالات يسحبها بنك على أحد البنوك الأخرى ويقوم البنك الثاني بدفعها بشرط أن يغطيها البنك الأول قبل ميعاد استحقاقها. وهو في هذه الحالة يقوم بتغطيتها بأوراق مالية اشتراها عندما كانت وفيرة في السوق وسعرها قليل. ويجب أن نؤكد هنا أنه من حيث المبدأ فإن الكمبيالات المصرفية لا تختلف عن الأوراق التجارية من حيث إنها تقوم على صفقات تجارية حقيقية وإن كانت في هذه الحالة صفقات متوقعة وليست جارية، ومع ذلك فإن " حسابات التبادل" كما كانوا يسمونها كانت تميز بعناية عن الصفقات التجارية العادية، وقد يقيم صاحب البنك نوعا معينًا من العلاقة في إحدى المناطق دون الأخرى.

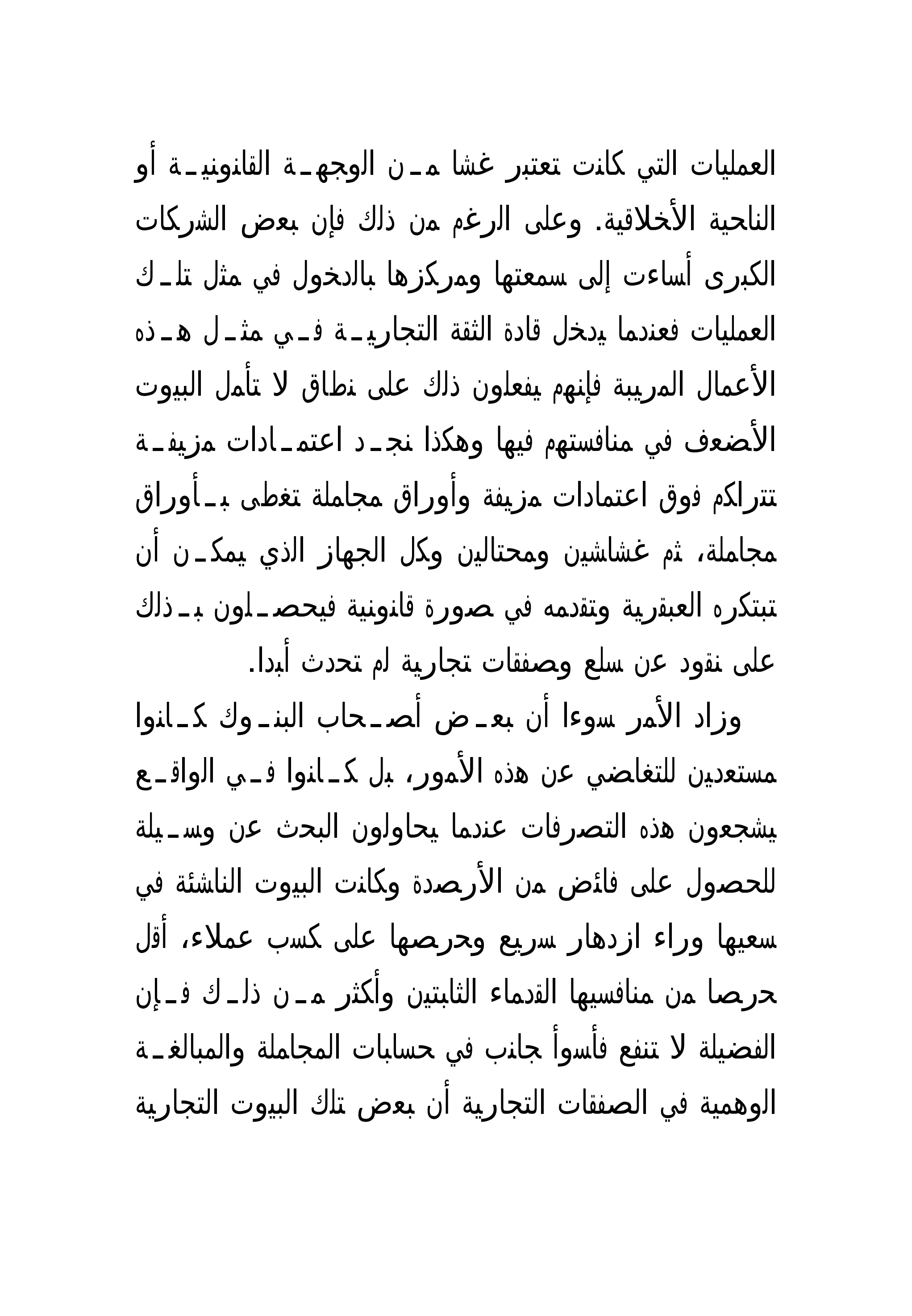
وكل هذه الأنواع من الحسابات المفتوحة – سواء أكانت دائرية أم غير ذلك – تتضمن من الأخطار أكثر من القروض القائمة على صفقات تجارية جارية، وليست هذه الأخطار ناتجة عن عجز المقترض عن السداد في الميعاد بقدر ما هي ناتجة عن احتمالات استعمال هذا النوع من الحسابات،



فالحسابات المفتوحة بطبيعتها لا يمكن السيطرة عليها سيطرة مباشرة مثل القروض العادية. ولذلك نجد أن بعض البنـوك لكي تؤمن نفسها ضد هذه الأخطار كانت تشـترط تحويـل المستندات الدالة على العمليات التجاريـة باسـمها وتقـدمها كضمان، وإن كان هذا نادر الحدوث أما أغلب البنوك فكانت تمنح الحسابات المفتوحة للعملاء الموثوق فيهم، كمـا أنهـا كانت تترك بدون تغطية، أي أن المقترض كان ملزما بتغطية قروضه بأوراق تجارية قابلة للتظهير قبـل حلـول ميعـاد استحقاق الدين ويمكن القول إنه لم تكن توجد سيطرة كاملـة على الاعتمادات المصرفية. وفي مثل هذه الظروف فقد كان من الممكن استخدام هذه التسهيلات لا لصفقات تجارية وإنما لمنح قروض قصيرة الأجل يمكن تحويلهـا بسـهولة إلـى قروض طويلة الأجل إذا كان الاعتماد من النوع الـدائري، وكان المقترض حريصا على السداد في الميعاد، أما عمليـة السداد الآلي التي كانت من الوجهة النظرية صمام الأمن لهذه العمليات والضمان لسـداد الحسـابات التـي حـل ميعـاد استحقاقها، فقد أخذ بها من حيث المبدأ فقط ولكن غالبـا مـا كان يضحي بها في الواقع.

وقد ازدادت الأخطار الناتجة من مثل هذه الحالات بسبب الاستعمال الدائم لكمبيالات المجاملة، وقد سميت بهذا الاسـم لأنها عبارة عن مجاملة من أحد رجال الأعمال لآخر، أي أن أحد رجال الأعمال يقبل كمبيالة مسحوبة عليه من تاجر آخر عن عملية تجارية لم تحدث أبدا، وكمبيالة المجاملة لا تختلف عن الكمبيالة العادية في مظهرها. أما في حقيقتها فهي السند الإذني موقعا عليها من شخصين، أي أنهـا أوراق تجاريـة سليمة إلا أنها غير قائمة على صفقات حقيقية وقـد كانـت كمبيالات المجاملة أكثر خطورة من السندات الإذنية الحقيقية فهي تدعي لنفسها حقًا ليس لها وعليها توقيع بالقبول بـدون وجه حق.

ولقد كان استخدام كل من الاعتمادات المفتوحة وكمبيالات المجاملة انفجارا ضخما في الأوسـاط الماليـة، فقـد كـان استعمالها يدفع البنوك إلى مواقف خطيـرة بسـبب بعـض العملاء المستهترين أو الذين يدفعهم اليأس فيجدون في هـذه الوسيلة طريقة سهلة للقيام بعمليات مالية، أو الأسوأ من ذلك للمضاربة بأموال الغير، ولكن معظـم التجـار المعـروفين وأصحاب المصانع الحريصين لم يخاطروا بالقيام بمثل هـذه



العمليات التي كانت تعتبر غشا مـن الوجهـة القانونيـة أو الناحية الأخلاقية. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الشركات الكبرى أساءت إلى سمعتها ومركزها بالدخول في مثل تلـك العمليات فعندما يدخل قادة الثقة التجاريـة فـي مثـل هـذه الأعمال المريبة فإنهم يفعلون ذلك على نطاق لا تأمل البيوت الأضعف في منافستهم فيها وهكذا نجـد اعتمـادات مزيفـة تتراكم فوق اعتمادات مزيفة وأوراق مجاملة تغطى بـأوراق مجاملة، ثم غشاشين ومحتالين وكل الجهاز الذي يمكـن أن تبتكره العبقرية وتقدمه في صورة قانونية فيحصـلون بـذلك على نقود عن سلع وصفقات تجارية لم تحدث أبدا.

وزاد الأمر سوءا أن بعـض أصـحاب البنـوك كـانوا مستعدين للتغاضي عن هذه الأمور، بل كـانوا فـي الواقـع يشجعون هذه التصرفات عندما يحاولون البحث عن وسـيلة للحصول على فائض من الأرصدة وكانت البيوت الناشئة في سعيها وراء ازدهار سريع وحرصها على كسب عملاء، أقل حرصا من منافسيها القدماء الثابتين وأكثر مـن ذلـك فـإن الفضيلة لا تنفع فأسوأ جانب في حسابات المجاملة والمبالغـة الوهمية في الصفقات التجارية أن بعض تلك البيوت التجارية

القليلة التي لم تفكر حتى في مجرد التستر على هذه الأعمال، وجدت نفسها قد استدرجت إلى شبكة أوراق الاعتمادات التي أحاطت بها وبعد نقطة معينة كان من المستحيل القول أيـن يتوقف التعامل بالأوراق الزائفة وأين يبدأ التعامل بـالأوراق الجيدة، وبالطبع كان من السهل الوقوع في الإفلاس النـاتج من خصم الأوراق الزائفة بمثل السهولة التي تحررهـا بهـا تلك الأوراق.

ونتيجة لذلك ففي الوقت الذي تصبح فيه النقـود كثيـرة والسوق سهلة فإن البناء الائتماني يتضخم بشكل أكبر بكثيـر من الاحتياطات الفعليـة للتجـارة والصـناعة، إلا أن هـذا التضخم كان في بعض الأحوال في صالح الاقتصاد فـأوراق المجاملة والاعتمـادات الدائريـة كانـت المحـرك الخفـي للاستثمار وقد مكنت من التوسع في بعض الأعمـال التـي لولاها ما ظهرت تلك الأعمال إلى حيز الوجود. ومن ناحية أخرى فإن الهامش بين التوسع الحقيقي والتوسع المصـطنع كان صغيرا جدا، وكان من السهل جدا التوسع في الائتمـان بدرجة كبيرة حتى يصبح معرضا للانفجار بأقل لمسة.

وربما كانت أوراق المجاملة قديمة قدم الأعمال المصرفية التجارية ذاتها، فقد كانت تمثل مشكلة خطيرة في القرن الثامن عشر، لقد وجد أصحاب البنوك أنه لا يمكن الاستغناء عن تلك المسماة بكمبيالات التمويل في حالة عدم وجود التسهيلات المناسبة لإعادة الخصم، ولكنهم لم يستطيعوا حصر استعمالها في تلك الحدود.

وفي عام ١٧٦٣ اهتزت أمستردام وهامبرج بسبب أزمات لم يكن لها مثيل، وكانت شدة تلك الأزمات ترجع إلى درجة كبيرة إلى انهيار شبكة كبيرة ومعقدة من عمليات المجاملة المنظمة.

غير أن التطور الوئيد للبنوك المركزية التي أصبحت فيما بعد "بنك البنوك" جعلت هذه العمليات الخطيرة أقل ضرورة وعندما حل القرن التاسع عشر كان التجار والصناع هم المذنبين الرئيسيين في هذا المجال. وأسوأ استعمال لها وقع في انجلترا حيث خلق التقدم السريع في الصناعات والتجارة طلبا شديدا على كمبيالات المجاملة، وفي حوالي عام ١٨٤٠ أو ربما قبل ذلك كان بعض الوكلاء يقومون فعلاً بعمل هذه الكمبيالات والإعلان عن عملاء لشرائها، وعلى الرغم من

أن كل أزمة تجارية كانت تكشف عن ضحاياها وتؤكد خطورة التمويل المقنع وراء الائتمان التجاري، فإن كل عملية من عمليات الازدهار أظهرت حصادها من الأوراق الزائفة. ولم يحدث أن وقع صدام أقوى مما حدث عام ١٨٥٧ كنتيجة للاندفاع في استخدام الاعتمادات التجارية مما أدى إلى أن يوقع بنك انجلترا عقوبات ضد سماسرة الأوراق التجارية الذين إليهم ترجع أسباب الكارثة، ومع ذلك ففي عام ١٨٠٠ عندما بدأت التجارة تنهض من كبوتها ازدهرت كمبيالات المجاملة مرة ثانية بنفس القوة السابقة. وهي أعظم الأخطار في مهنة خطرة.

إن التبادل الدولي والاعتمادات التجارية سواء أكانت حذرة حريصة أم مندفعة من صميم أعمال بنوك التجارة. ومع ذلك لم تكن هي النشاط الوحيد المهم عند أصحاب البنوك التجارية. الذين كانوا من المهارة بحيث ينتقلون بمرونة وبسرعة لانتهاز فرص جديدة ويميلون مع رياح التغير الاقتصادي.

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أكبر الفرص الحديثة تتمثل في هذا النوع من العمليات المالية المعروفة عادة باسم "التمويل الاستثماري".

إن التمويل الاستثماري هو عبارة عـن تقـديم أرصـدة لاستخدامات طويلة الأجل. وقد تأخذ شـكل التعاقـد علـى إصدار سندات حكومية أو تمويل سندات صـناعية أو عقـد قروض برهن والشيء الهام في ذلك، إنه إذا قورن بالتمويل التجاري الذي يهدف إلى تمويل عملية تجاريـة معينـة ذات أجل محدود، نجد أن التمويل الاستثماري يستهدف خلق رأس مال ثابت أو استخدامه وهو يعني بالضرورة تعبئة أرصـدة الممول أو المستثمر النهائي خلال فترة طويلة نسبيا.

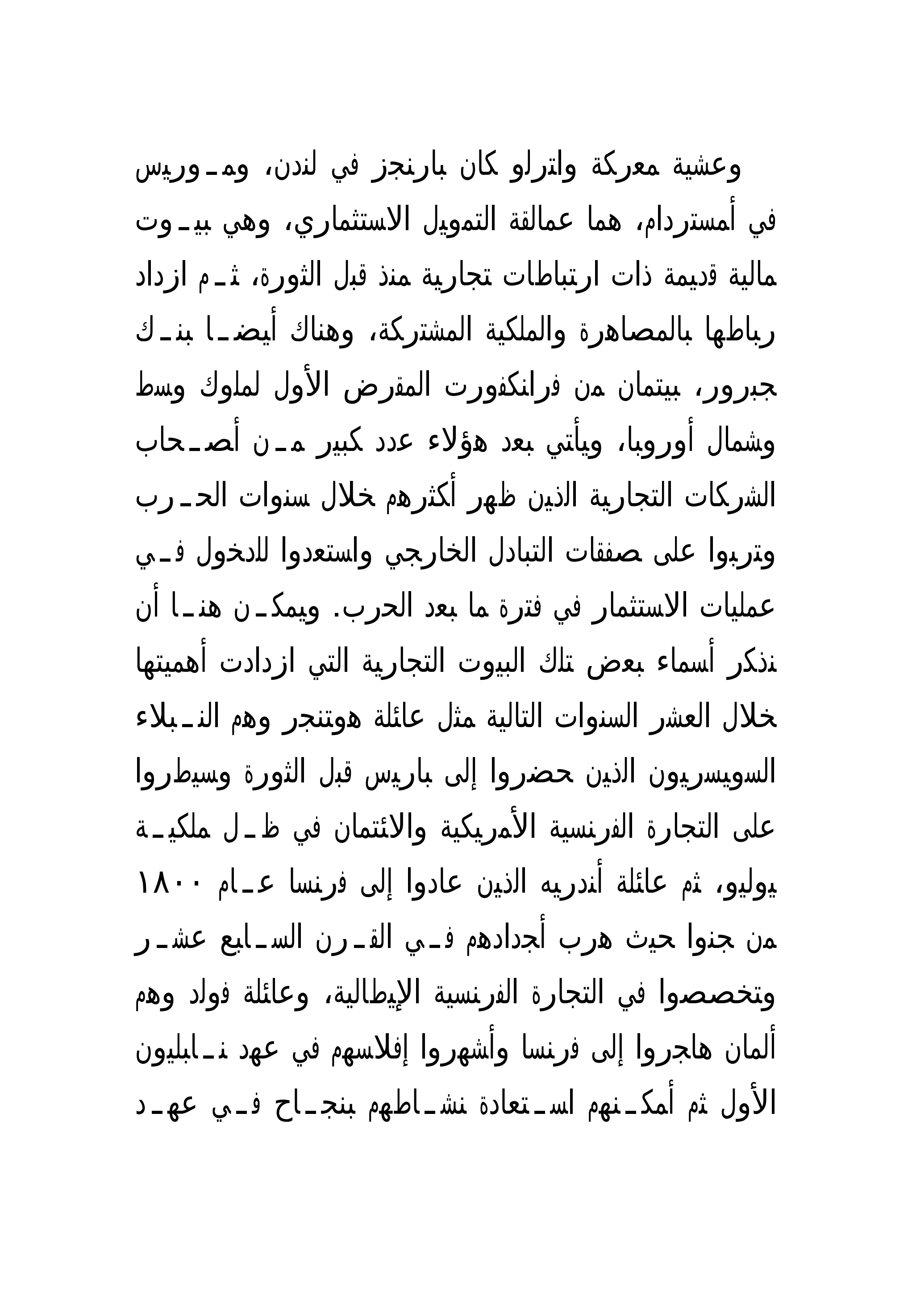
ومن الصعب أن يكون هذا مجالاً لنشاط أصحاب بنـوك الإبداع الذين يقتضي واجبهم إزاء عملائهم الاحتفاظ بمبـالغ كبيرة لعملائهم دون صرفها، أو مجالاً لنشاط أصحاب بنوك الإصدار الملتزمين بأن يدفعوا قيمة الأوراق عند تقديمها إلا أن هذا المجال هو بالدقة ما يهم بنوك التمويل التجاري التي يعتبر أصحابها وكلاء أحرارا إذا قورنوا بغيرهم لقد كانـت رؤوس أموالهم ملكًا لهم، وأوراقهـم وكمبيـالاتهم المقبولـة

تستحق الدفع في مواعيد محددة. وإذا كان لدى الشخص الذي يمارس تلك العمليات المهارة الكافية فإنه يستطيع أن يـوازن بين مقبوضاته ومدفوعاتـه بحيـث يجعـل الـدخل يسـبق المنصرف دائما، وأخيرا فإن تلك الأرصدة التي كان العملاء يتركونها في حسابات جارية كانت تسـتعمل فـي عمليـات إدارية أو في عمليات استثمارية وتستحق عند طلـب محـدد وبالاختصار فليس هناك في أرصدته المدينة ما يستحق الدفع بدون إخطار سابق ويمكنه كـذلك إذا كانـت لديـه القـدرة والأعصاب أن يدخل في العمليات التي تحتاج إلى مخـاطرة والتي هي محظورة على بنوك الإيـداع والإصـدار خلقيـا وقانونيا.

وإذا أردنا تعريف التمويل الاستثماري في أوسع معانيـه فيجب علينا أن نرجع إلى أولئك التجار الذين كانوا يعيشـون في أواخر العصور الوسطى وأوائل عصر النهضـة وهـم: باردي، بيروزى، ميديسي، جـاك كيـر. وآخـرون الـذين ارتبطت وساهمت قروضهم في قيام الدولة الحديثة، وكمهنـة منظمة مختلفة عن مجرد إقـراض النقـود فـإن التمويـل الاستثماري ليس ممكنًا إذا لم يتوفر الحق في تحويل الأموال

وسوق من المستثمرين لشراء الأوراق. وهذه الشروط لم تكن قائمة حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر) عنـدما أدى تضخم الدين الوطني في إنجلترا وفرنسا وهولندا – وظهـور شركات كبيرة قانونية لاستغلال التجارة الخارجيـة – إلـى ظهور عدد كبير من الضمانات القوية القابلة للتـداول. وقـد شاهدت هذه الفترة أيضا ظهور الأسهم لحامله التي صـدرت في أشكال وأنواع تتناسب ورغبات المضاربين فـي سـوق الأوراق المالية والمستثمرين.

وقد منحت الثورة الفرنسية ونابليون دفعة جديـدة لهـذا التطـور، فسـنوات الحـرب والاضـطرابات السياسـية والاقتصادية وما نتج عنهما من القروض والإعانات، كانـت نتيجتها أن عاشت عمليات التمويل بدرجة لم يكن في الإمكان تصورها من قبل. وقد ظهرت بنـوك جديـدة فـي جميـع الأسواق المالية في أوروبا كما أن البنوك القديمة تعلمت حيلاً جديدة، وبينما انهارت بعض البيوت المالية التي أثرت حديثًا بأسرع من قيامها، صمد غيرها وبقي، ومازال بعضها قائما حتى اليوم.



وعشية معركة واترلو كان بارنجز في لندن، وموريس في أمستردام، هما عمالقة التمويل الاستثماري، وهي بيوت مالية قديمة ذات ارتباطات تجارية منذ قبل الثورة، ثم ازداد رباطها بالمصاهرة والملكية المشتركة، وهناك أيضا بنك جبرور، بيتمان من فرانكفورت المقرض الأول لملوك وسط وشمال أوروبا، ويأتي بعد هؤلاء عدد كبير من أصحاب الشركات التجارية الذين ظهر أكثرهم خلال سنوات الحرب وتربوا على صفقات التبادل الخارجي واستعدوا للدخول في عمليات الاستثمار في فترة ما بعد الحرب. ويمكن هنا أن نذكر أسماء بعض تلك البيوت التجارية التي ازدادت أهميتها خلال العشر السنوات التالية مثل عائلة هوتنجر وهم النبلاء السويسريون الذين حضروا إلى باريس قبل الثورة وسيطروا على التجارة الفرنسية الأمريكية والائتمان في ظل ملكية يوليو، ثم عائلة أندريه الذين عادوا إلى فرنسا عام ١٨٠٠ من جنوا حيث هرب أجدادهم في القرن السابع عشر وتخصصوا في التجارة الفرنسية الإيطالية، وعائلة فولد وهم ألمان هاجروا إلى فرنسا وأشهروا إفلاسهم في عهد نابليون الأول ثم أمكنهم استعادة نشاطهم بنجاح في عهد

الإمبراطورية الثانية عندما قدموا لنـابليون الثالـث وزيـرا للمالية من بينهم، وهناك عائلة سينا الذين جاءوا إلى فينا من اليونان في نهاية القرن الثامن عشر وكونوا ثروتهم بالقيـام باستيراد البضائع النادرة إلى أواسط أوروبـا التـي أهلكهـا حصار نابليون للقارة، وقد تحولوا من تجار ورجال صناعة إلى أصحاب بنوك وبارونـات فـي عهـد الإمبراطوريـة النمساوية المجرية ثم عائلة أوبنهايم الذين رحلوا من بون إلى كولون عام ١٨٠١ بعد أن فتح الغـزو الفرنسـي المدينـة الأخيرة لليهود، وقد لعبوا دورا هاما فـي تطـور التعـدين والصناعة في الرين، وهناك أيضا عائلة مندلسـون الـذين أقاموا في برلين عام ١٧٩٥ وأصبحوا في النهاية المـوردين للسندات الروسية للمستثمرين الألمان وهم يذكرون حتى اليوم بسبب مواهب فليكس في النواحي غير المالية، وهناك عائلة هاين وهم أصحاب بنك في هامبرج منذ عام ١٧٩٧ وكـانوا مرتبطين بأقوى الشركات اليهودية في أوروبا وقد عرفوا بعد ذلك بمواهب هينرخ الفذة في النواحي غير التجارية، وأهـم من كل أولئك عائلة روزتشايلد The Rothschilds الـذين كونوا ثراءهم من التبادل الخارجي بإمدادهم جيوش ولنجتون

بالنقود اللازمة لمحاربة نابليون وأصبحوا أكبـر قـوة فـي المالية الدولية بتحملهم بعض الديون التي نشأت بسبب حرب نابليون.

وإذا كانت الثورات والحروب في صالح عمليات التبـادل الخارجي فإن السلام كان أفضل في هذا الصـدد. لقـد أدى انتهاء الحرب إلى انخفاض في النفقات العسكرية مع تضـخم عدد المستثمرين، الشيء الذي نتج عنه هبـوط كبيـر فـي الأسعار ثم كساد في التجارة، إلا أن انتهاء الحرب كان يعني من ناحية أخرى تعويضات وإعادة بناء وقروض دولية. وفي العشر السنوات منذ سقوط نابليون إلى ١٨٢٥ تدفقت كثيـر من الأوراق المالية في أسواق العالم وعلى الأخص في لندن بشكل لم يسبق له مثيل في القرن السابع كله. ولم تكن القوى الكبرى فقط هي التي تقترض (أمثال فرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا) ولكن كانت هناك دول أخرى من الدرجـة الثانيـة لجأت إلى الاقتراض مثل أسبانيا، ودول في طريق التكـوين مثل اليونان، ودول مزعومة مثل جواتيمـالا ونيكـاراجوا، ودول وهمية مثل بوياس.

وفي نفس الوقت فإن تقدم وانتشار النظم الحديثة في الصناعة وفي النقل أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال الاستثماري وفتح له فرصا جديدة، وفي كثير من الأحيان كانت هذه الفرص تواجه من جانب بعض الشركات الكبيرة بالعجز أو اللامبالاة، إن البيوت المالية التي أظهرت مبادرة ملحوظة في خلق سوق دولية للسندات الحكومية، هي نفسها التي تجنبت التعامل مع شركات السكك الحديدية، والتعدين باعتبار أصحابها مدينين ليسوا أهلاً للثقة، وفي كل غرب أوروبا كان على الوافدين الجدد من المهندسين والناشرين والصناعيين والمخترعين أن يفتحوا الطريق أمام القوى المالية المستترة. وفي إنجلترا عندما أيد أصحاب البنوك أخيرا تكوين الشركات الجديدة، لم يكن بنكًا من بنوك التجارة هو الذي قام بهذه العملية بل أحد أصحاب البنوك الخاصة (وهذا هو الشاذ الذي يثبت القاعدة) وهو جورج كارجلين الذي ضرب المثل.

ومع ذلك فبمجرد أن انتهى هذا التقاعس المبدئي اندفعت بنوك التجارة إلى العمل بعزيمة قوية، وخاصة في فرنسا إذ لم توجد شركة أو مؤسسة لها أهميتها (قنوات – سكك حديدية

– أو منافع عامة) دون أن يكون لأصحاب بنـوك التجـارة مكان هام ضمن المؤسسين لها أو في مجالس إدارتها.

وفي ألمانيا كانت البيوت المالية الكبيرة في فرانكفـورت وكولون بارزة في عمليات التصنيع والتعدين فـي الروهـر وصناعات النسيج في وتنبرج وأرض الراين وفـي بنـوك الإصدار التي أنشئت في أنحاء الاتحاد. وفي انجلترا حيـث كان عليهم أن يشتركوا مع الوافدين الجدد الذين سبقوهم فـي هذه الميادين، وكذلك مع أصحاب البنوك الخاصة الذين نحوا التقاليد جانبا واشتركوا في هـذا العمـل علـى مسـئوليتهم الخاصة، واستطاع أصحاب البنوك التجارية من الأجانب أن يأخذوا نصيبا كبيرا من النشاط الصناعي في الخارج أكثـر منه في الداخل.

ويجب أن يؤكد أن التمويل الاستثماري على هذا النطـاق الواسع كان محصورا في يد بيوت مالية قليلة مركزة في عدد قليل من الأسواق المالية العالمية، ولديها الكثير من وسـائلها الخاصة وعملائها الأغنياء. وأغلب بنوك التجارة – حتى في مدن مثل لندن أو باريس أو في مراكز أقل – كانـت قانعـة بالأرباح اليومية الناتجة من عمليات المبادلات الخارجيـة أو

الاعتمادات التجارية أو التجـارة. وحتـى بنـك روتشـايلد Rothschilds لم يكن يترفع عن استيراد المحاصيل وشحن المراكب إذا كانت الظروف مواتية له، كذلك بنك بارنج الذي استمر في التجارة في أشياء مثل "البن من جاوة والحديد من روسيا"، وذلك على حسابه الخاص على الرغم مـن النقـد الموجه إليه من عملائه التجار، ولقد كانت عمليات الاستثمار عند معظم هذه البنوك موسما يأتي من حين لآخـر ولـيس عملاً يوميا كالتجارة.

***

وعلى الرغم من أن جميع الأوراق التجارية من أجنبيـة ومحلية لها مخاطرها إلا أن عمل بنوك التجـارة الخارجيـة كان أكثر خطورة، أولاً: لأن المسافة والمدة التي يسـتغرقها عدد من الصفقات كانت تتسبب في تأخير السـداد وتسـوية الحساب، كما أنها كانت تقدم فرصا لإساءة الاستعمال، ومن ناحية أخرى فإن البعد الطبيعي بين صاحب البنك وعملائـه في البلاد الأخرى جعل من المستحيل عليـه أن يعـرفهم أو يراقبهم بالشكل الذي يعرف به عملاءه المحليين ويـراقبهم، وزاد الأمر خطورة بالتعامل مع رجال أعمـال فـي بـلاد

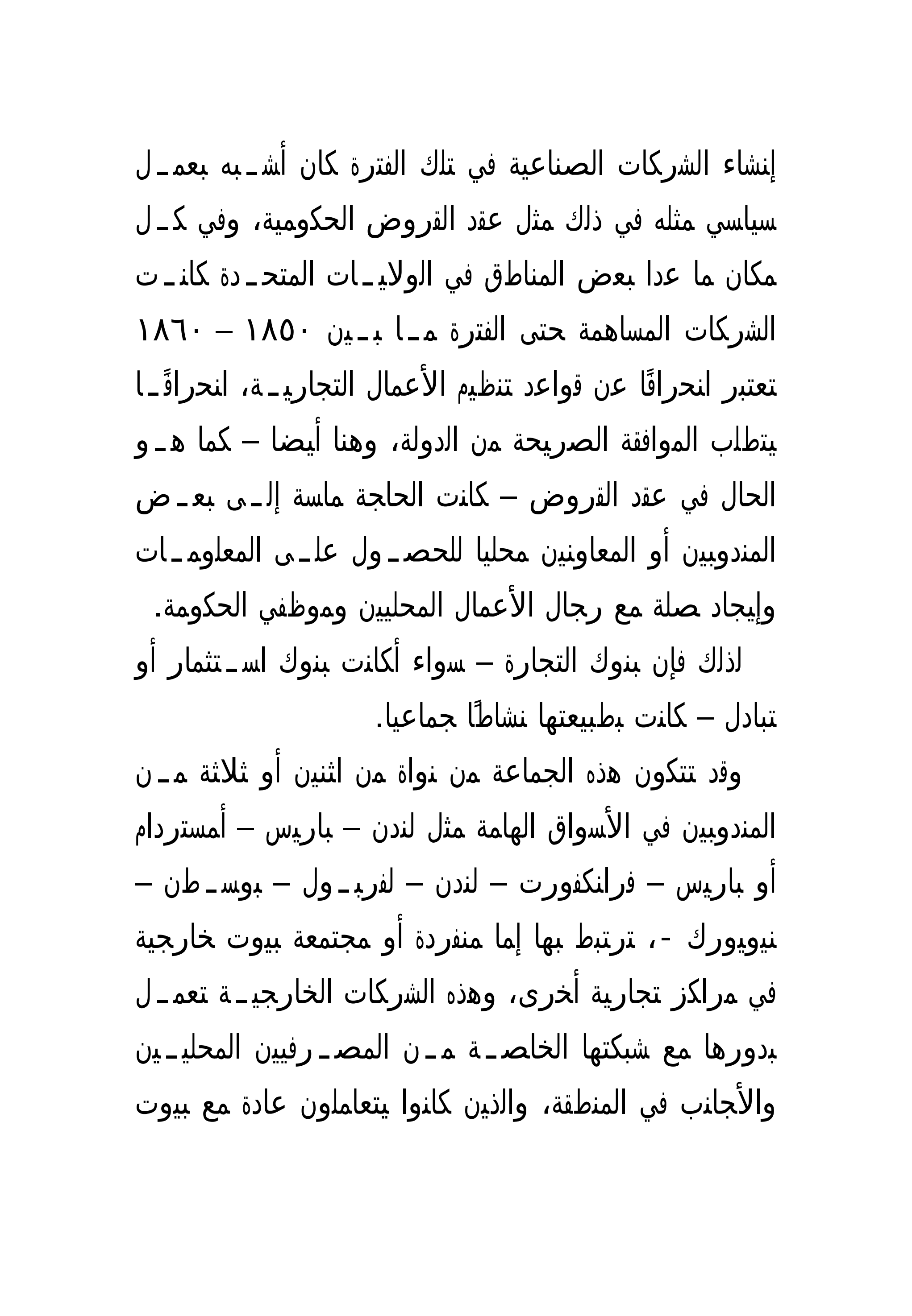
تحكمها قوانين وعادات غريبة، فلم تكن هناك وسيلة لإجبـار مدين على سداد دينه، وأحيانًا فإن ما يعتقد صاحب البنك أنه حق مكتسب له لم يكن كذلك في المجتمع الآخر.

وبسبب هذه العوائق كان التمويل لدى بنوك التجار مسألة تعتمد إلى درجة كبيرة على العمل الشخصي، فإذا لـم يكـن هناك مقياس موضوعي للقدرة التجارية في البلد الأخرى فإن البنك كان مضطرا عند التعامل مع عملاء جـدد أن يعتمـد على أخلاقهم الشخصية. وفي تقييم هذه الأخلاق الشخصية لم تكن هناك شهادة أبلغ من تزكية من شخص يعرفـه البنـك ويثق فيه، ولا توجد تزكية فعالة أكثر من تزكيـة مراسـلي البنك الخصوصيين، وغالبا ما يكون المراسـلون أصـحاب بنوك وفي بعض الأحيان رؤساء شركات تـربطهم بالبنـك مصالح خفية وأحيانًا أخرى مرءوسين يـديرون وكـالات، وهؤلاء المراسلون هم أعمدة أي عمل من أعمـال التجـارة الدولية، فهم يستحيل الاسـتغناء عـنهم كمعـاونين مـاليين يرسلون المدفوعات ويتسلمون الكمبيالات ويحصلون الديون ويقومون بعمل خطابات الضمان وغير ذلك. كما أنهم الأعين والآذان لشركائهم البعيدين وكانوا أشخاصا أذكيـاء مكـنهم

مركزهم الاستراتيجي في بلاد العملاء من مساعدة البنوك الأجنبية على العمل في هدوء وأمان مع رجال أعمال لم يروهم قط.

وبالنسبة لتلك البنوك التي كانت تقوم بصفقات الاستثمار أو تقدم قروضا للخارج أو تساهم في إنشاء مؤسسة صناعية كانت مشاكل الاستعلام عن العملاء والتعاون معهم أكثر حدة، فالحكومة المقترضة عميل، إلا أنها عميل من نوع خاص وهي معرضة لنفس الاستقصاء الذي يتعرض له العميل الخاص، ولا شك في أن هذا الاستقصاء كان أكثر صعوبة وأهمية بسبب العوامل السياسية الخارجية التي تعقد الموقف، وأكثر من ذلك فإن الاستقصاء ليس إلا بداية، فهناك بعد ذلك مهمة إتمام وضمان القرض بكل ما يتطلبه هذا من ارتباطات ونفوذ.

وللمشروعات الصناعية مشاكلها الخاصة فعلاوة على طابعها المضارب كضمان، كان هناك كثير من المستثمرين في منتصف القرن التاسع عشر لا يحبون التعامل في الأوراق المالية الصناعية تحت أي ظرف من الظروف، فإنها تتضمن أمورا خفية فوق مقدرة البنوك العادية، كما أن


إنشاء الشركات الصناعية في تلك الفترة كان أشبه بعمل سياسي مثله في ذلك مثل عقد القروض الحكومية، وفي كل مكان ما عدا بعض المناطق في الولايات المتحدة كانت الشركات المساهمة حتى الفترة ما بين ١٨٥٠ – ١٨٦٠ تعتبر انحرافًا عن قواعد تنظيم الأعمال التجارية، انحرافًا يتطلب الموافقة الصريحة من الدولة، وهنا أيضا – كما هو الحال في عقد القروض – كانت الحاجة ماسة إلى بعض المندوبين أو المعاونين محليا للحصول على المعلومات وإيجاد صلة مع رجال الأعمال المحليين وموظفي الحكومة.

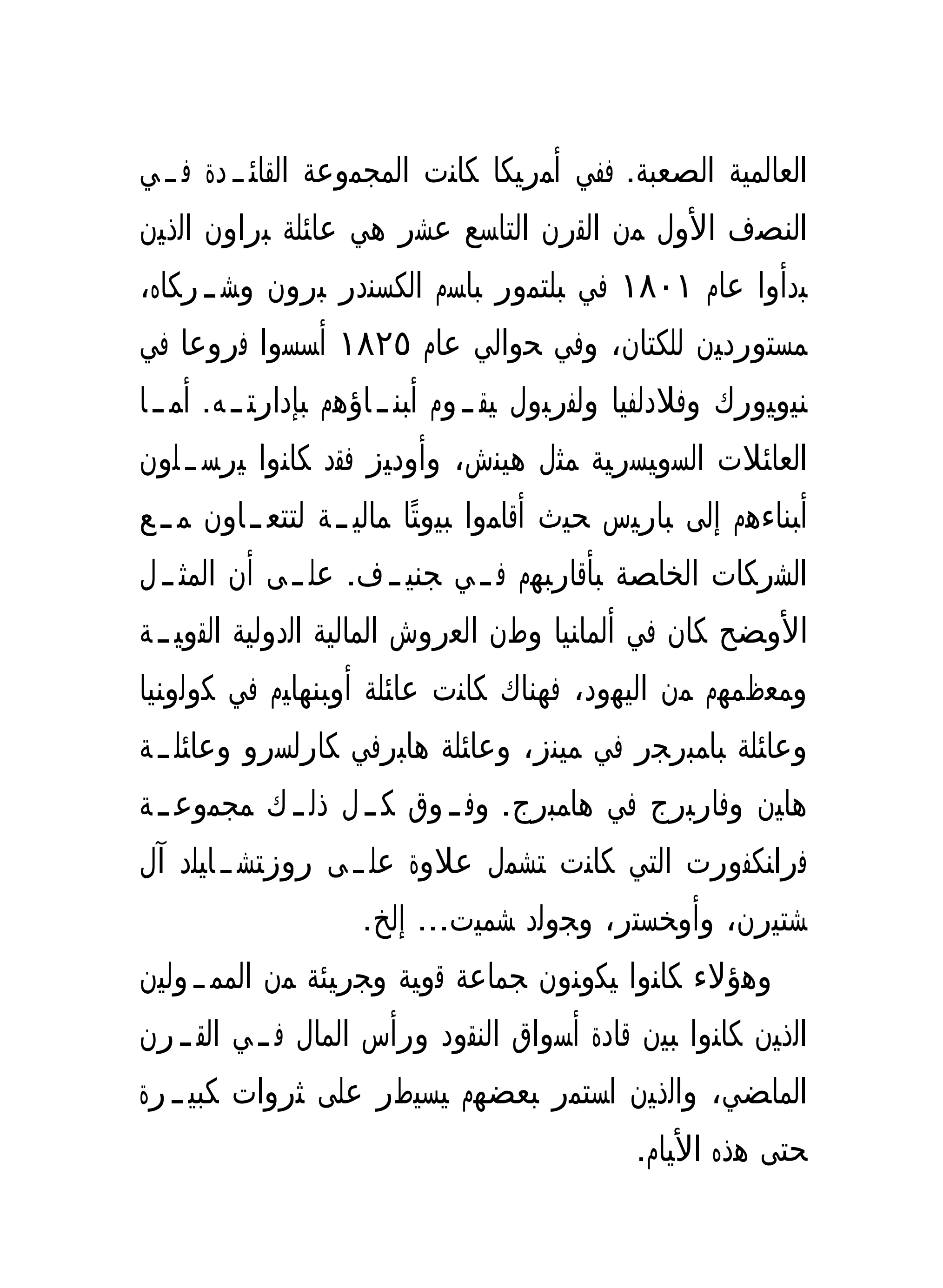
لذلك فإن بنوك التجارة – سواء أكانت بنوك استثمار أو تبادل – كانت بطبيعتها نشاطًا جماعيا.

وقد تتكون هذه الجماعة من نواة من اثنين أو ثلاثة من المندوبين في الأسواق الهامة مثل لندن – باريس – أمستردام أو باريس – فرانكفورت – لندن – لفربول – بوسطن – نيويورك -، ترتبط بها إما منفردة أو مجتمعة بيوت خارجية في مراكز تجارية أخرى، وهذه الشركات الخارجية تعمل بدورها مع شبكتها الخاصة من المصرفيين المحليين والأجانب في المنطقة، والذين كانوا يتعاملون عادة مع بيوت

تجارية عالمية بشكل غير مباشر، وهكـذا فـإن قـوة هـذه الوحدات في مثل هذه الشبكة الواسعة تتناسب عكسيا مع البعد عن المركز. وهذه الشركات كلها تكون سلسلة قوية كل حلقة فيها مرتبطة ببعضها، وفي نفس الوقت تفصل بين الحـالتين الأخريين في الجهتين، وتتدرج من المراسلين الموثوق فـيهم في المواني الكبرى ومخازن الإيداع إلى البنـوك الصـغيرة المحلية في المراكز الصناعية والأسـواق الزراعيـة إلـى السماسرة ومقرض النقود في بلاد الهند البعيدة.

***

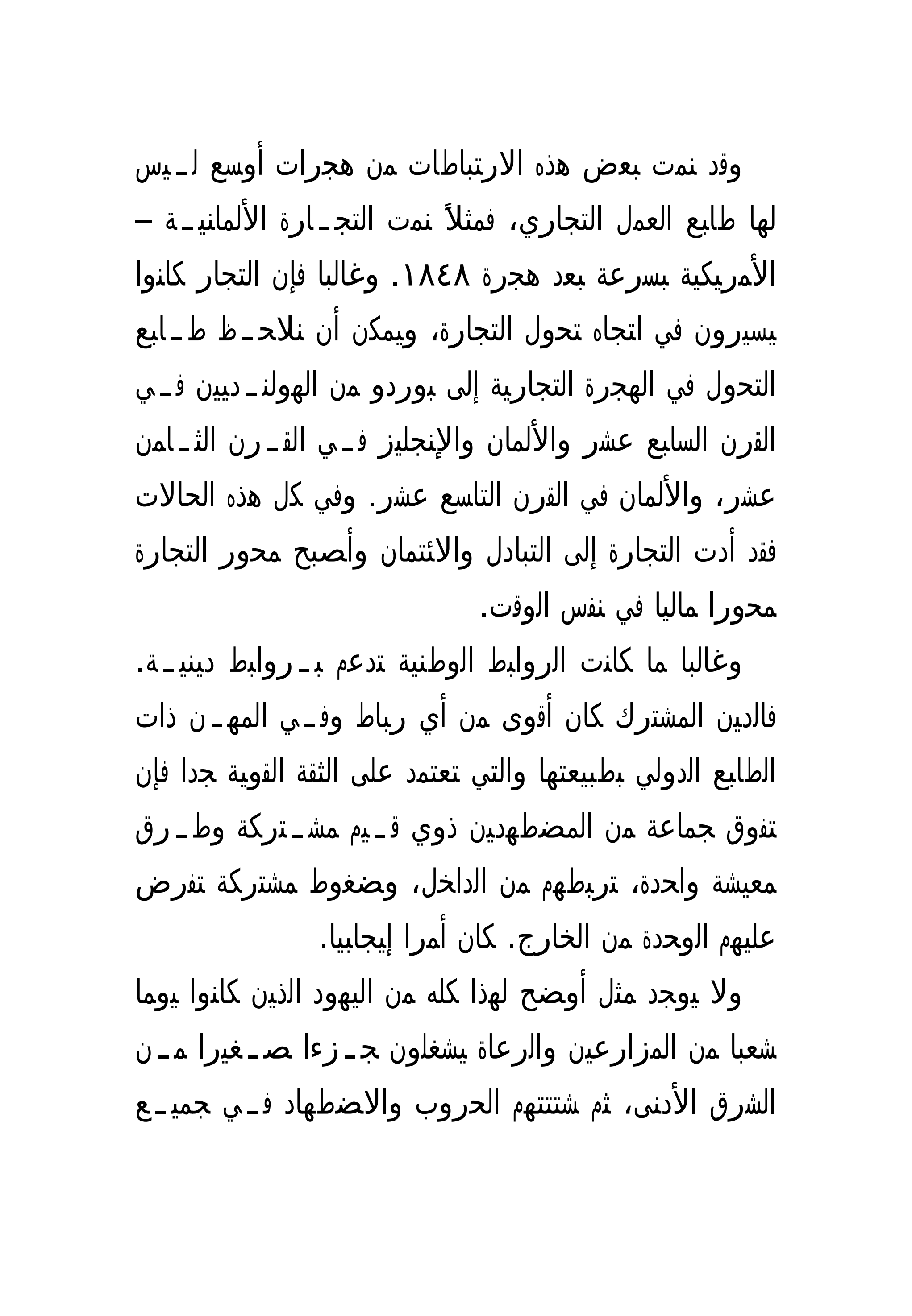
وعندما يكون للعلاقات والارتباطـات الشخصـية هـذه الأهمية الكبرى في أي عمل من الأعمـال لا يكـون مـن الصدفة أن تتكون أقوى المجموعات البنكية من أقارب وأكبر مثل لذلك هو بيت روزتشايلد Rothschilds التجاري الذين بدأوا في فرانكفورت في العشرين سنة الأولى مـن القـرن التاسع عشر في أسواق المال الكبرى في أوروبـا وجلسـوا على عرش المال دون جدال في الفتـرة ١٨٣٠ – ١٨٤٨. ومع ذلك فأي عائلة أخرى مرموقة يمكن أن تقـوم كشـاهد على أهمية وتأثير العلاقات العائلية في العمليات المصـرفية



العالمية الصعبة. ففي أمريكا كانت المجموعة القائدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر هي عائلة براون الذين بدأوا عام ١٨٠١ في بلتمور باسم الكسندر برون وشركاه، مستوردين للكتان، وفي حوالي عام ١٨٢٥ أسسوا فروعا في نيويورك وفلادلفيا ولفربول يقوم أبناؤهم بإدارته. أما العائلات السويسرية مثل هينش، وأوديز فقد كانوا يرسلون أبناءهم إلى باريس حيث أقاموا بيوتًا مالية لتتعاون مع الشركات الخاصة بأقاربهم في جنيف. على أن المثل الأوضح كان في ألمانيا وطن العروش المالية الدولية القوية ومعظمهم من اليهود، فهناك كانت عائلة أوبنهايم في كولونيا وعائلة بامبرجر في مينز، وعائلة هابرفي كارلسرو وعائلة هاين وفاربرج في هامبرج. وفوق كل ذلك مجموعة فرانكفورت التي كانت تشمل علاوة على روزتشايلد آل شتيرن، وأوخستر، وجولد شميت... إلخ.

وهؤلاء كانوا يكونون جماعة قوية وجريئة من الممولين الذين كانوا بين قادة أسواق النقود ورأس المال في القرن الماضي، والذين استمر بعضهم يسيطر على ثروات كبيرة حتى هذه الأيام.

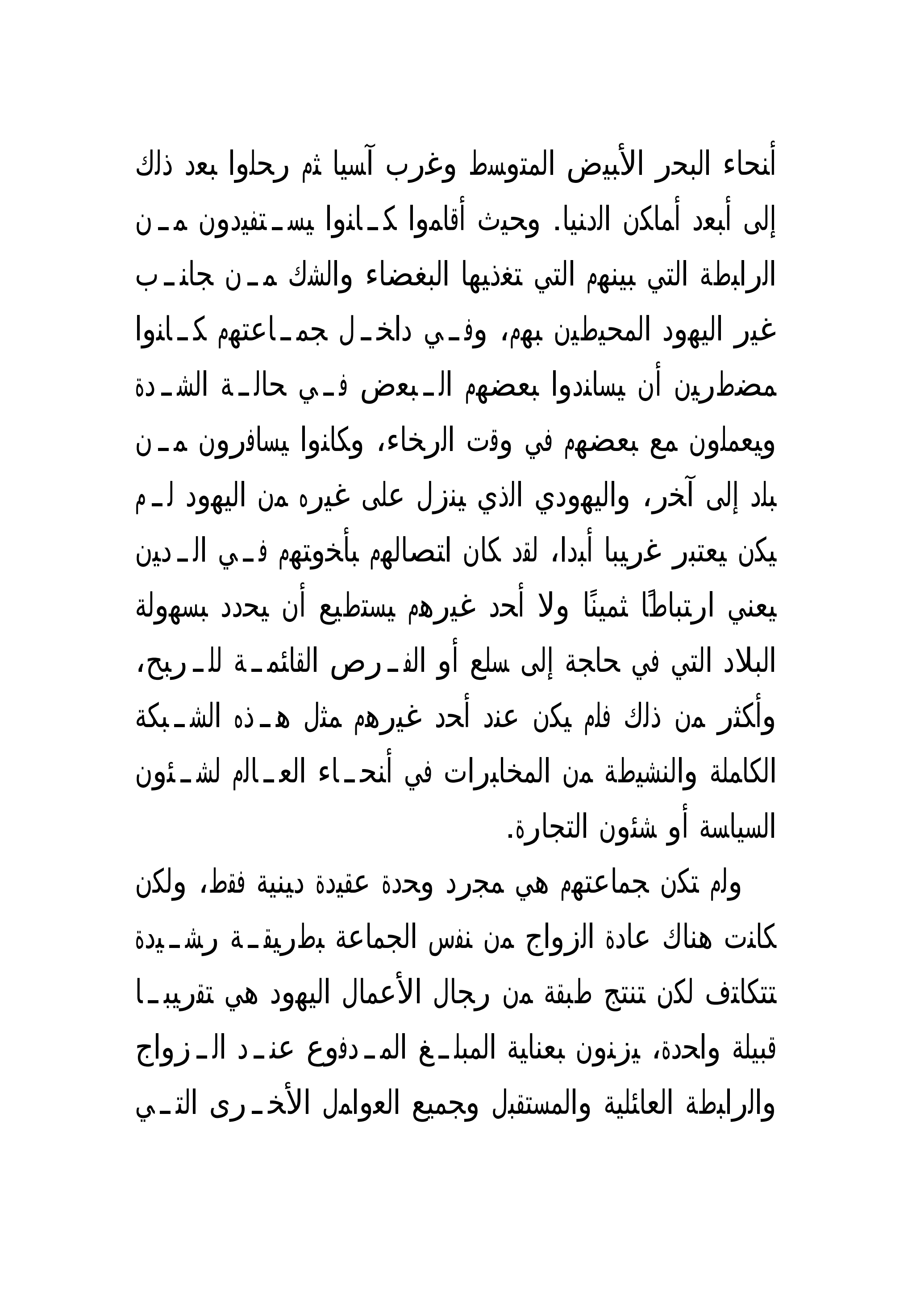
وأقل منهم تأثيرا كانت تلك الجماعات التي ربطتهم أواصر الصداقة والثقة والخبرة الطويلة في التعاون، ويمكن أن نذكر في هذا الصدد أن الرابطة الأعم هي رابطة الأصل الوطني الواحد. فغالبية الجماعات التجارية أو المالية كانت تتكون من نواة تاجر مهاجر وصديقه أو أصدقائه في الوطن الأصلي. وحيثما كان هناك تدفق في السلع يتدفق التجار من أحد أطراف الخيط إلى الطرف الآخر يشترون أو يبيعون لمواطنيهم. وفي أوائل الفترة الحديثة كانت الشركات التجارية مثل شركات بروجز أو آنتوورب عبارة عن رابطة وطنية يعتمد أعضاؤها في أعمالهم على علاقتهم ببلادهم. وبعد ذلك دفعت الفرص المشابهة الفرنسيين إلى لبنان وسوريا لبيع الأقمشة وشراء التوابل والبن والقطن وسافر سويسريون إلى مرسيليا ولشحن منتجات البحر الأبيض وما وراء البحار إلى وسط أوروبا، وسافر الألمان إلى أسكندنافيا لشحن الأخشاب والحديد إلى بلادهم، ويمكن أن نذكر أمثلة أخرى بدون نهاية، إلا أنه يمكن القول إن الإنجليز والإسكتلنديين كانوا أكثر حركة، فلم يكد يحل القرن التاسع عشر حتى كانوا في كل مكان.



وقد نمت بعض هذه الارتباطات من هجرات أوسع ليس لها طابع العمل التجاري، فمثلاً نمت التجارة الألمانية – الأمريكية بسرعة بعد هجرة ١٨٤٨. وغالبا فإن التجار كانوا يسيرون في اتجاه تحول التجارة، ويمكن أن نلاحظ طابع التحول في الهجرة التجارية إلى بوردو من الهولنديين في القرن السابع عشر والألمان والإنجليز في القرن الثامن عشر، والألمان في القرن التاسع عشر. وفي كل هذه الحالات فقد أدت التجارة إلى التبادل والائتمان وأصبح محور التجارة محورا ماليا في نفس الوقت.

وغالبا ما كانت الروابط الوطنية تدعم بروابط دينية. فالدين المشترك كان أقوى من أي رباط وفي المهن ذات الطابع الدولي بطبيعتها والتي تعتمد على الثقة القوية جدا فإن تفوق جماعة من المضطهدين ذوي قيم مشتركة وطرق معيشة واحدة، تربطهم من الداخل، وضغوط مشتركة تفرض عليهم الوحدة من الخارج. كان أمرا إيجابيا.

ولا يوجد مثل أوضح لهذا كله من اليهود الذين كانوا يوما شعبا من المزارعين والرعاة يشغلون جزءا صغيرا من الشرق الأدنى، ثم شتتتهم الحروب والاضطهاد في جميع



أنحاء البحر الأبيض المتوسط وغرب آسيا ثم رحلوا بعد ذلك إلى أبعد أماكن الدنيا. وحيث أقاموا كانوا يستفيدون من الرابطة التي بينهم التي تغذيها البغضاء والشك من جانب غير اليهود المحيطين بهم، وفي داخل جماعتهم كانوا مضطرين أن يساندوا بعضهم البعض في حالة الشدة ويعملون مع بعضهم في وقت الرخاء، وكانوا يسافرون من بلاد إلى آخر، واليهودي الذي ينزل على غيره من اليهود لم يكن يعتبر غريبا أبدا، لقد كان اتصالهم بأخوتهم في الدين يعني ارتباطًا ثمينًا ولا أحد غيرهم يستطيع أن يحدد بسهولة البلاد التي في حاجة إلى سلع أو الفرص القائمة للربح، وأكثر من ذلك فلم يكن عند أحد غيرهم مثل هذه الشبكة الكاملة والنشيطة من المخابرات في أنحاء العالم لشئون السياسة أو شئون التجارة.

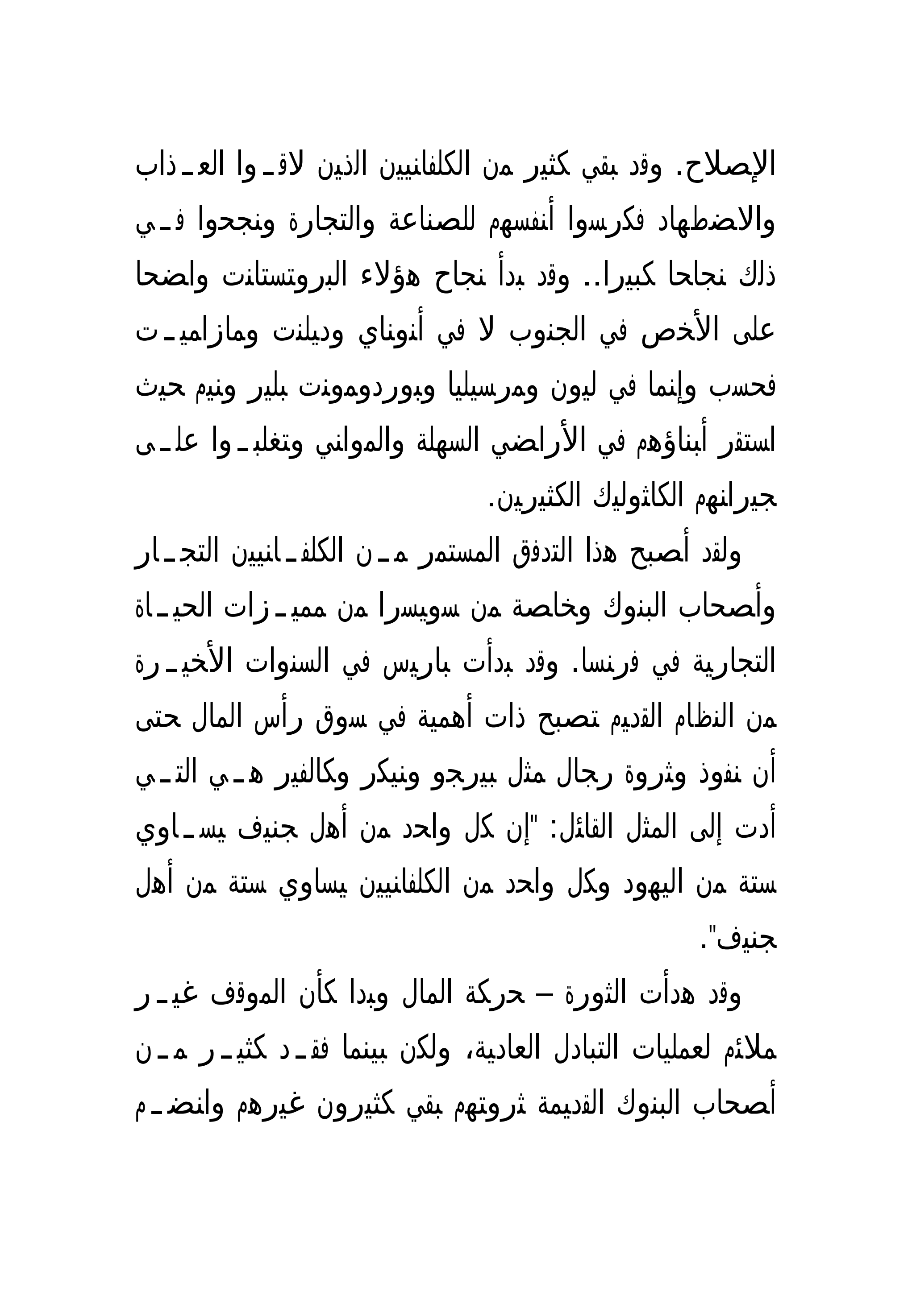
ولم تكن جماعتهم هي مجرد وحدة عقيدة دينية فقط، ولكن كانت هناك عادة الزواج من نفس الجماعة بطريقة رشيدة تتكاتف لكن تنتج طبقة من رجال الأعمال اليهود هي تقريبا قبيلة واحدة، يزنون بعناية المبلغ المدفوع عند الزواج والرابطة العائلية والمستقبل وجميع العوامل الأخرى التي

تؤدي إلى وجود رابطة معقولة، فأين صاحب البنك يتـزوج ابنة التاجر وأمستردام ترتبط بفرانكفورت وباريس وكولونيا بروابط الدم والمصاهرة، ولم يكن هذا دائما بطبيعة الحـال ولكن كان من الطبيعي أن يعرف الأقارب بعضهم جيدا وكان أبناؤهم يتعلمون في محلات بعضهم البعض وبنوكهم حتـى يصبحوا أصدقاء في طفولتهم وزملاء في شـبابهم، وكـانوا ينتقون مراسليهم وشركاتهم من بين أفراد القبيلة. ومن بحـر الصين إلى البوابة الذهبية ومن ساسون إلى سلجمان كانـت هناك سلسلة متصلة من بنوك اليهود التجارية يربطها الدم أو العمل المشترك وغالبا الاثنان معا.

وأكثر تركيزا من الناحية الجغرافية – وإن لم يكونوا أقل من اليهود تأثيرا وارتباطًا بالعقيدة وطريقة الحياة والاضطهاد وسوء المعاملة – هم الكلفانيون فهؤلاء هربوا من فلانـدرز وفرنسا في القرن السادس عشر، واجتثوا من وسط أوروبـا أيام حرب الثلاثين، ثم طردوا مرة ثانية من فرنسا بعـد أن سحب لويس الرابع عشر عام ١٦٨٥ الميزات التي منحهـا لهم لويس الرابع عام ١٥٩٨، فانتشر هؤلاء اللاجئـون فـي أنحاء أوروبا وتجمعوا عند مراكز التجارة وفـي المـواني

الكبرى وفي فرانكفورت، جنيف، بـازل، وجنـوا، ولنـدن، ومثلهم مثل اليهود كانوا أينما حلـوا متـداخلين منـدمجين يكونون قوة من الخارج، طموحين متحررين من القيود، وقد أقاموا المحلات التجارية والمخازن وأنشأوا صناعات جديـدة وحسنوا الصناعات القائمة واشتغلوا فـي عمليـات خصـم الأوراق التجارة والتجارة الخارجية، وقد ركزوا على بنـاء رخائهم بالتعاون مع إخوانهم على هذا العمل المنظم المدهش الذي تم عن طريق الروابط الدينية والعقائدية والذي كانـت قوته ومدى الثقة فيه تساند إحداها الأخرى.

فمثلاً ما كاد الكلفانيون الفرنسيون – من أهل لاهـاي – يستقرون في مدن اللاجئين حتى أرسلوا أبناءهم إلى فرنسـا مرة ثانية لا كفرنسيين معرضين للاضطهاد ولكن كأجانـب تحميهم الجنسية السويسرية أو الهولندية. وفي بدايـة القـرن الثامن عشر ظهرت في باريس مستعمرة من أصحاب البنوك الكلفانيين، وكانت علاقتهم الوثيقة بأقـاربهم فـي الخـارج تدعمها الروابط القوية مع البروتستانت الـذين لـم يتركـوا البلاد. فعلى الرغم من المحـاولات القويـة التـي اتبعـت لإخمادهم إلا أن السلطات لم تنجح أبدا فـي إيقـاف كنيسـة



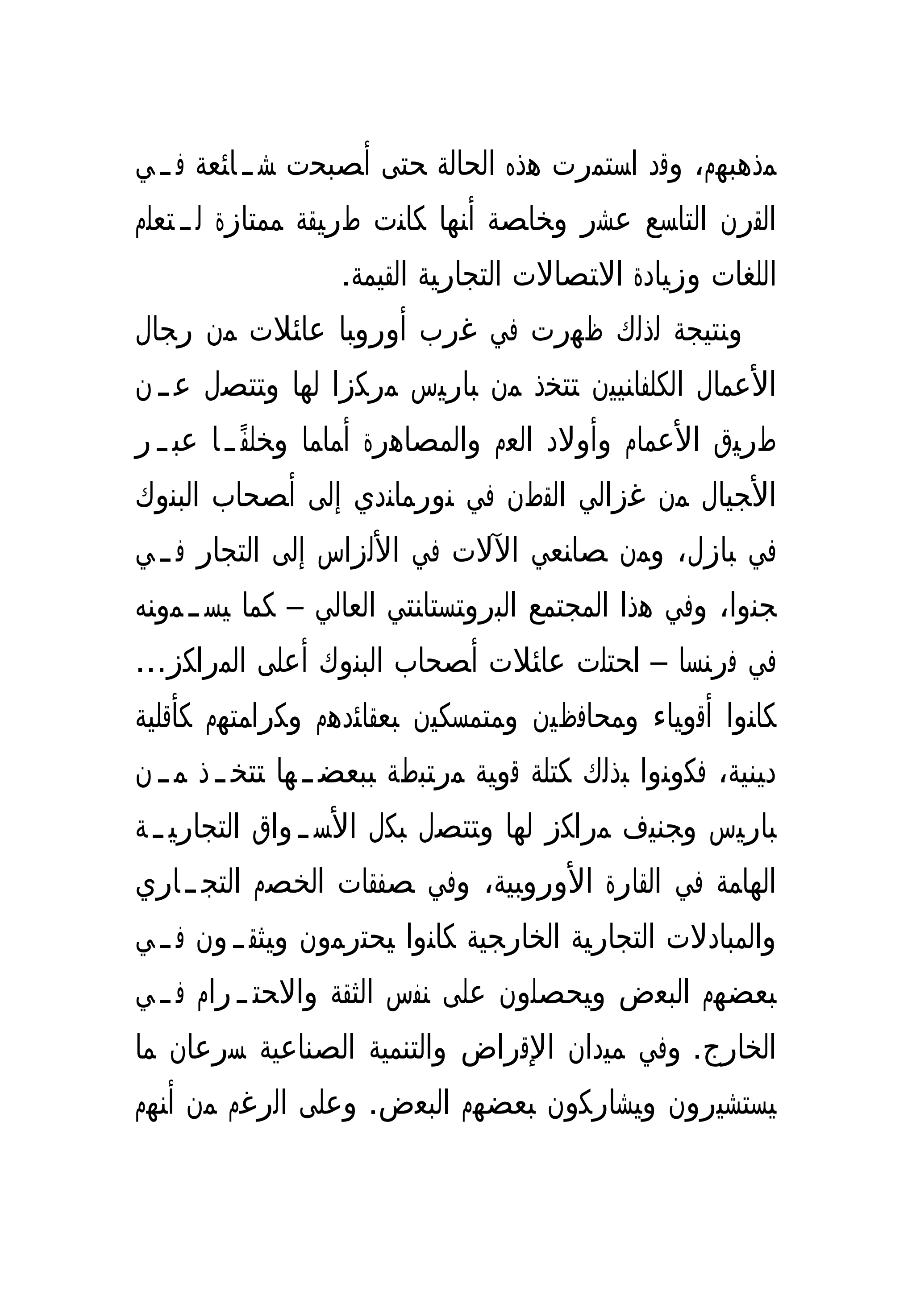
الإصلاح. وقد بقي كثير من الكلفانيين الذين لاقوا العذاب والاضطهاد فكرسوا أنفسهم للصناعة والتجارة ونجحوا في ذلك نجاحا كبيرا.. وقد بدأ نجاح هؤلاء البروتستانت واضحا على الأخص في الجنوب لا في أنوناي وديلنت ومازاميت فحسب وإنما في ليون ومرسيليا وبوردومونت بلير ونيم حيث استقر أبناؤهم في الأراضي السهلة والموانى وتغلبوا على جيرانهم الكاثوليك الكثيرين.

ولقد أصبح هذا التدفق المستمر من الكلفانيين التجار وأصحاب البنوك وخاصة من سويسرا من مميزات الحياة التجارية في فرنسا. وقد بدأت باريس في السنوات الأخيرة من النظام القديم تصبح ذات أهمية في سوق رأس المال حتى أن نفوذ وثروة رجال مثل بيرجو ونيكر وكالفير هي التي أدت إلى المثل القائل: "إن كل واحد من أهل جنيف يساوي ستة من اليهود وكل واحد من الكلفانيين يساوي ستة من أهل جنيف".

وقد هدأت الثورة – حركة المال وبدا كأن الموقف غير ملائم لعمليات التبادل العادية، ولكن بينما فقد كثير من أصحاب البنوك القديمة ثروتهم بقي كثيرون غيرهم وانضم

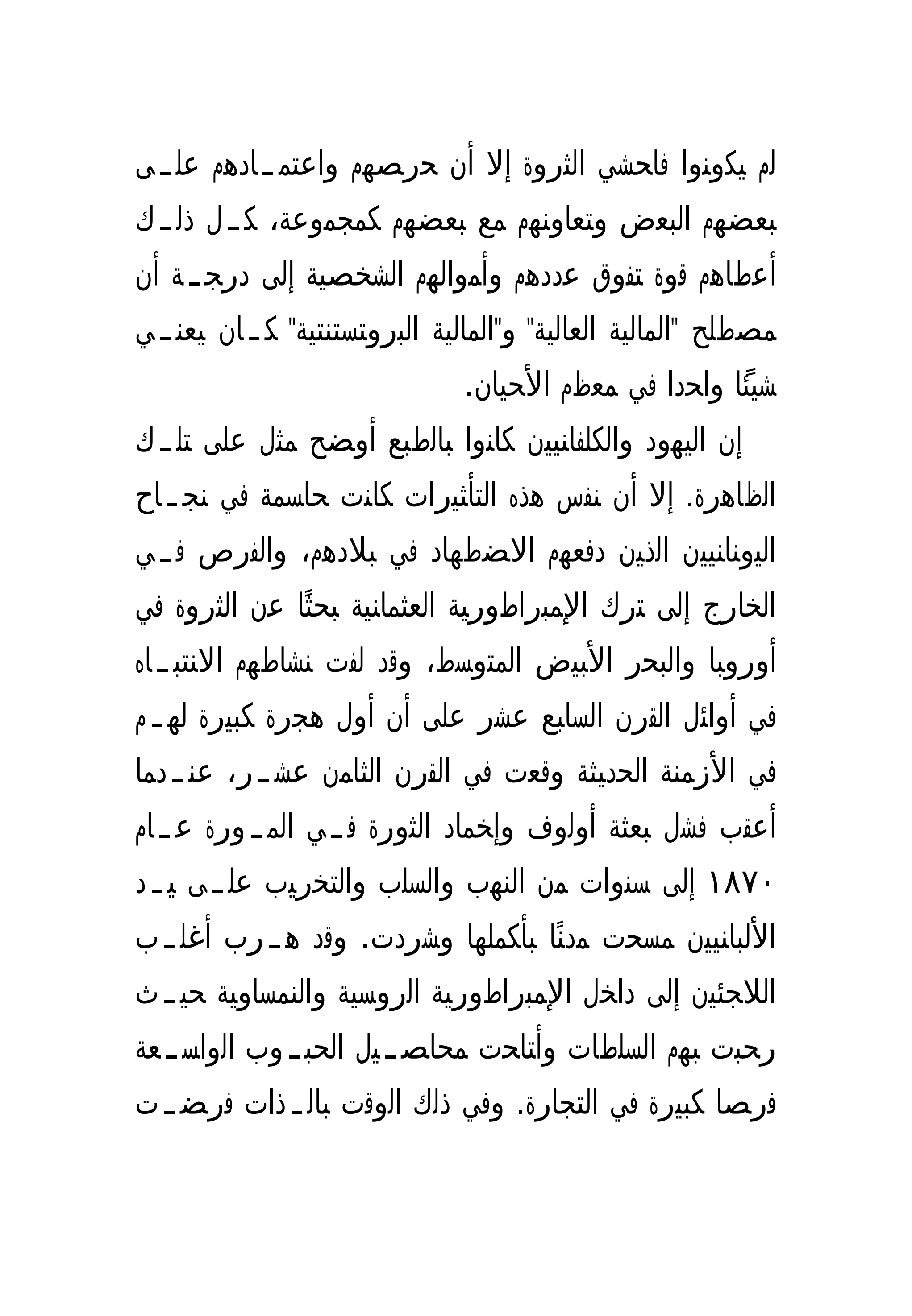
إليهم قادمون جدد وجدوا في انعـدام الاسـتقرار السياسـي والفوضى النقدية فرصة للربح تفوق ما يلاقونه من أخطـار. وقد استمرت هذه الهجرة في عهد نابليون وبعضـهم مثـل أندريه في جنوة أغلق محلاته ونقل مكاتبه إلى بـاريس، أو مثل هينتسك في جنيف الذي وجد من ينضم إليه في بـاريس أو مثل ماركوارد في برن وسيرابو في ميلان الذين اشـتروا بيتًا من البيوت الفرنسية المالية. وأحيانًا وصـل القـادمون الجدد مثل باكارد أو داسيي إلى فرنسا وليس معهـم سـوى الروابط العائلة، وهي تساوي في دوائر الكلفانيين أكثر مـن العملة الصعبة.

فهنا أيضا كانت الروابط الاجتماعيـة هـي روابـط دم وكلاهما كان يعني التعاون الاقتصادي. وقبل الثـورة كـان اللاجئون في المنفى يتزوجون من بعضهم مختارين شـركاء حياتهم بعناية فائقة لتقوية ثروة العائلـة والشـركة، بـل إن البروتستانت في فرنسا الذين وجدوا صعوبة فـي الصـلاة علانية وفي الزواج والتعليم من داخل عقيدتهم كانوا يرسلون أولادهم إلى الخارج كلما أمكن، وذلـك ليتعلمـوا حـرفتهم، وربما يجدون زوجة في متجر أحد أصدقائهم الذين يعتنقـون



مذهبهم، وقد استمرت هذه الحالة حتى أصبحت شائعة في القرن التاسع عشر وخاصة أنها كانت طريقة ممتازة لتعلم اللغات وزيادة الاتصالات التجارية القيمة.

ونتيجة لذلك ظهرت في غرب أوروبا عائلات من رجال الأعمال الكلفانيين تتخذ من باريس مركزا لها وتتصل عن طريق الأعمام وأولاد العم والمصاهرة أماما وخلفًا عبر الأجيال من غزالي القطن في نورماندي إلى أصحاب البنوك في بازل، ومن صانعي الآلات في الألزاس إلى التجار في جنوا، وفي هذا المجتمع البروتستانتي العالي – كما يسمونه في فرنسا – احتلت عائلات أصحاب البنوك أعلى المراكز... كانوا أقوياء ومحافظين ومتمسكين بعقائدهم وكرامتهم كأقلية دينية، فكونوا بذلك كتلة قوية مرتبطة ببعضها تتخذ من باريس وجنيف مراكز لها وتتصل بكل الأسواق التجارية الهامة في القارة الأوروبية، وفي صفقات الخصم التجاري والمبادلات التجارية الخارجية كانوا يحترمون ويثقون في بعضهم البعض ويحصلون على نفس الثقة والاحترام في الخارج. وفي ميدان الإقراض والتنمية الصناعية سرعان ما يستشيرون ويشاركون بعضهم البعض. وعلى الرغم من أنهم



لم يكونوا فاحشي الثروة إلا أن حرصهم واعتمادهم على بعضهم البعض وتعاونهم مع بعضهم كمجموعة، كل ذلك أعطاهم قوة تفوق عددهم وأموالهم الشخصية إلى درجة أن مصطلح "المالية العالية" و"المالية البروتستنتية" كان يعني شيئًا واحدا في معظم الأحيان.

إن اليهود والكلفانيين كانوا بالطبع أوضح مثل على تلك الظاهرة. إلا أن نفس هذه التأثيرات كانت حاسمة في نجاح اليونانيين الذين دفعهم الاضطهاد في بلادهم، والفرص في الخارج إلى ترك الإمبراطورية العثمانية بحثًا عن الثروة في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وقد لفت نشاطهم الانتباه في أوائل القرن السابع عشر على أن أول هجرة كبيرة لهم في الأزمنة الحديثة وقعت في القرن الثامن عشر، عندما أعقب فشل بعثة أولوف وإخماد الثورة في المورة عام ١٨٧٠ إلى سنوات من النهب والسلب والتخريب على يد الألبانيين مسحت مدنًا بأكملها وشردت. وقد هرب أغلب اللاجئين إلى داخل الإمبراطورية الروسية والنمساوية حيث رحبت بهم السلطات وأتاحت محاصيل الحبوب الواسعة فرصا كبيرة في التجارة. وفي ذلك الوقت بالذات فرضت

روسيا على تركيا معاهدة كونشوك كينـارجي عـام ١٧٧٤ وفتحت الدردنيل لسفن البحر الأسود وبذلك نشـطت تجـارة قوية بين منطقة تصدير المواد الغذائية في شـرق أوروبـا ومراكز الصناعة في غربها.

وكانت أغلب هذه التجارة في يد اليونانيين، ومثل أسلافهم في العهود القديمة وجد تجار اليونان في الأنهار الكبرى التي تخترق جبال شبه جزيرة البلقان ومراعي جنـوب روسـيا (السافا والدانوب وдينستر ودنييـر ودون وفولجـا) مسـالك طبيعية للثراء. ومن فيينا وفينسيا إلى نيجنـي – نوفجـورد واستراكان انتعشت مستعمرات قديمة وظهرت مسـتعمرات جديدة، وفي نفس الوقت قامت البحرية التجارية اليونانية في ظل العلم الروسي واتسعت اتساعا كبيـرا، وعنـدما طـرد الأسطول الإنجليزي الفرنسيين من البحر الأبيض المتوسـط في نهاية هذا القرن، حل اليونانيون محـل الفرنسـيين فـي سوريا ولبنان. وقد عاصرت المرحلة النابليونية تلك الفتـرة التجارية، وكان النظام الأوروبي بما يفرضه من موانع ومـا به من نقص فرصة رائعة للتجار اليونانيين الذين كانوا فـي الواقع يملكون مفتاح أوروبا الخلفي والذين حققـوا ثـروات

كبيرة من بيع الحريـر والقطـن التركـي والمصـنوعات البريطانية الممنوعة.

وقد جاءت الهجرة الثانية الكبيرة عقب ثورة اليونان عـام ١٨٢١ والاضطهاد التركي الذي أعقبها. فذهب أغلب هؤلاء اللاجئين إلى الجنوب وإلى الغرب – إلـى مصـر وفرنسـا وانجلترا وبينما استقر أغلب الذين ذهبوا إلى أوروبا الغربية في المواني الكبرى (تلك هي الفترة التـي شـهدت تكـوين المستعمرات اليونانية في مرسيليا ولندن) واستقر كثير مـن المهاجرين إلى أفريقيا فيما وراء المدن في داخل البلاد. وفي هذا يكمن سر قوتهم فقد فضل منافسـوهم مـن الفرنسـيين والإنجليز المتعة والراحة في الإسكندرية. أما اليونانيون فعلى الرغم من أنهم لم يهملوا الميناء إلا أن بعضهم رحـل إلـى الجنوب، فمنهم من ذهب إلى القاهرة حيث ساعدوا علـى أن تكون العاصمة السياسية مركزا تجاريا كذلك، وآخرون ذهبوا إلى الجهات البعيدة في الصعيد والسودان يبيعـون الأقمشـة والمصـنوعات الرخيصـة والأدوات المنزليـة المعدنيـة للمزارعين العرب والبـدو ويقرضـونهم بشـروط قاسـية

ويشترون منتجات تلك المناطق ويرسلونها لمـواطنيهم فـي الإسكندرية لتصديرها إلى الخارج.

وقد وصل بعض هؤلاء المهاجرين اليونانيين مـن بحـر إيجه ومعهم ثروات ضخمة وآخرون (خصوصا أولئك الذين جاءوا من كايرس) كانوا فلاحين مهرة لا يملكون مـن رأس المال شيئًا غير ذكائهم الشخصـي وقـدرتهم وشـجاعتهم. وبعضهم لم يكونوا لاجئين وإنما كانوا أعضاء فـي بيـوت تجارية قديمة في القسطنطينية وسالونيكا وأزمير أرسلوا إلى الخارج لينشئوا فروعا جديدة ويوسـعوا عمليـات الشـركة الأصلية.

هنا أيضا كان اتحاد هؤلاء المشتتين المفتاح إلى النجـاح. فاليونانيون الذين لم يهاجروا أثروا من التجارة بسبب نشـاط إخوانهم في الخارج. ولقد قال أحد المراقبين عام ١٨١٢ "إن بعض فروع العائلات المهاجرة بقي في تركيا بسبب أملاكهم في البلاد أو لملاءمة هذا البقاء لكل من الطرفين من وجهـة النظر التجارية، فالجزء الأكبر من تجارة تركيا الخارجية في تبادل السلع كانت تقوم بها بيوت يونانية لها أتباع في الداخل وفروع في مختلف بلدان أوروبا تسـاعد بعضـها الـبعض

وتوسع من أعمالها أكثر مما كان يمكنها عمله فـي تركيـا وحدها.

وحيثما استقروا كانوا يظهرون روحا من التمسك كانـت محل إعجاب عالم التجارة والمال: ففي أوقات الرخاء كـانوا يعملون معا كي تكون صفقات كل واحد منهم أكثر ربحا..... يبيعون ويشترون متضامنين متماسكين ويدعمون أرصـدتهم بقبول أوراق بعضهم المالية وخصمه ويحتفظـون بالرسـوم لمواطنيهم، وفي وقت الأزمات كانوا يعتبرون سـمعة كـل شركة هي سمعة المجموعة كلها ويبذلون الجهود لإنقاذ بيت تجاري يوناني في محنة.

وهنا أيضا كانت الروابط الاجتماعية تقويها روابط الـدم، وكانوا مخلصين لعقيدتهم إلى درجة أنهم نـادرا مـا كـانوا يتزوجون من خارج عائلاتهم، وقد ذهبوا في ذلك إلـى حـد كبير ليتجنبوا الاختلاط مع غيرهم. فنجد العائلات الكبـرى مثـل زاريفـي Zarifi، زارفوبولـو، رودو كانتشـي Rodocanachi ورالي، وفلاستو وآخـرين قـد حصـروا شركاءهم في التجارة وأعمال البنوك فـي حـدود دوائـرهم الخاصة ولاسيما عندما تصبح المسألة هي المحافظـة علـى

الشخصية اليونانية للشركة. والنتيجة كانت نفس النوع مـن القبيلة كما حدث بين اليهود والكلفانيين، وقد لا تكـون قـوة اليونانيين في مثل قوة تلك الجماعات إلا أنهم في محـيطهم كانوا قوة يعمل حسابها، وقد جعلت صلتهم الوثيقة بعمليـات التجارة والمال في الشرق الأدنى لهم أهمية خاصة في القصة التي ستأتي فيما بعد.

وطبعا على الأقل في حالتين من هذه الحالات – اليهـود والكلفانيين – (ويمكن إضافة الكويكرز الذين احتلوا مركـزا مرموقًا في أعمال البنوك الإنجليزية المحلية) لم يكن النجاح في الأعمال التجارية يتوقف على مجرد التعـاون والـوعي بالجماعة الدينية أو الوطنية، ولكن في كل هذه الحالات نجـد أن وجود القواعد الدينية التي تنظم السلوك المعقول، يقويهـا الانفصال الاجتماعي والثقافي عن بقية المجتمع بكل ما خلفته التفرقة السياسية والدينية والمهنية، قد منحتهم دفعـة قويـة للنشاط الرأسمالي. ومن ناحية أخرى فإن التشابه بين اليهود وأهل لاهاي من جهة والكويكرز من جهة أخرى يبين أهمية الفرق الرئيسي. فالتشتت الجغرافـي للجانـب الأول يقابلـه

التركيز القوي للجانب الأخير جعل لكل منهما مكانه الخاص به في دائرة النشاط المصرفي.

***

وعلى الرغم من أن الروابط الاجتماعية والشخصية كانت عاملاً رئيسيا في تجميع القوى المالية، إلا أنه من الخطـأ أن نغالي في تقدير أهميتها فحتى الروابط الدينية كانت تميل إلى الضعف كلما تحقق النجاح ومثل هذه العلاقـات كانـت ذات أهمية كبرى بالنسبة للمبتدئين الذين لم تكن لـديهم القـوة أو الاتصالات التي يمنحها الزمن والثروة، فقد يجـد صـاحب البنك المستتر أنه يفضل زملاءه في الدين أو الوطن إلا أنـه ليس في حاجة إليهم، وقد يفضل أحيانًا أن يسـتغني عـنهم، فكثير من اليهود الأغنياء ضحوا بعقيدتهم الدينية مـن أجـل أطماعهم الاجتماعية وبذلوا جهدهم لينفصلوا عن زملائهم في الدين.

والأكثر من ذلك أهمية في هذا المجال تلك الروح العملية لهذه المهنة المالية، فالجماعات المصرفية أوجدتها اعتبارات عملية، وعاشت من أجل اعتبارات عملية، وروابط الأسـرة والصداقة والعادات مهما كانت قوية إلا أنها كانت فعالة بقدر

ما تفيد في خدمة هذه الأغراض العملية. وباستثناء حـالات الرباط المحدد كأن يكون لأي المصرفيين مصلحة خفية فـي شركة مصر في آخر فإن كل عضو من أعضـاء الجماعـة كان مستقلاً ويتصرف وفق ما يتراءى له، ومن الطبيعي في حياة التجارة أن يتفق أحد أصحاب البنوك في ألمانيا مثلاً مع شريكه في انجلترا بخصـوص حسـاب أحـد العمـلاء أو بخصوص تقدير قوة السوق، وأكثر من ذلك فقد تكون هناك اختلافات موضوعية بين مركز أحد أصحاب البنوك وآخر أو بين إحدى الأسواق وأخرى.

إن هذا يفسر سبب التعقد المتشعب لشبكة التبادل التجاري، ففي أي منطقة كان لكل عضـو مـن أعضـاء المجموعـة الصغيرة الحرية المطلقة في التعامل مع مندوبه الخاص الذي يفضله (أو مندوبيه) وحتى لو كان في نفس المنطقـة أحـد الأقارب إذ لم يكن هناك إلزام باستخدامه كمنـدوب، علـى الرغم طبعا من أن مساعداته ونصيحته هي محل ترحيـب، وهكذا نجد أن إخوان برون في نيويورك قد اعتمـدوا لعـدة سنوات وكيلاً خاصا في بالتيمور بدلاً من شـركة الكسـندر برون وأولاده التي هي الشركة الأم.

وتتضح مرونة هذا النظام عندما نلاحظ التفرقة الفائقة بين الأعمال التجارية المنتظمة بين التمويل الاستثماري، وكمـا أوضحنا سابقًا فإن التمويل الاستثماري كان نشـاطًا إضـافيا وغالبا ما كان مذهل الأرباح ولكنه لم يكن محل ترحيب كثير من الممولين المحافظين، وفي بعض الحالات لم تكن المسألة مسألة ترحيب أو عدمه، وإنما المسألة أن ما هو مربح فـي سوق معينة قد لا يكون مربحا أو ممكنًا في سـوق أخـرى، وعلى أي حال فإن أعضاء مجموعات التبادل الخارجي كانوا أحرارا في تجنب العمليات الاسـتثمارية دون خـوف مـن الإساءة إلى أعضاء المجموعة الآخرين.

وبالمثل فإن التمويل الاستثماري كان دائما يتطلب تعاون الآخرين من الخارج، وفي عمليات عقد القروض كان لابـد أن يكون هناك رجل اتصال (تاجر – مصرفي – وسيط – أو إنسان محل ثقة) من الذين ينصت إليهم الحاكم أو الوزير ولا يمكن الاستغناء عن مساعداتهم. وفي هذا الصدد نذكر هـابر في ألمانيا. وهرش في الإمبراطورية العثمانية وأوبنهايم فـي مصر. وفي ميدان الاستثمار الصناعي كان هناك أخصائيون جعلتهم خبرتهم الفنية حلفاء مهمين في أي عملية في محـيط

عملهم الفني، فنجد بلونت في ميدان عمليات السكك الحديدية في القارة الأوروبية، وسيليير في ميدان الحديد والصلب وأوبنهايم في التعدين غير الحديدي.

وأكثر من ذلك نجد أن طبيعة عمليات التمويل الاستثماري كانت في حاجة إلى تكوين اتحادات أكثر اتساعا وتنوعا من المجموعات التجارية الصغيرة، فقد كان هناك الإحساس بضرورة توزيع المخاطر بين الجميع، وكانت هناك الحاجة إلى الدخول في أسواق جديدة لتحقيق مبيعات كبيرة، وكانت هناك مشكلة التنافس على العقود والامتيازات، وكان من الأسهل امتصاص المنافسين بدلاً من محاربتهم.

بسبب كل تلك الاعتبارات الشخصية واعتبارات السوق فإن تكوين مجموعات لعمليات الاستثمار كان أمرا مختلفًا عن تكوين مجموعات للتجارة الخارجية، وقد عملت البنوك في كل من المجالين مع تلك البيوت التجارية التي كانت أفضل من غيرها. وهكذا نجد أن عائلة روزتشايلد بينما كانت وحدة متماسكة وفعالة إلى حد كبير في عمليات التمويل التجاري إلا أنها انشقت حول مشكلة التمويل الصناعي. فلم يكن بيت العائلة في لندن أو فرانكفورت يتحمس لتمويل

عمليات السكك الحديدية على الرغم من أن ناتان روزتشايلد في انجلترا كان يقظًا إلى حد أنه أوصى إخوته في القارة أن يأخذوا تلك العمليات. وفي النمسا نجد أن سليمان روزتشايلد كان أول من تقدم لإنشاء نورد بـالم، كمـا وسـع نشـاطه الصناعي فشمل المناجم ومصانع الحديد التي ساعد إنتاجهـا على إنشاء سكك حديدية وملء عربات البضاعة التي يملكها. ولقد كان جيمس هو الممول الصناعي الكبير للعائلة ويرجـع ذلك جزئيا إلى نفوذ المبتكرين في الصـناعة مثـل أوجـين بيرير والمهندسين مثل تالبوت كما يرجع إلـى المسـاعدات القيمة والضمانات المقدمة من الدول، الأمـر الـذي جعـل جيمس يساهم بشكل كبير في إنشاء عديد من خطوط السـكك الحديدة الفرنسية وامتلاك أهم تلك الخطوط: خط الشمال.

وبعد عام ١٨٥٥ عندما أقيم الهيكل الأساسي لشبكة السكك الحديدية الفرنسية وبدأ رأس المال الفرنسـي يبحـث عـن استثمارات في الخارج، في ذلك الوقت كان جيمس مشـغولاً في إنشاء الخطوط الحديدية في إيطاليا وأسـبانيا ثـم علـى الأخص النمسا، ذلك لأن مركزه كـرئيس للعائلـة وكـذلك سيطرته على سوق باريس جعلته يتفوق على ابن عمه أنسلم.

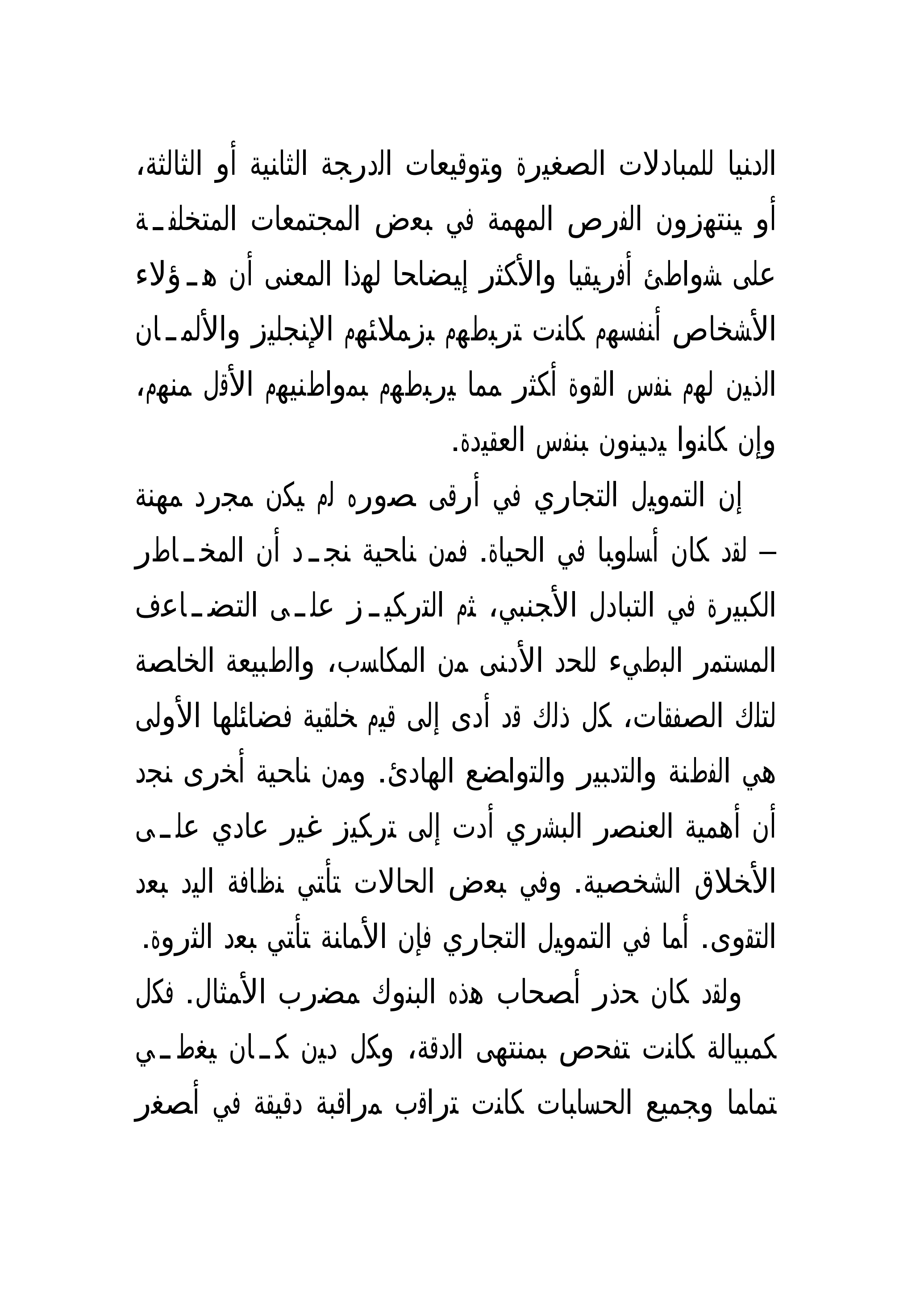
ومن البداية كان لجيمس مساعدون من بيوت لندن وفيينا، وقد تعاون مع أخصائيين في السكك الحديدية مثل شارل لافيـت وإدوارد بلونت وصمويل لينج الإنجليزي. ومن ناحية أخرى كان لمشيل ماير في فرانكفورت شركاء في العمليات بينمـا تحمل وحده عددا كبيرا من القروض الشخصية لأمراء وسط أوروبا الأمر الذي كان شائعا في سوق فرانكفورت. وبـنفس الطريقة فإن الثلاثي بارنج – هوب – هوتنجر الذين كـانوا مجموعة قوية في التبادل التجاري الخارجي أصبحوا اثنـين في عمليات الخطوط الحديدية الفرنسـية إذ أن هـوب كـان يفضل عدم الاشتراك في مثل هذه العمليات، ولم يكن أمـرا شاذًا أيضا أن ينفصل هو تنجر في بعض عمليات التمويـل الأمريكية التي كان يعمل بها بارنج وهوب أو بارنج بمفرده بالتعاون مع بيوت أمريكية مثل برايم، وورد، وكهنج، أو في سكك كندا الحديدية مع جلين – ميلز – هاليفكس.

***

إن تأكيد العمليات المصرفية (وعلى وجـه الخصـوص التمويل الاستثماري) لاعتبارات عملية من هذا النوع كانـت القوة الموازنة للقيم الخاصة التي تحكم المهنة، ولكي نكـون

أكثر دقة فإن العناصر التي تبدو على السطح متناقضة عالميا وشخصيا كانت تدعم بعضها البعض، فإذا كـان أصـحاب البنوك يركزون كثيرا على العلاقات الشخصية (على مشكلة من هو الشخص ومن أين جاء) فإن سبب ذلك بلا شك أنهـم سيبوحون له بأسرار عما يمكن أن يعمله وكيـف يمكـن أن يفعل ذلك.

وفي التحليل النهائي عندهم يكون المحـك هـو التنفيـذ، وتزداد أهمية هذا المحك كلما طغـت عمليـات الاسـتثمار والمشروعات مع العمليات التجارية القديمة، وشيئًا فشيئًا أخذ بناء المجتمع المصرفي الدولي يعكس أهمية التنفيذ والإنجاز في مقابل الروابط الشخصية والعائلية، ولم يكد يحل منتصف القرن التاسع عشر حتى كان هناك اختلاف جـوهري بـين المجموعـات الصـغيرة نسـبيا مـن الممـولين للتجـارة والاستثمارات وبين الجمهور الكبير من المتطلعين في كـل المراكز التجارية الكبيرة والصغيرة في أنحاء العالم. ولاشك أنه كان يجمـع بـين روزتشـايلد وزملائـه البروتسـتانت والكاثوليك في المالية الفرنسية العالية أكثر مما كان يجمـع بينه وبين أهل عقيدته الذين كانوا يناضلون فـي المجـالات



الدنيا للمبادلات الصغيرة وتوقيعات الدرجة الثانية أو الثالثة، أو ينتهزون الفرص المهمة في بعض المجتمعات المتخلفة على شواطئ أفريقيا والأكثر إيضاحا لهذا المعنى أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم كانت تربطهم بزملائهم الإنجليز والألمان الذين لهم نفس القوة أكثر مما يربطهم بمواطنيهم الأقل منهم، وإن كانوا يدينون بنفس العقيدة.

إن التمويل التجاري في أرقى صوره لم يكن مجرد مهنة – لقد كان أسلوبا في الحياة. فمن ناحية نجد أن المخاطر الكبيرة في التبادل الأجنبي، ثم التركيز على التضاعف المستمر البطيء للحد الأدنى من المكاسب، والطبيعة الخاصة لتلك الصفقات، كل ذلك قد أدى إلى قيم خلقية فضائلها الأولى هي الفطنة والتدبير والتواضع الهادئ. ومن ناحية أخرى نجد أن أهمية العنصر البشري أدت إلى تركيز غير عادي على الأخلاق الشخصية. وفي بعض الحالات تأتي نظافة اليد بعد التقوى. أما في التمويل التجاري فإن الأمانة تأتي بعد الثروة.

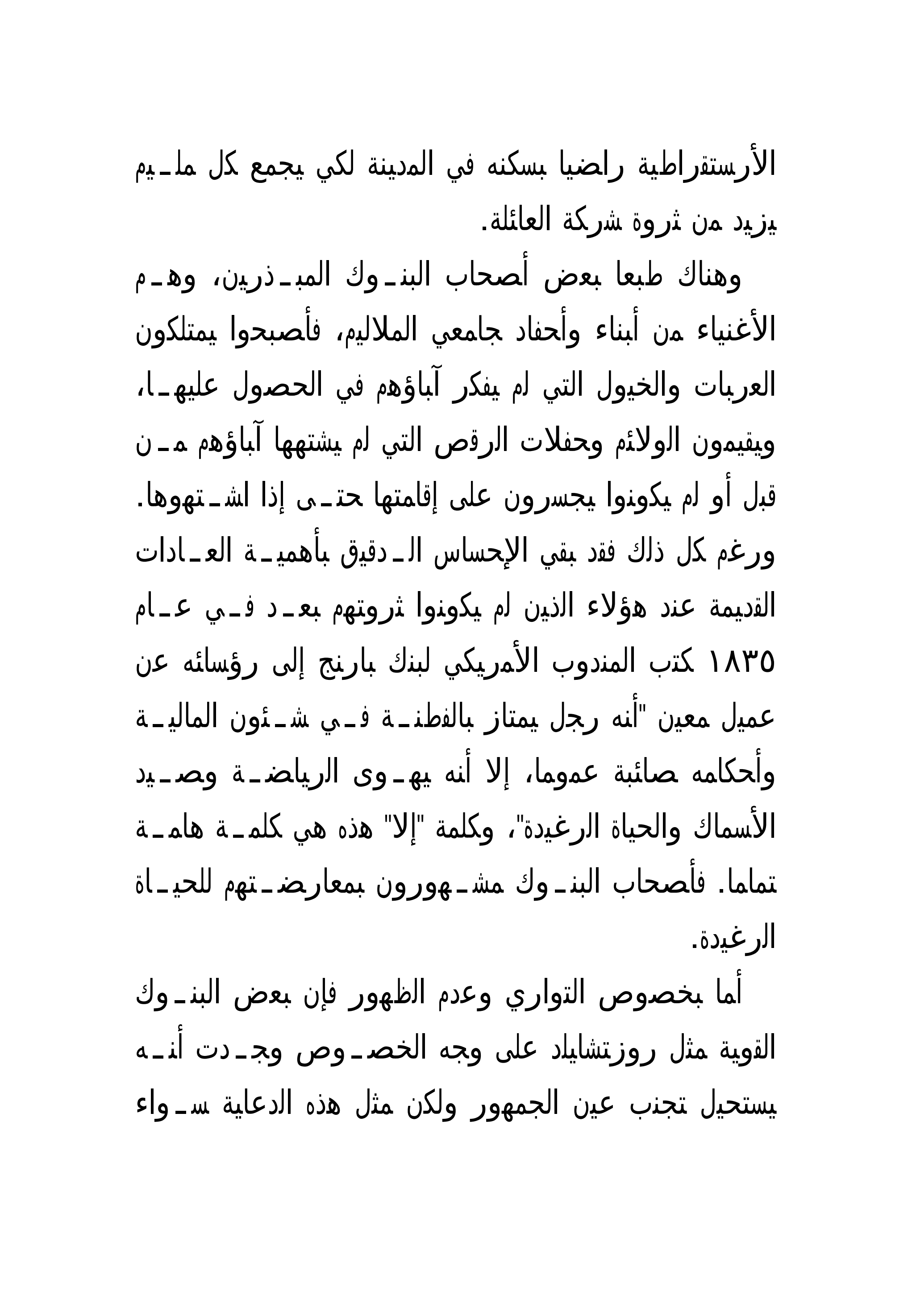
ولقد كان حذر أصحاب هذه البنوك مضرب الأمثال. فكل كمبيالة كانت تفحص بمنتهى الدقة، وكل دين كان يغطي تماما وجميع الحسابات كانت تراقب مراقبة دقيقة في أصغر

تحركاتها: هل كان سداد العملاء فوريا دائمـا؟ هـل كانـت توقيعاتهم تشاهد دائما في السوق؟ وهل يبحثون عن قروض في مكان آخر؟ وكم قيمة هذه القروض؟ وهل يقترضون أكثر من قدرتهم؟ وعند أول إنذار (لأن صاحب البنك الحـريص يفترض فيه أن يتوقع المتاعب) تقيد الاعتمـادات أو تلغـي وتستعاد البضاعة وتباع الضمانات أو تبادل بأوراق تجارية، وأكثر من ذلك فإن أي التزام يفرضه الممول على عملائـه كان يفرضه على نفسه أولاً، وإذا كان هناك أي شـك مـن ناحية عملية شخص آخر أو من ناحية عمليـة خاصـة بـه يضحي بها مهما كان إغراء الأرباح الناتجة عنها. فالمحافظة على الأموال أصعب من الحصول عليها.

وبطبيعة الحال فإن الفطنة لا تتنـاقض مـع الخيـال أو المبادرة وإنما تفترض مقدما حسابا دقيقًا وخفض المخـاطر إلى الحد الأدنى. وفي هذا المجال كانـت تظهـر بوضـوح مهارة وقدرة مندوبي المالية العالية، إنها مهنة الذين لا يثقون في الناس ويحذرون زملاءهم ويشكون في المسـتقبل، فـإذا كانوا جميعا في وقت أو في آخـر قـد أصـابتهم الخيبـة

والخسائر فلم يكن ذلك بسبب قلة التفكير أو الحذر الذي هو ميزة المصرفي الخبير.

وفوق هذا التناقض الظاهري بين مدى وطاقة المالية العالة وبين روح الحذر المسيطرة عليها، يبدو أيضا التناقض بين ثروتهم ومقدار عملياتهم من ناحية وبين تقتيرهم من ناحية أخرى، والحرص كما هو معروف فضيلة في طريق الاختفاء والكماليات التي لا يمكن مقاومة إغرائها في عالم مملوء بسلع الاستهلاك الكثيرة دفعت إلى محو بقايا العادات البالية كالتقتير حتى بين أصحاب البنوك التجارية. ولكن في منتصف القرن التاسع عشر عندما لم يكن أصحاب تلك البنوك بعيدين بأكثر من جيل أو جيلين عن عمليات التجارة الصغيرة أو تبادل النقود، عندما كان الكثير منهم مازال يذكر الأوقات التي كان يضطر فيها إلى أن يقلب ظروف الخطابات أو ينزع شمع الختم ليعاود استعماله، وعندما كان الكثير منهم مازال يذكر أنه كان يتعامل بشروط ٤ أو ٥ في المائة للخصم، ١/٢ في المائة للعمولة... حينئذ كانت الفضيلة أن يربح الشخص ٥٠٠٠ جنيه في السنة ويصرف ٢٠٠ فقط، وأن يبعد نفسه عن شر امتلاك الضياع ورفاهية



الأرستقراطية راضيا بسكنه في المدينة لكي يجمع كل ما يزيد من ثروة شركة العائلة.

وهناك طبعا بعض أصحاب البنوك المبذرين، وهم الأغنياء من أبناء وأحفاد جامعي الملاليم، فأصبحوا يمتلكون العربات والخيول التي لم يفكر آباؤهم في الحصول عليها، ويقيمون الولائم وحفلات الرقص التي لم يشتهها آباؤهم من قبل أو لم يكونوا يجسرون على إقامتها حتى إذا اشتهوها. ورغم كل ذلك فقد بقي الإحساس الدقيق بأهمية العادات القديمة عند هؤلاء الذين لم يكونوا ثروتهم بعد في عام ١٨٣٥ كتب المندوب الأمريكي لبنك بارنج إلى رؤسائه عن عميل معين "أنه رجل يمتاز بالفطنة في شئون المالية وأحكامه صائبة عموما، إلا أنه يهوى الرياضة وصيد الأسماك والحياة الرغيدة"، وكلمة "إلا" هذه هي كلمة هامة تماما. فأصحاب البنوك مشهورون بمعارضتهم للحياة الرغيدة.

أما بخصوص التواري وعدم الظهور فإن بعض البنوك القوية مثل روزتشايلد على وجه الخصوص وجدت أنه يستحيل تجنب عين الجمهور ولكن مثل هذه الدعاية سواء

أكانت ملائمة أو غير ملائمة كانت ثمـن النجـاح، وكانـت سمعة روزتشايلد من القوة بحيث تستطيع تحمل أي ضـغط، ليس هذا فحسب بل تستفيد منه. وبالنسبة لبيوت الاسـتثمار الأخرى كان من الصعب التمييز بـين الدعايـة والشـهرة المزعومة ولم يكن أحدهما يتلاءم مع السرية التي لا غنـى عنها في العلاقة بين صاحب البنك وزملائه أو صاحب البنك والعملاء. وأسوأ من ذلك فقد كان أصـحاب البنـوك هـدفًا لمدعي المعرفة أو الباعة الثرثار يين أو أولئك المخـادعين المفلسين الذين يحاولون خلق حسابات من الهـواء أو مـن المضاربة وكانت الشركات المحترمة في غير حاجة إلى مثل تلك الحيل أو الخدع، إن عمليات أصحابها تتحـدث بنفسـها عنهم وكانت تزكيتهم هي رضا العملاء عنهم، فالبنك الحسن السمعة مثل المرأة الفاضلة – لا يثار حوله كلام سواء أكـان مدحا أم ذما.

أما الأمانة فهي خلاصة كل تلك الفضائل. وأكثر من ذلك، فقد كانت هي الاعتبار الذي لا يسـمح لصـاحب البنـك أن يطاوع نفسه أو يسيء استعمال التسهيلات التي يمنحهـا لـه زملاؤه. إن الأمانة هي التي تمنعه من التستر على إصـدار

الأوراق الزائفة، إنه الإخلاص والثقة التي تجعله يقلع لا عن الكذب فحسب ولكن عن أنصاف الحقائق، والتي تجعل كلمته كتوزيعه، والتي تجعل منه صديقًا حاميا لعمليـة ومخلصـا لزملائه، ولما كانت أعمال هذه البنوك ذات مخاطر كبيـرة، وكانت هناك أسباب كثيرة تدعو إلى الشك وكانت الثقة فـي أفراد قلائل فعالة تماما، كان الشخص ذو السمعة الطيبة أثمن من الذهب.

تلك هي فضائل أصحاب البنوك الكبار (التعقل – التـدبير – التواضع وفوق كل ذلك الأمانة) ولكـن، كأغلـب القـيم الاجتماعية، كانت هذه الفضائل مثل غير قابلة لتعريف محدد وخاضعة لتفسيرات متنوعة. فقد كانت تختلف تبعا لاختلاف لون الأفراد الديني أو الاجتماعي والأهم من ذلك الـوطني. وليس هذا هو مجال التوسع فـي تحليـل الاختلافـات فـي المواقف والسلوك بين رجال الأعمال في غـرب أوروبـا، ويكفي أن نقول إنه في مسائل الفطنة كان الفرنسيون أسـبق الجميع وكان أهل لاهاي أسبق من الفرنسيين، وكان الإنجليز والألمان أكثر شجاعة في التكيف وفق الأحوال الجديدة التي خلقها ثورة الإنتاج والنقل، وقد تميـزت فرنسـا خصوصـا

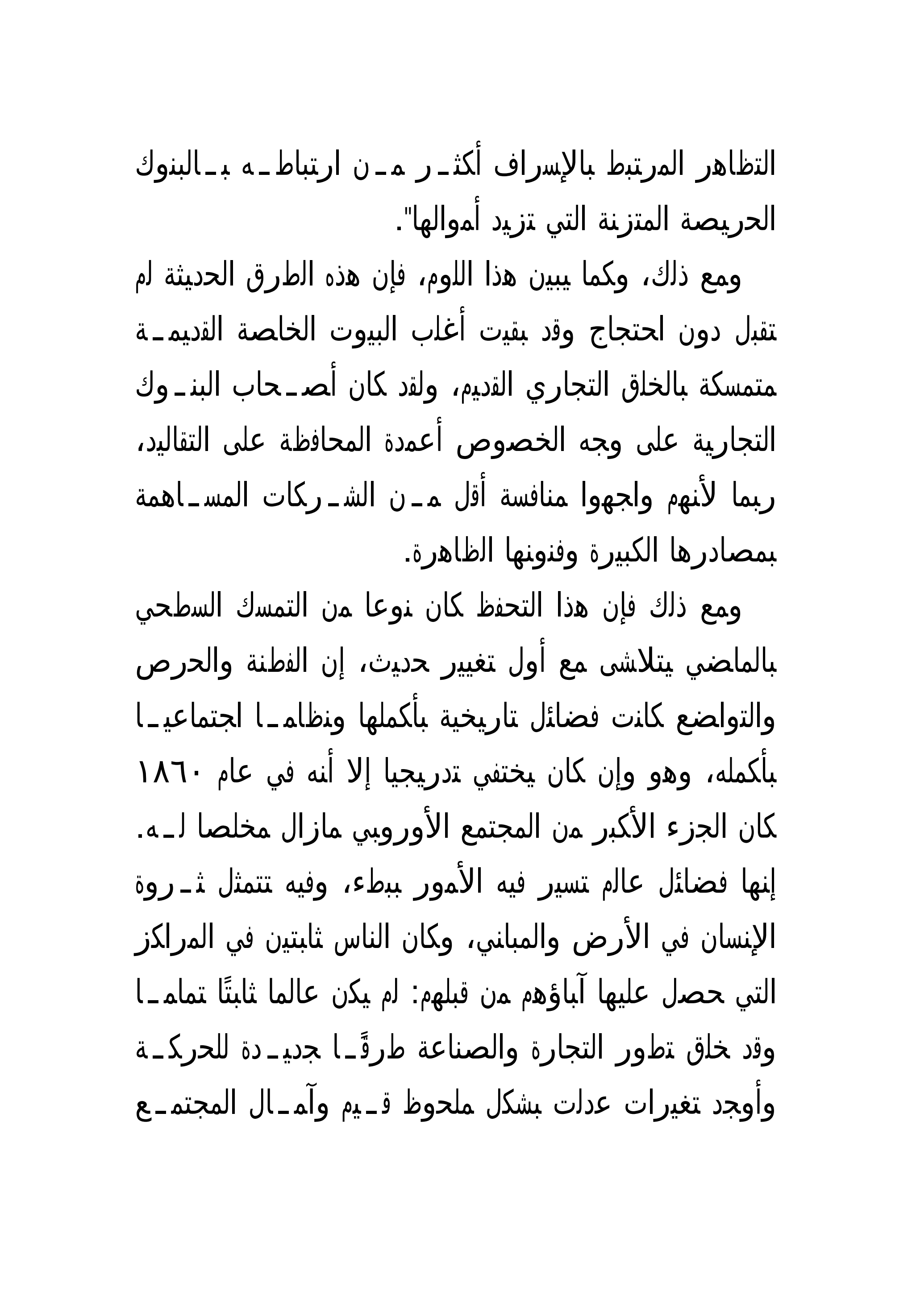
بتقاعس أصحاب البنوك عن الابتعاد عن نشاطهم العادي في التبادل، والانتقال إلى النشاط الأكثر مغامرة فـي عمليـات التمويل والاستثمار الصناعي، ولم يوجد بلد كإنجلترا (علـى الأقل قبل عام ١٨٧٠)، في جرأته فـي تقـديم الاعتمـادات الخاصة بالتجارة الخارجية – وتاريخ الأزمات التجارية فـي القرن التاسع عشر مليء بالأوقات الحرجة لـبعض البيـوت التجارية المحترمة في حي السيتي بلندن.

وفي الحرص والتواضع كانت البنوك الفرنسية حريصـة على المحافظة على تقاليدها، فكلما كان البيت المـالي أقـدم وأكبر ثورة كلما اهتم أكثر وأكثر بالمحافظـة علـى مبنـاه القديم، واشتد تقتيره على شركائه، وازداد غمـوض اسـمه خارج دائرة ارتباطاته المهنية، فالشركة التي سـوف تلعـب دورا قياديا في قصة هذا الكتـاب: د نيفليـز، شـلومبرجر وشركاه واسمها الآن ماركوارد وأندريه وشركاه تركت أخيرا مكاتبها القديمة في الحي المالي المعتم الذي وصفناه في بداية هذا الفصل إلى مبنى حديث في موقع ممتاز في أحد أركـان ميدان البورصة الخاوية، ومع ذلك فعندما هنيء أحد موظفي

البنك على هذا التقدم الواضح ابتسم في خجل وأسى قـائلاً: "ألست تجده مبنى واضحا أكثر مما يجب؟".

إن هذه القيم لم تكن محصنة ضد الزمن، وإذا كانت فرنسا قد ظلت متمسكة بالتقاليد القديمة حتى منتصف القرن التاسع عشر فإن ضغط الأساليب والمنافسات الجديدة في إنجلترا قد هلهل الملابس القديمة للبيوت الثابتة بعد عام ١٨٦٠، ومنـذ ذلك الوقت أخذت البنوك الخاصة المحلية (بما في ذلك بنوك الكويكرز) تكسو نفسها وتتظاهر لكي تواجه تـأثير أضـواء المؤسسات المساهمة الكبرى. وقد كتب محرر جريدة بانكرز ماجازين Banker's Magazine يأسف لهذه النزعة قائلاً:

"كل هذه التغييرات والتحسينات كانت مثلاً صادقًا لشـيء واحد – ربما كان من سوءات هذا العصر – حب الظهـور الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة المصروفات وأحيانًـا إلـى الحرج، وقد شوهدت في لحظات عديدة أخطار كبيـرة هـي نتاج هذه الحالة في الميل لتشجيع رغبة الإسراف التي تسري في كل طبقة وفي كل ظرف من ظروف الحياة... إننا نعطي مثلاً يحتذي للموظفين وللمساعدين أو للأجيال الناهضة بهذا



التظاهر المرتبط بالإسراف أكثر من ارتباطه بالبنوك الحريصة المتزنة التي تزيد أموالها".

ومع ذلك، وكما يبين هذا اللوم، فإن هذه الطرق الحديثة لم تقبل دون احتجاج وقد بقيت أغلب البيوت الخاصة القديمة متمسكة بالخلق التجاري القديم، ولقد كان أصحاب البنوك التجارية على وجه الخصوص أعمدة المحافظة على التقاليد، ربما لأنهم واجهوا منافسة أقل من الشركات المساهمة بمصادرها الكبيرة وفنونها الظاهرة.

ومع ذلك فإن هذا التحفظ كان نوعا من التمسك السطحي بالماضي يتلاشى مع أول تغيير حديث، إن الفطنة والحرص والتواضع كانت فضائل تاريخية بأكملها ونظاما اجتماعيا بأكمله، وهو وإن كان يختفي تدريجيا إلا أنه في عام ١٨٦٠ كان الجزء الأكبر من المجتمع الأوروبي مازال مخلصا له. إنها فضائل عالم تسير فيه الأمور ببطء، وفيه تتمثل ثروة الإنسان في الأرض والمباني، وكان الناس ثابتين في المراكز التي حصل عليها آباؤهم من قبلهم: لم يكن عالما ثابتًا تماما وقد خلق تطور التجارة والصناعة طرقًا جديدة للحركة وأوجد تغيرات عدلت بشكل ملحوظ قيم وآمال المجتمع

الزراعي القديم، ولكن التجارة كانت مازالت بطيئة والصناعة صغيرة، حتى في بريطانيا حيث مضى الاقتصاد إلى حد بعيد في طريق الثورة الصناعية بقيت أساليب السلوك التقليدي بعد انتهاء ظروفها المادية. إن الرجل البرجوازي الإنجليزي في عام ١٨٦٠ كان مازال مثله مثل أسلافه في القـرن السـابق غنيا عاقلاً، صورة نموذجية لجون بول الثابت بقدميه علـى الأرض.

إن البرجوازي في انجلترا أو في القارة الأوروبية قد شق طريقه خلال سنوات من الجهد، وكل ثروة حصل عليها من آبائه قد جمعت بنفس الجهد الشاق. لقد كان يفكر في الأجيال القادمة وفي الزواج المقدر بعناية وفي الصعود الشاق الطويل في السلم الاجتماعي بل وفي المجهودات الشاقة لكي يحـافظ على المكاسب التي حققها. لذلك كان يضمر الكراهية والحسد لرياح العصر الجديد ولكوبونات السوق المالية. إن التـرف والراحة التي أوجدها الثـراء تحـيط بـه ولكنهـا كانـت للأرستقراطيين والمبذرين المخادعين، لأناس بلغوا من الغنى إلى حد أنهم قد فقدوا كل فكرة عن معنى النقود، وللمغفلـين الذين كانوا من ضعف العزيمة إلى درجة أنهم انحرفوا فـي

الديون لمجرد البحث عن المظاهر الكاذبة، للمدعين الذين كانوا من السفالة بحيث كانوا يشترون الثروة ببذور الإفلاس! والذي يبيع الحرير للغير يجب عليه أن يلبس الصوف.

وإلى هذه الإغراءات المادية كان البرجوازي في بعض الأحيان يستسلم وإن كان أكثر مما يجب. ولأولئك الذين لم يحيدوا عن الطريق كان الدرس شاهدا على نفسه. "من الذي يجهل المثل القائل: ما يأتي بسهولة يذهب بسهولة" هذا ما كتبته مجلة "الإنجليزي" قولاً صحيحا عن الثروة التي تزداد في الولايات المتحدة الأمريكية، "ومن الذين لا تشير خبرتهم إلى الحقائق العديدة التي لا يمكن حصرها "من العرق الذي على وجوههم أنت تأكل الخبز". هذا ما قاله الكتاب المقدس، والثروة التي تتزايد بالعمل الطويل للعقل أو الجسم هي التي تبقى"، وبوصفهم المدافعين عن فضائل عتيقة، كان أصحاب المصارف التجارية جماعة عالمية تعلو فوق الحدود الوطنية والدينية، عالم منعزل بطريقته الخاصة في الحياة، محصن ضد الفساد الذي كان يأتي من الخارج. وبطريقة ما وعلى الرغم من تشتته الجغرافي فهو عالم صغير فيه يعرف كل فرد الفرد الآخر الذي له أهمية، عالم من الأعمال الكبيرة

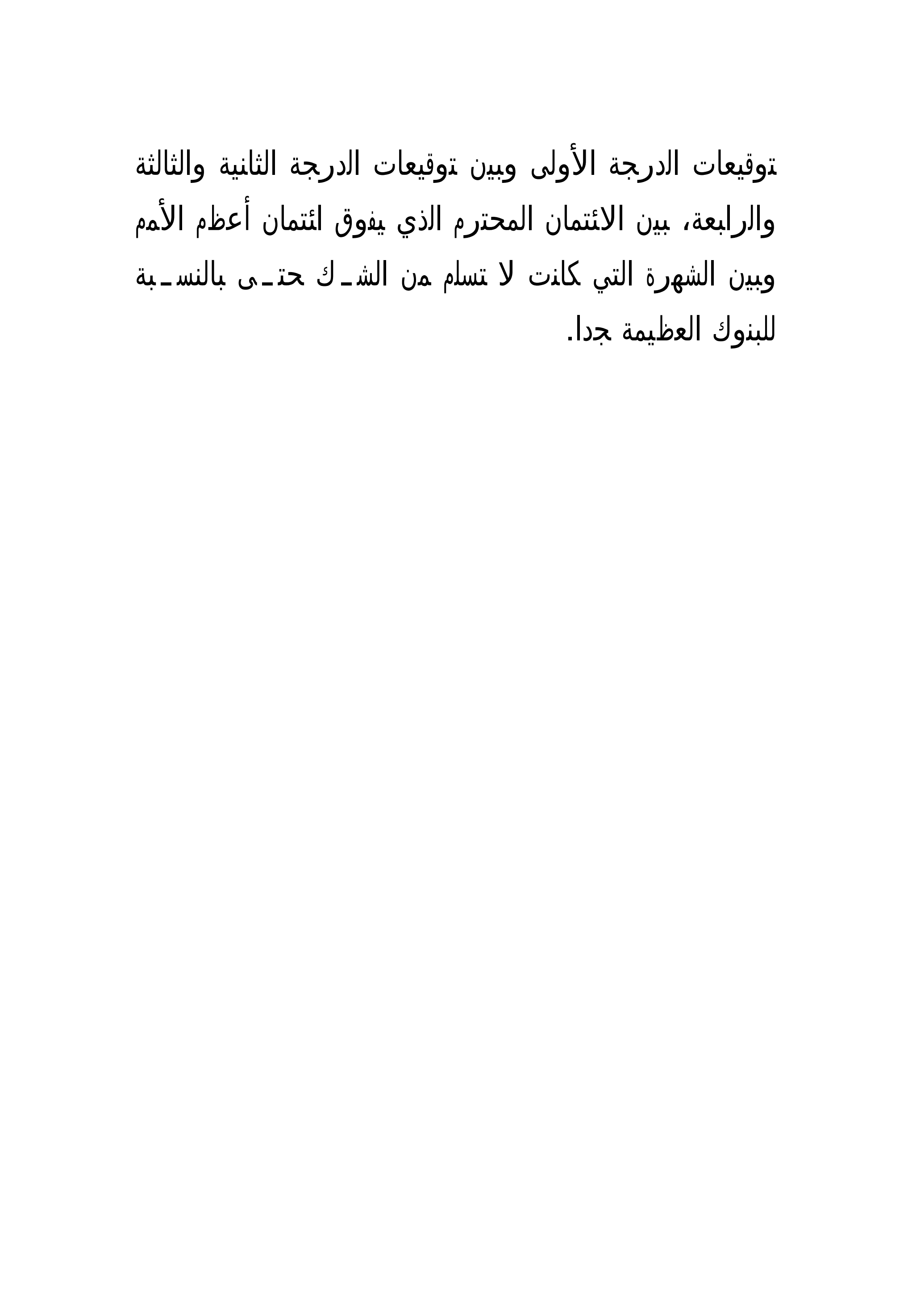
والكلام القليل عن الحياة الخاصة لأعضائه، عالم فيه تتحـد القدرة التنفيذية والخلق الشخصي وتعتبر الحفلات الراقصـة لأحد أعضائه في باريس أو مقامرات شقيق أحد المصرفيين المحترمين في لندن، أو أعمال المضاربة الخاصة لشريك في أحد البيوت التجارية المشهورة أمرا يهم المصرفيين الآخرين الذين يقيمون على بعد ألوف الأميـال، إنـه عـالم ملـيء بالإشاعات التي كانت تعيش على الرغبة في السرية، عـالم من الجلسات المسائية حيث كانـت الأسـرار والإشـاعات والأخبار غير الحقيقية تنتقل من فم لفم، ومن الأحاديث التي كانت تتداول على الموائد حيث تناقش نفس الأخبار والتقارير في هدوء أكبر، عالم من المقابلات المهنية حيـث يمكـن أن يقال بشكل خاص مالا يمكن كتابته على الورق.

في هذا العالم الصغير كونـت الماليـة العاليـة Haute Banque حلقة داخلية متماسكة تحترم لا من أجـل ثرائهـا فحسب، وإنما لأنها تجسد فضائل المهنة الخالدة.

إنهم مصرفيون بالدم والعقيدة، وبهذه الصفة كونوا طبقـة أرستقراطية مختارة وبعضهم كانوا أغنياء إلى درجة كبيـرة وأغلبهم كانوا يعملون برأس مال صـغير جـدا يملكونـه.

وأسـماء مثـل ماليـت Mallet، بـارنج Barings نيفيـل Neufville وأندريه كانت تعني أكثر من الثروة. ولقد كـانوا أنصار التقاليد والمحالفـات الدوليـة والشخصـية الأمينـة، والكمبيالة التجارية عندهم تعني أكثر من قدرة البنك المختص على احترام توقيعه، إنها تعني (وهذا كان أهم بكثيـر فـي العالم المزدحم بالتجارة في ذلك الوقت) إن البيت المعني مـا كان من الممكن أن يعطي توقيعه إذا لم تكن لديه الإمكانيات لاحترامه.

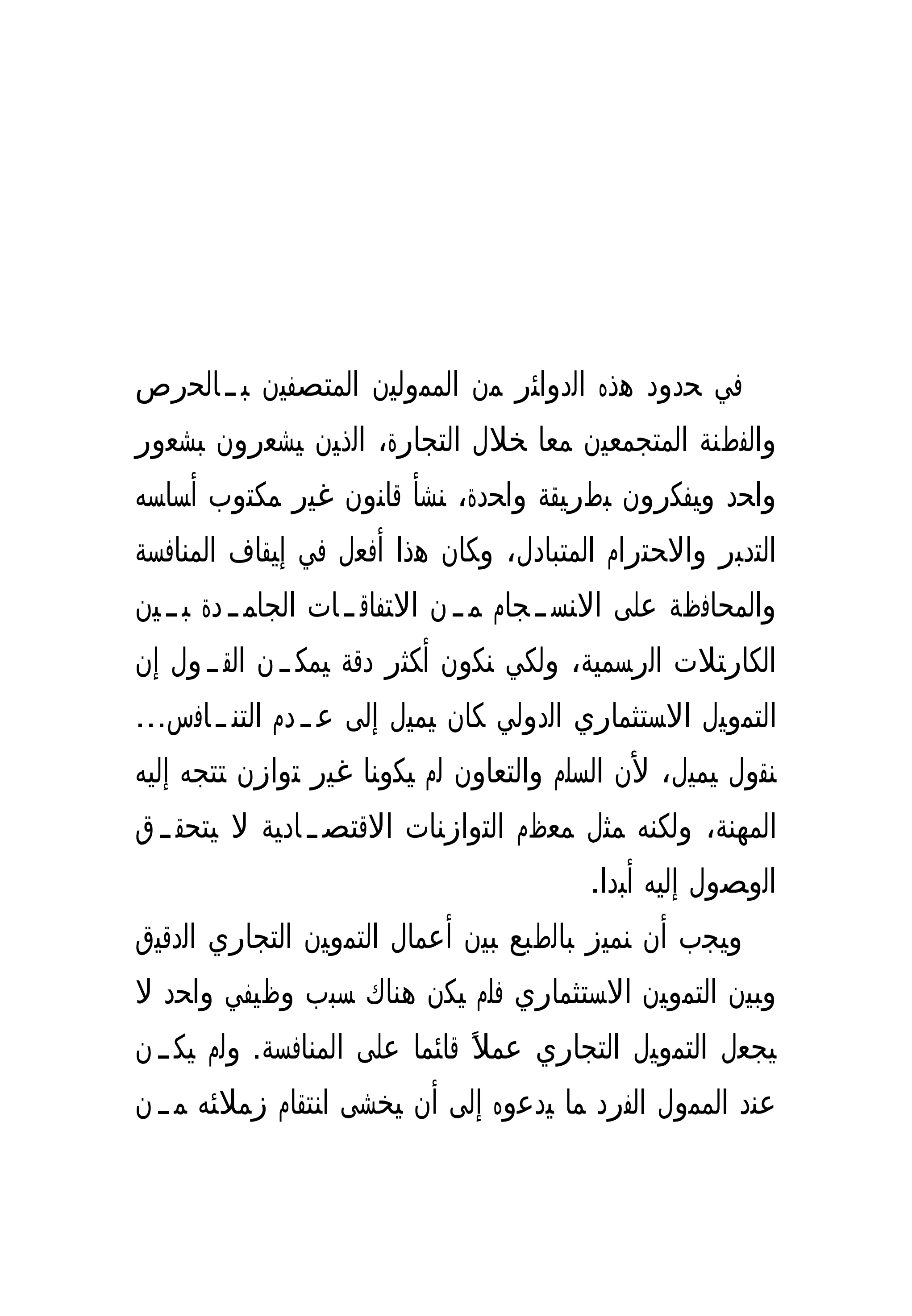
وخلف هذه النبالة المهنية، توجد بيوت قديمة وإن كانـت أقل غنى وأخرى جديدة، وكلها تميل إلى تقاليد الطرق التـي سارت فيها البيوت الكبيرة، أما الآخرون الذين يمثلون اتجاها جديدا وفنونًا تجارية حديثة فقد اتخذوا لنفسهم مقاييس أخرى، على أن كلاً من المقلدين والمتمردين وقفوا بعيدا عن المالية العالية، لقد كانت الحدود غير رسمية، أو كمعظـم العوامـل الاجتماعية والاقتصادية كان من الممكن اختراقها، ومع ذلك فقد كانت تضع حدودا ظاهرة بـين نمـاذج مـن النشـاط ومستويات من المراكز. إنها تعنـي الفـرق بـين التمويـل الموثوق فيه وبين التمويل الذي يعتمد على المضاربة، بـين



توقيعات الدرجة الأولى وبين توقيعات الدرجة الثانية والثالثة والرابعة، بين الائتمان المحترم الذي يفوق ائتمان أعظم الأمم وبين الشهرة التي كانت لا تسلم من الشـك حتـى بالنسـبة للبنوك العظيمة جدا.

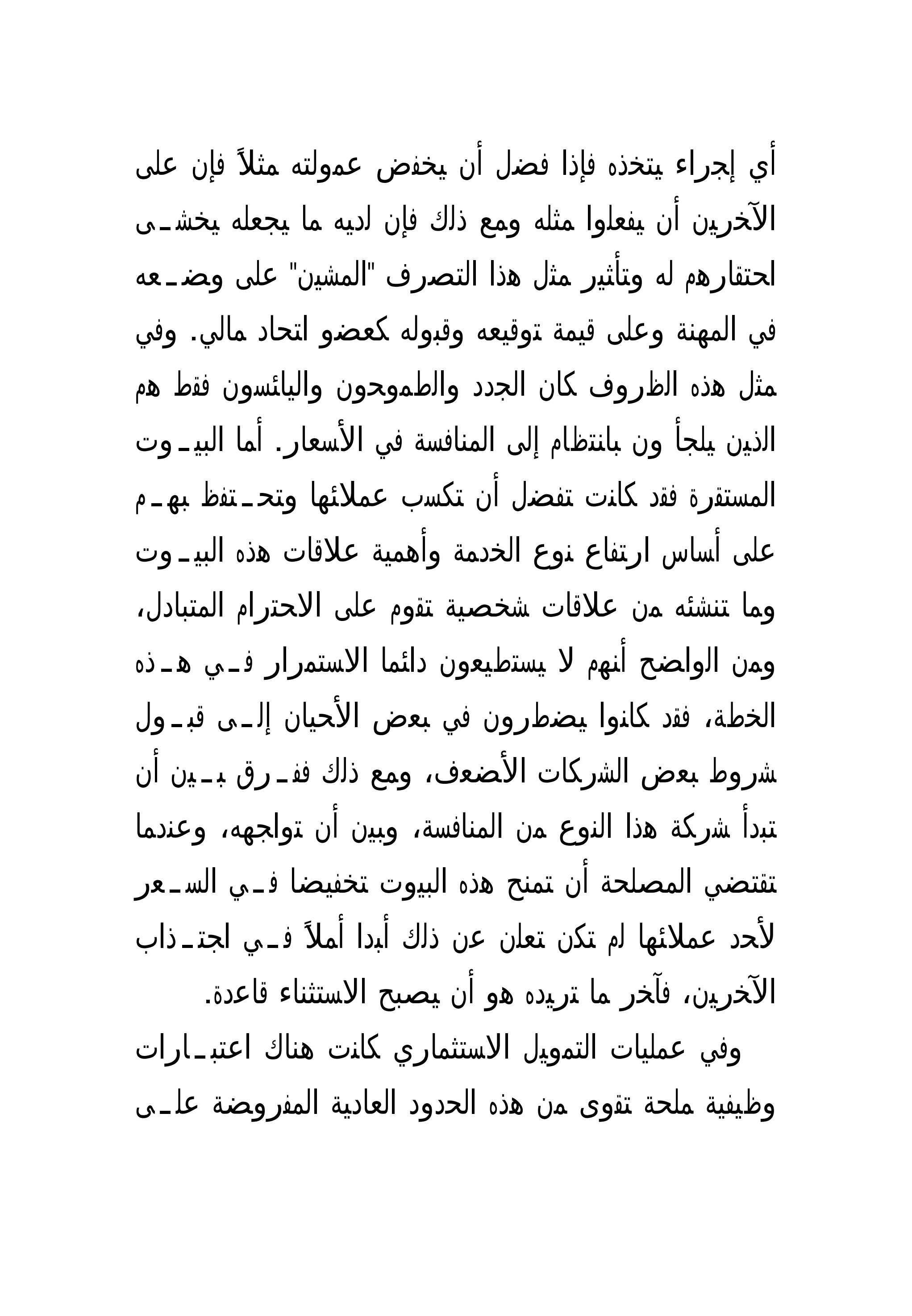
# الفصل الثاني

## سوق منتعش



في حدود هذه الدوائر من الممولين المتصفين بالحرص والفطنة المتجمعين معا خلال التجارة، الذين يشعرون بشعور واحد ويفكرون بطريقة واحدة، نشأ قانون غير مكتوب أساسه التدبر والاحترام المتبادل، وكان هذا أفعل في إيقاف المنافسة والمحافظة على الانسجام من الاتفاقات الجامدة بين الكارتلات الرسمية، ولكي نكون أكثر دقة يمكن القول إن التمويل الاستثماري الدولي كان يميل إلى عدم التنافس... نقول يميل، لأن السلم والتعاون لم يكونا غير توازن تتجه إليه المهنة، ولكنه مثل معظم التوازنات الاقتصادية لا يتحقق الوصول إليه أبدا.

ويجب أن نميز بالطبع بين أعمال التموين التجاري الدقيق وبين التموين الاستثماري فلم يكن هناك سبب وظيفي واحد لا يجعل التمويل التجاري عملاً قائما على المنافسة. ولم يكن عند الممول الفرد ما يدعوه إلى أن يخشى انتقام زملائه من


أي إجراء يتخذه فإذا فضل أن يخفض عمولته مثلاً فإن على الآخرين أن يفعلوا مثله ومع ذلك فإن لديه ما يجعله يخشـى احتقارهم له وتأثير مثل هذا التصرف "المشين" على وضـعه في المهنة وعلى قيمة توقيعه وقبوله كعضو اتحاد مالي. وفي مثل هذه الظروف كان الجدد والطموحون واليائسون فقط هم الذين يلجأ ون بانتظام إلى المنافسة في الأسعار. أما البيـوت المستقرة فقد كانت تفضل أن تكسب عملائها وتحـتفظ بهـم على أساس ارتفاع نوع الخدمة وأهمية علاقات هذه البيـوت وما تنشئه من علاقات شخصية تقوم على الاحترام المتبادل، ومن الواضح أنهم لا يستطيعون دائما الاستمرار فـي هـذه الخطة، فقد كانوا يضطرون في بعض الأحيان إلـى قبـول شروط بعض الشركات الأضعف، ومع ذلك ففـرق بـين أن تبدأ شركة هذا النوع من المنافسة، وبين أن تواجهه، وعندما تقتضي المصلحة أن تمنح هذه البيوت تخفيضا فـي السـعر لأحد عملائها لم تكن تعلن عن ذلك أبدا أملاً فـي اجتـذاب الآخرين، فآخر ما تريده هو أن يصبح الاستثناء قاعدة.

وفي عمليات التمويل الاستثماري كانت هناك اعتبـارات وظيفية ملحة تقوى من هذه الحدود العادية المفروضة علـى

المنافسة، فمن ناحية كانت مادة المهنة (الأسـهم والسـندات) أكثر حساسية وأشد خداعا من كمبيالات التبـادل التجـاري. فالمستثمرون هوائيون، وأقل إشاعة تستطيع أن تلقى بالسوق في دوامة. ولما كانت مجرد خطوة في عقد قرض أو سندات صناعية كافية لأن تؤدي إلى فرق عشرات أو مئات الألوف من الدولارات، فقد كان الممولون يواجهون انكماش أرباحهم أو ضياعها أو تجميد رأس المال في انتظار تحسن السـوق، ومن ناحية أخرى ففي مثل هذه المواقف فإن انتقام المنافسين يمكن أن يكون خطيرا، وعندما يتوقف كل شيء على الثقـة الطائرة للجمهور وتوفر الأموال فإن الأمر لا يحتـاج إلـى أكثر من تضيق الائتمان لتحويل عملية ناجحة إلى فشل.

لذلك فإن كلا من الدافع الإيجابي للـربح والاحتياجـات السلبية للحرص كان يفرض التعاون. فأغني البيوت الماليـة (بارنج وروزتشايلد) وجدت أنه من المناسـب أن تشـترك الشركات الأخرى في عملياتها، وحتى عندما كان الموقـف يفرض المنافسة (المنافسة على عقد قرض أو عقـد امتيـاز سكة حديد) كانت الأطراف المتنافسة تصل في العـادة إلـى نوع من الاتفاق قبل تقديم العروض، فمثل هـذه الخلافـات

تكاف كل طرف عبئًا ماليا، وأكثر من ذلـك فعنـدما تقـدم العروض ويبرم العقد أو الامتياز، يبتعد اللذين خسروا فـي هدوء ولا يحدثون ما يعوق عمليات الـذين حصـلوا علـى الامتياز، يبتعد الذين خسروا في هدوء ولا يحدثون ما يعوق عمليات الذين حصلوا على الامتياز أو العقد، وفـي بعـض الحالات فإن الذين خسروا – وحتى الذين لـم يشـتركوا – كانوا يذهبون إلى أبعد من ذلك فينسحبون مؤقتًا من السـوق ويتركونه حرا لأصحاب المشروع الجديد، فهم مـن ناحيـة يريدون تجنب المخاطرة باتخاذ الجمهور بعروض عديـدة، ومن ناحية أخرى يعرفون جيدا أنهم في حاجة يوما ما إلـى أن يكونوا هم أحرارا أيضا في السوق، وغني عن البيان أن هذه القواعد العامة للسلوك المصرفي الجيد لم تكـن دائمـا مرعية، وعلى وجه الخصوص – كما في البنوك التجارية – نجد أن البيوت المالية الجديدة الطموحة المستعدة لأن تخاطر بالكثير لكي تربح الكثير، كانت أقل اتزانًا في طرقهـا مـن البيوت الأخرى التي لها مركز قوي ثابت.

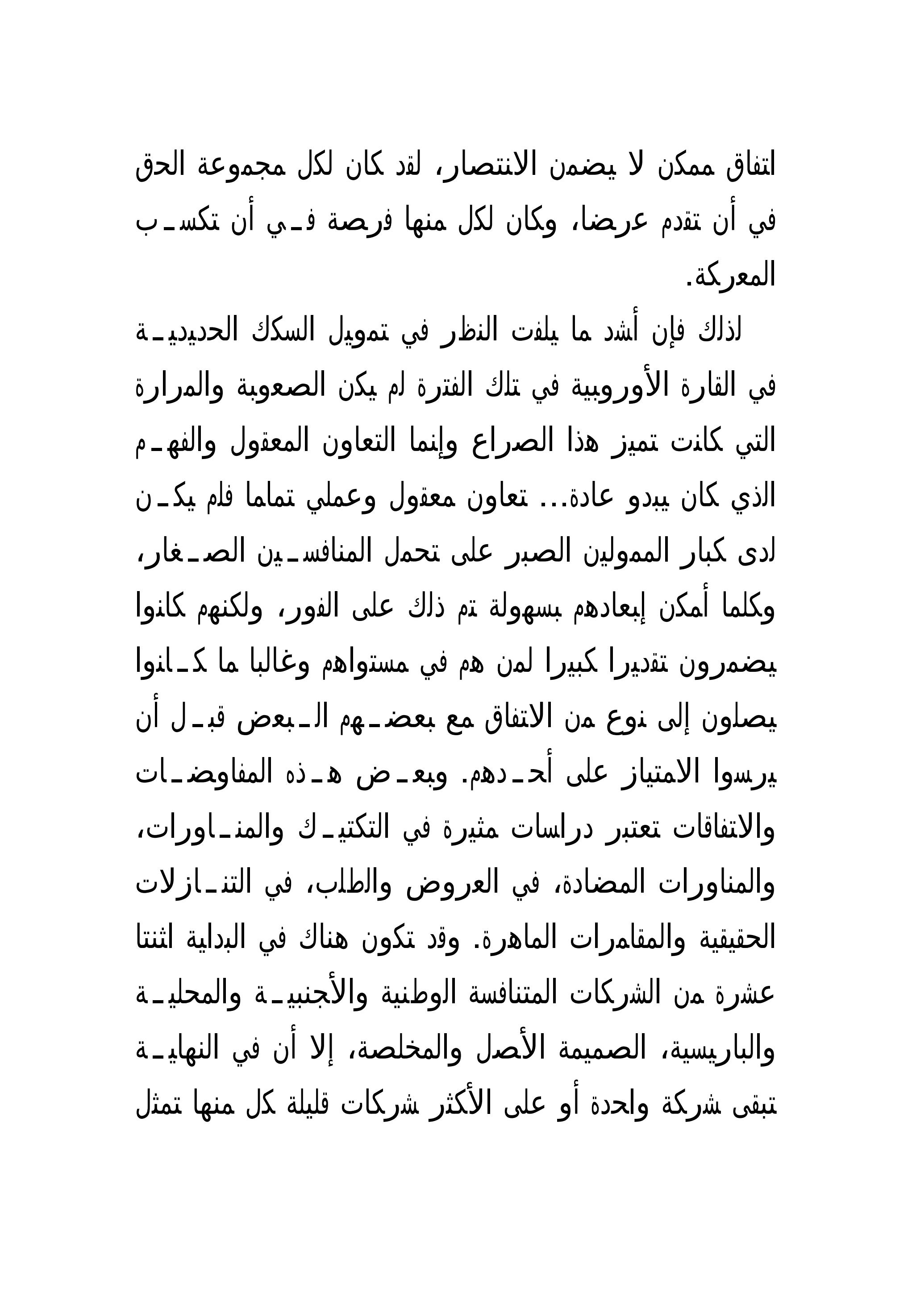
وتعتبر نشأة بيت عائلة روزتشـايلد Rothschild أشـد الأمثلة وضوحا في هذا المجال... فـي بلادهـم الأصـلية

فرانكفورت حيث ارتفعوا خلال عشر سنوات من مبتدئين إلى حكام السوق دون منازع جاعلين من بيت بيتمان بنكًا صغيرا محدودا مقتصرا على المسيحيين في ألمانيا؛ وفي انجلترا نجد أنهم نحوا جانبا بنك بارنج Barings تدريجيا وهو الذي كان يعتبر البنك الأول في تمويل الحكومات الأوروبيـة وحلـوا محله كمندوبين بريطانيين لـوزارة الخارجيـة الأمريكيـة وهزموه في ميدان القروض الأمريكية، وفي النمسـا حيـث وضعوا البيوت المحلية مثل فرايز وشركاه Geymiiller & Co. وأرنشتين واسكيلز Arnistain & Eskeles وجـورج سينا George Sina في المراكز الضعيفة، وفي فرنسا حيث دفعوا أنفسهم إلى صفوف "المالية العالية" ثم تفوقـوا علـى الذين كانوا فيما مضى ينظرون إليهم بـازدراء – وحينمـا ذهبوا كانوا يسلكون طريقهم إلى القمة مباشرة وأحيانًـا فـي مواجهة معارضة.

على أن مثل هذه المعارك لم تكن إلا مؤقتة، فقـد كانـت الأطراف المعنية تبذل ما في وسـعها لضـرب الطمـوحين الناهضين تحديها. ويبذلون كل ما في وسـعهم لضـم هـذه البيوت الجديدة إليهم إذا اجتازت الحد. وبمجرد وصول بيت

روزتشايلد وغيره من البيوت الجديدة إلى القمة استقرت فـي مكانها بسرعة وأخذت تلعب اللعبة طبقًا للقواعد، وكلما ظهر من وقت لآخر مقامر جديد مثل أوفـرارد Ouvrard الـذي أمضى حياته يحارب بعزيمة قوية القوى الماليـة الفرنسـية العتيدة مواجها نفوذها بطاقته وقدرته على الإقناع. وصـلفها بطموحه الزئبقي هابطًا ليصعد من جديد بفكرة جديدة لقرض أو عقد... في هذه الحالة تتحد البيوت المالية صفًا واحدا ضد القادم الجديد، ضد قادم يحلم مثلاً بمشـروع إنشـاء شـركة مساهمة رأسمالها ١٠٠ مليون فرنك تسلح الأسطول والجيش وتستعيد المستعمرات الإسبانية الضائعة في أمريكا، أو ضـد قادم يقترح إحياء القوة العسكرية لفرسان مالطة واسـتخدامها من أجل استقلال اليونان وربما تستخدم بعد ذلك في حملات صليبية على آسيا وإفريقيا أو ضد قادم يكون "مـن ضـعف الخلق" بحيث لا ينافس بيت "روزتشايلد" فحسب بل يهاجمـه بالكلمة المطبوعة، ويحـرج الـزملاء بالحـديث الصـحيح أو نصف الصحيح عن أرباحهم، وبذلك يطلع الـرأي العـام على أسرار المهنة. نعم إن هناك محلاً للقادمين الجدد ولكـن ليس للمشاغبين.

وبنفس الطريقة فعندما تظهر فرص جديدة للـربح فـإن التهافت عليها، كان يدعو إلى التطاحن، وقد كانت مشروعات السكك الحديدية هي هذه الفرص. ولم يحدث مـن قبـل أن تصارع هذا العدد الكبير من البيوت على مثل هذه الغنيمة فقد اشتركت في هذا الصراع البيوت التجارية والبنوك الخاصـة وحملة الأسـهم الأغنيـاء وأصـحاب الأراضـي النـبلاء والمهندسـون والناشـرون والمخترعـون والدبلوماسـيون وأصحاب مناجم الحديد والفنيون من أكبر الممولين الـدوليين إلى أصغر رجال الأعمال المحليين. وكانت قصـة السـكك الحديدية الفرنسية وخاصة خلال فترة ١٨٤٠ واحـدة مـن المعارك المتكررة المعقـدة للحصـول علـى الامتيـازات الرئيسية، اشتركت فيهـا المجموعـات الماليـة الفرنسـية والبريطانية والأنجلو – فرنسـية والمجموعـات الدوليـة، والرأسماليون؛ وكل منها تدفع الأخرى بكتفها لتحل محلهـا، وقد وصل هذا الصراع إلى الدرجة التي بدأ فيهـا التفـاهم مستحيلاً، ولقد صرفت أموال ضخمة علـى طبـع كتيبـات بهدف كسب كبار الموظفين والمشرعين وشراء المنافسـين الذين نزلوا المعركة بهدف أن يتم شراؤهم، ومع ذلك فكـل

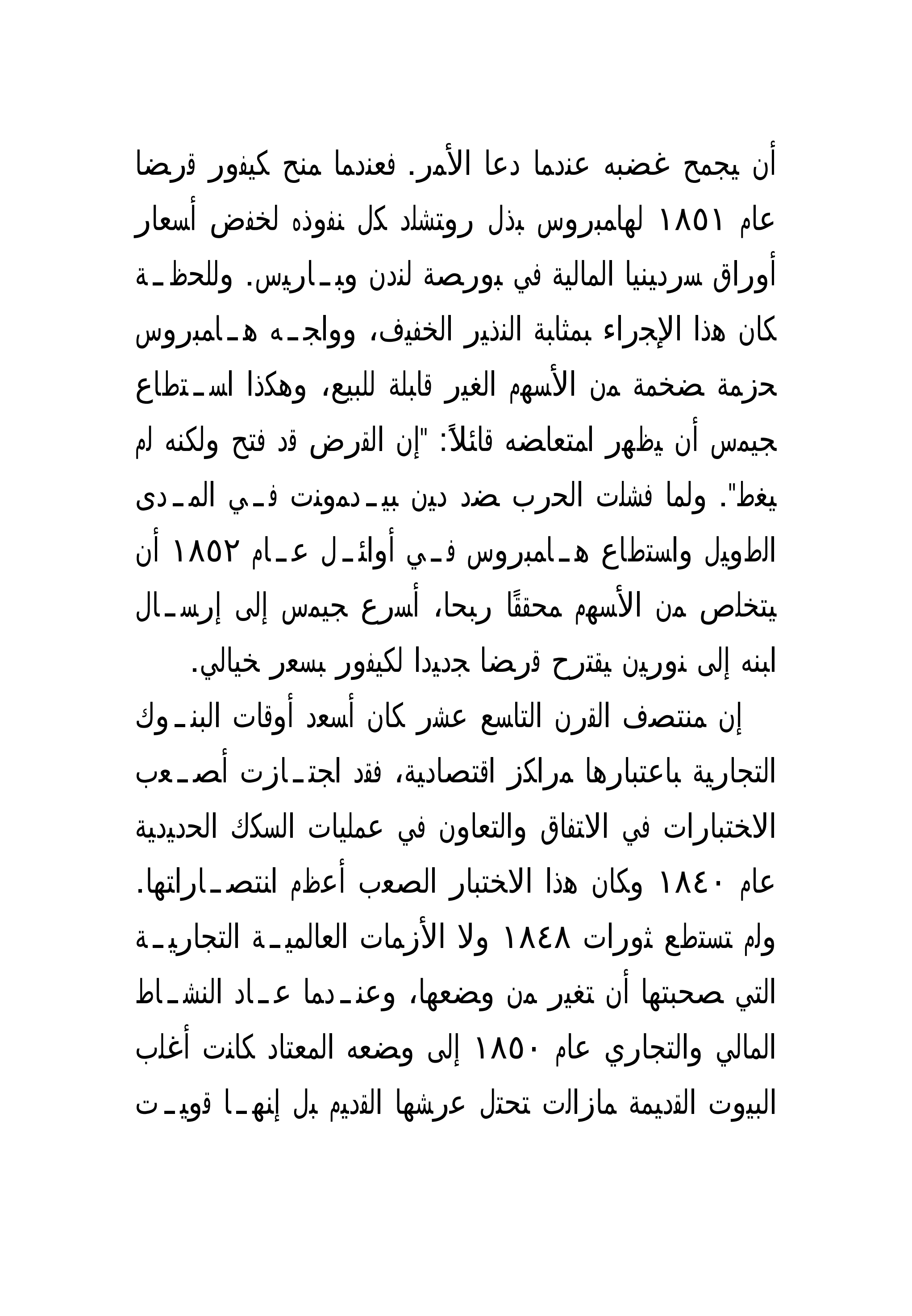

اتفاق ممكن لا يضمن الانتصار، لقد كان لكل مجموعة الحق في أن تقدم عرضا، وكان لكل منها فرصة فـي أن تكسـب المعركة.

لذلك فإن أشد ما يلفت النظر في تمويل السكك الحديديـة في القارة الأوروبية في تلك الفترة لم يكن الصعوبة والمرارة التي كانت تميز هذا الصراع وإنما التعاون المعقول والفهـم الذي كان يبدو عادة... تعاون معقول وعملي تماما فلم يكـن لدى كبار الممولين الصبر على تحمل المنافسـين الصـغار، وكلما أمكن إبعادهم بسهولة تم ذلك على الفور، ولكنهم كانوا يضمرون تقديرا كبيرا لمن هم في مستواهم وغالبا ما كـانوا يصلون إلى نوع من الاتفاق مع بعضـهم الـبعض قبـل أن يرسوا الامتياز على أحـدهم. وبعـض هـذه المفاوضـات والاتفاقات تعتبر دراسات مثيرة في التكتيـك والمنـاورات، والمناورات المضادة، في العروض والطلب، في التنـازلات الحقيقية والمقامرات الماهرة. وقد تكون هناك في البداية اثنتا عشرة من الشركات المتنافسة الوطنية والأجنبيـة والمحليـة والباريسية، الصميمة الأصل والمخلصة، إلا أن في النهايـة تبقى شركة واحدة أو على الأكثر شركات قليلة كل منها تمثل

اتحادا من الجماعات القوية المتنافسة التي شذبت بعناية، وفي هذا الاتحاد تحصل كل جماعة على نصيب من رأس المـال الكلي يتناسب مع قوتها، ففي التحليل النهائي كان من الأفضل لكل جماعة أن تحصل على جزء مـن العائـد بـدلاً مـن المخاطرة بفقدان كل شيء.

ولقد كانت المصارف التجارية شبيهة بهذا أيضا. فبالرغم من نشاطها ومهارتها كانت في الواقع محافظـة ومعتدلـة، وفوق كل شيء عاقلة إلى درجة كبيرة. ولم يكن هناك مكان (أو أن شـئنا الدقـة، مكـان صـغير) للعاطفـة أو الغضب، والممول الذي يرفض فرصة ما لأنه يشعر بأن زملاءه لا يعطونه النصيب الذي يتناسب مع ثروته وكرامته يسرع إلى الاشتراك مع هؤلاء الزملاء في المقامرة وغالبـا ما يكون ذلـك بـدعوة مـنهم، وبـالعكس فـإن واضـعي المشروعات الذين يرفض زملاؤهم بعض مشروعاتهم بسبب الشك في مزاياها وأرباحها يبذلون كل ما في وسعهم لإغراء نفس الزملاء بالاشتراك معهم في الصفقة التالية.

بل إن أشد الناس حساسية واستياء من الناس (جيمس دي روزتشايلد) ملك الممولين وممول الملوك وجد من الأصوب



أن يجمح غضبه عندما دعا الأمر. فعندما منح كيفور قرضا عام ١٨٥١ لهامبروس بذل روتشلد كل نفوذه لخفض أسعار أوراق سردينيا المالية في بورصة لندن وباريس. وللحظة كان هذا الإجراء بمثابة النذير الخفيف، وواجه هامبروس حزمة ضخمة من الأسهم الغير قابلة للبيع، وهكذا استطاع جيمس أن يظهر امتعاضه قائلاً: "إن القرض قد فتح ولكنه لم يغط". ولما فشلت الحرب ضد دين بيدمونت في المدى الطويل واستطاع هامبروس في أوائل عام ١٨٥٢ أن يتخلص من الأسهم محققًا ربحا، أسرع جيمس إلى إرسال ابنه إلى نورين يقترح قرضا جديدا لكيفور بسعر خيالي.

إن منتصف القرن التاسع عشر كان أسعد أوقات البنوك التجارية باعتبارها مراكز اقتصادية، فقد اجتازت أصعب الاختبارات في الاتفاق والتعاون في عمليات السكك الحديدية عام ١٨٤٠ وكان هذا الاختبار الصعب أعظم انتصاراتها. ولم تستطع ثورات ١٨٤٨ ولا الأزمات العالمية التجارية التي صحبتها أن تغير من وضعها، وعندما عاد النشاط المالي والتجاري عام ١٨٥٠ إلى وضعه المعتاد كانت أغلب البيوت القديمة مازالت تحتل عرشها القديم بل إنها قويت

بالتخلص من المنافسين الأضعف الذين لا يحترمون القواعد؛ وكانت نفس المجموعـات المتنافسـة تجمـع قواهـا لتبـدأ مشروعات السكك الحديدية والقروض الحكومية التي تركتها مؤقتًا.

ومع ذلك ففي نفس تلـك اللحظـة واجهـت المصـارف التجارية أعظم تحدياتها. ولم يتمثل هذا التحدي الجديـد فـي قادم جديد معزول يريد أن يشق طريقه إلى الصفوف العليـا ولا في فرد يمكن امتصاصه من بين عديد مـن الآخـرين، وإنما تمثل التحدي في مؤسسة جديدة، في طريقة جديدة للقيام بالنشاط، في علم جديد للثورة الأساسية للتنظيم الاقتصـادي. إنه الشركة المالية.

ولقد كان الابتكار ثلاثي الأوجه. فالشركة الماليـة هـي اتحاد مساهمين ذو رأس مال ومصادر أكبر بكثير من البنوك الخاصة القديمة، وهي تتخذ من التمويل الاستثماري عملهـا الأساسي، وهي تبحث عن عملائها لا بين مجموعة صـغيرة مختارة من شركات الرأسماليين الصديقة وإنما من المدخرين الأقل ثروة والأكثر عددا، الذين هم القوة الكامنة للاستثمار.

ولقد ظهرت هذه الفكرة قبل أن تتحقق بكثير. وظهـرت محاولة من هذا النوع في فرنسـا حـوالي ١٨٢٥ لإنشـاء "الشركة الأساسية للصناعة" برأس مال ١٠٠ مليون فرنك ثم أجهضت، ولقد كانت فكرة تكييف نظـام الأسـهم للتمويـل الاستثماري نتاجا طبيعيا للجوء المسـتمر إلـى المنظمـات الكبيرة في مواجهة احتياجات النشاط الاقتصادي الواسع مثل إنشاء الترع ومشروعات النقل والتأمين والتجارة.

ومع ذلك فالفكرة وحـدها لـم تكـن كافيـة، فالتمويـل الاستثماري المتخصص كان يحتاج قبل كل ذلك إلى عائـد، إلى الاستخدام المستمر للأرصدة في مشـروعات مسـاهمة جديدة، والعائد يحتاج إلى سوق نشطة ومتسعة، ولـم يكـن هناك بعد مثل هذه السوق للأوراق المالية الصناعية، ولكنها كانت في طريق الظهور. فالناس كانوا يكيفون أنفسهم للثورة الورقية، بما فيها من حركة وهبوط وصـعود ومـا ديتهـا الرمزية التي لا تربح، ومع ذلك ففي القرن التاسع عشر كان مازال هناك تحامل على هذه الأوراق، وكان من الضروري التغلب عليه قبل أن يقبل عدد كبير من المسـتثمرين علـى

استغلال مدخراتهم في مثل هـذه "المضـاربات الوحشـية" كمشروعات السكك الحديدية والتعدين والمناجم.

ولقد كان الخوف من هذا اللون من الاستثمار جزءا مـن حالة ذهنية أكبر... حالة الشك العام (بل والمعارضة) في كل ما يفوح برائحة الربح السهل. ولقد تعرضنا من قبل لشـرح هذا الموقف الذي يستمد معظم قوته من الاقتناع بأن الثـروة الناتجة عن الأوراق المالية والإثراء السريع هي قوة هدامـة للنظام الاجتماعي القائم، ويكفـي أن نلاحـظ هنـا أن هـذا الموقف ركز الكراهية على كل من بورصة الأوراق المالية والشركات المالية، وأنه وجد تعبيـرا عنـه فـي العقوبـات السياسية المحددة ضد بعض أنواع نشاط رجـال الأعمـال. والأسوأ من ذلك أن رجال الأعمـال أنفسـهم لـم يكونـوا محصنين ضد هذا الموقف.

وأخيرا يجب أن نتذكر أن هـذا النـوع مـن التمويـل الاستثماري الذي تحتاج إليه مشروعات السـكك الحديديـة والتصنيع يتناقض تماما مع الأساليب القديمة فـي التفكيـر والعمل، فأصحاب البنوك الذين كانت أعمالهم تعتمد اعتمـادا كبيرا على العوامل الشخصية والعائلية، والذين كانوا دائمـا

يقصرون عملاءهم على مجموعة مختارة من الموثوق بهـم، كان يصعب عليهم أن يأخذوا المبادرة في خلق نظـام غيـر شخصي لكسب الجمهور. إن كل دقائق تكوينهم وكل عاداتهم ومشاعرهم كانت تقف معارضة لهذا الإنتاج الكبير للمال.

ومن ناحية أخرى فإن نفس هذا التعارض بـين الطـرق القديمة والاحتياجات الحديثة هو الذي جعل عددا كبيرا مـن أصحاب البنوك يؤيدون فكرة إنشاء مؤسسة تقـوم بعمليـات الاستثمار التي لا تستطيع أو لا ترغب البنوك الخاصـة أن تزكيها لعملائها، وللمساهمة في تلك المقامرات التي كانـت من الكبر أو الخطورة بحيث لا تستطيع البيـوت التجاريـة القيام بها بمفردها. وفي هذا الصدد فإن مشروعات السـكك الحديدية عام ١٨٤٠ وأزمة ١٨٤٨ كانت درسا قاسيا. وكان ثمن النصر غاليا، فباستثناء شركة أو شركتين من الشركات الفنية مثل روزتشايلد، اضطرت جميع البنوك إلى أن تبحـث عن مساهمين وأن تفتح أبوابها للغرباء بأمل الـتخلص مـن كميات كبيرة من الأوراق المالية. إن هذا عمل كريه في حد ذاته. ولكن الأكثر خطورة من ذلك هي الصعوبات الماليـة الحقيقية التي واجهتها جميع البيوت المالية بمـا فـي ذلـك

روزتشالد عندما هبطت الأسعار بعد ثورة فبراير، وفي خلال أسابيع قليلة أفلس عدد كبير من البنوك التجارية المشـهورة في أوروبا بسبب الأوراق المالية الغير القابلة للبيع. لقد كان هذا الوضع أكثر مما يمكن تحمله.

وعندما ظهرت الشركات المالية كان الطريق ممهدا. وقد ترك لنا التقليد التاريخي صورة الشـركة الماليـة كريـدي موبلييه Credit Mobilier، وكأنها انـدفعت فـي الأعمـال التجارية كالقنبلة في مواجهة معارضة مسلحة مـن البنـوك القديمة. أما الحقيقة فهي أن الشركة الجديدة كانت ممولة إلى حد كبير بواسطة البيوت الخاصة المشهورة وعلـى رأسـها فولد وفولد – أو بنهايم في باريس، ولم تكن هذه هي الشركة الأولى التي وجد فيها أصحاب البنوك التجارية مكانًا مناسـبا لتحويل بعض نشاطهم. و"التجار" الذين أسسوا البنوك شـبه الحكومية في إنجلترا وفرنسا وفرانكفورت وفي غير ذلك من الأماكن إنما فعلوا ذلك ليمكنهم أن يكون في حوزتهم أوراق قابلة للخصم كانوا هم أنفسهم متقاعسين عن تقديمها. وتكوين شركات التأمين المساهمة في خلال العشـر سـنوات التـي أعقبت معركة واترلو كانت تتضمن نفس عناصر التنازل (أو

التنصل) من جانب أولئك التجار الذين كان التأمين بالنسـبة لهم شيئًا ثانويا.

ومن المؤكد أن الشركات المالية كانت ابتكارا خطرا. وقد دفعتها مصالحها إلى الاعتداء على مجال أعمـال أصـحاب البنوك التجارية، ولقد بدأ مديروها (وهم نـوع جديـد مـن البيروقراطية المصرفية) في أول الأمـر كرجـال مـولتهم البيوت القديمة، ولكنهم انتهوا بالضرورة إلى اعتبار شركاتهم المالية الجديدة هدفًا نهائيا في حد ذاته، ولهم في ذلك منطقهم. ومع ذلك فحتى فترة ١٨٥٠ كان كـل ذلـك أمـرا يخـص المستقبل ولم ير أصحاب البنوك التجارية في ذلـك الوقـت النتائج المترتبة على أفعالهم بل على العكس فإن نجاح شركة كريدي موبيليه المالية شجع على خلـق شـركات مسـاهمة أخرى للتمويل الاستثماري وأغلبها كانت من صنع البنـوك التجارية المحافظة ومن فرنسا انتشرت الشركة المالية إلـى ألمانيا ثم إلى النمسا وأسبانيا وسويسرا وأخيرا انتشرت فـي أوروبا جميعها خلال حوالي عشر سنوات.

وفي سنوات الصحوة هذه لم يتعارض ظهور الشـركات المالية الجديدة جديا مع التعاون والفهم والمتبادل الذي رأينـا

أنه كان أساسيا في الأعمال المصرفية الدولية، نعم كانت هناك خلافات بلا شك ولكنها كانت أساسا منافسات شخصية، ولم تكن صراعا بين نظامين متعارضين للأعمال المصرفية. وبهذا المعنى لم تختلف هذه الخلافات عن المصادمات التي كانت تميز في الماضي دخول البيوت الخاصة الجديدة ميدان المجتمع المالي. ومثل هذه المصادمات أيضا كانت هذه الخلافات هي المقدمة الطبيعية للتفاهم والامتصاص في النهاية.

وقد يكفينا هذا التعرض للوضع على أرض القارة الأوروبية حيث أخذت الشركات المالية تظهر واحدة بعد أخرى وأحيانًا اثنتين أو ثلاثًا في المرة الواحدة، بموافقة السلطات السياسية وبركات عدد من أقوى البنوك الخاصة القديمة. أما في انجلترا فقد كانت القصة مختلفة.

لقد وصلت الشركة المالية إلى انجلترا متأخرة، إذ كانت إنجلترا لا تحتاج إليها بقدر احتياج دول القارة الأوروبية. فأولاً لم يكن لدى إنجلترا حاجة إلى القيام بقفزات تكنولوجية مبهظة في فترة ١٨٥٠. فقد كانت الوحدات الأساسية في الاقتصاد الصناعي قد أنشئت بالفعل، وكانت معدات بريطانيا

الصناعية أحدث ما يمكن الحصول عليه، وكانت خطوط السكك الحديد الأساسية فيها قد تمت، وقد أنجز كل هذا دون تدخل الدولة أو شركات الاستثمار الخاصة الكبيرة، وقد تم شراء جزء من هذا بالأرباح التي كونتها المشروعات الفردية. وتم تمويل جزء آخر من سوق مالية تتميز على الرغم من نقص تنظيمها بالنجاح المدهش في توجيه مصادر البلاد السائلة إلى الصناعة والتجارة. أما بخصوص المشروعات الكبرى (الترع – المواني – السكك الحديدية) التي كانت تحتاج إلى تعبئة رأس المال لفترات طويلة من الزمن. فقد كانت إنجلترا تتميز بتوفر جمهور كبير من المستثمرين الأغنياء ومتسعي الأفق، وأغلبهم يعيدون إلى الاقتصاد عن طريق المشروعات المساهمة الأموال التي اكتسبوها في المشروعات الصناعية الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك لم توجد دولة كانجلترا كانت راغبة في أن توسع ائتمانها إلى أبعد من حدود الحرص التجاري. لقد كثر استعمال كمبيالة المجاملة بإنجلترا في منتصف القرن، بل إن أقدم وأكثر البيوت التجارية شهرة من بين التي كانت تقوم بعمليات الخصم كانت مستعدة أن تقدم بسعر

مناسب اعتمادات مفتوحة ودائرية بضمان أوراق مالية محل شك، وفي نفس الوقت فإن البنوك المحلية تعودت أن تمـنح عملاءها سحبا على المكشوف كان له جميع خواص ومظاهر القروض الطويلة الأجل، ومـن المسـتحيل أن نفهـم نمـو الصناعة والتجارة الإنجليزية في القرن التاسع عشر دون أن تأخذ في الاعتبار هذا الحجم الضخم من الاستثمار المستتر.

وفي مثل هذا الاقتصاد فإن الشركات المالية لم تكن على الأقل محل ترحيب إن لم تكن غير ضرورية على الإطلاق. كتبت مجلة" الإيكونومست" تعلق على الإعلانـات الضـخمة والوعود المثالية لبنك كريدي موبيلبيه القـديم، "إن التجـار الإنجليز لا يحبون مثل هذه الإعلانات فهم يشكون بحق فـي البدع في مسائل النقود، وهم لا يحبـذون النقـود الورقيـة الجديدة، وهم يكرهون الكلام الجميل الغـامض. ويفضـلون حديث الأرقام المحددة. وإذا ظل بنك كريدي موبيليه كما قدم لنا في الأصل، فمن الممكن القول باطمئنان إنه ما من أحـد في الأجزاء العاقلة من سوق النقود بلندن سيلتجئ إليه". أمـا عن الحاجة إلى مثل هذه المشروعات فإن الكاتب يقول بشكل حاسم:

"لقد تطور كل النظام المصرفي ونظـام الإقـراض فـي إنجلترا إلى الدرجة والدقة التي لا يمكن أن تساوينا فيهـا أي دولة أخرى، فهنا تقل عن الأماكن الأخـرى الـدعوة إلـى مشروعات "الائتمان" الجديدة لأن هناك بالفعـل مشـروعات أكثر من أي مكان آخر".

وتحت هذه الظروف فإن القيود القانونية المفروضة علـى تكوين اتحادات الشركات كانت تعني في الواقع نوعـا مـن الفيتو على إنشاء بنوك الاستثمار المساهمة. ولم يكـن فـي إنجلترا رجل من نوع نابليون لكي يسمح ببدعة مثل كريدي موبيليه في مواجهة الرأي العام. ولم تكن توجد هناك قوانين خارجية: يرجع إليها كما حدث في ألمانيا حيث دفعت الحرب بين بروسيا وفرانكفورت أولى الشركات الماليـة إلـى دول أصغر وإن كانت أكثر طواعية. وفي إنجلترا لم يصبح تكوين الشركات المالية أمرا ممكنًا إلا بعد صدور قانون الشـركات عام ١٨٥٥، ١٨٥٦ الذي سمح أوتوماتيكيا بتكوين الاتحادات المحدودة المسئولية بمجرد أن تسجل نفسها، ثم جاءت الأزمة التجارية عام ١٨٥٧ فضيقت سوق النقود وشلت البورصـة في المهد على المشروعات التي كانت قد نظمت. ولم تستطع

بريطانيا إلا بعـد ١٨٦٠ أن تتبـع طريـق بنـوك القـارة الأوروبية.

وفي الوقت الذي فعلت فيه ذلك كان مركزها الاقتصـادي قد تغير، والاختلافات القوية التي عزلتها عن الأمـم عبـر الخليج قد تدعمت، لقد كانت دائما دولة كثيرة التقلب، وأكثر من غيرها اعتمادا على شراء السلع من الخارج وبيعها فـي الخارج. وفي الخمسينات زادت تجارتها عبر البحار بسرعة كبيرة ومعها زاد تصدير رأس المال، وتوضح الإحصـائيات التي أمكن حسابها (وهي في أفضل الأحـوال تقريبيـة) أن الفائض السنوي لميزان المدفوعات القوي كان يتراوح بـين خمسة ملايين جنيه وستة ملايين جنيه خلال الثلاثين عامـا من ١٨٢٦ إلى ١٨٥٧، ٧,٦ مليون جنيه خلال الفترة مـن ١٨٥١ إلى ١٨٥٥ قد قفز إلـى ٢٥ مليـون جنيـه خـلال السنوات الخمس التالية، وارتفع مجموع الممتلكات البريطانية في الخارج من حوالي ٢٦٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في نهاية عـام ١٨٥٥ إلى ٣٨٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في نهايـة عـام ١٨٦٠ بزيادة حوالي٥٠ في المائة تقريبا في خمس سـنوات. لقـد

بدأت المشروعات الداخلية تبدو ميدانًا أقل إغراء للاستثمار من الخارج.

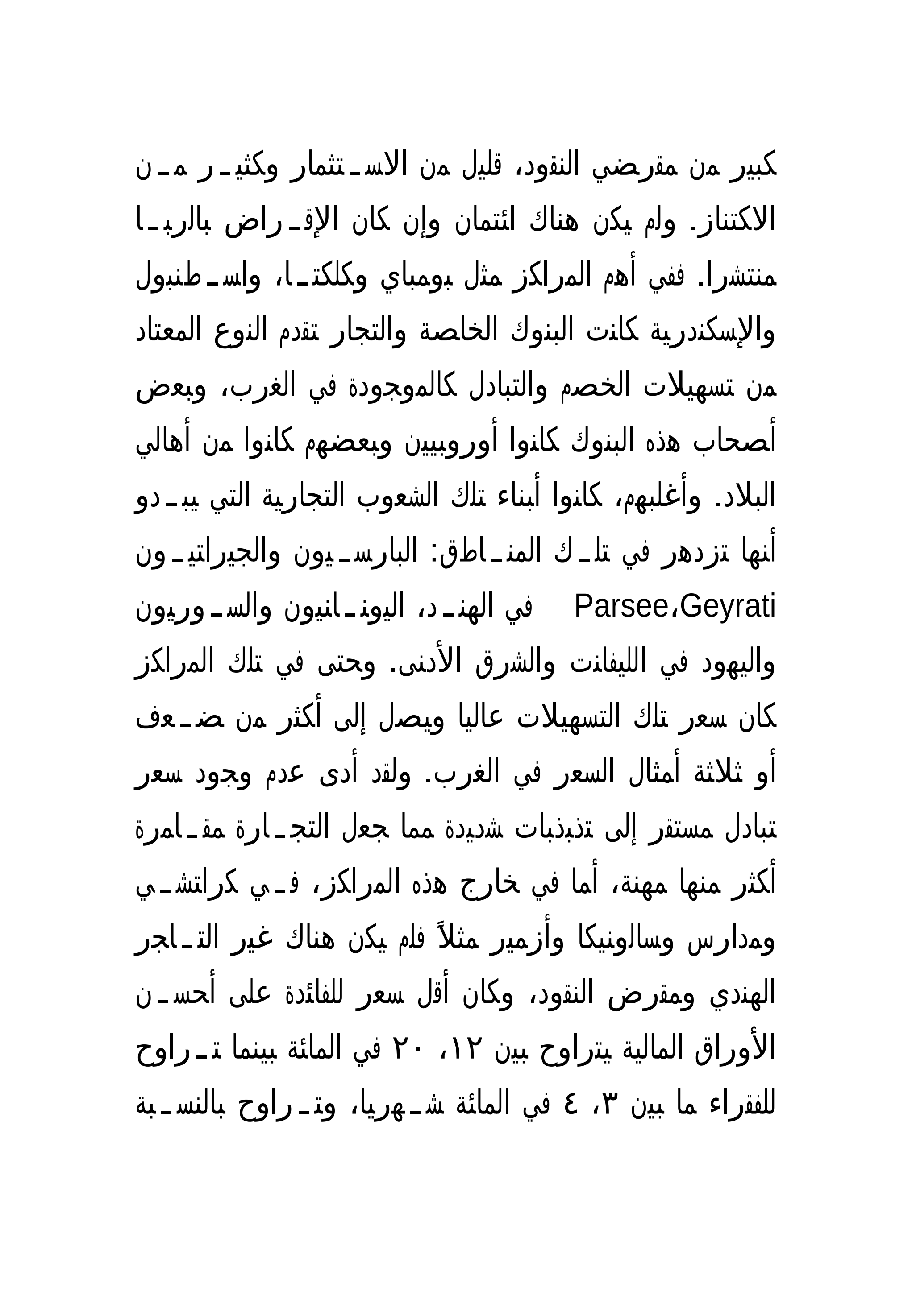
وفي نفس الوقت حدثت بعض التغيرات في شكل التجارة الدولية الإنجليزية كان لها نتائج مباشرة على اتجاه وطابع الاستثمار الخارجي، ومن أكثرها وضوحا (وأكثر أهمية لدراستنا هذه) التحول في الاهتمام من العملاء القدامى في أوروبا وأمريكا إلى إمكانيات الشرق الأدنى والأقصى التي كانت مهملة. ولقد منحت حرب القرم للحركة التي بدأت ١٨٤٠ قوة دافعة كما دشنتها أزمة ١٨٥٧ التي أصابت على وجه الخصوص التجارة الأنجلو أمريكية والتجارة الأنجلو أوروبية. وعندما هبطت الصادرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٥٧/ ١٨٥٨ ذلك العام الذي شهد انكماش التجارة على جانبي المحيط، زادت الصادرات إلى الهند من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٥٧ إلى ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٥٨ ثم إلى ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٥٩.

ثم اشتد هذا التحول عندما قطعت الحرب الأهلية الأمريكية بريطانيا عن مصادرها الرئيسية لأهم وارداتها، القطن. واضطرتها للاتجاه إلى الهند ومصر للحصول على إمدادات عاجلة. فبينما هبطت الواردات من الولايات المتحدة من ٤٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦١ إلى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦٤ ارتفعت الشحنات من الهند بسرعة كبيرة من ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خلال نفس السنوات الأربع، وخلال الفترة ١٨٦٢ – ١٨٦٥ كانت الهند تعتبر أهم موردين لإنجلترا، وهو مركز لم تحصل عليه من قبل ولا من بعد. وكانت الصادرات المصرية إلى انجلترا أبطأ قليلاً في اتجاه الصعود ولكنها كانت أبطأ في الهبوط بمجرد انتهاء فترة ازدهار القطن، فقد زادت صادرات مصر من القطن من ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦١ إلى ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦٥ الأمر الذي رفع مصر من المركز السادس في قائمة مصادر واردات بريطانيا إلى المركز الثالث عام ١٨٦٤ – ١٨٦٥ بعد فرنسا والهند. وقبل ذلك بعشر سنوات (عام ١٨٥٤) كانت مصر بشحناتها التي بلغت ٣ ملايين جنيه تحتل المركز الخامس عشر، وإذا كان

هذا الكسب لا يقارن بالهند من ناحية الأرقام المطلقـة فـإن التغير النسبي في وضع مصر كله أكثر وضوحا.

لقد كانت نتائج التطور المالي الإنجليزي أكثـر خطـورة وإلى حد ما لا يمكن التنبؤ بها. وربما كان من المتوقع أنـه عندما تتجه بريطانيا في اتجاه الكريدي موبيلييه فـإن تغيـر الاقتصاد سوف يؤدي إلـى ظهـور شـركاتهم بالعمليـات الخارجية أكثر من شركات القارة الأوروبيـة. أمـا الـذي استحال التنبؤ به فهو الحد الذي سوف تـؤدي إليـه طبيعـة التجارة الشرقية من إهمال للأهداف القانونية للشركات المالية (سكك حديدية، تحسين المواني، القروض مفتوحـة للدولـة وللمستعمرات) – بسبب الأرباح الكبيـرة والعشـوائية مـن ائتمان المجاملة وأكثر من ذلك من إقراض النقود.

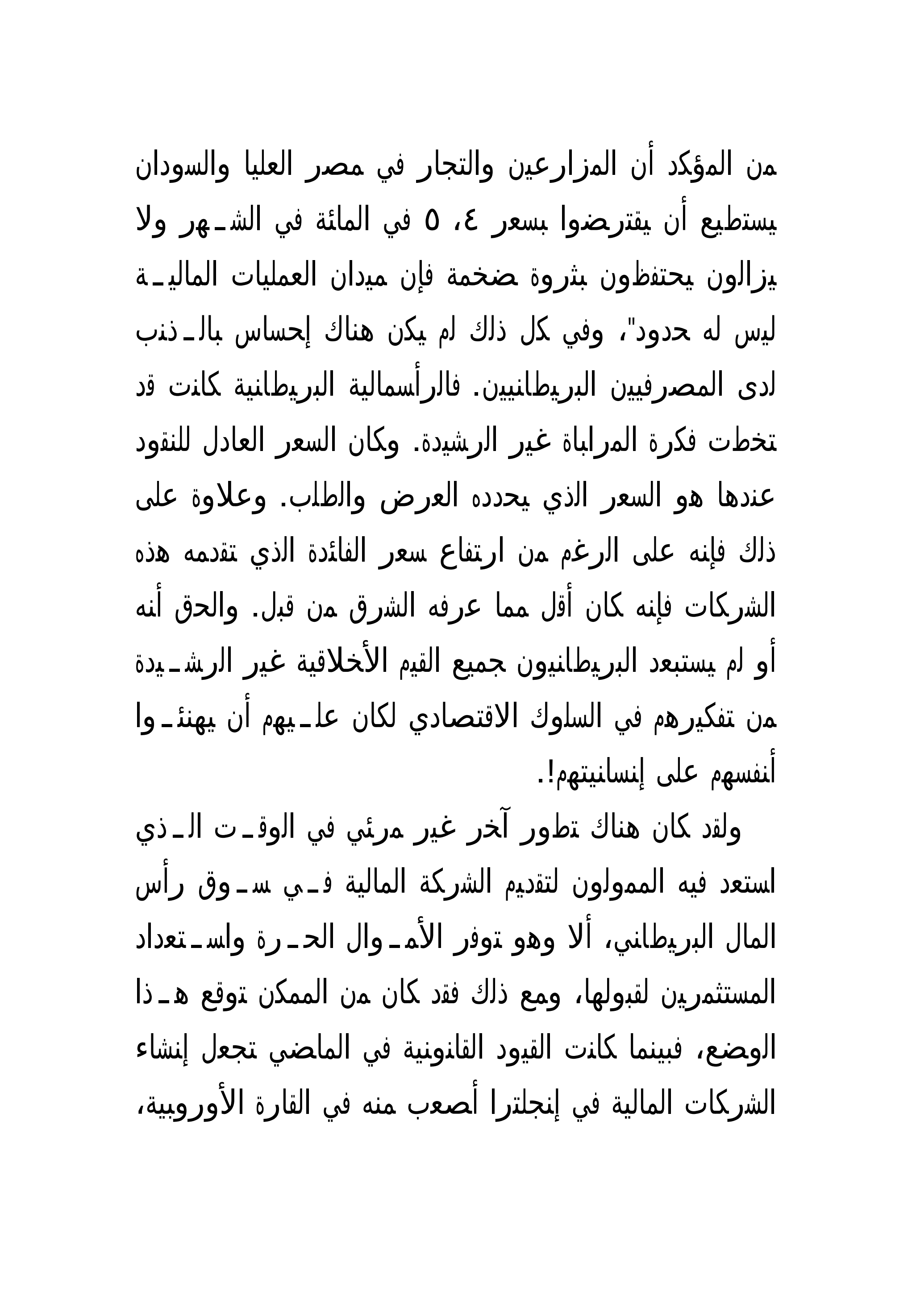
ولقد واجه نمو التجارة الغربية مع الأراضي التي يحـده المحيط الهندي وشرق البحر الأبيض المتوسط مـن البدايـة عقبة رئيسية تتمثل في الوضع المتخلف للأعمال المصـرفية المحلية والتسهيلات البدائية للائتمان والتبادل ففي تلك الدول "المتخلفة" حيث لم تمارس أشعة المدنية الرأسمالية بعد قواها السحرية في التنوير كان هناك عدد كبير من البنوك وعـدد



كبير من مقرضي النقود، قليل من الاسـتثمار وكثيـر مـن الاكتناز. ولم يكن هناك ائتمان وإن كان الإقـراض بالربـا منتشرا. ففي أهم المراكز مثل بومباي وكلكتـا، واسـطنبول والإسكندرية كانت البنوك الخاصة والتجار تقدم النوع المعتاد من تسهيلات الخصم والتبادل كالموجودة في الغرب، وبعض أصحاب هذه البنوك كانوا أوروبيين وبعضهم كانوا من أهالي البلاد. وأغلبهم، كانوا أبناء تلك الشعوب التجارية التي يبـدو أنها تزدهر في تلـك المنـاطق: البارسـيون والجيراتيـون Parsee،Geyrati في الهنـد، اليونـانيون والسـوريون واليهود في الليفانت والشرق الأدنى. وحتى في تلك المراكز كان سعر تلك التسهيلات عاليا ويصل إلى أكثر من ضـعف أو ثلاثة أمثال السعر في الغرب. ولقد أدى عدم وجود سعر تبادل مستقر إلى تذبذبات شديدة مما جعل التجـارة مقـامرة أكثر منها مهنة، أما في خارج هذه المراكز، فـي كراتشـي ومدارس وسالونيكا وأزمير مثلاً فلم يكن هناك غير التـاجر الهندي ومقرض النقود، وكان أقل سعر للفائدة على أحسـن الأوراق المالية يتراوح بين ١٢، ٢٠ في المائة بينما تـراوح للفقراء ما بين ٣، ٤ في المائة شـهريا، وتـراوح بالنسـبة

للفلاحين الذين يقترضون كل عام بضمان المحصول المتوقع ويقعون في مصيدة الديون المهلكة ما بين ٥، ٦ في المائـة في الشهر.

إن هذا الإغراء بالفائـدة الضـخمة هـو الـذي جـذب المستثمرين وواضعي المشـروعات الإنجليـز أكثـر مـن احتياجات التجارة. وتبين نشرات الشركات الجديدة بصراحة في مناقشاتها الفائدة العالية البريطانية والعائد الكبير المتوقع، والممولون لواحد من أوائل بنوك الكريدي موبيلييه (واسـمه شركة الائتمان والتمويل العامة) أغروا الجمهور بآمـال أن المال الذي سيقترضونه منهم في بريطانيا بسعر ٤ أو ٥ في المائة سيقرض في الشرق بضعف أو بثلاثـة أمثـال هـذا السعر. وكان أول إنشاءات هذه الشـركة هـو بنـك رهـن الأراضي في الهند. ولقد أذهـل المنظمـون للمشـروعات التركية المستثمرين بالآمال في أن تكون سعر الفائـدة مـن ٣% إلى ٦% في الشهر، وشركة التجارة المصـرية التـي أسست في الأصل لاستغلال التجارة في أعالي وادي النيـل أوضحت من البداية أنها تتوقع أن تكسب معظم أرباحها عن طريق إقراض أهالي البلاد. يقول إعلان الشركة: "لما كـان



من المؤكد أن المزارعين والتجار في مصر العليا والسودان يستطيع أن يقترضوا بسعر ٤، ٥ في المائة في الشهر ولا يزالون يحتفظون بثروة ضخمة فإن ميدان العمليات المالية ليس له حدود"، وفي كل ذلك لم يكن هناك إحساس بالذنب لدى المصرفيين البريطانيين. فالرأسمالية البريطانية كانت قد تخطت فكرة المراباة غير الرشيدة. وكان السعر العادل للنقود عندها هو السعر الذي يحدده العرض والطلب. وعلاوة على ذلك فإنه على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة الذي تقدمه هذه الشركات فإنه كان أقل مما عرفه الشرق من قبل. والحق أنه أو لم يستبعد البريطانيون جميع القيم الأخلاقية غير الرشيدة من تفكيرهم في السلوك الاقتصادي لكان عليهم أن يهنئوا أنفسهم على إنسانيتهم!.

ولقد كان هناك تطور آخر غير مرئي في الوقت الذي استعد فيه الممولون لتقديم الشركة المالية في سوق رأس المال البريطاني، ألا وهو توفر الأموال الحرة واستعداد المستثمرين لقبولها، ومع ذلك فقد كان من الممكن توقع هذا الوضع، فبينما كانت القيود القانونية في الماضي تجعل إنشاء الشركات المالية في إنجلترا أصعب منه في القارة الأوروبية،

فإن هذا الوضع قد انعكس وأصبح تسجيل الشـركة مجـرد مسألة شكلية، وكل ما كان يحتاج إليه إنشـاء الشـركة فـي بريطانيا توفر صاحب مشروع ذي أعصاب قوية وحفنة من الأسماء اللامعة في مجلس الإدارة وبرنامج طموح ثم يقـوم الجمهور بباقي الأمر. وأكثر من ذلك فبينما كانت المتطلبات القانونية في القارة الأوروبية تشجع الدفع المبدئي بنسبة كبيرة من قيمة الأسهم وسرعة سـداد البـاقي كانـت الشـركات البريطانية لا تطالب المستثمرين إلا بالقليل فـي أول الأمـر (حوالي ١٠ في المائة من رأس المال الاسـمي) ولا تطالـب منهم طلبات أخرى إلا إذا لزم الأمر وفي سوق غنية كلنـدن ومتفائلة كتلك التي كانـت فـي عـام ١٨٦٠ كانـت هـذه التسهيلات للمساهمة بمثابة دعوة للمبالغات التي حدثت.

ومع ذلك فكل هذا العمل لم يكن يحتاج إلى ذكاء كبير. إن المؤسسين لأولى الشركات المالية البريطانية كانوا أصـحاب بنوك وتجارا صناعيين من نفس مستوى أولئك الذين أسسوا الكريدي موبيلييه في أوروبا. وقد ضموا بينهم عددا مختـارا من أعضاء مجلس إدارة بنك إنجلتـرا ومـدير بنـك لنـدن ووستمنستر وأكبر مقاول للأعمال الهندسية في العالم ومنفذين

أقوياء للسكك الحديدية الهندية وجزءا مـن أرقـى البيـوت اليونانية في انجلترا. وكانت ارتباطاتهم فـي الخـارج مـع شركات في نفس مستوى النفوذ والشهرة: الكريدي موبيليـه، كونتوار دي كرمت، ونصف "المالية العالية" في فرنسا، بيشو فشايم، وجولد شميت في بلجيكا.

وبتأسيس شركاتهم المالية لم يقصد البريطانيون أن يقلبوا نظام البنوك المستقر، فالثورة هي آخر ما يخطر ببالهم. وكل أعمالهم كانت تستهدف – كما في القارة الأوروبية – القيـام بعمليات الاستثمار التي لا تلائم التمويل التجـاري التقليـدي ومساندة أولئك الـذين لـم يسـتطع التمويـل التجـاري أن يساعدهم، وأكثر من ذلك فقد أقاموا أكثر علاقاتهم مع البنوك الأخرى، وكانوا يتوقعون الكثير من التعاون مع حلفائهم فـي الخارج.

لقد أسسوا ثلاث شركات. ثم توقفـوا وشـعروا أن لـدى إنجلترا كل الشركات المالية التي تحتاج إليهـا. ولقـد كـان الرأي الخبير ميالاً إلى وجهة نظرهم هذه.



إن الطريق إلى الجحيم محفوف بالنوايا الحسنة، وإذا كان أول بنوك الائتمان البريطانية قد توقع أن يحتكـر الميـدان لنفسه، فقد أتضح له خطأه بسرعة. لقد احتضن الرأسماليون المهمة الجديدة بحماس (وأحيانًا بجنون) طغى على الاعتدال والحذر اللذين طالما يفخر بهما الإنجليز. لقد تدفقت شركات الائتمان والبنوك الخاصة والاتحادات المالية في اندفاع غيـر منظم إلى سوق لندن وبلغ عددها سبعة وأربعين حتى نهايـة عام ١٨٦٥ واشتغل ثلثاها في استغلال وتنمية المشـروعات في المستعمرات وفي الدول الخارجية.

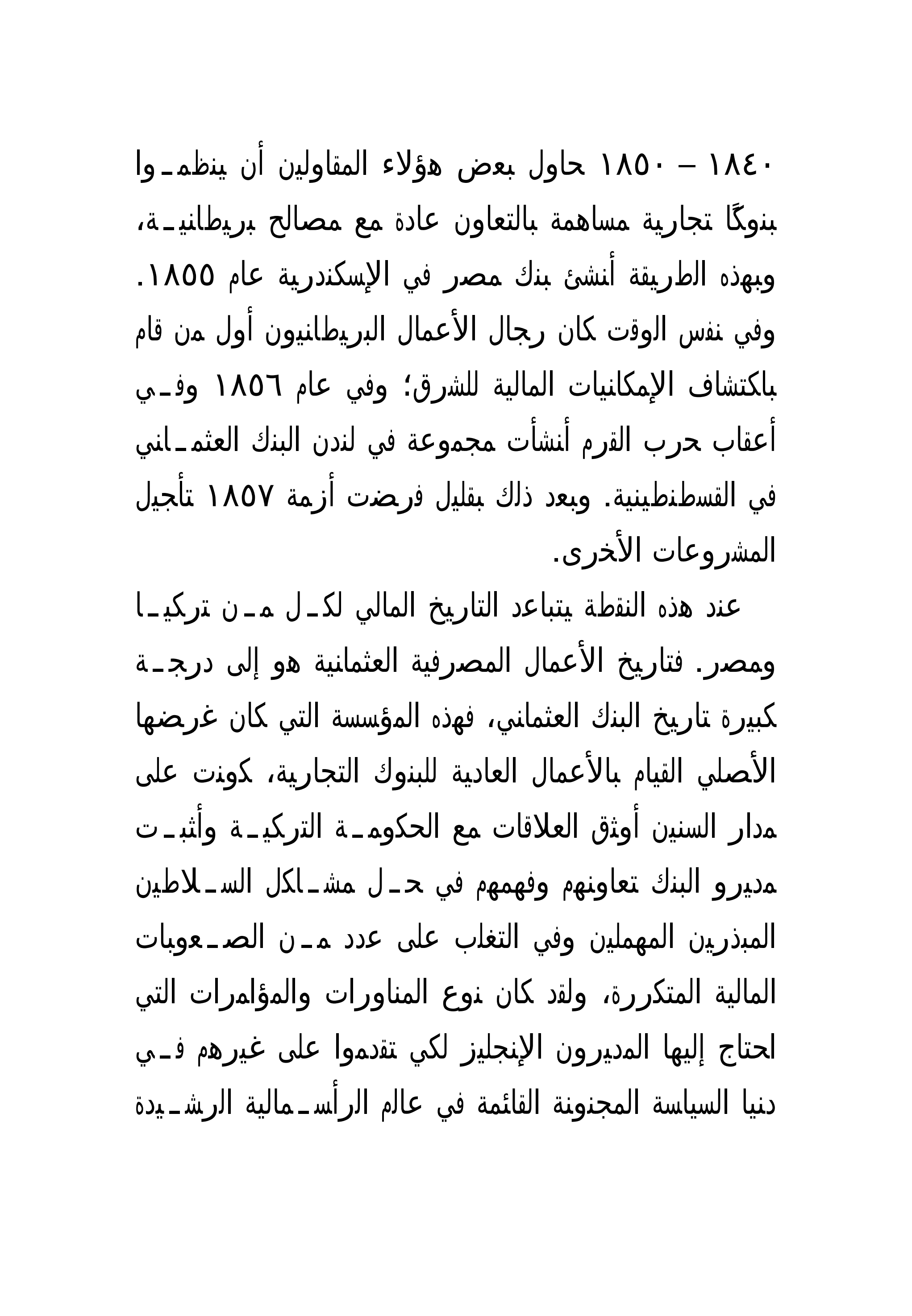
بل إن هذا الرقم الكبير لا يكفي في وصف اتساع الحركة والحدود التي وصل إليها الائتمان، فنفس هذه السنوات الثلاث ١٨٦٣ – ١٨٦٥ قد شهدت إنشاء خمسـين "بنگـا" جديـدا وأربعة وعشرين "مشروعا تجاريا". ومعظمها كانت بالدقة ما يقترحه الاسم، بنوك بالمعنى الإنجليزي، أي مخـزن إيـداع للاحتياطيات المستخدمة في عمليات قصيرة الأجل، وشركات تجارية عملها الوحيد هو شراء وبيع السلع. ولكن كثيرا مـن هذه الشركات (وهنا نجد الدليل مرة ثانية على مرونة التنفيذ التي تهزأ من الجمود) وجدت أنه مـن الصـعب بـل مـن

المستحيل أن تتجاهل الفرص المالية فـي عصـر التوسـع والتضخم، وهكذا فإن البنك الإمبراطوري العثمـاني (الـذي كان بنك إصدار) عمل كوكيل عن الخزانة التركية فكان يمنح السلفيات للباب العالي، وكسب الكثير مـن تجـارة الأوراق التجارة وساعد على خلق ودفع مشروعات مساعدة في حدود الإمبراطورية العثمانية، وشركة التجارة المصـرية (التـي سوف نلتقي بها مرة ثانية) وجدت أن بعض أرصـدتها قـد تحقق أرباحا فاحشة إذا وظفت في قروض للحكومة المصرية أكثر من استغلالها في تصدير حاصلات السودان وأواسـط أفريقيا.

لقد كان هذا عملاً هداما. نعم لقد كانت هناك حاجة لعـدد بسيط من شركات الائتمان في انجلترا... ربمـا اثنتـين أو خمس بل وحتى عشر. أما أن توجد عشرات منها فتلك مسألة أخرى! إن قادة الصحافة المالية الذين رحبوا بأولى الشركات المالية في حذر بدأوا يهمسون في ضيق ثم أخذوا يتكلمـون في أسف ثم رفعوا أصواتهم بإدانة هـذا الوضـع، ونفـس أصحاب البنوك الذين شجعوا التوسع في تسهيلات الائتمـان في مبدأ الأمر وجدوا السوق اليوم خانقًا لازدحام المنافسين،

بل إن ازدياد الفرص التجارية وتكاثر المستثمرين لم يستطع الصمود أمام العدد الكبير من أصحاب المشاريع الذين يحملون معهم أفكارا كبيرة ومالاً قليلاً. لقد كان عام ١٨٦٤ معروفًا باسم عام الـ ٧% عندما كان متوسط سعر الفائدة ٧% وعمولة الخصم ٩% ومع ذلك فلم يكن كل ذلك قادرا على أن يهدئ حالة الغليان في السوق، وبدأت البنوك تبحث في داخل إنجلترا وتتصارع على العملاء وأخذ مديرو البنوك يشكون من أنهم لا يستطيعون أن يتعاملوا مع عملائهم على قدم المساواة، وبدأت المهنة المالية تفقد كرامتها بمجرد أن بدأت سوق النقود – التي عرفت في الماضي بالاتزان – تظهر بمظهر المساومة المنحطة.

ولقد كان من الطبيعي أن يكون الشرق الأدنى من أهم مناطق المنافسة الشديدة، فهنا كما في إنجلترا نفسها، بدأت الأمور في هدوء ووصلت الشركات المالية متأخرة. وتمثل رد الفعل المبكر لتزايد الطلب على التسهيلات الائتمانية في ازدياد عدد البنوك الخاصة، وكما حدث في غرب أوروبا من قبل وجد عدد من التجار (يونانيون – يهود – سوريون وأوروبيون) أن التجارة هي الطريق إلى المال. وفي أعوام



١٨٤٠ – ١٨٥٠ حاول بعض هؤلاء المقاولين أن ينظموا بنوكًا تجارية مساهمة بالتعاون عادة مع مصالح بريطانية، وبهذه الطريقة أنشئ بنك مصر في الإسكندرية عام ١٨٥٥. وفي نفس الوقت كان رجال الأعمال البريطانيون أول من قام باكتشاف الإمكانيات المالية للشرق؛ وفي عام ١٨٥٦ وفي أعقاب حرب القرم أنشأت مجموعة في لندن البنك العثماني في القسطنطينية. وبعد ذلك بقليل فرضت أزمة ١٨٥٧ تأجيل المشروعات الأخرى.

عند هذه النقطة يتباعد التاريخ المالي لكل من تركيا ومصر. فتاريخ الأعمال المصرفية العثمانية هو إلى درجة كبيرة تاريخ البنك العثماني، فهذه المؤسسة التي كان غرضها الأصلي القيام بالأعمال العادية للبنوك التجارية، كونت على مدار السنين أوثق العلاقات مع الحكومة التركية وأثبت مديرو البنك تعاونهم وفهمهم في حل مشاكل السلاطين المبذرين المهملين وفي التغلب على عدد من الصعوبات المالية المتكررة، ولقد كان نوع المناورات والمؤامرات التي احتاج إليها المديرون الإنجليز لكي تقدموا على غيرهم في دنيا السياسة المجنونة القائمة في عالم الرأسمالية الرشيدة

أمرا آثار دهشتهم. وفي تقرير إلى حملة الأسهم عام ١٨٦١ أوضح المديرون أن البنك قد شق طريقه على الـرغم مـن المعارضة "التي تتميز بكثير مـن الحساسـية والمـؤامرات والشعوذة المجهولة تماما في إنجلترا:

ولقد بررت الأحداث التالية هذه السياسة التعاونية تمامـا، فقد شهدت سنوات ١٨٥٧ – ١٨٦١ التدهور السريع لماليـة الحكومة التركية، وزادت من سرعة هذا التـدهور صـعوبة اقتراض النقود وتكاليفه في سوق محكمة، وتحطمت جهـود مجموعة إنجليزية – يونانية لإنشاء بنك أهلي تركـي عـام ١٨٦٠ على صخرة تلـك المصـاعب، فقـد أخـذت هـذه المجموعة جزءا كبيرا من القرض العثماني في تلـك السـنة وفقدت ثروة كبيرة في هذه العملية، ولم يكد يحل عام ١٨٦١ حتى تحول التدهور إلى انهيار وتوقف عن العمل تسعة عشر من البيوت المالية في القسطنطينية.

وفي تلك اللحظة وجد البنك العثمانية فرصـته المناسـبة. فإذا كان منافسوه المحليون قد شلت حركتهم مؤقتًا وتحطمت الاعتمادات الأجنبية للباب العالي، أصبح البنك العثماني فـي عام ١٨٦١ الدعامة الأساسية للخزانة التركية. وفي الاجتماع

العام في سبتمبر من نفس السنة قال رئـيس مجلـس الإدارة لحملة الأسهم إن الحكومـة التركيـة مدينـة للبنـك بمبلـغ ١٥٢,٠٠٠ جنيه وإن الشركة تتعامل آنذاك مـع الحكومـة التركية أكثر مما تتعامل في التجارة الخاصة، وعندما عقـد في ١٨٦٢ قـرض لتصـفية الأوراق الماليـة المتـدهورة والمتداولة في السوق (وهو التمهيد الضروري لإنشاء بنـك أهلي) كان البنك العثماني هو ضامن الإصدار بالإشتراك مع شارلز ديفوه وشركاه وشركة جلن. وقد نجح القرض نجاحـا لا نظير له.

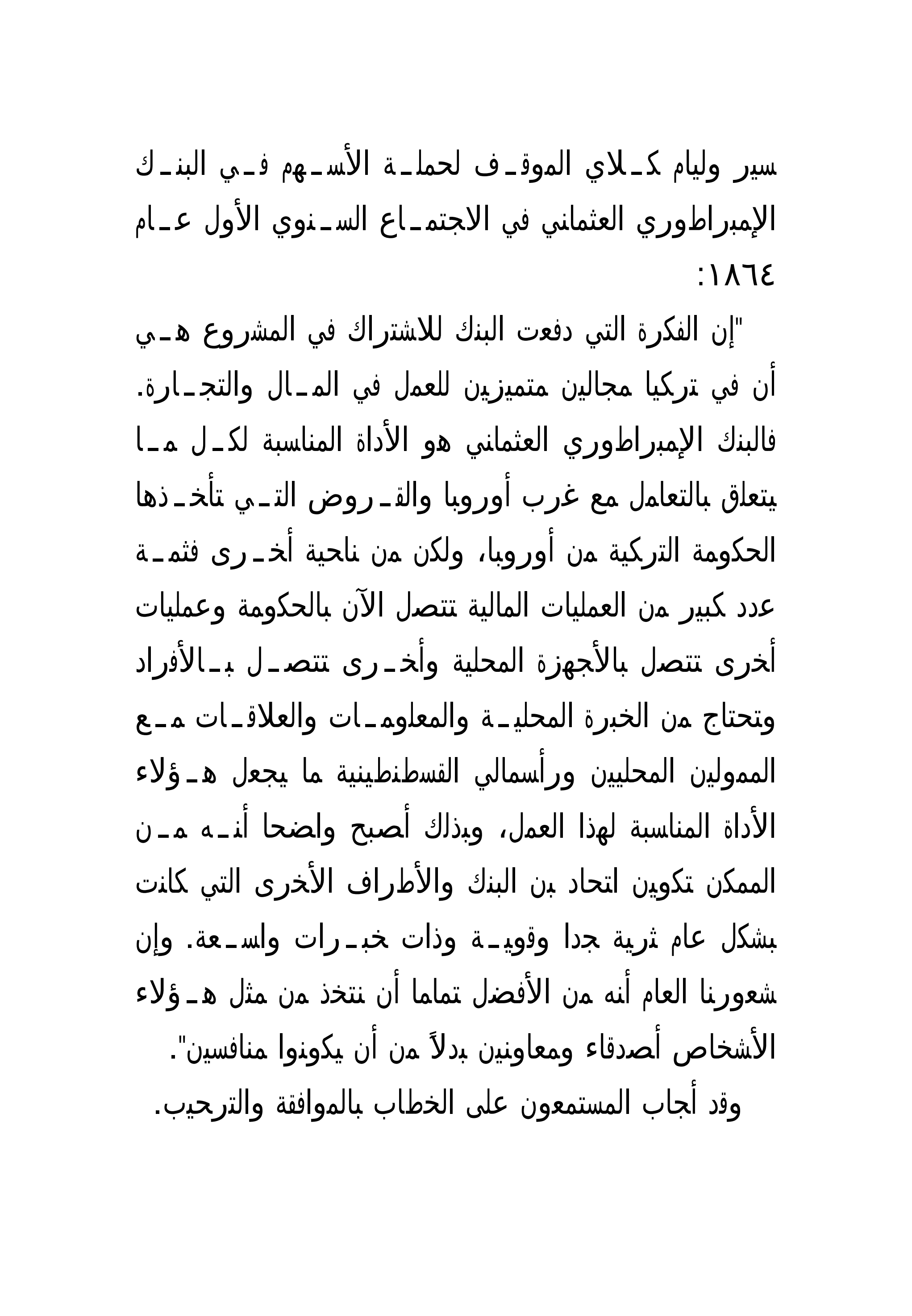
وإذ كان المسرح قد أعد لإنشاء بنك إمبراطوري جديـد، دخلت مجموعة من المـاليين الفرنسـيين الميـدان، ومـن المشكوك أن يكون هذا محل ترحيب مديري البنك العثمـاني الثابت الأقدام، ومع ذلك فلـم يكـن مـن الممكـن تجاهـل وجودهم... رجال أثر ذوو اتصالات قوية ومستعدون لمنافسة العروض البريطانية، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة التركية التي سرتها إمكانية ضم المصـادر البريطانيـة والفرنسـية المالية وضمان رابطة قوية سياسية واقتصادية مع بـاريس، بذلت كل ما في وسعها من مجهود لكي تتفق المجموعتـان.

وفي نوفمبر عام ١٨٦٢ أنشئ الاتحاد الأنجلو فرنسي رسميا وفي فبراير ١٨٦٣ اعتمدت الحكومة التركية الامتياز رسميا، وفي مارس صفي البنك العثماني القديم أعماله وحل محله البنك الإمبراطوري العثماني الجديد.

وهكذا كانت الشركة الجديدة رمزا للتعاون المالي، ولكنها ولدت أيضا في جو من المرارة والعداء. فقد حارب أصحاب الامتياز في البنك التركي المفلس البنك الجديد بعنف في المحاكم الإنجليزية التي رفضت أن تتدخل في أمر تخص تركيا بتقريره (تصرف نبيل في سنوات البراءة التي سبقت الإمبريالية)، وقد نشر هذا الموضوع في الصحف التي كانت في الواقع عاجزة عن أن تقرر إلى أي الطرفين تنضم. وفي النهاية اضطر المموِّلون اليونانيون والإنجليز لبنك تركيا إلى التخلي عن المعركة وإن لم يستسلموا، لقد كان ثمة مكان لأكبر من بنك في تركيا" ومعظم هؤلاء المموِّلين عادوا إلى المعركة مرة أخرى في يوم آخر.

ولقد كان مديرو البنك الأهلي الجديد من الذكاء بحيث قدروا الموقف، وفهموا أنه ليس من الممكن أن يحافظوا على احتكارهم، وكمموِّلين طيبين تنازلوا والابتسامة على

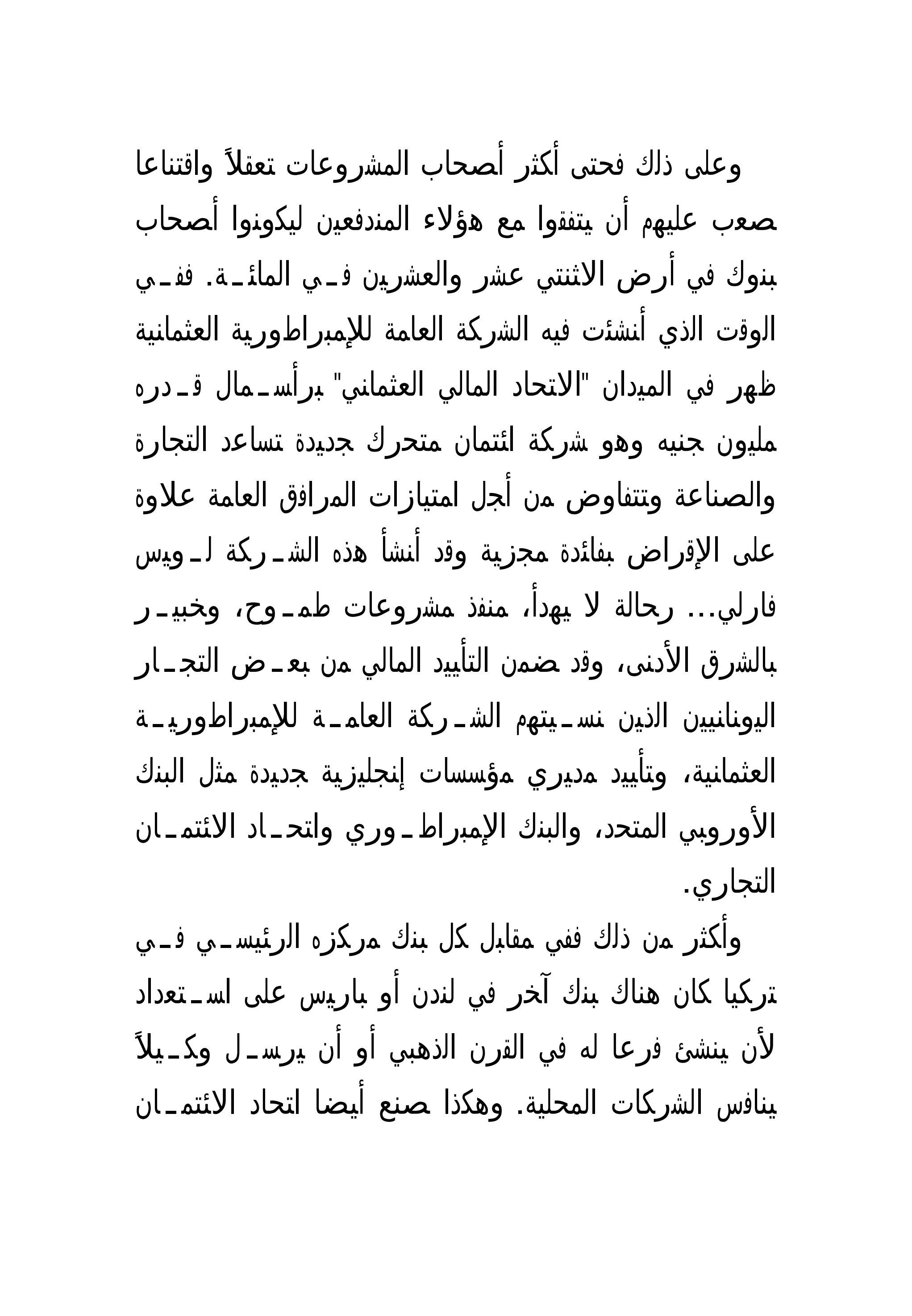
شفاههم. وفي عام ١٨٦٤ أسست الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية برأس مال قدره مليونا جنيه إنجليزي، وهي نوع من الكريدي موبيلييه تكمل استثماراتها (في المشروعات الصناعية التجارية المحلية وفي تكوين شركات جديدة) نشاط البنك الإمبراطوري كبنك إصدار وإيداع وخصم، وكان مؤسسو الشركة الجديدة خليطًا غريبا من المجموعات المالية يضم على الأقل ثلاثة من المصالح المالية المتميزة. وكان أولها البنك الإمبراطوري العثماني ثم الملوك اليونانيون بلتازي، زوجرافوس، ميسيروجولو رالي، كاموندو، زافيروبولو. وزاريفي، ثم الاتحاد الإنجليزي – الألماني الذي بدأ أول قرض للحكومة المصرية في السوق الأوروبية عام ١٨٦٢، والذي لعب دورا رئيسيا في المالية المصرية في العشر السنوات التالية، فروهلنج وجوش، سرلترباخ من فرانكفورت، أوبنهايم – البرتي من القسطنطينية وأخيرا (وهذا رمز المرونة في التحالفات المالية) إخوان شترن من الجمعية المالية الدولية، بيشونشتايم وجولد شمث من شركة الائتمان والمالية العامة. ولقد كان هذا الموقف بمثابة التصرف المصرفي العاقل، وكما أوضح



سير وليام كلاي الموقف لحملة الأسهم في البنك الإمبراطوري العثماني في الاجتماع السنوي الأول عام ١٨٦٤:

"إن الفكرة التي دفعت البنك للاشتراك في المشروع هي أن في تركيا مجالين متميزين للعمل في المال والتجارة. فالبنك الإمبراطوري العثماني هو الأداة المناسبة لكل ما يتعلق بالتعامل مع غرب أوروبا والقروض التي تأخذها الحكومة التركية من أوروبا، ولكن من ناحية أخرى فثمة عدد كبير من العمليات المالية تتصل الآن بالحكومة وعمليات أخرى تتصل بالأجهزة المحلية وأخرى تتصل بالأفراد وتحتاج من الخبرة المحلية والمعلومات والعلاقات مع الممولين المحليين ورأسمالي القسطنطينية ما يجعل هؤلاء الأداة المناسبة لهذا العمل، وبذلك أصبح واضحا أنه من الممكن تكوين اتحاد بن البنك والأطراف الأخرى التي كانت بشكل عام ثرية جدا وقوية وذات خبرات واسعة. وإن شعورنا العام أنه من الأفضل تماما أن نتخذ من مثل هؤلاء الأشخاص أصدقاء ومعاونين بدلاً من أن يكونوا منافسين".

وقد أجاب المستمعون على الخطاب بالموافقة والترحيب.



وعلى ذلك فحتى أكثر أصحاب المشروعات تعقلاً واقتناعا صعب عليهم أن يتفقوا مع هؤلاء المندفعين ليكونوا أصحاب بنوك في أرض الاثنتي عشر والعشرين فـي المائـة. ففـي الوقت الذي أنشئت فيه الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية ظهر في الميدان "الاتحاد المالي العثماني" برأسـمال قـدره مليون جنيه وهو شركة ائتمان متحرك جديدة تساعد التجارة والصناعة وتتفاوض من أجل امتيازات المرافق العامة علاوة على الإقراض بفائدة مجزية وقد أنشأ هذه الشـركة لـويس فارلي... رحالة لا يهدأ، منفذ مشروعات طمـوح، وخبيـر بالشرق الأدنى، وقد ضمن التأييد المالي من بعـض التجـار اليونانيين الذين نسـيتهم الشـركة العامـة للإمبراطوريـة العثمانية، وتأييد مديري مؤسسات إنجليزية جديدة مثل البنك الأوروبي المتحد، والبنك الإمبراطـوري واتحـاد الائتمـان التجاري.

وأكثر من ذلك ففي مقابل كل بنك مركزه الرئيسـي فـي تركيا كان هناك بنك آخر في لندن أو باريس على اسـتعداد لأن ينشئ فرعا له في القرن الذهبي أو أن يرسـل وكـيلاً ينافس الشركات المحلية. وهكذا صنع أيضا اتحاد الائتمـان

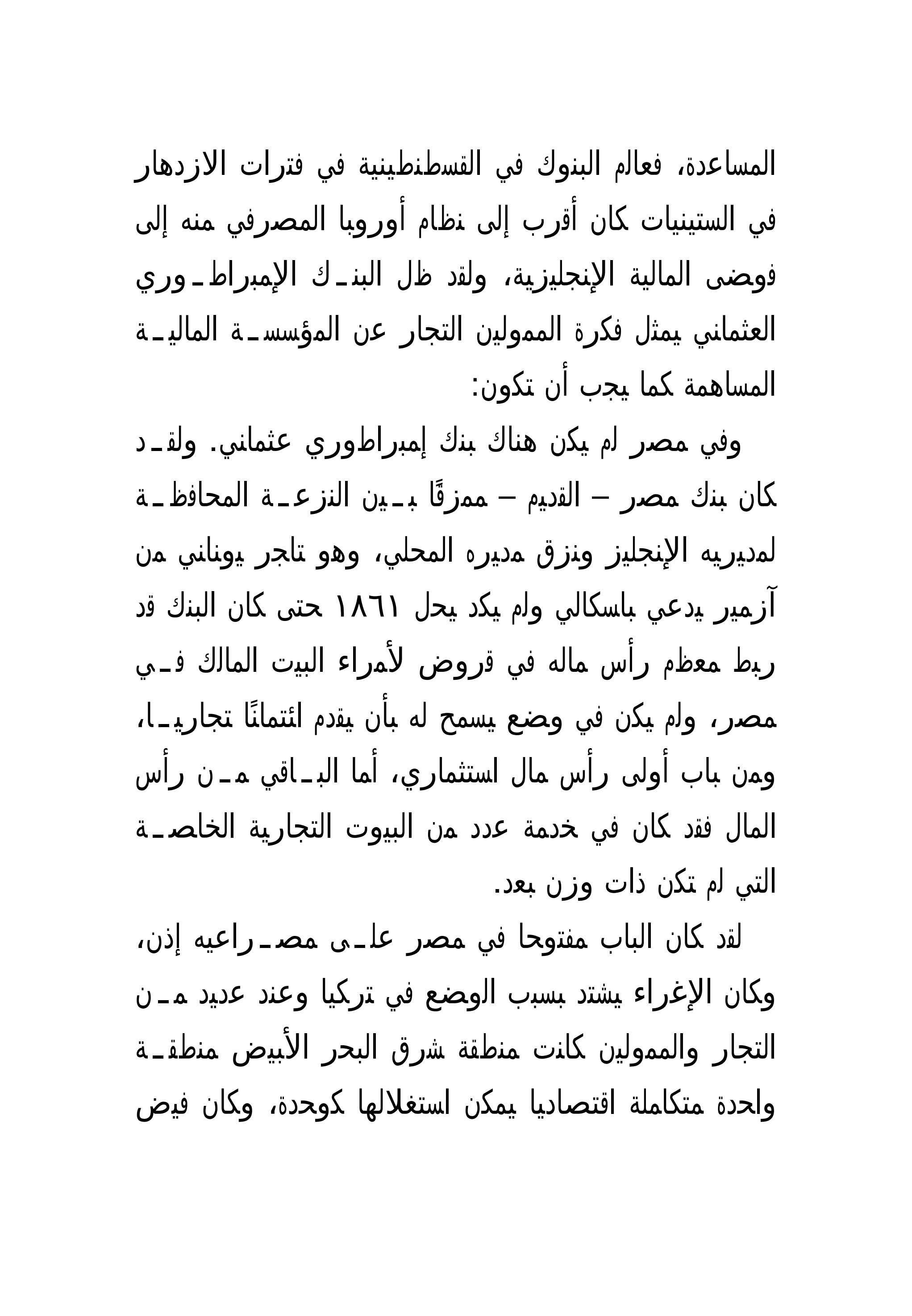
التجاري، الذي أنشئ في لندن في أول عام ١٨٦٤ على يـد اتحاد التجار الإنجليز واليونانيين المعـروفين فـي ميـدان التجارة مع الشرق الأدنى، وأصبح يلعب دورا نشـطًا فـي الأعمال المصرفية التركية في مجال الخصم والتبادل المنتظم بل وفي مجال الإشراف على شـركات بريطانيـة محليـة مساعدة. وبالمثل أسرعت شركة الائتمان والتمويل العامة إلى اقتناص الفرصة عندما أتيحت لها وقامت بضـمان قـرض ٦٣٦,٣٦٣ جنيها للباب العالي، الأمر الذي أثار استياء البنك العثماني الإمبراطوري.

إن هذا النشاط لشركات البنوك المحلية والغربية لـيس إلا جزءا من القصة، ليس إلا السطح الظاهر من المعركة الذي يمثل تنافس وتلاعب المؤسسات العامة الكبيرة التي تتـوافر تقاريرها في الصحافة وتعلق الصحف على كل حركة مـن حركاتها، وخلف هذه المؤسسـات الكبيـرة توجـد البيـوت الخاصة المتواضعة، وبعضها ذات سـمعة لسـنين طويلـة، وبعضها قد ولد بالأمس فقط بهدف أن تدس يدها في الأعمال المالية والمؤامرات التي هي لب مالية منطقة الشرق الأدنى. وليست معارك وتحالفات ومناورات هذه البيوت الصـغرى

معروفة لدينا بالكامل أو بشكل منظم، وفي مقابل كل مشروع عرفناه لإنشاء بنك (مثل مشروع إنشاء بنك بـرأس مـال ٥ ملايين جنيه على يدها. هافا الذي لم يثبطه إفلاسه في أزمـة ١٨٦٠ ) كما هناك من مشروعات ماتت فـي المهـد فـي حوانيت جالاتا أو في غرف الاجتماعات بشارع برنسـيس؟ ولكل قرض خاص يقدم للحكومة التركية علنًا (مثل قـرض أوبنهايم ألبرتي في ١٨٦٣) كم هناك من قروض لـم يعلـن عنها أبدا لأسباب حكومية؟ إن أرشيف هذه البيوت الخاصـة لم يفتح أبدا للغرباء، والأوراق الخاصة لمديريها تحـرق أو تضيع أو تحرس بعناية. فهؤلاء المديرون كانوا يتحكمون – مباشرة أو بشكل غير مباشر – في جزء كبير مـن تجـارة الإمبراطورية وأعمالهـا المصـرفية، وكـانوا مقرضـين ومستشارين للسلاطين والوزراء، ولكن وظائفهم المتواضعة بالقياس إلى حياة الوزراء والدبلوماسيين لم تكن أبدا موضـع تأريخ، ومعظمهم يضيعون في متاهة التاريخ الذي لم يكتب.

***

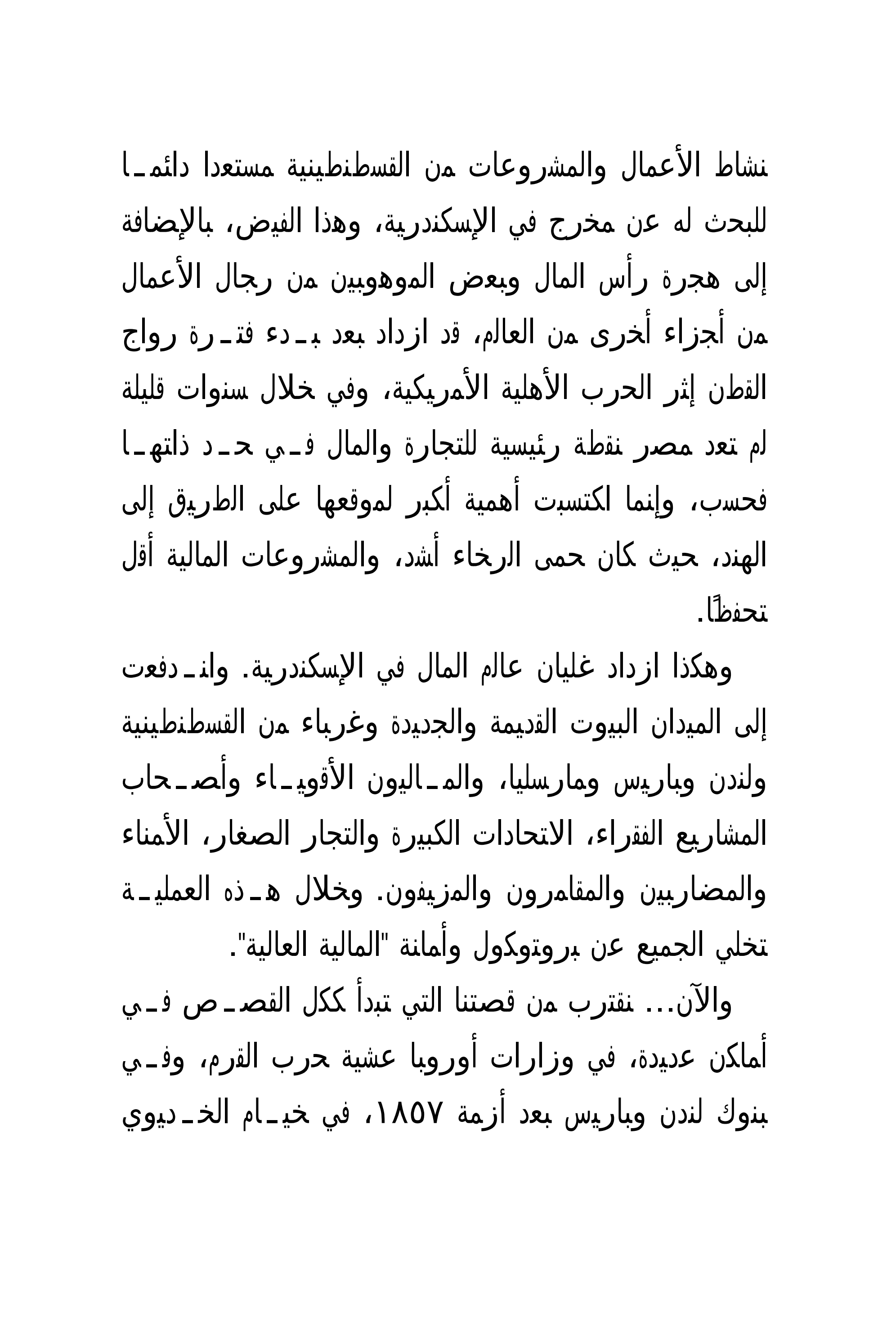
ومع ذلك فبالمقارنة بمصر تعتبر تركيا ميدانًا هادئًا، إلـى حد كبير بسبب وجود البنك الإمبراطوري العثماني والبنـوك



المساعدة، فعالم البنوك في القسطنطينية في فترات الازدهار في الستينيات كان أقرب إلى نظام أوروبا المصرفي منه إلى فوضى المالية الإنجليزية، ولقد ظل البنك الإمبراطوري العثماني يمثل فكرة الممولين التجار عن المؤسسة المالية المساهمة كما يجب أن تكون:

وفي مصر لم يكن هناك بنك إمبراطوري عثماني. ولقد كان بنك مصر – القديم – ممزقًا بين النزعة المحافظة لمديريه الإنجليز ونزق مديره المحلي، وهو تاجر يوناني من آزمير يدعي باسكالي ولم يكد يحل ١٨٦١ حتى كان البنك قد ربط معظم رأس ماله في قروض لأمراء البيت المالك في مصر، ولم يكن في وضع يسمح له بأن يقدم ائتمانًا تجاريا، ومن باب أولى رأس مال استثماري، أما الباقي من رأس المال فقد كان في خدمة عدد من البيوت التجارية الخاصة التي لم تكن ذات وزن بعد.

لقد كان الباب مفتوحا في مصر على مصراعيه إذن، وكان الإغراء يشتد بسبب الوضع في تركيا وعند عديد من التجار والممولين كانت منطقة شرق البحر الأبيض منطقة واحدة متكاملة اقتصاديا يمكن استغلالها كوحدة، وكان فيض


نشاط الأعمال والمشروعات من القسطنطينية مستعدا دائما للبحث له عن مخرج في الإسكندرية، وهذا الفيض، بالإضافة إلى هجرة رأس المال وبعض الموهوبين من رجال الأعمال من أجزاء أخرى من العالم، قد ازداد بعد بدء فترة رواج القطن إثر الحرب الأهلية الأمريكية، وفي خلال سنوات قليلة لم تعد مصر نقطة رئيسية للتجارة والمال في حد ذاتها فحسب، وإنما اكتسبت أهمية أكبر لموقعها على الطريق إلى الهند، حيث كان حمى الرخاء أشد، والمشروعات المالية أقل تحفظًا.

وهكذا ازداد غليان عالم المال في الإسكندرية. واندفعت إلى الميدان البيوت القديمة والجديدة وغرباء من القسطنطينية ولندن وباريس ومارسليا، والماليون الأقوياء وأصحاب المشاريع الفقراء، الاتحادات الكبيرة والتجار الصغار، الأمناء والمضاربين والمقامرون والمزيفون. وخلال هذه العملية تخلي الجميع عن بروتوكول وأمانة "المالية العالية".

والآن... نقترب من قصتنا التي تبدأ ككل القصص في أماكن عديدة، في وزارات أوروبا عشية حرب القرم، وفي بنوك لندن وباريس بعد أزمة ١٨٥٧، في خيام الخديوي

بمناسبة منح امتياز القناة، في السفينة التي أحضرت مـديرا اسمه ادوارد ديرفيو إلى مصر عام ١٨٥٥، وتحـت بنـادق فورت سومتر (معركة في الحرب الأهلية الأمريكية).

# الفصل الثالث

## فيضان على ضفاف النيل

في مرحلة الستينات من القرن التاسع عشر قامت حـرب أهلية طويلة في أمريكا وكان لابد من توقعها وإن لم يرد أحد أن يواجه هذا التقدير، وأوقفت بضربة واحدة معظم إمدادات القطن عن العالم، وعطلت أكبر الصناعات الإنتاجية وحولت زغب الخيوط البيضاء إلى ذهب.

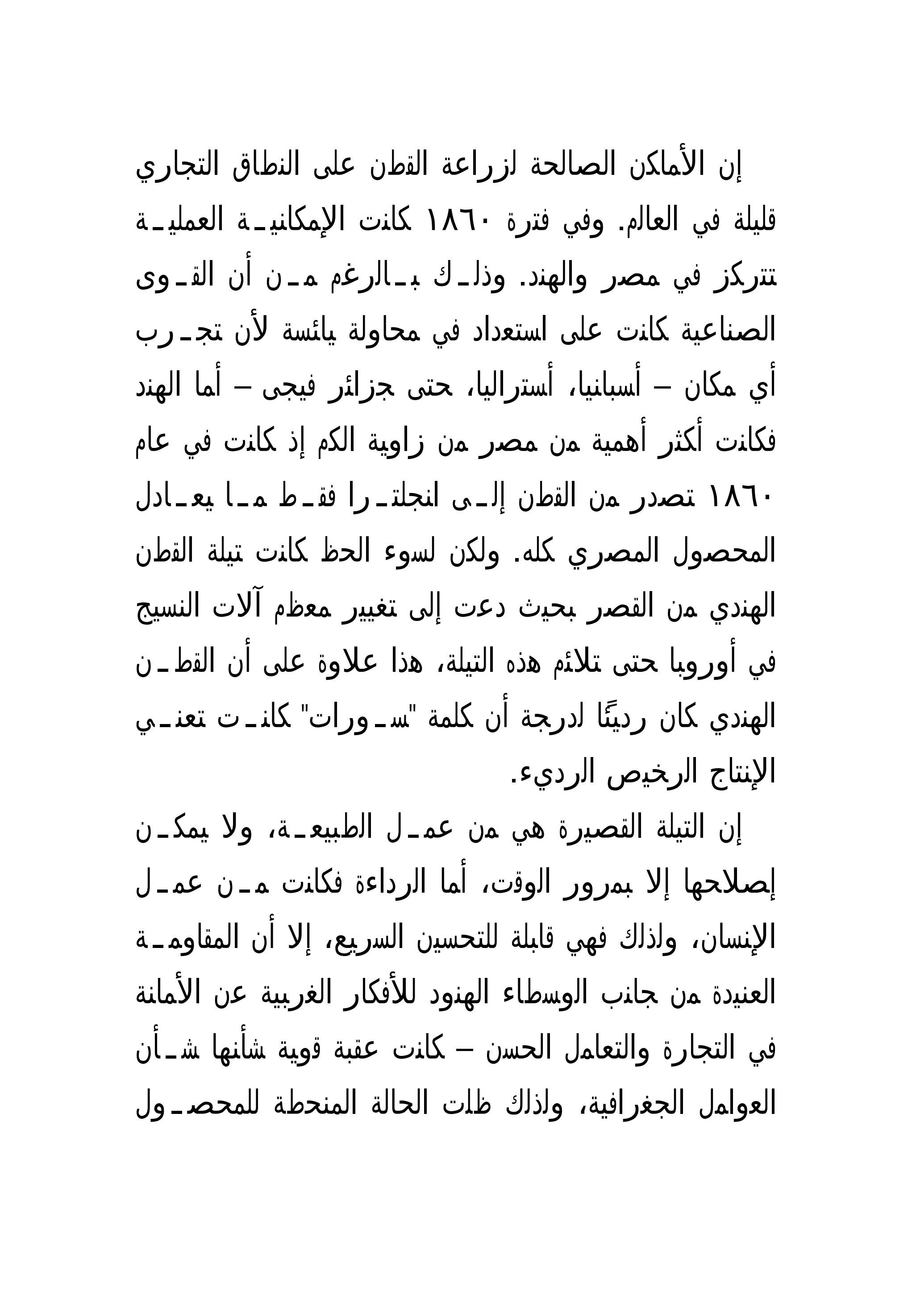
ولقد وصلت المجاعة ببطء إلى مصانع مانشسـتر وروان وفلاندرز والألزاس. وكانت الولايات المتحدة في عام ١٨٦٠ تمد أوروبا بخمسة أسداس ما تحتاج إليه من القطن وفي ذلك العام كان المحصول رائعا، وشعر تجار نيو أورليانز بقـرب وقوع الحرب فأسرعوا بتصدير القطن إلى الأسـواق فيمـا وراء البحار، وزادت سرعة التصدير بعد معركـة (فـورت سومتر). وفي الفترة ما بين يناير وأغسـطس عـام ١٨٦١ وصل إلى أوروبا ما ينوف على ثلاثة ملايين بالـة عـلاوة

على الكميات التي كانت مخزونة، وفي الشهور التالية لم يكن قد شعر ببدء الأزمة إلا عدد قليل من أصحاب المصانع، وقد أدى ضعف الحصار الذي فرضه الإنجليـز حـول مـواني الجنوب إلى اقتناع أصحاب المصانع الصناعية بأن مخاوفهم من الحرب كانت مبالغًا فيها.

ولم يكد يحل عيد الميلاد حتى تغير الموقف، فلـم يكـن هناك نقص بعد، ولكن الكميات الجديدة الواردة مـن القطـن كانت قليلة، واحتمال أن تطول الحرب في الولايات المتحـدة لم يدع أملاً في تحسن سريع. وارتفع سعر القطن الذي ظـل ثابتًا عند ٧,٥ بنس للرطل في النصف الأول من عام ١٨٦١ إلى ١٢ بنسا في أكتوبر من هذا العام، وبعد شيء من التردد قفز السعر بشكل ملحوظ خلال صيف عام ١٨٦٢ وفي نهاية أغسطس وصل السعر إلى ٢٦,٥ بنس للرطل. وقد سـيطر المضاربون على البورصة وأخذوا يبيعون ثم يعيدون البيع – (أحيانًا خمسين مرة) في قطن لم يغادر المخازن للتسليم أبدا، واشتدت الأزمة في لانكشير وأقفلت المصانع وأخذ آلاف من الرجال والنساء يجوبون الشوارع. وبينمـا نظمـت اللجـان للعناية بالجياع وضربت العائلة المالكة المثل بالمساهمة فـي

إغاثة البؤساء، كان البحارة ينهبون السفن ليبيعوا الغلال في السوق السوداء، بسعر شلن للرطل. وفي فرنسا حيث ارتبطت هيبة الإمبراطورية واستقرارها بالدفاع عن معاهدة تجارية مكروهة شعبيا مع بريطانيا، كانت فكرة الكساد في حد ذاتها شيئًا هداما. ولما أصبح النقص في القطن حادا قيل إن نابليون الثالث كان مستعدا إذا دعت الحاجة لوقف الحرب.

وقد استخدم أصحاب مصانع القطن (الذين كانوا في خسارة يومية) كل مهارتهم للحد من الشال، فقاموا بعمل منسوجات رفيعة – ولأول مرة منذ عهد نابليون الكبير أصبح الموسلين الخفيف هو الموضة – وقاموا بعمل خليط مدهش من خيوط القطن والصوف أو الكتان لكي يحولوا جزءا من العبء إلى المنسوجات الأخرى. وتعلموا تقوية خيوط القطن بواسطة الدقيق أو النشا، الشيء الذي جعل وزن المصنوعات يزداد بحوالي النصف وكل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة، فلم يكن هناك ما يكفي من القطن، وإذا كانت أمريكا لا تستطيع أن تمد أوروبا باحتياجاتها منه، فلابد من العثور على مكان آخر يستطيع ذلك.



إن الأماكن الصالحة لزراعة القطن على النطاق التجاري قليلة في العالم. وفي فترة ١٨٦٠ كانت الإمكانية العملية تتركز في مصر والهند. وذلك بالرغم من أن القوى الصناعية كانت على استعداد في محاولة يائسة لأن تجرب أي مكان – أسبانيا، أستراليا، حتى جزائر فيجى – أما الهند فكانت أكثر أهمية من مصر من زاوية الكم إذ كانت في عام ١٨٦٠ تصدر من القطن إلى انجلترا فقط ما يعادل المحصول المصري كله. ولكن لسوء الحظ كانت تيلة القطن الهندي من القصر بحيث دعت إلى تغيير معظم آلات النسيج في أوروبا حتى تلائم هذه التيلة، هذا علاوة على أن القطن الهندي كان رديئًا لدرجة أن كلمة "سورات" كانت تعني الإنتاج الرخيص الرديء.

إن التيلة القصيرة هي من عمل الطبيعة، ولا يمكن إصلاحها إلا بمرور الوقت، أما الرداءة فكانت من عمل الإنسان، ولذلك فهي قابلة للتحسين السريع، إلا أن المقاومة العنيدة من جانب الوسطاء الهنود للأفكار الغربية عن الأمانة في التجارة والتعامل الحسن – كانت عقبة قوية شأنها شأن العوامل الجغرافية، ولذلك ظلت الحالة المنحطة للمحصول

الهندي رادعا أساسيا عن استعماله خلال فترة رواج القطن. ولقد كان شراء القطن من بومباي عام ١٨٦٠ أمـرا يثيـر الضيق، فالبائع مصمم على الغش والمشتري أيضا مصـمم على منعه. وبينما كان السمسار الأوروبي بتكوينـه الرقيـق وكرامته المرهفة يقف بعيدا ويحاول بمساعدة خدم محليـين الحصول على بضاعة نقية من نوع واحـد، كـان التـاجر الهندي يقف علنًا ينادي على بضاعته وينافق بالكلام المعسول ويظهر أفضل القطن من بالات مخلوطة، ويستبعد بالة رديئة ليضع أختها محلها.

وباختصار كان التاجر الهندي يظهر صبر القديس ليبيـع بضاعة اللص، وفي النهاية يغلب التعب المشـتري ويقـرر شراء قطن أفضل قليلاً من الذي رفضه في أول الأمر، قطن مليء بالشوائب بقدر ما يستطيع أن يحمل، ومع ذلك يسمونه قطنًا.

لهذه الأسباب كانت الحاجة إلى القطن الهندي ملحة فـي سنوات العجز إلى الدرجة التي أهملت فيها اعتبارات النوع، وارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة وعاشت الـبلاد فتـرة مـن الرخاء والمضاربة، يمكن مقارنة درجتهـا بـأكثر فتـرات

الرواج في تاريخ التجارة، ومع ذلك، فقد ظل هذا الرواج سطحيا وبقيت أسس الزراعة الهندية كما هي، لقد زادت صادرات الهند إلى أوروبا على حساب الاستهلاك المحلي فقط وبقيت تكلفة الإنتاج عند مستوى لا يسمح بمنافسة القطن الأمريكي في السوق العادية.

إن المشكلة كانت في الواقع اجتماعية بقدر ما هي اقتصادية، فالأساليب الزراعية للفلاح الهندي أولية إلى حد مخزن، ولم يكن لديه الدافع إلى تحسينها ولا وسيلة هذا التحسين. وإذ كان يعاني من أعباء الإيجار والضرائب إلى حد عيشة الكفاف كان من الطبيعي أن تشغل زراعة الحبوب اهتمامه ليأكل أكثر من زراعة القطن ليبيع، والذين كانوا يزرعون القطن كانوا يفعلون ذلك بمساعدة المرابين والتجار الذين كانوا يقدمون رأس المال والبذرة، وهم غالبا ما يملكون المحصول قبل البذر.

والأكثر من ذلك فإن المرابي الذي كان يحدد سعر المحصول مقدما، لم يكن يكتفي بأخذ كل أرباح الرواج لنفسه، بل كان يفضل التضحية بإمكانيات تحقيق أرباح أكبر

على أن يرفع سعر الشراء التقليدي عن الفلاح فينخفض بذلك معدل الربح.

وفي مواجهة هذا الخليط من التقاليـد العميـاء والتنفيـذ المعكوس وقف رجل الأعمال الإنجليزي لا يحـرك سـاكنًا. وتساءل البعض: هل هذا مكان لا تنطبق فيه قوانين العرض والطلب؟. كتبت مجلة الأيكونوبست تعلق على ذلك قائلة: "إن هناك صعوبات غير عادية تنشأ من حالة المجتمع الغريبـة، وهذه الصعوبات تقاوم الأثر الطبيعي لدوافع الفعل الإنساني".

وأسوأ من ذلك فقد وجد التجار الأوروبيون أنه يسـتحيل عليهم أن يتـدخلوا ويقـدموا الائتمـان بشـروط أفضـل. فالمعارضة القوية من المرابين المحليين والمقاومة السـلبية من جانب الفلاح الهندي (الذي كان شكه في التغيير وخوفـه من المرابي أقوى من رغبته في الربح) قد خلقت عقابات لا يسهل التغلب عليها. كذلك لم يكن المزارعون الأوروبيـون على استعداد للتدخل ليحلوا محل الزراع الهنـود فقـد أدى الغموض والتخبط في قانون الملكية الهندي إلى عدم تشـجيع الاستثمار الأجنبي للأرض، وعلاوة على ذلك فقد كان مـن الأسهل كسب المـال – مـن خـلال أعمـال الوسـاطة –

باستثمارات صغيرة بدلاً من استخدام مبالغ كبيرة في أعمال الزراعة غير المأمونة والتي تتطلب اتفاقًا كبيرا، ومع خوف أصحاب مصانع النسيج في لانكشير من المخاطرة بـأموالهم في تحسين وزيادة محصـول الشـرق وتصـميم الحكومـة البريطانية على مبدأ عدم التدفق في التدخل الطبيعي لـرأس المال المستثمر، ظل القطن الهندي علـى حالـه وضـاعت فرصة لا تعوض في آلاف السنين.

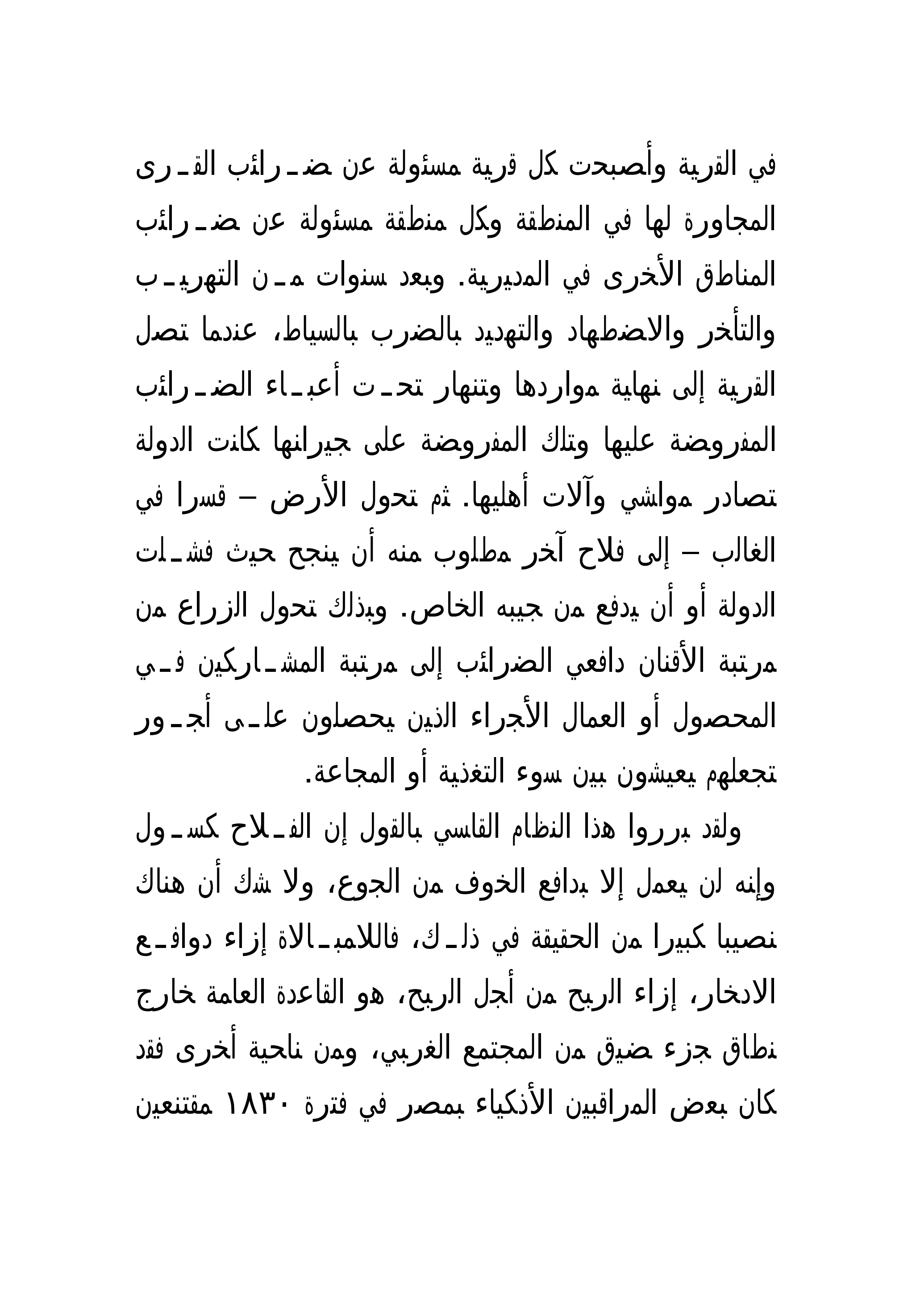
ولقد كان لمصر – مثل الهند – تاريخ طويل في زراعـة القطن. وصحيح أن إنتـاج وادي النيـل صـغير إذا قـيس بمحصول البنجاب والبنغال، إلا أن ما يعوض ذلك جزئيا هو طول تيلة القطن (الجميل) المصري الممتاز ويعتبر الثاني في الجودة في العالم كله بعد القطن الأمريكـي، فـي صـناعة المنسوجات الدقيقة.

ومن ناحية أخرى فإن عناصر الضعف التي كانت تعوق كل المجهودات لتحسين القطن الهندي كانت قائمة في مصر أيضا فقد كان الفلاح المصري يشبه الفلاح الهندي تماما فـي جهله وفقره وبدائيته والإصرار على هذه البدائيـة، بـل إن وجود ملكية متنورة في مصر (عشرة في المائة تنور والباقي

استبداد) تضرب المثل في الزراعة الناجحة وتفرض التغيير على جماهير الفلاحين لم يكن إلا عبئًا في غالب الأمر، ففي ظل الملكيات المستبدة لا تتطابق دائما المصالح الاقتصـادية البعيدة والقريبة، ولا تكون السلطة دائما مصحوبة بالفهم ولا النوايا الطيبة بالحكم الصائب.

وهكذا، فإن محمد علي – مؤسس الأسرة الخديوية وأبـو مصر الحديثة والذي أدخل زراعة قطن الجميل – كان يعتبر أن القطن معناه الدخل. ولقد كانت الزيادة في الـدخل التـي حققها المحصول الجديد هي التي مكنته أن ينشـئ الجـيش والأسطول المصري وينتزع بالقوة من القسطنطينية وراثـة أسرته للعرش. وعلى ضوء هذه الأهداف السياسـية انـدفع محمد علي في زراعة القطن اندفاعا سريعا، وفعل التوجيـه النشيط من أعلى فعل السحر، فبعد ثلاث سنوات من إدخـال زراعته عام ١٨٢٠ ارتفع إنتاج الجميل من ٦٥٠ رطلاً إلى أكثر من ١٨ مليون رطل متفوقًا بذلك علـى كـل الأنـواع الأخرى القديمة. وقد سر المستوردين الأوروبيين نوع التيلة الجديدة التي اكتسبت لنفسها مركزا ممتازا في سوقي لفربول والهافر.

إلا أن جهود محمد علي لزيادة دخله من القطـن أثبتـت فشلها في المدى الطويل. وإذ كان محمد علـي غيـر قـانع بالدخل الضريبي الذي يأتي بـه النظـام التقليـدي لإيجـار الأرض، قام بانتزاع الأراضي من الملاك الذين كانوا يقفون بينه وبين الفلاح، وتم ذلك قبـل إدخـال زراعـة القطـن. وتحولت كل مصر تقريبا إلى مزرعة حكومية كبيرة وتحول الفلاح إلى وضع القُن، فقد كان يبذر ما يؤمر به وفي الوقت الذي يؤمر به ثم يقدم ما يحصده إلى الحكومة، ولم يكن فـي استطاعته أن يبيع محصوله ولكنه كان يجبر على أن يقـدم محصوله للدولة بالأسعار التي يفرضونها عليه والتي لم تكن تغطي غالبا ما يفرض عليه مـن ضـرائب. وإذا اسـتطاع الفلاح عن طريق التحايل أو المهـارة أو القـوة الإنسـانية الخارقة في الاقتصاد أو أي شيء آخر، أن ينجح في تسـليم كميات زائدة، كانوا لا يدفعون له نقدا ولكن بالأجـل مقابـل الضرائب المستقبلة ولم يكن متوقعا أن تسـتمر مثـل هـذه الحسابات النادرة طويلاً، وهي التي يمكن أن تسبب ارتبـاك أي محاسب لغرابتها، واستخدمت طرق عبقرية لتجميد أموال الفلاحين، إذ أصبح كل فلاح مسئولاً عن ضرائب كل جيرانه


في القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها في المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الأخرى في المديرية. وبعد سنوات من التهريب والتأخر والاضطهاد والتهديد بالضرب بالسياط، عندما تصل القرية إلى نهاية مواردها وتنهار تحت أعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشي وآلات أهليها. ثم تحول الأرض – قسرا في الغالب – إلى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة أو أن يدفع من جيبه الخاص. وبذلك تحول الزراع من مرتبة الأقنان دافعي الضرائب إلى مرتبة المشاركين في المحصول أو العمال الأجراء الذين يحصلون على أجور تجعلهم يعيشون بين سوء التغذية أو المجاعة.

ولقد برروا هذا النظام القاسي بالقول إن الفلاح كسول وإنه لن يعمل إلا بدافع الخوف من الجوع، ولا شك أن هناك نصيبا كبيرا من الحقيقة في ذلك، فاللامبالاة إزاء دوافع الادخار، إزاء الربح من أجل الربح، هو القاعدة العامة خارج نطاق جزء ضيق من المجتمع الغربي، ومن ناحية أخرى فقد كان بعض المراقبين الأذكياء بمصر في فترة ١٨٣٠ مقتنعين

بأن الفلاح كان يحب المال كأي إنسان آخـر، وأنـه كـان مستعدا للاستجابة لدوافع الربح كأي إنسان آخر.

وعلى أي حال فقد كان العـلاج أسـوأ مـن المـرض، وصحيح أن الفلاح المصري صبور طويل المعاناة ومسـتعد للخضوع. إلا أن هذه الصفات نفسها تخلق فيه القدرة علـى العناد بلا حدود، ولقد حطم قصر نظر محمد علي وتعطشـه الشديد للمال الدوافع عند هؤلاء الذين تبنوا زراعـة قطـن الجميل مؤملين تحقيق دخل أكبـر، وأكـدت عنـاد غالبيـة الفلاحين الذين عارضوا زراعة القطن من البداية وبضـياع كل فرصة في الحصول على الربح كـان الفـلاح ينحنـي ببساطة لأسياده وينفذ شكليا ما يطلبون، ولقد هرب كثير من الفلاحين إلى القرى الأخرى أو المدن، فقد كانت السـرقة أو الشحاذة أفضل من العمل في الحقل والكرباج.

ولقد اشتد الهرب من الأرض بسبب السياسـة العسـكرية للباشا، فللمرة الأولى منذ عهد الفراعنة كان الفـلاح مجبـرا على أن يكون جنديا، فقد كان جيش محمد علـي فـي قمـة معاركه الحربية يضم ١٢٧٠٠٠ مـن الجنـود النظـاميين و٤٢٠٠٠ من جنود الاحتياط عندما كان مجمـوع السـكان

حوالي مليونين. ولقد تهرب ألوف من الجندية ببتر بعض أعضاء الجسم وهرب آخرون إلى المدن وإلى سوريا بل وحتى الصحراء. (وقد كان العزاء الوحيد لأشد الفلاحين فقرا هو عائلته وتحرره من السيطرة المباشرة ومن الاعتقال والثكنات والمصانع)، أما أولئك الذين لم يهربوا بما في ذلك المشوهين فقد كانوا مطالبين أن يقوموا بالعمل وأن يدفعوا الضرائب نيابة عن الهاربين، إذ لم يكن الهرب غير القانوني أو الجندية يصلح أساسا للإعفاء من الالتزامات المالية إزاء المجتمع.

لذلك فقد أعقب الدفعة القوية غير العادية لإنتاج قطن الجميل في سنواته الأولى عشرات السنوات من التذبذب العنيف. وانهار نوع المحصول وكذلك انهار السعر في أوروبا بشدة. ولم تؤد الجهود التي بذلها محمد علي لزيادة الدخل المنهار بزيادة الرقعة المخصصة لزراعة القطن وخفض أجور الفلاحين، إلا إلى زيادة مقاومتهم، وتدهور متزايد في المحصول. وفي السنوات الأخيرة من حكمه، من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٨، كان المحصول السنوي في المتوسط

حوالي ٢٣٠٠٠٠ هندريت ويت وهو لا يختلف كثيرا عـن محصول منتصف فترة العشرينات.

وبموت محمد علي عام ١٨٤٩ بدأت فترة جديـدة مـن النهوض بمحصول القطن فلم يكن لـدى عبـاس (١٨٤٩ – ١٨٥٤) طموح سلفه أو أحلامه. وإذ تخلـى عبـاس عـن مشروعات جده الباهظة التكاليف وخفـض قـوات الجـيش والبحرية إلى جزء من حجمها السابق، استطاع أن يخفـض العبء المالي على الفلاحين وأن يعيد عشرات الألوف مـن الرجال إلى الأرض. وارتفع محصول القطن من ١١٩٩٦٥ هندرويت عام ١٨٤٨ إلى ٦٧٠١٢٩ عام ١٨٥٢. واسـتقر في حدود نصف مليون بقية العقد.

ويرجع إلى سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣) – عم عباس وابـن محمد علي – الفضل في تحويل الزراعة من الشكل الحكومي إلى الزراعة الحرة نسبيا، ومن نظام السوق المقفلة إلى نظام السوق المفتوحة للقطن. ومن الصعب تبـين ظـروف هـذا التحول. إذ أن المصادر الأوروبية تميل من ناحية إلى الخلط بين السياسة غير الرسمية والإصلاحات الدسـتورية، ومـن ناحية أخرى كان أغلب هـذه المصـادر – وعلـى وجـه

الخصوص الفرنسيين – صاحبة مصلحة في تقـديم سـعيد وعهده في أجمل صورة. لقد تركوا لنا صورة أعدت لمساتها الأخيرة بعناية. عن سعيد "المجدد والمحول العظيم".

ومع ذلك فإن النتائج تبدو واضحة. وتحت تأثير اقتناعـه جزئيا وتأثير ضغط الأجانب من الأوروبيين عليه سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعـاملوا مباشـرة مـع مـلاك الأرض والفلاحين – نظريا وواقعيا – وبالتالي سمح للفلاحـين بـأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا ما لهم وأينما شاءوا، وأخيرا ألغي مبدأ التضامن في تحمل الضرائب وألغيت الديون المتـأخرة على الفلاحين والتي أصبح من المستحيل دفعهـا، وكانـت النتيجة هي زيادة العائد من الزراعة المعتنـي بهـا وفـتح الأبواب القوية في الربح في المستقبل.

وعندما حلت مجاعة القطـن العالميـة كانـت الزراعـة المصرية مستعدة لها.

***

ومن زاوية أوسع فإن نمو مصر كمركز لزراعة القطن لم يكن إلا جانبا واحدا من جوانب نهضـة قوميـة، واسـتيقاظ عظيم من نوم قرون. وعندما رسا نابليون بسفنه عام ١٧٩٨

عند مصب النيل لم يجد غير قشور المدنية، غير شعب مقيد وبقايا ماض طويل عفا عليه النسيان. ولقد كـان الماضـي منسيا إلى حد أن زعم البعض أنه عندما أنزل نابليون عربته إلى الشاطئ كان يدخل العجلة من جديد في مصر، ليس هذا فحسب بل إنه أدخل السياسيين ورجال الأعمال الغربيين من جديد في مصر.

وفي ذلك كان نابليون بلا شك يمهد لما كان من المحتم أن يقع. فامتصاص مصر فـي دائـرة المنافسـات السياسـية والاقتصادية الأوروبية كان أمـرا متضـمنًا فـي الطبيعـة العدوانية التوسعية للتكنولوجيا والتجارة الغربيـة، والعزلـة الطويلة التي أعقبت اكتشاف البرتغال للطريق البحري إلـى الهند كانت مستحيلة في عصر التجار والرأسمالية المالية.

ومن سخريات القدر أن يكون ضعف المراكب البخاريـة الأولى هو الذي جعل مصر محور الطرق التجارية في العهد الجديد، فالبخار كان عاجزا عن منافسة الشراع في الطريـق الطويل حول رأس الرجاء الصالح في الأيـام الأولـى مـن استخدام الغلايات ذات الضغط المنخفض والمراوح التي تدار بالبدال. ولكن المراكب البخارية استخدمت بنجاح عظيم فـي

الرحلات القصيرة في البحر الأبـيض المتوسـط والخلـيج الفارسي. ولم يكن الزمن الذي توفره الرحلة البخارية متكافئًا مع تكاليفها إلا إذا كانت السلع غالية الثمن بالنسبة لوزنهـا. وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك دائما إمكانية إيجاد طريـق سكة حديدية أو قناة لربط البحر الأحمـر بـالبحر الأبـيض المتوسط.

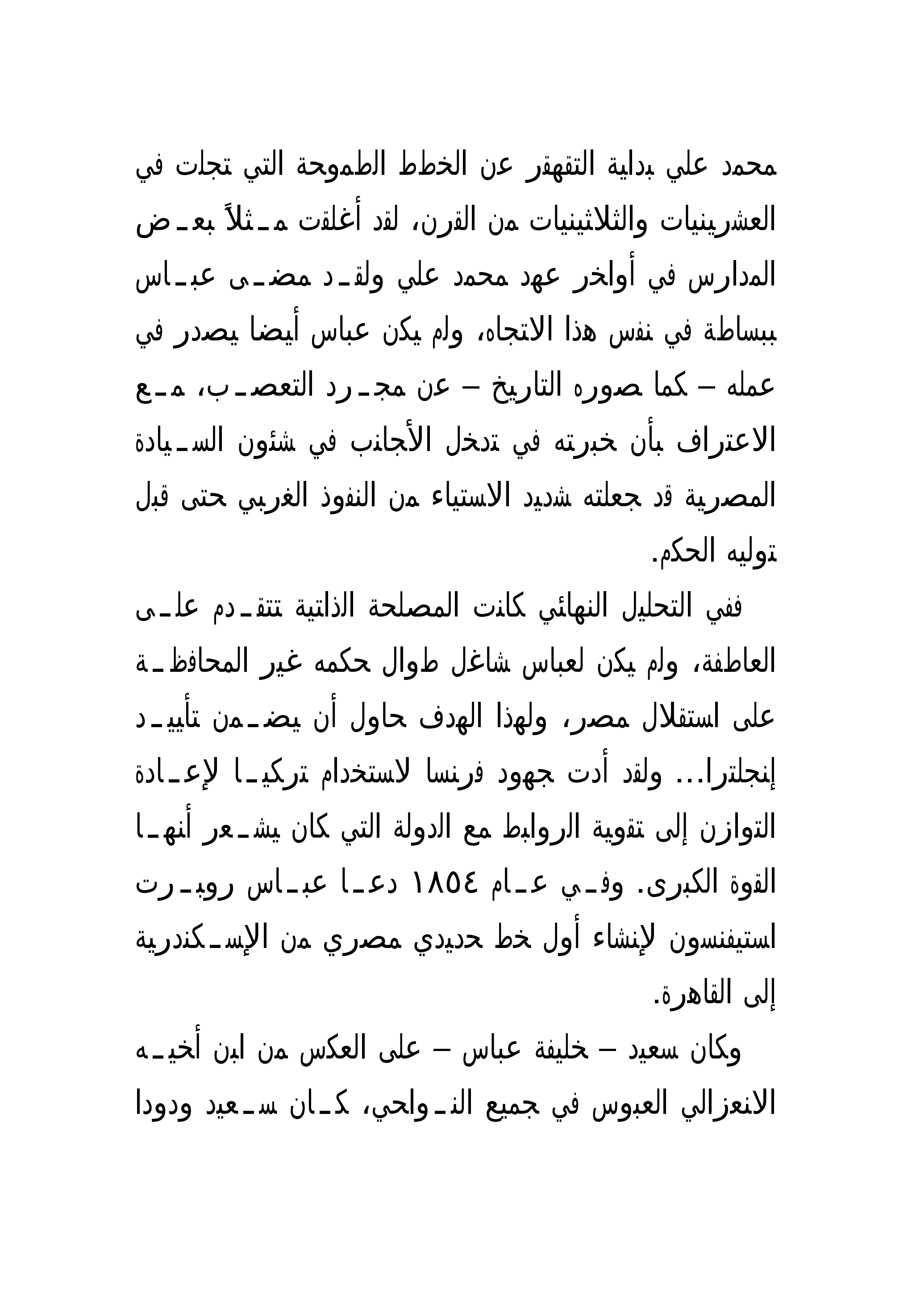
وفي عام ١٨٣٠ وضعت شركة الهنـد الشـرقية خطـًا للبواخر بين الهند والسويس ليتصل عند الإسكندرية بالمراكب الأخرى الآتية من إنجلترا. وفي عام ١٨٣٤ كـان الخطـان يعملان يربطهما نظام دقيق للنقل البحري. وفي خلال العقـد التالي دخلت الميدان أربع شركات مـن شـركات البـواخر وانخفضت مدة الرحلة من إنجلترا إلـى الإسـكندرية مـن أربعين إلى أربعة عشر يوما أما الرحلة البرية التـي كانـت مرهقة وغير مريحة وخطرة والتي كانت تحتـاج مـا بـين خمسة أيام وثمانية عشر يوما فقد انخفضت مـدتها تـدريجيا إلى ثلاثة أيام. وأحضرت الجرارات البخارية لكي تسـحب حاملات الركاب من الإسكندرية عبر ترعة المحمودية إلـى رأس الدلتا. وفي عام ١٨٤١ بدأت أول مركب بخارية جاك

أولانترن رحلتها بين المحمودية والقاهرة. واستصلح الطريق الصحراوي من القاهرة إلى السويس ليسمح باستخدام العربات. وقد سهلت الفنادق الجديدة ومحطات الطريق، على الرغم من بدائيتها، على المسافر الأوروبي احتمال مشقة الرحلة. وأصبح طريق البحر الأبيض المتوسط كله من لندن إلى بومباي يستغرق أربعين يوما مقابل أربعة أشهر بالمراكب الشراعية حول رأس الرجاء الصالح، وهكذا ازدادت رحلات خط البحر الأبيض بشكل هائل، فبينما كان عدد المسافرين بهذا الطريق ٢٧٥ في عام ١٨٤٤ ازداد هذا الرقم إلى ٢١٠٠ في العام التالي ووصل إلى ٣٠٠٠ عام ١٨٤٧.

ولقد تم معظم هذا التحسن بفضل التعاون النشيط من جانب محمد علي الذي استهدف أن يجعل مصر دولة قوية، فشجع كل الجهود لإدخال كل تكنيكات الحضارة الغربية، وقد أحضر بنفسه أخصائيين من أوروبا لينظموا ويوجهوا برنامج الدولة في التجديد. وكان الفرنسيون على وجه الخصوص ظاهرين في هذا المجال. فتولى كولونيل سيف (أحد المحاربين القدماء في معارك نابليون) إنشاء وتدريب الجيش

المصري، وتولّى بيسون وسيرسي إنشاء البحريـة، ونظـم كلوت المدارس الطبية الأولى، ووضـع لينانـت وموجـل وآخرون تصميم قناطر الدلتا، وهو سد علـى النيـل يمكـن بواسطته ري أكثر مناطق مصر خصوبة على مدار السـنة، وساهموا كثيرا في إحياء شبكة قنوات الـري والمصـارف وحسنوا تسهيلات المواني في الإسكندرية والسويس، وإلـى هذه المساهمات في نهضة مصر في أوائل القـرن التاسـع عشر تعود دعوى الفرنسيين التقليدية والمعاداة دائما بشـأن قيادتهم الروحية لمصر.

أما عباس فكان أقل ميلاً لهذه المشاريع التي كانت خزانة مصر تنوء بعبثها، فطرد أغلب الفنيين الأوروبيـين الـذين أحضرهم محمد علي وتخلى عن عدد من المشاريع الهندسية، بما في ذلك قناطر النيل، وأغلق المدارس المهنية التي أنشأها سلفه، وبالإضافة إلى ذلك فقد عارض عباس دائما محاولات رجال الأعمال الغربيين لتوسيع ميدان نشاطهم فـي مصـر. ومع ذلك فعلينا أن نتذكر أن برنامج عبـاس فـي التـوفير والتمصير لـم يكـن بـالعنف الـذي صـوره السياسـيون والمؤرخون الغربيون، فقد شهدت السنوات الأخيـرة لعهـد



محمد علي بداية التقهقر عن الخطط الطموحة التي تجلت في العشرينيات والثلاثينيات من القرن، لقد أغلقت مـثلاً بعـض المدارس في أواخر عهد محمد علي ولقـد مضـى عبـاس ببساطة في نفس هذا الاتجاه، ولم يكن عباس أيضا يصدر في عمله – كما صوره التاريخ – عن مجـرد التعصـب، مـع الاعتراف بأن خبرته في تدخل الأجانب في شئون السـيادة المصرية قد جعلته شديد الاستياء من النفوذ الغربي حتى قبل توليه الحكم.

ففي التحليل النهائي كانت المصلحة الذاتية تتقـدم علـى العاطفة، ولم يكن لعباس شاغل طوال حكمه غير المحافظـة على استقلال مصر، ولهذا الهدف حاول أن يضـمن تأييـد إنجلترا... ولقد أدت جهود فرنسا لاستخدام تركيـا لإعـادة التوازن إلى تقوية الروابط مع الدولة التي كان يشـعر أنهـا القوة الكبرى. وفـي عـام ١٨٥٤ دعـا عبـاس روبـرت استيفنسون لإنشاء أول خط حديدي مصري من الإسـكندرية إلى القاهرة.

وكان سعيد – خليفة عباس – على العكس من ابن أخيـه الانعزالي العبوس في جميع النـواحي، كـان سـعيد ودودا

يتظاهر بالثقافة، وقد تعلم من أساتذته الإعجاب بالحياة الغربية، والحقيقة أنه أحب هذه الحياة أكثر من اللازم، فقد كان يقبل اقتراحات أصدقائه الأوروبيين بلا حذر، وأخذ على عاتقه أكثر مما يستطيع هو أو مصر تحمله. وبعض مشروعاته لم تثمر أبدا، والبعض الآخر تم في عهد خليفته إسماعيل. ومع ذلك فإن عهده كان يتميز بالعودة إلى التمدن الغربي الذي شجعه محمد علي.

وفي عام ١٨٥٤ حل التلغراف الكهربائي محل السيمافور على طول الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، وفي عام ١٨٦٢ اتصلت أفريقيا بأوروبا بالبرق عن طريق القسطنطينية ومالطة. واستكمل خط السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة الذي بدأ في عهد عباس في عام ١٨٥٦، وفي فترة ١٨٥٦ – ١٨٥٨ أنشئ خط آخر من القاهرة إلى السويس فاستكمل بذلك الاتصال البري بين أوروبا والهند وبلغ طول هذا الخط الحديدي ٢٤٥ ميلاً من القضبان الحديثة وإن كان لهذا الخط من الناحية التجارية والسياسية أهمية تفوق طوله. وفي الوقت نفسه عمل سعيد على تحسين شوارع الإسكندرية إذ أن الطرق غير الممهدة

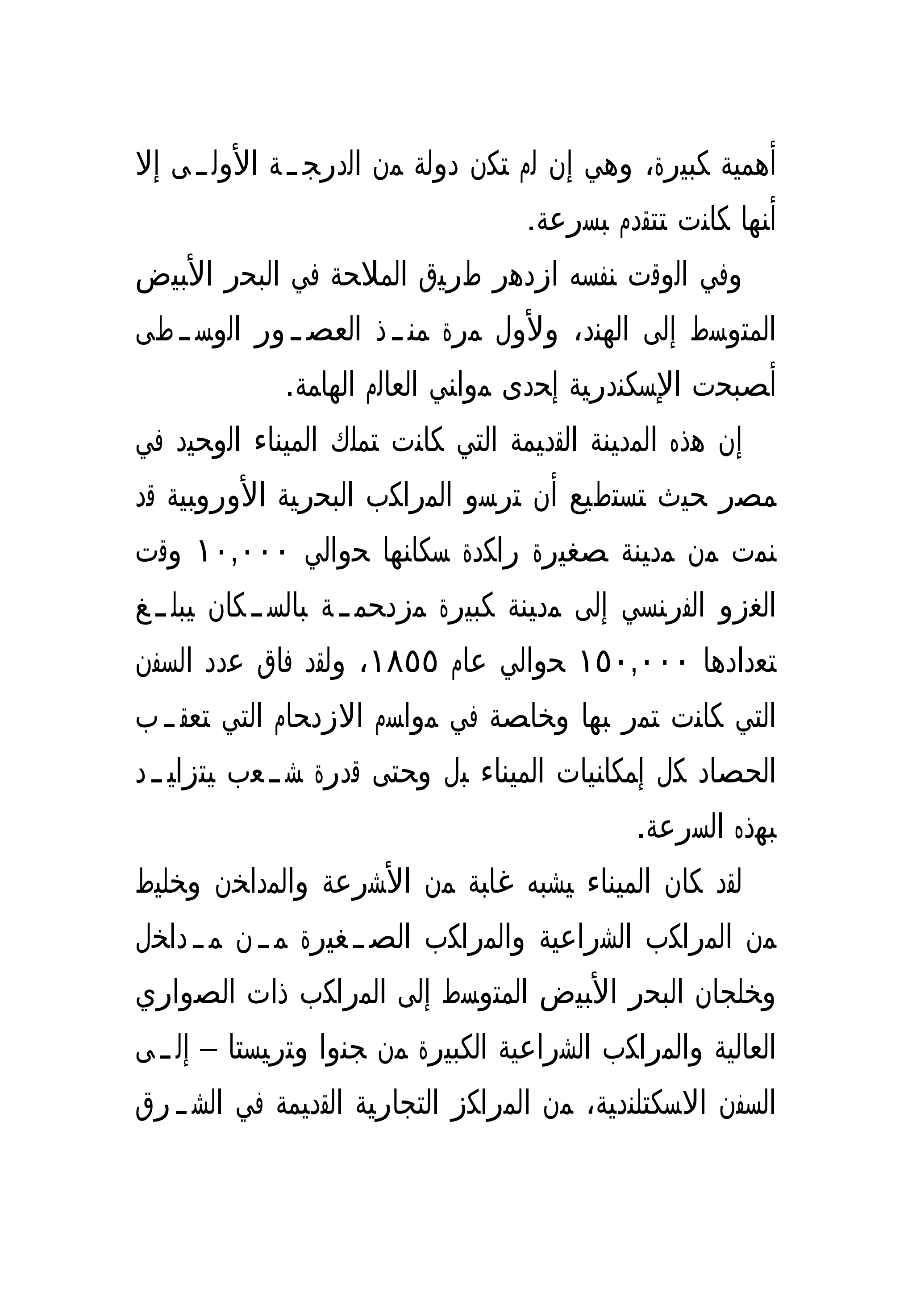
ووسائل النقل الأولية جعلت المسافة القصيرة مـن المركـب إلى محطة السكة الحديد أبهظ في تكاليفها من آلاف الأميـال من المياه التي تفصل مصر عن أوروبا.

ولم يهمل سعيد مسألة النقل المائي، فقـد عمـق وطهـر المحمودية وهي الترعة الحيوية الرئيسية التي تـربط النيـل بميناء الإسكندرية، لقد كانت من السوء بحيث أعيد إنشـاؤها تقريبا. وأصلح ووسع ميناء السويس، كما قام بإنشاء وتمويل شركة تتولى تيسير القوارب التجارية في النيل مـن ترعـة المحمودية، وشجع شركة البواخر المجيدية على العمل فـي البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط. وأهم من ذلك كله فقد كان سعيد هو الذي منح فرناند دي ليسبس الامتيـاز لحفر قناة السويس.

ولقد تعرضنا من قبل لأهمية إصلاحه الضريبي وتخفيفـه سيطرة الدولة في الريف بالنسبة للزراعـة؛ إلا أن جهـوده لإحلال الحوافز الإيجابية على التحسين المادي – عند الفلاح – بعد رفع القيود كانت أقل نجاحا فقد استخدم عمل ألـوف الفلاحين وثروات ضخمة لإتمام القنـاطر الخيريـة، ولكـن أغلب المال والرجال تحول إلـى عمليـة تقويـة المنطقـة

وعمليات أخرى غير ضرورية إلى درجة أنه في نهاية عهد سعيد عام ١٨٦٢ كان السد مازال عديم الفائدة. ومـع ذلـك فبفضل بعض أقارب سعيد – الذين يبدو أنهم عوضوا الحجر السياسي المفروض علـيهم بمشـاريع زراعيـة – عرفـت الزراعة المصرية طلمبات الـري البخاريـة والمحاريـث البخارية وأنشئت المزارع النموذجيـة واتسـعت المحـالج واستحضر الأخصائيون الأوروبيون لتعليم الفلاح الزراعـة الجيدة.

وبواسطة هذا التشجيع ارتفع الإنتاج الزراعي كما ارتفـع التصدير ليلبي الطلب المتزايـد علـى الآلات والمنتجـات الصناعية الأوروبية الأخرى. وفي خلال الخمـس سـنوات ١٨٥٠ – ١٨٥١ – ١٨٥٥/١٨٥٤ – بلغت صادرات مصر حوالي ٢,٣٢٩,٦٠٠ جنيه إنجليزي، وفي السنوات الخمس التالية كانت الصادرات ٣,٩٥٤,٢٠٠ جنيه إنجليـزي. أمـا الـواردات فقـد ارتفعـت مـن ١,٩٨٥,٦٠٠ ج.ك إلـى ٢,٧٠٦,٤٠٠ ج.ك. ومن خفايا الأسواق والمصادر التجارية الضعيفة ارتفعت مصر عام ١٨٥٠ إلى دولة تجاريـة ذات



أهمية كبيرة، وهي إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى إلا أنها كانت تتقدم بسرعة.

وفي الوقت نفسه ازدهر طريق الملاحة في البحر الأبيض المتوسط إلى الهند، ولأول مرة منذ العصور الوسطى أصبحت الإسكندرية إحدى مواني العالم الهامة.

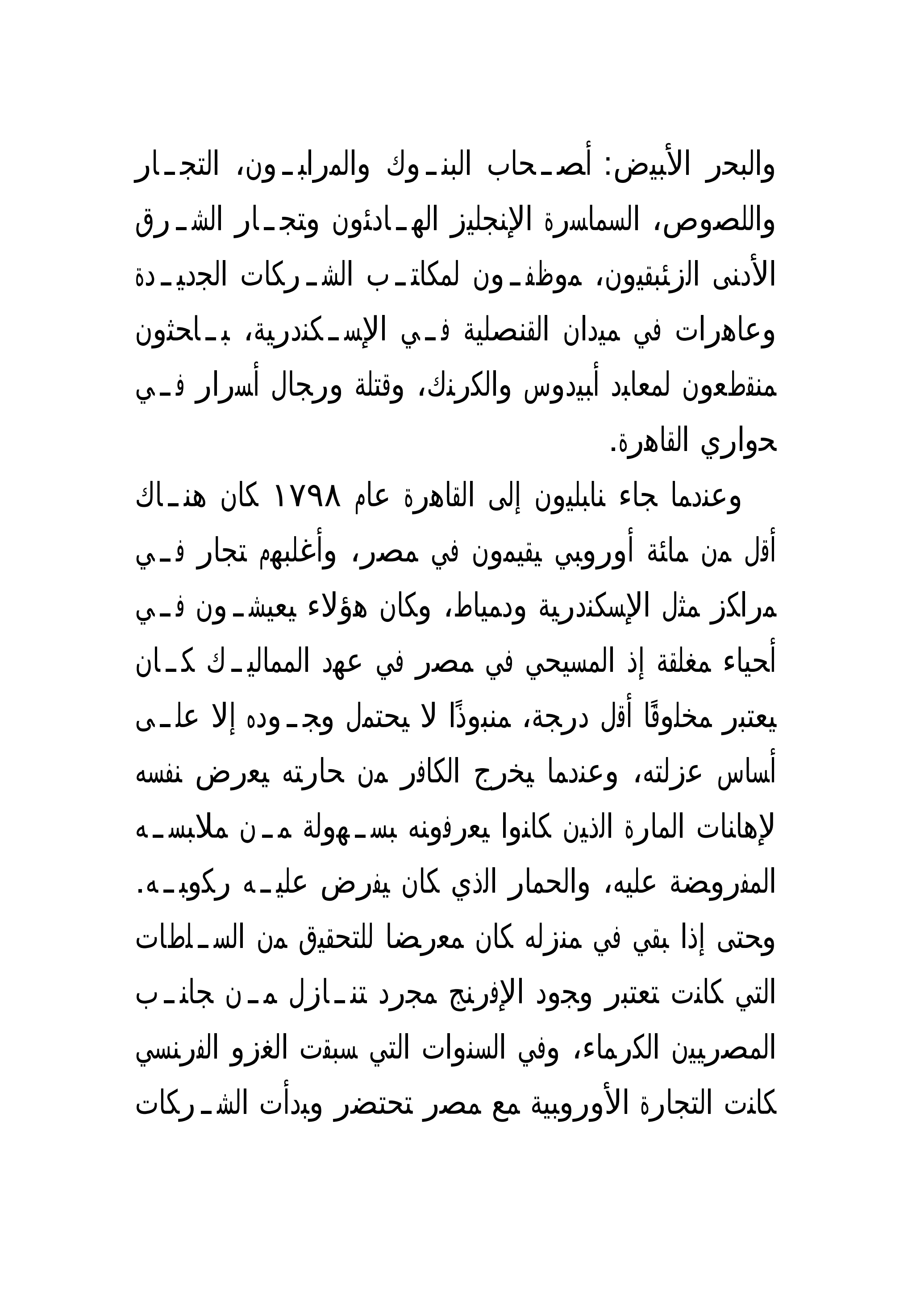
إن هذه المدينة القديمة التي كانت تملك الميناء الوحيد في مصر حيث تستطيع أن ترسو المراكب البحرية الأوروبية قد نمت من مدينة صغيرة راكدة سكانها حوالي ١٠,٠٠٠ وقت الغزو الفرنسي إلى مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان يبلغ تعدادها ١٥٠,٠٠٠ حوالي عام ١٨٥٥، ولقد فاق عدد السفن التي كانت تمر بها وخاصة في مواسم الازدحام التي تعقب الحصاد كل إمكانيات الميناء بل وحتى قدرة شعب يتزايد بهذه السرعة.

لقد كان الميناء يشبه غابة من الأشرعة والمداخن وخليط من المراكب الشراعية والمراكب الصغيرة من مداخل وخلجان البحر الأبيض المتوسط إلى المراكب ذات الصواري العالية والمراكب الشراعية الكبيرة من جنوا وتريستا – إلى السفن الاسكتلندية، من المراكز التجارية القديمة في الشرق

الأدنى إلى السفن التجارية القوية من ليفربول ومرسيليا إلى القوارب الصغيرة المصرية. وكانت أرصفة الميناء مزدحمة إلى درجة كبيرة بالات القطن مكومة بدون نظام، صناديق الآلات، عفش المهاجرين، صناديق ملابس وأقمشة، صناديق الشاي، أكياس التوابل وجوالات الحبوب – كل منتجات وأمتعة الشرق والغرب تلتقي وتفترق عند مفترق طرق تجارة العالم – كل شيء مبعثر على الأرصفة والأرض الترابية، يثقل السائقين وأصحاب العربات الذين يحاولون دون جدوى أن يجعلوا الحيوانات والرجال تقوم بما كان ينبغي أن تقوم به عربات النقل والأوناش.

وفي خلال أكثر من نصف قرن بقليل، تقدمت مصر شوطًا كبيرا. فالدوامة الهادئة التي خلقتها قرون التاريخ قد التقت بتياره المتدفق واندفعت لكي تعوض ما فاتها. وعندما جاءت مجاعة القطن كانت مصر قد أصبحت على أبواب ثورة اقتصادية.

من النادر ألا ترتبط الفرص بالطموح، ولا الثروة بالشهرة، ولا الذهب بالجشع. ومع دخول محاسن ومساوئ التمدن الغربي في مصر دخلت أفضل وأسوأ عناصر أوروبا



والبحر الأبيض: أصحاب البنوك والمرابون، التجار واللصوص، السماسرة الإنجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة وعاهرات في ميدان القنصلية في الإسكندرية، باحثون منقطعون لمعابد أبيدوس والكرنك، وقتلة ورجال أسرار في حواري القاهرة.

وعندما جاء نابليون إلى القاهرة عام ١٧٩٨ كان هناك أقل من مائة أوروبي يقيمون في مصر، وأغلبهم تجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمياط، وكان هؤلاء يعيشون في أحياء مغلقة إذ المسيحي في مصر في عهد المماليك كان يعتبر مخلوقًا أقل درجة، منبوذًا لا يحتمل وجوده إلا على أساس عزلته، وعندما يخرج الكافر من حارته يعرض نفسه لإهانات المارة الذين كانوا يعرفونه بسهولة من ملابسه المفروضة عليه، والحمار الذي كان يفرض عليه ركوبه. وحتى إذا بقي في منزله كان معرضا للتحقيق من السلطات التي كانت تعتبر وجود الإفرنج مجرد تنازل من جانب المصريين الكرماء، وفي السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي كانت التجارة الأوروبية مع مصر تحتضر وبدأت الشركات

الغربية تغلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أكثر صداقة ومحبة.

وبعد عام ١٧٩٨ تغيرت الأحوال بالطبع. فلم يكد الغربي يثبت قوته الحربية حتى نسيت "عيوبه" الدينية وارتفـع مـن المرتبة السفلى إلى مرتبة مساواة المسلم بل وحتـى التفـوق عليه. وبدأ الود يعود بطيئًا في أول الأمر، ثـم أخـذ ينمـو بسرعة بازدياد إنتاج القطن واتساع التجارة المصرية معـه. وأصبحت الإسكندرية تضم عام ١٨٣٧ أكثر مـن سـبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسـا وإنجلتـرا والنمسا وإيطاليا والشرق الأدنى. وفـي عـام ١٨٢١ – أول عام لقطن الجميل – كان هناك بيت واحد إنجليزي لتجـارة القطن في المدينة، وفي عام ١٨٣٧ كانت هناك تسعة بيـوت وفي عام ١٨٤٣ كان أكثر من مائة مواطن إنجليزي يقيمون بصفة دائمة في المدينة.

ولقد جاءت السنوات الأخيرة لعهد محمد علي بما فيها من ضغط للنفقات، ثم معاداة عباس للغرب فعكست هذا الاتجـاه مؤقتًا، فقد غادر البلاد أغلب الفنيين الأوروبيين إما اختيـارا أو بالأمر، وحتى رجال الأعمال (الذين كان اهتمامهم بمصر

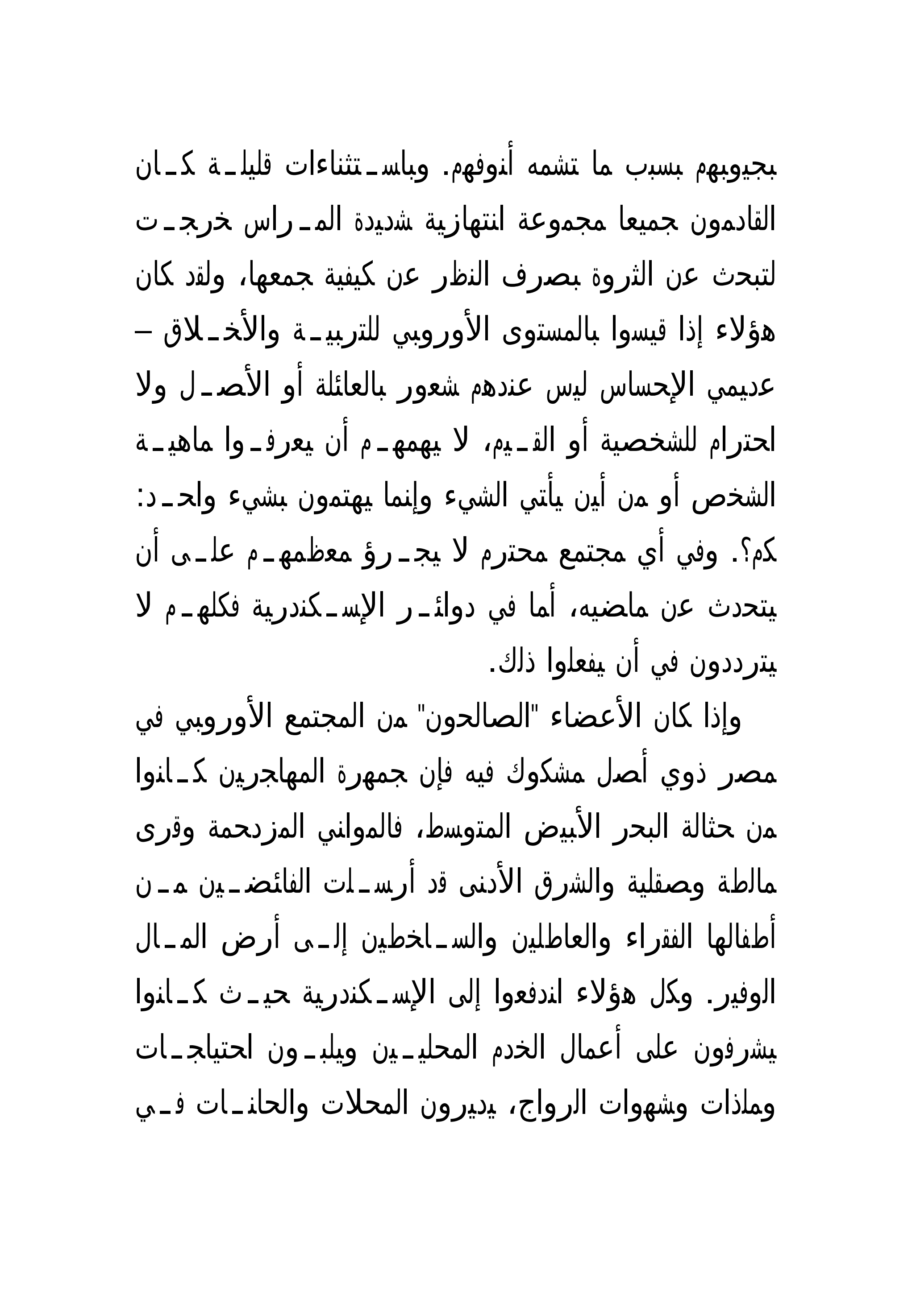
يزداد والذين كان نشاطهم محل حماية قنصلياتهم) تخوفوا من عداء الباشا، ولكن عهد سعيد أزال هذا الشبح المخيف، وبمجرد سماع خبر موت عباس جاء من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة. وفي الفترة ما بين عام ١٨٥٧ و ١٨٦١ دخل البلاد حوالي ٣٠,٠٠٠ أجنبي كل عام.

ومع ذلك فقد كان إنشاء قناة السويس ورواج القطن هما العاملان اللذان ترابطا فجعلا من هذا التيار إعصارا. وفي عام ١٨٦٢، دخل مصر ٣٢,٠٠٠ أجنبي بما في ذلك الزائرون، ثم ٣٤,٠٠٠ في عام ١٨٦٣، ثم ٥٦,٥٠٠ عام ١٨٦٤، ٨٠,٠٠٠ عام ١٨٦٥ واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فتوقف هذا الاتجاه وهبط الداخلون إلى ٥٠,٠٠٠.

وبعض هؤلاء الزائرين والمهاجرين ذهبوا مع النيل إلى القاهرة وما بعدها. ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت في الإسكندرية، المدينة المزدحمة التي كان معظم سكانها هم الأوروبيين وخدمهم وأتباعهم وموظفيهم. ولقد كانت الإسكندرية مدينة قبيحة مليئة بالعشش والمساكن الحقيرة،

شوارعها ضيقة وملتوية ومظلمة يعلوها التراب فـي فصـل الجفاف ويملؤها الطين عند نزول المطر، وأهلوها يتخاطفون الفطائر التي يغطيها الذباب أو يبيعون المياه الضـاربة إلـى الملوحة، والكلاب المسعورة تنبح خلـف الأطفـال العـراة والأجانب يركبون الحمير ليحافظوا على نظافة أقدامهم، لـم يكن هناك ما يجذب الإنسان، فليس هنـاك شـيء مجلـوب ليخفف من وطأة المنظر، لا أثر من آثار مدينة الإسـكندرية العظيمة، ولا برج أو منارة من منارات عهد الإسلام الذهبي. وليس هناك غير ميدان القناصل بنافوراته المائيـة وأنـواره الغازية وأرصفته وواجهات متاجره التـي تثيـر الانقبـاض بتقليدها الرخيص لبعض الميادين الحديثـة فـي بـاريس أو روما. وفوق كل ذلك وفي كل مكان توجد الرائحة الكريهـة للقاذورات ومخلفات الإنسان التي تكوم أمام المنـازل حتـى تملأ الطريق، ثم تنتقل إلى الشاطئ حيث تلتقي بنسمة البحـر وهي تحلق فوق المدينة.

إن الإسكندرية لم تكن بالمكان الذي يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضرا. ولكن الإسكندرية هي البلد الذي فيه المال، وقليلون هم الذين كانوا يرغبون فـي التضـحية


بجيوبهم بسبب ما تشمه أنوفهم. وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعا مجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها، ولقد كان هؤلاء إذا قيسوا بالمستوى الأوروبي للتربية والأخلاق – عديمي الإحساس ليس عندهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتي الشيء وإنما يهتمون بشيء واحد: كم؟. وفي أي مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه، أما في دوائر الإسكندرية فكلهم لا يترددون في أن يفعلوا ذلك.

وإذا كان الأعضاء "الصالحون" من المجتمع الأوروبي في مصر ذوي أصل مشكوك فيه فإن جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط، فالمواني المزدحمة وقرى مالطة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير. وكل هؤلاء اندفعوا إلى الإسكندرية حيث كانوا يشرفون على أعمال الخدم المحليين ويلبون احتياجات وملذات وشهوات الرواج، يديرون المحلات والحانات في

الحواري والمطاعم والمحالج وكازينوهات القمار والفنـادق وبيوت الدعارة، وكثيرون منهم كانوا عمالاً بالمعنى الحقيقي – ينشأ ون كالمتطفلين على الرخاء المحيط بهم، ويتـدافعون على العظام التي تسقط علـى الأرض أو يسـرقون فتـات الموائد.

وفي كل ذلك كان تشابه الإسكندرية والمراكـز الأخـرى للتجارة الأوروبية في الشرق أمرا واضحا. فكل ميناء بحري يحتوي على عناصر مشبوهة وعلى حثالات –ح (أنتـورب مثلاً أو مرسيليا أو نابولي) ولكن إذا قورن عدد هؤلاء بعدد السكان وحجم التجارة في المواني جميعا سنجد أنه لا يوجـد في أوروبا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة إلى بلدان الشرق، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليسـت معروفة في البلاد الأصلية. لقد كان شاطئ التجارة الأوروبية الممتد مليئًا بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربي.

وحتى عهد قريب جدا كان الغربيون يتمتعـون بمركـز ممتاز في بلاد الشرق المتخلفة الضعيفة.

وعند رعايا الدول الكبرى عبر البحار كانت مصر فـي القرن التاسع عشر في الحقيقة أرضا مسـتعمرة حتـى وإن

كانت أسميا مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارهـا ولاية في الإمبراطورية العثمانية المستقلة، وعلى هذا الشبح البائس للأمة المصرية كان الرجل الإنجليزي أو الفرنسي أو الروسي أو النمساوي يخطو مزهوا مطمئنا إلى أن كـل مـا يصنعه ستحميه القوة.

إن مبدأ الامتيازات الأجنبية للغربيين في الإمبراطوريـة العثمانية يرجع إلى قرون عديدة في الماضي، فقد أكد قـانن إعلان سليمان العظيم (عام ١٥٣٥) في الواقع ما كان يجري فعلاً من محاكمة الرعايا الأوروبيين وفق قوانينهم الخاصـة. وقد نشأ هذا النظام من المفهوم القائم على أن القانون شـيء شخصي أكثر منه متعلقًا بالأرض، أضف إلى ذلـك شـعور الأوروبيين بأنه لا ينبغي أن يتوقع أحد أن يعيش المسيحيون ويتاجروا مع بعضهم البعض وفق قوانين المجتمع الإسلامي الغريبة.

وبمرور الوقت تحولت المزايا التي منحها السلاطين تباعا للأوروبيين إلى حقوق مكتسبة. وفوق ذلك كـان غمـوض نصوص الامتيازات الأجنبية قد جعلها تعكس – لا المبـادئ التي قامت عليها – وإنما ميزان القوى بين الحكومة المحلية

والرعايا الأجانب فمثلاً نجد أنه في الشئون المدنية كان الغرض من فرمان سليمان العظيم أن يكون القانون الأوروبي هو الفيصل في المنازعات بين الأوروبيين فقط، أما المنازعات بين الأوروبيين وأهالي البلاد فكانت تحسمها المحاكم العثمانية. (وفي الواقع كانت تلك المحاكم تتكون تقليديا من المسيحيين والمسلمين). وسرعان ما تعلم الغربيون أن وضعهم أفضل أمام محكمتهم القنصلية، ولم يكد يحل القرن التاسع عشر حتى كانت المحاكم المختلطة نادرا ما تحاكم أوروبيا، وبالمثل في النواحي الجنائية كان القانون ينص على أن الجرائم التي يرتكبها أوروبيون ضد أهالي البلاد يجب نظرها أمام المحاكم الإسلامية. ولكن الممارسة سرعان ما أنشأت حق الأجنبي في أن يحاكم أمام سلطته القنصلية. ولما كان أداء الواجبات البوليسية العادية مشلولاً بالحصانات شبه الدبلوماسية الممنوحة لأشخاص ومنازل ومنشآت الأجانب أصبح من المستحيل أن يمس أجنبي إلا إذا قبض عليه متلبسا.

ولم يكن هناك مكان في الإمبراطورية أسيء فيه استعمال هذه الامتيازات مثل مصر. فإلى جانب الامتيازات العادية

التي يتمتع بها الغربي بفضل القوة العسكرية لدولته كان هنالك الضعف السياسي الخاص للحكم في مصر، فالاستقلال الذاتي المشوب بالخضوع لأسرة محمد علي، (خوفها من تدخل الأتراك من ناحية ورغبتها في سلطة أكبر من ناحية أخرى) قد جعلها حريصة على إرضاء الأوروبيين، وبالتالي معرضة لضغطهم.

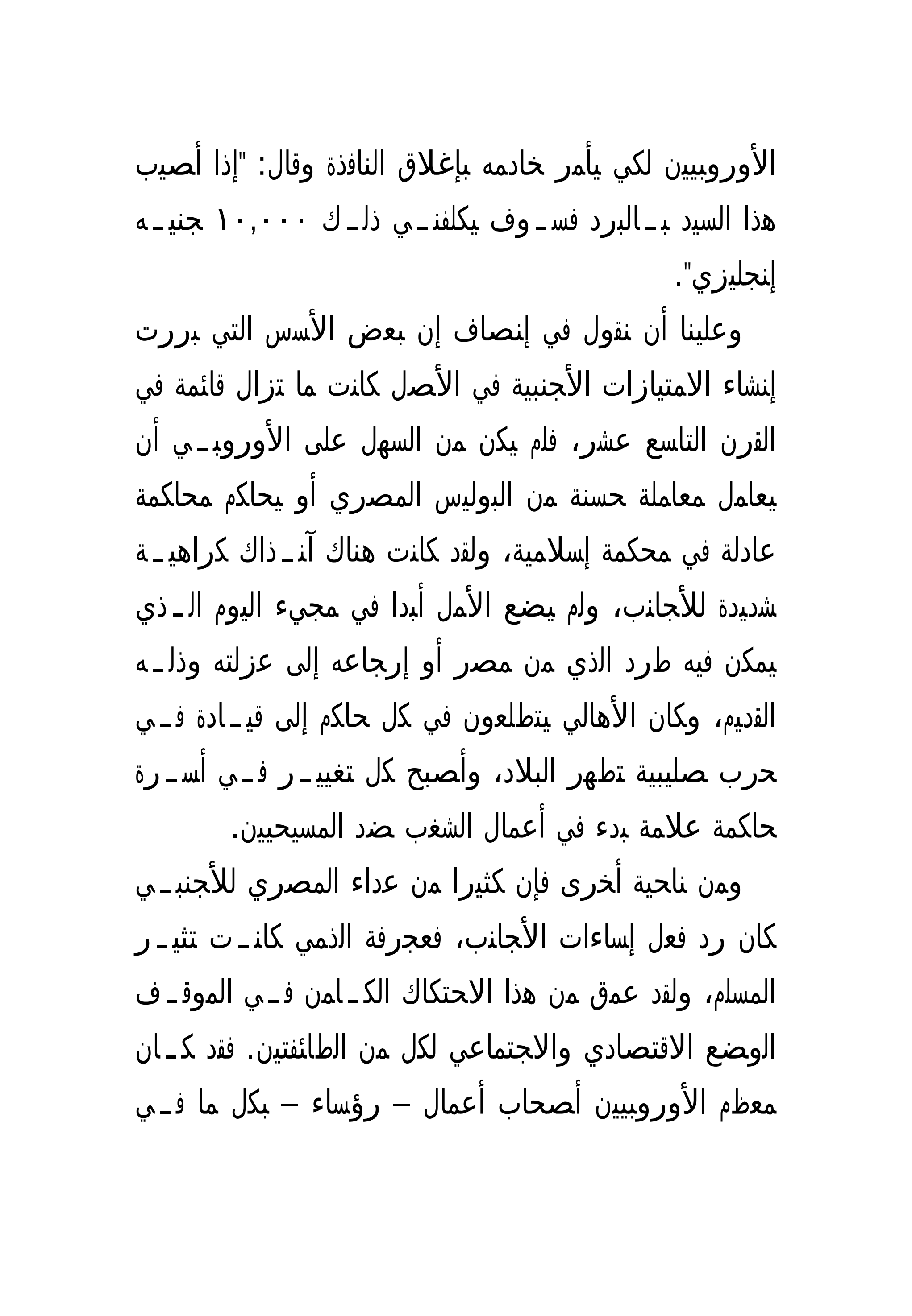
وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالي غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد إنزال العلم القنصلي كان كافيا لأن يجثو على ركبتيه، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها، ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها، ولكنهم كانوا يدافعون عن أي شخص سواء أكان أجنبيا أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال، فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية، الدائمين والمؤقتين، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو جنسية.

وفوق ذلك عرف الغربيون في مصر كيف يستغلون قوتهم لا للدفاع عن أنفسهم فحسب وإنما ليدعموا مراكزهم ضد

أهالي البلاد أو الحكومة المصرية، وكانت خزانة الخديوي هدفًا مغريا، وتتنافس القناصل في التقدم بأغرب المطالب غير المعقولة – نيابة عن مواطنيهم أو من يحمونهم – في مقابل عمولة أو نسبة من الغنيمة.

وهكذا أصبحت مصر ميدانًا للنهب فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح كعذر للإغارة على خزانة الوالي، فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن، ثم يطالب بالتعويض، وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب بإهماله في جنوحه فإن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالاً على الشاطئ في تلك الجهة، ثم يطالب بالتعويض. وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين (واسمه كاستيلاني) بمساعدة حكومته في انتزاع مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقًا من شرانق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة.

وكان سعيد يواسي نفسه بالضحك حتى لا يبكي، ومما قيل إنه في إحدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال



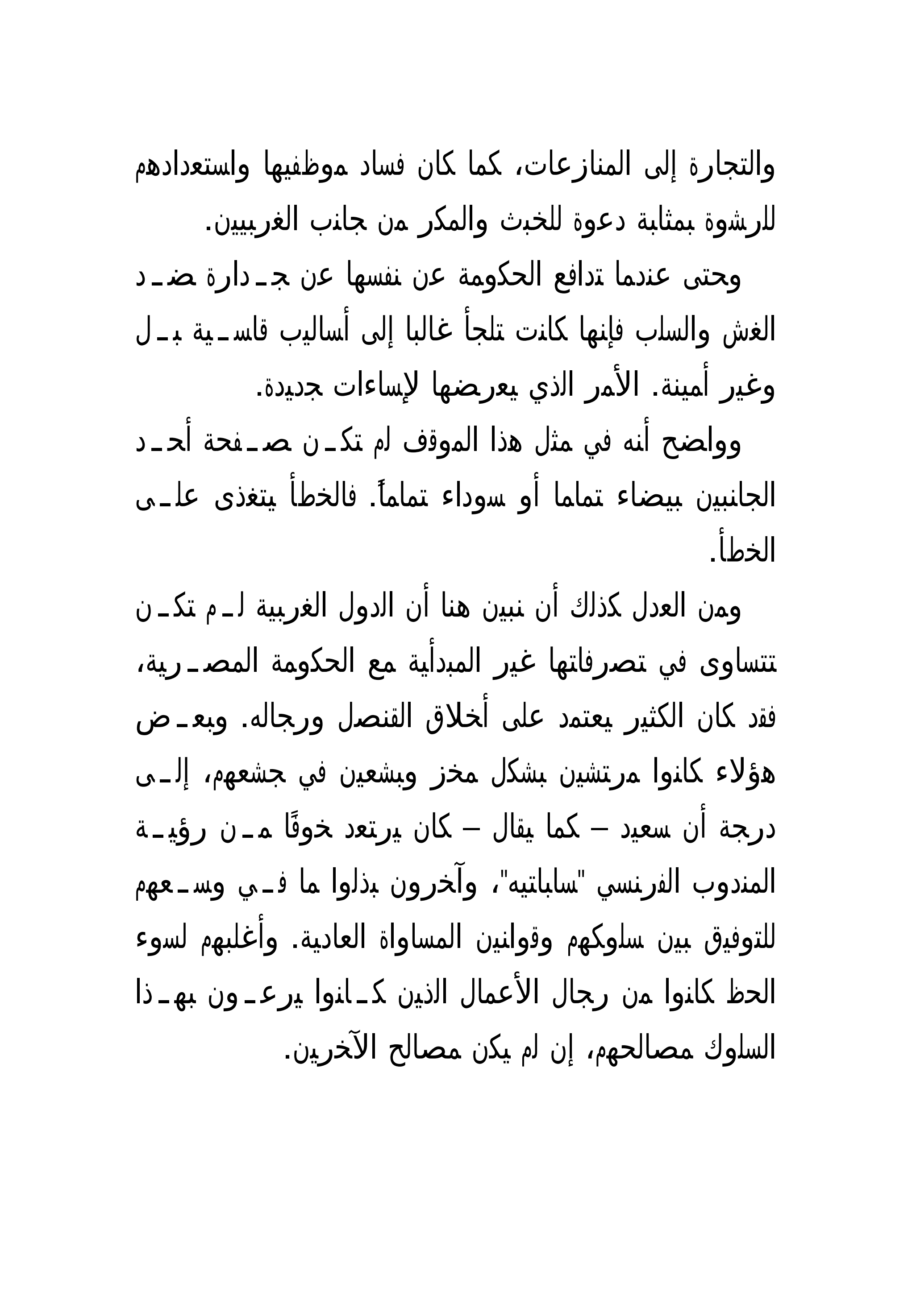
الأوروبيين لكي يأمر خادمه بإغلاق النافذة وقال: "إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكلفني ذلك ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي".

وعلينا أن نقول في إنصاف إن بعض الأسس التي بررت إنشاء الامتيازات الأجنبية في الأصل كانت ما تزال قائمة في القرن التاسع عشر، فلم يكن من السهل على الأوروبي أن يعامل معاملة حسنة من البوليس المصري أو يحاكم محاكمة عادلة في محكمة إسلامية، ولقد كانت هناك آنذاك كراهية شديدة للأجانب، ولم يضع الأمل أبدا في مجيء اليوم الذي يمكن فيه طرد الذي من مصر أو إرجاعه إلى عزلته وذله القديم، وكان الأهالي يتطلعون في كل حاكم إلى قيادة في حرب صليبية تطهر البلاد، وأصبح كل تغيير في أسرة حاكمة علامة بدء في أعمال الشغب ضد المسيحيين.

ومن ناحية أخرى فإن كثيرا من عداء المصري للأجنبي كان رد فعل إساءات الأجانب، فعجرفة الذمي كانت تثير المسلم، ولقد عمق من هذا الاحتكاك الكامن في الموقف الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل من الطائفتين. فقد كان معظم الأوروبيين أصحاب أعمال – رؤساء – بكل ما في

الأوروبي من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى الأبطـأ والأقل دقة، أو كان بعض الأوروبيين بروليتاريين ليس لهـم عزاء إلا التفوق المزعوم على السكان المحليـين. والجميـع تقريبا كانوا مقتنعين بتعصب المسلم وبربريته ويتصـورون أنهم كالنائمين على فراش من نار الكراهية المتقدة المشتراة، على أهبة الانفجار لولا التهديد بالعقاب. ومن ناحية أخـرى فإن أغلب المصريين الذين اتصلوا بالأجانـب الأوروبيـين كانوا إما موظفين حكوميين عاجزين عـن أداء وظـائفهم أو مصابين في كرامتهم بسبب حصانة الأجنبي، أو خدما وعمالاً وشحاذين ولصوصا، كلهم في حالة فقر مدقع، وجـدوا مـن السهل ترجمة شكواهم من أحوالهم إلى كراهية للكفار.

ولقد عكس تصرف الحكومة نفسها بعض هذا العداء، فمن الخطأ تصوير الحكومة المصرية ضحية هادئـة للاسـتغلال الغربي، فقد كان محمد علي وخلفاؤه راغبين فـي اسـتخدام الأوروبيين كما كان الأوروبيون راغبين فـي اسـتخدامهم. وكانت الحكومة تضرب التجار الأجانـب بعضـهم بـبعض وتفضل "الاتفاقيات" الخاصة على مفاوضات السوق الرسمية. وكان من الطبيعي أن تؤدي أساليبها الخاصـة فـي المـال



والتجارة إلى المنازعات، كما كان فساد موظفيها واستعدادهم للرشوة بمثابة دعوة للخبث والمكر من جانب الغربيين.

وحتى عندما تدافع الحكومة عن نفسها عن جدارة ضد الغش والسلب فإنها كانت تلجأ غالبا إلى أساليب قاسية بل وغير أمينة. الأمر الذي يعرضها لإساءات جديدة.

وواضح أنه في مثل هذا الموقف لم تكن صفحة أحد الجانبين بيضاء تماما أو سوداء تماماً. فالخطأ يتغذى على الخطأ.

ومن العدل كذلك أن نبين هنا أن الدول الغربية لم تكن تتساوى في تصرفاتها غير المبدأية مع الحكومة المصرية، فقد كان الكثير يعتمد على أخلاق القنصل ورجاله. وبعض هؤلاء كانوا مرتشين بشكل مخز وبشعين في جشعهم، إلى درجة أن سعيد – كما يقال – كان يرتعد خوفًا من رؤية المندوب الفرنسي "ساباتيه"، وآخرون بذلوا ما في وسعهم للتوفيق بين سلوكهم وقوانين المساواة العادية. وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم، إن لم يكن مصالح الآخرين.

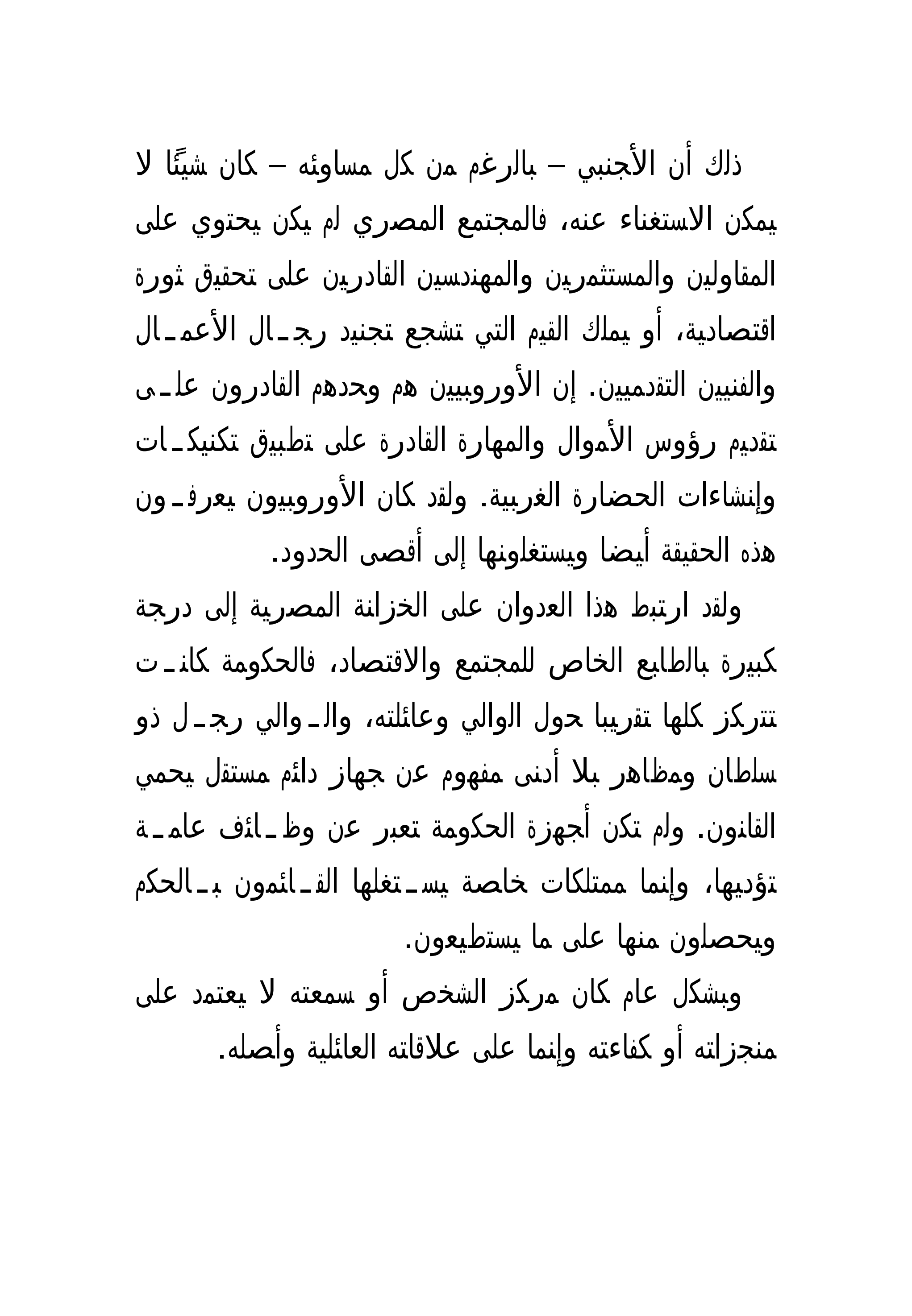
ولقد كانت لسياسة حكومة بلادهم أهميتها أيضـا. ففـي بعض البلاد كانت وزارة الخارجية أشد فسادا من منـدوبيها بالخارج، فهناك حالات معروفة لبعض الموظفين في وزارة الخارجية، وفيهـا يتجـاهلون اعتراضـات قنصـلهم فـي الإسكندرية ويأمرونه بتأييد دعاوى مالية مغشوشة. غيـر أن وزارة الخارجية في أوروبا كانت غالبا لا تبالي بما يحـدث وتعتبر الامتيازات الأجنبية بكل مبالغاتها أمرا لا يمكن تجنبه بل خاصية ضرورية للسياسة والنشاط المالي فـي منطقـة متخلفة، وعلاوة على ذلك فإن طول المسـافة جعـل مـن الضروري منح الوكلاء في مصر حرية تصرف واسعة. ولم تتنصل من مبالغات الامتيازات الأجنبيـة إلا دول قليلـة – إنجلترا على وجه الخصوص والولايات المتحدة بدرجة أقـل – رأت في مفهوم الحماية ذاته إسـاءة وافترضـت أن مـن الواجب أن تحكم دعاوى مواطنيهم في مصر نفس المبـادئ التي تحكم هذه الدعاوى في بلادهم الأصلية.

إلا أن النقطة الهامة للمؤرخ هي أن أعظم النوايا الطيبـة كانت عاجزة عن أن تغير منطق الموقف. فما دام قد أصـبح مستقرا لدى الجميع في مصر أن سمعة القنصل والأمة التي

يمثلها مرتبطة بنجاحه في الدفاع عن مصالح رعايـاه، وأن "يدا من حديد في قفاز من حرير" هي اللغة الوحيـدة التـي يفهمها "التركي"، كان لابد أن يزداد الضغط على الحكومـة المصرية إلى أقصى الحدود. ومن الشائع في الغرب التحدث عن عقدة "الإبقاء على ماء الوجه" عند الشرقيين – كما لـو كان الغربيون قد تخلصوا من هذه العقدة! – ومع ذلك فـإن ممثلي الغرب في مصر في القرن التاسع عشر، كمـا فـي جهات أخرى حيث لماء الوجه أهميتـه – كـانوا شـديدي الحساسية في هذه المسألة والدول الحديثة أو الصغيرة مثـل الولايات المتحدة وسردينيا كانت مصممة علـى أن تظهـر بمظهر لا يقل أهمية عن مظهر بريطانيا أو فرنسـا، وكـان قنصلاً بريطانيا وفرنسا يراقبان بعضهما البعض حول هـذه المسألة.

ومع ذلك فإن كل هذا الاستخدام السيئ للحماية أو المبالغة في التعويضات لم يكن إلا جـزءا مـن القصـة، فهـؤلاء الأجانب، الذين كانوا سعداء بنهب الخزانة عندما يقاسون من إساءة حقيقية أو وهمية، كانوا يسعون إلى الحصـول علـى الأموال الصغيرة. أما النهب الحقيقي الكبير فقد تمثـل فـي

العقود والامتيازات لبناء المرافق العامة وإنشـاء الخـدمات العامة وشراء المؤن واستغلال المناجم. وبعض هذه المشاريع كانت قانونية مثل الشركة التي أسسها في عام ١٨٥٧ فرنسي اسمه كوردييه لمد أنابيب المياه النقية فـي الإسـكندرية أو خطوط الترام التي أنشأتها شركة إنجليزية عام ١٨٦٠ لتربط الإسكندرية بحي الرمل الجديد، وبعض هذه المشاريع لم تكن إلا غشًا، وبعض المشاريع كان كبيـرا ودائمـا مثـل قنـاة السويس، والبعض كان قصير الأجل، ولكن جميعها كانـت تستهدف أكبر استغلال لاحتياجات مصر وتفرض شـروطًا من جانب واحد وتتقاضى رسـوما خياليـة. إن كـل هـذه المشروعات تستهدف الحصول على أربـاح اسـتثنائية بـل خيالية، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأن النتائج لم تكن دائما في مستوى التوقعات. وغنى عن البيان أن كـل هـذه الشركات لم تتوقع أية خسارة. فالأجنبي الذي يسـتثمر فـي مشروعات مصر لم يكن يقصد المخاطرة بأمواله. فـإذا لـم يكن العائد كافيا فثمة طرق كثيرة لإقناع الوالي بأن يضـيف الفرق إلى دينه أو إلى شعبه وأن عليه أن يعمل على إنقـاذ ضيوفه.



ذلك أن الأجنبي – بالرغم من كل مساوئه – كان شيئًا لا يمكن الاستغناء عنه، فالمجتمع المصري لم يكن يحتوي على المقاولين والمستثمرين والمهندسين القادرين على تحقيق ثورة اقتصادية، أو يملك القيم التي تشجع تجنيد رجـال الأعمـال والفنيين التقدميين. إن الأوروبيين هم وحدهم القادرون علـى تقديم رؤوس الأموال والمهارة القادرة على تطبيق تكنيكـات وإنشاءات الحضارة الغربية. ولقد كان الأوروبيون يعرفـون هذه الحقيقة أيضا ويستغلونها إلى أقصى الحدود.

ولقد ارتبط هذا العدوان على الخزانة المصرية إلى درجة كبيرة بالطابع الخاص للمجتمع والاقتصاد، فالحكومة كانـت تتركز كلها تقريبا حول الوالي وعائلته، والـوالي رجـل ذو سلطان ومظاهر بلا أدنى مفهوم عن جهاز دائم مستقل يحمي القانون. ولم تكن أجهزة الحكومة تعبر عن وظـائف عامـة تؤديها، وإنما ممتلكات خاصة يسـتغلها القـائمون بـالحكم ويحصلون منها على ما يستطيعون.

وبشكل عام كان مركز الشخص أو سمعته لا يعتمد على منجزاته أو كفاءته وإنما على علاقاته العائلية وأصله.

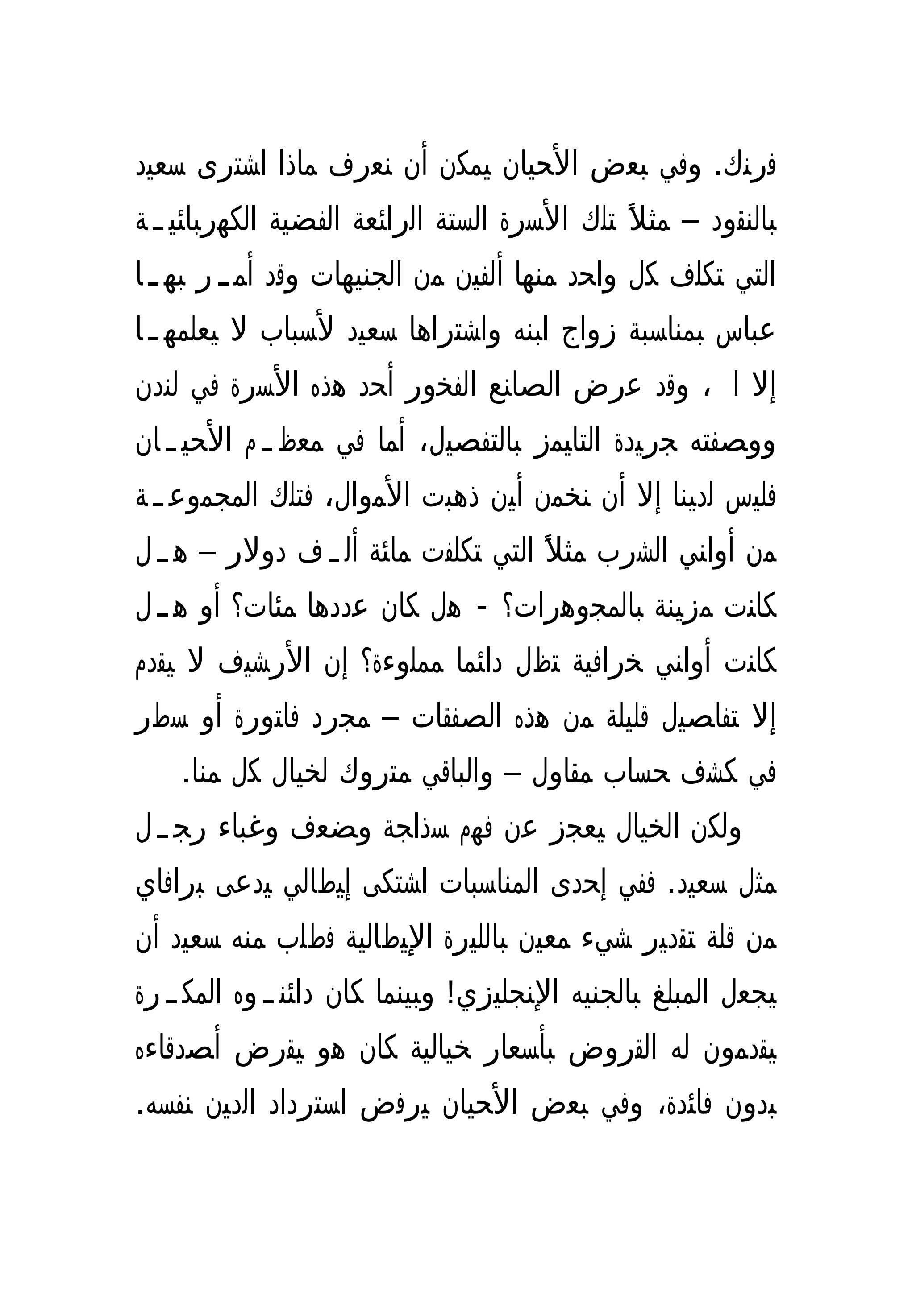
والنتيجة أن النجاح في سـباق المشـروعات المصـرية الكبيرة لم يكن من نصيب الأرخص أو الأسرع في الإنجـاز أو الأنسب في شروطه وإنما كانت من نصيب مـن يعـرف الوالي منذ الطفولة، أو من نصيب التاجر الذي يتناول الطعام مع وزير الأشغال العمومية، أو المقاول الذي ينام مع عشيقة الوزير وفي المستويات العليا من السلطة الحكوميـة كانـت الصداقة والنفوذ تشتري بالخدمات التي تـأتي فـي الوقـت المناسب وباللطف اللبق والهدايا ذات الذوق. أمـا بالنسـبة للموظفين الصغار فقد كانت الرشاوى المكشوفة تؤدي نفـس المهمة.

وبالطبع كان الكثير يتوقف على شخصية الباشا الحـاكم، فقد كان محمد علي يقبل مبدأ العمل القائم علـى الصـداقة. ولكنه لم يكن رجلاً هينًا فعلى الرغم من عطفه على بعـض التجار بذل محمد علي جهودا جدية لكي يبيع القطن المصري على أسس غير شخصية على أساس المزاد، وقد ذهب إلـى أبعد من ذلك، ففي إحدى المناسبات حاول أن يفرض سـعرا محددا على بيوت القطن في الإسكندرية، ولكنها وجـدت أن السعر غال ورفضت الشراء، فقام الـوالي بشـحن البـالات

مباشرة متجاهلاً المصدرين العاديين. وبينما فشلت هذه المحاولة وعاد بيع القطن إلى نظامه العادي بما فيه من نفوذ ومحاباة ومؤامرات وبكل ما يقدمه هذا النظام من فرص الرشوة والفساد إلا أن احترام الأجانب للوالي ظل قويا ولقد ظل محمد علي – حتى يوم وفاته – قادرا على أن يضع ضيوفه في مكانهم المناسب.

غير أن خلفاءه لم يكونوا في مستوى نجاحه... ويعود هذا إلى ازدياد الضغط الغربي عليهم من ناحية، فضلاً عن أنهم لم يكونوا في مستوى قوته وشخصيته – في خوفه واحتقاره لكل ما هو أجنبي – أقل تعرضا لغواية الأجانب من جده. إلا أنه كان في نفس الوقت أقل مقاومة لتهديداتهم. وعندما تولى سعيد الحكم فتحت الأبواب على مصراعيها. كان سعيد طيبا ودودا وإن كان ينقصه ذكاء محمد علي وإرادته القوية. ولقد كان حريصا على أن يرضى ضيوفه، وقد جعله عجزه عن أن يقول "لا" فريسة سهلة لمجموعة ماهرة من المتملقين لم يعرفها قصر حاكم من قبل.

ولم تكن عند سعيد أدنى فكرة عن قيمة النقود فقد كلفه تزيين إحدى حجر الاستقبال في قصر عابدين عشرة ملايين


فرنك. وفي بعض الأحيان يمكن أن نعرف ماذا اشترى سعيد بالنقود – مثلاً تلك الأسرة الستة الرائعة الفضية الكهربائيـة التي تكلف كل واحد منها ألفين من الجنيهات وقد أمـر بهـا عباس بمناسبة زواج ابنه واشتراها سعيد لأسباب لا يعلمهـا إلا ا ، وقد عرض الصانع الفخور أحد هذه الأسرة في لندن ووصفته جريدة التايمز بالتفصيل، أما في معظـم الأحيـان فليس لدينا إلا أن نخمن أين ذهبت الأموال، فتلك المجموعـة من أواني الشرب مثلاً التي تكلفت مائة ألـف دولار – هـل كانت مزينة بالمجوهرات؟ - هل كان عددها مئات؟ أو هـل كانت أواني خرافية تظل دائما مملوءة؟ إن الأرشيف لا يقدم إلا تفاصيل قليلة من هذه الصفقات – مجرد فاتورة أو سطر في كشف حساب مقاول – والباقي متروك لخيال كل منا.

ولكن الخيال يعجز عن فهم سذاجة وضعف وغباء رجـل مثل سعيد. ففي إحدى المناسبات اشتكى إيطالي يدعى برافاي من قلة تقدير شيء معين بالليرة الإيطالية فطلب منه سعيد أن يجعل المبلغ بالجنيه الإنجليزي! وبينما كان دائنـوه المكـرة يقدمون له القروض بأسعار خيالية كان هو يقرض أصدقاءه بدون فائدة، وفي بعض الأحيان يرفض استرداد الدين نفسه.

وكان سعيد ينصت للناس أكثر من اللازم. فليس عنده اقتراح يمكن رفضه لبعده عن الواقع. وليس عنده مقاول يمكن استبعاده لسمعته السيئة. وكان لسانه شديد التورط، فالوعود تبذل بسهولة، أما السداد فقد كان غاليا.

وبلغ الأمر إلى حد أن سعى البعض للحصول على امتيازات مشروعات على الرغم من عجزهم عن الوفاء بها، بل وعلى أساس هذا العجز في الحقيقة، فقد كان من المؤكد أن كل عقد يلغى – أيا كان سبب الإلغاء – له تعويض، وأي تعويض فأخذ المتقاضين (كان في آن واحد تاجرا يونانيا وحماية فرنسية وقنصلاً عاما لبلجيكا) طالب بثلاثة ملايين جنيه وذلك لأن سعيد رفض أن يعترف بكلمة شفوية يزعم أن محمد علي أعطاها له منذ أكثر من عشر سنوات منحه حق نقل البضائع في منطقة الترانست إلى خليج السويس. وقبل أن تنتهي حملة الإتاوة والمطالبة والضغط قبل سعيد مسرورا أن يدفع ثلاثة ملايين فرنك كتعويض، ولم يكن هذا المبلغ إلا شيئًا تافها بالقياس إلى العبء الذي فرضه امتياز قناة السويس بعد ذلك على مصر.

وعندما حلت مجاعة القطن كانت مصر ميـدانًا مفتوحـا للصيد، وكان إدوارد ديرفيو أحد هؤلاء الصيادين.

# الفصل الرابع

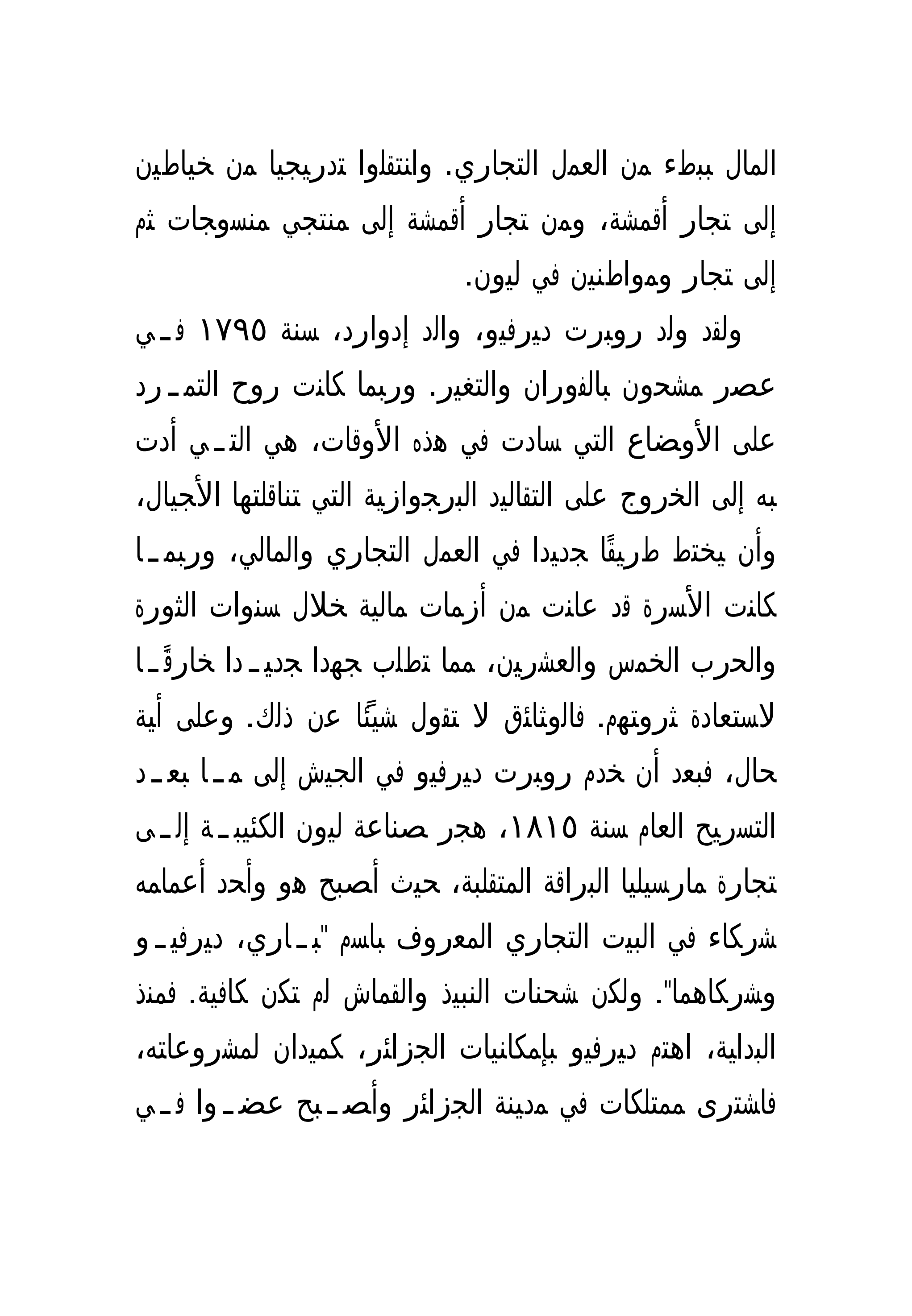
## ظهور إدوارد ديرفيو

الإسكندرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨

# عزيزي أندريه.

" مازال حلمنا هو العودة إلى الوطن والاعتزال، بمجـرد أن نجمع ثروة صغيرة تسمح بذلك. ولحسن الحـظ، لسـت نادما على ترك عملي في شركة مسيجاري. ولقـد ربحـت معاملاتي الصغيرة، وبدأت في ادخار جزء من الأرباح".

إن إدوارد ديرفيو يرجع في الأصل إلى إحدى أسر رجال الأعمال الصغار الذين كانوا بمثابة العمود الفقري للبرجوازية الفرنسية القديمة. وكان أجداده في القـرنين السـابع عشـر والثامن عشر خياطين في كوندريو، وهي بلدة ريفيـة علـى ضفاف الرون بالقرب من ليون، ولقد ترك أحد فروع الأسرة الطموحة محل الخياطة ليحتل مركزا فـي العمـل المكتبـي والمكانة الرفيعة. وظل أجداد إدوارد ديرفيو قـانعين بجمـع



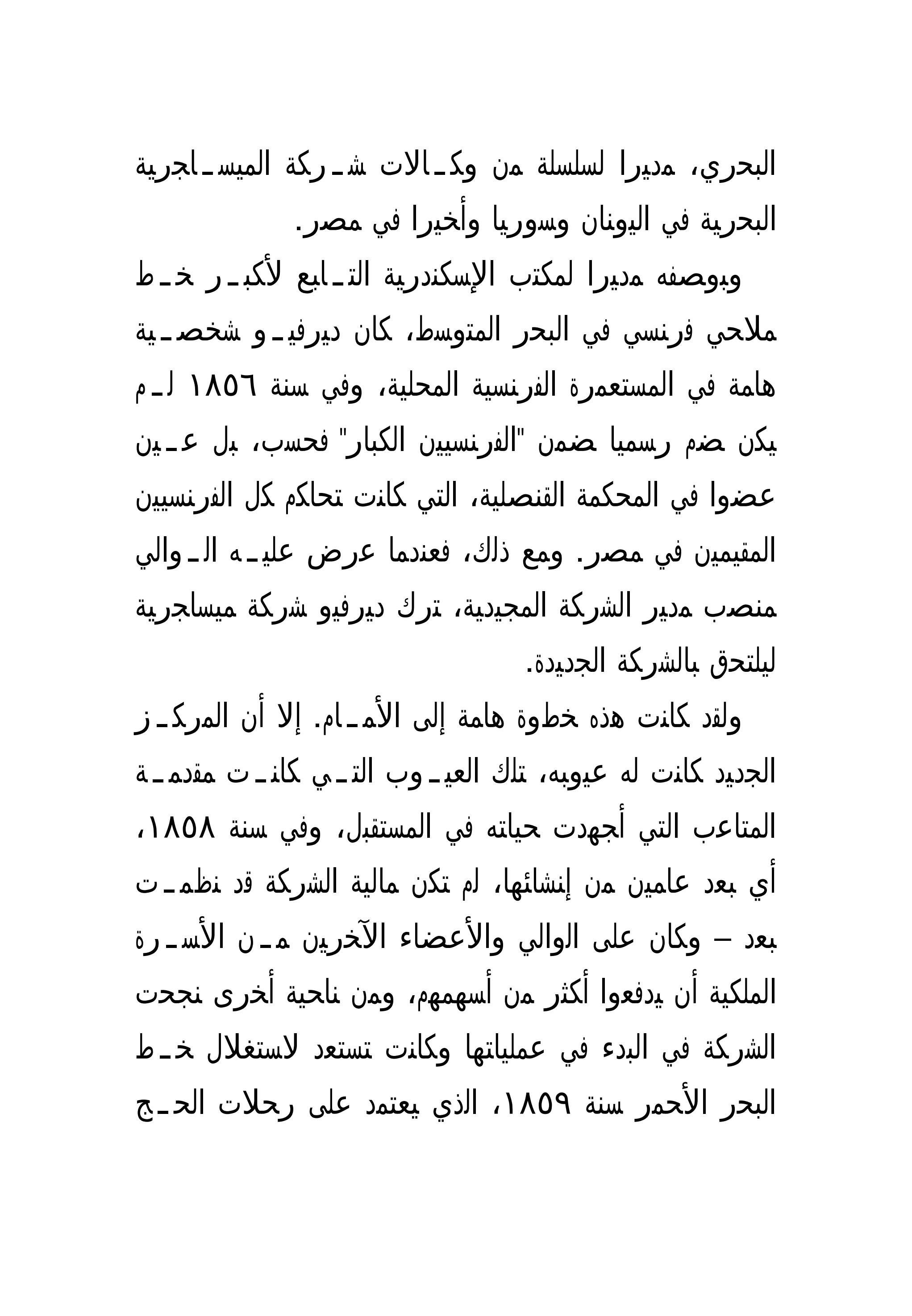
المال ببطء من العمل التجاري. وانتقلوا تدريجيا من خياطين إلى تجار أقمشة، ومن تجار أقمشة إلى منتجي منسوجات ثم إلى تجار ومواطنين في ليون.

ولقد ولد روبرت ديرفيو، والد إدوارد، سنة ١٧٩٥ في عصر مشحون بالفوران والتغير. وربما كانت روح التمرد على الأوضاع التي سادت في هذه الأوقات، هي التي أدت به إلى الخروج على التقاليد البرجوازية التي تناقلتها الأجيال، وأن يختط طريقًا جديدا في العمل التجاري والمالي، وربما كانت الأسرة قد عانت من أزمات مالية خلال سنوات الثورة والحرب الخمس والعشرين، مما تطلب جهدا جديدا خارقًا لاستعادة ثروتهم. فالوثائق لا تقول شيئًا عن ذلك. وعلى أية حال، فبعد أن خدم روبرت ديرفيو في الجيش إلى ما بعد التسريح العام سنة ١٨١٥، هجر صناعة ليون الكئيبة إلى تجارة مارسيليا البراقة المتقلبة، حيث أصبح هو وأحد أعمامه شركاء في البيت التجاري المعروف باسم "باري، ديرفيو وشركاهما". ولكن شحنات النبيذ والقماش لم تكن كافية. فمنذ البداية، اهتم ديرفيو بإمكانيات الجزائر، كميدان لمشروعاته، فاشترى ممتلكات في مدينة الجزائر وأصبح عضوا في

مجلس المدينة يمثل مصالح الأعمـال التجاريـة الفرنسـية الجزائرية. وامتلك مناجم للتصدير، وأقام هيئات في فرنسـا لاستغلالها، وأصبح في الإمبراطورية الثانية صديقًا وزمـيلاً في العمل لبعض التجار البارزين في مارسيليا.

ولقد كان إدوارد ديرفيو ابنه الثاني. وبحكم مولـده فـي مارسيليا في سنة ١٨٢٤ نشأ وترعرع في أسرة تجتاز فترة انتقال من مستوى للثروة والمكانة الاجتماعية إلـى مسـتوى آخر. وعندما بلغ مرحلة النضوج، لم يكن ميـراث ديرفيـو الجديد قد تبلور بعد في الشكل الصلب الحر المناسب الـذي يسمح له بالجلوس على عرش المال. ومثل والده أيضا كـان على إدوارد أن يقضي حياته صـاعدا السـلم الاجتمـاعي والاقتصادي باحثًا عن ثروته ومغتنما الفرصة الأساسية عبر البحر المتوسط.

وبفضل اتصالات عائلية، بدأ حياته كموظف تنفيذي، وهو مثل مبكر للبيروقراطية المالية المعروفة اليوم، وفـي سـنة ١٨٤٣، عندما كان عمره تسعة عشر عاما، أصـبح مـديرا لوكالة "أوران" لخط بازن البحري. وبعد فترة مخيبة كمـدير لمناجم والده من سنة ١٨٤٨ إلى ١٨٥١، عاد إلـى العمـل



البحري، مديرا لسلسلة من وكالات شركة الميساجرية البحرية في اليونان وسوريا وأخيرا في مصر.

وبوصفه مديرا لمكتب الإسكندرية التابع لأكبر خط ملاحي فرنسي في البحر المتوسط، كان ديرفيو شخصية هامة في المستعمرة الفرنسية المحلية، وفي سنة ١٨٥٦ لم يكن ضم رسميا ضمن "الفرنسيين الكبار" فحسب، بل عين عضوا في المحكمة القنصلية، التي كانت تحاكم كل الفرنسيين المقيمين في مصر. ومع ذلك، فعندما عرض عليه الوالي منصب مدير الشركة المجيدية، ترك ديرفيو شركة ميساجرية ليلتحق بالشركة الجديدة.

ولقد كانت هذه خطوة هامة إلى الأمام. إلا أن المركز الجديد كانت له عيوبه، تلك العيوب التي كانت مقدمة المتاعب التي أجهدت حياته في المستقبل، وفي سنة ١٨٥٨، أي بعد عامين من إنشائها، لم تكن مالية الشركة قد نظمت بعد – وكان على الوالي والأعضاء الآخرين من الأسرة الملكية أن يدفعوا أكثر من أسهمهم، ومن ناحية أخرى نجحت الشركة في البدء في عملياتها وكانت تستعد لاستغلال خط البحر الأحمر سنة ١٨٥٩، الذي يعتمد على رحلات الحج

السنوي. وعلى الرغم من أن الشركة المجيدية لم تكـن فـي مستوى شركة المياجسريه، إلا أن ديرفيو كان علـى الأقـل أكبر رأس في ميدانه، وامتازت شركته بارتباطها بمصـالح الوالي. وعلاوة على ذلك، كانت روابط ديرفيو وثيقـة مـع البلاط بوجه خاص، فقد تزوج بنت كوينج بك، الـذي كـان معلما لسعيد باشا، وأصبح سكرتير سكرتيره الخاص. ولـم يهمل ديرفيو هذه الاتصالات.

"وبالإضافة إلى إدارة الشركة المجيدية، فإن لـي شـئونًا تجارية وصناعية أخرى صغيرة، تدر أرباحا طيبـة. إننـي أقضي إليك بكل هذه التفاصيل لأنني أعرف اهتمامـك بـي ولأنني مقتنع بأنك ستسر لسماع خطوات نجاحي في الطريق الجديد الذي اتخذته لنفسي".

ولقد كان من حسن حـظ ديرفيـو أن تكـون لـه هـذه المعاملات التجارية الصغيرة الإضافية، إلا أنه لم يكن مديرا ناجحا في أعمال الملاحة، ومن العدل أن نقول إن الأحوال لم تكن مواتية لجهوده – فلقد هبطت الأعمال التجارية المصرية نتيجة للأزمة الأوروبية التجارية في سنة ١٨٥٧ – ١٨٥٨.

وعلى أية حال ففي سنة ١٨٦٠، عندما كانت المجيدية على وشك الانهيار، تركها ديرفيو لكي ينشئ مصرفه الخاص به.

وفي أول ديسمبر سنة ١٨٦٠، أنشئت شركة إدوارد ديرفيو وشركاه المالية، برأسمال متواضع يبلغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك. ولقد كان الشريك (أ.أ. جالو) دون شك العضو الأصغر في الشركة كما تبين من حذف اسمه من اسم الشركة. ونحن لا نعرف غير القليل عن جالو، باستثناء أنه بدأ حياته كسمسار، لا كتاجر، وتعطي المراسلات صورة غامضة عنه كمدير أعمال، يختص بالأعمال التنفيذية أكثر من اختصاصه بالسياسة. وهو رجل لا غنى عنه، ولكنه أقل من ديرفيو على وجه التأكيد.

ولقد كان لديرفيو في عمله الجديد، ميزتان هامتان، تفوق كل منهما في الأهمية مساهمته في رأس المال: اتصالاته بالبلاط المصري – التي ذكرناها آنفًا- وصداقته لألفريد أندريه، أحد رجال المصارف في باريس وممول دولي. ويبدو أن الرجلين قد تقابلا في سنة ١٨٥٦ أو ١٨٥٧، عندما قام أندريه، (الذي أقام منذ سنة ١٨٥٤ في القسطنطينية مديرا للعمليات المالية الناشئة عن حرب القرم) بزيارة طويلة

لسوريا ومصر قبل عودته إلى شركة عائلتـه فـي فرنسـا. وربما تحدث ديرفيو في ذلك الوقت معه عـن مشـروعاته الطموحة. وعلى أية حال فبمجرد أن بدأ ديرفيو حياته العلمية كرجل أعمال مستقل، عمد إلى تنمية العلاقـة مـع أندريـه بمهارة فائقة وفي ٣ يناير سـنة ١٨٦١ – وقـد أصـبحت الخطابات مستمرة بينهما كتب ديرفيو إلى شـركة أندريـه، "أدولف ماركوارد وشركاه"، يعرض تمثيلهم في الإسـكندرية ويطلب منهم أن يكونوا مندوبيه في باريس. وقـد وافـق آل ماركوارد على الاقتراح وفتحوا حسابا باسم ديرفيو بخمسـة في المائة لصالح باريس وأربعة في المائة لصالح الإسكندرية ونصف في المائة عمولة على أعلى ربح في أي الجهتين.

وجدير بالملاحظة أن هذه الشروط كانت تفوق نظائرهـا التي قدمتها عائلة ماركوارد لمنـدوبيهم العـاديين، وعلـى الأخص نسبة العمولة، التي كانت في العادة ٠,٢٥ %.

إلا أن ماركوارد كان بيتًا ماليا شديد الحرص، بينما كـان ديرفيو مبتدئًا. وقد قضي سنته الأولـى يتحسـس طريقـه: يقرض المال لعمليات تجارية، ويحاول بلا نجـاح تشـجيع الرأسماليين الفرنسيين على استغلال أمـوالهم فـي مصـر،

ويستورد المجوهرات لبلاط الوالي، ويستورد الذهب ليستفيد من أسعار التبادل، ثم يكتشف أن العمولات وتكاليف الشحن والتأمين قد أتت على معظم الربح.

ومع ذلك فإذا كان للتجارة الدولية أرباحها وخسائرها، إلا أن المصرف الجديد كانت له ميزة مؤكدة يمكن الاعتماد عليها: أوراق حكومة الوالي. الأمر الذي يؤدي بنا إلى الدين المصري، الذي كانت تقلباته تشكل وتتشكل بتقلبات وتغيرات ديرفيو خلال حياته العملية في الإسكندرية.

ومن الصعب تحديد بداية الدين، فحتى تحت حكم محمد علي، بدا أن الحكومة تعاني نقصا في الأموال. وفي البداية غطيت النفقات الاستثنائية عن طريق الاقتراض من تجار وشركات معينة في الإسكندرية والقاهرة (البينيس ولار والأورينتال) في مقابل سندات إذ نية اسمية. وعلى الرغم من كرم هؤلاء المقرضين، ورغبتهم في تجديد عقد الوالي، فإن اقتراضا مباشرا من هذا النوع كان محدودا بالضرورة، وفي عهد سعيد، أضحت الحاجة إلى الأموال أكثر إلحاحا، وكان من نتيجة قبول التزامات هامة إزاء شركة قناة السويس أن اضطر الخديوي في سنة ١٨٥٨ – بناء على اقتراح فرديناند

دي ليسبس – إلى إصدار سندات لحامله بآجال قصيرة للسداد. وبهذه الطريقة لم يتغلب سعيد على حرص دائنيه المنتظمين فحسب (الحد الوحيد على إصدار هذه السندات كان ثقة الجمهور) ولكن تغلب أيضا على إشراف رؤسائه في القسطنطينية، الذين كانت موافقتهم أمرا ضروريا لأي قرض رسمي.

ووجد سعيد – المعدم – في سند الخزانة هبة سماوية، فقبل نهاية ١٨٥٩ كانت تتداول في البلاد أوراق مالية قيمتها مليونًا جنيه، وبعد ستة شهور ٣,٥ مليون جنيه، إلا أن مرتبات موظفي الحكومة كانت متأخرة شهرا عن موعدها، وكانت السندات تباع في مايو سنة ١٨٦٠ بخصم ١٤، ١٧%، وخزانة الحكومة كانت خاوية، فاضطر سعيد هذه المرة إلى مواجهة الواقع، فخفض نفقات السكك الحديدية، وفصل بعض رجال الشرطة – الذين (اتجهوا إلى الجريمة سعيا وراء لقمة العيش) – وباع بشروط بائسة منخفضة الغطاء الذهبي والتحف التي دفع فيها أثمانًا جنونية. وفي الوقت ذاته، كان سعيد ينفق ملايين الجنيهات لتمويل قناة السويس، ولينقذ الشركات الأوروبية السيئة الإدارة من

المتاعب، وليشتري المدافع ليسلح تحصينات القناطر الكبيرة العديمة الفائدة. وفي الوقت ذاته – وطول الوقت يحاول بجد زيادة أملاكه بالحصول على أراض جديدة باسم ابنه.

ومن حسن حظ كل من الأمير والدائنين، كانت المسـاعدة في الطريق، فعلى إحدى البواخر في ١١ سبتمبر سنة ١٨٦٠ وصل إلى الإسكندرية أول قسط من قرض من الكونتواردي كومت وشارلي دافيت وشركاه في باريس، بمبلغ ٢٨ مليون فرنك – (ولم يسلم منه إلا حوالي ٢١ مليونًا في الواقع) وقد حاصر القصر ووزارة المالية المطالبون بحقوقهم. وقد كانت الصعوبة الواحدة هي أن مبلغ الـ ٢١ مليون فرنك لم يكـن كافيا فلقد استهلك في السندات التي قيمتها ١٠٠ مليون فرنك، وحل موعدها، ولم يقل إنفاق الحكومة بحال مـن الأحـوال، وزيادة على ذلك. لم يصبح الخديوي مدينًا بمبلـغ الثمانيـة وعشرين مليونًا في مقابل الواحد والعشرين التـي تسـلمها فحسب، ولكنه ارتبط بألا يصدر سندات قصيرة الأجل بدون إذن دائنيه الفرنسيين، ولقد كان موقفًا مستحيلاً، عالجه سعيد بطريقة ملكية بواسطة إصدار سندات أكثر، ولكن باسم جديد.

أما بالنسبة لدائنيه الفرنسيين فلقد كان السند سندا، مهما كان الاسم، فاحتجوا بغضب، وقد رد سعيد على احتجاجهم هذا بأن السندات الجديدة مختلفة في الواقع تمام الاختلاف، ولا يقصد به إلا تغطية الديون السابقة على القرض الفرنسي، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لم يقصد أن يصدر أكثر من مبلغ تافه قيمته ١٥ مليون فرنك.

كان هذا في ديسمبر سنة ١٨٦٠. وبعد ستة شهور، بلغ الدين السائل حوالي ٧ ملايين جنيه إسترليني بالإضافة إلى أكثر من مليون جنيه دين لبنك كونتوار دي كومت Comptoir d'Fscompte بالقياس إلى مبلغ إجمالي من ٣,٥ إلى ٣,٥ مليون منذ عام واحد فقط. ولا ندري كيف حدثت هذه الزيادة. فبالرغم من اهتمام المعاصرين الشديد والبحث الدقيق، فإن منحنى نمو القرض المصري السائل لا يزال سرا غامضا. على أية حالة فقد ظلت الخزانة خاوية كما كانت من قبل، وكانت إيرادات سنة ١٨٦٢ كلها وأجزاء كبيرة من دخل ١٨٦٣؛ ١٨٦٤ مرهونة، وحانت مواعيد سداد القرض الفرنسي.

ولقد كان من شأن مطالبة الدائنين المستمرة (الذين ماطلهم سعيد من يوم إلى آخر) ومضايقة كل أنواع المطالبين الـذين زادت شهوتهم كلما قلت الثقة بالحكومـة أن أسـرع سـعيد بإرسال رسل إلى أوروبا للتفاوض في قرض آخر وهـرب إلى يخته في عزلة.

وفشلت محاولة الحصول على قرض جديد، فقد كان بنك الكنتوار دي كومت ولافيت، مستعدا للمساعدة والإقراض بما يسمح بتجميد القرض السائل كله، ولكنهم طلبوا حـدا أدنـى قدره ٦٧٠ مليون فرنك على تسع وعشرين سنة مقابل مبلـغ لا يزيد عن ١٥٠ مليون فرنك. ويدخل ضمن مبلغ الـ ٦٧٠ مليون فرنك عمولة تبلـغ ٦%، أي ١٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنـك، على القيمة الاسمية للقرض. هذا، بالإضافة إلى أتعاب دفـع الكوبونات المقدرة بـ ١,٥ % من المبالغ المدفوعة، وأرباح الانتقال، وقد بلغت كلها عائدا مستترا يصل إلـى عشـرات الملايين، حتى أن سعيد الذي كان معتادا على الربا استاء من العرض.

وبينما كان سعيد يحاول جاهدا دون فائدة، كانت الخزانـة المصرية في حالة إفلاس متزايد، وهكذا عادت سياسة ضغط

النفقات. وبيعت خيول الخديوي الجميلة، وفصل الموظفـون بالجملة، وخفض الجيش إلى قوة رمزية من ٢,٥٠٠ جندي، وأغرق السوق بأطنان الملابس والعتاد العسكري، معظمهـا من الدرجة الثانية وإن كانت غالية، وفي خلال ذلـك كلـه استمر سعيد في شراء الأرض حيثما وجدها، وفـي بعثـرة الثروات في العطايا والتعويضات، حتى حقق عجـزا لسـنة ١٨٦١ وحدها حوالي ٣ ملايين جنيه. وفي نهاية العام بلـغ الدين السائل ١١ مليون جنيه.

وإذا كانت سندات الخزانة التي ثبت أنهـا سـهلة الطبـع موردا طيبا للخديوي المفلس، فإنها كانت على الأقل، شـائعة بين رجال الأعمال والرأسماليين في بلـده فنسـبة خصـمها العالية، التي بلغت في بعض الأوقات ٣٠% جعلـت منهـا استثمارا مربحا، بينما كانت كثرة تقلباتها وتذبـذباتها شـيئًا مثاليا في أعمال المضاربة، وزيادة على ذلك، فـإن أنـواع السندات المختلفة – ومدد سدادها المتنوعة – كانـت مجـالاً واسعا للتحكم والخداع. فرجال الأعمال الذين كانوا يعرفـون "الأشخاص المناسبين" أو يضعون المال في جيوب "مناسـبة" كانوا قادرين على أن يصرفوا سنداتهم بدون تـأخير، أمـا

الآخرون فقد وجدوا أن الأمر من الصعوبة بحيث كان من الأسهل عليهم أن يبيعوها لذوي النفوذ. وعلى أية حال، فقد حقق الجميع أرباحهم.

والنتيجة أن تدفقت أموال رجال الأعمال وأصحاب الأراضي الأغنياء في سوق الأوراق المالية مع إهمال التجارة المنتظمة، وفي فترة ما كانت البيوت التجارية في مرسيليا تخشى أن تتعامل مع الإسكندرية، حيث وقعت التجارة في أيدي بيوت صغيرة انتهازية. وقد يقال إنصافًا لديرفيو أنه بخلاف زملائه، لم يرم كل شيء لديه في سوق الأوراق الجنونية.

وبمرور الوقت، أثرى ديرفيو سواء من التجارة المنتظمة أو المضاربة، فقد تركت مصر خلفها أزمة ١٨٥٧ – ١٨٦٠ وبدأت تشعر بأول هزات رواج القطن، وفي ١ يناير ١٨٦٢، بعد ثلاثة عشر شهرا من النشاط والعمل زاد رأس مال البنك من ٤٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك.

***

وحتى هذه المرحلة، كان ديرفيو لا يزال في دور التلمذة في الدوائر المصرفية، فمعظم البيوت المالية في فرنسا كانت

تخصم من قيمة أوراقه أكثر مما تفعل مع شركات الدرجـة الأولى؛ وحتى أندريه، الذي كان أكرم من الآخرين، لم يكن قد قدم بعد أفضل شروطه. إلا أن ديرفيو شعر بقوة مركـزه إلى درجة تزكية الآخرين صديقه في باريس. ففـي خطـاب بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٦٢، كتب:

"لقد تجرأت أخيرا على أن أزكى السادة أوبنهايم لك ولقد فعلت ذلك بدون خوف لأنني أدركت أنه ليس هناك ما أخشاه من هؤلاء السادة".

ولقد كانت هذه التوصية بداية ارتباط طويـل لا انقطـاع فيه. فهرمان وهنري كانا رجلي بنوك بالمولد. ولقد نزحـت الأسرة أصلاً من ويندكن في أوبرهش حيث يقال، إنهم كانوا مرابين من ذوي السمعة السيئة. وعندما أصـبحت وينـدكن غير ملائمة لهم، غادروها إلى فرانكفورت، حيث ولد هنري سنة ١٨٣٥ وفي سنة ١٨٥٠، انتقلوا مرة أخرى – مثلهم في ذلك مثل عائلات تجارية يهودية كثيرة في غرب ألمانيـا – إلى حيث الفرص الاقتصادية والاجتماعية الأوسع في لندن، حيث أسس سيمون، (أخو هرمان ووالد هنري)، بنك سيمون وشركاه، ولقد ازدهرت الشركة جزئيـا دون شـك بسـبب

اتصالاتها ببيوت المال في ألمانيا، ومن ناحية أخرى لأنهـا كانت يقظة للتحرك بسرعة إلى مجال تجارة الشرق الأدنـى السريع الاتساع. ولقد شهدت حرب القرم، هنـري، صـبيا يافعا، في البحر المتوسط، يراقب بعين سفن أبيه، التي كانت تنقل الطعام إلى القوات البريطانية، ومتطلعا بالعين الأخـرى إلى الإمكانيات التجارية للمنطقة. وفي الوقـت ذاتـه كـان هيرمان يشق طريقًا مماثلاً. فقد كان شـريكًا فـي شـركة البرتي، نيتو، أوبنهايم وشركاه في باريس، وشركة أوبنهايم، البرتي وشركاه في القسطنطينية، ثم أسس أيضا شركة أخرى في الإسكندرية باسم أوبنهايم، شابير وشركاه. وفيمـا بعـد أشرك ابن أخيه هنري في العمل، وفي عـام ١٨٦٢ عنـدما تمت تصفية شركة أوبنهايم شابير وشركاه اشترك مع هنري في إنشاء بنك جديد في المدينة. وبالنظر إلى مشاغل هيرمان في البلاد الأخرى، فقد تركت الشركة المصـرية فـي يـد هنري.

ولقد كان البيت المالي – أوبنهايم وابن أخيه – أقوى مـن شركة ديرفيو في كل من الموارد (كان رأسـماله ١٥٠,٠٠٠ فرنك) وفي الاتصالات فقد كان وحده في مجموعة عائليـة

قوية متناسقة، ولكن سمعته في مصر كانت بين بين، ومكانته على الأقل في البداية – كانت ناقصة.

"ربما تعرف أن السادة أوبنهايم قد قـاموا بـإدارة ثـروة وممتلكات الأمير إلهامي باشا، ابن عباس، ولقد مات الأمير، في العام الماضي بعد أن بعثر ثروته، وأشيع في هذا الوقـت أن أبناء أوبنهايم قد ساهموا في ذلك بقسط كبير، ولقد عـين الخديوي لجنة لتصفية إقطاعية الأمير، وتأكدت هذه اللجنة أن إدارة أبناء أوبنهايم كانت أمينة ومعتدلة، ولقد كلفـت لجنـة قضائية أخرى لتقدير الخسائر والتعويضات المستحقة للسادة أوبنهايم لعدم الوفاء بالعقد، الذي لم يشأ المنفذون أن يتمسكوا به أو بمعنى أدق لم يتمسكوا به – إذ الأمر كان يستلزم بيـع الممتلكات لتسديد الديون. ولقد أعطت هذه اللجنـة حكمهـا بإعطاء تعويض يبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه لعائلة أوبنهايم".

إن قصة خراب إلهامي باشـا قـد طمسـتها الاتهامـات والاتهامات المضادة، حتى أصبح من الصعب أن نجزم أيـن تنتهي الحقيقة وتبدأ الإشاعة، فعندما مات عباس سنة ١٨٥٤، ورث ابنه ما يقدر بثمانين مليون فرنك كثروة سـائلة فقـط بالإضافة إلى ثروة الأرض. ومنذ البدايـة وضـع (الأميـر

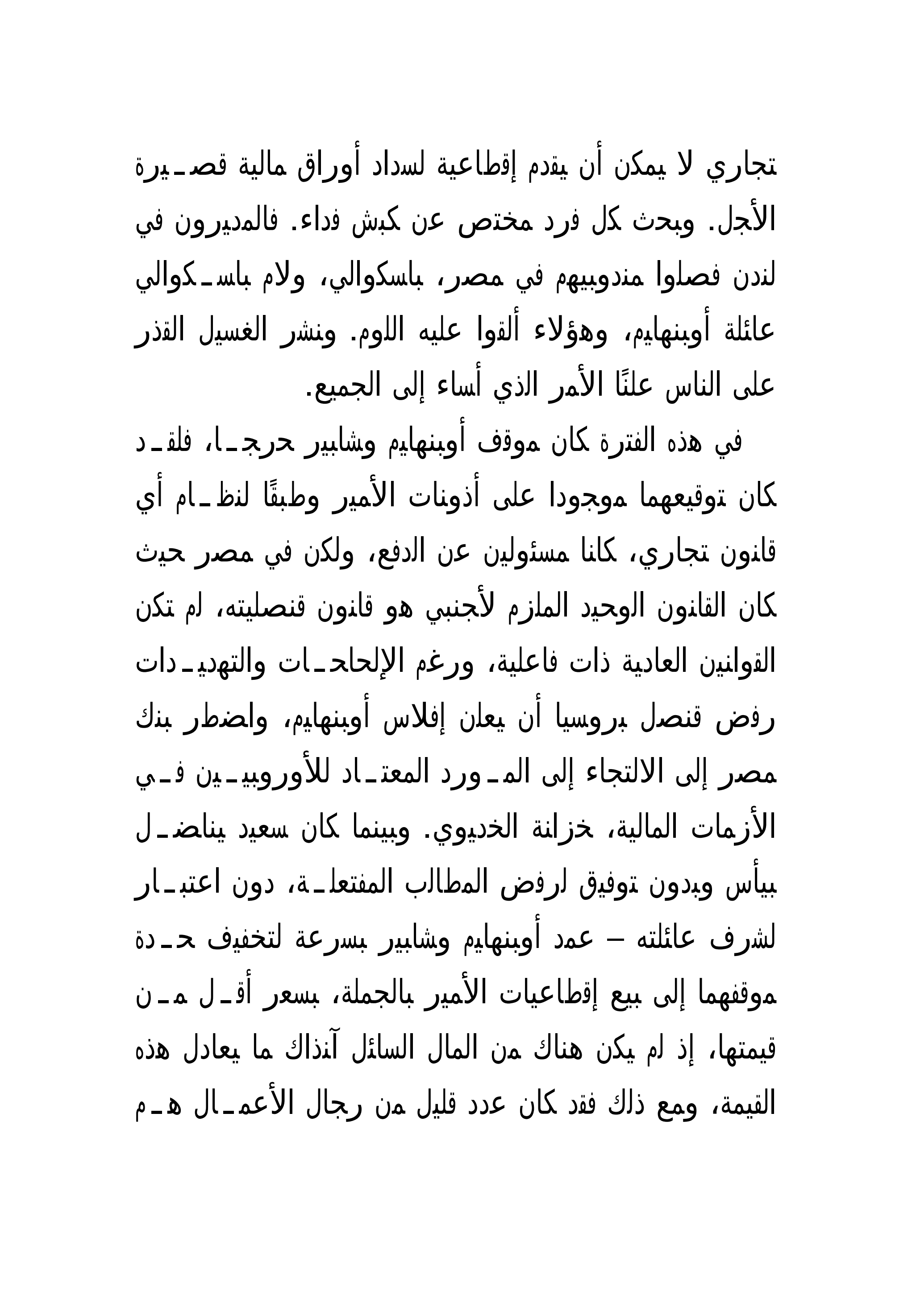
الشاب) نفسه في رعاية رجال الأعمال المجـربين – حتـى يتسنى له الاستمتاع بالذات المختلفة اللانهائية والتي يقـدمها الشرق لكل من يتبع هواه، وقبل سنة ١٨٥٦، يبعد سنتين من وفاة والده، استنزف إلهامي جسده وكثيرا من ثروته. ولقـد وصفه الدكتور بيرجيوير، طبيب الأرسـتقراطية المصـرية وقادة المستعمرة الأوروبية، بأنه "رجل عجوز فـي الواحـد والعشرين من عمره". وعلى الرغم مـن توجيـه أصـحاب المصارف له ( أو ربما بسبب ذلك)، ذهبت الثمانون مليونًا. وبعد ذلك بسنوات قلائل، غطت الديون أراضيه.

ولزيادة دخل أراضيه، حولها إلهامي إلى أوبنهايم، وشابير وشركاهما ليديروها لمدة أثنى عشر عاما ولقد كانت الاتفاقية في صالح البنك، فلم تكن أتعابه السنوية كبيرة فحسب، ولكن شراء الآلات والعتاد الزراعي وبيع المحصول كـان يـدر عمولات كبيرة وزيادة على ذلك فقد صيغ العقد بحيث يعطي أوبنهايم سلطة الحاكم في هذه الممتلكات. وفي مقابـل ذلـك تسلم الأمير معونة مالية سريعة وفتحت خزانة البنك لـه – ولقد استغل الأمير المسرف هذه الفرصـة حتـى أن أوراق أوبنهايم كانت تباع بخصم ٢٤% في سوق الإسكندرية.

ولما أرهقت موارد أوبنهايم وشابير، بدأوا يخلقون لعميلهم مصدرا جديدا للأموال فبرهن إقطاعية الأمير، نجحـوا فـي اقتراض ١٦٢,٠٠٠ جنيه من بنك مصر، في مقابل أذونـات تستحق السداد خلال تسعين يوما ومع أننا لا نملك معلومات عن شروط هذه القروض، إلا أن من المؤكد أنها كانت قاسية نظرا للحالة السيئة التي كان فيها أوبنهايم وإلهامي. فلقد كان بنك مصر مؤسسة، (كما يقول القنصل البريطـاني). "تـتهم عادة بعدم التعامل بشروط سهلة مـع عملائهـا، ولمسـتر ماسكوالي مديرها هنا سمعة بأنه رجل مالي صعب – ينتهي عملاؤه عادة بالاضطرار إلى التخلي عن ممتلكاتهم للبنك".

ومن ناحية أخرى، لم يكن الدائن في موقف أفضـل مـن المدين، فقد كانت الـ ١٦٢,٠٠٠ جنيه مبلغًا ضخما يصعب استدانته من فرد واحد، وخاصة على ضمانة غير سائلة كهذه الإقطاعية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هذا الدين يمثل تقريبـا ثلثي رأس مال البنك الحقيقي، ويمكن تصور عصبية وقلـق مديريه عندما تراكم الدين وحان موعد سداد الأذونات.

وقد كان من شأن هرب إلهامي المتوقع من مصـر سـنة ١٨٦٠ أن تأزم الموقف، وأدرك بنـك مصـر أن أي بنـك



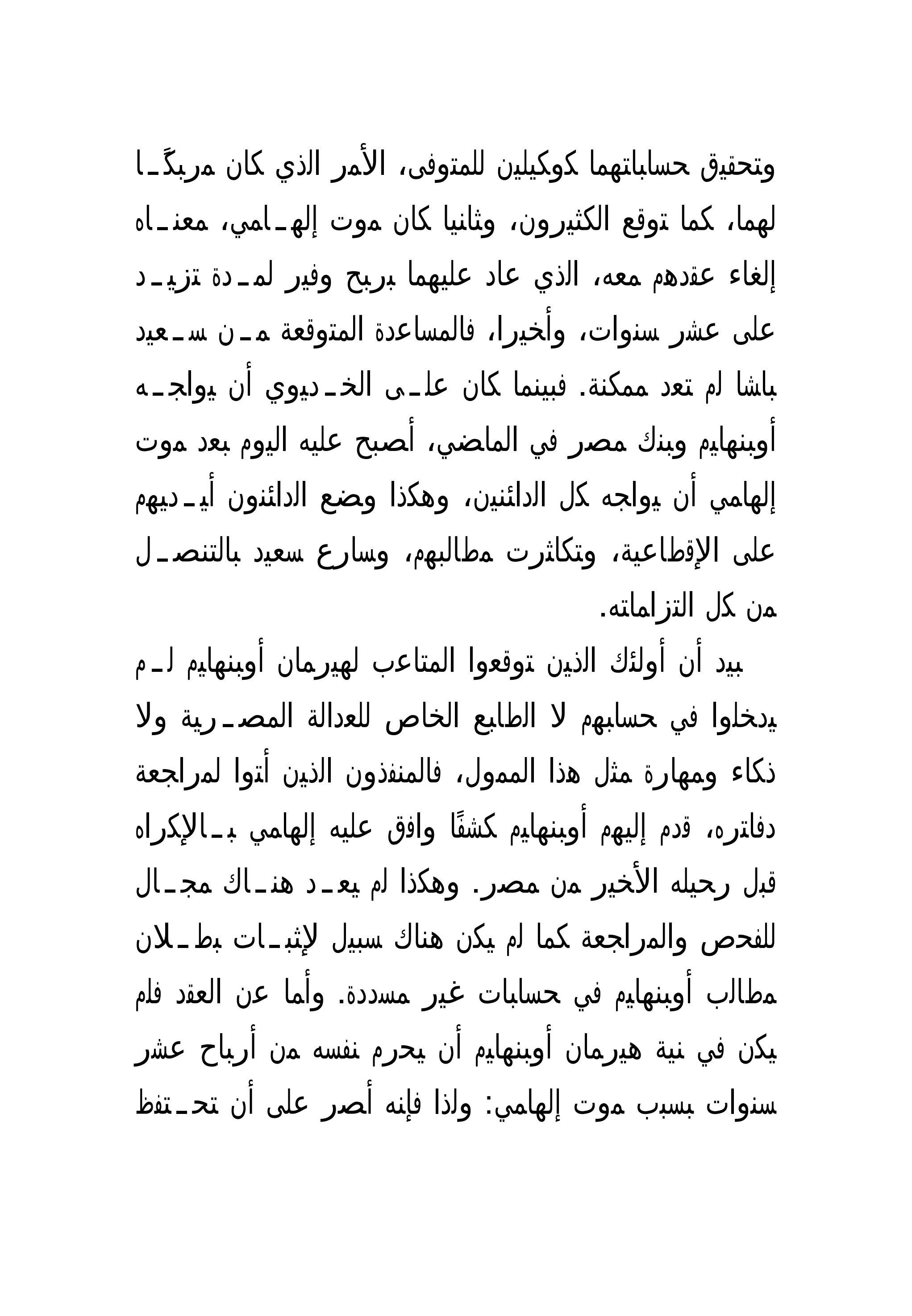
تجاري لا يمكن أن يقدم إقطاعية لسداد أوراق مالية قصيرة الأجل. وبحث كل فرد مختص عن كبش فداء. فالمديرون في لندن فصلوا مندوبيهم في مصر، باسكوالي، ولام باسكوالي عائلة أوبنهايم، وهؤلاء ألقوا عليه اللوم. ونشر الغسيل القذر على الناس علنًا الأمر الذي أساء إلى الجميع.

في هذه الفترة كان موقف أوبنهايم وشابير حرجا، فلقد كان توقيعهما موجودا على أذونات الأمير وطبقًا لنظام أي قانون تجاري، كانا مسئولين عن الدفع، ولكن في مصر حيث كان القانون الوحيد الملزم لأجنبي هو قانون قنصليته، لم تكن القوانين العادية ذات فاعلية، ورغم الإلحاحات والتهديدات رفض قنصل بروسيا أن يعلن إفلاس أوبنهايم، واضطر بنك مصر إلى الالتجاء إلى المورد المعتاد للأوروبيين في الأزمات المالية، خزانة الخديوي. وبينما كان سعيد يناضل بيأس وبدون توفيق لرفض المطالب المفتعلة، دون اعتبار لشرف عائلته – عمد أوبنهايم وشابير بسرعة لتخفيف حدة موقفهما إلى بيع إقطاعيات الأمير بالجملة، بسعر أقل من قيمتها، إذ لم يكن هناك من المال السائل آنذاك ما يعادل هذه القيمة، ومع ذلك فقد كان عدد قليل من رجال الأعمال هم

الذين أدركوا أن هناك ثمة صفقة، وكانوا مسـتعدين لشـراء ممتلكات طيبة لدفع ما بين ربع إلى ثلث القيمة الحقيقية بينما يعطون البائع حرية الاختيار لإعادة الشراء في وقت ما فـي المستقبل، وفي الواقع كان هذا نوعا من أنواع قرض الرهن، يناسب الدائن تماما، الذي كان في هذه الحالة مقتنعا اقتناعـا راسخًا بأن إلهامي لن يعود إلى شراء الأرض في المستقبل.

وفي الوقت ذاته كافح سعيد كفاحا غير معهود، فقد كانت خزانته خاوية وكان يعلم جيدا أن أي مساعدة لبنـك مصـر ستثير دائني إلهامي الآخرين عليه، ولم تكن لديه فرصة، ففي تردده بين المساعدة وعدم المساعدة، وافق سعيد أخيرا على أن يدفع إلى إلهامي منحة قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه، كان سـعيد قد منحها للأمير ولكن، كما اعترف كولكهون، كـان سـعيد محقًا في سحبها، ووافق سعيد على بحـث مطلبـه الآخـر، اعترف محامي بنك مصر أنه "لا سند له على الإطلاق".

عند هذه اللحظة توفي إلهامي، والمشكلة التي كانـت قـد شارفت على الحل تعقدت أكثر من ذي قبـل. وقـد وجـد أوبنهايم وشابير بالذات، أنفسهما في موقف لا يحسدان عليه. ذلك لأن تصفية الإقطاعية من ناحية كان من شـأنها إثبـات

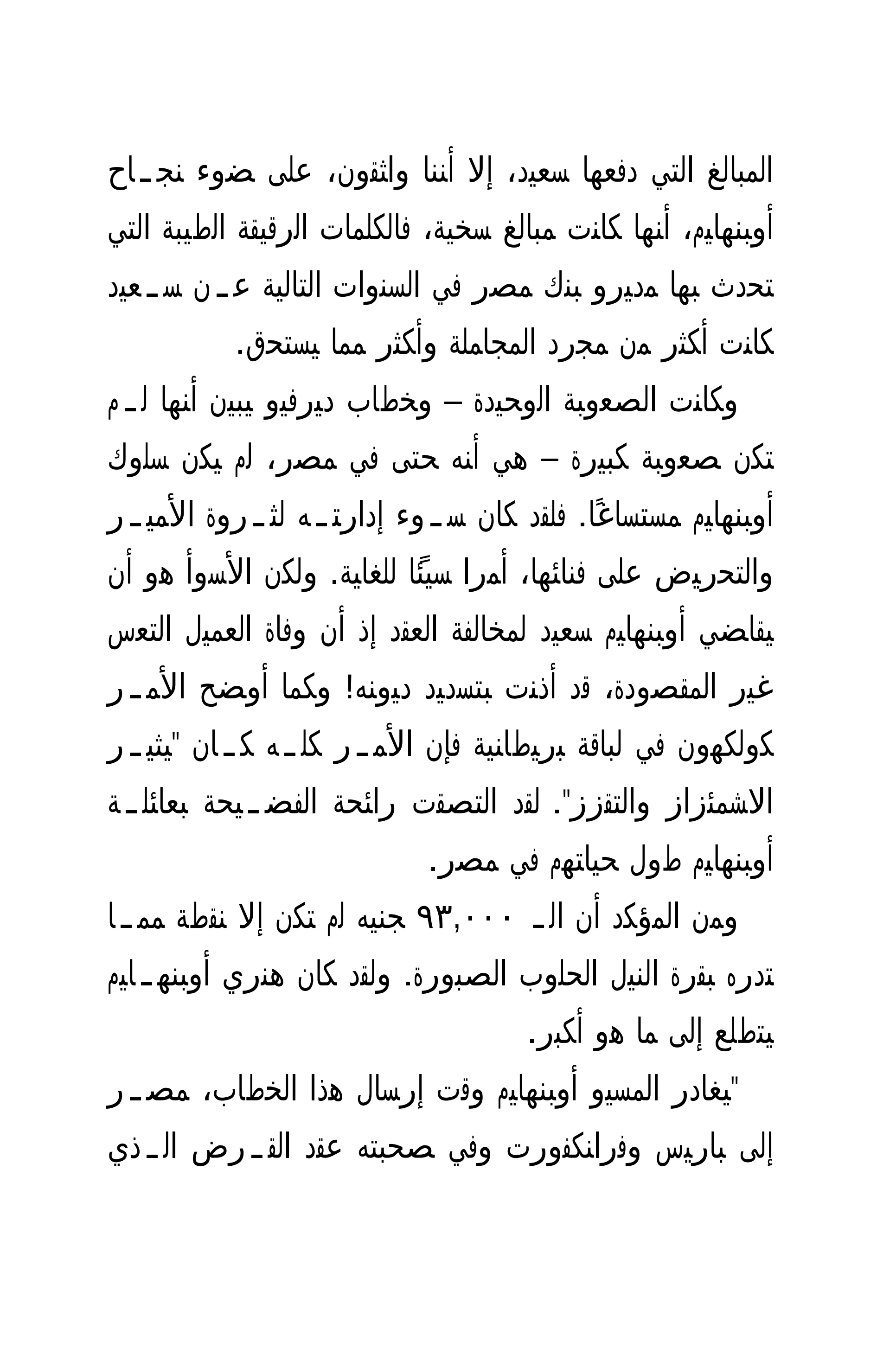


وتحقيق حساباتهما كوكيلين للمتوفى، الأمر الذي كان مربحًا لهما، كما توقع الكثيرون، وثانيا كان موت إلهامي، معناه إلغاء عقدهم معه، الذي عاد عليهما بربح وفير لمدة تزيد على عشر سنوات، وأخيرا، فالمساعدة المتوقعة من سعيد باشا لم تعد ممكنة. فبينما كان على الخديوي أن يواجه أوبنهايم وبنك مصر في الماضي، أصبح عليه اليوم بعد موت إلهامي أن يواجه كل الدائنين، وهكذا وضع الدائنون أيديهم على الإقطاعية، وتكاثرت مطالبهم، وسارع سعيد بالتنصل من كل التزاماته.

بيد أن أولئك الذين توقعوا المتاعب لهيرمان أوبنهايم لم يدخلوا في حسابهم لا الطابع الخاص للعدالة المصرية ولا ذكاء ومهارة مثل هذا الممول، فالمنفذون الذين أتوا لمراجعة دفاتره، قدم إليهم أوبنهايم كشفًا وافق عليه إلهامي بالإكراه قبل رحيله الأخير من مصر. وهكذا لم يعد هناك مجال للفحص والمراجعة كما لم يكن هناك سبيل لإثبات بطلان مطالب أوبنهايم في حسابات غير مسددة. وأما عن العقد فلم يكن في نية هيرمان أوبنهايم أن يحرم نفسه من أرباح عشر سنوات بسبب موت إلهامي: ولذا فإنه أصر على أن تحتفظ

شركته بالوصاية. ولم يكن أمام المنفذين اختيار في المسألة، فباعوا إقطاعيات الأمير لتسديد ديونه. وعندئذ رفع هيرمان دعوى معارضا في انتهاء العقد، وكانت النتيجة ما وصفه ديرفيو.

ولكن أمكن التغلب في نهاية الأمر على تحفظ سعيد، فإذ كان يدرك الضغط الذي كان سيتعرض له إذا ما استمر النزاع القضائي في مصر، حاول أن ينقل القضية إلى القسطنطينية، حيث يمكن أن تسوى على أسس قانونية بحتة، وكان هذا آخر شيء يوده الدائنون. وهكذا قدمت الاحتجاجات الغاضبة وتوالت الضغوط الدبلوماسية القوية، وأخبر الخديوي على الرضوخ، ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك أمل لقد ظهر الدائنون من الأماكن التي لا يمكن لأحد أن يتوقعها يلوحون بكمبيالات مشكوك في ذمتها، وحتى القنصل البريطاني الذي يتحمل كثيرا من مسئولية الأزمة، تراجع من فرط المطالب الزائفة وعرض اقتراحا ساذجا جدا وهو أن يقسم الدائنون المشكوك في ذممهم، ولما كان سعيد ينوي دفع كل الديون على كل حال، لم يشغل الكثيرون أنفسهم باهتمام القنصل البريطاني بمسألة العدالة. ومع أننا لا نعرف تفاصيل



المبالغ التي دفعها سعيد، إلا أننا واثقون، على ضوء نجـاح أوبنهايم، أنها كانت مبالغ سخية، فالكلمات الرقيقة الطيبة التي تحدث بها مديرو بنك مصر في السنوات التالية عـن سـعيد كانت أكثر من مجرد المجاملة وأكثر مما يستحق.

وكانت الصعوبة الوحيدة – وخطاب ديرفيو يبين أنها لـم تكن صعوبة كبيرة – هي أنه حتى في مصر، لم يكن سلوك أوبنهايم مستساغًا. فلقد كان سـوء إدارتـه لثـروة الأميـر والتحريض على فنائها، أمرا سيئًا للغاية. ولكن الأسوأ هو أن يقاضي أوبنهايم سعيد لمخالفة العقد إذ أن وفاة العميل التعس غير المقصودة، قد أذنت بتسديد ديونه! وكما أوضح الأمـر كولكهون في لباقة بريطانية فإن الأمـر كلـه كـان "يثيـر الاشمئزاز والتقزز". لقد التصقت رائحة الفضـيحة بعائلـة أوبنهايم طول حياتهم في مصر.

ومن المؤكد أن الـ ٩٣,٠٠٠ جنيه لم تكن إلا نقطة ممـا تدره بقرة النيل الحلوب الصبورة. ولقد كان هنري أوبنهـايم يتطلع إلى ما هو أكبر.

"يغادر المسيو أوبنهايم وقت إرسال هذا الخطاب، مصـر إلى باريس وفرانكفورت وفي صحبته عقد القـرض الـذي

وقعه مع الحكومة المصرية والذي سيقدمه للاعتمـاد لأحـد اتحادات رجال البنوك الألمان، وفي مقدمتها بنك سـاكس – وهذا القرض البالغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، عملية ممتازة".

وكما أوضحنا سابقًا، بلغت الخزانة المصرية قبل نهايـة سنة ١٨٦١ نهاية المطاف وأصبح لا مفر من قرض جديـد، وقد أدى رفض عرض الكونتوار دي كومت إلى أن يوجـه سعيد نظره إلى مكان آخر بدون أن يولي انتباها إلى دائنيـه الفرنسيين. ولقد كان المنقذ الجديد هو أوبنهايم، الذي أدعـى رغم سمعته السيئة في الإسكندرية أنه يمثل اتحادا من البنوك القوية المحترمة في ألمانيا، وبينما كانت الشروط المعروضة في سوء شروط الكونتوار دي كومت – (٦٠ مليون فرنـك بفائدة ١١ % على ثلاثين سنة) – كان سعيد مستعدا لقبـول أي شيء يخلصه مـن المسـتغلين الباريسـيين بضـماناتهم وأفضلياتهم ولجان الإشراف التي كانوا يقترحونها.

وبالطبع احتج الفرنسيون، احتجت بنوكهم لأنها لا ترغب في أن تفقد مثل هذه العمليات المجزية، واحتجت القنصـلية لأن الحكومة الفرنسية الإمبراطورية كانت تعتبر – بحـق – عقود القروض والامتيازات أسـلحة دبلوماسـية. وبـدورها

أصدرت لندن التعليمات إلى كولكهون في الاسـكندرية بـأن يمنح "تأييده المعنوي" لاتحاد أوبنهايم. وكالعادة انتهى النزاع بما يرضى كل الأطراف على حساب الخزانـة المصـرية. وأقام بنك الكونتوار دي كومـت Comptoir d'Escompte دعوى يطالب فيها بتعويض على أساس أن استمرار إصدار سندات الخزانة يعتبر خرقًا لعقد الـدين المبـرم فـي سـنة ١٨٦٠. ولم يكن ثمة خسارة مالية على بنك الكونتـوار دي كومت، ولكن في مصر كان هذا أمرا غير هام. وإنما المهم هو أن هذا البنك كان يريد ٤٨٠,٠٠٠ فرنك كتعويض لأنـه لم يبرم الدين الجديد، وقد دفع سعيد في النهايـة ٥٠٠,٠٠٠ فرنك.

وانتهت الترتيبات النهائية مع اتحاد فرانكفورت في مارس ١٨٦٢. وقد نصت هذه الترتيبات على قرض صـاف يبلـغ ٤٠ مليونًا، زيد فيما بعد إلى ٦٠ مليونًا عندما رئي أن المبلغ غير كاف على الإطلاق، وفي الواقع، لم يحصل سعيد حتـى على هذا المبلغ، فبعد خصـم العمولـة ورسـوم الخدمـة، والإضافات الأخرى، تسلم سعيد حوالي ٦٢% مـن القيمـة الإسمية للسندات، أو حوالي ٥٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وفي مقابل

ذلك وافقت الحكومة المصرية على دفع ١٩٨ مليون فرنـك على ثلاثين سنة وزيادة على ذلك كانت هذه الأقساط السنوية بضمان إيرادات الدولة، خاصة تلك الإيرادات التي تأتي من مديريات الوجه البحري الخصيبة. وقد بيع معظم القرض عن طريق فرولنج وجوشن إلى السوق الإنجليزية حيـث بلغـت قيمته السائلة ما بين ٨٢,٥ مليون ٨٤,٥ مليون، وساهمت فيه تلك السوق بحوالي ٦٠% على الأقل. ولهذا كان مـن حـق أوبنهايم أن يرضى كل الرضى عن هذه الصفقة.

كتب ديرفيو إلى أندريه يقول عن أبناء أوبنهايم.

"يمكنك إذن أن ترى أن هؤلاء السادة، يقدمون من ناحيـة الأمانة والثروة كل ضمان، ولابد أن تكون معلوماتي عـنهم متفقة مع معلوماتك ما دمت قد أعطيتهم أنت اعتمـادا بـ ـ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك طلبوها بالتلغراف".

والحق أن هذا الاعتماد كان علامة من علامـات الثقـة. ولقد كان بنك أدولف ماركوارد وشركاه حريصا كل الحرص في مسائل الاعتمادات، وبينما دعم تشدده في هـذا سـمعته الراسخة، فإنه لم يضف شيئًا إلى شعبيته في الأوساط المالية وغالبا ما أفقده بعض العملاء والقاعدة العامة عنـد أندريـه

الذي لم يكن من السهل عليه أن يكسر القواعد – أن العميـل لا يمنح اعتمادا حتى يثبت بحجم ونشاط حسابه أن مخـاطره معقولة، وحتى في هذا، كان البنك يعتبر أن هذا الاعتماد إنما هو إجراء خاص، لا يمكن تحت أي ظرف أن يصبح قاعـدة عامة في العلاقات المالية. ولذا فإنه عندما طلب أوبنهايم بعد أسبوعين من فتح حسابه في بنك ماركوارد وشركاه – هـذا الاعتماد الكبير وحصل عليه، كان هذا بمثابة ثورة في البنك الفرنسي، الأمر الذي لم يفت بنك ماركوارد أن يؤكـده فـي خطاب الموافقة. ومن الواضح أن أهميـة وإغـراء قـرض أوبنهايم المتوقع للحكومة المصرية قد فاق الاعتبارات العادية في حساب البنك الفرنسي، وكان أندريه، رغم شـدته، مـن المرونة بحيث استفاد مما أوشك أن يصـبح شـيئًا مؤكـدا. وزيادة على ذلك، فقد كانت الارتباطات المالية التي مكنـت أوبنهايم من الحصول على القرض غير عادية. ومـع ذلـك ذكرت شركة ماركوارد عميلها بأن غطاء الكمبيالات يجـب أن يرسل قبل موعد السداد وفي نفس الوقت، تقدم ديرفيـو، تقدما مرضيا تماما. فلقد أضاف ٣٢% إلى رأسمال مصرفه الأصلي البالغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك خلال معاملات الثلاثة عشر

شهرا الأولى. ولقد مثل مصرفه في القرض الجديـد، بمـا يوازي خمس المبلغ الكلي، العنصر المصري: فقـد دخلـت بيوت الأعمال المحلية بالإضافة إلى مجموعة صغيرة مـن أصحاب الأراضي والموظفين المصريين الـذين دفـع بهـم التيار إلى أسرار وغوامض الرأسمالية الدولية. ولقد سـاهم ديرفيو نفسه في القرض بمبلـغ متواضـع هـو ٣٠٠,٠٠٠ فرنك، وإن كان كافيا للحفاظ على سـمعته ومكانتـه. ولقـد أصبح ديرفيو أحد قادة المجتمع السكندري المالي.

وفي نفس الوقت اشترك ديرفيو مع أوبنهايم فـي قـرض يبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك بفائدة ١٠% للأمير مصطفى باشـا وكان القرض لمدة تسع سـنوات، علـى أن تـدفع الفوائـد واستهلاكات الدين بواسطة ماركوارد وشركاه في باريس.

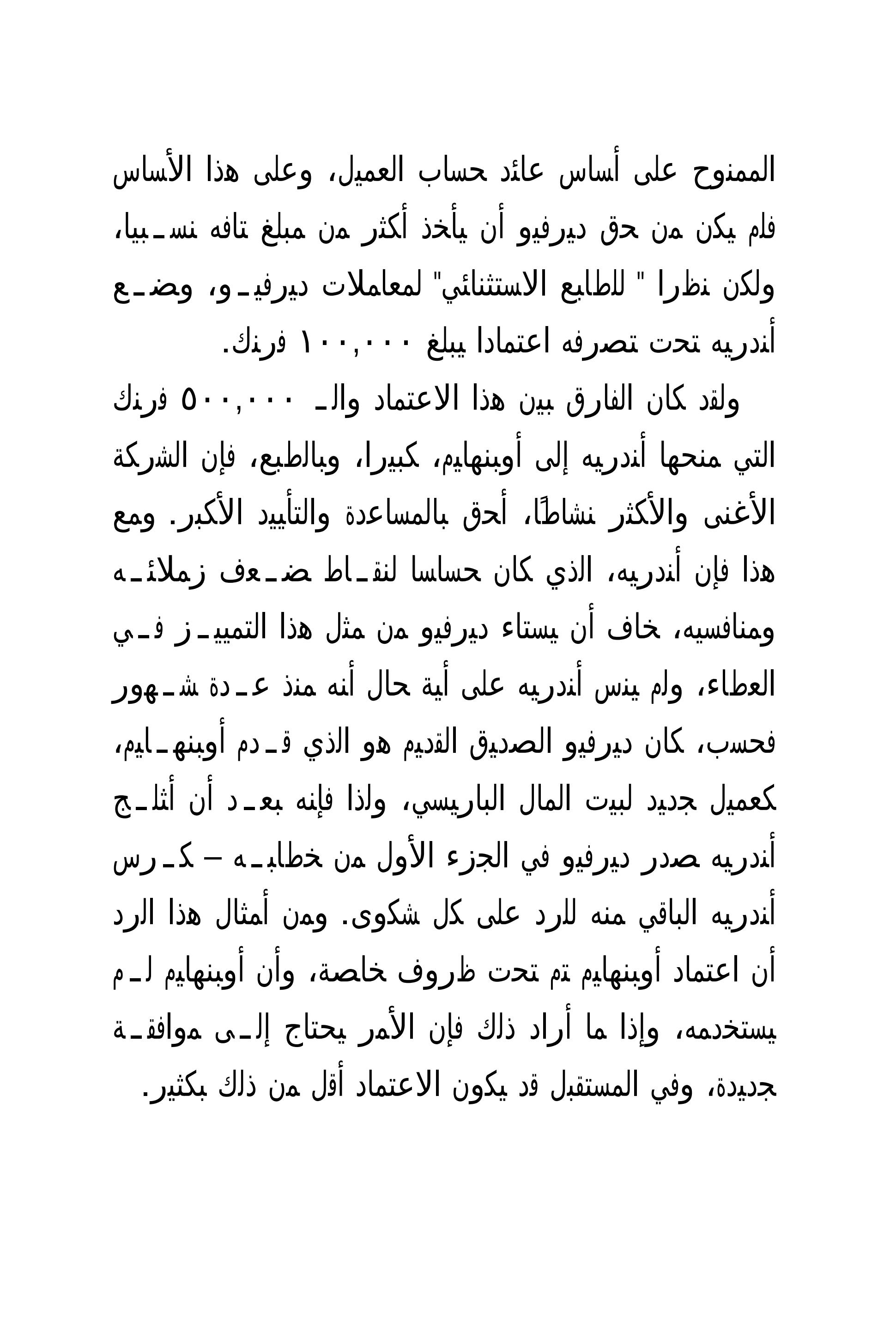
وفي الواقع، كان ديرفيو وأوبنهايم يلعبان نفس الدور الذي كان شائعا في سوق فرانكفورت. إذ لم يكن في إمكانهما تقديم قرض يوازي رأسمال كل منهما معا وإنما كانت الخطة هي التخلص من أذونات الأمير وتحويلها إلى المسـتثمرين فـي أوروبا الراغبين في تحقيق فائدة أكبر من الفائدة العائدة (٥% أو ٦%). وفي الوقت نفسه يلجأ المفوضون الأصليون فـي

الإسكندرية إلى وضع أيديهم مشاركة على إيرادات الأمير من محاصيله بوضعها لحسابه في حساب جار... وبالطبع لا يقولان شيئًا عن فوائد يتقاضيانها عن هذا الإيداع، إلا أنه كان على الأمير أن يدفع ١٢% إذا سحب كل ما أودعه.

وفي الحقيقة كانت نسبة الفائدة (١٠% و١٢%) التي عرضها ديرفيو في هذا القرض، عادلة في مصر – خاصة وأن هذا النوع من المعاملات يتضمن مخاطر كثيرة، كما يشهد موضوع إلهامي باشا، أضف إلى ذلك أن مصطفى باشا كان شخصية هامة جدا (ابن أخ سعيد باشا والثاني في وراثة العرش)، وصداقته قد تضر كما قد تفيد. فليس من الحكمة دائما إقراض المال لورثة العرش، وخاصة في البلاد الشرقية، ولكن ديرفيو لم يتعلم هذا الدرس إلا بعد ذلك.

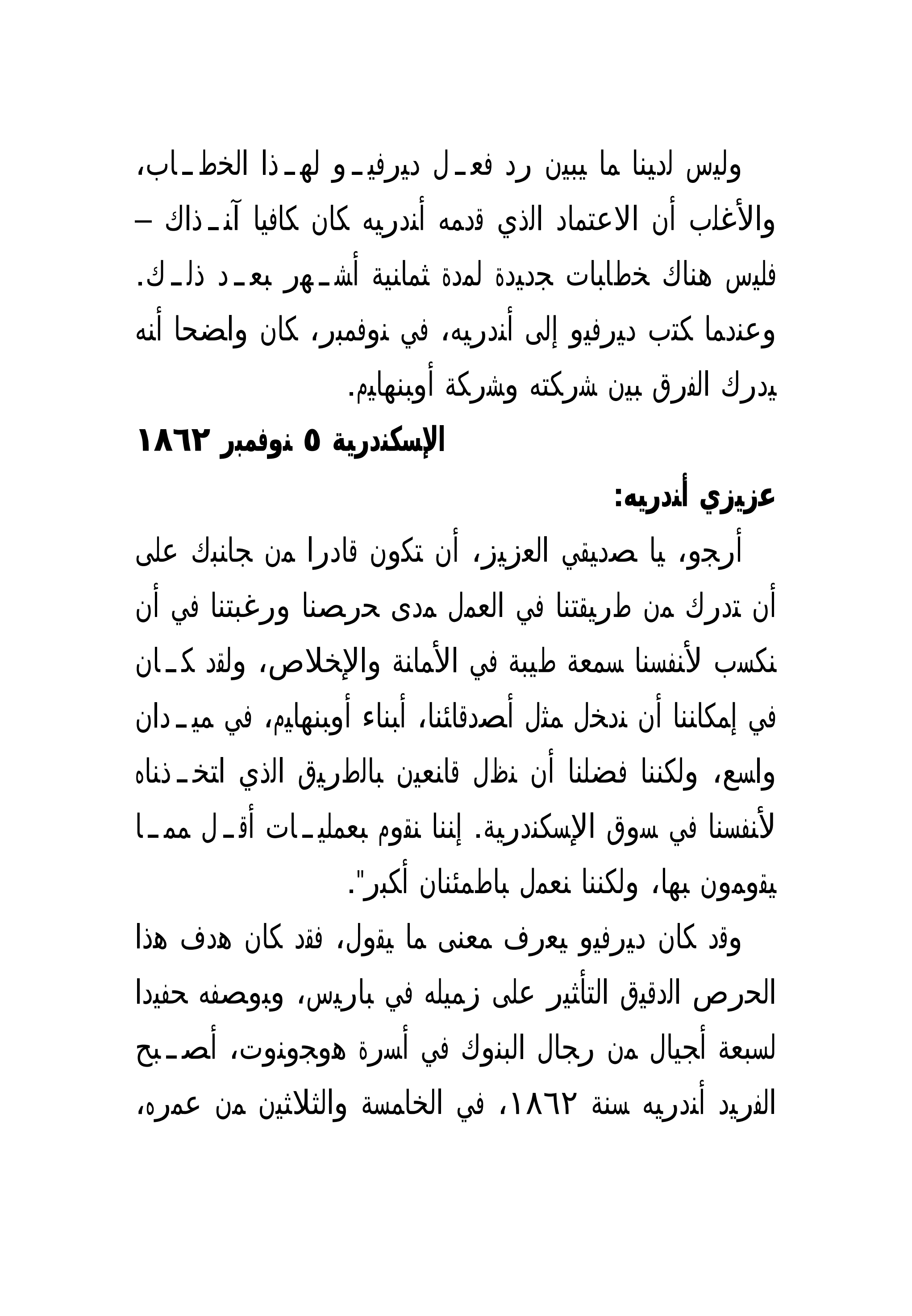
أما في هذا الوقت؛ فقد كان صافي حساب ديرفيو الذي يبين أرباحه وفوائده المتوقعة مغريا تماما. وأصبح في إمكانه أن يقول، بكل تواضع، إنه اجتاز مرحلة التلمذة بنجاح، ومن هنا شعر بأن من حقه أن يطلب اعتمادا من أندريه.

وقد وافق أندريه ففي ٢٨ مارس سنة ١٨٦٢، كتب أندريه لديرفيو يذكره بأن من عادة آل ماركوارد أن يحددوا الاعتماد



الممنوح على أساس عائد حساب العميل، وعلى هذا الأساس فلم يكن من حق ديرفيو أن يأخذ أكثر من مبلغ تافه نسـبيا، ولكن نظرا " للطابع الاستثنائي" لمعاملات ديرفيـو، وضـع أندريه تحت تصرفه اعتمادا يبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك.

ولقد كان الفارق بين هذا الاعتماد والـ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك التي منحها أندريه إلى أوبنهايم، كبيرا، وبالطبع، فإن الشركة الأغنى والأكثر نشاطًا، أحق بالمساعدة والتأييد الأكبر. ومع هذا فإن أندريه، الذي كان حساسا لنقـاط ضـعف زملائـه ومنافسيه، خاف أن يستاء ديرفيو من مثل هذا التمييـز فـي العطاء، ولم ينس أندريه على أية حال أنه منذ عـدة شـهور فحسب، كان ديرفيو الصديق القديم هو الذي قـدم أوبنهـايم، كعميل جديد لبيت المال الباريسي، ولذا فإنه بعـد أن أثلـج أندريه صدر ديرفيو في الجزء الأول من خطابـه – كـرس أندريه الباقي منه للرد على كل شكوى. ومن أمثال هذا الرد أن اعتماد أوبنهايم تم تحت ظروف خاصة، وأن أوبنهايم لـم يستخدمه، وإذا ما أراد ذلك فإن الأمر يحتاج إلـى موافقـة جديدة، وفي المستقبل قد يكون الاعتماد أقل من ذلك بكثير.



وليس لدينا ما يبين رد فعل ديرفيو لهذا الخطاب، والأغلب أن الاعتماد الذي قدمه أندريه كان كافيا آنذاك – فليس هناك خطابات جديدة لمدة ثمانية أشهر بعد ذلك. وعندما كتب ديرفيو إلى أندريه، في نوفمبر، كان واضحا أنه يدرك الفرق بين شركته وشركة أوبنهايم.

**الإسكندرية ٥ نوفمبر ١٨٦٢**

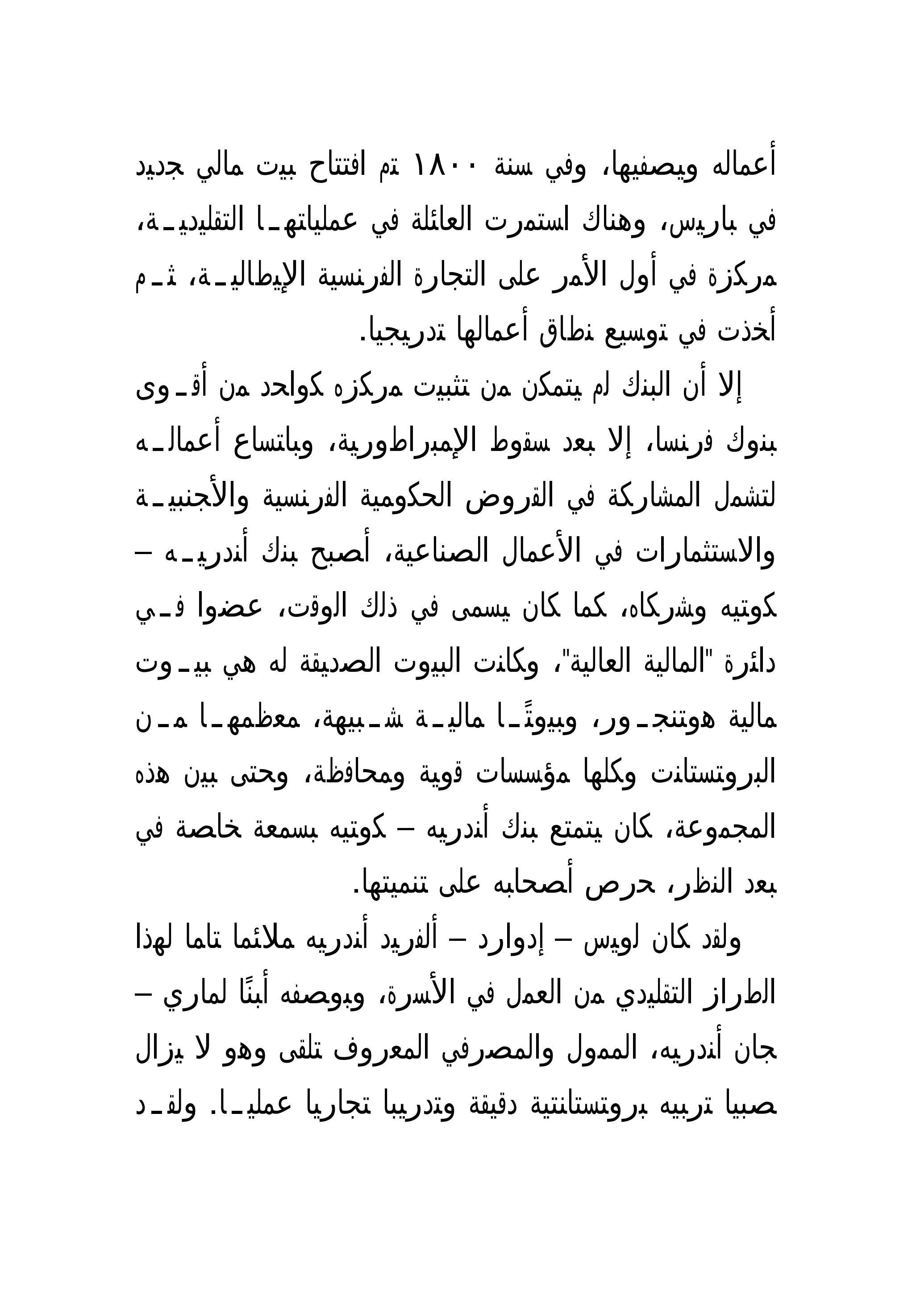
**عزيزي أندريه:**

أرجو، يا صديقي العزيز، أن تكون قادرا من جانبك على أن تدرك من طريقتنا في العمل مدى حرصنا ورغبتنا في أن نكسب لأنفسنا سمعة طيبة في الأمانة والإخلاص، ولقد كان في إمكاننا أن ندخل مثل أصدقائنا، أبناء أوبنهايم، في ميدان واسع، ولكننا فضلنا أن نظل قانعين بالطريق الذي اتخذناه لأنفسنا في سوق الإسكندرية. إننا نقوم بعمليات أقل مما يقومون بها، ولكننا نعمل باطمئنان أكبر".

وقد كان ديرفيو يعرف معنى ما يقول، فقد كان هدف هذا الحرص الدقيق التأثير على زميله في باريس، وبوصفه حفيدا لسبعة أجيال من رجال البنوك في أسرة هوجونوت، أصبح الفريد أندريه سنة ١٨٦٢، في الخامسة والثلاثين من عمره،

الرئيس الفعال لبنك ماركوارد وأندريه وشركاهما، وهو من أقدم البنوك الخاصة في أوروبا. ويرجع تاريخ هذا البنك إلى سنة ١٦٦٧ عندما أسس دافيد أندريه، (لاجئ ديني من نيمس)، بيتًا تجاريا في جنوة، ولقد نجحت الشركة الجديد التي كانت تعمل بالذات في شحن البضائع الجلدية والمنسوجات من وإلى فرنسا وسط أوروبا وفي استيراد منتجات المستعمرات، وسرعان ما أصبح التجار ممولين وتجارا ونمت بسرعة أنشطتهم المالية من خلال علاقاتهم التجارية، التجارة في الأوراق المالية وتغيير العملة، قروض السلع والشحن، الخصم وقبول الأوراق المالية قصيرة الأجل. وهنا كانت الزمالة الدولية بين المنفيين من آل هوجونوت أمرا ذا قيمة عظيمة – فقد كان في وسع أندريه أن يتعامل مع مندوبين معروفين يعتمد عليهم في كل مركز أوروبي، ووسع بنك جنوة عملياته، ففتح فروعا له في لندن وجنيف، بل ومضي إلى حد تقديم قروض صناعية وشخصية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر، جعلت الثورة من فرنسا مرة أخرى مكانًا آمنًا للبروتستنتيين، بينما شلت حروب نابليون التجارة الإيطالية مؤقتًا، فاضطر بنك جنوة أن يوقف



أعماله ويصفيها، وفي سنة ١٨٠٠ تم افتتاح بيت مالي جديد في باريس، وهناك استمرت العائلة في عملياتها التقليدية، مركزة في أول الأمر على التجارة الفرنسية الإيطالية، ثم أخذت في توسيع نطاق أعمالها تدريجيا.

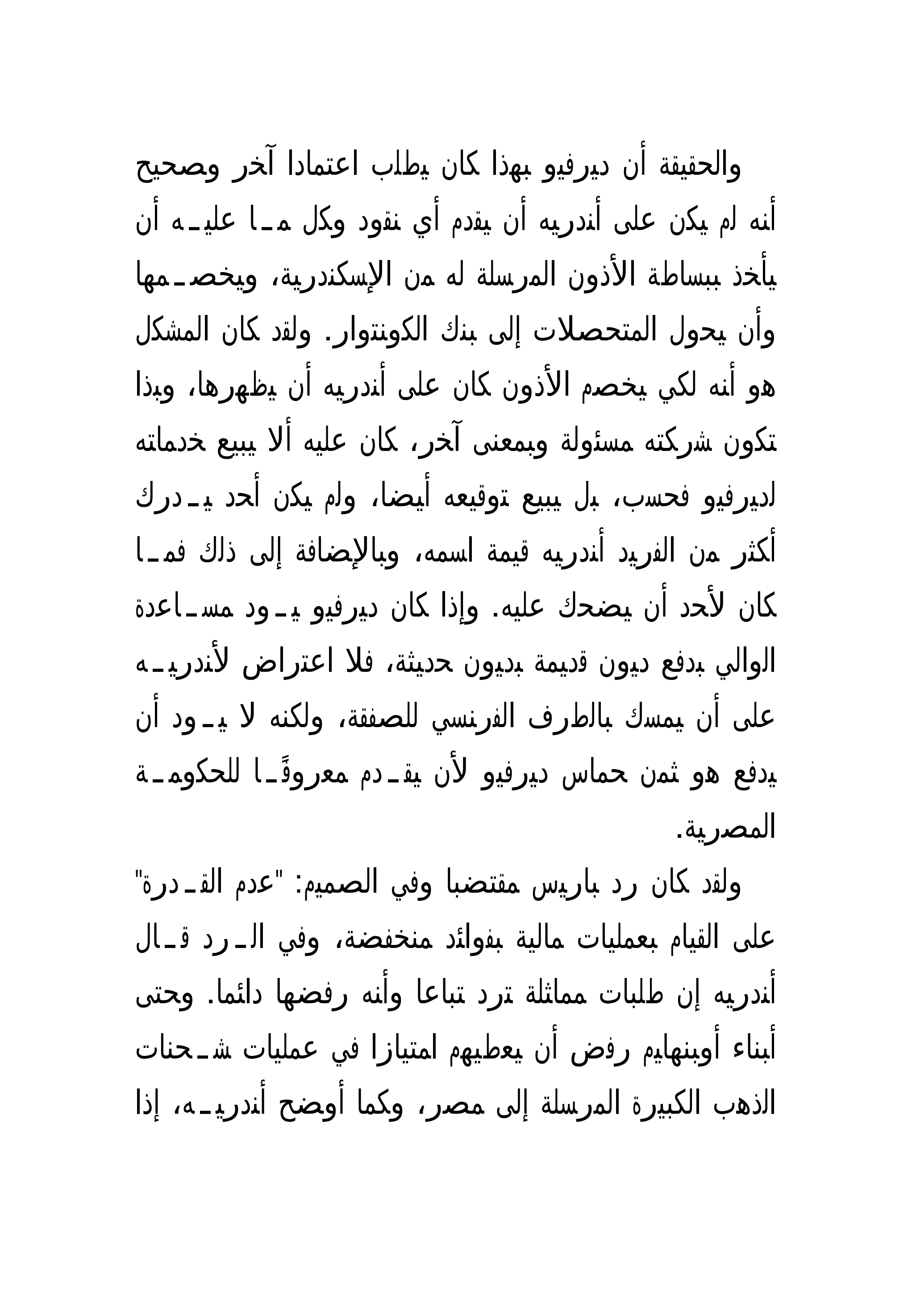
إلا أن البنك لم يتمكن من تثبيت مركزه كواحد من أقوى بنوك فرنسا، إلا بعد سقوط الإمبراطورية، وباتساع أعماله لتشمل المشاركة في القروض الحكومية الفرنسية والأجنبية والاستثمارات في الأعمال الصناعية، أصبح بنك أندريه – كوتيه وشركاه، كما كان يسمى في ذلك الوقت، عضوا في دائرة "المالية العالية"، وكانت البيوت الصديقة له هي بيوت مالية هوتنجور، وبيوتًا مالية شبيهة، معظمها من البروتستانت وكلها مؤسسات قوية ومحافظة، وحتى بين هذه المجموعة، كان يتمتع بنك أندريه – كوتيه بسمعة خاصة في بعد النظر، حرص أصحابه على تنميتها.

ولقد كان لويس – إدوارد – ألفريد أندريه ملائما تاما لهذا الطراز التقليدي من العمل في الأسرة، وبوصفه ابنًا لماري – جان أندريه، الممول والمصرفي المعروف تلقى وهو لا يزال صبيا تربيه بروتستانتية دقيقة وتدريبا تجاريا عمليا. ولقد

شكل هذان المؤثران طابع شخصـيته. فهـو صـورة مـن الكلفانيين في أدائه للواجب وإيمانه وتقشفه ونجاحه، كما كان أيضا نموذجا لرجال البنوك الخاصة في فرنسا، ولقد عـرف بنشاطه في الكنيسة وحبه لأسرته، استغنى عـن الإحسـان بقسوة التقشف، ومزج العاطفة الشخصية بالتقـدير العقلـي. وفي عمله كان حذرا متحفظًا، يعتقد اعتقـادا راسـخًا فـي الفضائل القديمة لتجـارة الأوراق الماليـة والتبـادل، فـي العمولات السخية وأذونات التسعين يوما. وكان مقتنعا كـل الاقتناع بأن الأعمال المصرفية السليمة إنما تتركـز علـى السيولة المدعمة وعلى تناسب الوسائل مع الأهداف. وقبـل كل شيء كان يـؤمن بالشخصـية أولاً – والمـال ثانيـا، فالمخاطرة تكون طيبة بقدر ما يكون الرجل الـذي وراءهـا طيبا، ولقد كان أندريه ذا أفكار قديمة كثيرة، مثل فكـرة أن العقد عقد، وأن كلمة المرء مثل توقيعه في قيمتها، وأن الدين أمر مكروه وعلامة ضعف خلقي، وأنه بالتمهـل والاتـزان تكسب السباق، لذلك كان من المستحيل على رجل مثل الفريد أندريه أن يستفيد كثيرا في مصر لو حاول ذلك.

وفي الإسكندرية كان ديرفيو يحقق أرباحا طائلـة. ففـي خلال النصف الأول من سنة ١٨٦٢، بلغت الأرباح الصافية حوالي ٢٦% ثم ارتفعت إلى ٣٠% في النصف الثاني – هذا بعد أن زاد رأس المال من واحد إلى ثلاثة ملايـين فرنـك، ولقد جاءت معظم هذه الأرباح مما يصـفه التجـار رجـال البنوك في هذا الوقت بالعمليات العاديـة: الأوراق الماليـة، التبادل، الخصم وقبول الأذونات القصيرة الأجل.

بيد أن ديرفيو كان يسير قدما في طريقـه إلـى المركـز المصرفي الملكي المرموق. فخطابه الذي أرسله إلى أندريـه في ٥ نوفمبر يخبره فيه بعملية كبيرة في مرحلة التفـاوض: أن يدفع نيابة عن الخديوي ٢١ مليـون فرنـك إلـى بنـك الكونتوار دي كومت في باريس (كـان هـذا هـو البـاقي المستحق من قرض سنة ١٨٦٠) ولقد طلـب ديرفيـو مـن أندريه أن يكون عميلاً له في باريس – يتلقى المدفوعات من الإسكندرية، ويخصمها ويسدد لبنك الكونتوار – ولمـا كـان الأمر يحتاج إلى بعض التنازلات، طلب ديرفيو من صـديقه أن يعطيه امتيازا بتخفيض العمولة المصرفية العاديـة مـن ٠,٥% إلى ١/٨%.



والحقيقة أن ديرفيو بهذا كان يطلب اعتمادا آخر وصحيح أنه لم يكن على أندريه أن يقدم أي نقود وكل مـا عليـه أن يأخذ ببساطة الأذون المرسلة له من الإسكندرية، ويخصـمها وأن يحول المتحصلات إلى بنك الكونتوار. ولقد كان المشكل هو أنه لكي يخصم الأذون كان على أندريه أن يظهرها، وبذا تكون شركته مسئولة وبمعنى آخر، كان عليه ألا يبيع خدماته لديرفيو فحسب، بل يبيع توقيعه أيضا، ولم يكن أحد يـدرك أكثر من الفريد أندريه قيمة اسمه، وبالإضافة إلى ذلك فمـا كان لأحد أن يضحك عليه. وإذا كان ديرفيو يـود مسـاعدة الوالي بدفع ديون قديمة بديون حديثة، فلا اعتراض لأندريـه على أن يمسك بالطرف الفرنسي للصفقة، ولكنه لا يـود أن يدفع هو ثمن حماس ديرفيو لأن يقـدم معروفًـا للحكومـة المصرية.

ولقد كان رد باريس مقتضبا وفي الصميم: "عدم القـدرة" على القيام بعمليات مالية بفوائد منخفضة، وفي الـرد قـال أندريه إن طلبات مماثلة ترد تباعا وأنه رفضها دائما. وحتى أبناء أوبنهايم رفض أن يعطيهم امتيازا في عمليات شـحنات الذهب الكبيرة المرسلة إلى مصر، وكما أوضح أندريـه، إذا

كانت شركته متمسكة بآرائها فـي مسـائل الأوراق الماليـة والتبادل، فإنها بكل تأكيد لن تعطي تسهيلات ومنحا لحكومة يمكنها ويجب عليها أن تدفع".

وباختصار، كانت المسألة مسألة مبدأ وفي رفضه تخفيض عمولته لأوبنهايم أعلن بنك ماركوارد بصراحة: "لقد بينـت خبرتنا لمدة طويلة أن تخفيض العمولات دون المتوسـط لا يفيد في نهاية المطاف إلا البنوك لا العملاء"، وبالإضافة إلى ذلك، كان أندريه يدرك جيدا أن سعيد لن يـرفض عرضـا بمساعدة مالية بسبب ١/٨ % فلم يكن سعيد في الموقف الذي يجعله متشددا. وهذا ما حدث بالضبط.

***

ولقد كانت هناك اصطدامات أخرى بين انتهازية ديرفيـو ومبادئ أندريه. فمثلاً، توترت العلاقات بينهما عنـدما علـم أندريه أن ديرفيو قد رتب نفسه للحصول على اعتمادات من بنكين آخرين في باريس. ولقد كان هذا أمرا سيئًا في حد ذاته – إذ كيف يمكن لأندريه أن يقدر ما يقرضه لديرفيو بذكاء إذ كان ديرفيو يقترض مبالغ مجهولة من أمـاكن أخـرى؟... وأسوأ من ذلك هو اختيار ديرفيو لمقرضـيه... فلـم يكـن

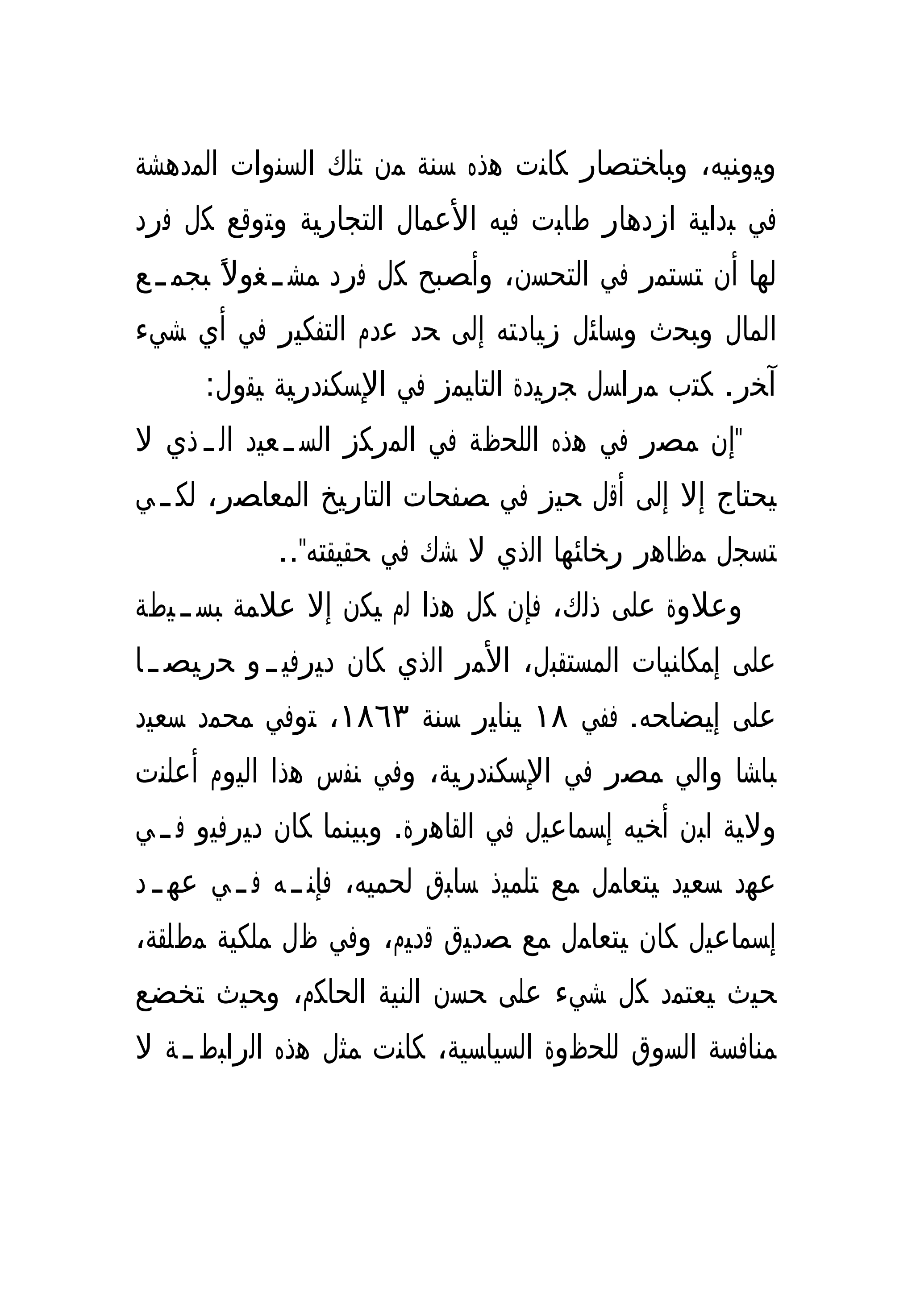
رولار ولا بلوناي ممـولين ذوي مراكـز قويـة راسـخة، والأخير بالذات كان رجلاً جديـدا شـديد الانـدفاع، وقيـل يتعارض "حماسه" بوضوح مع أخلاقيات البنوك كما يفهمهـا أندريه.

ولقد كتب أندريه إلى ديرفيو في ٢٦ يناير سـنة ١٨٦٣ معبرا عن عدم موافقته: "بالنظر إلى العلاقة التـي تربطنـا ورغبتنا الأكيد، في أن نضع أنفسنا كلية تحـت تصـرفكم، اعترف لك بأنني قد تألمت جدا.." وبعد ذلك بثلاثة أسـابيع، تلقى أندريه ردا ليس فيه ندم" "لقد سـرني سـماع عتابـك بخصوص أذوناتنا مع مسيو دي بلوناي، وأكون سـعيدا إذا استطعت أن أعفي نفسي من هذا العتاب. ولكن باتساع عملنا كل يوم، فإننا نحتاج إلى اعتمادات في أوروبا أكثر مـن ذي قبل". واستطرد الخطاب:

"بدون أن نتملق أنفسنا، فإن أذوناتنا مطلوبة تماما، ونحن نتعقل تماما في إعطائها... ولقد بذلت مجهودا خاصـا مـع بنككم لأثبت أننا نستحق ثقتكم، أما مع رولود وبلونـاي فقـد وضعوا تحت تصرفنا الاعتمادات التي طلبناها فـي الوقـت المناسب، وباختصار، فإننا نتعامل معكم في كل شيء يخص

باريس، ولكن عندما وصلنا إلى نهاية الاعتماد الذي تقـدمتم به إلينا، لم يكن أمامنا إلا أن نسحب من مندوبين آخرين. هذا هو مفتاح اللغز، يا صديقي العزيز، وأنتم المسـئولون عـن هذا... إننا لا نطلب شيئًا أفضل من العمل معكم، وفي هـذه الحالة عليك أن تزيد الاعتماد الذي تقدمه لنا وأن تتأكد أنـه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف".

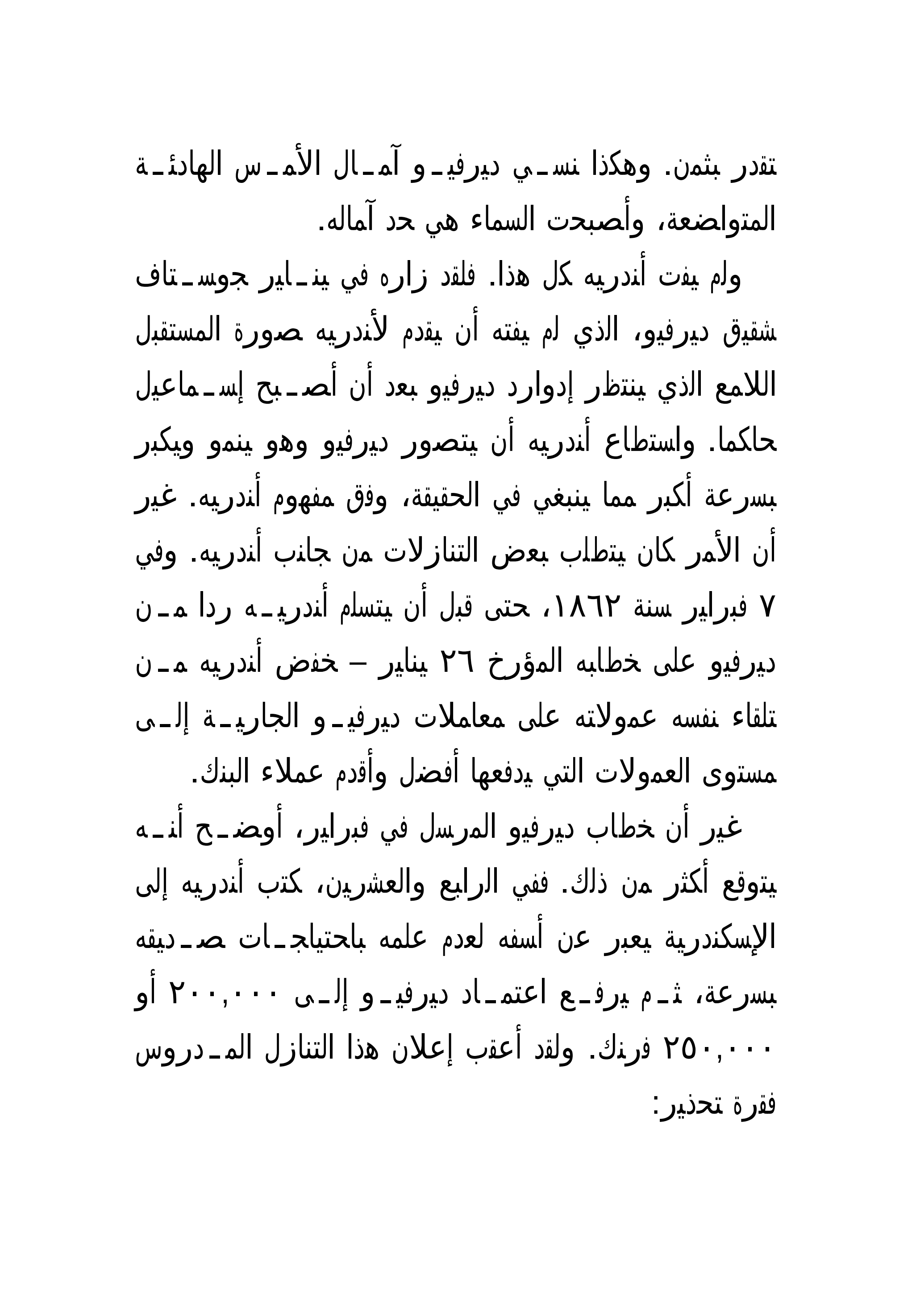
ولقد أمكن لديرفيو أن يستخدم في رده على أندريه هـذه النغمة العالية القوية، إذ كانت سنة ١٨٦٢ سنة مزدهرة لكل من مصر وشركته، فالحصار الأمريكي لمواني الاتحاد تحول إلى اختناق، ورأت إنجلترا أن مواردها من القطن قد هبطت إلى أقل من النصف، من ٦٣٠,٧٠٠ إلى ٢٦٦,٥٥٠ طـن، في خلال أثنى عشر شهرا، فأصيبت سوق ليفربول بـالحمى – إذ بلغت ٤٦% من صفقات السوق مجـرد مضـاربات، وبارتفاع أسعار القطن إلى أكثر من الضعف وازدياد مساحة زراعة القطن بلغ تدفق البضائع والمال من وإلى الإسكندرية حدودا لا تصل إليها الأحلام. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضـل القرض الجديد، كان المال سهلاً ميسورا، فانخفض الخصـم في سندات الحكومة من ١٥% إلى أقل من ٥% بين ينـاير



ويونيه، وباختصار كانت هذه سنة من تلك السنوات المدهشة في بداية ازدهار طابت فيه الأعمال التجارية وتوقع كل فرد لها أن تستمر في التحسن، وأصبح كل فرد مشغولاً بجمع المال وبحث وسائل زيادته إلى حد عدم التفكير في أي شيء آخر. كتب مراسل جريدة التايمز في الإسكندرية يقول:

"إن مصر في هذه اللحظة في المركز السعيد الذي لا يحتاج إلا إلى أقل حيز في صفحات التاريخ المعاصر، لكي تسجل مظاهر رخائها الذي لا شك في حقيقته"..

وعلاوة على ذلك، فإن كل هذا لم يكن إلا علامة بسيطة على إمكانيات المستقبل، الأمر الذي كان ديرفيو حريصا على إيضاحه. ففي ١٨ يناير سنة ١٨٦٣، توفي محمد سعيد باشا والي مصر في الإسكندرية، وفي نفس هذا اليوم أعلنت ولاية ابن أخيه إسماعيل في القاهرة. وبينما كان ديرفيو في عهد سعيد يتعامل مع تلميذ سابق لحميه، فإنه في عهد إسماعيل كان يتعامل مع صديق قديم، وفي ظل ملكية مطلقة، حيث يعتمد كل شيء على حسن النية الحاكم، وحيث تخضع منافسة السوق للحظوة السياسية، كانت مثل هذه الرابطة لا



تقدر بثمن. وهكذا نسي ديرفيو آمال الأمس الهادئة المتواضعة، وأصبحت السماء هي حد آماله.

ولم يفت أندريه كل هذا. فلقد زاره في يناير جوستاف شقيق ديرفيو، الذي لم يفته أن يقدم لأندريه صورة المستقبل اللامع الذي ينتظر إدوارد ديرفيو بعد أن أصبح إسماعيل حاكما. واستطاع أندريه أن يتصور ديرفيو وهو ينمو ويكبر بسرعة أكبر مما ينبغي في الحقيقة، وفق مفهوم أندريه. غير أن الأمر كان يتطلب بعض التنازلات من جانب أندريه. وفي ٧ فبراير سنة ١٨٦٢، حتى قبل أن يتسلم أندريه ردا من ديرفيو على خطابه المؤرخ ٢٦ يناير – خفض أندريه من تلقاء نفسه عمولاته على معاملات ديرفيو الجارية إلى مستوى العمولات التي يدفعها أفضل وأقدم عملاء البنك.

غير أن خطاب ديرفيو المرسل في فبراير، أوضح أنه يتوقع أكثر من ذلك. ففي الرابع والعشرين، كتب أندريه إلى الإسكندرية يعبر عن أسفه لعدم علمه باحتياجات صديقه بسرعة، ثم يرفع اعتماد ديرفيو إلى ٢٠٠,٠٠٠ أو ٢٥٠,٠٠٠ فرنك. ولقد أعقب إعلان هذا التنازل المدروس فقرة تحذير:

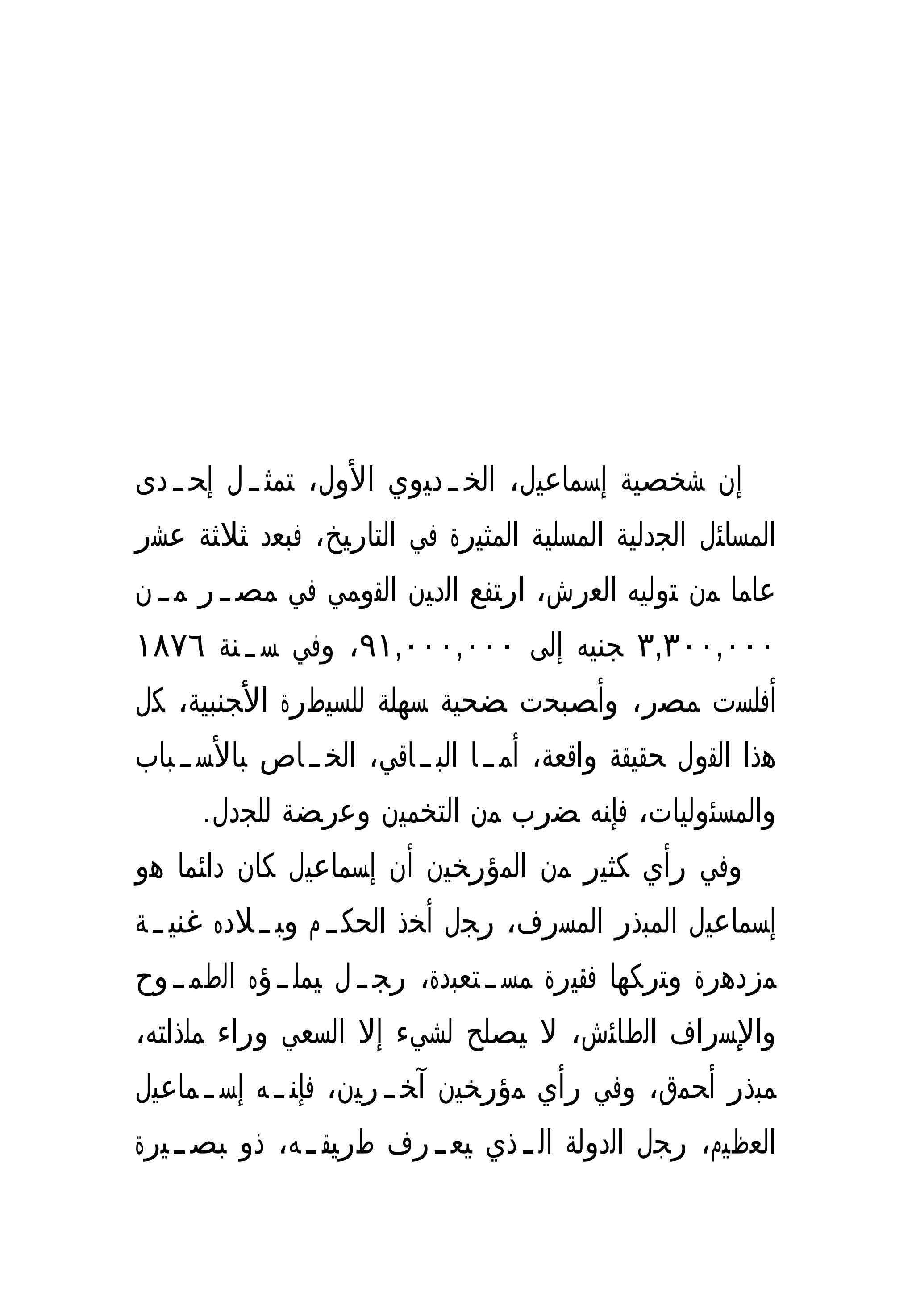
"يبدو لي أن طموحك المشروع ومطالب عملك ستكون بهذا الاعتماد قد أشبعت جديدا، ففي الموقف الذي تجد نفسك فيه اليوم – تتصرف في رأسمال هام ورعاية ممتازة، يبدو نجاحك مؤكدا، وكلي ثقة أنك لن تسعى وراء عمليات المضاربة والارتباطات الواسعة بقدر ما تسعى وراء المفاوضات الشرعية والصفقات المأمونة. وأتعشم أن التسهيلات الجديدة التي وضعها زملائي تحت تصرفك، ستقنعك أنه إذا كان نجاحك يهمني (وهو الأمر الطبيعي عندما تسترجع علاقاتنا الطيبة في الماضي)، فإنني أيضا على ثقة من أنني وزملائي غير نادمين على ما تنوي عمله لنيل رضائكم بالمساهمة في تطوير علاقتنا".

لقد غلت يد أندريه، إذ أصبح ديرفيو عميلاً لا يسهل فقدانه. ومع ذلك فقد كان أندريه مترددا في أن يمنح ديرفيو "شيكًا على بياض"، إن الفخر والتفاؤل اللذين ينم عنهما خطاب الإسكندرية مشجعان، ولكن بالنسبة لعين أندريه الخبيرة المدربة، فثمة زهو وثمل يدعوان للتفكير، وعند رجل عاقل متقشف مثل أندريه لا يختلط الحماس وأعمال البنوك أبدا، وإذا كان قد عرض على صديقه ٢٠٠,٠٠٠ أو

٢٥٠,٠٠٠ فرنك، فقد ظل يأمل أن يختار صـديقه ديرفيـو المبلغ الأصغر.

# الفصل الخامس

## إسماعيل



إن شخصية إسماعيل، الخديوي الأول، تمثل إحدى المسائل الجدلية المسلية المثيرة في التاريخ، فبعد ثلاثة عشر عاما من توليه العرش، ارتفع الدين القومي في مصر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠، وفي سنة ١٨٧٦ أفلست مصر، وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية، كل هذا القول حقيقة واقعة، أما الباقي، الخاص بالأسباب والمسئوليات، فإنه ضرب من التخمين وعرضة للجدل.

وفي رأي كثير من المؤرخين أن إسماعيل كان دائما هو إسماعيل المبذر المسرف، رجل أخذ الحكم وبلاده غنية مزدهرة وتركها فقيرة مستعبدة، رجل يملؤه الطموح والإسراف الطائش، لا يصلح لشيء إلا السعي وراء ملذاته، مبذر أحمق، وفي رأي مؤرخين آخرين، فإنه إسماعيل العظيم، رجل الدولة الذي يعرف طريقه، ذو بصيرة

وإخلاص، لم يكن يسعى إلا إلى سعادة وعظمة شعبه. فـإذا كان قد اقترض، فإنما كان لأجل الأسباب: لمساعدة رعايـاه في مصائبهم، ليبني مرافق عامة، ليربط دولتـه بـالخطوط الحديدية والسفن البخارية، ليحول الإسكندرية والقاهرة إلـى عواصم صحية مريحة، وإذا كان قد اقترض الكثير، فإن ذلك يرجع إلى أنه وقع تحت رحمة مجموعة مـن اللصـوص لا خلاق لهم.

وفي حقيقة الأمر، تؤيد حقائق حياة إسـماعيل المتخبطـة المتناقضة وجهتي النظر. ففي شبابه، كان إسماعيل صـاحب أرض ناجح جدا. وبفضل الفلاحة التقدمية الفعالـة، ازدادت ممتلكاته ثلاثة أضعاف وضاعف دخله خمس مرات. وكـان قطنه أفضل الأقطان المزروعة. وكان مصنعه لتكرير السكر من عجائب مصر، ولم يمس الدين ثروته، وفي الوقت نفسه لم يهمل السياسة، وتعلم بعض الشيء عن مشاكل الحكومـة المصرية قبل أن يحكم مصر، وفي ظل عباس، قاد معارضة عائلية غير رسمية، وكان على وشك أن يدفع حياتـه ثمنًـا لطيشه، أما موقفه كوريث في عهد سعيد، فقد كـان مختلفًـا تماما، وفي بلد يمكن فيها أن يكون القرب من العرش أمـرا

خطيرا – (توفي أخو إسماعيل الأكبر في حادثة سكك حديدية قد لا تكون حادثة على الإطلاق) – كان إسماعيل عاقلاً فظل هادئًا في إقطاعياته ملتصقًا بقطنه وسكره. إلا أن سعيد الذي لم يكن مغرما بابن أخيه بالذات، اضطر إلى أن يعترف به ويعده لمسئوليات الحكومة، فأعطى إسماعيل مركزا وزاريا وأرسله إلى باريس وروما في بعثات خاصة، وأصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الشورى، الذي كانت تعرض عليه كل القرارات والقوانين غير الروتينية؛ وفي سنة ١٨٦١ – ١٨٦٢ عندما غادر سعيد مصر لزيارة مكة وأوروبا كان إسماعيل هو الذي تولى منصب الوصي على العرش، وبالمقارنة بعمه، كان إسماعيل على درجة فائقة من الكفاءة. كتب مراسل صحيفة التايمز " في خلال الجيل الحالي، قد لا يكون هناك من أدار الأعمال العامة بهذه الدقة والنظام التي ميزت تقدمها الأخير".

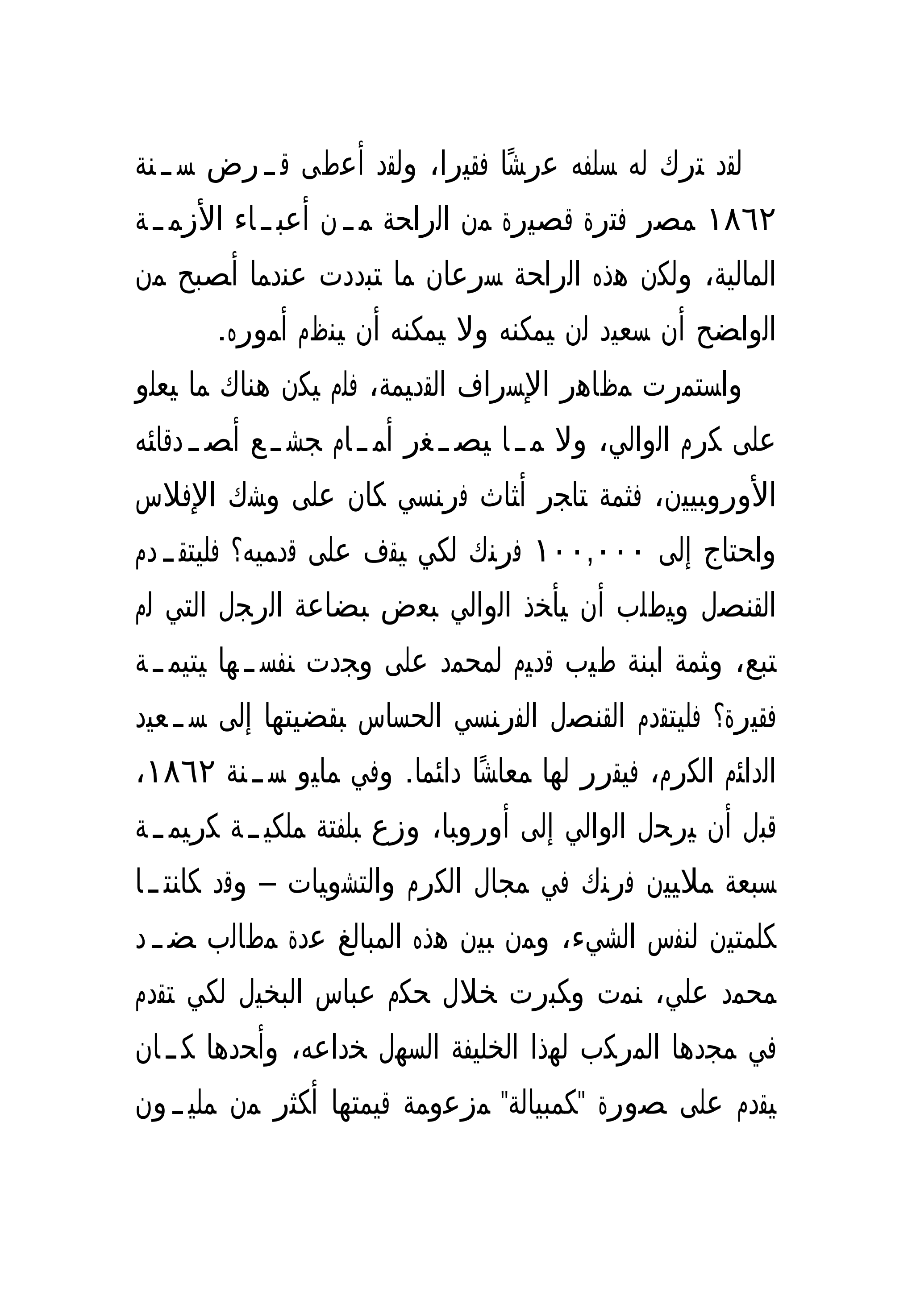
ومن رأي البعض أنه كان إداريا ممتازا أكثر مما ينبغي، فلقد كانت إدارته لثروته تعتبر لونًا من البخل لمن اعتادوا إسراف سعيد، ففي هذا النوع من الإدارة ثمة شيء غير ملكي، شيء بورجوازي، يضايق المستغلين البورجوازيين

في الإسكندرية وهكذا وجده القنصل الفرنسي "أقل من عمـه كأمير وملك". وحتى كولكهون (القنصل الإنجليزي) أعتقد أنه " لا يتمتع ببعض الصفات التي كانت تميز سعيدا". ومع ذلك – كان الشعور العام في الدوائر المسئولة أن مصر كانت في مسيس الحاجة إلى إدارة جيدة.

ولم يخيب إسماعيل ظنهم. ففي ٢٠ ينـاير سـنة ١٨٦٣، عندما تقبل تهاني ممثلي الدول الأجنبية، أيد صراحة برنامجا للاقتصاد والإصلاح، بادئًا بنفسه.

"إنني مصمم تمام التصميم على أن أكرس الرفاء الـبلاد التي يقع على عاتقي حكمها كل المثابرة والنشاط الذي أقـدر عليه إن أساس كل إدارة طيبة هو النظـام والاقتصـاد فـي الأموال، وسوف أسعى إلى هذا النظام وهذا الاقتصاد بكـل وسيلة ممكنة، ولكي أضرب مثلاً للجميع – وفي الوقت نفسه كدليل على نواياي الحازمة، قررت من الآن التخلـي عـن النظام الذي أتبعه من سبقوني، وأن أضع لنفسـي مرتبـا لا أتعداه".

وباختصار كانت نوايا إسماعيل طيبة. ولكن السؤال هو: هل النوايا الطيبة كافية؟.



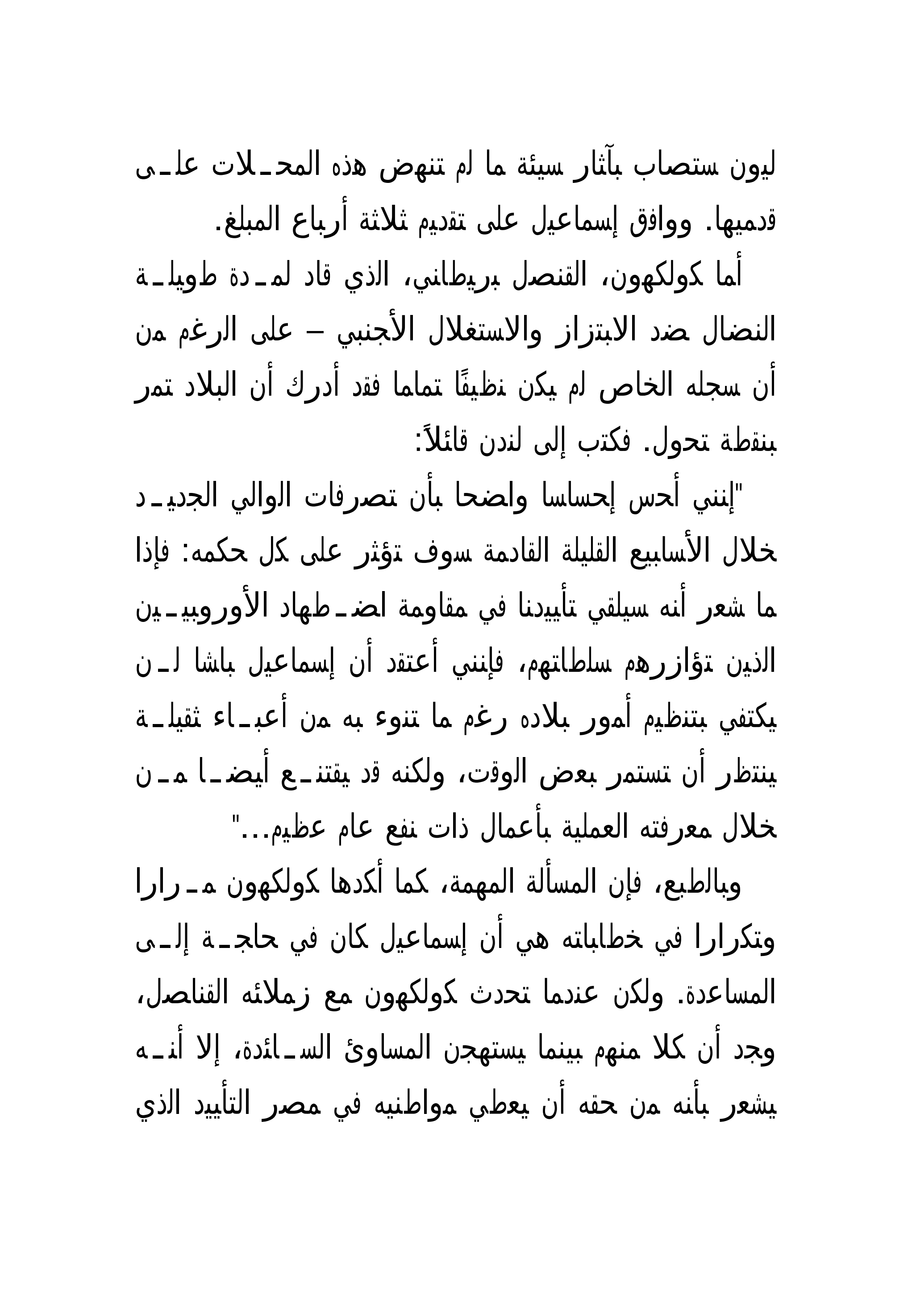
لقد ترك له سلفه عرشًا فقيرا، ولقد أعطى قرض سنة ١٨٦٢ مصر فترة قصيرة من الراحة من أعباء الأزمة المالية، ولكن هذه الراحة سرعان ما تبددت عندما أصبح من الواضح أن سعيد لن يمكنه ولا يمكنه أن ينظم أموره.

واستمرت مظاهر الإسراف القديمة، فلم يكن هناك ما يعلو على كرم الوالي، ولا ما يصغر أمام جشع أصدقائه الأوروبيين، فثمة تاجر أثاث فرنسي كان على وشك الإفلاس واحتاج إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك لكي يقف على قدميه؟ فليتقدم القنصل ويطلب أن يأخذ الوالي بعض بضاعة الرجل التي لم تبع، وثمة ابنة طيب قديم لمحمد على وجدت نفسها يتيمة فقيرة؟ فليتقدم القنصل الفرنسي الحساس بقضيتها إلى سعيد الدائم الكرم، فيقرر لها معاشًا دائما. وفي مايو سنة ١٨٦٢، قبل أن يرحل الوالي إلى أوروبا، وزع بلفتة ملكية كريمة سبعة ملايين فرنك في مجال الكرم والتشويات – وقد كانتا كلمتين لنفس الشيء، ومن بين هذه المبالغ عدة مطالب ضد محمد علي، نمت وكبرت خلال حكم عباس البخيل لكي تقدم في مجدها المركب لهذا الخليفة السهل خداعه، وأحدها كان يقدم على صورة "كمبيالة" مزعومة قيمتها أكثر من مليون

فرنك... ربما أقدم إذن قصير الأجل في العـالم، وبعـد أن سويت هذه المسائل الكريهة، كان سعيد حرا فـي مغـادرة مصر والقيام بإحدى هذه الرحلات الملكيـة التـي تتكلـف تكاليف باهظة بحيث إن الملوك اليوم لم يعودوا قادرين على القيام بها، وكما يتناسب مع مكانته، رحل سعيد في رفاهيـة وأبهة وأنفق بدون وعي، مضاعفًا نفقاته اليومية، آمرا بشراء السفن الحربية، ومنازل الزهور، ومثل هذه المظاهر، ولفترة قصيرة نسى سعيد الديون والسندات ومواعيـد الاسـتحقاق ولكن النسيان لم يكن معناه أنها "انتهت"، فقـد بلـغ عجـز الميزانية رقما قياسيا هو خمسة ملايين جنيه، وعنـد نهايـة السنة انخفض رصيد القرض من ستين إلى عشـرة ملايـين فرنك، وأصبح الدين السائل أكثر من ١٢ مليون جنيـه. وإذ أنتابه المرض جسدا وقلبا، أفضى سعيد إلـى "بلـور" فـي القسطنطينية بنده على بعثرة ثروة بلاده.

وبعد ذلك بشهر مات سعيد. فتجمعت الصقور، وقد قـوى شهيتهم الإحساس بأيام عجاف أمامهم. ولقد خدم موت سعيد أصدقاءه ودائنيه تماما. فلم يكن هناك من يجادل في مطالبهم، القائمة غالبا على انتهاكات مزعومة للوعود الشفوية والعقود،

فمثلاً تقدم برافي Bravay بامتياز الكبريت زاعما أن سـعيد قد منحه وهو يحتضر إلى دوق باسانو (فنـبلاء فرنسـا لـم يكونوا أقل في الخيال والجشع مع نبلاء النمسا). وفي الوقت ذاته طولب إسماعيل بأن يظهر كرمه ونواياه الخيرة لضيوفه الذين جاءوا عبر البحار، والذين أصيبت مشاعرهم – وربما أكثر من المشاعر – بسبب الاضطرابات المعتادة المعاديـة للغرب عند تولي كل حاكم جديد. وهكذا أعطـى إسـماعيل المسيو كونسيل (ابن عائلة طيبة!) ١٠,٠٠٠ فرنك ومعاشـًـا سنويا يبلغ ٣,٦٠٠ فرنك كتعويض له عن ضـرب الجنـود المصريين له. وتلقى آخرون مبالغ أقل. كمـا أن القنصـل الفرنسي قدم لإسماعيل طلب سـدة فرنسـية تـدعى مـدام إسكالون (أرملة تستحق العطف وأم لخمسة أطفال) فحصلت على ١٢,٠٠٠ فرنك، ولقد شـجع كـرم إسـماعيل بعـض المواطنين الفرنسيين الذين دمرت إحدى الحرائـق الحديثـة محلاتهم على أن يطالبوا بتعويض، وقد وجد القنصل بوفـاك هذا الطلب أكثر مما يحتمـل الموقـف، ولكنـه اقتـرح أن يقرضهم إسماعيل مليون فرنك، تدفع على عشـر سـنوات، وكتب إلى باريس يقول إنه شعر بأن صناعة الحريـر فـي

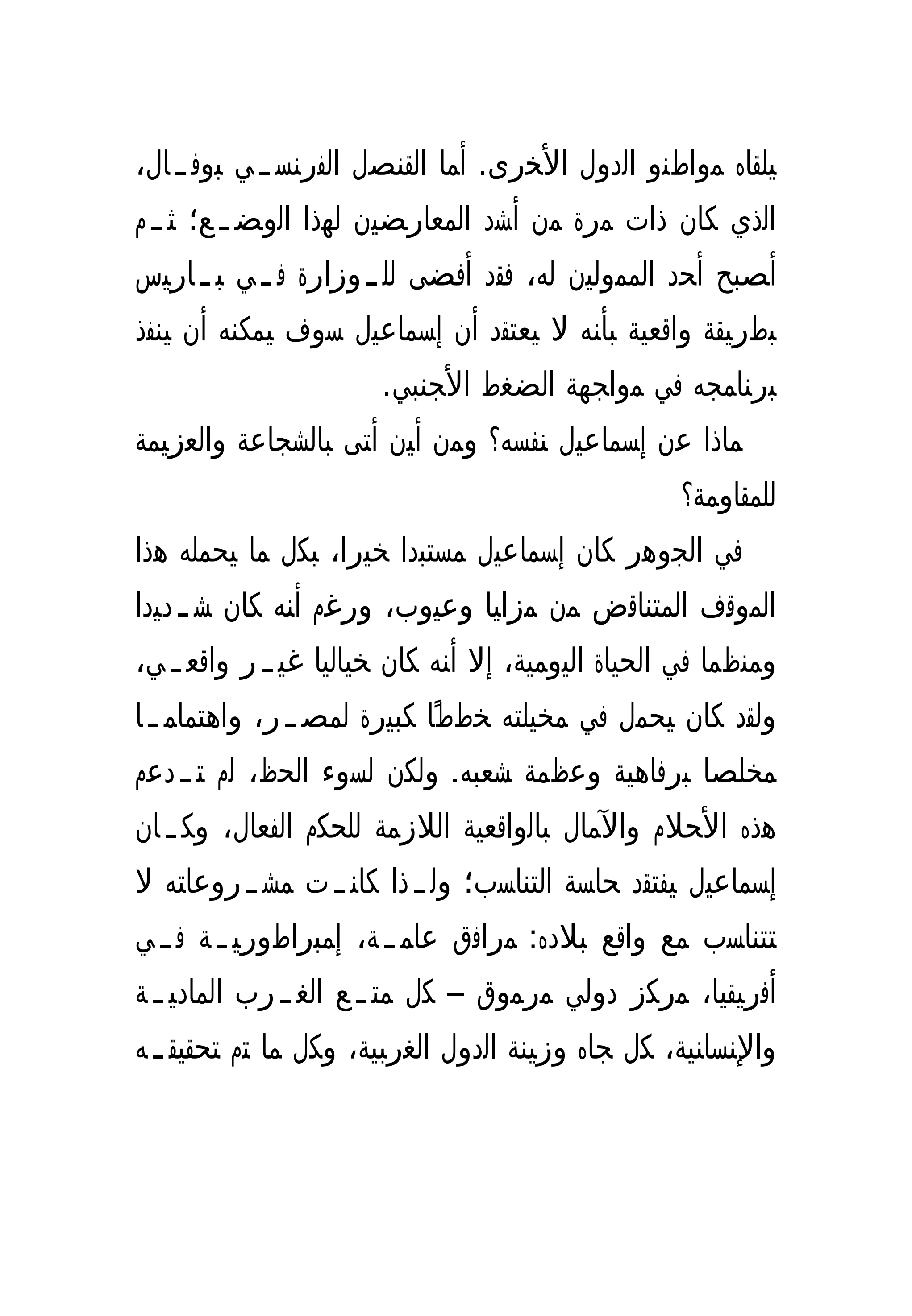


ليون ستصاب بآثار سيئة ما لم تنهض هذه المحلات على قدميها. ووافق إسماعيل على تقديم ثلاثة أرباع المبلغ.

أما كولكهون، القنصل بريطاني، الذي قاد لمدة طويلة النضال ضد الابتزاز والاستغلال الأجنبي – على الرغم من أن سجله الخاص لم يكن نظيفًا تماما فقد أدرك أن البلاد تمر بنقطة تحول. فكتب إلى لندن قائلاً:

"إنني أحس إحساسا واضحا بأن تصرفات الوالي الجديد خلال الأسابيع القليلة القادمة سوف تؤثر على كل حكمه: فإذا ما شعر أنه سيلقي تأييدنا في مقاومة اضطهاد الأوروبيين الذين تؤازرهم سلطاتهم، فإنني أعتقد أن إسماعيل باشا لن يكتفي بتنظيم أمور بلاده رغم ما تنوء به من أعباء ثقيلة ينتظر أن تستمر بعض الوقت، ولكنه قد يقتنع أيضا من خلال معرفته العملية بأعمال ذات نفع عام عظيم..."

وبالطبع، فإن المسألة المهمة، كما أكدها كولكهون مرارا وتكرارا في خطاباته هي أن إسماعيل كان في حاجة إلى المساعدة. ولكن عندما تحدث كولكهون مع زملائه القناصل، وجد أن كلا منهم بينما يستهجن المساوئ السائدة، إلا أنه يشعر بأنه من حقه أن يعطي مواطنيه في مصر التأييد الذي



يلقاه مواطنو الدول الأخرى. أما القنصل الفرنسي بوفال، الذي كان ذات مرة من أشد المعارضين لهذا الوضع؛ ثم أصبح أحد الممولين له، فقد أفضى للوزارة في باريس بطريقة واقعية بأنه لا يعتقد أن إسماعيل سوف يمكنه أن ينفذ برنامجه في مواجهة الضغط الأجنبي.

ماذا عن إسماعيل نفسه؟ ومن أين أتى بالشجاعة والعزيمة للمقاومة؟

في الجوهر كان إسماعيل مستبدا خيرا، بكل ما يحمله هذا الموقف المتناقض من مزايا وعيوب، ورغم أنه كان شديدا ومنظما في الحياة اليومية، إلا أنه كان خياليا غير واقعي، ولقد كان يحمل في مخيلته خططًا كبيرة لمصر، واهتماما مخلصا برفاهية وعظمة شعبه. ولكن لسوء الحظ، لم تدعم هذه الأحلام والآمال بالواقعية اللازمة للحكم الفعال، وكان إسماعيل يفتقد حاسة التناسب؛ ولذا كانت مشروعاته لا تتناسب مع واقع بلاده: مرافق عامة، إمبراطورية في أفريقيا، مركز دولي مرموق – كل متع الغرب المادية والإنسانية، كل جاه وزينة الدول الغربية، وكل ما تم تحقيقه

في الغرب في قرون، يريد أن ينجزه إسماعيل خلال سنوات قلائل.

ولم يكن إسماعيل أيضا قادرا على الحزم والمناورة اليومية التي يتطلبها مثل هذا البرنامج. وليس معنى هذا أنه كان كسولاً فقد كان إسماعيل إداريا يعمل بضمير حي، وكل الذين عرفوه أعجبوا بمهارته في القيام بالأعمال الكتابية والرسميات الحكومية، ولكن المثابرة غير المهارة، ففي الصراع المستمر من أجل التفوق، وفي صراعه مع ديلسبس حول قناة السويس، مع الممولين الأوروبيين حول القروض، مع إنجلترا وفرنسا وتركيا حول وضع مصر، بدا إسماعيل في كل هذا عاجزا عن تقدير إمكانيات مركزه، عاجزا عن المثابرة في الصمود والقتال عندما كان من الممكن أن تتغير الأمور تماما بقليل من المقاومة والتصميم. لقد كان إسماعيل في أعماقه انتهازيا فضل أن يلف حول العقبات بدلاً من التغلب عليها – وهو خطأ مميت فلم يثبت فحسب أن هذا الخطأ كان باهظ التكاليف في مفاوضات معينة مع دبلوماسيين وممولين كانوا دائمي التحفز، وإنما أدى كل

موقف تجنبه بدلاً من مواجهته إلى تهديد مؤخرته، واستنزاف قوته وأخيرا انتهى به إلى الحضيض.

وهذا الميل لتمييع المشاكل ينبع جزئيا من اهتمامه بكرامة مركزه، فقد أراد إسماعيل أن يدير ويحكم، ولكنه لـم يكـن مستعدا لأن يحط من شأن نفسه، وخاصة أمام الغربيين، بأن يشمر عن ساعديه وينغمس في تفاهات ومساومات الأعمـال والسياسة. ولقد زاد إدراكه بأن شخصا ما قد وجده "أقل مـن عمه كأمير وملك"، من تصميمه على أن يلعب دور الملـك المبجل العظيم، وهو غرور خطير أمـام أعـداء لا يهمهـم احترام الذات في قليل أو كثير.

وفي داخل إسماعيل، كان هذا الصراع بين كرامة منصبه واحتياجات مركزه حادا، لأنه كان شخصـيا ينشـغل بأقـل الأمور. ولم تكن سمعته كرجل مقترفي حياته الخاصة بـلا أساس. لقد ظل حتى نهاية أيامه بخيلاً تقريبا في نفقات بيتـه الخاص. وكان يتشاجر مع بستانيه على أمور تافهة ويرفض دفع بقشيش لخادمه في أحد فنادق بـاريس، أمـا إسـماعيل الحاكم فقد كان لسوء الحظ لا يميز بين الجنيهات والمليمـات وتجلت فيه قدرة مفزعة على إنفاق المال. وعندما كان ينفق

على القصور والمتعة والتسلية، فإنما كان ذلـك مـن أجـل قصور ومتعة الوالي، لا إسماعيل، ولقد كان إسماعيل يحس إحساسا شديدا بكرامة وواجبات مركـزه، وطبقًـا للتقاليـد الشرقية اهتم اهتماما كبيرا بفاعلية الأبهة والعظمة كـأدوات تستخدم في السياسة.

وقد كان يتمتع بميزة قيمة واحدة، فمع أن شكله لم يكـن حسنًا – وصفه أحد المراقبين على أنه " لاشك قبيح" بـآذان كبيرة عريضة، وحواجب بارزة "مهلهلـة" غيـر منتظمـة حمراء، وجفن منخفض عن الجفن الآخر – إلا أنه كان يتمتع بشخصية جذابة، ومتحدث ممتاز قادر على التعـاطف مـع الناس وبخلاف معظم الملوك المسـتبدين، كـان إسـماعيل مستعدا لاستقبال الزوار، مهمين كـانوا أو غيـر مهمـين، باحترام وعطف، ولما كان سريع الملاحظة والتكيف، لم يكن نفس الشخصية مع مختلف النـاس، وكمـا وصـفه نفـس المراقب: "لقد سمعت أناسـا مختلفـين يمتدحونـه لصـفات متناقضة ومتعارضة تماما، فعند البعض أنـه يمثـل الأدب والأخلاق، وهو يمتدح من أجل طريقته المهذبـة ومعرفتـه

بالذوق السليم، بينما يمتدحه شخص آخر لأنه رجل أعمال يسعى إلى هدفه مباشرة".

***

وفي مثل هذه الظروف، يجب أن يقدر المرء إخلاص وذكاء ديرفيو في تقديره المتفائل لإمكانيات مصر خلال إسماعيل، ففي ٢٧ مارس سنة ١٨٦٣، كتب إلى أندريه:

"بوجود إسماعيل باشا واليا على مصر، سنرى البلاد تزدهر أكثر من أي وقت مصر. إن له ميلاً اقتصاديا جدا، ولن نرى بعد اليوم تلك العقود الحكومية التي تعطي ربحا خرافيا ولا تلك القضايا القانونية البشعة، ولا تلك الثروات السريعة التي ميزت حكم سعيد باشا، وإنما سنرى الأعمال المالية والتجارية تتم بانتظام واتزان، وسنرى أرصدة مصر تأسس وتدعم نفسها".

وبالطبع كان هناك ما هو أكثر من الإدارة الطيبة، وتوقع عمل منتظم ومتزن، وإلا فأين يكون ديرفيو إذا كان الوالي مقتصدا في الحقيقة؟ ولقد استطرد نفس الخطاب المرسل في ٢٧ مارس يقول:

"ما تزال علاقاتي بإسماعيل باشا ممتازة، بـل خاصـة، وصحيح أنها لم تأت بعد بنتائج مادية إلا أن هذا سيأتي فـي حينه. إنني متأكد من أن أي عملية مالية كبيرة لن تتم بـدون مشاركتي، فلدينا مشروعات كثيرة في مرحلة الإعـداد مـع أوبنهايم. ولا داعي لأن أؤكد لك أنك أول من سنتعامل معهم في أوروبا".

إلا أن الأسابيع مرت ولم يحدث شيء، فاضطرب ديرفيو. فقد وجد نفسه في موقف الرجل الذي جلس جائعـا للعشـاء ليجد أن المائدة لم توضع بعد وأسوأ من ذلك فمن المحتمل ألا يكون هناك عشاء على الإطلاق.

ولقد ثبت أنه لا أساس لمخاوفه، ففي ٨ مايو كتـب إلـى أندريه بشعور واضح بالنصر بأن إسماعيل قد طلب منـه أن يزيد رأسمال مصرفه من ثلاثة إلى عشرة ملايين حتى "يحتل المركز الأول في البلاد ويقوم بكل الأعمال التي تنشأ عـن رغبة جلالته في تنمية الزراعة والتجـارة والصـناعة فـي مصر"، وفوق ذلك فقد وعده إسماعيل باسـتثمار ٢ مليـون فرنك على الأقل من ماله الخاص فـي الشـركة الجديـدة، وبمعنى آخر، سيكون إسماعيل أحد الشركاء المستترين.

"يجب أن تدرك يا صديقي، وأنت تفهم الشرق، الإمكانيات الهائلة التي ستتفتح من مشاركة جلالته. فلم يكن في إمكانـه أن يفعل شيئًا مرضيا مشرقًا لي أكثر مـن ذلـك، إن هـذا يضعني في مركز خاص أحافظ به على شخصيتي وأكـون ثروة في خلال سنوات قلائل".

ولقد كان هذا نجاحا هائلاً لديرفيو، حتى بالنسبة لمصـر في عهد رواج القطن. فمنذ سنتين فقط، في ديسـمبر سـنة ١٨٦٠، بدأ ديرفيو عمله بـ ٤٠٠,٠٠٠ فرنـك، وبعـض الاتصالات الطيبة، وجرعة صحيحة من التفاؤل، ثم أصـبح الآن في طريقه إلى المكان الأول في البلاد، وأصبح حسـابه مع بنك ماركوارد – أندريه، حيث سادت مبالغ المئات القليلة أو الآلاف القليلة من الفرنكات لفترة ما، مليئًا بأرقـام مـن خمس أو ست خانات، وأصبحت أرباحه عن السنة المنتهيـة في يونيو سنة ١٨٦٣ – كما يقول – تعادل ١٦% من رأس المال وحده، بهذا بدون اعتبار لأرباح الأعمال "الممتـازة". فكم ستكون هذه الأرباح ضخمة في المستقبل! لقـد أعطـى ديرفيو تفاصيل الشركة الجديدة، لأندريه وسأله إن كان هو، أو أي صديق من أصدقائه في باريس، يود الانضمام إليها.

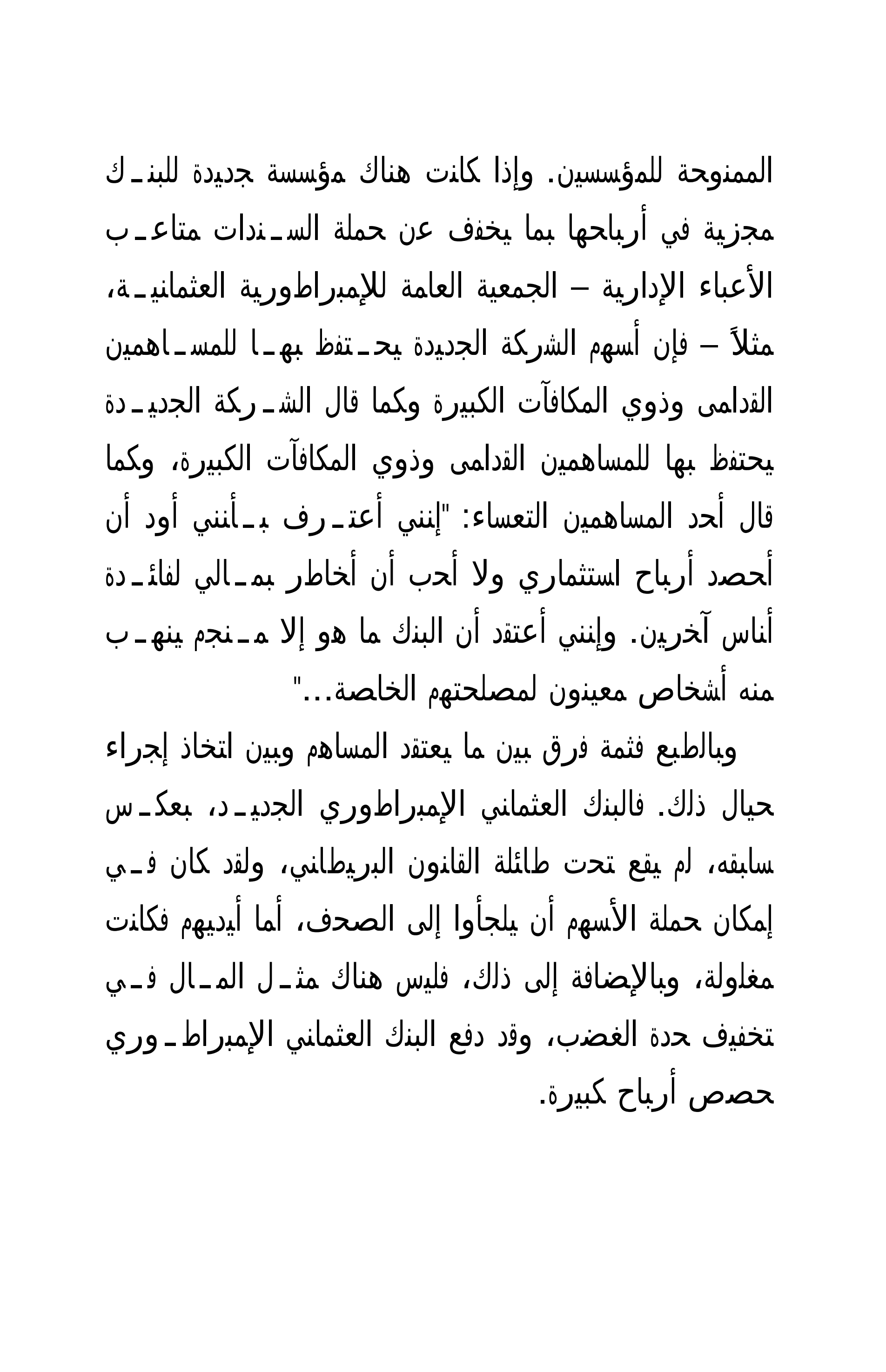
وقبل أن يتسلم أندريـه خطـاب ديرفيـو، كتـب إلـى الإسكندرية في ١٠ مايو يقترح شيئًا مختلفًا تماما، تحويل بنك مصر إلى مؤسسة قومية مشابهة للبنك العثماني. وأضاف أن "الجمهور ينظر بعين الرضا إلى تنظيم شـركات مـن هـذا النوع".

هنا كان يكمن اهتمام أندريه الحقيقي، ولا شك أن ضخامة المشروع توضح لمحة من تفكيره. فلقد كان البنك العثمـاني الإمبراطوري، كما رأينا، مؤسسة المالية الدولية العالية فـي قمتها. وهو من خلق حفنة من أقوى الشركات في أوروبـا، ويمسك بين يديه بزمام الحياة المالية للإمبراطورية، ولقد كان قويا متماسكًا صلبا، ضمنت مستقبله المزايا والاحتكـارات، وكان متنوع الأغراض مرنًا، ذا مراكز شاملة سمحت له أن يحرك نشاطه في أي اتجاه أكثر ربحا.

وزيادة على ذلك فقد كان هذا البنك نوعا مـن الارتقـاء الممتاز المتاح لقليل من رجال المال. ففـي الأسـابيع التـي سبقت الإصدار تكالب المستثمرون البريطانيون على شـراء شهادات المساهمة بأقساط تصل إلى ١٣، ١٤ جنيها للسـهم. ولقد خصصت ١٢٥,٠٠٠ من هذه الأسهم بسرعة وبيعـت

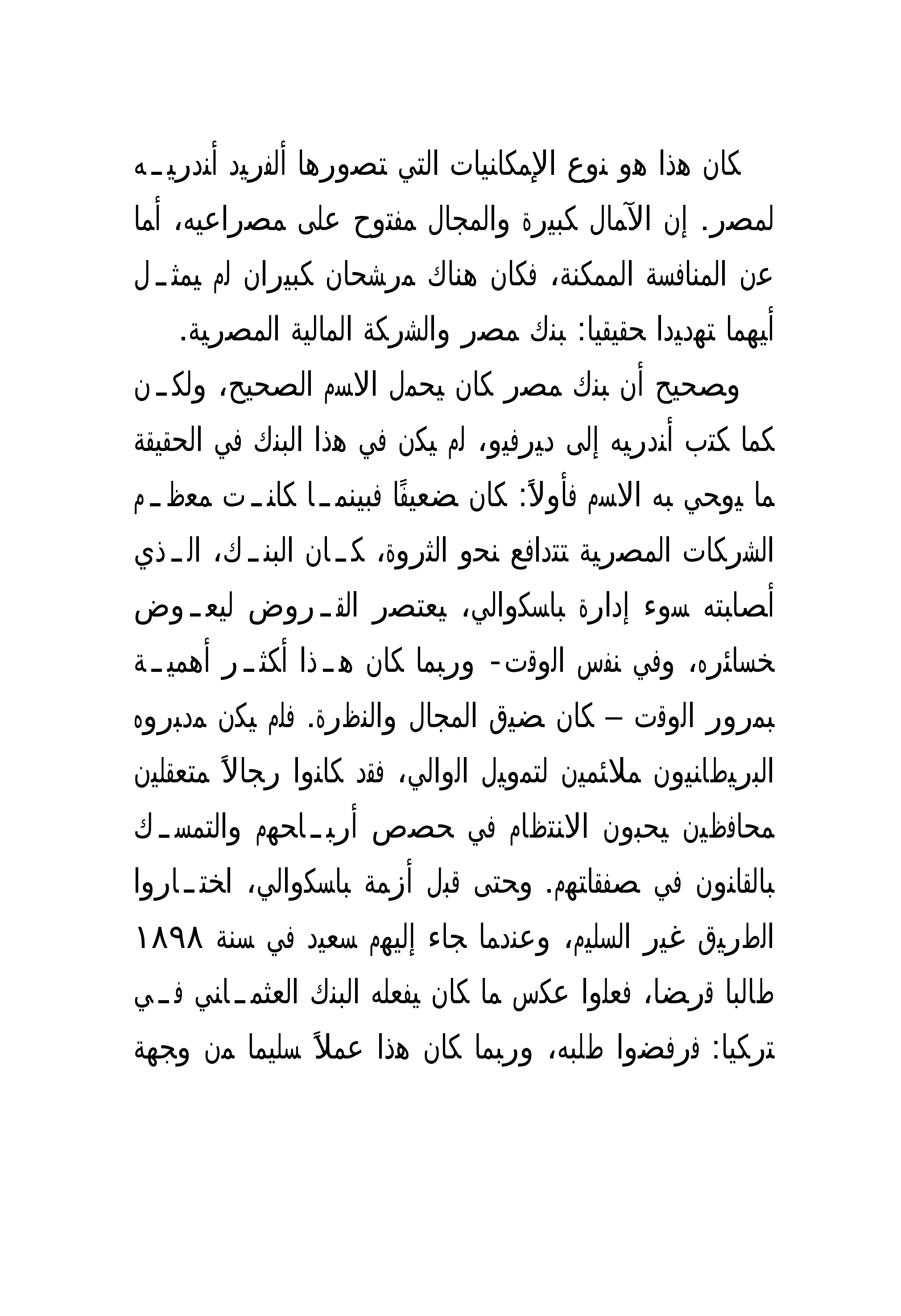
لمؤسسي المشروع بالقيمة الاسـمية كمكافـأة لهـم علـى مجهوداتهم – بخلاف ١٠,٠٠٠ سهم أخـرى لـم يحسـب حسابها، ومن الواضح أنها "وزعت".

وكانت العملية كلها مثلاً ممتازا لمبدأ: كل شيء من أجل صاحب المشروع، وليذهب حامل السند إلى الجحيم، ولقد تم تعريف حملة أسهم البنك العثماني القديم بـالتغيير المزمـع لوضع البنك الإمبراطوري بمنشور في ١٠ فبرايـر ١٨٦٣، وكان المنشور مقتضبا، وطولب حملة الأسـهم بـالرد بعـد أربعة أيام. ومعظم حملة الأسهم لم تتح لهم الفرصة لدراسـة المسألة جيدا، ومن باب أولى لنقل آرائهم للإدارة في الفتـرة المسموح بها، ومع ذلك، بدت العملية على أنها شيء طيـب، ولم يعرف المساهمون قبل الاجتماع السنوي الأول في يونيو سنة ١٨٦٤ مقدار هذه الجودة! وبالإضـافة إلـى مكافـآت السندات المذكورة سالفًا، كان هناك خصم قدره ١٠% مـن الأرباح الموزعة تذهب إلـى جيـوب حـوالي ٢٥ أو ٣٠ "مؤسسا" دون أن تذكر أسماؤهم وهناك مرتبـات وتكـاليف أخرى بلغت أكثر من ٥٤,٠٠٠ جنيه، تقريبا ربـع صـافي الأرباح، وهناك مكافأة للمديرين بالإضافة إلـى الـ ـ ١٠%



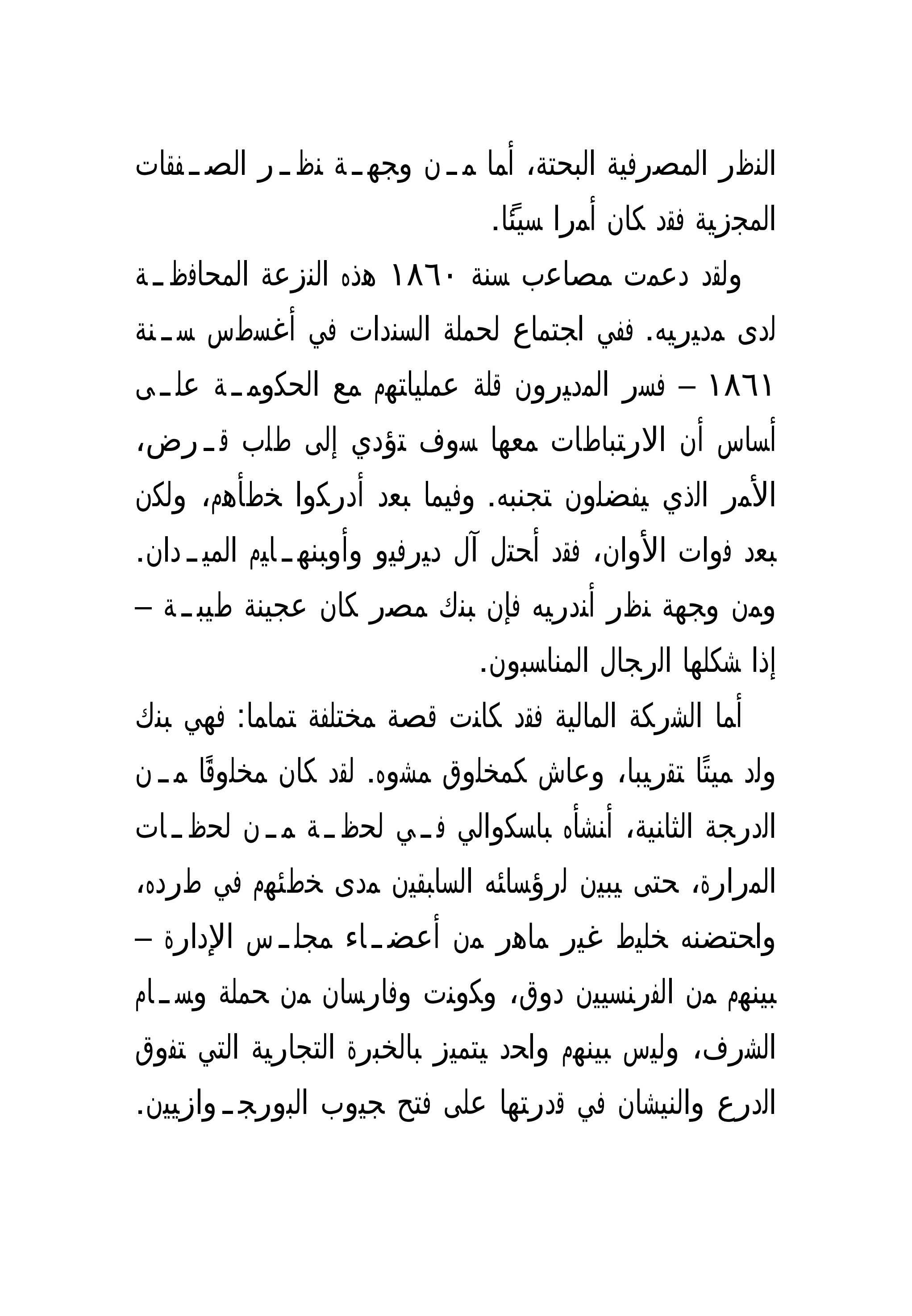
الممنوحة للمؤسسين. وإذا كانت هناك مؤسسة جديدة للبنـك مجزية في أرباحها بما يخفف عن حملة السـندات متاعـب الأعباء الإدارية – الجمعية العامة للإمبراطورية العثمانيـة، مثلاً – فإن أسهم الشركة الجديدة يحـتفظ بهـا للمسـاهمين القدامى وذوي المكافآت الكبيرة وكما قال الشـركة الجديـدة يحتفظ بها للمساهمين القدامى وذوي المكافآت الكبيرة، وكما قال أحد المساهمين التعساء: "إنني أعتـرف بـأنني أود أن أحصد أرباح استثماري ولا أحب أن أخاطر بمـالي لفائـدة أناس آخرين. وإنني أعتقد أن البنك ما هو إلا مـنجم ينهـب منه أشخاص معينون لمصلحتهم الخاصة..."

وبالطبع فثمة فرق بين ما يعتقد المساهم وبين اتخاذ إجراء حيال ذلك. فالبنك العثماني الإمبراطوري الجديـد، بعكـس سابقه، لم يقع تحت طائلة القانون البريطاني، ولقد كان فـي إمكان حملة الأسهم أن يلجأوا إلى الصحف، أما أيديهم فكانت مغلولة، وبالإضافة إلى ذلك، فليس هناك مثـل المـال فـي تخفيف حدة الغضب، وقد دفع البنك العثماني الإمبراطـوري حصص أرباح كبيرة.



كان هذا هو نوع الإمكانيات التي تصورها ألفريد أندريه لمصر. إن الآمال كبيرة والمجال مفتوح على مصراعيه، أما عن المنافسة الممكنة، فكان هناك مرشحان كبيران لم يمثل أيهما تهديدا حقيقيا: بنك مصر والشركة المالية المصرية.

وصحيح أن بنك مصر كان يحمل الاسم الصحيح، ولكن كما كتب أندريه إلى ديرفيو، لم يكن في هذا البنك في الحقيقة ما يوحي به الاسم فأولاً: كان ضعيفًا فبينما كانت معظم الشركات المصرية تتدافع نحو الثروة، كان البنك، الذي أصابته سوء إدارة باسكوالي، يعتصر القروض ليعوض خسائره، وفي نفس الوقت- وربما كان هذا أكثر أهمية بمرور الوقت – كان ضيق المجال والنظرة. فلم يكن مدبروه البريطانيون ملائمين لتمويل الوالي، فقد كانوا رجالاً متعقلين محافظين يحبون الانتظام في حصص أرباحهم والتمسك بالقانون في صفقاتهم. وحتى قبل أزمة باسكوالي، اختاروا الطريق غير السليم، وعندما جاء إليهم سعيد في سنة ١٨٩٨ طالبا قرضا، فعلوا عكس ما كان يفعله البنك العثماني في تركيا: فرفضوا طلبه، وربما كان هذا عملاً سليما من وجهة

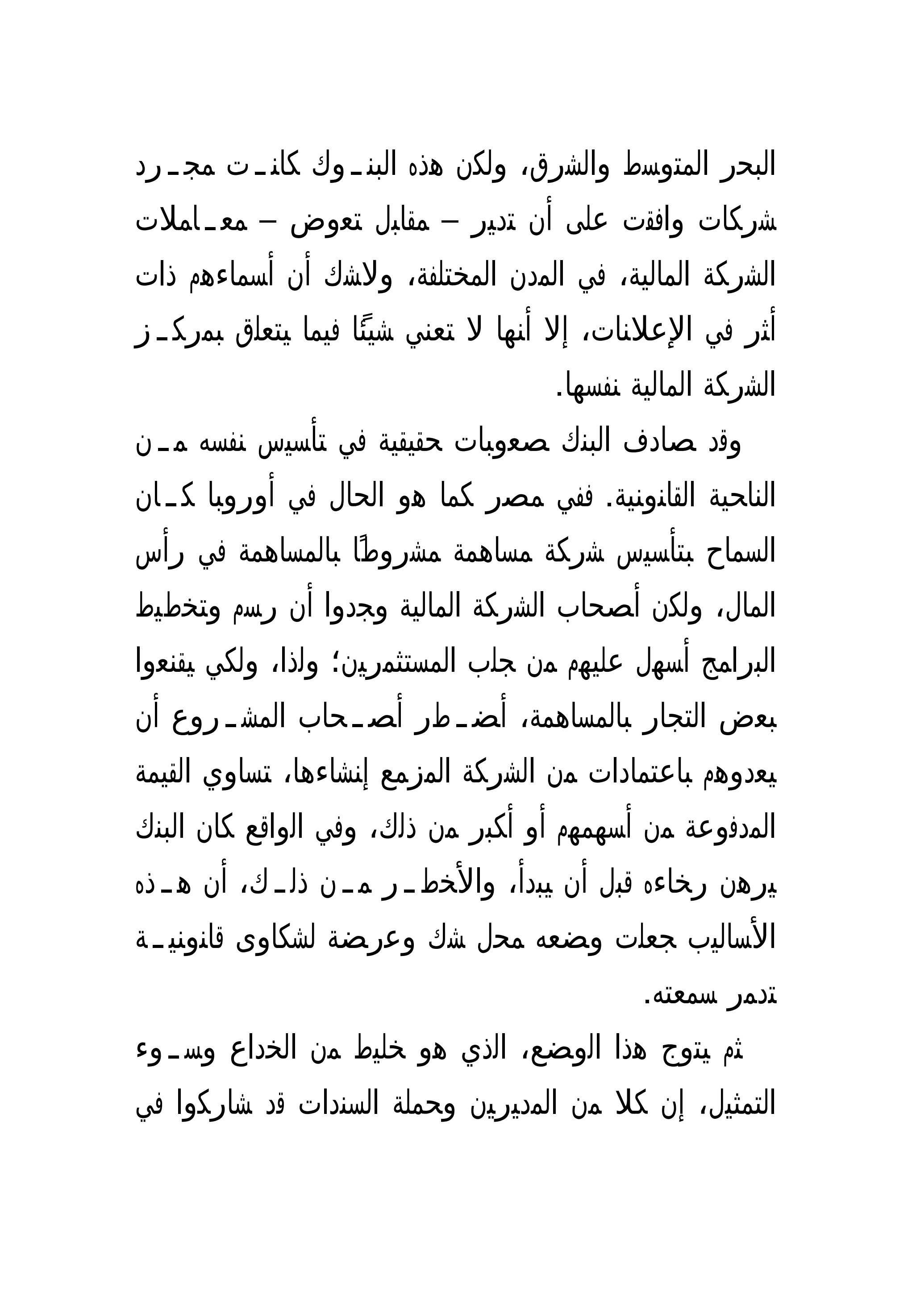


النظر المصرفية البحتة، أما من وجهة نظر الصفقات المجزية فقد كان أمرا سيئًا.

ولقد دعمت مصاعب سنة ١٨٦٠ هذه النزعة المحافظة لدى مديريه. ففي اجتماع لحملة السندات في أغسطس سنة ١٨٦١ – فسر المديرون قلة عملياتهم مع الحكومة على أساس أن الارتباطات معها سوف تؤدي إلى طلب قرض، الأمر الذي يفضلون تجنبه. وفيما بعد أدركوا خطأهم، ولكن بعد فوات الأوان، فقد أحتل آل ديرفيو وأوبنهايم الميدان. ومن وجهة نظر أندريه فإن بنك مصر كان عجينة طيبة – إذا شكلها الرجال المناسبون.

أما الشركة المالية فقد كانت قصة مختلفة تماما: فهي بنك ولد ميتًا تقريبا، وعاش كمخلوق مشوه. لقد كان مخلوقًا من الدرجة الثانية، أنشأه باسكوالي في لحظة من لحظات المرارة، حتى يبين لرؤسائه السابقين مدى خطئهم في طرده، واحتضنه خليط غير ماهر من أعضاء مجلس الإدارة – بينهم من الفرنسيين دوق، وكونت وفارسان من حملة وسام الشرف، وليس بينهم واحد يتميز بالخبرة التجارية التي تفوق الدرع والنيشان في قدرتها على فتح جيوب البورجوازيين.

وكان بينهم مدير واحد له بعض المكانة: المصرفي المعروف أ. روجمنت دي لوفنبرج. ولكن عظمة بنك لوفنبرج كانت من أمور الماضي، وبينما ظل يحتفظ ببعض المكانة القديمة والعملاء القدامى، إلا أن ضعفه المالي أدى به بشكل متزايد إلى معاملات مشكوك فيها. ولقد كان العليمون ببواطن الأمور، يدركون أن مشاركة هذا البنك في الشركة المالية المصرية ليست بمثابة تزكية وإنما كانت تحذيرا، وبخلاف ذلك الرجل، كان الباقون أصفارا في العمل التجاري يستمدون سمعتهم من البنك أكثر مما يفيدونه، وأما التمثيل الإنجليزي في البنك فقد تكون من بعض أصحاب الآمال المماثلين وإن كانوا بلا ألقاب. وفي هذا البنك فإن العقل الموجه هو ج – لويس فارلي: رجل رحالة في كل مكان، وناشر في مجال العمل المصرفي في منطقة الشرق الأدنى، يتمتع باحترام كبير في إنجلترا كخبير في تجارة ومالية الشرق الأدنى – وإن كان يفتقر إلى الممارسة؛ وقد أصبح فارلي مع باسكوالي، واحدا من المديرين الأربعة المقيمين في الإسكندرية. وكان للشركة بكل تأكيد، مجموعة ممتازة من المندوبين، (ومعظمهم من بيوت يونانية)، في جميع أنحاء

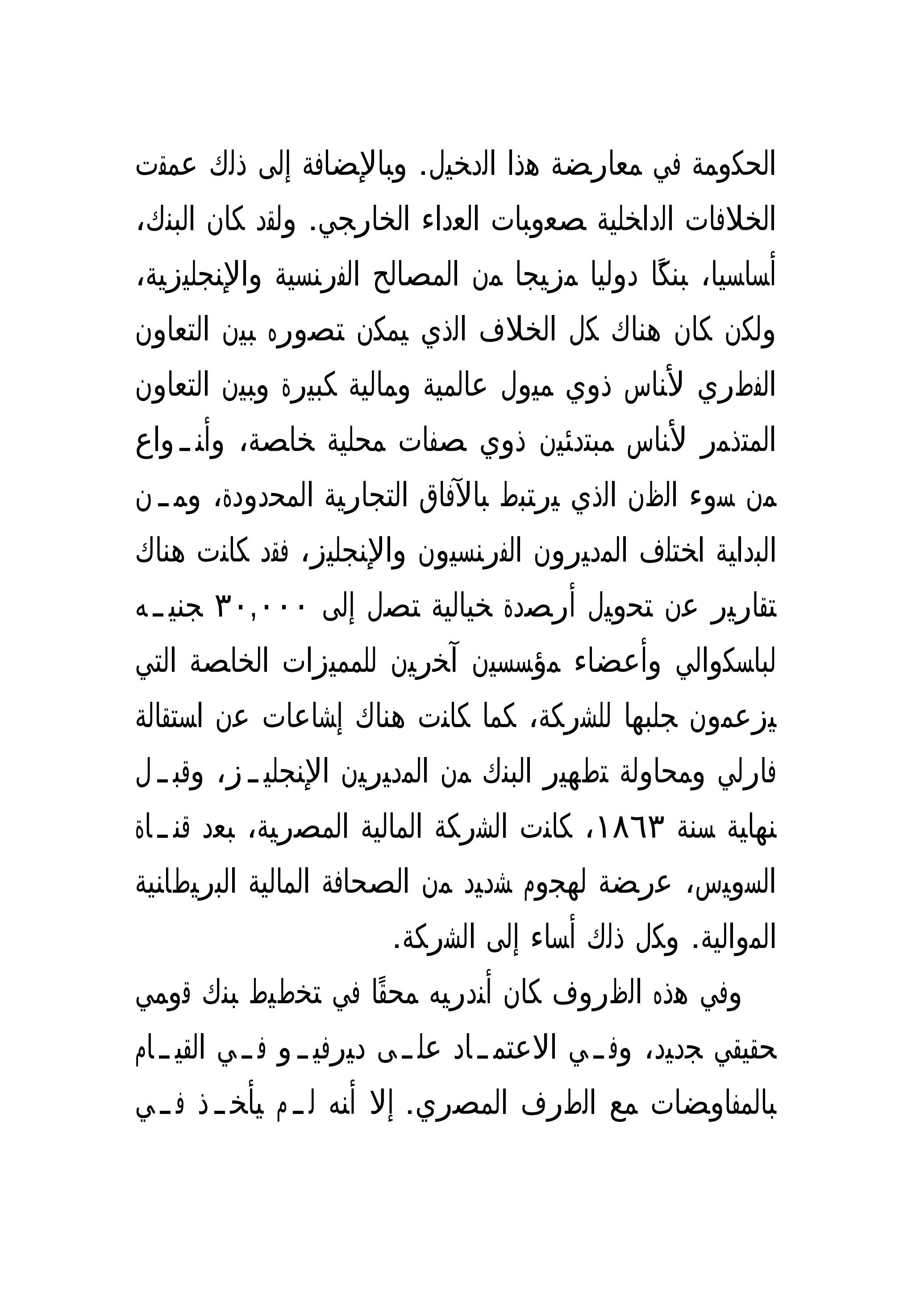

البحر المتوسط والشرق، ولكن هذه البنوك كانت مجرد شركات وافقت على أن تدير – مقابل تعويض – معاملات الشركة المالية، في المدن المختلفة، ولاشك أن أسماءهم ذات أثر في الإعلانات، إلا أنها لا تعني شيئًا فيما يتعلق بمركز الشركة المالية نفسها.

وقد صادف البنك صعوبات حقيقية في تأسيس نفسه من الناحية القانونية. ففي مصر كما هو الحال في أوروبا كان السماح بتأسيس شركة مساهمة مشروطًا بالمساهمة في رأس المال، ولكن أصحاب الشركة المالية وجدوا أن رسم وتخطيط البرامج أسهل عليهم من جلب المستثمرين؛ ولذا، ولكي يقنعوا بعض التجار بالمساهمة، أضطر أصحاب المشروع أن يعدوهم باعتمادات من الشركة المزمع إنشاءها، تساوي القيمة المدفوعة من أسهمهم أو أكبر من ذلك، وفي الواقع كان البنك يرهن رخاءه قبل أن يبدأ، والأخطر من ذلك، أن هذه الأساليب جعلت وضعه محل شك وعرضة لشكاوى قانونية تدمر سمعته.

ثم يتوج هذا الوضع، الذي هو خليط من الخداع وسوء التمثيل، إن كلا من المديرين وحملة السندات قد شاركوا في

الشركة على أساس دعوى مزعومة، روجها باسكوالي، بأن الشركة ستتلقى كل أنواع العطف والمساعدة مـن الحكومـة المصرية. وقد كان هذا نفس الخـداع الـذي ضـحك بـه باسكوالي على مديري بنك مصر الإنجليز؛ وفي هذه الحالـة وتلك، سارعت السلطات المصرية إلى نفي هذه الدعوى، ففي سنة ١٨٦١ و ١٨٦٣ ذكرت الحكومة أصحاب المشروع بأنه بينما كان الوالي سعيدا بالسماح بإنشاء تسـهيلات مصـرفية جديدة في مصر، إلا أنه لم ينعم بوضع خاص على أي بنـك خاص. إلا أن هذه التأكيدات لم تثبط أصحاب فكرة البنـك. وهكذا دعوا ساباتيه، القنصل الفرنسي العـام السـابق فـي الإسكندرية (رجل ذو خبرة كبيرة في المشاكسـة وابتـزاز المال)، لينضم إلى مجلس الإدارة، واسـتمروا فـي ادعـاء مركزهم الممتاز، ففي مصر، لم تكن كلمة "لا" كافيـة عنـد الأوروبيين للإجابة على سؤال.

وفي الوقت نفسه، ولكي تكون البدايـة مـؤثرة، حـاول باسكوالي أن يوظف عنده أحسن الموظفين المعـروفين فـي البنوك الأخرى "بفرش سجادة ذهبية أمامهم"، وقد كـان رد فعل ذلك تجمع حفنة من أقوى البنوك في الإسـكندرية مـع



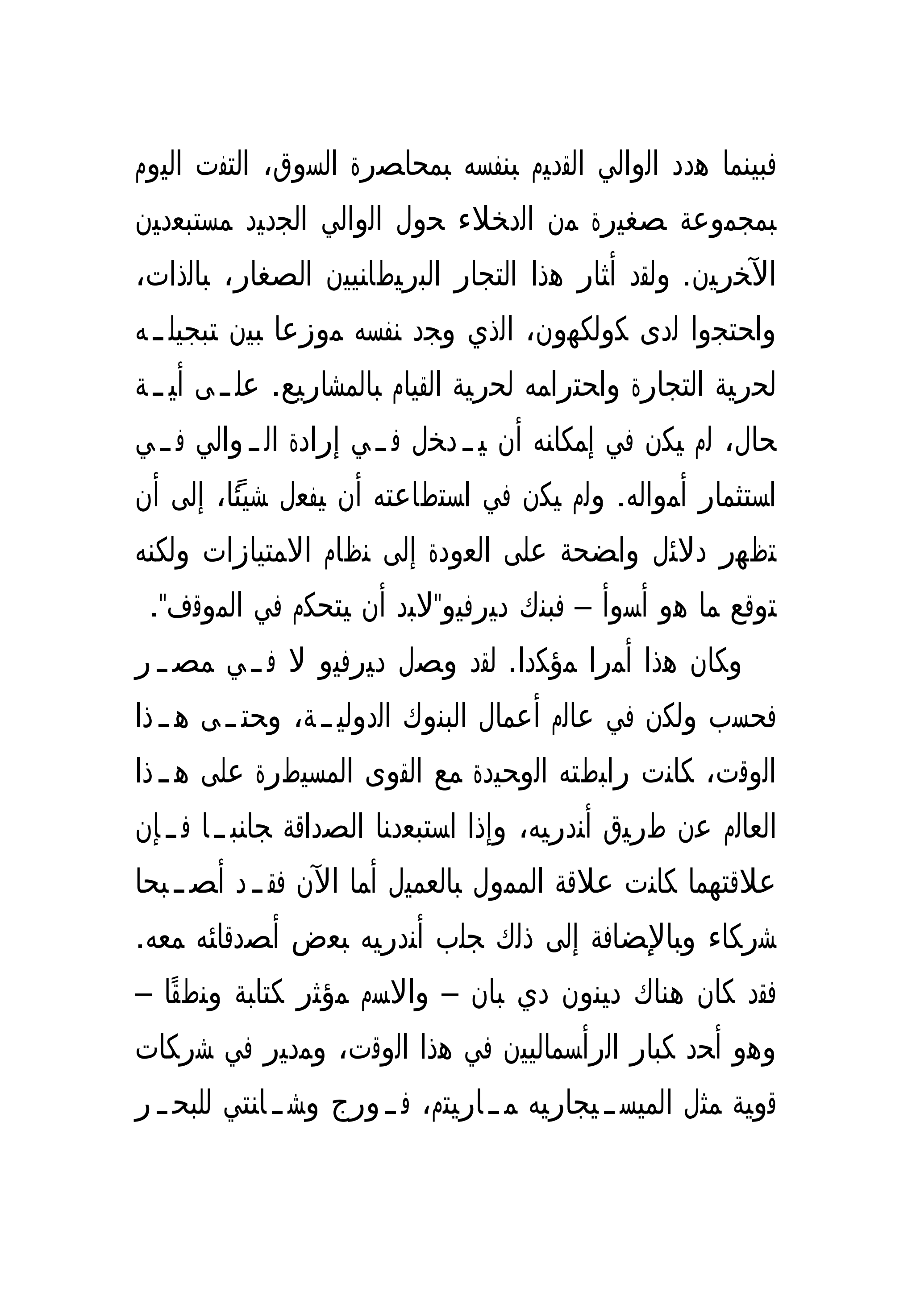
الحكومة في معارضة هذا الدخيل. وبالإضافة إلى ذلك عمقت الخلافات الداخلية صعوبات العداء الخارجي. ولقد كان البنك، أساسيا، بنكًا دوليا مزيجا من المصالح الفرنسية والإنجليزية، ولكن كان هناك كل الخلاف الذي يمكن تصوره بين التعاون الفطري لأناس ذوي ميول عالمية ومالية كبيرة وبين التعاون المتذمر لأناس مبتدئين ذوي صفات محلية خاصة، وأنواع من سوء الظن الذي يرتبط بالآفاق التجارية المحدودة، ومن البداية اختلف المديرون الفرنسيون والإنجليز، فقد كانت هناك تقارير عن تحويل أرصدة خيالية تصل إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه لباسكوالي وأعضاء مؤسسين آخرين للمميزات الخاصة التي يزعمون جلبها للشركة، كما كانت هناك إشاعات عن استقالة فارلي ومحاولة تطهير البنك من المديرين الإنجليز، وقبل نهاية سنة ١٨٦٣، كانت الشركة المالية المصرية، بعد قناة السويس، عرضة لهجوم شديد من الصحافة المالية البريطانية الموالية. وكل ذلك أساء إلى الشركة.

وفي هذه الظروف كان أندريه محقًا في تخطيط بنك قومي حقيقي جديد، وفي الاعتماد على ديرفيو في القيام بالمفاوضات مع الطرف المصري. إلا أنه لم يأخذ في

اعتباره الأمور التي تتحرك بسرعة في الإسكندرية، مما جعل إعلان ديرفيو بالتوسع في شركائه تحولاً سيئًا في مجريات الأمور، ومع ذلك كان التحول خطوة في الاتجاه الصحيح، ولم يتناقض بأي حال مع قيام بنك قومي فيما بعد. وفي ١٧ مايو، كتب أندريه بسرعة مهنئًا صديقه ومعلنًا قبوله أن يساهم في الشركة الجديدة.

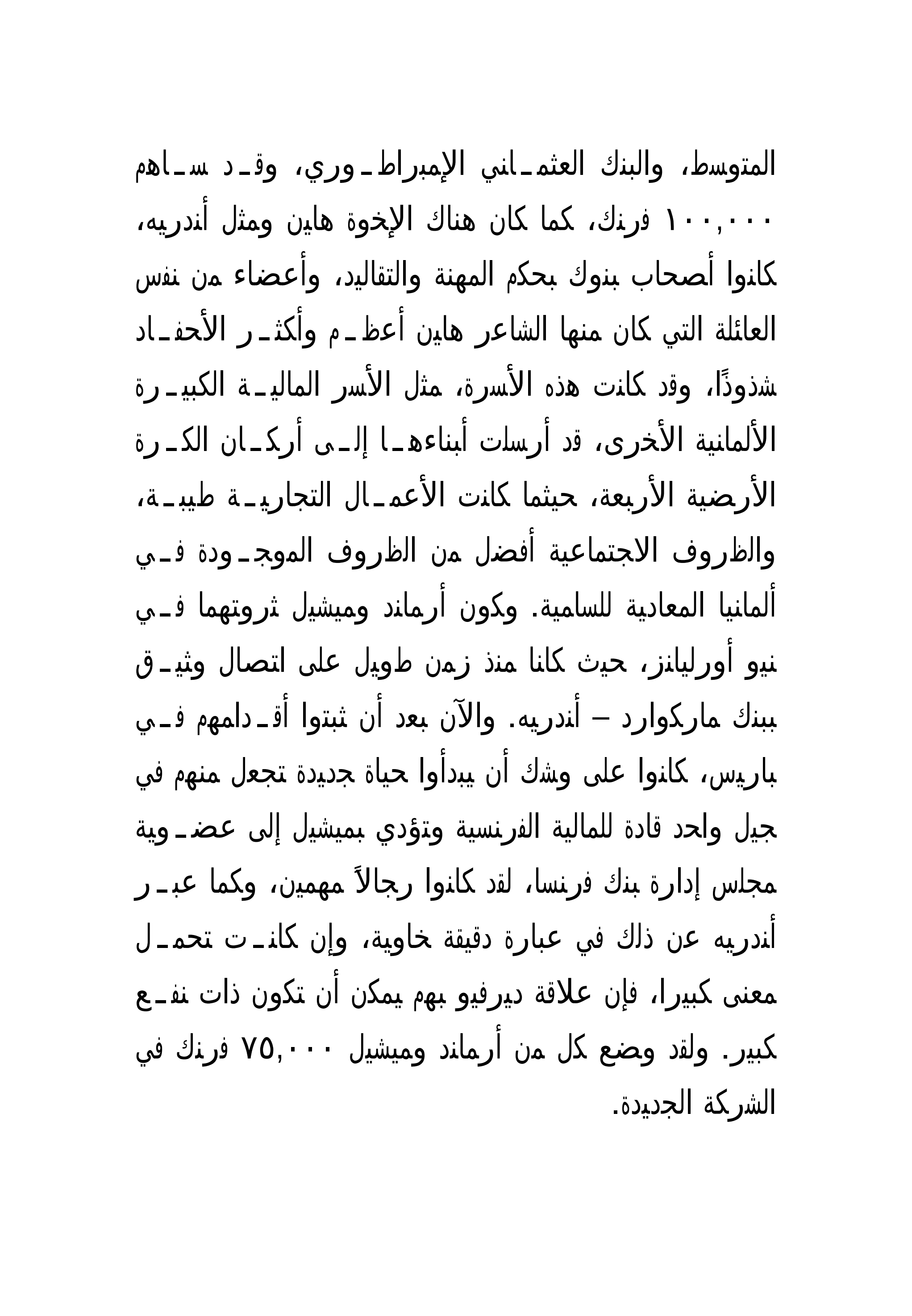
وفي الوقت ذاته، كان ديرفيو على وشك أن ينتهي من مساهمته في الشركة الجديدة بعشرة ملايين قبل أول يونيو، ولم يدفع الوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك (بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ عن المبلغ الذي وعد به) فحسب، وإنما استثمر كثير من الأمراء وكبار الموظفين مبالغ كبيرة أيضا. كما تضمنت الشركة الجديدة بعض البيوت التجارية الكبيرة في الإسكندرية: برجنر وشركاه ٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، روسيمنار ٦٠٠,٠٠٠، رومر ستير ٣٢٥,٠خ٠٠ بل إن شخصا منافسا مثل هيرمان أوبنهايم ساهم بـ ٢٥٠,٠٠٠ فرنك باسم زوجته.

وقد قامت ضجة عندما علم رجال الأعمال في الإسكندرية بمشاركة إسماعيل في البنك الجديد، إذ عاد شبح الاحتكار، الذي نام منذ عهد عباس، إلى الظهور متخفيا في شكل جديد:



فبينما هدد الوالي القديم بنفسه بمحاصرة السوق، التفت اليوم بمجموعة صغيرة من الدخلاء حول الوالي الجديد مستبعدين الآخرين. ولقد أثار هذا التجار البريطانيين الصغار، بالذات، واحتجوا لدى كولكهون، الذي وجد نفسه موزعا بين تبجيله لحرية التجارة واحترامه لحرية القيام بالمشاريع. على أية حال، لم يكن في إمكانه أن يدخل في إرادة الوالي في استثمار أمواله. ولم يكن في استطاعته أن يفعل شيئًا، إلى أن تظهر دلائل واضحة على العودة إلى نظام الامتيازات ولكنه توقع ما هو أسوأ – فبنك ديرفيو"لابد أن يتحكم في الموقف".

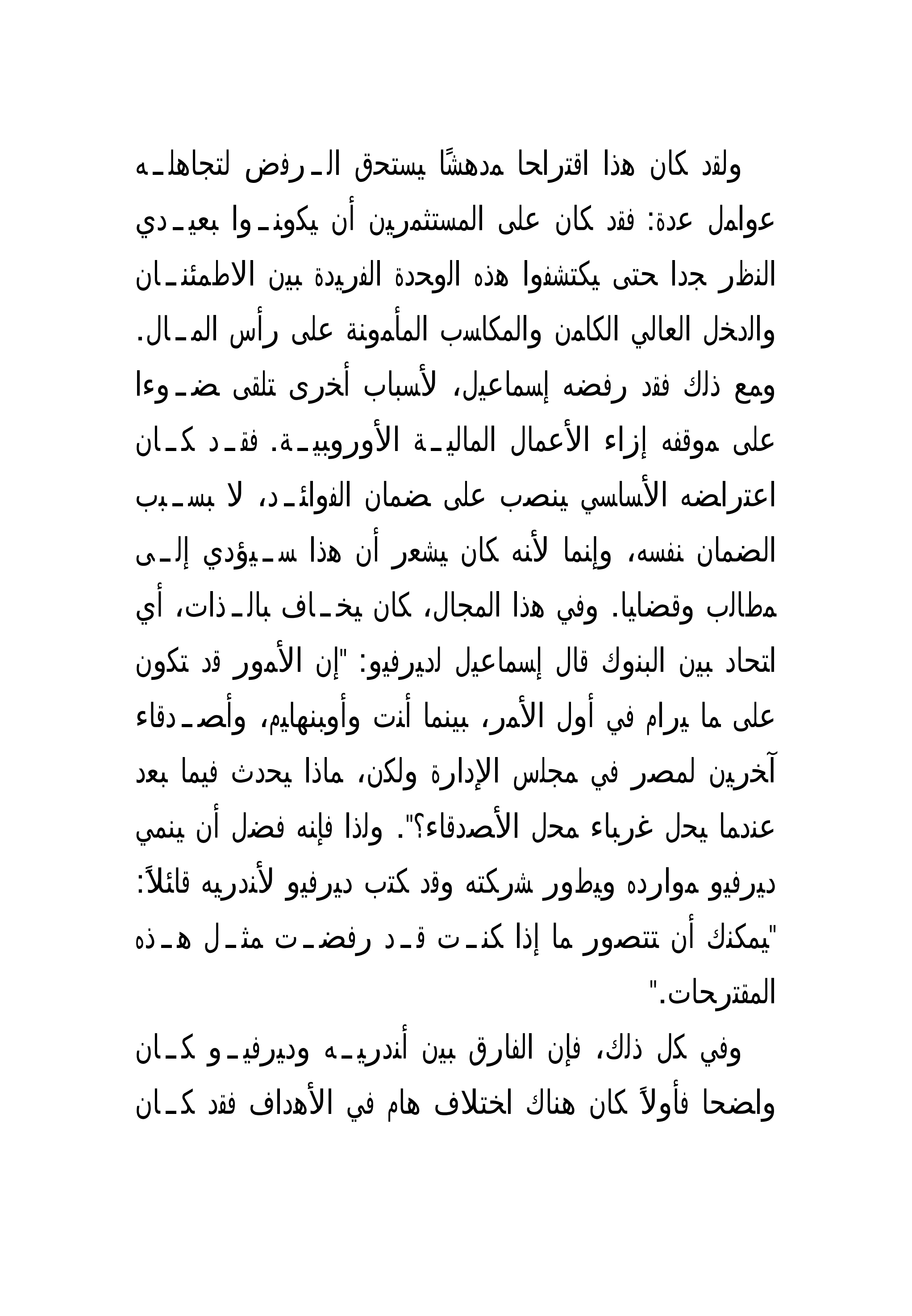
وكان هذا أمرا مؤكدا. لقد وصل ديرفيو لا في مصر فحسب ولكن في عالم أعمال البنوك الدولية، وحتى هذا الوقت، كانت رابطته الوحيدة مع القوى المسيطرة على هذا العالم عن طريق أندريه، وإذا استبعدنا الصداقة جانبا فإن علاقتهما كانت علاقة الممول بالعميل أما الآن فقد أصبحا شركاء وبالإضافة إلى ذلك جلب أندريه بعض أصدقائه معه. فقد كان هناك دينون دي بان – والاسم مؤثر كتابة ونطقًا – وهو أحد كبار الرأسماليين في هذا الوقت، ومدير في شركات قوية مثل الميسيجاريه ماريتم، فورج وشانتي للبحر



المتوسط، والبنك العثماني الإمبراطوري، وقد ساهم ١٠٠,٠٠٠ فرنك، كما كان هناك الإخوة هاين ومثل أندريه، كانوا أصحاب بنوك بحكم المهنة والتقاليد، وأعضاء من نفس العائلة التي كان منها الشاعر هاين أعظم وأكثر الأحفاد شذوذًا، وقد كانت هذه الأسرة، مثل الأسر المالية الكبيرة الألمانية الأخرى، قد أرسلت أبناءها إلى أركان الكرة الأرضية الأربعة، حيثما كانت الأعمال التجارية طيبة، والظروف الاجتماعية أفضل من الظروف الموجودة في ألمانيا المعادية للسامية. وكون أرماند وميشيل ثروتهما في نيو أورليانز، حيث كانا منذ زمن طويل على اتصال وثيق ببنك ماركوارد – أندريه. والآن بعد أن ثبتوا أقدامهم في باريس، كانوا على وشك أن يبدأوا حياة جديدة تجعل منهم في جيل واحد قادة للمالية الفرنسية وتؤدي بميشيل إلى عضوية مجلس إدارة بنك فرنسا، لقد كانوا رجالاً مهمين، وكما عبر أندريه عن ذلك في عبارة دقيقة خاوية، وإن كانت تحمل معنى كبيرا، فإن علاقة ديرفيو بهم يمكن أن تكون ذات نفع كبير. ولقد وضع كل من أرماند وميشيل ٧٥,٠٠٠ فرنك في الشركة الجديدة.

وفي الوقت نفسه، أوضحت خطابات ديرفيو، مؤقتًا على الأقل، أن فكرة أندريه بإنشاء بنك قومي يجب أن تستبعد. فقد سبق أوبنهايم وديرفيو صديقهم أندريه في اقتراح مثل هذا المشروع على إسماعيل، ورفضه رفضا قاطعا. ومن الواضح أن إسماعيل كان يعارض في إدخال العملة الورقية، فقد كان يشعر أن الفلاح لم يبلغ قدرا كافيا من الحضارة لاستعمالها، وكان إسماعيل مقتنعا بأن رخاء مصر يرتكز على العملة الصلبة، وبعد ذلك بفترة قصيرة، تقدم ممولو البنك العثماني الإمبراطوري لحكومة مصر بنفس الفكرة. واستغل أوبنهايم وديرفيو هذه الفرصة لتجديد اقتراحهما، وكانت الإجابة مرة أخرى بالرفض ولنفس الأسباب.

عندئذ اقترح أوبنهايم وديرفيو شيئًا مختلفًا: بنكًا للزراعة والأشغال العامة، على أن تضمن الحكومة فائدة قدرها ٦% في مقابل نصف الأرباح فوق هذه النسبة المئوية، بشرط ألا تذهب هذه الأموال مباشرة إلى الخزانة وإنما تستغل في شراء عدد جديد من أسهم البنك بزيادة ٥٠% في قيمتها، وفي النهاية تمتلك الحكومة البنك.



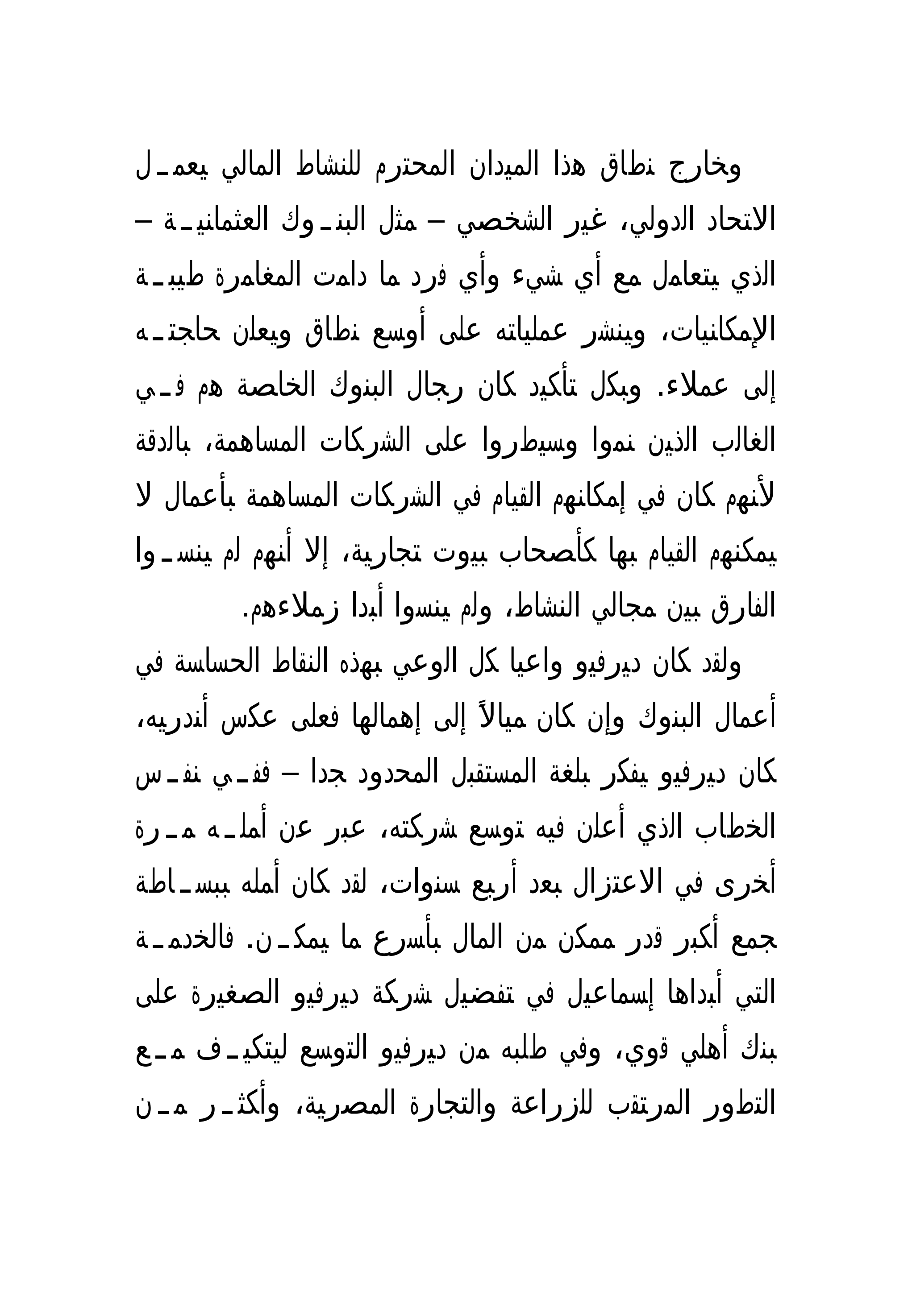
ولقد كان هذا اقتراحا مدهشًا يستحق الـرفض لتجاهلـه عوامل عدة: فقد كان على المستثمرين أن يكونـوا بعيـدي النظر جدا حتى يكتشفوا هذه الوحدة الفريدة بين الاطمئنـان والدخل العالي الكامن والمكاسب المأمونة على رأس المـال. ومع ذلك فقد رفضه إسماعيل، لأسباب أخرى تلقى ضـوءا على موقفه إزاء الأعمال الماليـة الأوروبيـة. فقـد كـان اعتراضه الأساسي ينصب على ضمان الفوائـد، لا بسـبب الضمان نفسه، وإنما لأنه كان يشعر أن هذا سـيؤدي إلـى مطالب وقضايا. وفي هذا المجال، كان يخـاف بالـذات، أي اتحاد بين البنوك قال إسماعيل لديرفيو: "إن الأمور قد تكون على ما يرام في أول الأمر، بينما أنت وأوبنهايم، وأصـدقاء آخرين لمصر في مجلس الإدارة ولكن، ماذا يحدث فيما بعد عندما يحل غرباء محل الأصدقاء؟". ولذا فإنه فضل أن ينمي ديرفيو موارده ويطور شركته وقد كتب ديرفيو لأندريه قائلاً: "يمكنك أن تتصور ما إذا كنـت قـد رفضـت مثـل هـذه المقترحات."

وفي كل ذلك، فإن الفارق بين أندريـه وديرفيـو كـان واضحا فأولاً كان هناك اختلاف هام في الأهداف فقد كـان

المصرفي الباريسي يفكر في العمليات الدولية الكبيرة، فـي تنظيم اتحادات تدر أموالها السائلة أرباحا كبيرة وتقدم سنداتها وأسهمها عمولات في المستقبل، ومما لاشك فيه، أن ديرفيـو باعترافه قد اقترح مع أوبنهايم على الوالي إنشاء شيء مـن هذه القبيل، وإن كان من المؤكد أن الأمر كله كان من وحي أوبنهايم، فقد كان آل أوبنهايم ذوي خبرة فـي المشـروعات الدولية ومن المعقـول أن يفكـروا بهـذه الطريقـة. وهـم الأشخاص الذين أمكنهم بفضل اتصالاتهم في لندن وبـاريس وفرانكفورت، أن يدفعوا بنصيبهم في الأربـاح إلـى اتحـاد دولي، أما ديرفيو فقد كانت اتصالاته فرنسية فحسب، وفـي الحقيقة حتى ذلك الوقت كان لا يزال على صلة بأندريه فقط. وفي عمليات من هذا القبيل، لم يكن من الممكن على ديرفيو إلا أن يكون أداة نافعة وأن ينال مكافأة على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت فكرة البنك الأهلي تعني لديرفيو منافسة مـن النوع الكريه، وإذا أمكنه أن يكون بنكًا كبيرا باسم "ديرفيـو وشركاه"، فما حاجة مصر إلى بنك قومي إذن؟

والأهم من ذلك، أن هذا الخلاف بين باريس والإسكندرية لم ينبع من اختلاف مؤقت في المصالح المادية، وإنمـا مـن

تناقض عميق بين فلسفتين في أعمال البنوك فأندريه كان رجل بنوك بحكم النشأة – وإلا فماذا يمكن أن يكون أندريه خلاف ذلك؟ لقد رأى في بنكه مؤسسة دائمة، تملأ فراغًا في عالم رجال الأعمال. وفي الحقيقة كان أندريه يعتبر أن بقاء البنك يعتمد على قيامه بدور محدد واضح: القيام بالصفقات المالية لدائرة صغيرة وثيقة من رجال الأعمال والمستثمرين، وهي دائرة من تلك الدوائر التي تقوم حول بنوك مماثلة. فالبنك الخاص كان في الجوهر عملاً له طابع الخصوصية: عملاؤه محدودون بالأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء، ويتحمل البنك عنهم مسئوليات تخطت حدود خطابات العقود المالية، وعمليات البنك سرية، تعتمد على الثقة قدر الإمكان، فبين مثل هذه الشركات يقوم نوع من التفاهم، نوع من اتفاقية الجنتلمان تحد من المنافسة وتجعل من المالية العالية لعبة مهذبة، لاحظ في هذا المجال استعداد أندريه للمساهمة مع بعض أصدقائه في شركة ديرفيو الجديدة – بالرغم من توقع أرباح كبيرة، فالمسألة الهامة ليست هي الحصول على أقصى حد من الفائدة العاجلة، وإنما تقوية شبكة العلاقات التي ترتكز عليها رفاهية ورخاء بنكه من جيل إلى جيل.



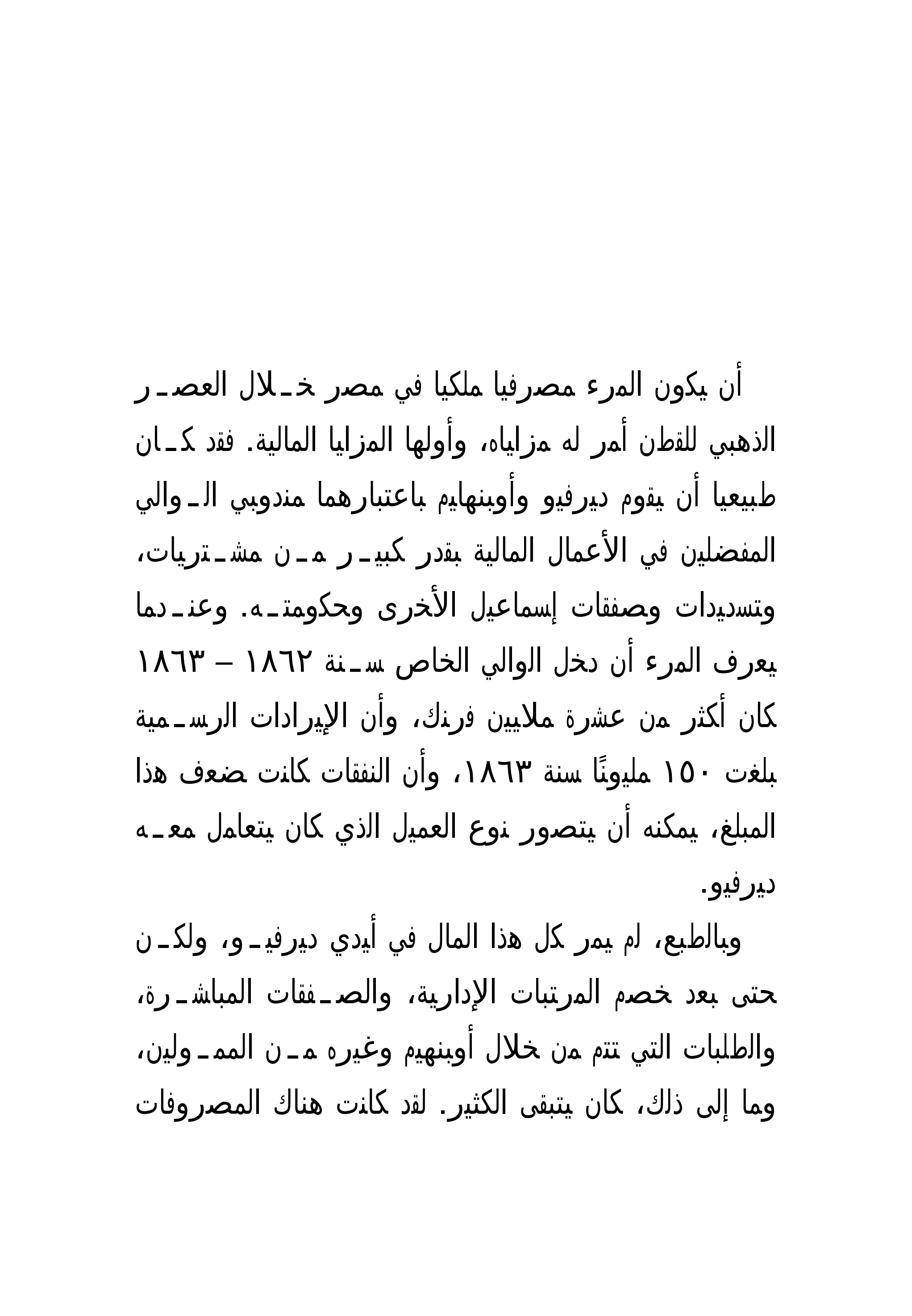
وخارج نطاق هذا الميدان المحترم للنشاط المالي يعمل الاتحاد الدولي، غير الشخصي – مثل البنوك العثمانية – الذي يتعامل مع أي شيء وأي فرد ما دامت المغامرة طيبة الإمكانيات، وينشر عملياته على أوسع نطاق ويعلن حاجته إلى عملاء. وبكل تأكيد كان رجال البنوك الخاصة هم في الغالب الذين نموا وسيطروا على الشركات المساهمة، بالدقة لأنهم كان في إمكانهم القيام في الشركات المساهمة بأعمال لا يمكنهم القيام بها كأصحاب بيوت تجارية، إلا أنهم لم ينسوا الفارق بين مجالي النشاط، ولم ينسوا أبدا زملاءهم.

ولقد كان ديرفيو واعيا كل الوعي بهذه النقاط الحساسة في أعمال البنوك وإن كان ميالاً إلى إهمالها فعلى عكس أندريه، كان ديرفيو يفكر بلغة المستقبل المحدود جدا – ففي نفس الخطاب الذي أعلن فيه توسع شركته، عبر عن أمله مرة أخرى في الاعتزال بعد أربع سنوات، لقد كان أمله ببساطة جمع أكبر قدر ممكن من المال بأسرع ما يمكن. فالخدمة التي أبداها إسماعيل في تفضيل شركة ديرفيو الصغيرة على بنك أهلي قوي، وفي طلبه من ديرفيو التوسع ليتكيف مع التطور المرتقب للزراعة والتجارة المصرية، وأكثر من

ذلك، في تقديم تأييده المعنوي والمالي، كل ذلك لم يكن عنـد ديرفيو إلا فرصة خيالية عظيمة، ولم يطرأ على ذهن ديرفيو أبدا إمكان عدم التوافق بين طبيعة شـركته والمهمـة التـي فرضت عليها. لقد كان ديرفيو مستعدا لأن يعـالج الماليـة والتجارة المصرية كلها إذا استدعى الأمر ذلـك، أمـا عـن سخط منافسيه في الإسكندرية، فإن ذلك ضاعف من حماسـه ولقد تباهي بمشاركة الوالي أمامهم وأعلن ذلك فـي مقدمـة لائحته وفي الإعلانات العامة عن الشركة الجديـدة. ولـيس أمامهم إلا أن يأسفوا على أنهم لم يعرفوا الوالي كما عرفـه ديرفيو.

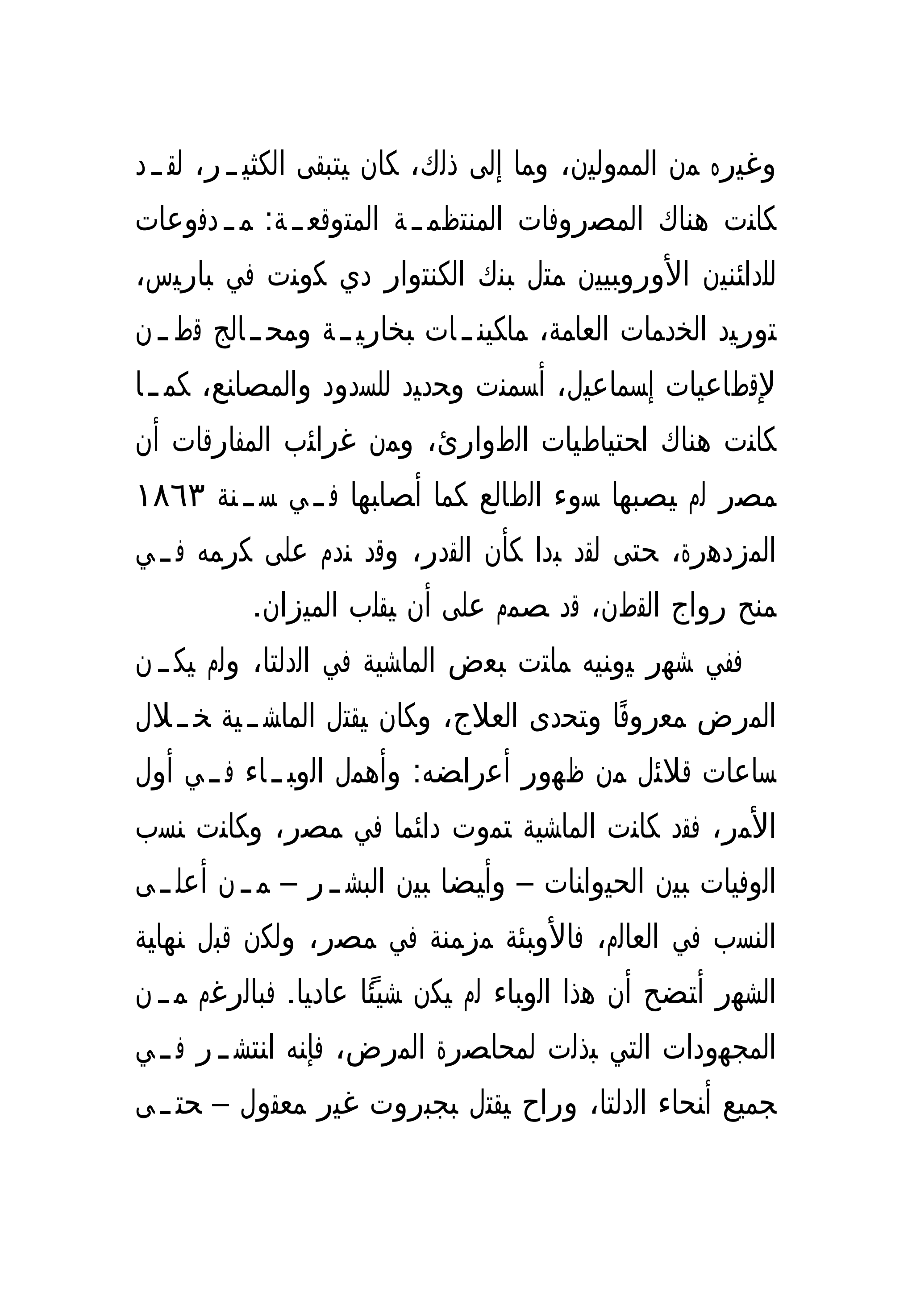
# الفصل السادس

## الرصيد والدين في أعمال الوالي المصرفية



أن يكون المرء مصرفيا ملكيا في مصر خلال العصر الذهبي للقطن أمر له مزاياه، وأولها المزايا المالية. فقد كان طبيعيا أن يقوم ديرفيو وأوبنهايم باعتبارهما مندوبي الوالي المفضلين في الأعمال المالية بقدر كبير من مشتريات، وتسديدات وصفقات إسماعيل الأخرى وحكومته. وعندما يعرف المرء أن دخل الوالي الخاص سنة ١٨٦٢ – ١٨٦٣ كان أكثر من عشرة ملايين فرنك، وأن الإيرادات الرسمية بلغت ١٥٠ مليونًا سنة ١٨٦٣، وأن النفقات كانت ضعف هذا المبلغ، يمكنه أن يتصور نوع العميل الذي كان يتعامل معه ديرفيو.

وبالطبع، لم يمر كل هذا المال في أيدي ديرفيو، ولكن حتى بعد خصم المرتبات الإدارية، والصفقات المباشرة، والطلبات التي تتم من خلال أوبنهيم وغيره من الممولين، وما إلى ذلك، كان يتبقى الكثير. لقد كانت هناك المصروفات



وغيره من الممولين، وما إلى ذلك، كان يتبقى الكثير، لقد كانت هناك المصروفات المنتظمة المتوقعة: مدفوعات للدائنين الأوروبيين مثل بنك الكنتوار دي كونت في باريس، توريد الخدمات العامة، ماكينات بخارية ومحالج قطن لإقطاعيات إسماعيل، أسمنت وحديد للسدود والمصانع، كما كانت هناك احتياطيات الطوارئ، ومن غرائب المفارقات أن مصر لم يصبها سوء الطالع كما أصابها في سنة ١٨٦٣ المزدهرة، حتى لقد بدا كأن القدر، وقد ندم على كرمه في منح رواج القطن، قد صمم على أن يقلب الميزان.

ففي شهر يونيه ماتت بعض الماشية في الدلتا، ولم يكن المرض معروفًا وتحدى العلاج، وكان يقتل الماشية خلال ساعات قلائل من ظهور أعراضه: وأهمل الوباء في أول الأمر، فقد كانت الماشية تموت دائما في مصر، وكانت نسب الوفيات بين الحيوانات – وأيضا بين البشر – من أعلى النسب في العالم، فالأوبئة مزمنة في مصر، ولكن قبل نهاية الشهر أتضح أن هذا الوباء لم يكن شيئًا عاديا. فبالرغم من المجهودات التي بذلت لمحاصرة المرض، فإنه انتشر في جميع أنحاء الدلتا، وراح يقتل بجبروت غير معقول – حتى

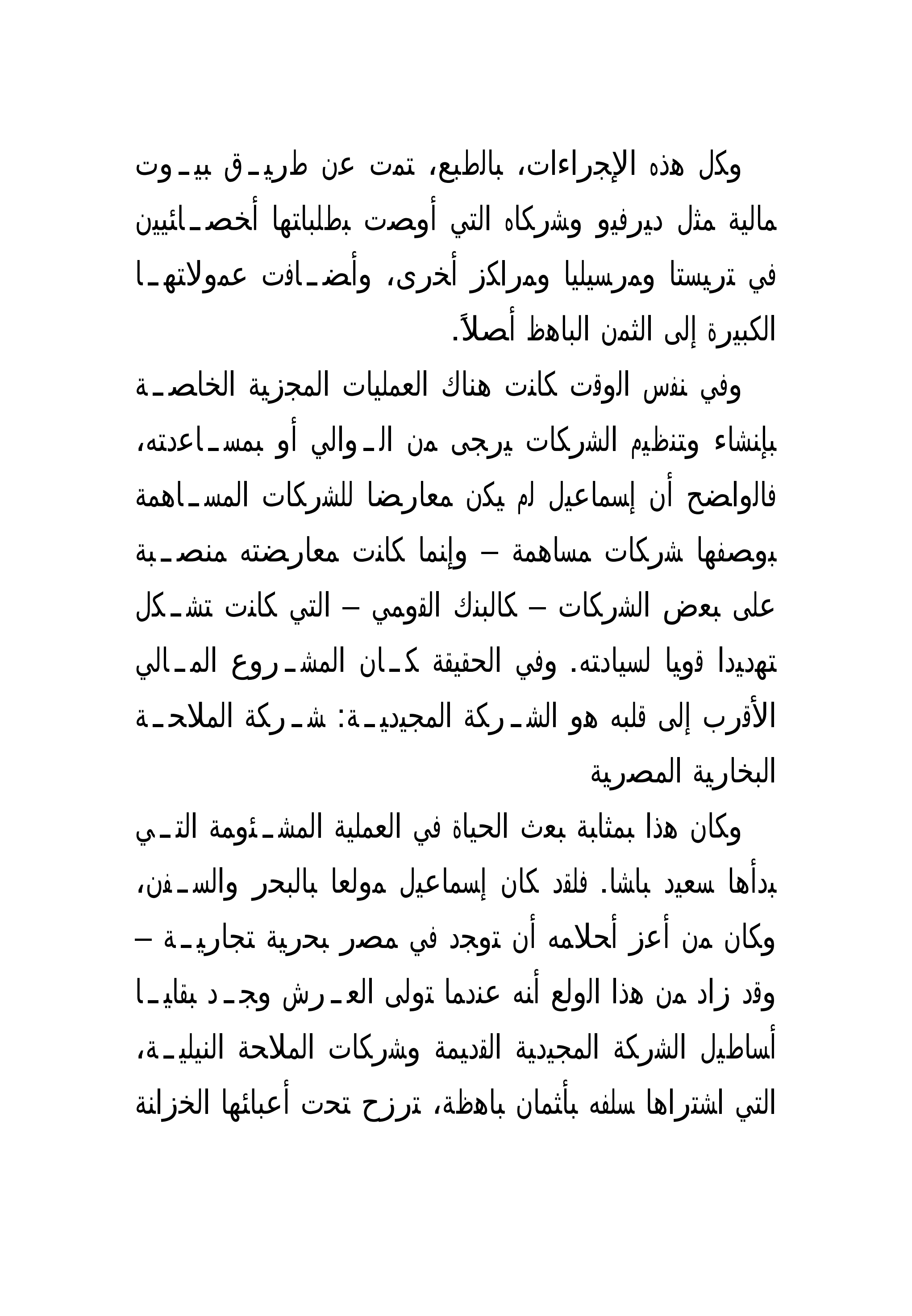
قالت المصادر إن نسبة الوفاة بلغت ١٠٠% وامتلأت فروع النيل البطيئة الجريان بآلاف الرمم المتعفنـة، وقبـل نهايـة سبتمبر، أصبحت أغنى مديريات مصر خاوية من الماشـية، وأخذ المرض المعدي في الاتجاه نحو الجنوب.

وفي بلد كانت فيها الآلة البخارية والقطار أمرا جديدا، لم يكن هناك أسوأ من هذه النكبة، فآلاف السواقي التي تـديرها الحمير والثيران توقفت، تاركة فدادين من الأرض الخصـبة للصحراء، وحتى طاقة الفلاح التي لا تكـل فـي أن يجـر المحراث ويرفع الماء دلوا بدلو، كانت عاجزة عن مواجهـة الكارثة، ولفترة ما بدا أن محصول القطن قد دمر تماما.

وزاد الطين بلة، أن اختار النيل، (الذي كان مرتفعا بشكل يدعو إلى القلق منذ منتصف الصيف) هذه اللحظـة لـيحطم جسوره – في القاهرة والدلتا. وكان ذلك أسوأ فيضان يمكـن تذكره، تلفت فيه من ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ بالـة قطـن، وعشرات الآلاف من أكياس الغلال. وفـي الوقـت نفسـه، انقطعت المواصلات الحديدية مع الإسكندرية، في كـل مـن الخط الرئيسي من العاصمة وفي الفروع التي كانـت تخـدم المناطق الزراعية، فعزلت أطنان مـن القطـن والبضـائع

الأخرى عن الميناء، وقد أدى هذا إلى اختناق نظام السكك الحديدية لمدة أشهر تالية.

وإذا كان إسماعيل قد أهمل في البداية في محاربة الوباء، فإن توقع فقدان إيراداته من القطن حفزه إلى العمل. فطلب مئات الآلاف من الحيوانات، للتربية والذبح، وفي جميع أنحاء أوروبا وجنوب غرب آسيا أحضرت البعثات تقريبا كل ما له أربع أرجل وأمكن توفيره من المزارع ومصانع الفراء. وعندما ماتت الدفعات الأولى من الوباء، أحضرت آلاف أخرى لتحل محلها، ولم تصادف الماشية التي يصعب بيعها مثل هذا الرواج، وبالإضافة إلى ذلك، زاد الوالي من طلباته الأولى للمضخات والمحاريث البخارية، واشترى كميات كبيرة من الزبد والأطعمة الأخرى لتوزع على أسواق القرى والمدن بأسعار أقل مما انتزعها مستغلو الأزمة، وعند فلاحين كثيرين من الذين أفقرهم موت حيواناتهم، كانت هذه الرعاية الأبوية منحة من السماء، ولم يكن من المهم أنهم كانوا يأكلون "زبدا" نصفه من دهن الخنزير خارجين بهذا على شريعة الإسلام – ففي الدين كما في أشياء أخرى، يعتبر الجهل نعمة.



وكل هذه الإجراءات، بالطبع، تمت عن طريـق بيـوت مالية مثل ديرفيو وشركاه التي أوصت بطلباتها أخصـائيين في تريستا ومرسيليا ومراكز أخرى، وأضـافت عمولاتهـا الكبيرة إلى الثمن الباهظ أصلاً.

وفي نفس الوقت كانت هناك العمليات المجزية الخاصـة بإنشاء وتنظيم الشركات يرجى من الـوالي أو بمسـاعدته، فالواضح أن إسماعيل لم يكن معارضا للشركات المسـاهمة بوصفها شركات مساهمة – وإنما كانت معارضته منصـبة على بعض الشركات – كالبنك القومي – التي كانت تشـكل تهديدا قويا لسيادته. وفي الحقيقة كـان المشـروع المـالي الأقرب إلى قلبه هو الشـركة المجيديـة: شـركة الملاحـة البخارية المصرية

وكان هذا بمثابة بعث الحياة في العملية المشـئومة التـي بدأها سعيد باشا. فلقد كان إسماعيل مولعا بالبحر والسـفن، وكان من أعز أحلامه أن توجد في مصر بحرية تجاريـة – وقد زاد من هذا الولع أنه عندما تولى العـرش وجـد بقايـا أساطيل الشركة المجيدية القديمة وشركات الملاحة النيليـة، التي اشتراها سلفه بأثمان باهظة، ترزح تحت أعبائها الخزانة

المصرية. وفي مايو سنة ١٨٦٣، نظم إسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مـع ديرفيـو، وأوبنهـايم، وصاحب بنك مصري يدعى سكاكيني، كمؤسسين ومـديرين للخط الملاحي الجديد، وانهالت المساعدات علـى الشـركة الجديدة، فمنحها الوالي احتكار خدمات الملاحة لمدة ثلاثـين عاما في البحر الأحمر والبحر المتوسط، كما أخذت الشركة وعدا بإدارة الملاحة البخارية في النيل، وقد ضمنت الحكومة فائدة ٦% على أسهم الشركة، وفي مقابـل ذلـك، اشـترت الشركة من الوالي الأساطيل التي طال إهمالهـا – الخاصـة بشركات السفن البخارية القديمة – بثمن معقول.

ولقد تحدد رأسمال الاتحاد في أول الأمر بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، ثم ضوعف في يوليو، وأخذ المصريون معظم الأسهم، فإسماعيل أخذ النصف، والنبلاء وحفنة من أقـاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦,٠٠٠ أخرى، بينما أخـذ الأوروبيـون ٢٦٨٩ سهم من بين ٤٠٠٠ سهم خصصت لهم وفـي هـذا المضمار، كانت الشركة تمثل ثورة في الأعمـال التجاريـة المصرية، ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعا خاصـا فـي عين إسماعيل، فقد كانت دائما "طفله المدلل".

وفي الحقيقة، كانت هذه السيطرة الشاملة لمصر على رأس المال أمرا غير متعمد فكل من إسماعيل وديرفيو كان يود وضع عدد كبير من الأسهم في أوروبا، إذ أن هذا يعطي الشركة مكانًا في سوق رأس المال الدولي ويسهل عمليات بيع الأسهم في المستقبل. ومن المحتمل أن إسماعيل، بالذات، كان يفكر مقدما في تصفية جزء من حصته الضخمة، التي كانت في الأصل ربع رأس المال فحسب. وفي هذا الصدد، فكر ديرفيو على التو في أندريه، بيد أنه وجد صديقه في باريس غير راغب في الشراء مؤقتًا فمن ناحية كان بنك ماركوارد أندريه وشركائهما قد بدأ يتحسس جو الهبوط في السوق المنتعش في أواخر الربيع سنة ١٨٦٣، وبدأ في تضييق عملياته قبل أن تفعل البنوك الأخرى هذا بشهور، ومن ناحية أخرى، فإن ضمان الفائدة الذي قدمه إسماعيل لم يكن كافيا لإثارة حماس البنك. وكما عبر عن ذلك شريك أندريه "البارون دي نيفليز" في خطاب أرسله في ٢٩ يوليو قائلاً إن المستثمر يمكنه أن يشتري "سندات سكك حديدية أوروبية ممتازة، مضمونة تماما، تدر فائدة تبلغ ٦% على الأقل، بخلاف الضمانات الخيالية التي ستجذب رأس المال،

بسبب الهبوط الشديد الأخير". ولقد شعر نيفليز بأن أقل مـا يطلبه هو ضمان بـ ١٠% أو ١٢%، وحتى هذا لن يكـون كافيا لإيقاظ وإنعاش سوق رأس المال القـائم، لـذلك طلـب تأجيل المشروع، "إن من الضروري – من أجـل صـاحب الفخامة ومن أجلكم وأجلنا – ألا نبدأ بمشروع فاشل".

وهكذا، فعلى الرغم من اهتمام الوالي وحاشيته المطيعـة الكبير بالشركة، لم تغط الأسهم المشتراة رأس المال كله.

ولقد كانت الشركة التجارية المصرية أكثر نجاحـا مـن الناحية الفنية، فقد كانت أوروبية أساسا، جذبت إليها أمـوال البيوت التجارية الكبيرة في الإسكندرية، ومجموعة من أفضل شركات باريس ولندن، واستقبلت في لندن باعتبارها واحـدة من أكبر المشروعات المبشرة المشجعة التي قدمت للمستثمر الثاقب النظر، إلا أنها في الواقع كانت تتضمن عيـوب كـل الشركات التي تولد في فترات الرخاء.. آمال مبـالغ فيهـا، ورأس مال غير كاف، وإدارة بلا خبرة، وانتهت بخيبة آمال منشئيها ومساهميها. ولقد كان تاريخهـا صـورة مصـغرة لتقلبات الأعمال المالية في فترة ١٨٦٠ -١٨٧٠. كما أنهـا

مثل ممتاز على الهوة التي تفصل بين رجل أعمـال محلـي مثل ديرفيو وبين الممولين الدوليين في غرب أوروبا.

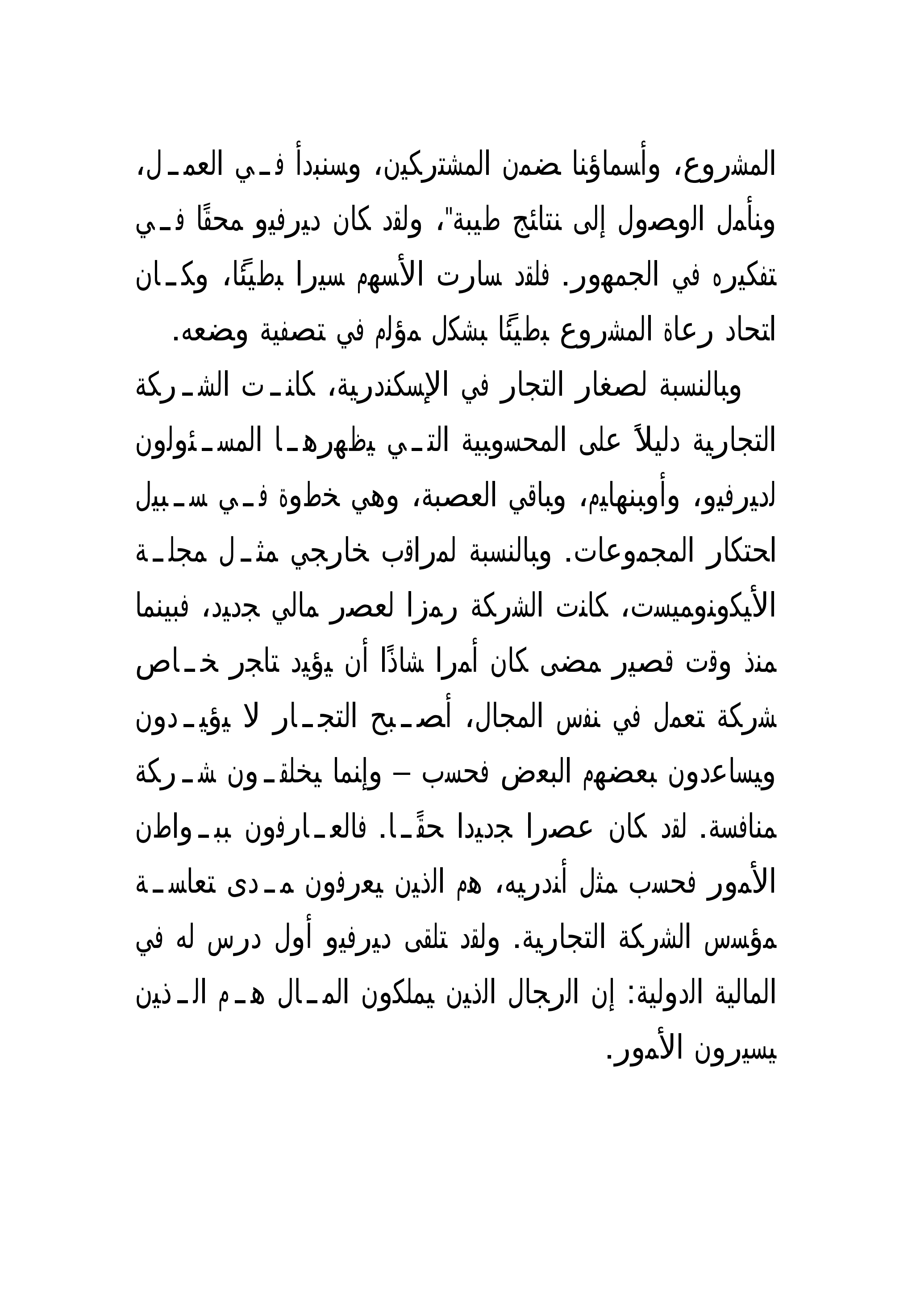
لقد كان على الشركة التجارية، التي كانت تعرف أصـلاً بشركة السودان، أن تستغل المناطق المجهولة نسـبيا علـى طول أعالي النيل، والتي كانت مبشرة في هذا الوقت إلى حد كبير. ولا نعرف من هو أول من فكر في هـذا المشـروع، وربما كان إسماعيل نفسه، وعلى أية حال، فبالنسبة لـ ديرفيو ورجال الأعمال المصريين الآخرين، كانت مثل هذه الشركة عاملاً مساعدا نافعا، من شأنه أن يزيد – بتنمية تجارة إقلـيم يقع خارج نطاق عملياتهم – تدفع البضائع إلى الإسـكندرية، ويزيد من رخائهم، ولقد كان الوالي يحبذ المشروع الجديـد، أكثر من أي شيء آخر، وفي سـنة ١٨٦٣ كـان السـودان مرتبطًا بمصر بأوهى الروابط فقط. وكانـت الرحلـة مـن القاهرة إلى الخرطوم طويلة، والمواصلات بطيئة متقطعـة، وكان ممثلو إسماعيل الشخصيين هناك يفضلون مصـالحهم الشخصية على مصالح الحكومة، وظلت السيطرة الفعالة على السودان مقصورة على الأماكن التي يعمل فيها المذنبون على طول النيل، وكان تحويل السيطرة الاسمية إلى سيادة حقيقية،

وبالتالي وضع أساس إمبراطورية أفريقية، بهذه الطريقة، من أعز آمال الوالي، وفي هذه الظروف كانت الشـركة التـي تعمل على خلق روابط تجارية جديدة مع الأقاليم الجنوبيـة، وبذا تدعم الوحدة الاقتصادية لحوض النيل، تتفق تماما مـع سياسة الدولة.

ومن ثم، ففي مايو سنة ١٨٦٣، وبعد استكمال المفاوضات في مصر، سافر هنري أوبنهايم إلى أوروبا لتعبئـة التأييـد المالي، وهناك وجد أن رجال الأعمال أقل اهتماما بالمصالح الشخصية للمؤسسين المصريين مـن اهتمـامهم بالشـروط المربحة للمشروع. ولقد كـان الممولـون الأوروبيـون لا يريدون أن تقتصر الشركة على أوجه نشـاط معينـة فـي السودان، بل تتوسع في أعمالها بقدر الإمكان، ولـم يجـادل هنري. فلقد كان هو نفسه حريصا على علاقاته مع شـركات مثل فرولنج وجوش في لندن والميتادويتش كريدت بنك فـي ميتنجن قدر حرصه على علاقته بـالبنوك المصـرية التـي أوفدته في هذه البعثة، وبالإضافة إلى ذلك فلم يكـن هنـاك معنى للمجادلة، فإذا كانت الشركة ستدخل سوق لندن، فـإن عليها أن تدخل بشروط أوروبية.

وواضح مما نشر أن هدف الشـركة يتكافـأ مـع نوايـا المشرفين عليها المصريين، فمثلاً، رأت مجلة السوق النقدية Money Market Review ضمانًا للنجاح في التماثل بـين المصالح الخاصة للمديرين وبين مصالح الشـركة، إلا أنـه سرعان ما بدا أن هذه المصالح كانـت متداخلـة ومتنافسـة بشدة، بدلاً من أن تكون متطابقة، ولقد كان مفتـاح الموقـف يكمن في تغيير الاسم، وهو تغيير لم يكن شكليا أبدا؛ لقد اتخذ الممولون الأوروبيون – عند عمد – من مصر كلها إقليمـا واحدا لتجارتهم.

ولقد جرى كل هذا بدون علم ديرفيو. ولم يكتب أوبنهـايم أي شيء، وكانت خطابات أندريه يشوبها التهرب والتخلص. ولم يعلم ديرفيو بالحقيقة إلا في أواخر يوليو، بعد ما يقـرب من شهر من الإعلان عن "الشركة التجارية" فـي إنجلتـرا. ولقد عبر عن سخطه لأندريـه، وأنتقـد تكـاليف وشـروط المشروع، وهاجم بالذات تغيير اسم طبيعة المشروع، وفـي نفس الوقت، كان ديرفيو يدرك أن ذلك قـد جـاء متـأخرا. "احتفظ بهذه الاتهامات لنفسك يا سيدي الطيب، فلن يفيد فـي شيء تعريف الزملاء الإنجليز أو الجمهور بهـا، فقـد بـدأ



المشروع، وأسماؤنا ضمن المشتركين، وسنبدأ في العمل، ونأمل الوصول إلى نتائج طيبة"، ولقد كان ديرفيو محقًا في تفكيره في الجمهور. فلقد سارت الأسهم سيرا بطيئًا، وكان اتحاد رعاة المشروع بطيئًا بشكل مؤلم في تصفية وضعه.

وبالنسبة لصغار التجار في الإسكندرية، كانت الشركة التجارية دليلاً على المحسوبية التي يظهرها المسئولون لديرفيو، وأوبنهايم، وباقي العصبة، وهي خطوة في سبيل احتكار المجموعات. وبالنسبة لمراقب خارجي مثل مجلة الأيكونوميست، كانت الشركة رمزا لعصر مالي جديد، فبينما منذ وقت قصير مضى كان أمرا شاذًا أن يؤيد تاجر خاص شركة تعمل في نفس المجال، أصبح التجار لا يؤيدون ويساعدون بعضهم البعض فحسب – وإنما يخلقون شركة منافسة. لقد كان عصرا جديدا حقًا. فالعارفون ببواطن الأمور فحسب مثل أندريه، هم الذين يعرفون مدى تعاسة مؤسس الشركة التجارية. ولقد تلقى ديرفيو أول درس له في المالية الدولية: إن الرجال الذين يملكون المال هم الذين يسيرون الأمور.

ولقد كانت خيبة الأمل التي صاحبت مشروعات الشـركة المجيدية والشركة التجارية نموذجا لما كان يحدث في الكثير من المشروعات المصرية في عام ١٨٦٣ لقد كان عاما لـم يبد فيه أن أي شيء مستحيل على أرض النيـل، واقترحـت عشرات المخططات لكل مشروع ولد، ولسوء الحـظ فـإن المـؤرخ تقتصـر معلوماتـه علـى الإنجـازات لا علـى المشـروعات. وبفضـل الجرائـد، والصـحف الماليـة، والمراسلات الدبلوماسية، وما إلى ذلك، فإننا لدينا كثير مـن المعلومات عن الشركة التجارية، وشركة الملاحة، وشركات مماثلة، التي جعل انتعاشها أثناء فترة ازدهار القطن مراسـل التايمز يكتب أن حكم إسماعيل باشا "قد افتتح بالتأكيد عهـدا جديدا في تجارة وصناعة مصر، وبعث طاقة فـي النشـاط التجاري لم تكن معروفة من قبل". إلا أن هـذه الكلمـات لا تنبئ في شيء عن التخمر الكامن؛ وحتى مراسلات ديرفيـو المفصلة الصريحة، والتي كانت تعج بمشروعات أكثر ممـا يمكن لأنديه ملاحقتها، تعطينا لمحة خاطفة فقط عن بـزوغ الأفكار والخطط في مجتمع رجال الأعمال في الإسـكندرية والبلاط الملكي في القاهرة.

ولقد كان إسماعيل ذا خيال خصب في هذا الشأن. فحتـى قبل أن ينظف الأدران التي خلفها سعيد، (وهي مهمة كانـت تبدو دائما مستحيلة الإتمام)، كان يفكر في مشروعاته، وهي مشروعات كلها قيمة، بيد أنها باهظة التكاليف. فلقد أراد أن يبني ميناء صناعيا في الإسكندرية، وأن يسترجع الأراضـي من البحر، كما حدث في مرسيليا، واعتزم تجميـل القـاهرة بحي جديد على الطريقة الباريسية، ومحطة سـكك حديديـة شامخة، ومتحف مصري، وفنادق، ومسرح، وبورصة، (ولما كان إسماعيل يضع في اعتباره الأرباح المستقبلة، نوى إقامة بعض المشروعات التجارية لحسابه الخاص)، ولقد كان مـن المزمع إنشاء خط حديدي من القاهرة إلى الخرطوم – فـوق ألف ميل من الأراضي الحارة والصعبة – كخطوة تالية نحو الإمبراطورية الإفريقية.

ولقد كان ديرفيو هو الأداة التي يختارها إسماعيل للكثيـر من هذه المشروعات، ولجأ ديرفيـو إلـى صـديقه أندريـه ليساعده، ومن كان غيره في فرنسا يمكنه أن يقوم بمثل هـذا العمل؟ وفكر أصحاب بنك (ماركوارد برهـة) – ربمـا لأن الوقت كان صيفًا وكانت الأمـور تتحـرك بـبطء، وربمـا

للحصول على امتيازات أفضل – ثم زكوا جوان وشـركاه، (شركة الباتينول)، إحـدى الشـركات الهندسـية الإنشـائية الكبرى. ولم تكن هذه الشركة على كفاءة عالية فحسب، وإنما تتمتع فوق ذلك باحترام كبير. وكما عبر نيفليز عن ذلك (كان أندريه في إجازة).

"إننا نعرف هؤلاء السادة معرفة شخصية، وهم يتمتعـون عن جدارة بأحسن سمعة في القدرة والإخلاص كمـا أنهـم أناس يناسبنا التعامل معهم." وربما كان عليـه أن يضـيف أيضا أنه من بين الشركاء المستترين في "الباتينول" زمـلاء من رجال البنوك مثل روتشلدز، وإيتالز وهوتنجورز.

إلا أنه في النهايـة، وبـالرغم مـن "جديـة" إسـماعيل "ومثابرته"، لم يتحقق أي شيء من هذه الأمور، فالحقيقـة أن هذه المشروعات كانت تتكلف في تقدير المقاول أكثـر ممـا تتكلف في تقدير إسماعيل. وعلى الرغم من قمـة انتعـاش القطن، كانت الخزانة المصرية أفقر من تقـديرات الحـاكم الجديد المفرط في الثقة بنفسه. ومع ذلك، فإن تدخل ديرفيـو وسيطًا في مفاوضات من هذا القبيل، (حتى لو انتهـت إلـى الإجهاض)، أعطاه مكانة اقتصادية هامة، وبوصفه مصـدرا

كافيا للرعاية المالية والتجارية، كان هدفًا لكل أنواع الممالأة والتودد والمداهنة.

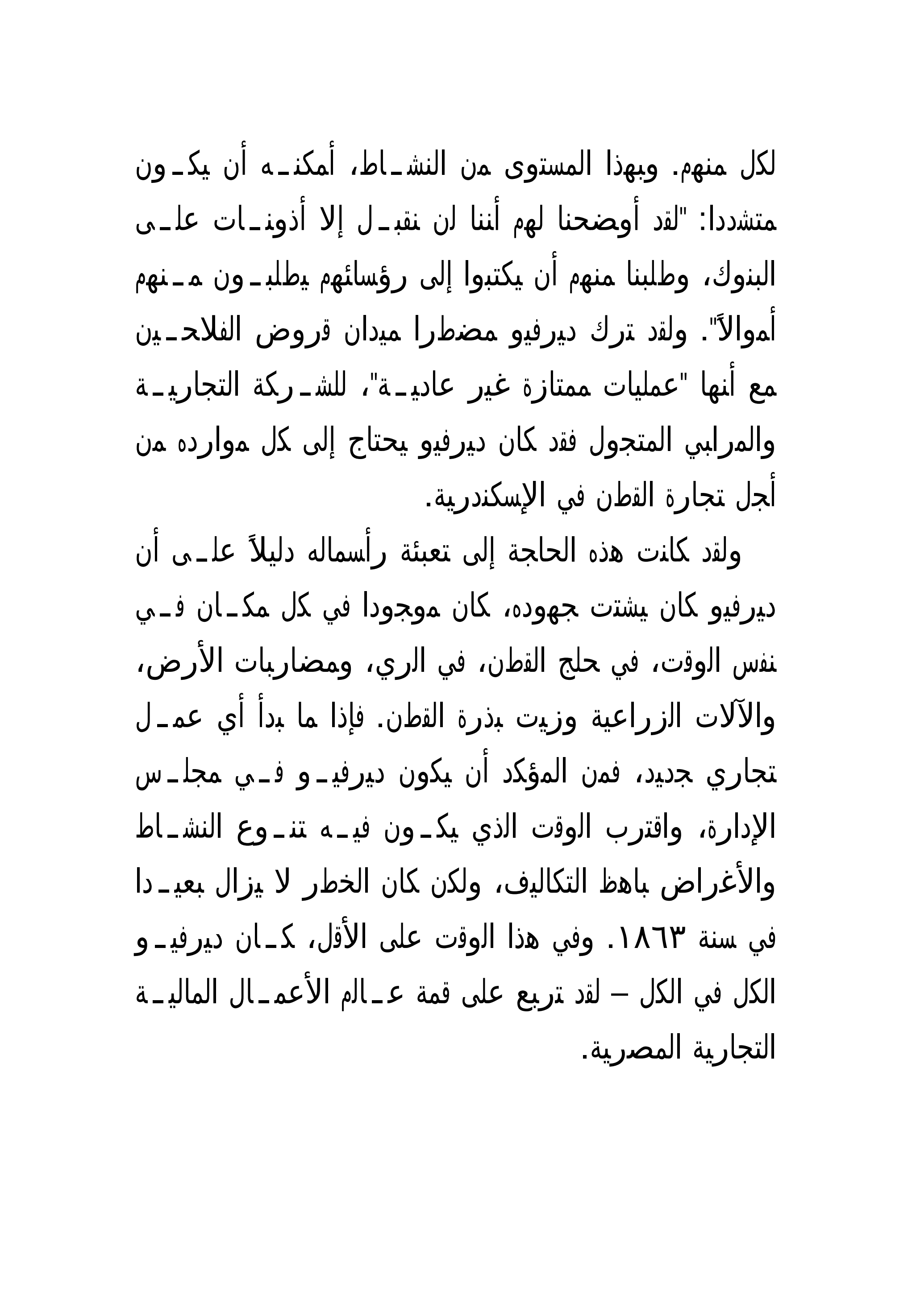
ومن بين هؤلاء الملحين في التودد والرجاء كان ممثلـو الصناعة الفرنسية الذين رأوا في الحكومة المصرية مخرجـا لمصنوعاتهم التي لا يمكنها أن تصمد في المنافسة في السوق العالمي من ناحية الثمن أو النوع، وثمة أكثر من طريق لسلخ جلد القط أو التخلص من بضاعة. فمثلاً، كان أندريـه مـن أنصار شركة "فورج وشانتييه" للبحـر الأبـيض المتوسـط الصناعية. وفي ١٠ مايو سنة ١٨٦٣ كتـب إلـى ديرفيـو ليذكره بأن أدولف ماركوارد (أحد الشركاء الكبار في البنك) هو واحد من مديري شركة "ألفورجيه شانتييه"، وقال أندريه في خطابه إن بعض الأنباء تقول بأن إسماعيل ينوي شـراء ثلاث سفن حربية، فإذا كان هذا صحيحا فإن على ديرفيو أن يراعى أن "تذهب الصفقة إلى الشركة التي تهمنا مصالحها". وأسرع ديرفيو إلى الإجابة قائلاً بـأن هـذه الأنبـاء غيـر صحيحة لسوء الحظ.

ومع ذلك، لم تفقد باريس الأمل، وفي خطاب بتاريخ ٢٩ يوليو، حاول نيفليز أن يؤكد من جديد تزكيته لجوان وشركائه

قائلاً إن هؤلاء أيضا يستطيعون تنفيذ طلبات السفن والآلات والتعاقد على المشروعات الإنشائية، ومع ذلـك فينبغـي أن تظل الأفضلية لشركة "الفورجيه وشانتييه".

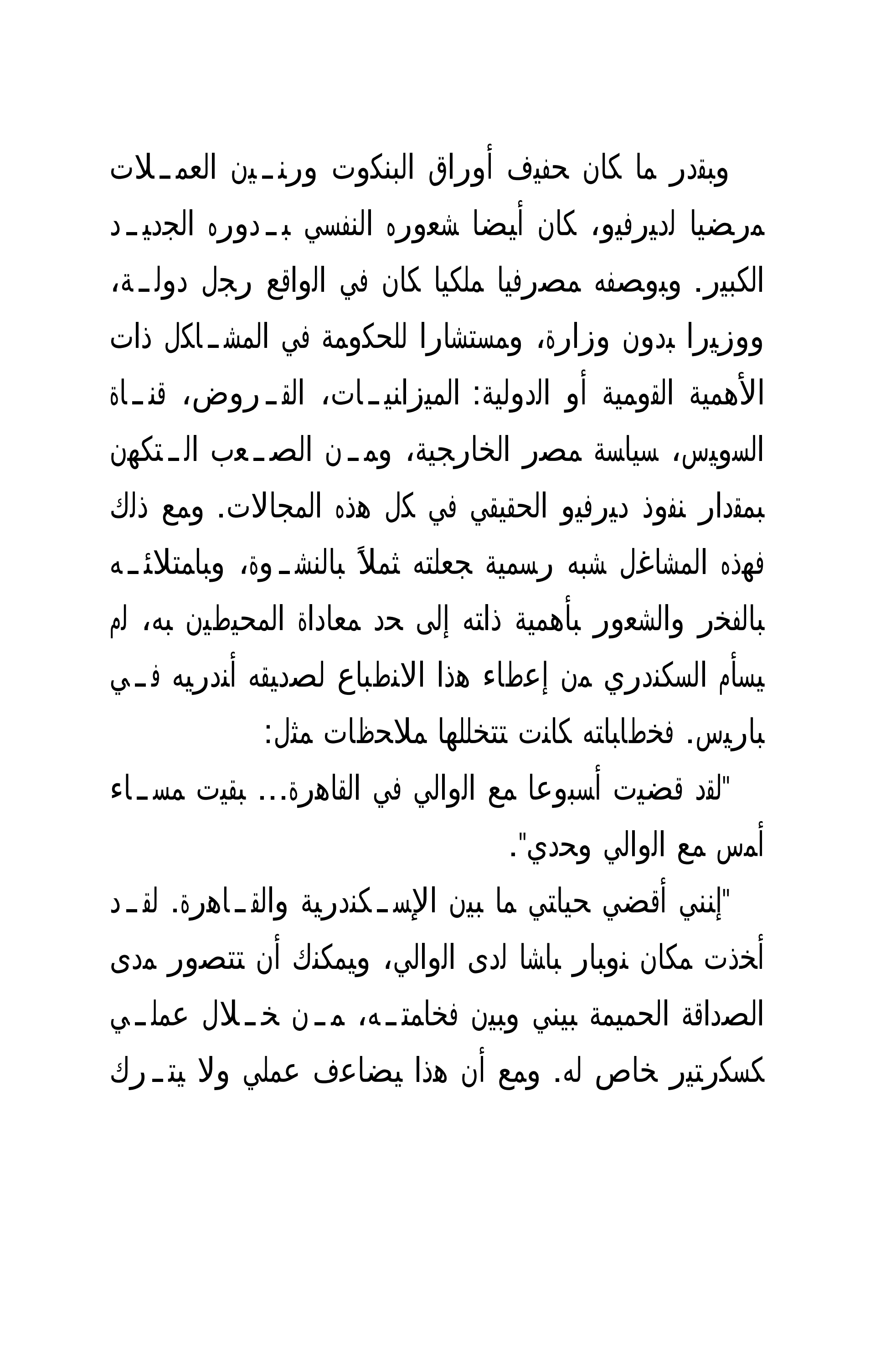
وأصبح من الواضح أن ديرفيو شـخص تفيـد معرفتـه، فحتى أعماله المصرفية العادية – الخصم، والقبول، والتبادل – كانت تعكس بنموها مركزه الجديد كأفضل المفضلين. ولقد كتب ديرفيو في ٢٦ أكتوبر يقول: "إننا نتمتـع بحسـن نيـة الجميع، ومن المعروف أننا لا نستغل العملاء، وإنما نعمـل بإخلاص وأمانة، وأننا نحظى بمساندة وتأييد الـوالي، لـذلك فكل رجال الأعمال كبارا أم صغارا، يأتون إلينا، ولو أصبح رأسمالنا ثلاثة أضعاف حجمه الحالي لأمكننـا أن نسـتخدمه كله".

وفي الحقيقة كانت أسعار القطن العالية جدا، (كانت بالات الموسم الأول تباع في الإسكندرية بأكثر من شلنين للرطل)، وتوفر محصول لم يسبق له مثيل، يبشـران بنشـاط مـالي وتجاري رائع. ولقد كتب ديرفيو وهو يملؤه شعور بالرضـا أن عملاءنا الأساسيين – بريمز، بلاتنـا، دوموشـير وقلـة آخرين – يتوقعون طلبات لا تقل عن ٤٠ و ٥٠ مليون فرنك



لكل منهم. وبهذا المستوى من النشاط، أمكنه أن يكون متشددا: "لقد أوضحنا لهم أننا لن نقبل إلا أذونات على البنوك، وطلبنا منهم أن يكتبوا إلى رؤسائهم يطلبون منهم أموالاً". ولقد ترك ديرفيو مضطرا ميدان قروض الفلاحين مع أنها "عمليات ممتازة غير عادية"، للشركة التجارية والمرابي المتجول فقد كان ديرفيو يحتاج إلى كل موارده من أجل تجارة القطن في الإسكندرية.

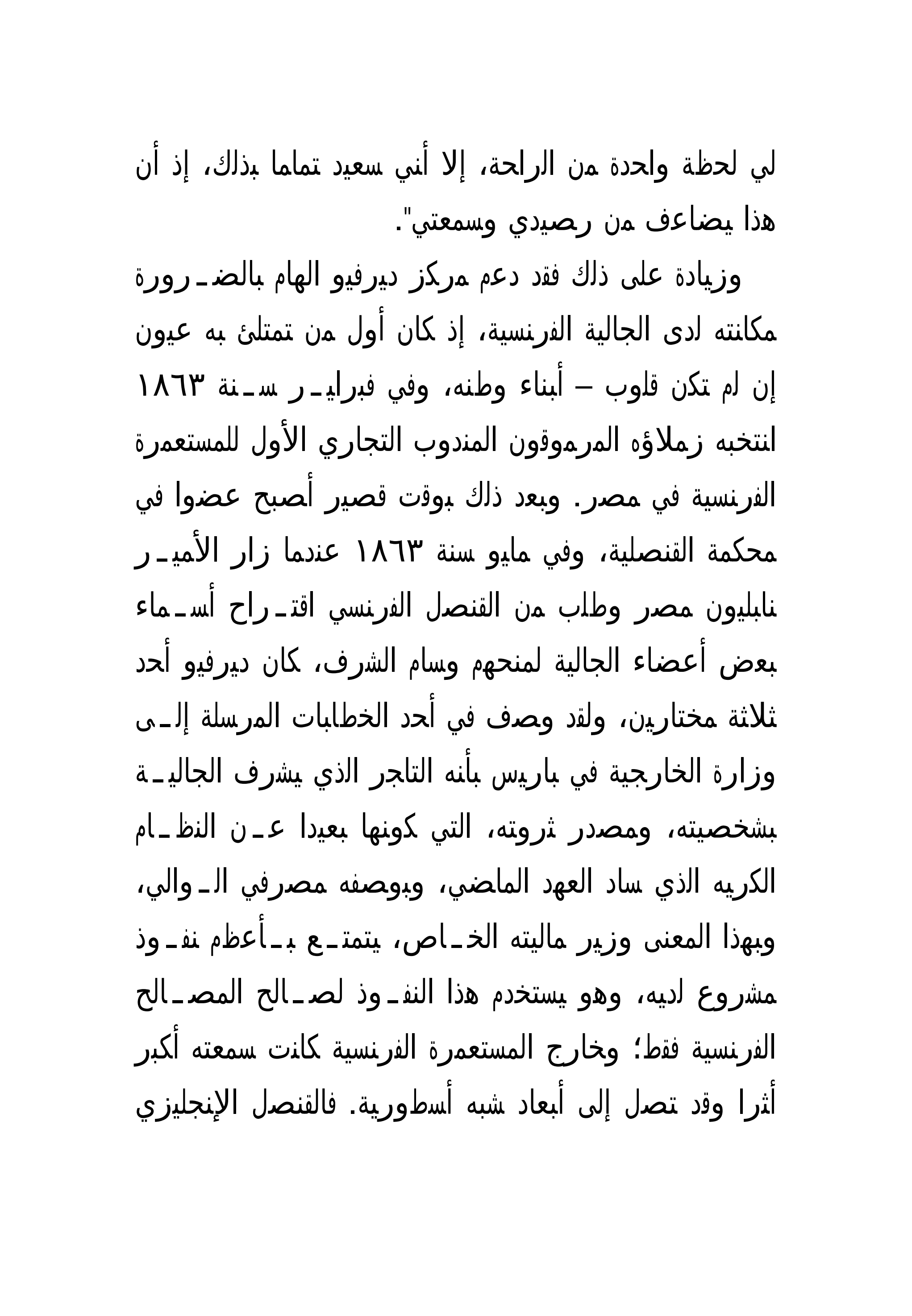
ولقد كانت هذه الحاجة إلى تعبئة رأسماله دليلاً على أن ديرفيو كان يشتت جهوده، كان موجودا في كل مكان في نفس الوقت، في حلج القطن، في الري، ومضاربات الأرض، والآلات الزراعية وزيت بذرة القطن. فإذا ما بدأ أي عمل تجاري جديد، فمن المؤكد أن يكون ديرفيو في مجلس الإدارة، واقترب الوقت الذي يكون فيه تنوع النشاط والأغراض باهظ التكاليف، ولكن كان الخطر لا يزال بعيدا في سنة ١٨٦٣. وفي هذا الوقت على الأقل، كان ديرفيو الكل في الكل – لقد تربع على قمة عالم الأعمال المالية التجارية المصرية.



وبقدر ما كان حفيف أوراق البنكوت ورنـين العمـلات مرضيا لديرفيو، كان أيضا شعوره النفسي بـدوره الجديـد الكبير. وبوصفه مصرفيا ملكيا كان في الواقع رجل دولـة، ووزيرا بدون وزارة، ومستشارا للحكومة في المشـاكل ذات الأهمية القومية أو الدولية: الميزانيـات، القـروض، قنـاة السويس، سياسة مصر الخارجية، ومـن الصـعب الـتكهن بمقدار نفوذ ديرفيو الحقيقي في كل هذه المجالات. ومع ذلك فهذه المشاغل شبه رسمية جعلته ثملاً بالنشـوة، وبامتلائـه بالفخر والشعور بأهمية ذاته إلى حد معاداة المحيطين به، لم يسأم السكندري من إعطاء هذا الانطباع لصديقه أندريه فـي باريس. فخطاباته كانت تتخللها ملاحظات مثل:

"لقد قضيت أسبوعا مع الوالي في القاهرة... بقيت مسـاء أمس مع الوالي وحدي".

"إنني أقضي حياتي ما بين الإسـكندرية والقـاهرة. لقـد أخذت مكان نوبار باشا لدى الوالي، ويمكنك أن تتصور مدى الصداقة الحميمة بيني وبين فخامتـه، مـن خـلال عملـي كسكرتير خاص له. ومع أن هذا يضاعف عملي ولا يتـرك



لي لحظة واحدة من الراحة، إلا أني سعيد تماما بذلك، إذ أن هذا يضاعف من رصيدي وسمعتي".

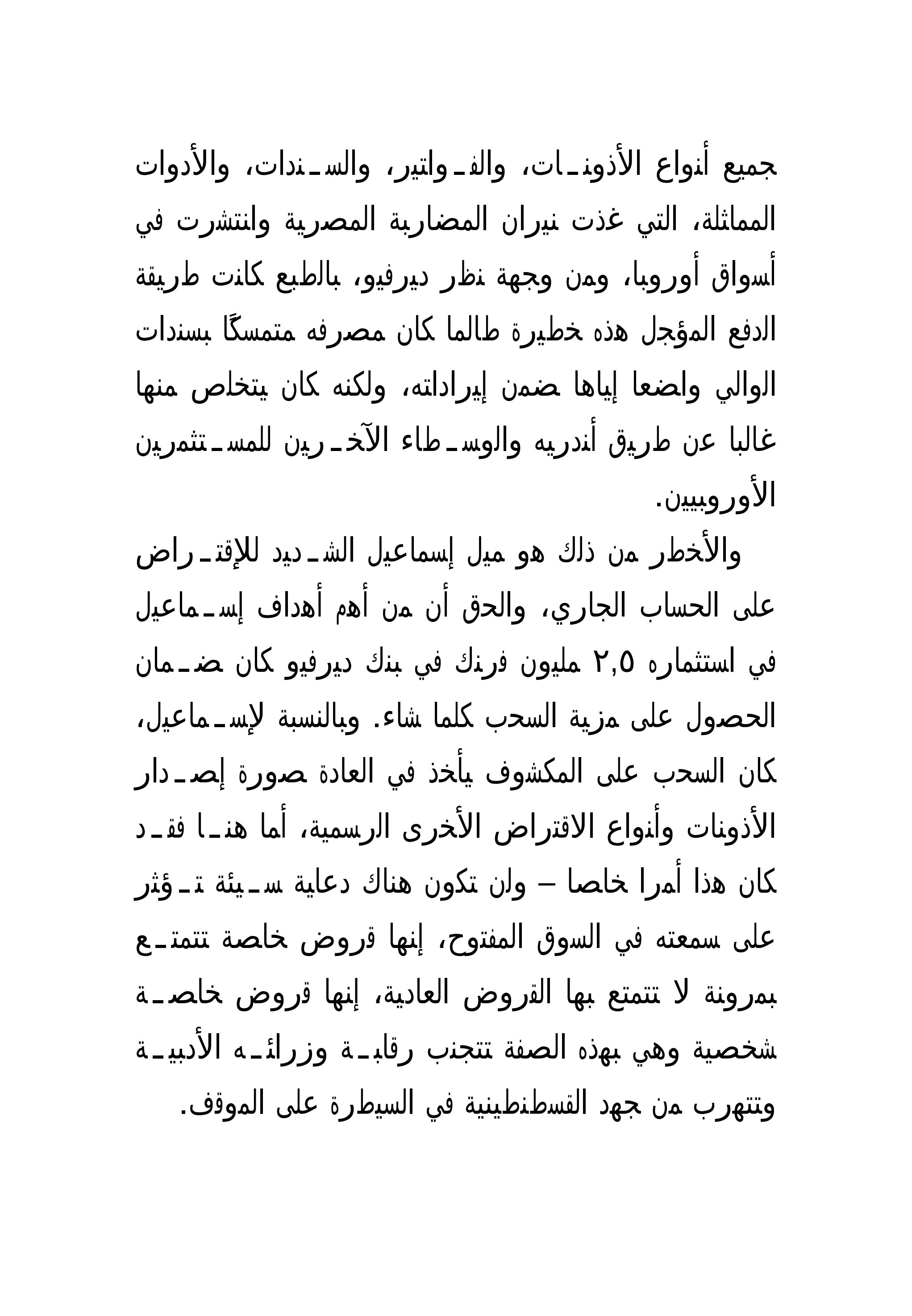
وزيادة على ذلك فقد دعم مركز ديرفيو الهام بالضـرورة مكانته لدى الجالية الفرنسية، إذ كان أول من تمتلئ به عيون إن لم تكن قلوب – أبناء وطنه، وفي فبرايـر سـنة ١٨٦٣ انتخبه زملاؤه المرموقون المندوب التجاري الأول للمستعمرة الفرنسية في مصر. وبعد ذلك بوقت قصير أصبح عضوا في محكمة القنصلية، وفي مايو سنة ١٨٦٣ عندما زار الأميـر نابليون مصر وطلب من القنصل الفرنسي اقتـراح أسـماء بعض أعضاء الجالية لمنحهم وسام الشرف، كان ديرفيو أحد ثلاثة مختارين، ولقد وصف في أحد الخطابات المرسلة إلـى وزارة الخارجية في باريس بأنه التاجر الذي يشرف الجاليـة بشخصيته، ومصدر ثروته، التي كونها بعيدا عـن النظـام الكريه الذي ساد العهد الماضي، وبوصفه مصرفي الـوالي، وبهذا المعنى وزير ماليته الخـاص، يتمتـع بـأعظم نفـوذ مشروع لديه، وهو يستخدم هذا النفـوذ لصـالح المصـالح الفرنسية فقط؛ وخارج المستعمرة الفرنسية كانت سمعته أكبر أثرا وقد تصل إلى أبعاد شبه أسطورية. فالقنصل الإنجليزي

كولكهون الذي كان محقًا في الامتعاض من نجـاح شـركة ديرفيو وشركائه، مع ذلك وصف الشركة، التي تكونت منـذ أقل من ثلاث سنوات بأنها " بنك فرنسي قديم، أنشيء منـذ زمن طويل وذو احترام عظيم".

ولسوء الحظ كانت هذه المزايا والمـنح ذات تـأثير فـي المظهر أكثر منه في الجوهر وصحيح أن أربـاح ديرفيـو كبيرة، ولكنها إلى حد بعيد موجودة على الورق، وهـي ذات طبيعة وقتية تدوم ما دامت حظوة الوالي وازدهار القطن، إن دفاتر ديرفيو كانت مليئة بفواتير مستحقة وحسـابات واردة، فلم يكن هناك مكان شاع فيه الائتمان وكمبيالات المجاملة في أي مكان آخر بهذه السهولة مثل مصر.

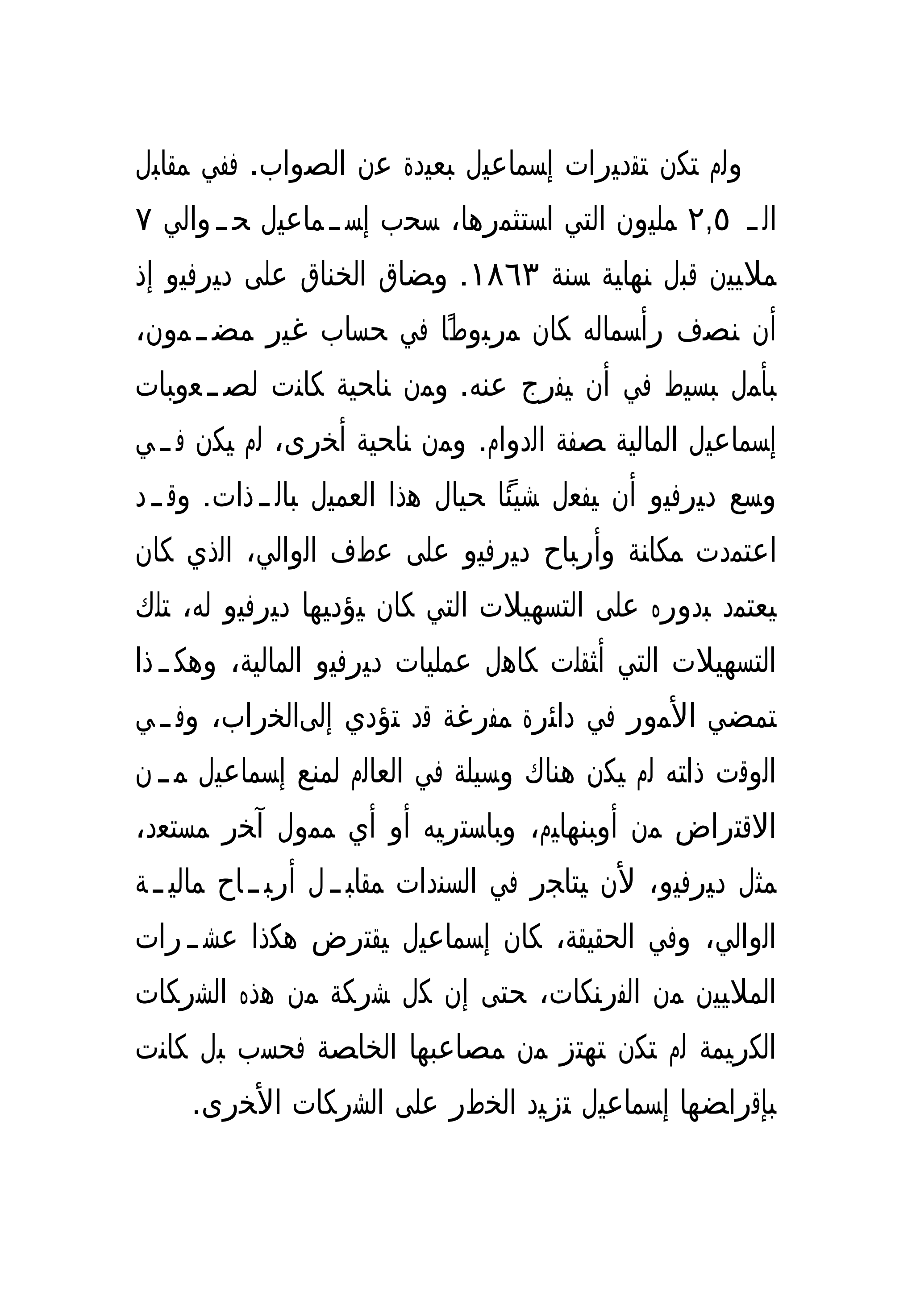
ولم يكن عطف الوالي نعمة على الدوام، فإسماعيل كـان عميلاً ممتازا ينفق ببذخ، ولكن إسرافه في الإنفاق يقابله تقتير في الدفع، حتى إن دائنيه كانوا في نفس الوقت مترددين بين التخلي عن مثل هذا العميل الممتاز والاستمرار مع مثل هذا المدين المهمل.

بيد أن إسماعيل كان كريما في وعوده. فإذا كان توقيعـه يعتبر ضمانًا كافيا، وجد إسماعيل أن من السهل عليه إصدار

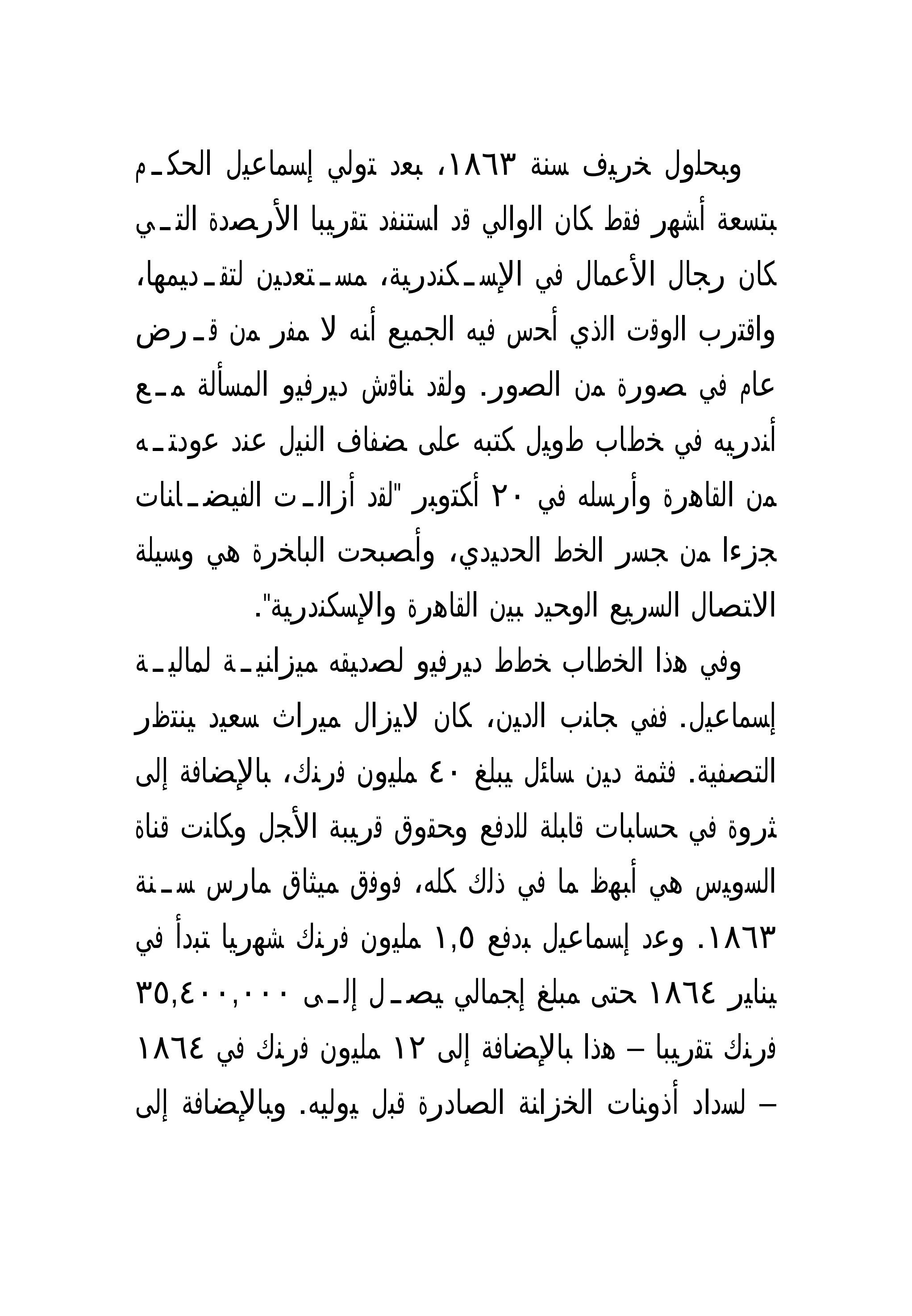


جميع أنواع الأذونـات، والفـواتير، والسـندات، والأدوات المماثلة، التي غذت نيران المضاربة المصرية وانتشرت في أسواق أوروبا، ومن وجهة نظر ديرفيو، بالطبع كانت طريقة الدفع المؤجل هذه خطيرة طالما كان مصرفه متمسكًا بسندات الوالي واضعا إياها ضمن إيراداته، ولكنه كان يتخلص منها غالبا عن طريق أندريه والوسـطاء الآخـرين للمسـتثمرين الأوروبيين.

والأخطر من ذلك هو ميل إسماعيل الشـديد للإقتـراض على الحساب الجاري، والحق أن من أهم أهداف إسـماعيل في استثماره ٢,٥ مليون فرنك في بنك ديرفيو كان ضـمان الحصول على مزية السحب كلما شاء. وبالنسبة لإسـماعيل، كان السحب على المكشوف يأخذ في العادة صورة إصـدار الأذونات وأنواع الاقتراض الأخرى الرسمية، أما هنـا فقـد كان هذا أمرا خاصا – ولن تكون هناك دعاية سـيئة تـؤثر على سمعته في السوق المفتوح، إنها قروض خاصة تتمتـع بمرونة لا تتمتع بها القروض العادية، إنها قروض خاصـة شخصية وهي بهذه الصفة تتجنب رقابـة وزرائـه الأدبيـة وتتهرب من جهد القسطنطينية في السيطرة على الموقف.



ولم تكن تقديرات إسماعيل بعيدة عن الصواب. ففي مقابل الـ ٢,٥ مليون التي استثمرها، سحب إسماعيل حوالي ٧ ملايين قبل نهاية سنة ١٨٦٣. وضاق الخناق على ديرفيو إذ أن نصف رأسماله كان مربوطًا في حساب غير مضمون، بأمل بسيط في أن يفرج عنه. ومن ناحية كانت لصعوبات إسماعيل المالية صفة الدوام. ومن ناحية أخرى، لم يكن في وسع ديرفيو أن يفعل شيئًا حيال هذا العميل بالذات. وقد اعتمدت مكانة وأرباح ديرفيو على عطف الوالي، الذي كان يعتمد بدوره على التسهيلات التي كان يؤديها ديرفيو له، تلك التسهيلات التي أثقلت كاهل عمليات ديرفيو المالية، وهكذا تمضي الأمور في دائرة مفرغة قد تؤدي إلىالخراب، وفي الوقت ذاته لم يكن هناك وسيلة في العالم لمنع إسماعيل من الاقتراض من أوبنهايم، وباستريه أو أي ممول آخر مستعد، مثل ديرفيو، لأن يتاجر في السندات مقابل أرباح مالية الوالي، وفي الحقيقة، كان إسماعيل يقترض هكذا عشرات الملايين من الفرنكات، حتى إن كل شركة من هذه الشركات الكريمة لم تكن تهتز من مصاعبها الخاصة فحسب بل كانت بإقراضها إسماعيل تزيد الخطر على الشركات الأخرى.



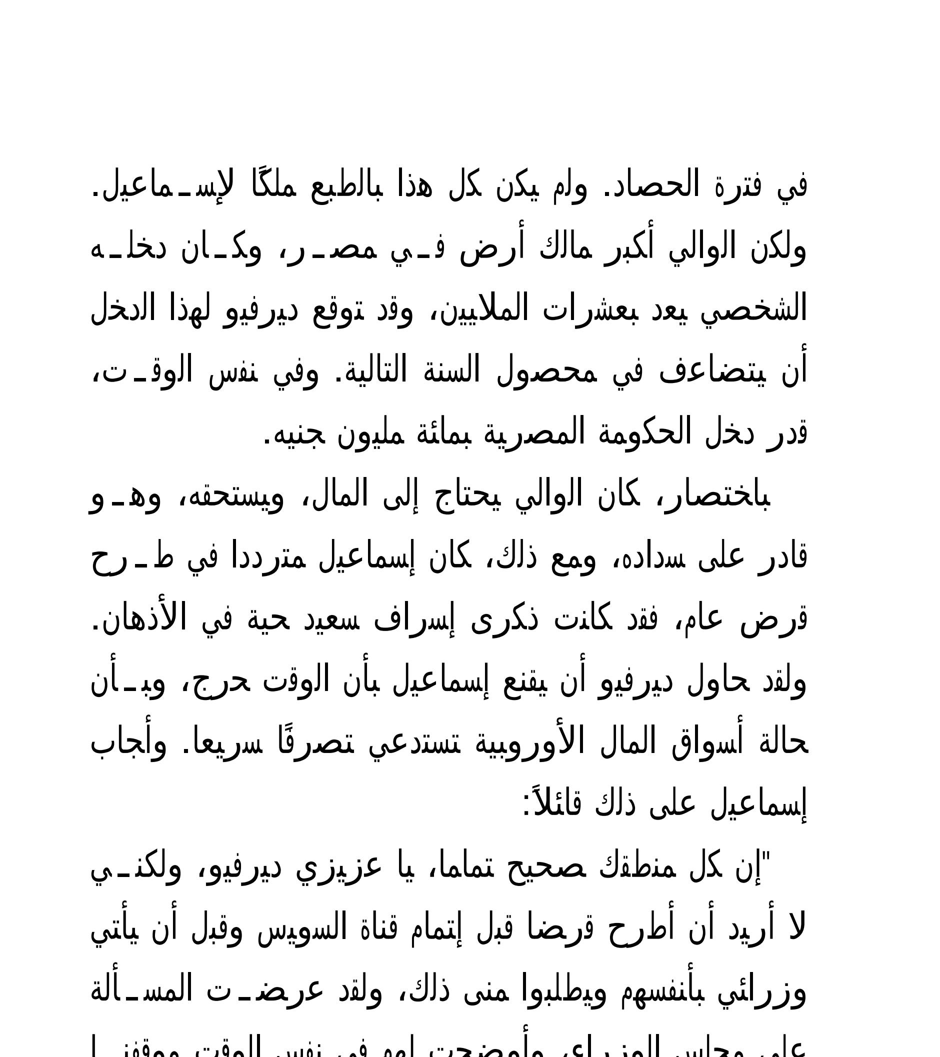
وبحلول خريف سنة ١٨٦٣، بعد تولي إسماعيل الحكـم بتسعة أشهر فقط كان الوالي قد استنفد تقريبا الأرصدة التـي كان رجال الأعمال في الإسـكندرية، مسـتعدين لتقـديمها، واقترب الوقت الذي أحس فيه الجميع أنه لا مفر من قـرض عام في صورة من الصور. ولقد ناقش ديرفيو المسألة مـع أندريه في خطاب طويل كتبه على ضفاف النيل عند عودتـه من القاهرة وأرسله في ٢٠ أكتوبر "لقد أزالـت الفيضـانات جزءا من جسر الخط الحديدي، وأصبحت الباخرة هي وسيلة الاتصال السريع الوحيد بين القاهرة والإسكندرية".

وفي هذا الخطاب خطط ديرفيو لصديقه ميزانيـة لماليـة إسماعيل. ففي جانب الدين، كان لايزال ميراث سعيد ينتظر التصفية. فثمة دين سائل يبلغ ٤٠ مليون فرنك، بالإضافة إلى ثروة في حسابات قابلة للدفع وحقوق قريبة الأجل وكانت قناة السويس هي أبهظ ما في ذلك كله، فوفق ميثاق مارس سـنة ١٨٦٣. وعد إسماعيل بدفع ١,٥ مليون فرنك شهريا تبدأ في يناير ١٨٦٤ حتى مبلغ إجمالي يصـل إلـى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ فرنك تقريبا – هذا بالإضافة إلى ١٢ مليون فرنك في ١٨٦٤ – لسداد أذونات الخزانة الصادرة قبل يوليه. وبالإضافة إلى

ذلك رضخ إسماعيل لدفع مبالغ أخرى في نهاية المفاوضات الدائرة على إلغاء السخرة والمزايا الإقليمية المنصوص عليها في اتفاقيات القناة الأصلية، وذلك بناء على تحكيم نابليون الثالث الذي يقضي بأن تدفع مصر ٨٤ مليون فرنك أخرى.

وبالطبع كان هذا ما تخلف عن الماضي، فقد كان لدى إسماعيل نفقاته التي تشغل باله: ملايين الفرنكات للماشية والآلات لتعويض خسائر مرض الحيوانات وملايين أخرى لإصلاح ما أتلفه الفيضان الكبير، ولم يكن هذا شيئًا بالنسبة لما أراد أن ينفقه – لو كانت مشروعاته قد تحققت. وبالإضافة إلى المشروعات التي نوقشت من قبل، كان هناك سد النيل العظيم الذي ينتظر الإكمال بعد عشرات السنين من الإهمال. وبناء شبكة ري في الوجه البحري، وخطوط حديدية فرعية إلى مناطق القطن.

وفي مقابل هذه التعهدات والنفقات المتوقعة، كان هناك دخل مصر الذي يتزايد بسرعة بسبب القطن. فقد كتب ديرفيو عن توقع محصول يصل إلى ٢ مليون قنطار، وإذا حسبنا ثمن القنطار الواحد ١٢٥ فرنك – (السعر السائد ٢٢٥ أو ٢٣٥) – فمعنى هذا أن ٣٠٠ مليون فرنك ستدخل مصر



في فترة الحصاد. ولم يكن كل هذا بالطبع ملكًا لإسماعيل. ولكن الوالي أكبر مالك أرض في مصر، وكان دخله الشخصي يعد بعشرات الملايين، وقد توقع ديرفيو لهذا الدخل أن يتضاعف في محصول السنة التالية. وفي نفس الوقت، قدر دخل الحكومة المصرية بمائة مليون جنيه.

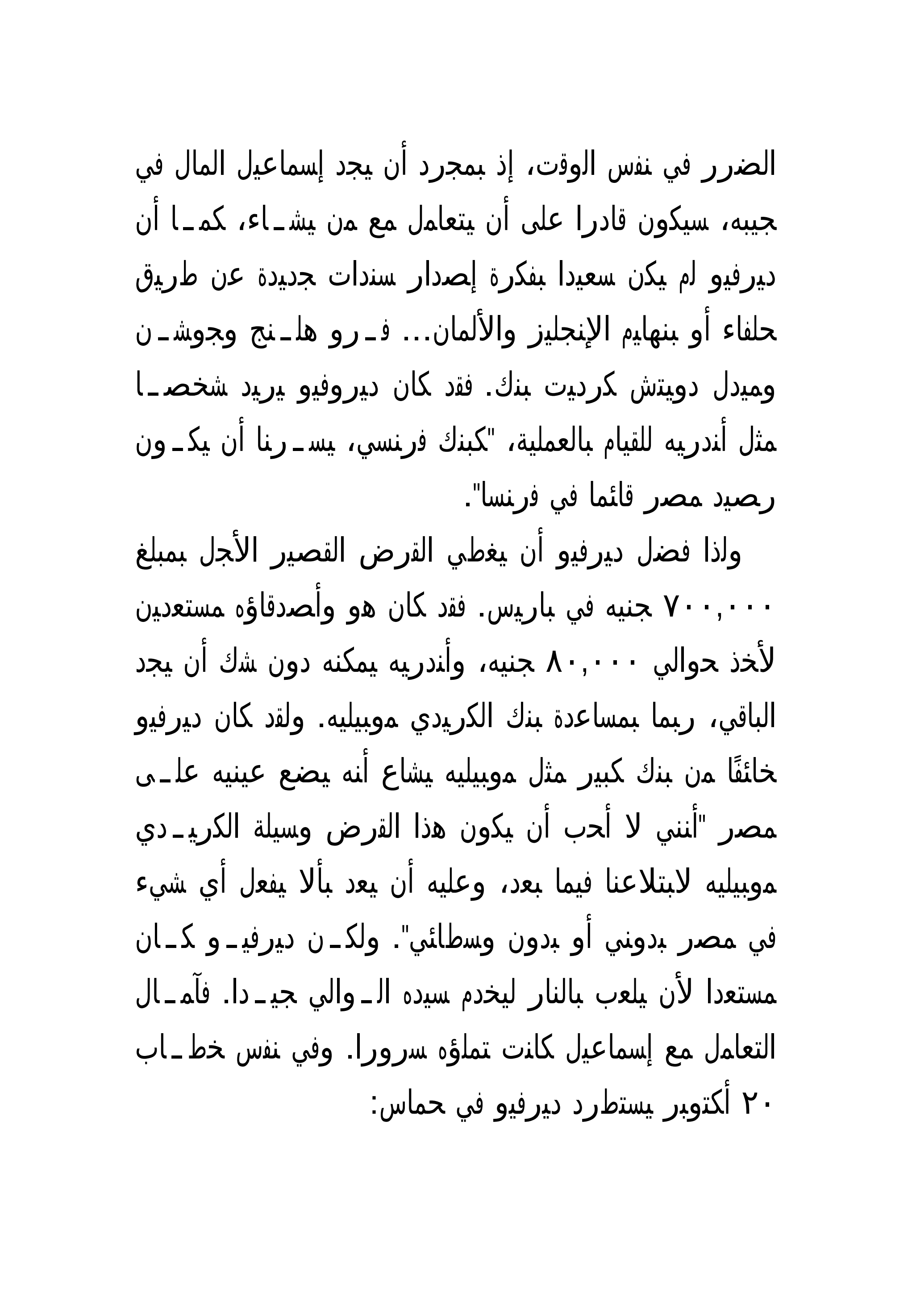
باختصار، كان الوالي يحتاج إلى المال، ويستحقه، وهو قادر على سداده، ومع ذلك، كان إسماعيل مترددا في طرح قرض عام، فقد كانت ذكرى إسراف سعيد حية في الأذهان. ولقد حاول ديرفيو أن يقنع إسماعيل بأن الوقت حرج، وبأن حالة أسواق المال الأوروبية تستدعي تصرفًا سريعا. وأجاب إسماعيل على ذلك قائلاً:

"إن كل منطقك صحيح تماما، يا عزيزي ديرفيو، ولكني لا أريد أن أطرح قرضا قبل إتمام قناة السويس وقبل أن يأتي وزرائي بأنفسهم ويطلبوا منى ذلك، ولقد عرضت المسألة على مجلس الوزراء، وأوضحت لهم في نفس الوقت موقفنا المالي. وبالطبع، لم يجرؤ أحدهم على اتهامي بالخطأ، ولكنني لاحظت أن بعضهم كانت لديه تحفظات وشكوك... وقد فهمت ذلك بسرعة: فهؤلاء السادة يتذكرون العهد

الماضي ويعتقدون أنني إذا ما طرحـت قرضـا، سـأنفقه، وأضيعه في سنة كما فعل سلفي، ولذا، فإنني اتخذت موقـف عدم الإصرار على القرض مبينًا أعظم الثقة في الموارد التي يدعي وزير المالية أنه يمكنه أن يوفرها من داخـل الـبلاد، وإنني أنتظر اليوم عندما يأتي بنفسه ليخبرني بأنه لا مفر لنا من الحصول على قرض".

ولسوء الحظ، كما اعترف إسماعيل، كان هذا الانتظـار غير مناسب له إلى أبعد الحدود، فقد كان يحتاج إلى المال في الحال – ستمائة أو سبعمائة ألف جنيه، منها ١٠٠,٠٠٠ جنيه تنفق في شراء آلات إنجليزية فقط، والذين سيقرضون المال سيتقاضون عمولتهم أيضا. فهل يستطيع ديرفيـو الحصـول على هذا المبلغ؟

وقد عرض ديرفيو بدوره المسألة على أندريه. فقد كـان ديرفيو يعرف أن أوبنهايم يعارض المشروع وأنه يريـد أن يدفع إسماعيل إلى قرض عام برفض كل التسهيلات قصيرة الأجل. وكان نوبار باشا، أكثر من يثق فيه إسـماعيل بـين وزرائه، من نفس الرأي. إلا أن ديرفيو، كان يشعر بـأن أي قرض عام كبير، مهما كان مريحا للمتعاقدين، سيلحق بهـم



الضرر في نفس الوقت، إذ بمجرد أن يجد إسماعيل المال في جيبه، سيكون قادرا على أن يتعامل مع من يشـاء، كمـا أن ديرفيو لم يكن سعيدا بفكرة إصدار سندات جديدة عن طريق حلفاء أو بنهايم الإنجليز والألمان... فـرو هلـنج وجوشـن وميدل دويتش كرديت بنك. فقد كان ديروفيو يريد شخصـا مثل أندريه للقيام بالعملية، "كبنك فرنسي، يسـرنا أن يكـون رصيد مصر قائما في فرنسا".

ولذا فضل ديرفيو أن يغطي القرض القصير الأجل بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في باريس. فقد كان هو وأصدقاؤه مستعدين لأخذ حوالي ٨٠,٠٠٠ جنيه، وأندريه يمكنه دون شك أن يجد الباقي، ربما بمساعدة بنك الكريدي موبيليه. ولقد كان ديرفيو خائفًا من بنك كبير مثل موبيليه يشاع أنه يضع عينيه علـى مصر "أنني لا أحب أن يكون هذا القرض وسيلة الكريـدي موبيليه لابتلاعنا فيما بعد، وعليه أن يعد بألا يفعل أي شيء في مصر بدوني أو بدون وسطائي". ولكـن ديرفيـو كـان مستعدا لأن يلعب بالنار ليخدم سيده الـوالي جيـدا. فآمـال التعامل مع إسماعيل كانت تملؤه سرورا. وفي نفس خطـاب ٢٠ أكتوبر يستطرد ديرفيو في حماس:

"إنني لا أدري، يا صديقي العزيز، إن كنت نعـرف، إن كنت تقدر حقيقة والينا الجديد، كل ما يمكنني أن أقوله هـو أنني كلما عرفته أكثر، كلما توثقت علاقتي له، وكلما أدهشني ذكاؤه، وروحه الطيبة، وكلما ازددت اقتناعا بأننـا سنشـهد عهدا عظيما، بل وحتى بعثًا جديدا للشرق".

لقد بدأت عقدة القصة تتضح، وهي ككل العقد الممتازة – تدور حول صراعات محددة. ومن بين هذه الصراعات كانت اثنتان منها تشكلان الخيط الأساسي للقصة:

١- الأهداف المتناقضة لديرفيو وشركائه الأوروبيين في المالية الدولية.

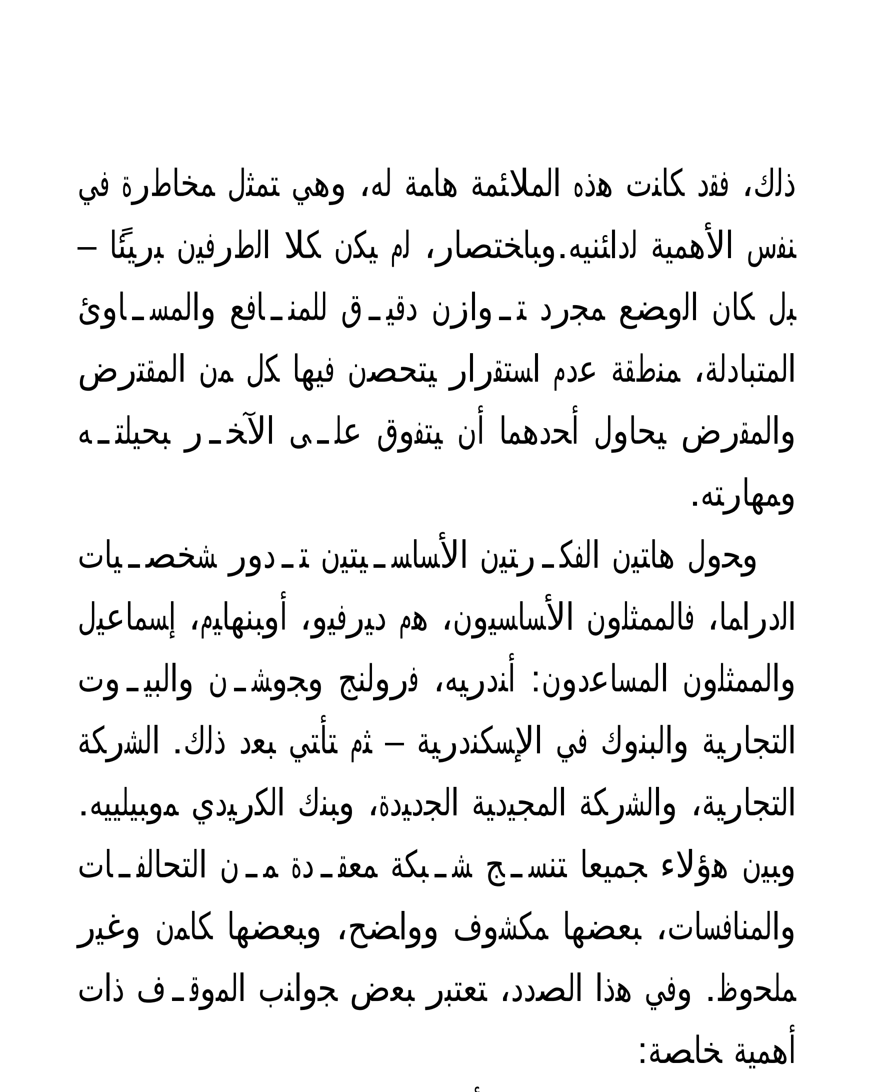
٢- الحرب الدائرة بين الخزانة المصـرية والبنـوك الأوروبية.

ولقد ناقشنا أول هذين الصراعين، وخاصة فيمـا يتعلـق بالشركة التجارية، أما الآن فنحن نرى الصراع مرة أخـرى حول مسألة القرض المقترح، وإن كان في صورة أشد وبالاً.

والثاني هو الصراع الذي أثار انتباه المؤرخين حتى الآن الذين ناقشوا المزايا والأضرار في لغـة قارصـة، والـذين صوروه مثل "اغتصاب مصر، وخيانتها" وهكـذا. إن مـن

الواضح من المراسلات أنه بالنسبة لـ ديرفيو وكـل رجـال الأعمال الآخرين في مصر، كانت خزانة إسـماعيل مجـرد حافظة تنهب، فلم تكن المسألة عندهم هي مسألة كم، وإنمـا كانت مسألة كيف: كيف يشجعون الوالي على الإنفـاق فـي الأشياء السليمة، كيف يجبرونه على الاقتراض من جماعـة معينة، كيف يقرضونه مبالغ بأكثر الطـرق إغـراء، كيـف يضعونه في القيد أيضا!

ومن ناحية أخرى، لم يكن إسماعيل طفلاً قاصرا، فخطاب ديرفيو المرسل في ٢٠ أكتوبر يثبت قوة الوالي الخارقة على سحر سامعيه، وقد وصفها أحد المـراقبين بأنهـا "موهبتـه العجيبة"، كتب هذا المراقب يقول: "لم أصادف فـي حيـاتي رجلاً رفض أن يستكين مثل إسماعيل". لقد كـان إسـماعيل ينفق أكثر من إمكانياته، وكان يعرف ذلك. واقترض أكثـر من اللازم أموالاً كثيرة على الحساب الجـاري والقـروض القصيرة الأجل، ولكنه كان قادرا على ابتكار كـل أشـكال الارتباطات التي تقنع دائنيه بإمداده بأموال أكثر على نفـس الأساس. ومن المؤكد أن إسماعيل كان مستعدا لأن يدفع ثمنًا غاليا لما يلائمه، مثلما كان يدفع ثمنًا غاليا لما يشتريه. ومع



ذلك، فقد كانت هذه الملائمة هامة له، وهي تمثل مخاطرة في نفس الأهمية لدائنيه. وباختصار، لم يكن كلا الطرفين بريئًا – بل كان الوضع مجرد تـوازن دقيـق للمنـافع والمسـاوئ المتبادلة، منطقة عدم استقرار يتحصن فيها كل من المقترض والمقرض يحاول أحدهما أن يتفوق علـى الآخـر بحيلتـه ومهارته.

وحول هاتين الفكـرتين الأساسـيتين تـدور شخصـيات الدراما، فالممثلون الأساسيون، هم ديرفيو، أوبنهايم، إسماعيل والممثلون المساعدون: أندريه، فرولنج وجوشـن والبيـوت التجارية والبنوك في الإسكندرية – ثم تأتي بعد ذلك. الشركة التجارية، والشركة المجيدية الجديدة، وبنك الكريدي موبيلييه. وبين هؤلاء جميعا تنسـج شـبكة معقـدة مـن التحالفـات والمنافسات، بعضها مكشوف وواضح، وبعضها كامن وغير ملحوظ. وفي هذا الصدد، تعتبر بعض جوانب الموقـف ذات أهمية خاصة:

١ ـ الصراع بين ديرفيو وأوبنهايم: وقد مهدنا لهذا في القصة وفي الجوهر. كان هذا الصراع يرتكز على نفس الاخـتلاف في المصالح التي فرقت بين ديرفيو وأندريه، فأوبنهايم علـى

عكس زميله السكندري، كانت له روابط قوية مع اتحاد ثابت من أصحاب البنوك الدوليين. ولقد عقد القـرض المصـري الأول باسم هذه المجموعة، وكان مستعدا وشـغوفًا بتنظـيم قروض أخرى.

وباختلاف المصالح اختلفت الأفكار والاتجاهـات. ومـن المستحيل بالطبع، أن نقول ما إذا كانت المصالح أو المواقف هي التي ظهرت أولاً، ولكن تظـل الحقيقـة بـأن ديرفيـو وأوبنهايم لم يتصرفا بشكل مشابه، ولم يفكرا أيضـا بشـكل مشابه.

٢ ـ خطر بنك الكريدي موبيلييه: ففـي مجـال أعمـال البنوك الدولية، كان هذا البنك قويا يستسلم له الآخرون. وإذ كان عدوانيا استعماريا، وصل إلى كل مكان، وحيثما ذهب أراد أن يكون السيد. ولذا فإن ديرفيو كان مشـبعا بخوفه منه، فمثل ضفادع الأسطورة. قد ينتهي هذا البنك بإحلال قبضته الطاغية الجبارة محل فوضـى الوضـع القائم التعيس.

٣ ـ وطنية ديرفيو: وفي وطن كان المال فيه إلها غيورا، لا يطبق قيما أخرى معه، تكون الوطنية من أندر القـيم،

ففي خطاب بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٢ كتب القنصل الفرنسي إلى باريس عن إسـماعيل، الوريـث المتوقـع حينئذ:

إن إسماعيل يحيط به أناس عـاد يـون، صـحيح أنهـم فرنسيون، ولكن في مصر لا يعني هذا شيئًا. فالطمع يتغلـب على كل الاعتبارات الأخرى، وأعمال كثيـرة، ذات أهميـة لفرنسا. كثيرا ما يعارضها مواطنونا، (لست مبالغًا في هـذا بحال من الأحوال).

ومن الصعب تصور أن هذا النقد كان موجها إلى ديرفيو، الذي كان من مؤيدي شركة قناة السويس منـذ سـنة ١٨٥٨ عندما كان كل مجتمع رجال الأعمال في الإسكندرية يعارض القناة بقوة، وزيادة على ذلك، فإن مراسـلاته مـع أندريـه، المعززة بتعليقات تأييد بخصوص منح ديرفيو وسام الشرف، تبين أنه قبل منتصف سنة ١٨٦٣ كان ديرفيو قد أصبح بطل المصالح المالية والتجارية الفرنسية في مصر.

وإلى حد ما كان هذا الموقف النبيل أيضا عملاً مصـرفيا طيبا فالمنافسات القوية في مصر، وخاصـة بـين إنجلتـرا وفرنسا، كانت أحيانًا على درجة قوية بحيث تصبح عـاملاً

هاما في المنافسة التجارية. ولقد أمكن ديرفيو أن يجادل فـي مجلس إدارة الشركة المجيدية، مثلاً، بأنه بصرف النظر عن الأسعار المقارنة فإن طلب كل سفن الشـركة مـن شـركة بنيسيلر أو الأورينتـال Oriental & Peninsular يعتبـر إهانة لفرنسا، وكتب إلى أندريه "ليساعدنا ا إذا لم ننتج سفنًا جيدة مثل السفن الإنجليزية"؛ وفي الوقت ذاتـه كـان تأييـد قنصليته له هو المصدر الأخير لمركزه في مصر، ولقد كانت القنصلية الفرنسية، مثلها مثل القنصليات الأخرى، تكن محبة خاصة للأشخاص الوطنيين الصالحين مثل إدوارد ديرفيو.

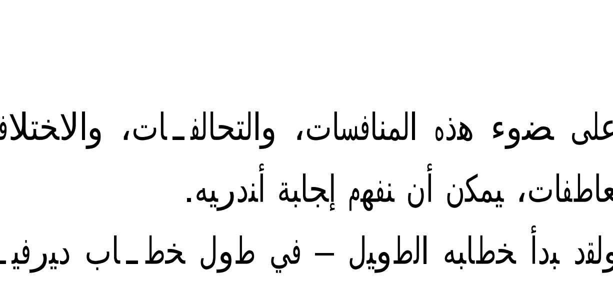
من أجل هذا كله، كانت خطابات ديرفيو تبين أن الوطنية عنده كانت أكثر من أداة في يده. ويبدو أنه كان يشعر بنـوع من المسئولية نحو المصالح الفرنسية، إلى درجـة أن أحـد القناصل اضطر إلى أن يشكو إلى باريس من تدخله. ولقـد كان ديرفيو رجلاً مخلصا قبل كل شيء، يعتقد فيما يفعله أو يقوله. ومهما كانت الأسباب الأصلية لوطنيته المنهوجة، فإنها كانت تعتمد في سنة ١٨٦٣ على حب صادق – وزهو لعلمه وبلاده.

والحقيقة، إن وطنية ديرفيو لم تكن دائما ذات نفع مـادي، بل كانت أحيانًا عقبة في طريقه. فمـن الصـعب أن يكـون المرء رجل بنوك دولي ناجح إذا كان وطنيا متحمسا. وفـي هذا الصدد كانت الوطنية عبئًا إذا ما قـورن ديرفيـو بـآل أوبنهايم الذين نشأوا في فرانكفورت، وأصـبحوا مـواطنين بروسيين من أجل الحماية في مصر وإن كانوا على ارتبـاط وثيق في العمل والأسرة بإنجلترا وفرنسا (أخيرا أخذ هنـري الجنسية البريطانية وهيرمان الجنسية الفرنسية)، وذوي نزعة فوق القوميات "قلبا وقالبا"، وفي هذه الحالة، كـان ديرفيـو أيضا يختلف عن أندريه وبقية مجموعة المالية العاليـة مـن البروتستانت، ومعظمهم مرتبط عائليا بنصف بـلاد غـرب أوروبا، وكثير منهم كانوا يجمعون بين الجنسـية الفرنسـية والجنسية السويسرية، وهو جمع مفيد حتى إن الكثيرون منهم احتفظ به إلى اليوم الحاضر.

٤ ـ مركز أندريه: لقد رأينا، أنه إذا كانت البنوك الخاصة القديمة من مجموعة المالية العالية قد تدخلت عن قرب فـي كل الصراعات، والأحـلاف، ومشـاريع عصـر الشـركة المساهمة إلا أنها جميعـا قـد حرصـت علـى الاحتفـاظ

بشخصيتها، وطابعها المميز، وحرية العمل. ولقد كان أندريه يشعر أكثر من ديرفيو بخطر ابـتلاع الاتحـادات العملاقـة للشركات الصغيرة. ولكنه على العكس من ديرفيـو أدرك أن أسرع طريق لابتلاع الشركات الصغيرة هو بالدقة محاولتها التوسع بأكبر مما تسمح به إمكانياتها.

وفي نفس الوقت، فقد كان أندريه وريثًا لأسـرة رجـال أعمال شهدت مائتي سنة من الاضطهاد، والفرار، والثـورة، والحرب، وعاشت في ظل ستة دساتير منذ إنشائها في فرنسا في بداية القرن، ولذا كان موقفه اتجاه الدولة – أي دولـة – تماما عن اتجاه ديرفيو. فعند أندريه كانت الدولة عدوا كامنًا. ومع أن الدولة تكون أحيانًا عميلاً طيبا وحاميـا ونافعـا، إلا أنها أيضا غالبا ما تكون مماطلة ومتهربة في عمليات الـدفع وناهبة للأموال. وإذا قورنت بعائلته بدت الدولـة لأندريـه وكأنها شيء عابر وغريب في الجـوهر: علـى المـرء أن يستخدمها، ويطريها، بل ويحبها، ولكن لا يجب عليه إطلاقًا أن يثق بها، وأما عن الحكومات الأخرى، فعلى المـرء ألا، يحذر منها إلى أبعد الحدود.

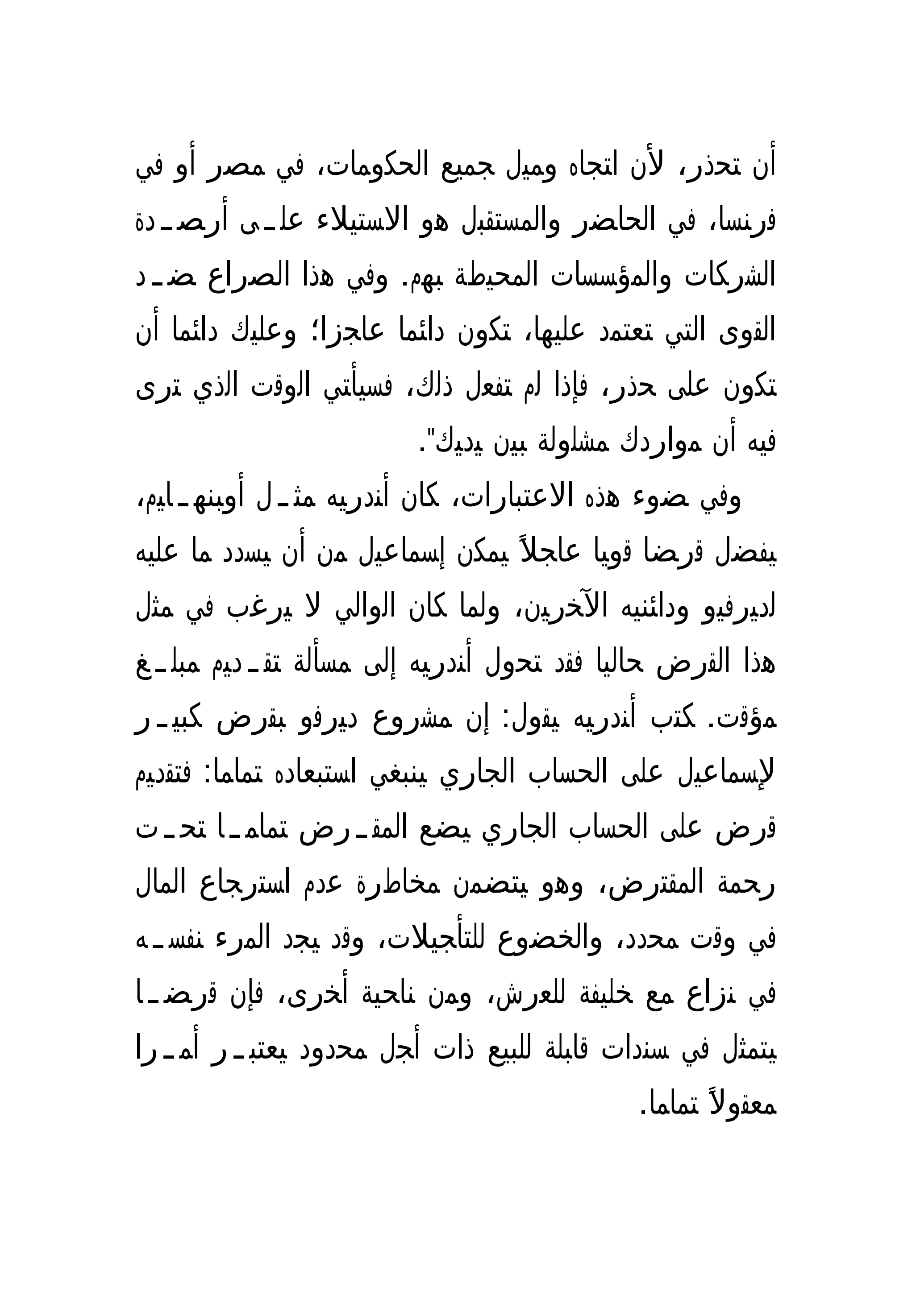


على ضوء هذه المنافسات، والتحالفـات، والاختلافـات والتعاطفات، يمكن أن نفهم إجابة أندريه.

ولقد بدأ خطابه الطويل – في طول خطـاب ديرفيـو – بالحديث عن إسماعيل:

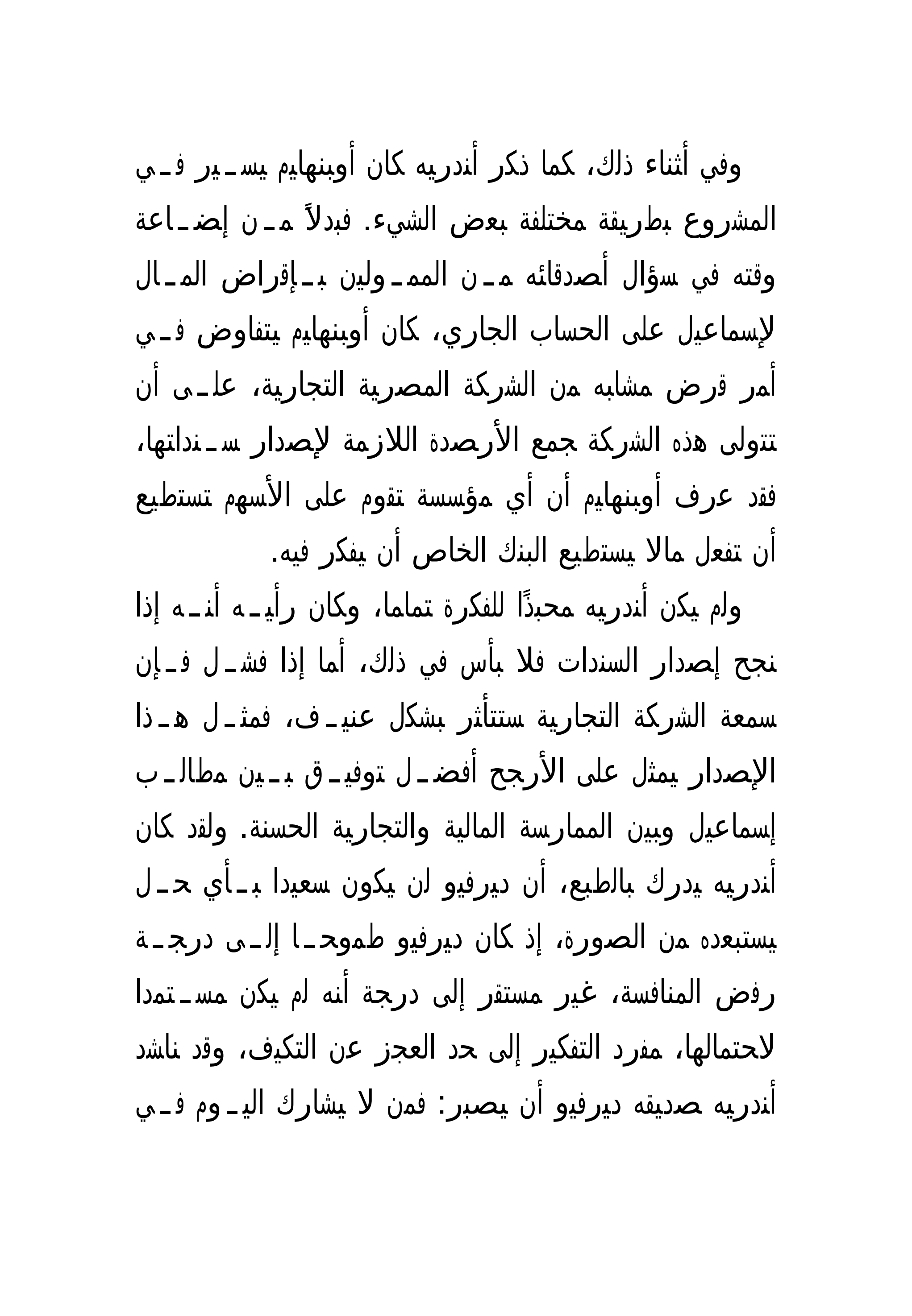
"صاحب الشرف الذي يستحق التشرف"، لقد كان أندريـه مستعدا لقبول تقييم صديقه للرجل العظيم: "إنني أدرك جيـدا كم يطيب للمرء أن يسير في كنفه وأن يساعد على تحقيـق مشروعاته الكبيرة". ولكنه على عكس ديرفيو، كان يشعر بأن فضائل إسماعيل هي التي تدعو إلى الحـذر والحـرص لا الثقة.

"إن هذا النوع من الامتصاص الدائم لرأسـمالك، الـذي يستفيد منه هو والذي يمكنـه أن يسـيء اسـتعماله، وهـذه الحساسية المفرطة فيما يتعلق برصيده، وهذا العقل المحاسب المساوم الذي يظهره في كل المناسبات، يثبت لي أنك تتعامل مع طرف قرى... ومن الواضح أنك تجد نفسك في مـأزق معه، فعليك أن تقدم له كل المساعدة الممكنة، وفـي ضـوء الاحتياجات المتزايدة التي تتبدى، فإن عليك أن تبذل كل جهد لكي تكون في مستوى مهمتك، ولكن في الوقت ذاته، يجـب



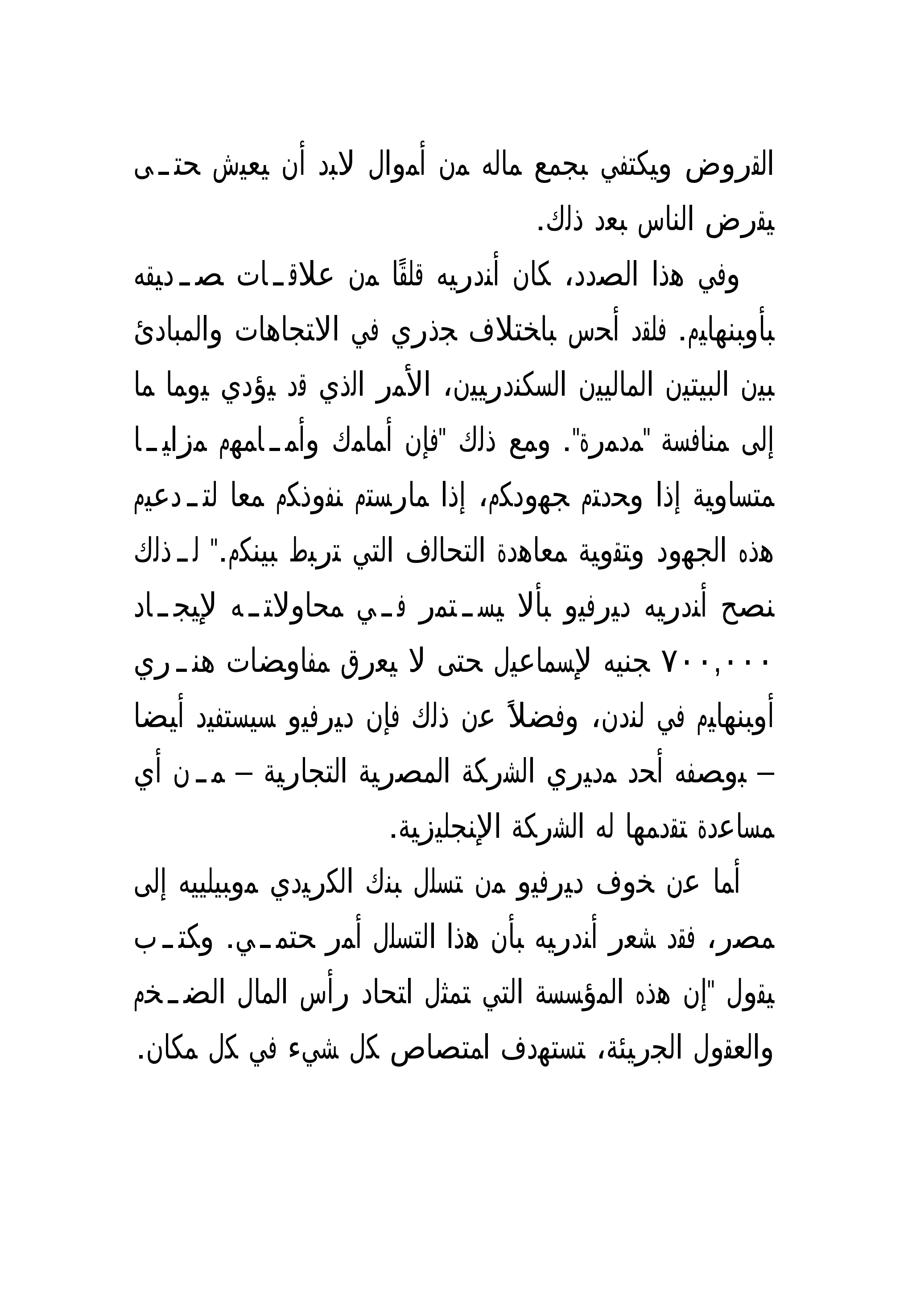
أن تحذر، لأن اتجاه وميل جميع الحكومات، في مصر أو في فرنسا، في الحاضر والمستقبل هو الاستيلاء على أرصدة الشركات والمؤسسات المحيطة بهم. وفي هذا الصراع ضد القوى التي تعتمد عليها، تكون دائما عاجزا؛ وعليك دائما أن تكون على حذر، فإذا لم تفعل ذلك، فسيأتي الوقت الذي ترى فيه أن مواردك مشلولة بين يديك".

وفي ضوء هذه الاعتبارات، كان أندريه مثل أوبنهايم، يفضل قرضا قويا عاجلاً يمكن إسماعيل من أن يسدد ما عليه لديرفيو ودائنيه الآخرين، ولما كان الوالي لا يرغب في مثل هذا القرض حاليا فقد تحول أندريه إلى مسألة تقديم مبلغ مؤقت. كتب أندريه يقول: إن مشروع ديرفو بقرض كبير لإسماعيل على الحساب الجاري ينبغي استبعاده تماما: فتقديم قرض على الحساب الجاري يضع المقرض تماما تحت رحمة المقترض، وهو يتضمن مخاطرة عدم استرجاع المال في وقت محدد، والخضوع للتأجيلات، وقد يجد المرء نفسه في نزاع مع خليفة للعرش، ومن ناحية أخرى، فإن قرضا يتمثل في سندات قابلة للبيع ذات أجل محدود يعتبر أمرا معقولاً تماما.



وفي أثناء ذلك، كما ذكر أندريه كان أوبنهايم يسير في المشروع بطريقة مختلفة بعض الشيء. فبدلاً من إضاعة وقته في سؤال أصدقائه من الممولين بإقراض المال لإسماعيل على الحساب الجاري، كان أوبنهايم يتفاوض في أمر قرض مشابه من الشركة المصرية التجارية، على أن تتولى هذه الشركة جمع الأرصدة اللازمة لإصدار سنداتها، فقد عرف أوبنهايم أن أي مؤسسة تقوم على الأسهم تستطيع أن تفعل مالا يستطيع البنك الخاص أن يفكر فيه.

ولم يكن أندريه محبذًا للفكرة تماما، وكان رأيه أنه إذا نجح إصدار السندات فلا بأس في ذلك، أما إذا فشل فإن سمعة الشركة التجارية ستتأثر بشكل عنيف، فمثل هذا الإصدار يمثل على الأرجح أفضل توفيق بين مطالب إسماعيل وبين الممارسة المالية والتجارية الحسنة. ولقد كان أندريه يدرك بالطبع، أن ديرفيو لن يكون سعيدا بأي حل يستبعده من الصورة، إذ كان ديرفيو طموحا إلى درجة رفض المنافسة، غير مستقر إلى درجة أنه لم يكن مستعدا لاحتمالها، مفرد التفكير إلى حد العجز عن التكيف، وقد ناشد أندريه صديقه ديرفيو أن يصبر: فمن لا يشارك اليوم في



القروض ويكتفي بجمع ماله من أموال لابد أن يعيش حتى يقرض الناس بعد ذلك.

وفي هذا الصدد، كان أندريه قلقًا من علاقات صديقه بأوبنهايم. فلقد أحس باختلاف جذري في الاتجاهات والمبادئ بين البيتين الماليين السكندريين، الأمر الذي قد يؤدي يوما ما إلى منافسة "مدمرة". ومع ذلك "فإن أمامك وأمامهم مزايا متساوية إذا وحدتم جهودكم، إذا مارستم نفوذكم معا لتدعيم هذه الجهود وتقوية معاهدة التحالف التي تربط بينكم." لذلك نصح أندريه ديرفيو بألا يستمر في محاولاته لإيجاد ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لإسماعيل حتى لا يعرق مفاوضات هنري أوبنهايم في لندن، وفضلاً عن ذلك فإن ديرفيو سيستفيد أيضا – بوصفه أحد مديري الشركة المصرية التجارية – من أي مساعدة تقدمها له الشركة الإنجليزية.

أما عن خوف ديرفيو من تسلل بنك الكريدي موبيلييه إلى مصر، فقد شعر أندريه بأن هذا التسلل أمر حتمي. وكتب يقول "إن هذه المؤسسة التي تمثل اتحاد رأس المال الضخم والعقول الجريئة، تستهدف امتصاص كل شيء في كل مكان.

إن قانون وجودها هو الحركة إلـى الأمـام دائمـا إذ أن الثبات يعني التدهور. ولذلك سوف ترى هذه المؤسسة تمـد ميدان نفوذها بنجاح إلى كل مكان". وفوق ذلك، كما أوضـح أندريه فإن النمو الضخم في تجارة مصر وأعمالها المصرفية لابد أن يؤدي إلى تدخل المالية: " وإذا كان منذ ستة شـهور يعتبر إنشاء بنك إصدار في مصر عملاً مفيـدا أو مرغوبـا فيه، فإن إنشاء هذا البنك اليوم يبدو لي أمرا لا غنـى عنـه" وإذا لم يقم بنك الكريدي موبيلييه بهذا المشروع فربما قام به بنك كونتواردي كومت، أو ربما الشركة العامة المقترحة، بل وحتى بنك روزتشايلد قد يتدخل بنفسه فيستفيد من الموقـف. لذلك ناشد أندريه ديرفيو أن يتحدث مرة أخرى إلى إسماعيل عن فكرة إنشاء بنك وطني.

وفي الختام انتهز أندريه الفرصة ليحاضر صـديقه مـرة أخرى عن أهمية السيولة المالية وضرورة مقاومة مطالـب إسماعيل الزائدة. فأندريه يشعر بأن أسعار القطن أعلى مـن اللازم، وأن احتياطيات أوروبا الغربية من الذهب تتـدهور، وربما أخذ سعر الخصم في الارتفاع. وفي نفس الوقت فهناك دائما خطر الثورة السياسية في فرنسا، فأندريـه مثـل كـل

الفرنسيين الطيبين لا يطمئن أبدا إلى استقرار حكومتـه "ا يرحمنا يا عزيزي ديرفيو من ثورة أخرى على نمط ثـورة ١٨٤٨". ومع ذلك فإن أندريه يود أن يكون مستعدا إذا حدثت مثل هذه الثورة مرة أخرى، لذلك أخبر ديرفيـو أن يتمسـك قدر الإمكان بشـيكات علـى البنـوك لا علـى الشـركات الصناعية، وأن يأخذ الأوراق القصيرة الأجل فحسـب، وأن يبعد توقيعه عن السوق.

"إنني أريد أن أقنعك بالفائدة المتحققة لك ولنا من التعامل في رصيدك بحذر بالغ، ومن عدم السماح لأن تضع نفسـك في موضع النقد بأي حال ومن رفض الوقوع في إغراء لفت نظر الجمهور إليك عن طرق قيامك بـدور الوسـيط فـي عمليات مالية ضخمة جدا، إذ أن تجميع مثل هذه المخـاطر الجارية على فترة طويلة المدى لابد أن يشكل خطرا حقيقيا".

وفي نفس هذا المساء أضاف أندريه إلى خطابه لـديرفيو بطاقة بريدية يخبره فيها أن سعر الخصم قد ارتفع إلـى ٦% كما هو متوقع، وأن قرض الشركة المصرية التجاريـة قـد غطى معظمه، ولذلك ينبغي أن يكون درفيو سعيدا لاستعادته

أمواله، وقد كان من الواضح أن أندريه يخشـى أن يكـون صديقه غير سعيد بهذه الأنباء.

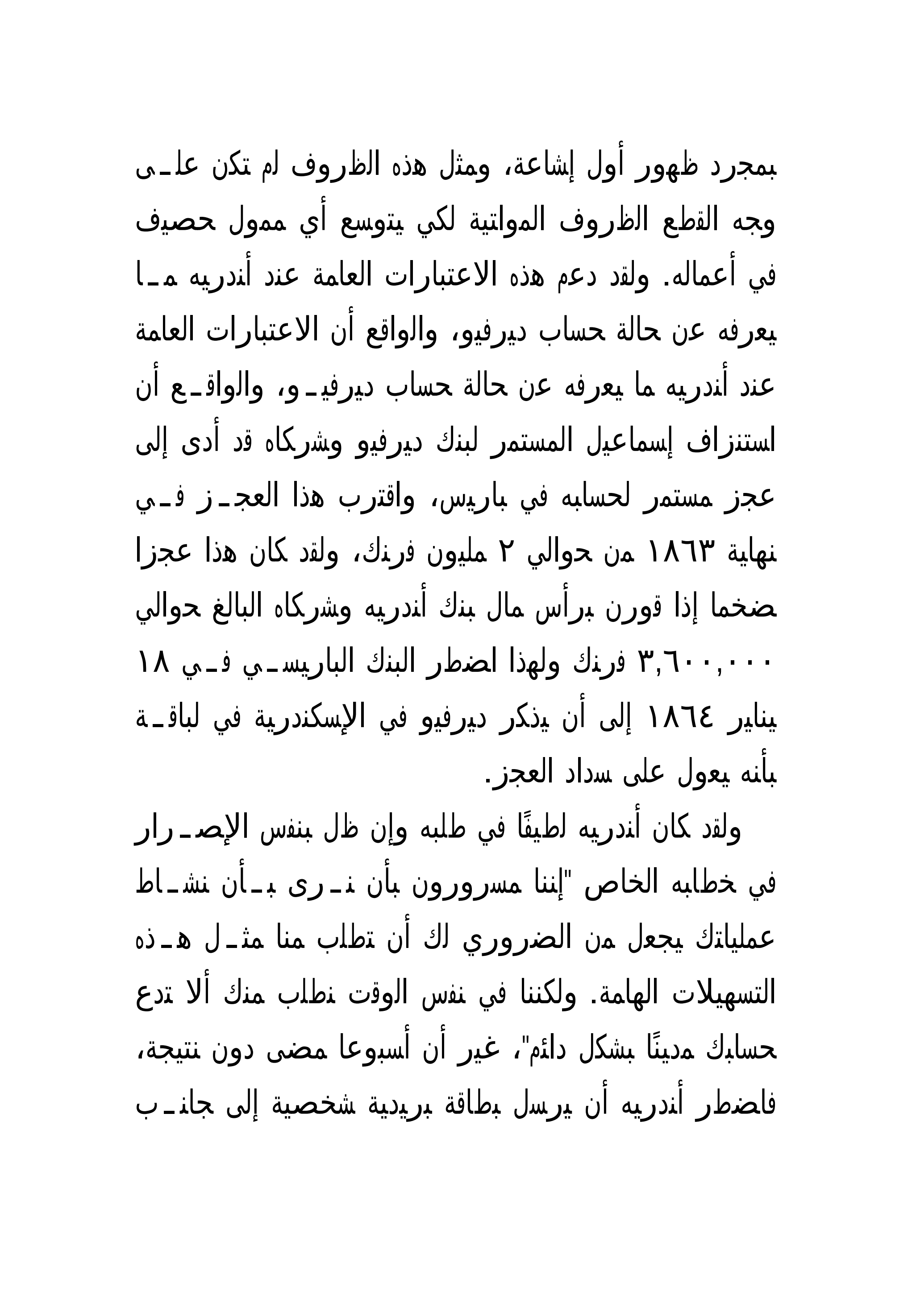
لقد كان من المفروض أن تدفع سندات الشركة التجاريـة المصرية ٧% كل ستة أشهر، وأن تستحق السداد في عامين. ولقد كانت معظم هذه السندات من نصيب أصحاب الشـركة ومديريها، فقد أخذت الشركة المالية الدولية ما قيمتـه مائـة ألف جنيه، وأخذت مجموعة سولز بـاخ فـي فرانكفـورت ٣٠,٠٠٠ جنيه، وأخذ فرولنج وجوشن وأوبنهـايم وديرفيـو وآخرون مقادير مماثلة. وقد توقعـت الشـركة المصـرية التجارية التخلص من سندات بمائة ألف جنيه للمنتجين الذين يحظون بتنفيذ طلبات الوالي، إذ أن أخذ هذه السندات هو أقل ما يفعلونه في مقابل فرصة بيع منتجاتهم. وفي النهاية بالطبع سيدفع إسماعيل ثمن هـذه الخطـوة أسـعارا أعلـى لهـذه المنتجات، غير أن هذا أمر لا يشغل الشركة التجارية.

***

ولقد عمق من تحفظات أندريه المعتـادة عـن "التطـور السريع والزائد" لنشاط ديرفيو المالي، وتشككه شبه الغريزي في كل ما يبدو غريباً في المهنة، نقول: لقد عمق من هذا كله

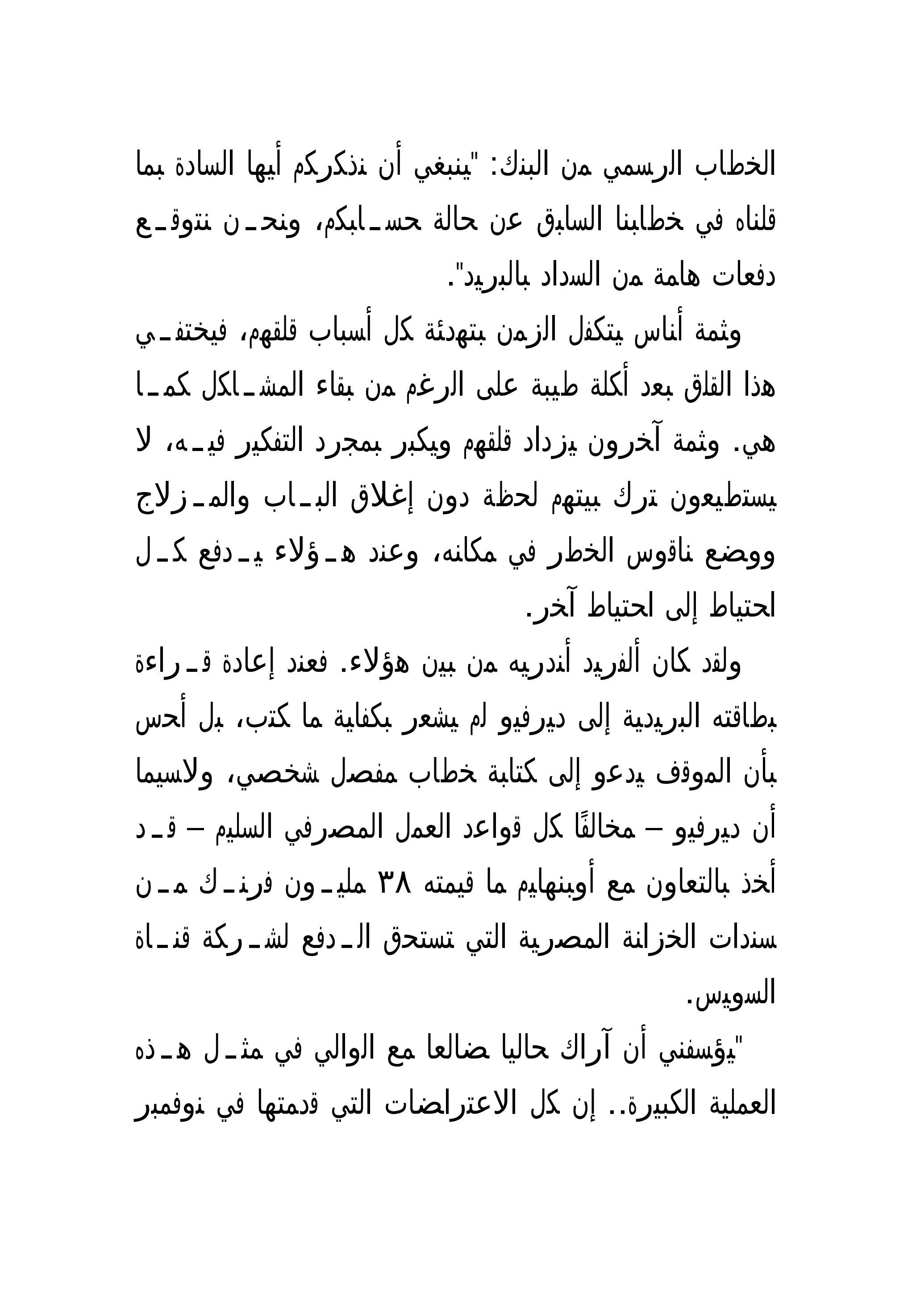
اهتزاز وضع سوق النقود في أوروبا. فأزمة عام ١٨٦٣ لـم تكن إلا نوعا من التصفية والتحصـن فـي مجـال الماليـة الأوروبية. ولقد كان هذا العام ازدهار في تكوين الشـركات. ففي إنجلترا وحدها امتصت سندات الائتمـان ١٤٥ مليـون جنيه، وفي فرنسا حوالي ١٢٠٠ مليون فرنك. وفـي نفـس الوقت تدفقت ملايين الجنيهات إلى الشرق – وخصوصا إلى الهند ومصر – حيث كان للفلاحين ولـع خـاص بالعملـة المعدنية. وعندما حل يونيو ١٨٦٣ كان هذا العبء واضـحا في احتياطيات الذهب لبنكي إنجلترا وفرنسا؛ وقبل نهاية العام كان بنك إنجلترا يقوم بالخصم بسعر ٨%، وظل بنك فرنسـا متمسكًا بسعر ٦ و ٧ تحت ضغط الحكومة التي خشيت مـن آثار أزمة جديدة على قرضها لحرب المكسيك.

وبارتفاع سعر الفائـدة أخـذت أسـهم البورصـة فـي الانخفاض، ففي إنجلترا أصـيبت سـندات ديـن الحكومـة الإنجليزية نفسها، غير أن أسوأ انخفاض هو الذي حدث فـي السندات المضاربة ولاسيما ذات الأصل الأجنبـي، وكانـت بورصة باريس، بحساسيتها لأية خطوة مازالت ضعيفة، ترقد في حذر وترفع رأسها من حين لآخر لتسقط مـرة أخـرى



بمجرد ظهور أول إشاعة، ومثل هذه الظروف لم تكن على وجه القطع الظروف المواتية لكي يتوسع أي ممول حصيف في أعماله. ولقد دعم هذه الاعتبارات العامة عند أندريه ما يعرفه عن حالة حساب ديرفيو، والواقع أن الاعتبارات العامة عند أندريه ما يعرفه عن حالة حساب ديرفيو، والواقع أن استنزاف إسماعيل المستمر لبنك ديرفيو وشركاه قد أدى إلى عجز مستمر لحسابه في باريس، واقترب هذا العجز في نهاية ١٨٦٣ من حوالي ٢ مليون فرنك، ولقد كان هذا عجزا ضخما إذا قورن برأس مال بنك أندريه وشركاه البالغ حوالي ٣,٦٠٠,٠٠٠ فرنك ولهذا اضطر البنك الباريسي في ١٨ يناير ١٨٦٤ إلى أن يذكر ديرفيو في الإسكندرية في لباقة بأنه يعول على سداد العجز.

ولقد كان أندريه لطيفًا في طلبه وإن ظل بنفس الإصرار في خطابه الخاص "إننا مسرورون بأن نرى بأن نشاط عملياتك يجعل من الضروري لك أن تطلب منا مثل هذه التسهيلات الهامة. ولكننا في نفس الوقت نطلب منك ألا تدع حسابك مدينًا بشكل دائم"، غير أن أسبوعا مضى دون نتيجة، فاضطر أندريه أن يرسل بطاقة بريدية شخصية إلى جانب



الخطاب الرسمي من البنك: "ينبغي أن نذكركم أيها السادة بما قلناه في خطابنا السابق عن حالة حسابكم، ونحن نتوقع دفعات هامة من السداد بالبريد".

وثمة أناس يتكفل الزمن بتهدئة كل أسباب قلقهم، فيختفي هذا القلق بعد أكلة طيبة على الرغم من بقاء المشاكل كما هي. وثمة آخرون يزداد قلقهم ويكبر بمجرد التفكير فيه، لا يستطيعون ترك بيتهم لحظة دون إغلاق الباب والمزلاج ووضع ناقوس الخطر في مكانه، وعند هؤلاء يدفع كل احتياط إلى احتياط آخر.

ولقد كان ألفريد أندريه من بين هؤلاء. فعند إعادة قراءة بطاقته البريدية إلى ديرفيو لم يشعر بكفاية ما كتب، بل أحس بأن الموقف يدعو إلى كتابة خطاب مفصل شخصي، ولاسيما أن ديرفيو – مخالفًا كل قواعد العمل المصرفي السليم – قد أخذ بالتعاون مع أوبنهايم ما قيمته ٣٨ مليون فرنك من سندات الخزانة المصرية التي تستحق الدفع لشركة قناة السويس.

"يؤسفني أن أراك حاليا ضالعا مع الوالي في مثل هذه العملية الكبيرة.. إن كل الاعتراضات التي قدمتها في نوفمبر

بمناسبة عرض السبعمائة ألف جنيه ليست صحيحة حتى اليوم فحسب، بل إنك لن تستطيع أن تمنع الرأي العام في مثل هذه العملية المالية الضخمة من أن يعتقد في خطأ وضع توقيعك على سندات قيمتها ٣٨ مليون فرنك، وهي سندات مهما كانت مضمونة فإنها قد تضعك في لحظة معينة في وضع خطير. وأخيرا يا عزيزي ديرفيو أعتقد أن فرصتك الوحيدة في النجاح تتمثل في أن تكون هذه العملية هي الخطوة الأولى في قرض، وأعتقد أنك تخدم مصالحك الحقيقية لو أنك بدلاً من إقحام نفسك يوما بعد يوم مع الحكومة، قد رفضت أن تعطي الوالي التسهيلات التي لا تسمح بها المصادر التي تحت تصرفك. إنني آسف أنه لا يوجد عندي الوقت الذي أستطيع أن أتوسع فيه في شرح أفكاري، إذ أنني أشعر بأن لك مصلحة (من وجهة نظر الأرصدة الكبيرة التي ينبغي الاحتفاظ بها في عالم المال) في تذكر أفكار ومبادئ فرنسا وفي الاحتراس من تقاليد الشرق الخطرة، وهي تقاليد تشتد خطورتها بسبب إغراء نتائجها المباشرة".

ولقد عبرت رسالة أندريه أفضل تعبير عن الخلاف فـي النظرة بين رجلين، فعند أندريه كانت تقاليد العمل المالي في الشرق هي عكس كل ما يمثل العمل المصـرفي الصـحيح، كان أندريه متشائما، استعدادا وفكرا، ولم تكن ثقـة ديرفيـو ذات أثر على نظراته المتشـائمة؛ فعنـد هـذا المصـرفي الحريص المنحدر مـن أجيـال مـن الممـولين الكلفـانيين الحريصين، كانت كل هذه الوعـود المبشـرة وكمبيـالات المجاملة والقروض المتراكمة فوق القـروض، وكـل هـذه السندات والأوراق التي حان سـدادها – ليسـت إلا نـذيرا بالخراب. ومن مكتبه في باريس استطاع أن يرى على البعد دوامة التجارة المصرية وآمال ازدهار الأوراق المالية بعين قلقة، هي عين المدافع عن عقيدة توجهها هرطقـات شـيعة جديدة كريهة.

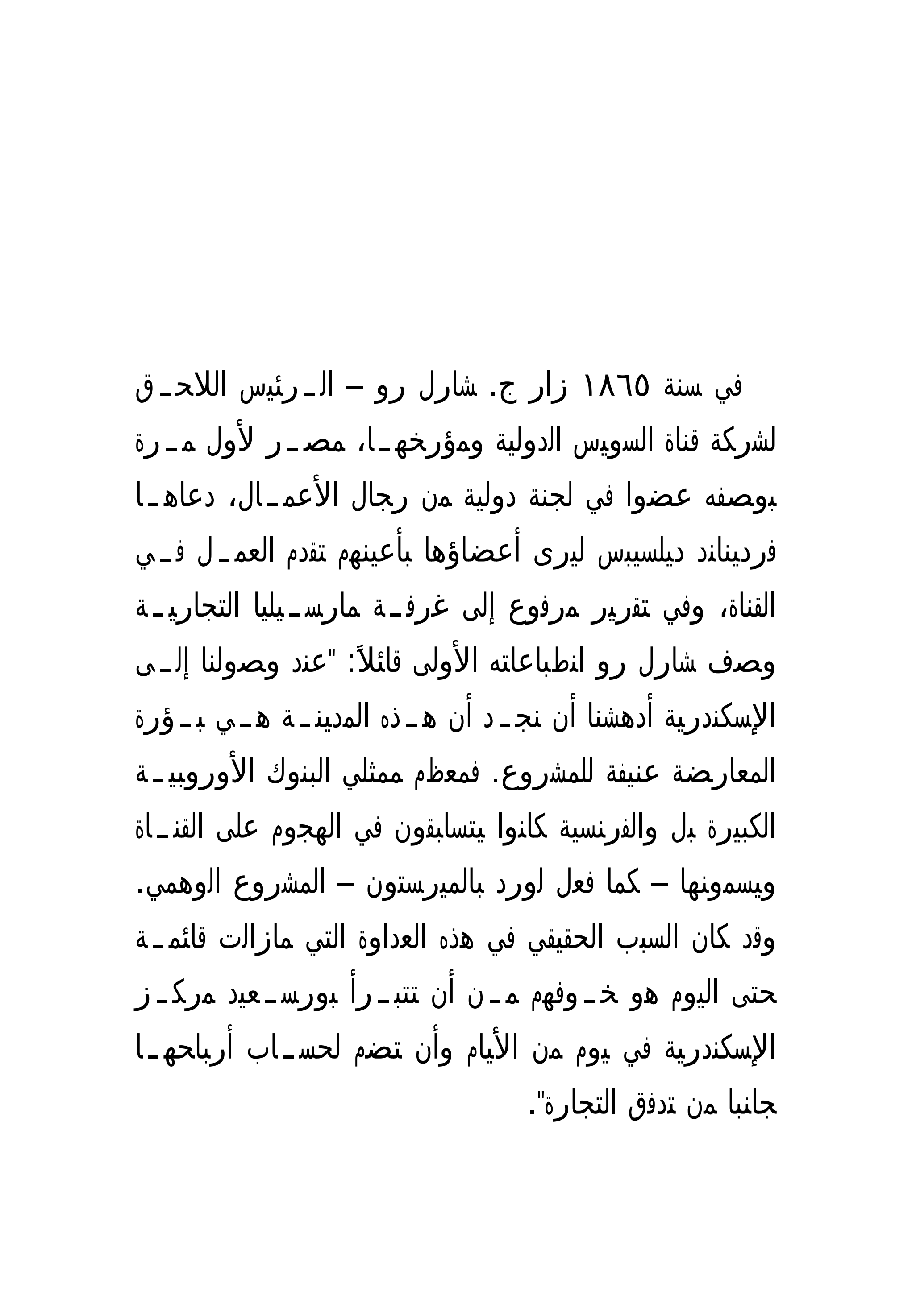
ولقد كان أندريه مستاء على وجه الخصوص من عمليـة قناة السويس، إذ كان يعتقد بأن مركز ديرفيـو قـد أضـعفه اقتراض إسماعيل إلى الحد الذي لا يسمح بإضافة عبء جديد من هذا الحجم. والأسوأ من ذلك هو أن يعلن ديرفيو عن هذا في عالم المال، إن بنك أندريه وشركائه حريص تماما علـى

توقيعه الذي يمثل أجيالاً من العمل المصرفي السليم، وهو لا يمنح بخفة للتداول من يد ليد في أسواق أوروبا المالية. ففـي عالم المال، كما في كل شيء آخر تؤدي الخفة إلى الاحتقار، وبنك أندريه وشركائه يتقاضى سعرا مناسبا لاستخدام اسمه، ولذا كثيرا ما نبه مراسليه إلى أن المال قد لا يكـون كافيـا لتعويض انطباع سيء خلقه توقيع مشوش. ومع ذلك فها هو ديرفيو يضع اسمه على سندات تبلغ حوالي أربعة أمثال رأس مال شركته!

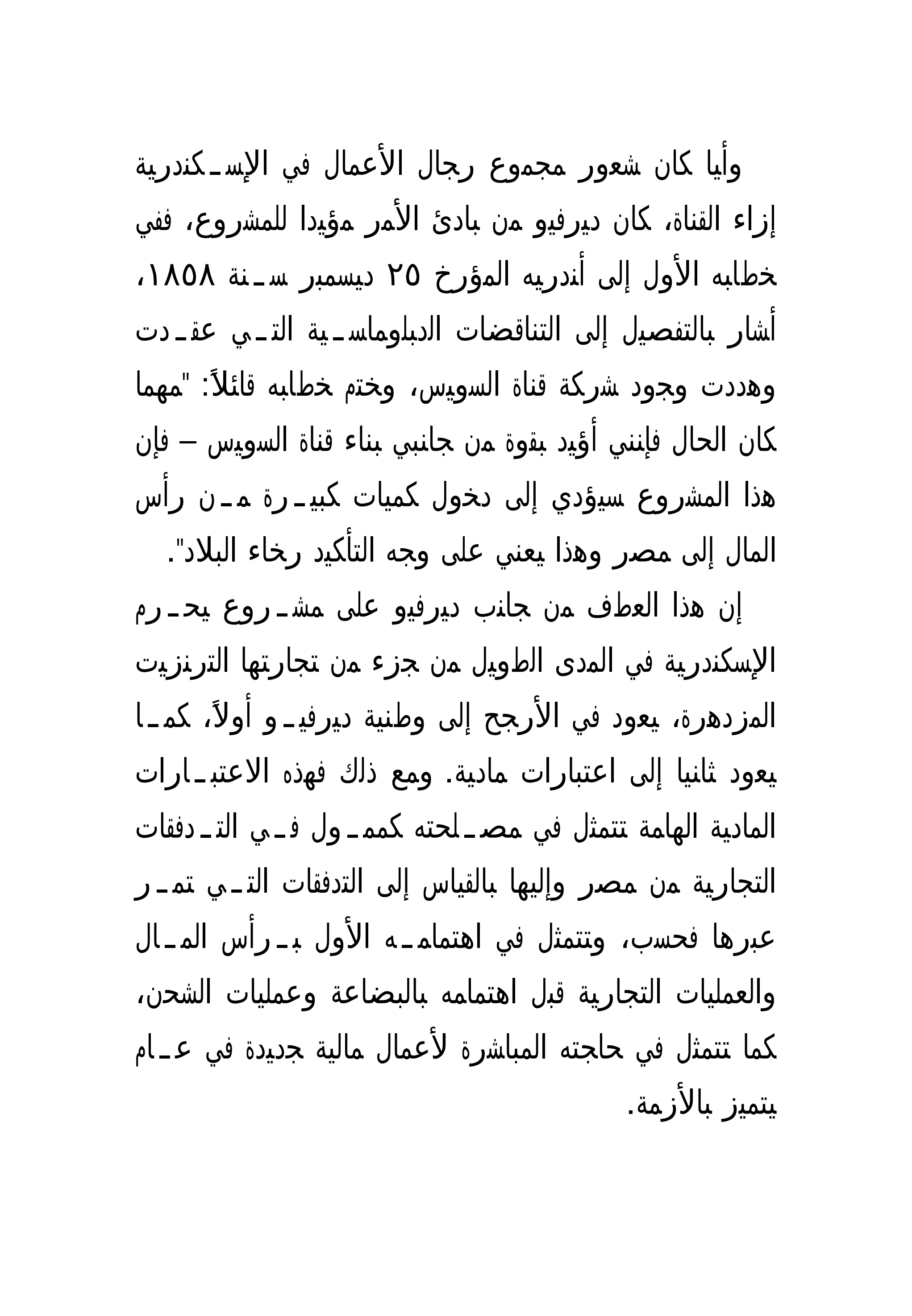
والأكثر من ذلك أن صفقة قناة السويس قد فاحـت منهـا رائحة كريهة. وعلى الرغم من أهمية المبلـغ الـذي دفعـه ديرفيو (٣٨ مليون فرنك) فلم يكن هذا إلا جانبا واحدا مـن موقف معقد حساس تلعب فيـه المصـالح القوميـة الهامـة والمستقبل السياسي للشرق الأدنى دورا خطيـرا. وديرفيـو الذي أشعره قربه من الوالي بالزهو والرضا بدأ يقحم نفسه – بالمساعدة المترددة من جانب صديقه في باريس – في أمور أقرب إلى الدبلوماسية منها إلى العمل المصرفي. ومن السهل أن يتحول هذا المزيج إلى مادة متفجرة.

# الفصل السابع

## تعليق على السويس



في سنة ١٨٦٥ زار ج. شارل رو – الرئيس اللاحق لشركة قناة السويس الدولية ومؤرخها، مصر لأول مرة بوصفه عضوا في لجنة دولية من رجال الأعمال، دعاها فرديناند ديلسيبس ليرى أعضاؤها بأعينهم تقدم العمل في القناة، وفي تقرير مرفوع إلى غرفة مارسيليا التجارية وصف شارل رو انطباعاته الأولى قائلاً: "عند وصولنا إلى الإسكندرية أدهشنا أن نجد أن هذه المدينة هي بؤرة المعارضة عنيفة للمشروع. فمعظم ممثلي البنوك الأوروبية الكبيرة بل والفرنسية كانوا يتسابقون في الهجوم على القناة ويسمونها – كما فعل لورد بالميرستون – المشروع الوهمي. وقد كان السبب الحقيقي في هذه العداوة التي مازالت قائمة حتى اليوم هو خوفهم من أن تتبرأ بورسعيد مركز الإسكندرية في يوم من الأيام وأن تضم لحساب أرباحها جانبا من تدفق التجارة".



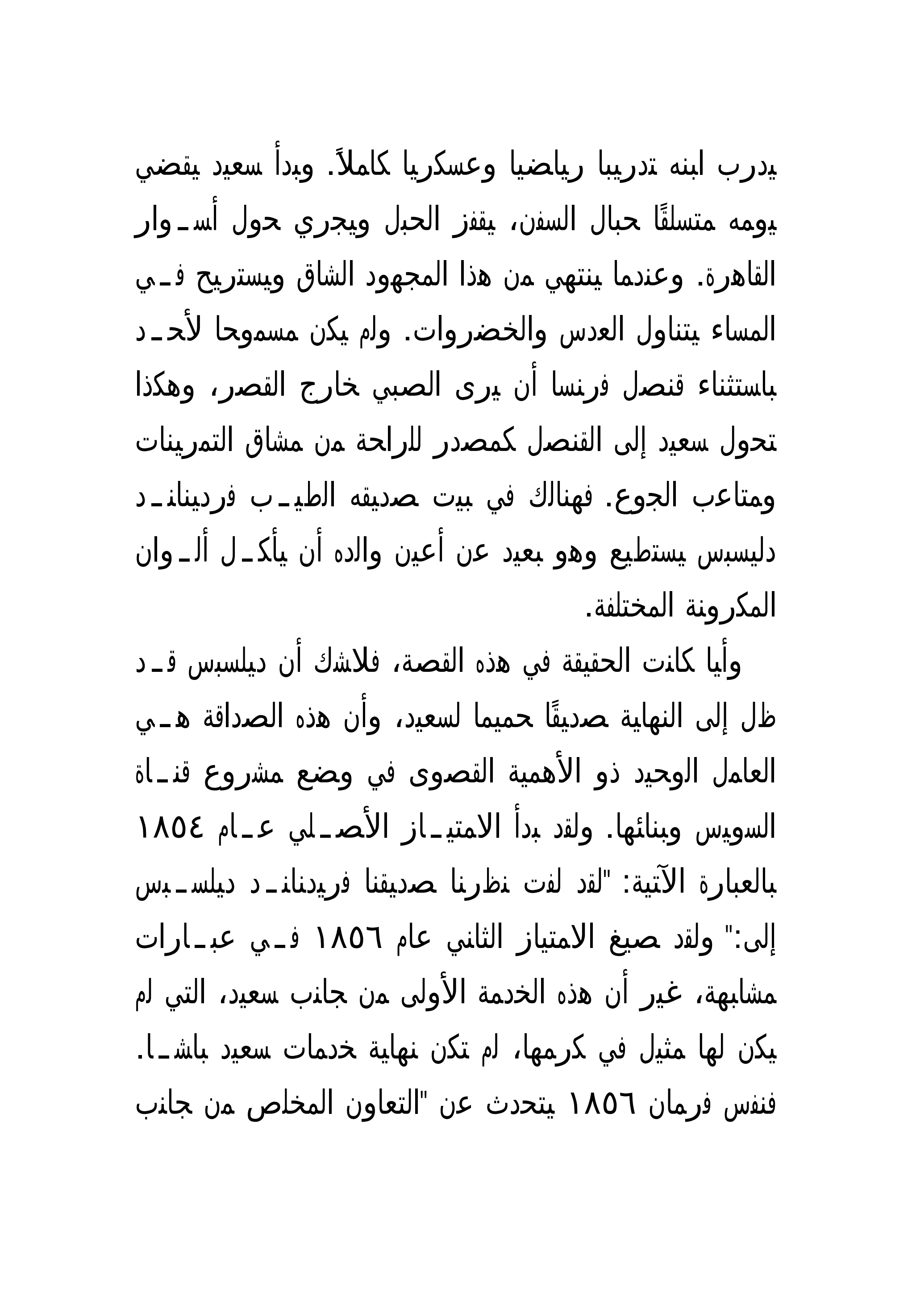
وأيا كان شعور مجموع رجال الأعمال في الإسكندرية إزاء القناة، كان ديرفيو من بادئ الأمر مؤيدا للمشروع، ففي خطابه الأول إلى أندريه المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨، أشار بالتفصيل إلى التناقضات الدبلوماسية التي عقدت وهددت وجود شركة قناة السويس، وختم خطابه قائلاً: "مهما كان الحال فإنني أؤيد بقوة من جانبي بناء قناة السويس – فإن هذا المشروع سيؤدي إلى دخول كميات كبيرة من رأس المال إلى مصر وهذا يعني على وجه التأكيد رخاء البلاد".

إن هذا العطف من جانب ديرفيو على مشروع يحرم الإسكندرية في المدى الطويل من جزء من تجارتها الترنزيت المزدهرة، يعود في الأرجح إلى وطنية ديرفيو أولاً، كما يعود ثانيا إلى اعتبارات مادية. ومع ذلك فهذه الاعتبارات المادية الهامة تتمثل في مصلحته كممول في التدفقات التجارية من مصر وإليها بالقياس إلى التدفقات التي تمر عبرها فحسب، وتتمثل في اهتمامه الأول برأس المال والعمليات التجارية قبل اهتمامه بالبضاعة وعمليات الشحن، كما تتمثل في حاجته المباشرة لأعمال مالية جديدة في عام يتميز بالأزمة.

ولم تخيب الأحداث آمال ديرفيو في أن تؤدي القناة إلى أعمال مالية ومكاسب جديدة، فهناك أولاً حركة أسهم القناة التي كانت تتذبذب في مدى واسع واذا كانت عرضة لنوع من المضاربة. ولقد كان ديرفيو وسيطًا في بعض هذه الصفقات والأكثر أهمية من ذلك في المدى الطويل هو المصاعب المالية لشركة القناة ذاتها التي كان من شأنها أن تؤدي إلى تدبير أرصدة للشركة وتحويل هذه الأرصدة، الأمر الذي لا يمكن أن يتم بدون تعاون ممولي الإسكندرية.

ولكي يفهم المرء هذه العمليات ودور ديرفيو فيها، يكون من الضروري أن نقف لحظة نستعرض التاريخ الأول للشركة وعلاقاتها بالحكومة المصرية فلقد تميزت هذه العلاقات قبل كل شيء بجو ودي غير رسمي، مما أدى بالضرورة إلى نوع من سوء التفاهم كان من الممكن تجنبه لو صيغت العقود بعناية.

والقصة كما يقولون هي أن عوارض السمنة بدأت تظهر لدى سعيد باشا وهو صبي، وهو أمر يميز كل ذكور الأسرة المالكية المصرية خلال نضجهم، ولقد كان والده يعتبر هذه النعومة في الجسد شيئًا كريهًا، وهكذا أمر محمد علي أن



يدرب ابنه تدريبا رياضيا وعسكريا كاملاً. وبدأ سعيد يقضي يومه متسلقًا حبال السفن، يقفز الحبل ويجري حول أسوار القاهرة. وعندما ينتهي من هذا المجهود الشاق ويستريح في المساء يتناول العدس والخضروات. ولم يكن مسموحا لأحد باستثناء قنصل فرنسا أن يرى الصبي خارج القصر، وهكذا تحول سعيد إلى القنصل كمصدر للراحة من مشاق التمرينات ومتاعب الجوع. فهنالك في بيت صديقه الطيب فرديناند دليسبس يستطيع وهو بعيد عن أعين والده أن يأكل ألوان المكرونة المختلفة.

وأيا كانت الحقيقة في هذه القصة، فلاشك أن ديلسبس قد ظل إلى النهاية صديقًا حميما لسعيد، وأن هذه الصداقة هي العامل الوحيد ذو الأهمية القصوى في وضع مشروع قناة السويس وبنائها. ولقد بدأ الامتياز الأصلي عام ١٨٥٤ بالعبارة الآتية: "لقد لفت نظرنا صديقنا فريدناند ديلسبس إلى:" ولقد صيغ الامتياز الثاني عام ١٨٥٦ في عبارات مشابهة، غير أن هذه الخدمة الأولى من جانب سعيد، التي لم يكن لها مثيل في كرمها، لم تكن نهاية خدمات سعيد باشا. فنفس فرمان ١٨٥٦ يتحدث عن "التعاون المخلص من جانب

الحكومة المصرية". وتحت إغراء ديليسبس وضغطه تحـول هذا التعاون بسرعة إلى التزامات مالية أبعـد كثيـرا ممـا تصوره الوالي من قبل. ففي التحليل النهائي دفعت مصر ثمن القناة، إذ أن القناة كما تصـورها ديليسـبس وقـدمها إلـى "رأسمالي كل الأمم" كانت مسـتحيلة التنفيـذ؛ إن فردينانـد ديليسبس هو واضع المشروع، رجل يحمل في رأسه فكـرة وإذ كان متصفًا بالأفق الواسع والقدرة على الإنتاج اسـتطاع أن يضيف إلى صفتي السرعة والعملية التي تميز الدبلوماسي القديم صفتي الحماس والتكريس التي تميز صاحب النبـوءة (لقد خدم ديليسبس في القنصلية الفرنسية والعمل الدبلوماسي حوالي ربع قرن)، إن فكرة قناة عبر البرزخ بين البحـرين تعود إلى آلاف السنين: فلقد نجح الفراعنة فعلاً في بناء ممر مائي من النيل إلى البحر الأحمر، ولكن قرونًا من الفوضـى والإهمال أعادت هذا الممر إلى الصحراء. وفـي الأزمنـة الحديثة عاد الاهتمـام مـن جديـد بالموضـوع. فالعلمـاء والمهندسون الذين صحبوا نابليون في ١٧٩٨ اتجهـوا إلـى دراسة المشروع، وفي مرحلة ١٨٤٠ – ١٨٥٠ كون أنفنتين وتلاميذه شركة لتحضير مشروع أولى، إلا أن ديليسبس هـو

الذي استطاع أخيرا بفضل صداقته لسعيد أن ينجح في توحيد الفكرة بالعمل.

وفي مبدأ الأمر وقف ديليسبس وحده تقريبا، فقـد كانـت إنجلترا مصممة على متعة، ولم تكن فرنسا قد وقفت خلفـه بعد، وكان القصر التركي مترددا بين تهديدات البريطـانيين وتأكيدات المصريين، ولكن ديليسبس كان على اسـتعداد لأن يحارب العالم كله من أجل المشروع. ففي عصر المواصلات المتعبة البطيئة حلت بعثاته النارية في كل مكان على الفور، تحض الرأسماليين الفرنسيين المتشككين على فتح خـزائنهم والإيمان بالمشروع وتناشد تجار ليفربول وجلاسجو العنيدين أن يروا ما رآه من فوائد للقناة علـى التجـارة البريطانيـة. وتملق ديليسبس الرالي في القاهرة، وتودد إلى السلطان فـي القسطنطينية بل وحاول أن يكسب "بالمرستون" وأن يغـري من هم غير قابلين للإغراء، وعندما جاء وقت تنظيم الشركة أدار ظهره للسوابق، ورفض مسـاعدة روتشـايلد والقـوى المالية الأخرى المعروفة آنذاك، وذهب مباشـرة للجمهـور المستثمر، ولقد كان ديليسبس مملوءا بحماس الأنبياء، طليقًـا في خطابه أنيقًا في كتابته، وهكذا جعل من مشروع القناة كل

شيء لكل الناس، فإذا كان من يكتب إليه ديليسبس من أهـل المثل قال له إن القناة خطوة عظيمة نحو عالم جديد مشرق، وإذا كان وطنيا فرنسيا بل إذا كان مواطنًا أوروبيا قـال لـه ديليسبس إن القناة ضربة قاضية لغدر الشرقيين، وإذا كـان رأسماليا حريصا قال ديليسبس إن المشروع استثمار عظـيم التزمت الحكومة المصرية بضمانه ضد أي خسارة.

ومع ذلك فكل عبقرية ديليسبس وإلهامه لم يكونا وحـدهما كافيين لكسب الجولة. فعندما فتح باب المساهمة في الشـركة الدولية لقناة السويس في خريف سنة ١٨٥٨ لم يأخذ الجمهور من الأسهم إلا ٢٢٢٣٦٨ سهم من بين ربعمائة ألف، وأخـذ سعيد الباقي، إذ أن القانون الفرنسي لم يكن يعتبـر الشـركة مؤسسة قانونًا إلا بشراء كل أسهمها، ولسنا في مجال الدخول في تفاصيل تلك الصفقة التي تمثل ضربة معلم مـن أسـاتذة الأمر الواقع. ويكفي أن نقول إن سعيد الذي ساهم في الأصل بـ ٦٤ ألف سهم وكان مستعدا لأن يأخذ حـوالي ٩٦ ألـف سهم محجوزة للإمبراطورية العثمانية (لم تأخذ تركيـا أيـة أسهم) – وجد نفسه محملاً بأعباء ١٧٦ ألف سـهم بفضـل

صديقه ديليسبس، أي حوالي ٤٤% من رأس المال الكلـي، وذلك حتى قبل أن يعرف ماذا يجري في حقيقة الأمر.

وابتلع سعيد اعتراضاته وسكت مكرها، فمقـدار العـبء الملقى على كاهله يفوق حدود محبتـه لديليسـبس وحـدود أحلامه في الخلود كفرعون السويس وآماله الزائفـة فـي أن تكون القناة وسيلة ضمان لاستقلال مصر الكامل، وفضلاً عن ذلك فقد أكد ديليسبس لسعيد أنه يستطيع أن يدفع عندما يكون قادرا، وهو تنازل يتلاءم مع ميل الوالي لمسايرة الزمن.

وهكذا، ففي أغسطس ١٨٦٠ رهن سعيد المستقبل ووقـع اتفاقية مع شركة القناة يدفع بمقتضاها أعباءه كمسـاهم عـن طريق سندات من الخزانة – ولقد نصت هذه الاتفاقية علـى أن يكون سعر السـهم مائـة فرنـك، ومعنـى ذلـك دفـع ١٧,٧٦٤,٢٠٠ فرنك عن ١٧٧٧٤٢ سهم لم يكن قـد دفـع منها سعيد في أبريل ١٨٦٠ إلا ٢,٥١٦,١٥٧ فرنك فحسب، أما الباقي فيعطي عن طريق السـندات السـالفة الـذكر ولا تستحق دفعاته الأولى الدفع إلا سنة ١٨٦٣.

غير أن الموقف قد تغير عند نهاية عام ١٨٦٢ فقد ارتفع ثمن السهم إلى ٣٠٠ فرنك وارتفعت أعباء الوالي المباشـرة

من ١٥ مليونًا إلى ٥٤ مليون فرنك، وبـدأت شـركة قنـاة السويس تحس بوخز الموقف، وكان ديليسبس غير ميال إلى المخاطرة بطلب أرصدة جديدة بينما أكبر مساهم في الشركة لا يدفع شيئًا. وفي هذه الظروف مات سعيد، وتوضح رسائل ديليسبس الخاصة أي صدمة أصابت الرجل فالباشا الجديد لم يكن صديقًا شخصيا، ولم يكن ميالاً إلى القناة بروح الرعاية الأبوية كما كان سعيد، فإسماعيل لم يكن مصدر الفكـرة وإن كان سعيد قد خلفها له كخرافة باهظة الثمن، وفـي أفضـل الأحوال ربما لا يكون متحمسا للمشروع، وفي أسوأ الأحوال قد يكون معاديا والحقيقة أن إسماعيل قبل توليه العرش أبدى عدم رضائه عن المشروع. إلا أن ديليسبس في هذه الظروف بالذات كان في حاجة إلى صديق كـريم عطـوف إذا قـدر للمشروع أن يمضي إلى نهايته.

وفي مبدأ الأمر على الأقل لم يخيـب إسـماعيل آمـال ديليسبس؛ فقد كان الحاكم الجديد صريحا في تأكيداته بالعطف على المشروع وأعلن أنه متحمس للقنال أكثر من ديليسـبس نفسه. وعلى الرغم من وجود بعض تحفظات لديه بخصوص نصوص معينة في الامتياز الأصلي. وعلى وجه الخصوص

استغلال السخرة والتنازل عن أراضي واسعة للشركة، على الرغم من ذلك بدأ إسماعيل يوضـح نوايـاه الطيبـة تجـاه المشروع بقبول أعباء الحكومة المصرية فيما يخص الأسهم التي أخذها سعيد، ولقد أكد اتفاق ٢٠ مارس ١٨٦٣ الاتفاقات الأولى في أغسطس ١٨٦٠ فيما يتعلق بالمائة فرنك الأولـى للسهم. أما الخمسة والثلاثون مليون فرنك الباقية (من المائتي فرنك التالية عن السهم الواحد) فتدفع ابتداء من يناير ١٨٦٤ بمعدل مليون وخمسمائة ألف فرنك كل شهر نقدا أو بأوراق قصيرة الأجل تعطي قبل ميعاد الدفع بثلاثين يوما، علـى أن تتحمل الحكومة المصرية كل نفقات التبادل، ولقـد رفـض إسماعيل صراحة فكرة إصدار سندات لتغطية هذا الدين، ففي هذه المرحلة من حياته كحاكم كان إسماعيل مازال معارضا بعنف لفكرة القروض العامة كأداة مالية.

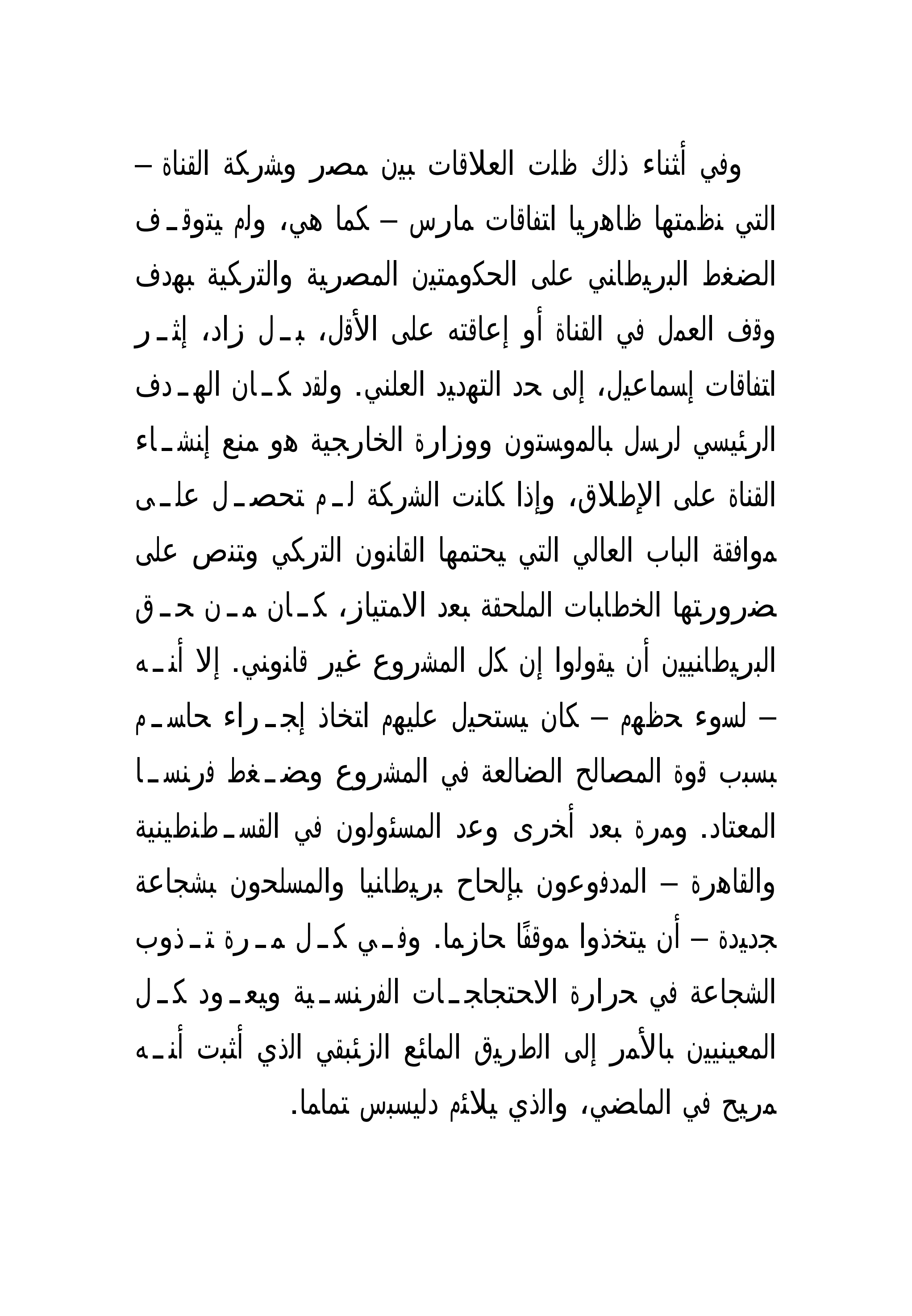
عند هذه اللحظة بدأ إحساس ديرفيو الغريزي المبكر فـي المطابقة بين القناة وبين النشاط المالي يؤتي ثمراته. فقد أخذ هو وأوبنهايم سندات قيمتها عشرة ملايين فرنك (بسعر خصم ٧,٥ %) مدفوعة لسداد الجزء الأول وحق شراء ما قيمتـه ٣٧ مليون فرنك من السندات في المرحلة الثانية والثالثة. وقد

كتب ديوفيو بدوره إلى أندريه يخبره أن العملية مجزيـة "إن المال وفير في سوقنا حتى إننا نخشـى مـن طـرح هـذه السندات، بخصم يتراوح بين ٦,٥%، ٦,٧٥%". ومع هـذا، فإن ديرفيو يهمه مرة أخرى أن يصرف لـه أندريـه كميـة كبيرة من هذه السندات في أوروبا بنفس سـعر الخصـم أو بسعر أفضل.

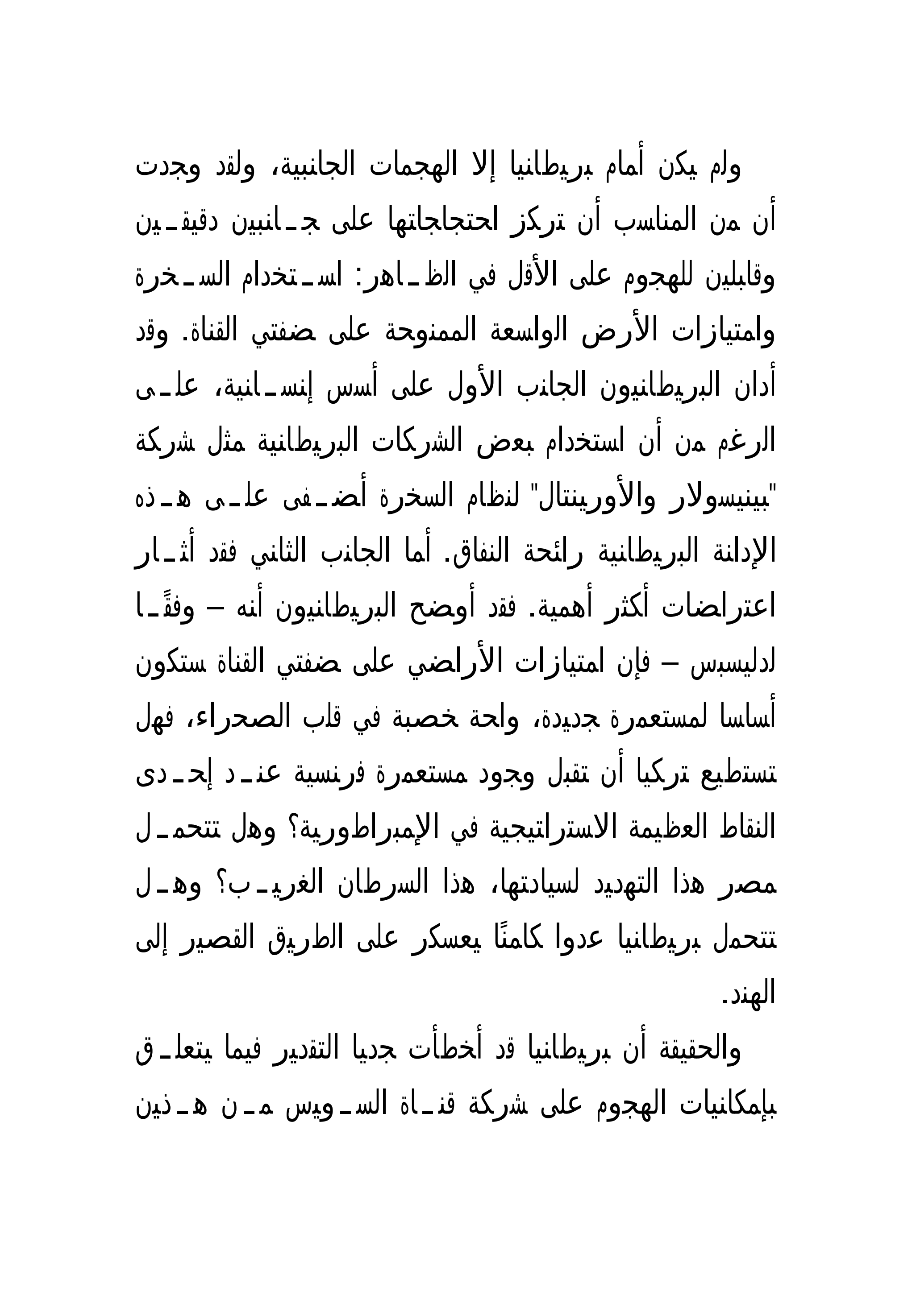
ورفض أندريه العرض. فقد كان هناك عدد كبيـر مـن السندات الأوروبية الجيدة التي كانت تعطي ربحـا أفضـل، والرأسماليون الأوروبيون أصبحوا يتوقعون أكثر مـن هـذا الجزاء، من الاستثمار في مصر، وبالإضافة إلى ذلك، فـإذا كانت مصر مزدهرة كما يقول ديرفيو، فلمـاذا يلجـأ إلـى أوروبا لبيع سنداته؟

ولم يكن لدى ديرفيو إجابة على رد أندريـه، وفـي ١١ أبريل كتب إلى أندريه أنه إنما كان يريد تصريف السـندات في أوروبا بسرعة حتى يستخدم أرصدته في عمليات أخرى. وبعد ذلك بثلاثة أسابيع كتب يقول إنـه بـدأ يـتخلص مـن السندات بدون صعوبة بخصم ٦,٥%،، ٦,٧٥%.

***



وفي أثناء ذلك ظلت العلاقات بين مصر وشركة القناة – التي نظمتها ظاهريا اتفاقات مارس – كما هي، ولم يتوقـف الضغط البريطاني على الحكومتين المصرية والتركية بهدف وقف العمل في القناة أو إعاقته على الأقل، بـل زاد، إثـر اتفاقات إسماعيل، إلى حد التهديد العلني. ولقد كـان الهـدف الرئيسي لرسل بالموستون ووزارة الخارجية هو منع إنشـاء القناة على الإطلاق، وإذا كانت الشركة لـم تحصـل علـى موافقة الباب العالي التي يحتمها القانون التركي وتنص على ضرورتها الخطابات الملحقة بعد الامتياز، كـان مـن حـق البريطانيين أن يقولوا إن كل المشروع غير قانوني. إلا أنـه – لسوء حظهم – كان يستحيل عليهم اتخاذ إجـراء حاسـم بسبب قوة المصالح الضالعة في المشروع وضـغط فرنسـا المعتاد. ومرة بعد أخرى وعد المسئولون في القسـطنطينية والقاهرة – المدفوعون بإلحاح بريطانيا والمسلحون بشجاعة جديدة – أن يتخذوا موقفًا حازما. وفـي كـل مـرة تـذوب الشجاعة في حرارة الاحتجاجـات الفرنسـية ويعـود كـل المعنيين بالأمر إلى الطريق المائع الزئبقي الذي أثبت أنـه مريح في الماضي، والذي يلائم دليسبس تماما.



ولم يكن أمام بريطانيا إلا الهجمات الجانبية، ولقد وجدت أن من المناسب أن تركز احتجاجاتها على جانبين دقيقين وقابلين للهجوم على الأقل في الظاهر: استخدام السخرة وامتيازات الأرض الواسعة الممنوحة على ضفتي القناة. وقد أدان البريطانيون الجانب الأول على أسس إنسانية، على الرغم من أن استخدام بعض الشركات البريطانية مثل شركة "بينيسولار والأورينتال" لنظام السخرة أضفى على هذه الإدانة البريطانية رائحة النفاق. أما الجانب الثاني فقد أثار اعتراضات أكثر أهمية. فقد أوضح البريطانيون أنه – وفقًا لدليسبس – فإن امتيازات الأراضي على ضفتي القناة ستكون أساسا لمستعمرة جديدة، واحة خصبة في قلب الصحراء، فهل تستطيع تركيا أن تقبل وجود مستعمرة فرنسية عند إحدى النقاط العظيمة الاستراتيجية في الإمبراطورية؟ وهل تتحمل مصر هذا التهديد لسيادتها، هذا السرطان الغريب؟ وهل تتحمل بريطانيا عدوا كامنًا يعسكر على الطريق القصير إلى الهند.

والحقيقة أن بريطانيا قد أخطأت جديا التقدير فيما يتعلق بإمكانيات الهجوم على شركة قناة السويس من هذين

الجانبين، فإنشاء القناة – الذي سار بانتظام منذ عام ١٨٦٠ – كان على وشك الوصول إلى اللحظة التي أصبح فيهـا مـن الممكن – بل ومن الأنسب – الاستعاضة عن عمل السـخرة بعمل الآلات والكراكات، وقد تزداد نفقات الشـركة بعـض الشيء بسحب السخرة (على الأقل في البداية) إلا أن هـذا لا يصيب الشركة بضربة قاتلة، ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن استمرار استخدام السخرة قد جعل من المستحيل إكمال القناة في الموعد المحدد. وبالمثل فإن تحقيق مشروعات دليسـبس في تحويل رمال الصحراء إلى جنة خضراء وفي بناء مـدن تنافس الإسكندرية (وهي مشروعات ساعدت دون شك علـى إقبال المستثمرين على مشروع القناة) تتحقـق فـي أفضـل الأحوال في المستقبل البعيد وليس لها أهمية جدية في الوقت الحاضر. وفي التحليل النهـائي توقـف الإحيـاء المباشـر لمشروع القناة على قدرة ديليسبس على إكمال القناة بسـرعة وجعلها تدر دخلاً، أما التشويش على المشروعات الجانبيـة فلا يصيب الشركة في خزائنهـا بقـدر مـا يصـيبها فـي حساسيتها.

وقد يحتاج إدراك الموقف على هذه الصورة إلى معرفـة دخائل الأمور، إلا أنه كان ينبغـي علـى وزارة الخارجيـة البريطانية أن تعرف أنه منذ ١٨٦٢ على الأقل كان ديليسبس يفاوض بعض شركات المقاولات والهندسة الفرنسـية علـى بناء واستخدام كراكات للقناة. وعلى أية حال فقد بدا في عام ١٨٦٣ أن مسألتي السـخرة وامتيـازات الأراضـي همـا القضيتان الأساسيتان، وفي لنـدن وبـاريس والقسـطنطينية والقاهرة بدأت المعركة حولهما.

ولقد كان لدوافع إسماعيل في هـذا الصـراع تفسـيرات مختلفة. فمنذ أول حكمه كان إسماعيل معاديا للسخرة، علـى أسس إنسانية وخلقية واضحة كما يقول البعض وعلى أسـس اقتصادية كما يقول البعض الآخر، فالسخرة هـي اسـتنزاف لقوة العمل في الزراعة وثمة ثروة يمكن جمعها من القطـن، وإسماعيل كان أكبر مالك زراعي في مصر، وبالمثل عزيت معارضته لامتيازات الأراضي إلى خوفه الحقيقي من تهديـد الفرنسيين لسيادة مصر وإلى رغبتـه فـي أن يضـع حـدا للتهديدات التركية المضادة ولكن هذه الصورة مـن موقـف إسماعيل يحيطها الضباب بسبب عدم اتساق غريب في سلوك

إسماعيل. فقد كان مع الشركة وضدها، ولقد قبل ديون سلفه، ولكنه رفض شروط الامتيازات التي منحها هذا السلف، وكان إسماعيل يخشى تركيا، ولكنه يقول لإنجلترا إنه لا يستطيع أن يعمل بدون أوامر من السلطان. ولقد أعطى إسماعيل لممثلي بريطانيا تأكيدات متكررة عن عزمه بأن يمضي معهم في حملتهم لتعديل الامتيازات، ولكن في اللحظات الحرجة تخلى عنهم، وبصورة متتالية هدد إسماعيل الشركة بالقول والفعل ثم أرضاها، إلا أنه على الدوام تمسك بمطالبه، وباختصار فقد تلاءمت أفعاله مع تعقد شخصيته، ومنذ ذلك الوقت فضل المؤرخون أن يتجاهلوا دوافعه وأن يأخذوا أفعاله كما هي، وبشكل عام حاول المؤرخون أن يفسروا تناقض أفعال إسماعيل بالنظر إليه كمخادع يحاول الموازنة وسط لاعبين أشد قوة.

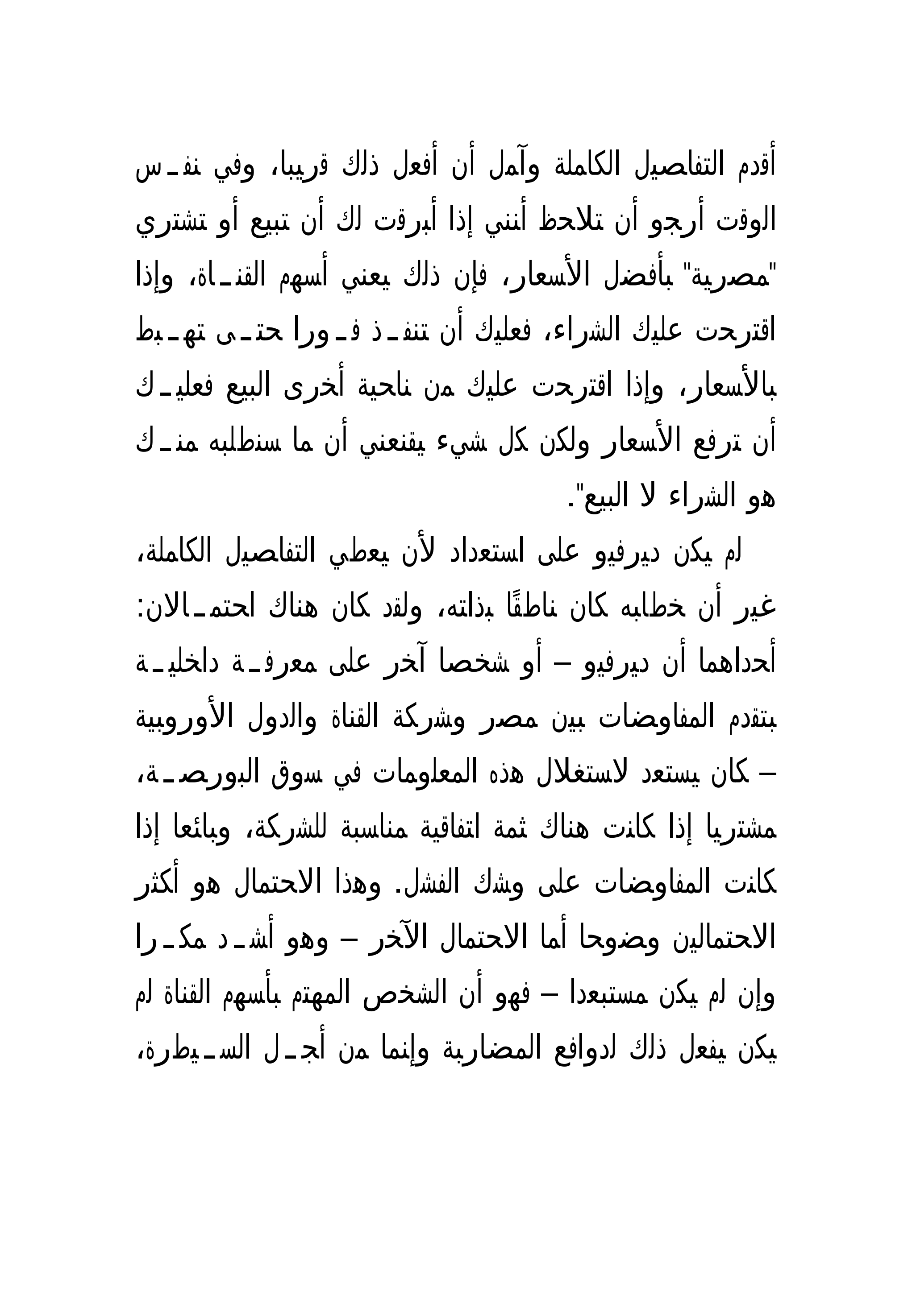
غير أن خطابات ديرفيو تقدم صورة مختلفة لإسماعيل. وبهذه الصورة تصبح أفعال إسماعيل أكثر معقولية على ضوء مبادراته ومناوراته، ففي خطاب ١٨ أبريل الذي تعرضنا له من قبل، قدم ديرفيو – بعد مناقشة صفقة سندات السويس طعما جديدا مثيرا (كان لديرفيو ولع بالغموض الذي

يجعل منه شخصية هامة)، "أرجو أن أكون قادرا قريبا على أن أحدثك عن مسألة أكثر أهمية، وهي مازالت سرا ولكنهـا ستكون هذه المرة – كما أعتقد – محل رضاك" ثم يمضـي بعد التعرض لمسألة عارضة إلى التقدم بطلب بريء" أكـون شاكرا جدا لو واليتنا باستمرار بأسعار أسهم القناة وخصوصا بكمية الأسهم المعروضة في بورصة باريس، فمن المحتمـل أن تكون لدينا الفرصة في أن نهيئ لك بيع أو شـراء هـذه السندات".

وفي خطاب لاحق بتاريخ ٨ مايو يتبدى ضوء جديد على المسألة: "أرجوك مرة أخرى ألا تنسى أن توافينـا بأسـعار أسهم القناة مع كل بريد. فربما كانت هناك عملية كبيرة مـن وراء هذا الأمر. وبالطبع سنوكلها لك".

ولقد قدم الخطاب التالي كل المعلومات الناقصة ففـي ٢٠ مايو كتب ديرفيو:

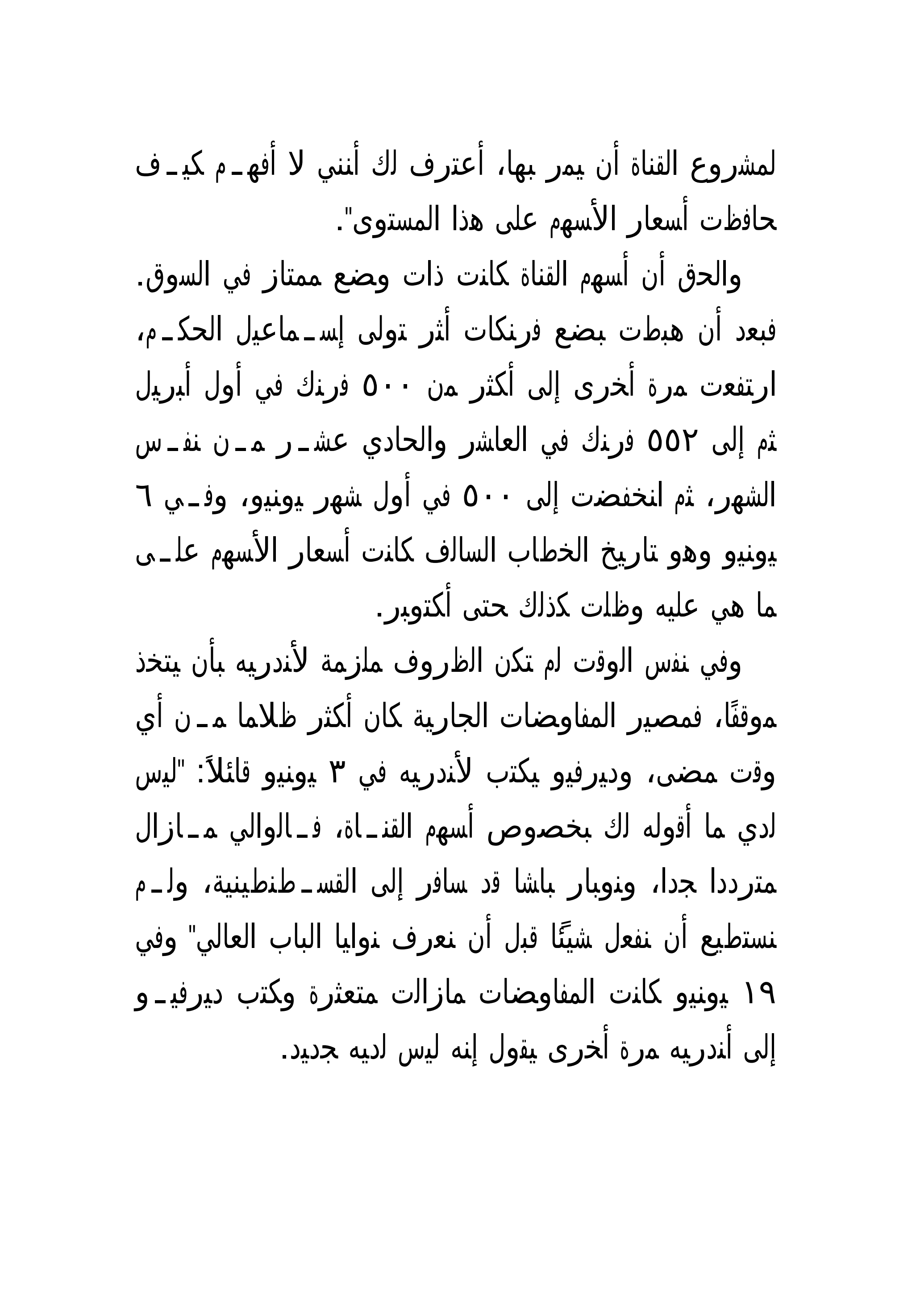
"إن من المحتمل أن نوكل لك عملية كبيرة تتعلـق بقنـاة السويس، وإن كانت تحتاج إلى السرية الكاملة: وهي تتضمن بيع أو شراء عدد كبير من الأسهم إذ يتوقف الأمر على اتجاه المفاوضات الدائرة بخصوص القنـاة. ولا أسـتطيع الآن أن


أقدم التفاصيل الكاملة وآمل أن أفعل ذلك قريبا، وفي نفس الوقت أرجو أن تلاحظ أنني إذا أبرقت لك أن تبيع أو تشتري "مصرية" بأفضل الأسعار، فإن ذلك يعني أسهم القناة، وإذا اقترحت عليك الشراء، فعليك أن تنفذ فورا حتى تهبط بالأسعار، وإذا اقترحت عليك من ناحية أخرى البيع فعليك أن ترفع الأسعار ولكن كل شيء يقنعني أن ما سنطلبه منك هو الشراء لا البيع".

لم يكن ديرفيو على استعداد لأن يعطي التفاصيل الكاملة، غير أن خطابه كان ناطقًا بذاته، ولقد كان هناك احتمالان: أحداهما أن ديرفيو – أو شخصا آخر على معرفة داخلية بتقدم المفاوضات بين مصر وشركة القناة والدول الأوروبية – كان يستعد لاستغلال هذه المعلومات في سوق البورصة، مشتريا إذا كانت هناك ثمة اتفاقية مناسبة للشركة، وبائعا إذا كانت المفاوضات على وشك الفشل. وهذا الاحتمال هو أكثر الاحتمالين وضوحا أما الاحتمال الآخر – وهو أشد مكرا وإن لم يكن مستبعدا – فهو أن الشخص المهتم بأسهم القناة لم يكن يفعل ذلك لدوافع المضاربة وإنما من أجل السيطرة،

وتوقعات ديرفيو بشراء الأسهم تقـوم علـى توقـع فشـل المفاوضات، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسهم القناة.

ولم يكن رد فعل أندريه لاقتراح ديرفيو حماسـيا، فهـو اقتراح يفوح برائحة المضاربة، والبيوت الماليـة المحافظـة مثل بيت ماركوارد – أندريه لا تضارب على الأقـل مـن ناحية المبدأ، وأكثر من ذلك كان أندريه لا يثق كثيـرا فـي مشروع قناة السويس، إذ بدا في عينيه وفي أعين كل البيوت المالية التقليدية التي رفضت مساعدة ديليسبس، أنه لـيس إلا مقامرة كبيرة. وعلى أية حال فإن أندريه يعتقـد أن اقتـراح ديرفيو ليس عمليا. ولقد أوضح أندريه في خطـاب سـابق بتاريخ ٦ يونيو أنه لا يوجد في السوق عدد كبير من أسـهم القناة، وأن مما يدعو إلى الغرابة أن هذه الأسهم قويـة فـي مركزها ( كان معظم هذه الأسهم فـي أيـدي المسـتثمرين الصغار أكثر مما هي في أيدي المضاربين). ونتيجة لـذلك فأي عملية شراء أو بيع واسعة النطاق لابد أن تـؤدي إلـى تغيير كبير في أسعار الأسهم، ومع ذلك وافق أندريه على أن " يفعل كل ما يمكن عمله"على ضوء كل المتاعب التي قـدر



لمشروع القناة أن يمر بها، أعترف لك أنني لا أفهم كيف حافظت أسعار الأسهم على هذا المستوى".

والحق أن أسهم القناة كانت ذات وضع ممتاز في السوق. فبعد أن هبطت بضع فرنكات أثر تولى إسماعيل الحكم، ارتفعت مرة أخرى إلى أكثر من ٥٠٠ فرنك في أول أبريل ثم إلى ٥٥٢ فرنك في العاشر والحادي عشر من نفس الشهر، ثم انخفضت إلى ٥٠٠ في أول شهر يونيو، وفي ٦ يونيو وهو تاريخ الخطاب السالف كانت أسعار الأسهم على ما هي عليه وظلت كذلك حتى أكتوبر.

وفي نفس الوقت لم تكن الظروف ملزمة لأندريه بأن يتخذ موقفًا، فمصير المفاوضات الجارية كان أكثر ظلاما من أي وقت مضى، وديرفيو يكتب لأندريه في ٣ يونيو قائلاً: "ليس لدي ما أقوله لك بخصوص أسهم القناة، فالوالي مازال مترددا جدا، ونوبار باشا قد سافر إلى القسطنطينية، ولم نستطيع أن نفعل شيئًا قبل أن نعرف نوايا الباب العالي" وفي ١٩ يونيو كانت المفاوضات مازالت متعثرة وكتب ديرفيو إلى أندريه مرة أخرى يقول إنه ليس لديه جديد.

وظلت الأمور كما هي لمدة ستة أشـهر أخـرى. وفـي القسطنطينية استطاع نوبار ممثل إسماعيل أخيرا أن يحصل في أغسطس على موافقة الباب العالي على أن تفاوض مصر مباشرة شركة القنال. وفي مقابل هذه الخدمة ذات الأهميـة القصوى لحاكم يعشق المظاهر وشـديد الحساسـية للتـدخل التركي كإسماعيل، وافق نوبار على أن تشتري مصر كـل امتيازات الأراضي مرة أخرى مهما كان السعر، كما وافـق على أن يفاوض الشركة لإلغاء السخرة خلال سـتة أشـهر، وفي نهاية هذه الفترة تعرض المشكلة مـرة أخـرى علـى الحكومة العثمانية.

ورحبت القسطنطينية بهذه الاتفاقية، إذ قدمت لها مخرجـا مناسبا من موقف دقيق، وقبلت فرنسا الاتفاقيـة باعتبارهـا اعترافًا بالأمر الواقع، إذ أصبح موقف ديليسبس القـانوني، بعد موافقة تركيا، غير قابل للطعن، بل إن السفير البريطاني بولوير كان مقتنعا بأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تعـديل امتياز القناة.

وفي ١٢ أغسطس عاد نوبار إلى مصر مشـكورا مـن الوالي الذي أهداه إقطاعية عظيمة مـزودة بأحـدث الآلات

الزراعية كتعبير عن سروره من نجاحه، ولم يتوقف نوبـار في مصر كثيرا، فبعد أسبوع سافر مرة أخرى إلى بـاريس ليفاوض الشركة في التغيرات المقترحة. ومنذ اللحظة الأولى استعد الطرفان المتفاوضان للمعركة. فديليسبس الـذي كـان واثقًا أن التعديلات المطلوبة لن تهدم المشروع، كان مستعدا لأن يوافق على هذه التعديلات بثمن غال تماما. وإسـماعيل كان مستعدا لأن يدفع ثمن هذه التعديلات لا ثمن القنال ذاتها. وحاول كل من الطرفين أن يصرخ بأعلى صـوته مشـهدا الجميع على سوء معاملة الطرف الآخر، وقد وجه ديليسـبس زملاءه في المفاوضات إلى عدم التعامل مع مبعوث مصـر، وتمسك بأن ضياع امتيازات الأراضـي والسـخرة سـيقتل المشروع. أما نوبار فقد أصدر من جانبه بيانات إلى الصحف يتجهم فيها على قانونية المشروع، ويحاول أن يوجه ضربته إلى أقوى مراكز تأييد ديليسـبس، أي الحكومـة الفرنسـية، بطلب مساعدة دوق دي مورفي رئـيس الهيئـة التشـريعية وقريب إمبراطور فرنسا.

وامتلأ خريف وشـتاء عـام ٦٣ – ١٨٦٤ بالاتهامـات والاتهامات المضادة، بالشكاوى القانونية والشكاوى القانونية

المضادة، بالمذكرات البريطانية والفرنسية، بالكلمات الساخنة والضغوط الباردة. وهبطت أسهم القناة.

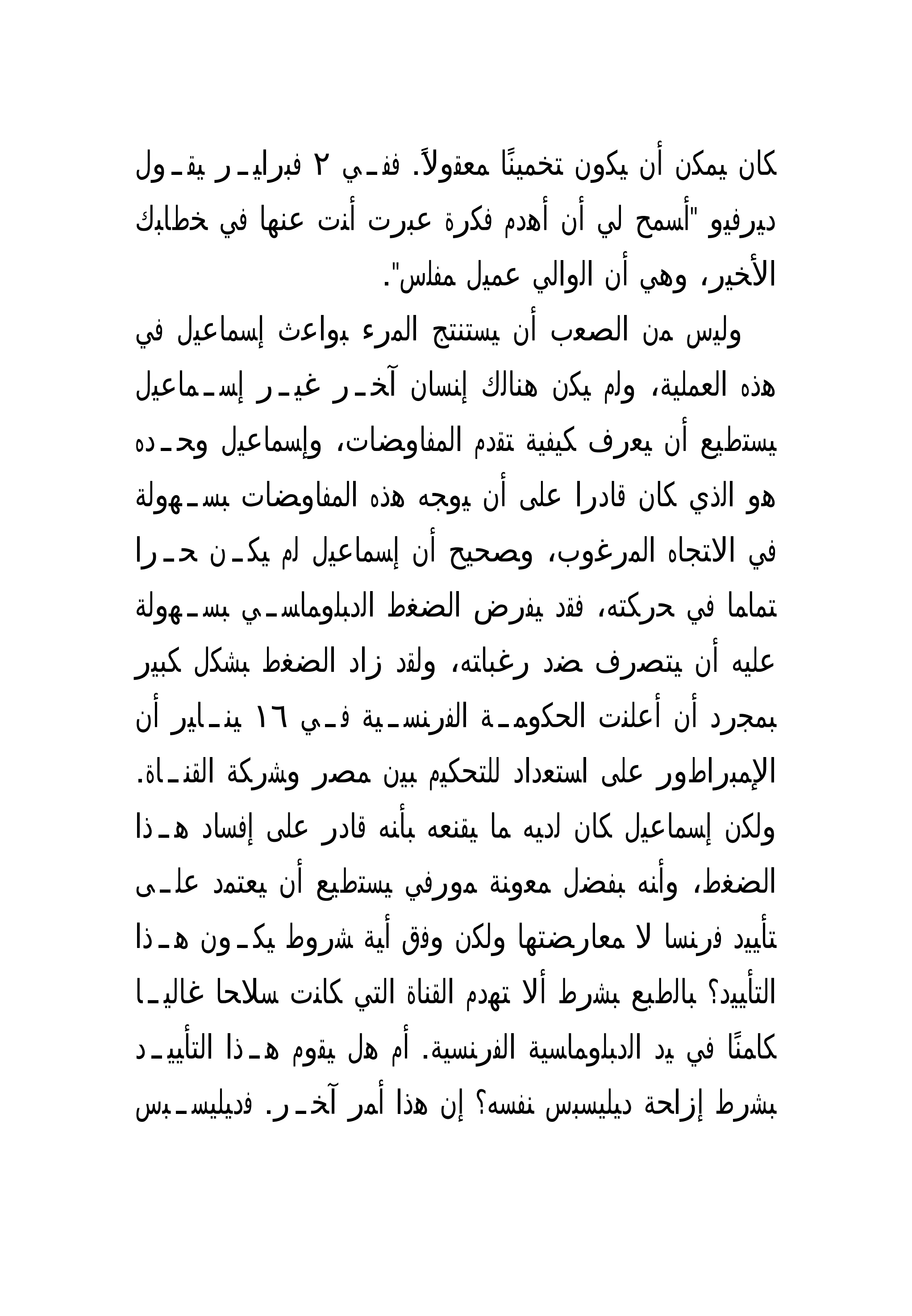
عند هذه اللحظة يدخل ديرفيو القصة مرة أخرى. ففي ١٥ يناير وجه جالو (نيابة عن شركة ديرفيو وشركاه) وهيرمان وهنري أوبنهايم – وجميعهم كانوا في باريس آنذاك – خطابا جماعيا إلى بنك ماركوارد وأندريه وشركاهما يؤكدون فيـه اتفاقهم الشفوي على بدء العمل في عملية أسهم القنـاة التـي طالما حلموا بها، ويطلب الخطاب من بنك ماركوارد أن يفتح لهم حسابا مشتركًا، كما يرخص للبنك الباريسي أن يشـتري لهذا الحساب كل ما يمكن شراؤه من أسهم القناة بسعر ٤٧٠ فرنك. على أن تظل الأسهم المشتراه في يدي بنك ماركوارد لحين تعليمات أخرى.

ولم يكد يتم التوقيع على هذا الخطاب حتى كانت الخبـرة البسيطة قد أقنعت أندريه بأن هذا المشروع غير عملي. وفي ١٧ يناير كتب إلى ديرفيو يقول إنه إما أن العملية قد تسربت بطريق أو آخر، أو أن السوق أشد هزالاً مما توقـع فشـراء عدد بسيط من الأسهم قد أدى إلى ارتفاع ثمن السهم خمـس عشرة فرنكًا. وختم أندريه خطابه قائلاً إنه إذا كان ديرفيـو

ينوي شراء كميات كبيرة من الأسهم فلابد أن يضع أرصدته في بنك ماركوارد مقدما: "إنني أعـرف أن عميلـك مفلـس ولكني أناشدك أن تتمسك قدر الإمكان بهذه النقطة (أي بالدفع مقدما) إذ أن الظروف القائمة حاليا تفرض على كل منا قدرا كبيرا من التحفظ والحرص".

وهذه الفقرة من خطاب أندريه هي أول إشارة صـريحة إلى عميل ديرفيو، الرجل الذي يقف خلف العملية المقترحة. ولابد أن القارئ قد خمن أن ديرفيو (أو أوبنهايم) لـم يكـن يعمل لحسابه الخاص في هذه العملية. فلو كان ديرفيو يريـد الدخول في عمليات المضاربة في البورصة لكان أندريه آخر شخص يخبره بذلك وليس هنالك شخص غيـر إسـماعيل – الذي كان يملك ٤٤% من أسهم القناة – يمكن أن تكون لـه مصلحة في عملية من هذا النوع.

أكان إسماعيل إذن هو الذي يقف وراء هذه العملية؟ ليس من مهمة المؤرخ أن يقدم قائمة من المواصفات للأشـخاص على أساس الاستنتاج المنطقي، والحقيقة أن خطاب أندريـه نفسه لا يحسم هذا الموضوع. إلا أن إشـارة أندريـه إلـى (العميل المفلس) قد استفزت ديرفيو إلى كتابة رد يؤكـد مـا



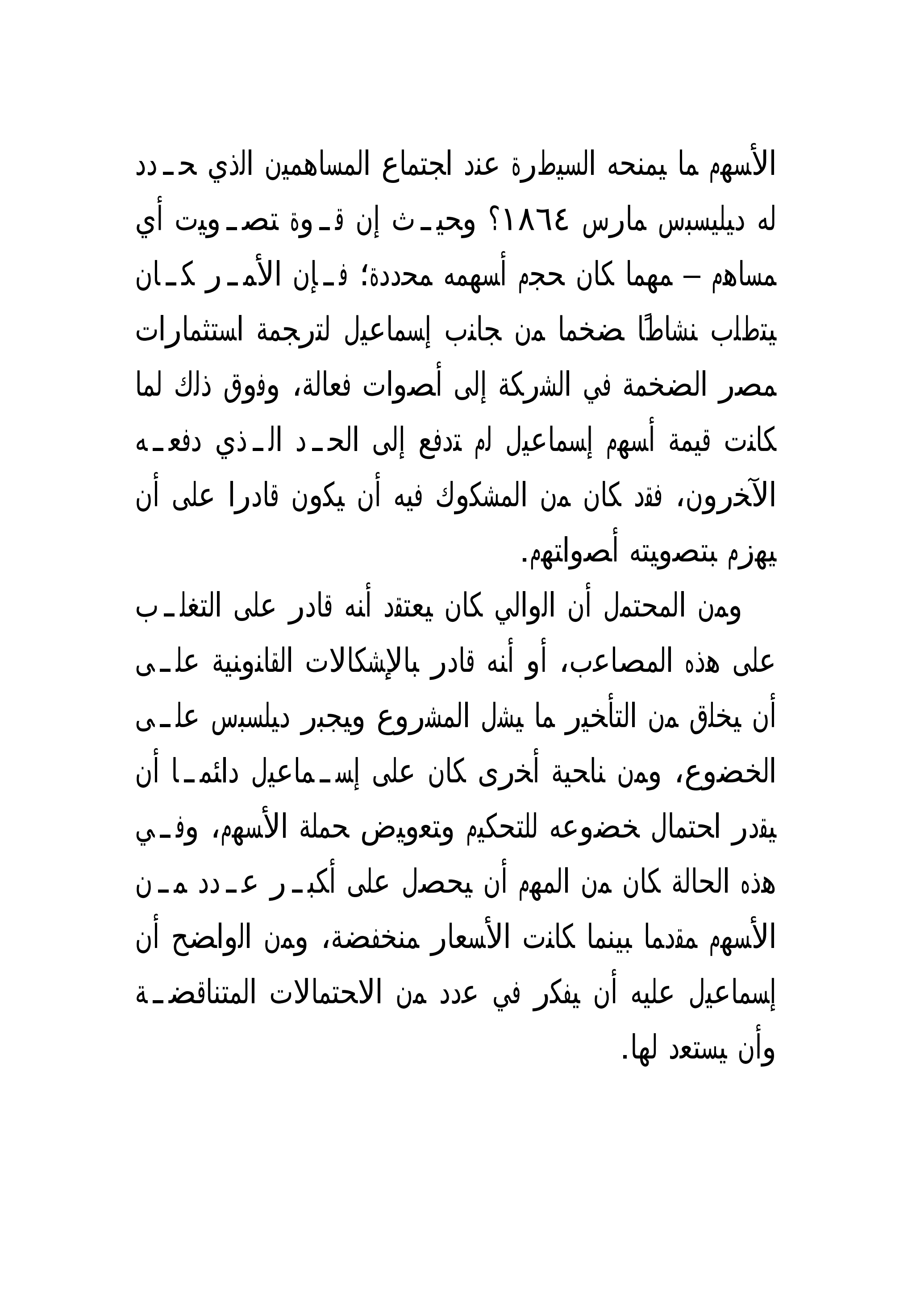
كان يمكن أن يكون تخمينًا معقولاً. ففـي ٢ فبرايـر يقـول ديرفيو "أسمح لي أن أهدم فكرة عبرت أنت عنها في خطابك الأخير، وهي أن الوالي عميل مفلس".

وليس من الصعب أن يستنتج المرء بواعث إسماعيل في هذه العملية، ولم يكن هنالك إنسان آخـر غيـر إسـماعيل يستطيع أن يعرف كيفية تقدم المفاوضات، وإسماعيل وحـده هو الذي كان قادرا على أن يوجه هذه المفاوضات بسـهولة في الاتجاه المرغوب، وصحيح أن إسماعيل لم يكـن حـرا تماما في حركته، فقد يفرض الضغط الدبلوماسـي بسـهولة عليه أن يتصرف ضد رغباته، ولقد زاد الضغط بشكل كبير بمجرد أن أعلنت الحكومـة الفرنسـية فـي ١٦ ينـاير أن الإمبراطور على استعداد للتحكيم بين مصر وشركة القنـاة. ولكن إسماعيل كان لديه ما يقنعه بأنه قادر على إفساد هـذا الضغط، وأنه بفضل معونة مورفي يستطيع أن يعتمد علـى تأييد فرنسا لا معارضتها ولكن وفق أية شروط يكـون هـذا التأييد؟ بالطبع بشرط ألا تهدم القناة التي كانت سلاحا غاليـا كامنًا في يد الدبلوماسية الفرنسية. أم هل يقوم هـذا التأييـد بشرط إزاحة ديليسبس نفسه؟ إن هذا أمر آخـر. فديليسـبس

كان شوكة في جنب إسماعيل ولا شك أن أي مدير آخر سيكون أكثر تفاهما. وفوق ذلك كان ديليسبس عقبة في وجه دوق دي مورفي الذي ربما كان يتوقع أن يحل محل ديليسبس في الشركة بعد إعادة توظيفها، ولقد كان مورفي أحد قراصنة الحياة المالية الذين يعشقون مزج المهارة السياسية بالنشاط المالي.

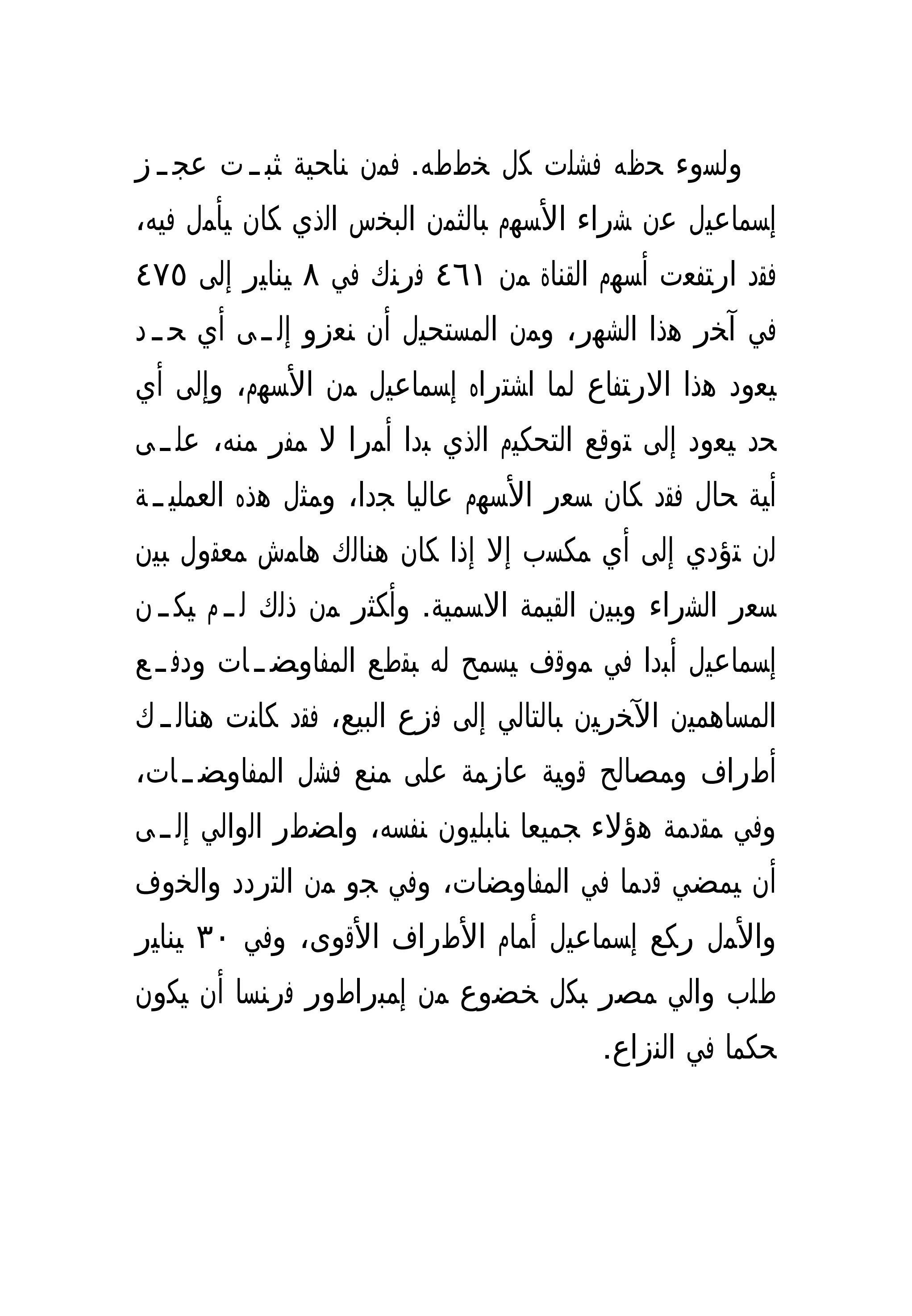
ولسوء الحظ كان هذا الاتفاق بين الوالي والدوق الطموح محل شك إلى حد كبير، ولقد كان ذلك أمرا طبيعيا، فحتى لو كانت لدينا كل المكاتبات المتعلقة بأطراف هذه المسألة لبقينا على الأرجح في ظلام حول معظم هذه الاتفاقات، فمثل هذه الاتفاقات بين إسماعيل والدوق لا تكتب على الورق. ولكننا نشعر أن مورفي لم يقدم تأييده لأسباب منزهة عن الغرض. ونحن نعرف أن إسماعيل كان يأمل في أواخر يناير على الأقل أن يكون مسيطرا على شركة القنال.

وثمة نقطة مازالت غامضة غموضا خاصا.. فإذا كان هدف إسماعيل الأساسي أن يقطع المفاوضات وأن يحبط بأسعار الأسهم ثم يشتريها بثمن بخس فلماذا بدأ هو في شرائها قبل وقوع الأزمة؟ أكان يأمل في أن تكون لديه من



الأسهم ما يمنحه السيطرة عند اجتماع المساهمين الذي حدد له ديليسبس مارس ١٨٦٤؟ وحيث إن قوة تصويت أي مساهم – مهما كان حجم أسهمه محددة؛ فإن الأمر كان يتطلب نشاطًا ضخما من جانب إسماعيل لترجمة استثمارات مصر الضخمة في الشركة إلى أصوات فعالة، وفوق ذلك لما كانت قيمة أسهم إسماعيل لم تدفع إلى الحد الذي دفعه الآخرون، فقد كان من المشكوك فيه أن يكون قادرا على أن يهزم بتصويته أصواتهم.

ومن المحتمل أن الوالي كان يعتقد أنه قادر على التغلب على هذه المصاعب، أو أنه قادر بالإشكالات القانونية على أن يخلق من التأخير ما يشل المشروع ويجبر ديلسبس على الخضوع، ومن ناحية أخرى كان على إسماعيل دائما أن يقدر احتمال خضوعه للتحكيم وتعويض حملة الأسهم، وفي هذه الحالة كان من المهم أن يحصل على أكبر عدد من الأسهم مقدما بينما كانت الأسعار منخفضة، ومن الواضح أن إسماعيل عليه أن يفكر في عدد من الاحتمالات المتناقضة وأن يستعد لها.


ولسوء حظه فشلت كل خططه. فمن ناحية ثبت عجز إسماعيل عن شراء الأسهم بالثمن البخس الذي كان يأمل فيه، فقد ارتفعت أسهم القناة من ٤٦١ فرنك في ٨ يناير إلى ٤٧٥ في آخر هذا الشهر، ومن المستحيل أن نعزو إلى أي حد يعود هذا الارتفاع لما اشتراه إسماعيل من الأسهم، وإلى أي حد يعود إلى توقع التحكيم الذي بدا أمرا لا مفر منه، على أية حال فقد كان سعر الأسهم عاليا جدا، ومثل هذه العملية لن تؤدي إلى أي مكسب إلا إذا كان هنالك هامش معقول بين سعر الشراء وبين القيمة الاسمية. وأكثر من ذلك لم يكن إسماعيل أبدا في موقف يسمح له بقطع المفاوضات ودفع المساهمين الآخرين بالتالي إلى فزع البيع، فقد كانت هنالك أطراف ومصالح قوية عازمة على منع فشل المفاوضات، وفي مقدمة هؤلاء جميعا نابليون نفسه، واضطر الوالي إلى أن يمضي قدما في المفاوضات، وفي جو من التردد والخوف والأمل ركع إسماعيل أمام الأطراف الأقوى، وفي ٣٠ يناير طلب والي مصر بكل خضوع من إمبراطور فرنسا أن يكون حكما في النزاع.

لقد كانت اللعبة على وشك النهاية. وفي ٢ فبراير كتـب ديرفيو من الإسكندرية قائلاً: "كان مـن الممكـن أن تكـون عملية شراء أسهم القنال واسعة النطاق لو أن الاتفـاق بـين الوالي والشركة قد أوقف، إذ أن نوايا فخامته عندئـذ هـي شراء كل ما يمكن شراءه من الأسهم، ولكن الاتفـاق بـين الوالي والشركة قد أصبح اليوم وشيكًا ولذا ينبغي أن تتوقف عمليات الشراء وليس هنالك ما يدعو إلى أن أحدثك عنها بعد ذلك، ومع ذلك يظل طلبنا هو أن تشتري كل ما يمكن شراؤه بسعر أقل من سعر السوق".

لقد كانت اللعبة على وشك الانتهاء، وإن لم تنته تمامـا. ولقد رفض إسماعيل أن يستسلم كاملاً، فلم يكد خطاب ديرفيو إلى أندريه يصل إلى فرنسا حتى كتـب تاسـتو (القنصـل الفرنسي العام في الإسكندرية) إلى رؤسائه محذرا من فكـرة الاستسلام لتوقيع الاتفاق بين الشركة والوالي:

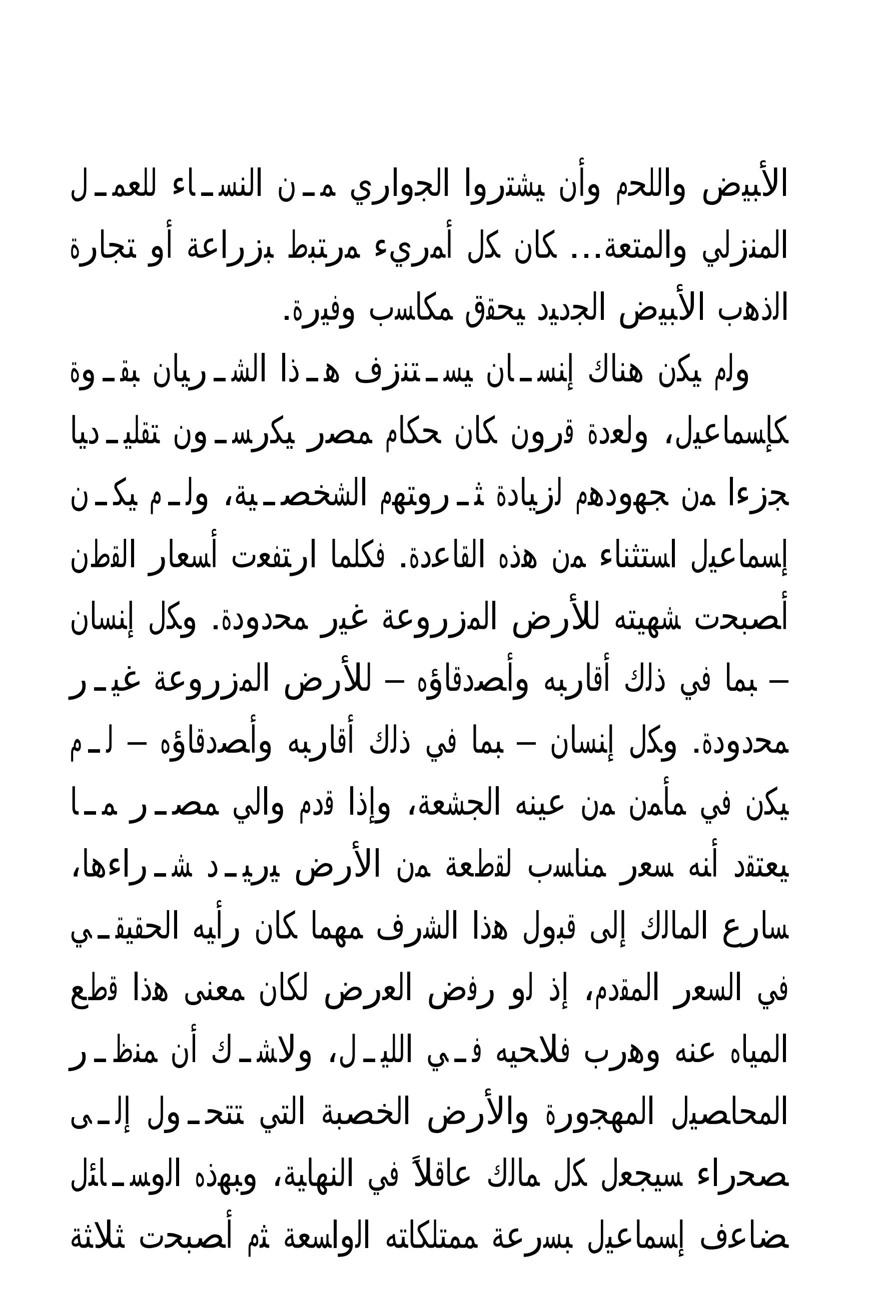
"إن الناس يتحدثون عن اتفاقية بين الوالي والشـركة. إلا أن موقف الوالي مازال معاديـا، وهـو لا يخفـى سـروره وشماتته في نجاح حملته ضد المشروع".

وأيا كانت شماتة الوالي وسروره (لقد ظل يفعل ذلك حتى صدور قرار تحكيم الإمبراطور بل وبعده) فقد توقفت عملية غزو سوق البورصة. وفي أوائل فبراير ارتفعت أسهم القنال إلى ٤٨٠ مرة أخرى. وفي ٧ فبراير أي في نفـس الوقـت الذي كان فيه القنصل يكتب إلى باريس عن موقف إسماعيل العدائي. كان ديرفيو يطلب من أندريه أن يتوقف تماما عـن شراء الأسهم القليلة التي يمكن الحصول عليهـا بأقـل مـن أسعار السوق، ولم يتجدد بعد ذلك ذكر هـذه العمليـة فـي المراسلات.

# الفصل الثامن

## الهرب الذي فشل

بينما كان المصرفيون الأوروبيون يفدون علـى مصـر. استمر الازدهار المصري دون توقف. فعلـى الـرغم مـن محصول لم يسبق له مثيل، ارتفعت أسعار قطن الجميل فـي ليفربول من ٢١ بنس للرطل في يوليـو إلـى ٢٩,٧٥ فـي أكتوبر من عام ١٨٦٣. وكانت أسعار القطـن بالإسـكندرية أعلى من ليفربول، وفي داخل البلاد كانت الأسعار أعلى من أسعار الإسكندرية، وهو انعكاس واضح في التركيب المعتاد للأسعار، الأمر الذي يوضح أفضل من أي شيء آخر النزعة التضخمية للسوق المصرية. لقد كانت الـبلاد منطلقـة فـي نشاطها، وكانت أوروبا تستطيع أن تفعل ما تريـده فالعمـل المالي والتجاري يتسع في مصر وابتداء من الوالي الذي كان يملك حوالي ٨ أو ٩ مليون رطل من القطن ويأمل فـي أن يحقق دخلاً من هذا المصدر وحده حوالي مليون جنيه، إلـى الفلاحين البؤساء الذين أصبحوا قادرين على أن يأكلوا الخبز

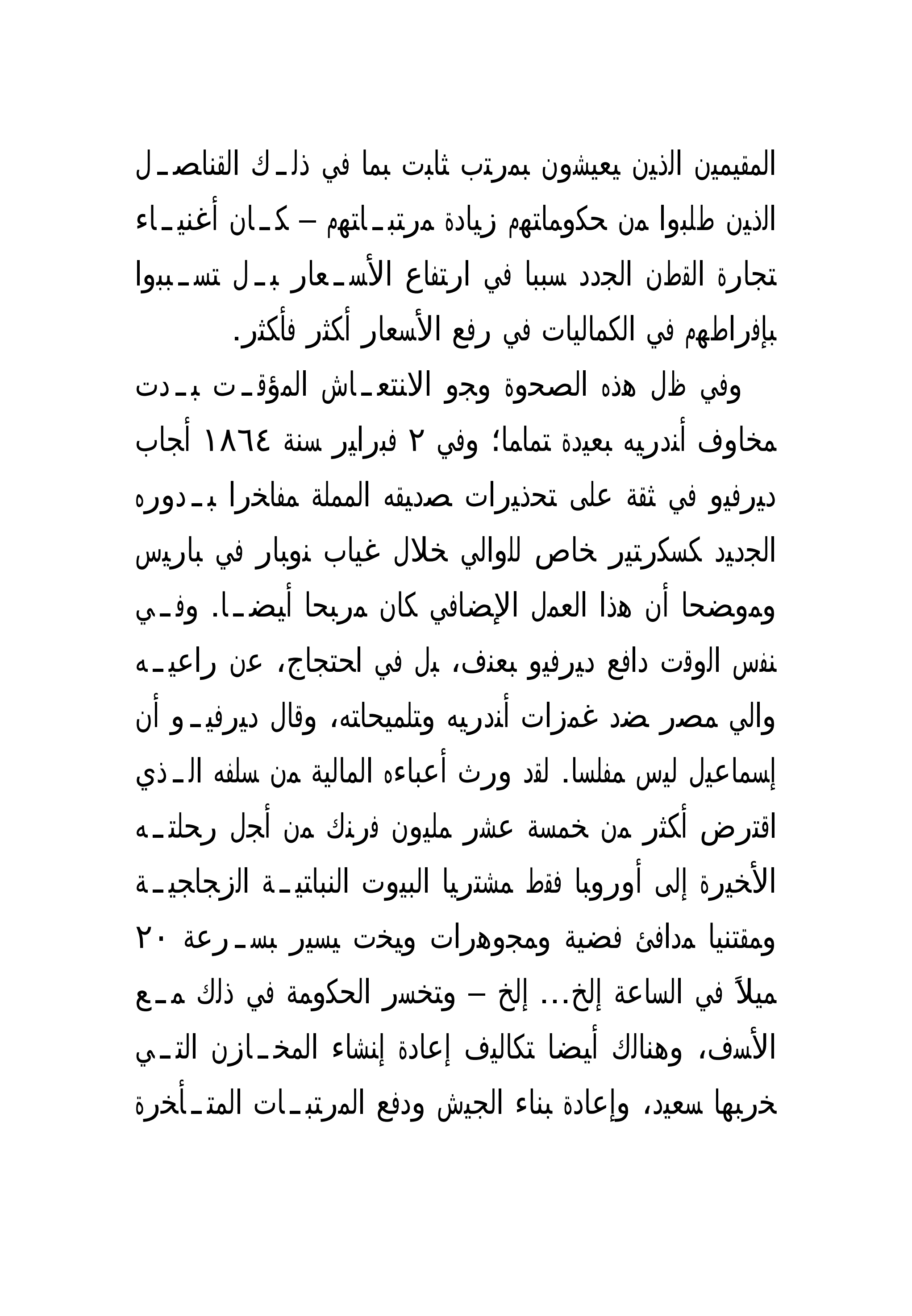


الأبيض واللحم وأن يشتروا الجواري من النساء للعمل المنزلي والمتعة... كان كل أمريء مرتبط بزراعة أو تجارة الذهب الأبيض الجديد يحقق مكاسب وفيرة.

ولم يكن هناك إنسان يستنزف هذا الشريان بقوة كإسماعيل، ولعدة قرون كان حكام مصر يكرسون تقليديا جزءا من جهودهم لزيادة ثروتهم الشخصية، ولم يكن إسماعيل استثناء من هذه القاعدة. فكلما ارتفعت أسعار القطن أصبحت شهيته للأرض المزروعة غير محدودة. وكل إنسان – بما في ذلك أقاربه وأصدقاؤه – للأرض المزروعة غير محدودة. وكل إنسان – بما في ذلك أقاربه وأصدقاؤه – لم يكن في مأمن من عينه الجشعة، وإذا قدم والي مصر ما يعتقد أنه سعر مناسب لقطعة من الأرض يريد شراءها، سارع المالك إلى قبول هذا الشرف مهما كان رأيه الحقيقي في السعر المقدم، إذ لو رفض العرض لكان معنى هذا قطع المياه عنه وهرب فلاحيه في الليل، ولاشك أن منظر المحاصيل المهجورة والأرض الخصبة التي تتحول إلى صحراء سيجعل كل مالك عاقلاً في النهاية، وبهذه الوسائل ضاعف إسماعيل بسرعة ممتلكاته الواسعة ثم أصبحت ثلاثة

أمثال وفي النهاية أربعة أمثال ما كان يملك. وفي نفس الوقت أنشأ إسماعيل شبكة من خطوط السكك الحديدية الفرعية لتخدم إقطاعياته أكثر من أي شيء آخر، ومع ذلك مهما كانت أنانية دوافعه إلا أنه لحسن الحظ خدم جيرانه بينما كان يخدم نفسه.

لقد ضحى بكل شيء في وادي النيل من أجل القطن. فحتى في مصر الوسطى والعليا حيث كانت تسهيلات الري قليلة ولم يكن القطن قد زرع من قبل بكميات كبيرة، كان الفلاحون يزرعون القطن في وحدات صغيرة تمتد على طول ضفاف النيل، ومصر – البلد الذي كان دائما مصدر الفول والحبوب إلى كل البحر الأبيض المتوسط – قد أصبحت في الوضع الذي كان فيه استيراد الأغذية من الخارج ضروريا: للتغلب على المجاعة. وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه في ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات، وارتفعت أسعار الغلال والفول بنسبة ٤٠٠% وارتفعت أسعار لحم الضأن، وهو الغذاء الثابت للمسلمين، من أربعة بنس إلى شلن في الرطل، وبينما جعل التضخم الحياة عسيرة على كل



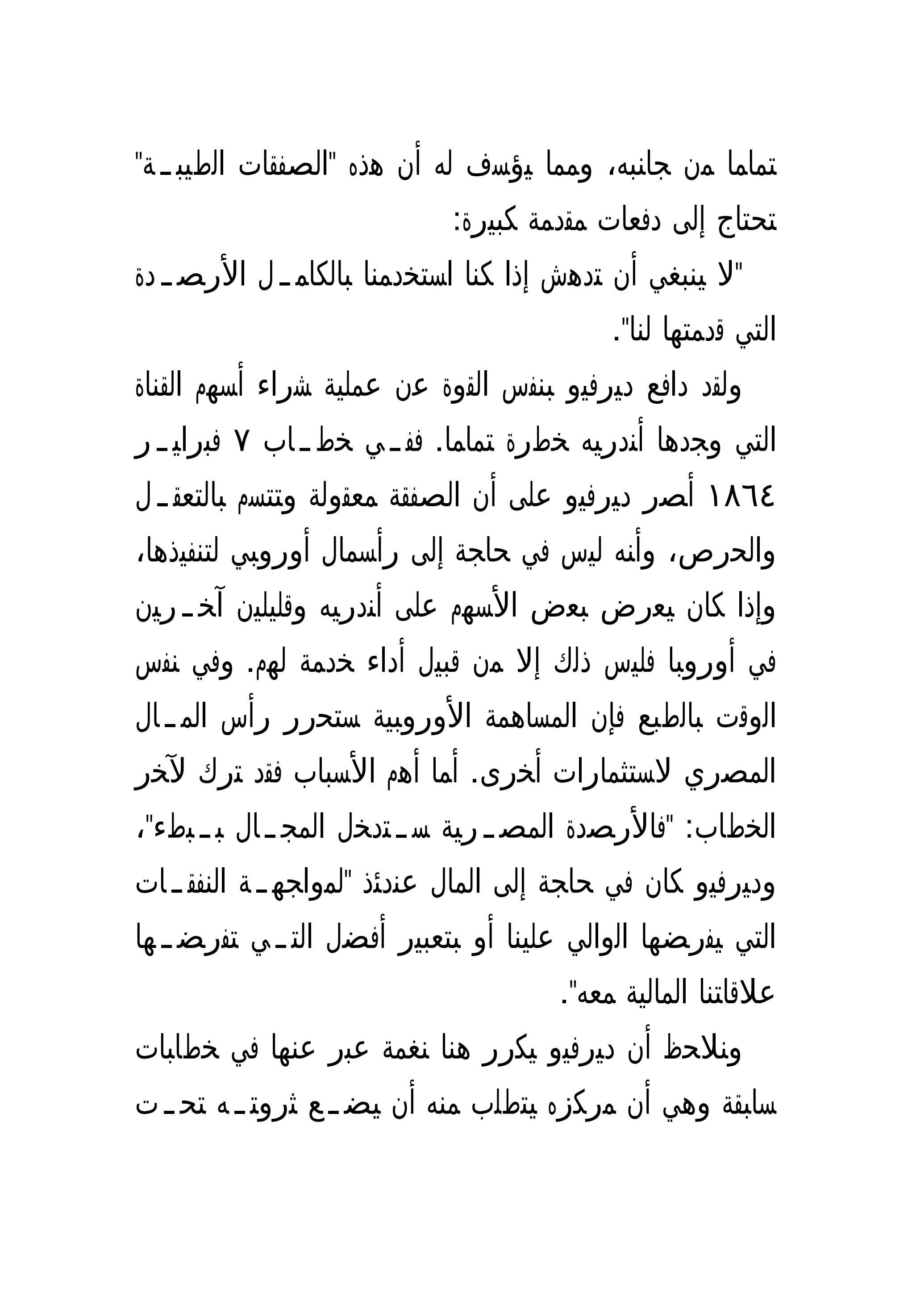
المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما في ذلـك القناصـل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتبـاتهم – كـان أغنيـاء تجارة القطن الجدد سببا في ارتفاع الأسـعار بـل تسـببوا بإفراطهم في الكماليات في رفع الأسعار أكثر فأكثر.

وفي ظل هذه الصحوة وجو الانتعـاش المؤقـت بـدت مخاوف أندريه بعيدة تماما؛ وفي ٢ فبراير سنة ١٨٦٤ أجاب ديرفيو في ثقة على تحذيرات صديقه المملة مفاخرا بـدوره الجديد كسكرتير خاص للوالي خلال غياب نوبار في باريس وموضحا أن هذا العمل الإضافي كان مربحا أيضـا. وفـي نفس الوقت دافع ديرفيو بعنف، بل في احتجاج، عن راعيـه والي مصر ضد غمزات أندريه وتلميحاته، وقال ديرفيـو أن إسماعيل ليس مفلسا. لقد ورث أعباءه المالية من سلفه الـذي اقترض أكثر من خمسة عشر مليون فرنك من أجل رحلتـه الأخيرة إلى أوروبا فقط مشتريا البيوت النباتيـة الزجاجيـة ومقتنيا مدافئ فضية ومجوهرات ويخت يسير بسـرعة ٢٠ ميلاً في الساعة إلخ... إلخ – وتخسر الحكومة في ذلك مـع الأسف، وهنالك أيضا تكاليف إعادة إنشاء المخـازن التـي خربها سعيد، وإعادة بناء الجيش ودفع المرتبـات المتـأخرة

لكل موظفي الحكومة – وفي ظل إسماعيل كان كل إنسـان يتقاضى مرتبه إلى آخر مليم.

ويمضي ديرفيو قائلاً إن كل ذلك كان عـبء الماضـي فحسب، أما الحاضر والمستقبل فأمر مختلف: فهناك التوسـع في زراعة القطن باستخدام طرق أفضل في الري وإدخـال المضخات وآلات الحلج التجارية، وإنشاء الخطوط الحديديـة الجديدة وتحسين القنوات والمواني، ثم لا ننسى عبء وبـاء طاعون المواشي الذي فرض على مصر اسـتيراد الماشـية بأعداد لم يسمع بها من قبل. ولقد زعم ديرفيو أن هذا البنـد الأخير وحده يعادل صادرات مصر من القطن.

وباختصار فعند ديرفيو أن نفقات إسماعيل الضـخمة قـد فرضتها ظروف، وأنه ليس أمام أوبنهـايم وديرفيـو إلا أن يقدما المساعدة، وربما كانا قد مضيا في هذا السبيل أكثر من اللازم، ففي بعض اللحظات دفع ديرفيو لإسـماعيل خمسـة ملايين فرنك وهو نصف رأسماله. ولكن هذا الدين هبط اليوم إلى ثلاثة ملايين، وفضلاً عن ذلك فلا ينبغي على أندريه أن ينسى أن هذا التعاون مع الوالي قد أدى إلى طلبات مجزيـة



تماما من جانبه، ومما يؤسف له أن هذه "الصفقات الطيبة" تحتاج إلى دفعات مقدمة كبيرة:

"لا ينبغي أن تدهش إذا كنا استخدمنا بالكامل الأرصدة التي قدمتها لنا".

ولقد دافع ديرفيو بنفس القوة عن عملية شراء أسهم القناة التي وجدها أندريه خطرة تماما. ففي خطاب ٧ فبراير ١٨٦٤ أصر ديرفيو على أن الصفقة معقولة وتتسم بالتعقل والحرص، وأنه ليس في حاجة إلى رأسمال أوروبي لتنفيذها، وإذا كان يعرض بعض الأسهم على أندريه وقليلين آخرين في أوروبا فليس ذلك إلا من قبيل أداء خدمة لهم. وفي نفس الوقت بالطبع فإن المساهمة الأوروبية ستحرر رأس المال المصري لاستثمارات أخرى. أما أهم الأسباب فقد ترك لآخر الخطاب: "فالأرصدة المصرية ستدخل المجال ببطء"، وديرفيو كان في حاجة إلى المال عندئذ "لمواجهة النفقات التي يفرضها الوالي علينا أو بتعبير أفضل التي تفرضها علاقاتنا المالية معه".

ونلاحظ أن ديرفيو يكرر هنا نغمة عبر عنها في خطابات سابقة وهي أن مركزه يتطلب منه أن يضع ثروته تحت

تصرف الوالي، فالبديل عـن هـذا الموقـف هـو التخلـي والاعتزال، "ولقد كان ذلك يعني إدخال عنصر جديـد فـي الموقف وخلق المنافسين الذين حـاولوا حتـى اليـوم بكـل جهودهم أن يحلوا محلنا دون أدنى نجاح"، وفي هذه الحالـة كان على أندريه أن يرد بأنه ما من مصرفي واحد يسـتطيع أن يعيش (طويلاً) سجين طموحه وأن حرية العمل – حريـة الرفض أو القبول – هي قانون أساسي فـي حيـاة المهنـة المالية.

ولكن ديرفيو في هذه اللحظة لم يكن مهتما بالإنصات إلى أي شيء يقوله أندريه فلم يستطع أن يفهم وجهة نظر أندريه في خطورة التوقيع الأهوج. وعلى العكس كان ديرفيو مستاء من تحفظ أندريه المتعب. ففي مصر كان النـاس يبعثـرون المال هنا وهناك بينما فـي بـاريس ولنـدن كـان أقـوى المصرفيين الدوليين يرقبون الموقف ويخفضون الاعتمـادات ويبحثون عن أرصدة. وإذ كان محاطًا بالرخاء، شعر ديرفيو أنه يعاقب بلا مبرر لكارثة السوق الجموح في أوروبا. على أنه رضخ لنصائح أندريه عن السيولة وفي نهاية الربح الأول

من ١٨٦٤ كان عجزه مع بنك ماركوارد ٤١٢,٥٨٢ فرنـك مقابل حوالي ٢ مليون منذ ثلاثة أشهر فقط.

ولقد أدى هذا التحسن في موقف ديرفيو – بالإضافة إلـى تحسن عام في السوق المالية الأوروبية – إلـى أن يحسـن أندريه من لهجته. لقد كان مقتنعا أن ديرفيو قـد بـالغ فـي التوسع، وأن الرخاء المصري متضخم بشكل مصطنع، وأن العمل المصرفي السليم لا يتغير في كل مكان وزمـان، وأن مخالفة القواعد مهلك في المدى القريب أو البعيد، ومع ذلـك اعتقد أندريه أنه ليس هنالك ما يدعو لإغضاب مراسله الذي كان من الواضح أنه بدأ يكون قلقًا من هذا التأنيب المستمر. وفي خطاب بتاريخ ١٨ مارس اعترف أندريه في تردد بأنه ربما كان المال متوفرا في مصر كما أصر ديرفيـو، ولكـن أوروبا تختلف.

وهذا الفارق في الجو يؤدي من وقت لآخر إلى خلاف في التقدير – الأمر الذي يمكن علاجـه عـن طريـق "تبـادل المعلومات الودية". أما بخصوص تشاؤمه الواضح فقد أحس أندريه أنه غير مدين بالاعتذار عنه "قد تتهمني بـأنني أرى الجانب الأسود من الأمور، ولكنني أفضل أن أرى المستقبل

من هذا الجانب بدلاً من أي جانب آخر. إن هذا أكثر حرصا، وإذا ثبت خطئي فسيكون هذا أفضل.

***

ولقد كان أندريه مصيبا منذ البداية فطالما كـان ازدهـار ديرفيو معتمدا على رعاية إسماعيل، فإنه يبني على الرمال، إن مصروفات الوالي تبتلع كل شيء: إيرادات القطن التي لم يسبق لها مثيل، ودخول الضرائب الكبيرة، وقروض من كل رجل أعمال في الإسكندرية يستطيع أن يقـرض الخـديوي. ولقد بدا أنه كلما زادت قروض إسماعيل، زادت حاجته إلـى الاقتراض من جديد. وصحيح أن وبـاء طـاعون الحيـوان والفيضان قد انتهيا منذ زمن، ولكن كانت هناك ديون كثيـرة على إسماعيل لشركة القناة، والتزامات أكثر اقتـرب وعـد سدادها أميال من طرق السكك الحديدية تبني وأخـرى فـي طريق الإعداد، ومنشآت جديدة في مرحلة البنـاء لمينـائي الإسكندرية والسويس، وكلها أعباء تفوق إمكانيات الحكومـة المصرية.

ومع كل إسرافه كان إسماعيل ممتازا في الاقتراض، كما كان ممتازا في الإنفاق. وكل دين حل موعده دفعه إسماعيل

إلى آخر مليم مع بدء دين آخر، وكل دين مدفوع يحل محله مباشرة دين جديد، وللحظة بدا أن إسماعيل قد اكتشف في القرن التاسع عشر حجر الفلاسفة، وقانونًا سحريا للمحافظة على رصيده بلا نقصان بينما تزداد ديونه بانتظام، ولسوء الحظ كانت موارد المستوطنين الأجانب في مصر محدودة، وقد وجد هؤلاء المستوطنون أن أصدقاءهم في أوروبا أكثر حرصا في معاملتهم من حرصهم هم في معاملة إسماعيل، وهكذا فبعد فترة وجد الخديوي – عندما فتح صنبور الماء أكثر من اللازم – أن المياه محجوزة في المنبع، وهبط تدفق الأرصدة رغم كل الجهود التي بذلت.

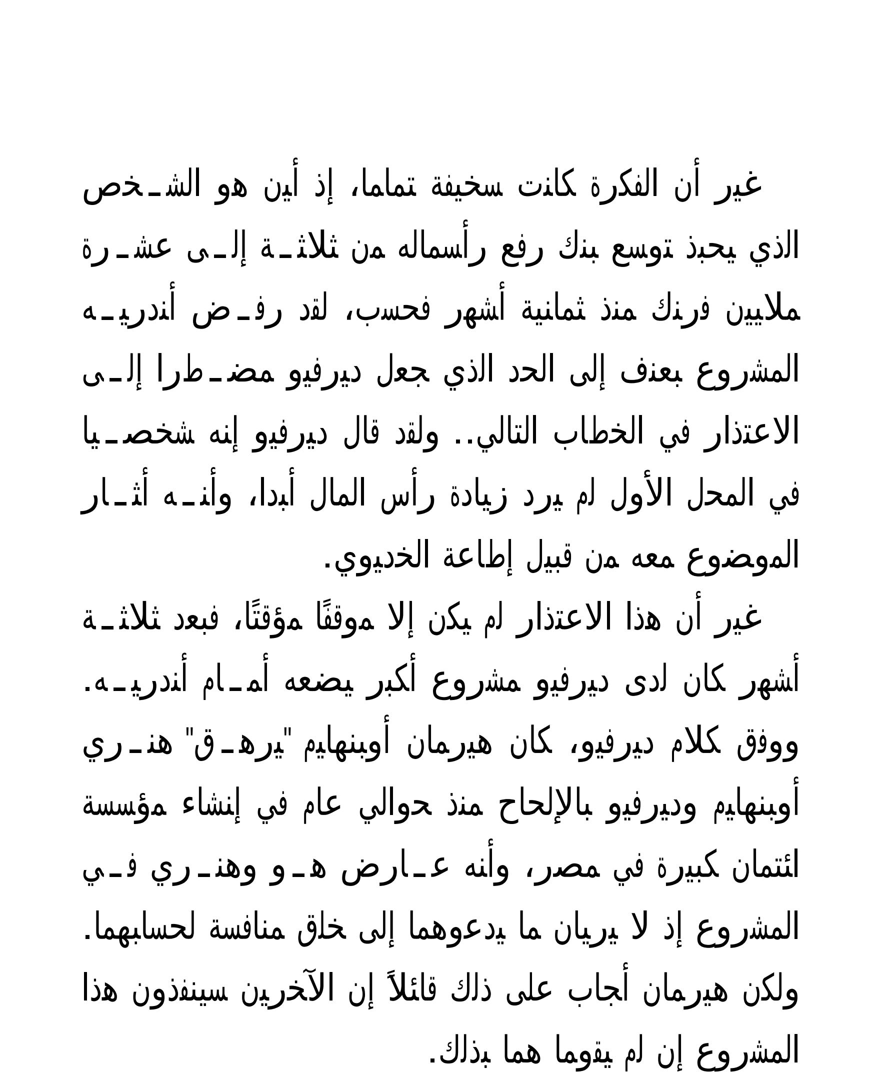
ولسنا نعرف كم عدد الخطط التي وضعها إسماعيل لمواجهة هذا الموقف الطارئ، وإن كان ليس هناك شك في أنه تحدث في تكتم إلى كل واحد من أصدقائه من رجال الأعمال. ساحبا منه أكثر ما يمكن أن يسحب، ومقترحا وسائل وطرق للحصول على أكثر، ولقد لاطف وأغرى وأعطى الوعود فوق الوعود والامتيازات فوق الامتيازات. وعلى وجه الخصوص تكفل إسماعيل بتقديم حصة أرباح نصف سنوية تبلغ ١٨% من الشركة المجيدية لكي يغري

شركة التجارة المصرية على الاندماج معها، ووعد باحتكارات وامتيازات هامة للشركة الجديدة، ولقد كان أحد أهداف إسماعيل هو أن يستبعد شركة التجارة المصرية من ميدان التجارة، إذ كانت اتصالاتها بالفلاحين والسكان الوطنيين الآخرين تمثل خطرا كامنًا على سلطته، ولكن الأكثر أهمية أنه أراد أن يضع شركة التجارة تحت سيطرته، وأن يستخدمها في استنزاف أموال الشركات الأوروبية.

ومن سوء حظ إسماعيل أن المساهمين في شركة التجارة كانوا من السذاجة بحيث صدقوا كل ما قاله لهم مديرو الشركة عن ازدهارها، وإذا كانت الشركة مزدهرة فلماذا الاندماج إذن؟ وفضلاً عن ذلك فقد كانوا لا يثقون في الإدارة المصرية أو القضاء المصري، ولم يدركوا – كما يدرك الخبيرون بحقائق الأمور – أن هذا الاندماج هو أفضل حماية لاستثماراتهم، وعلى أية حال فقد نحى إسماعيل الاقتراح جانبا فبمجرد أن أحس باتجاه الريح في لندن لم ينتظر احتمال الرفض في اجتماع الجمعية العمومية، بل سارع إلى إعلان رفضه للفكرة دون استعداد لإعادة النظر فيها. وربما كان هذا الإعلان يعكس جزئيا تحسنًا مؤقتًا في موقفه المالي،

فالشركة المجيدية انتهزت فرصة محادثات الدفع والحـديث عن الأرباح فضاعف رأسمالها في يونيه، وتم الاكتتاب فـي ٥٠% من الأسهم.

إن هذا الاندماج المقترح لم يكن إلا واحـدا مـن عـدة مشروعات أمل إسماعيل أن يحصل منها على أرصدة، ولـم يكن هذا الاندماج هو أفضلها وأكثرها إغراء وإذا كـان قـد ثبت أن مساهمي شركة التجارة المصـرية ومـديريها مـن البريطانيين لم يقدروا كرم الخديوي كما كان ينبغـي، فـإن ولاء ديرفيو كان محصنًا من هذا الجحود. ولقد كانت فكـرة إسماعيل الأولى، في فبراير ١٨٦٤ تتمثل فـي زيـادة رأس مال صديقه زيادة ضخمة تستطيع أن تجعل ديرفيـو قـادرا على استئناف خدماته لسيده وإذا كـان إسـماعيل وحاشـيته سيضاعفون استثماراتهم، فإن ديرفيو دون شك قادر على أن يدبر من عشرة إلى اثني عشر مليون فرنك في مصـر، ثـم هناك دائما ما يرد من أوروبا. ولقد ثبت أن ثقة الخـديوي، بالإضافة إلى حاجة ديرفيو نفسه للأرصدة، أمر مغر، وهكذا كتب ديرفيو إلى أندريه عن المشروع في لهجـة الاعتـذار، وإن كان من الواضح أنه يحبذه ويريده.



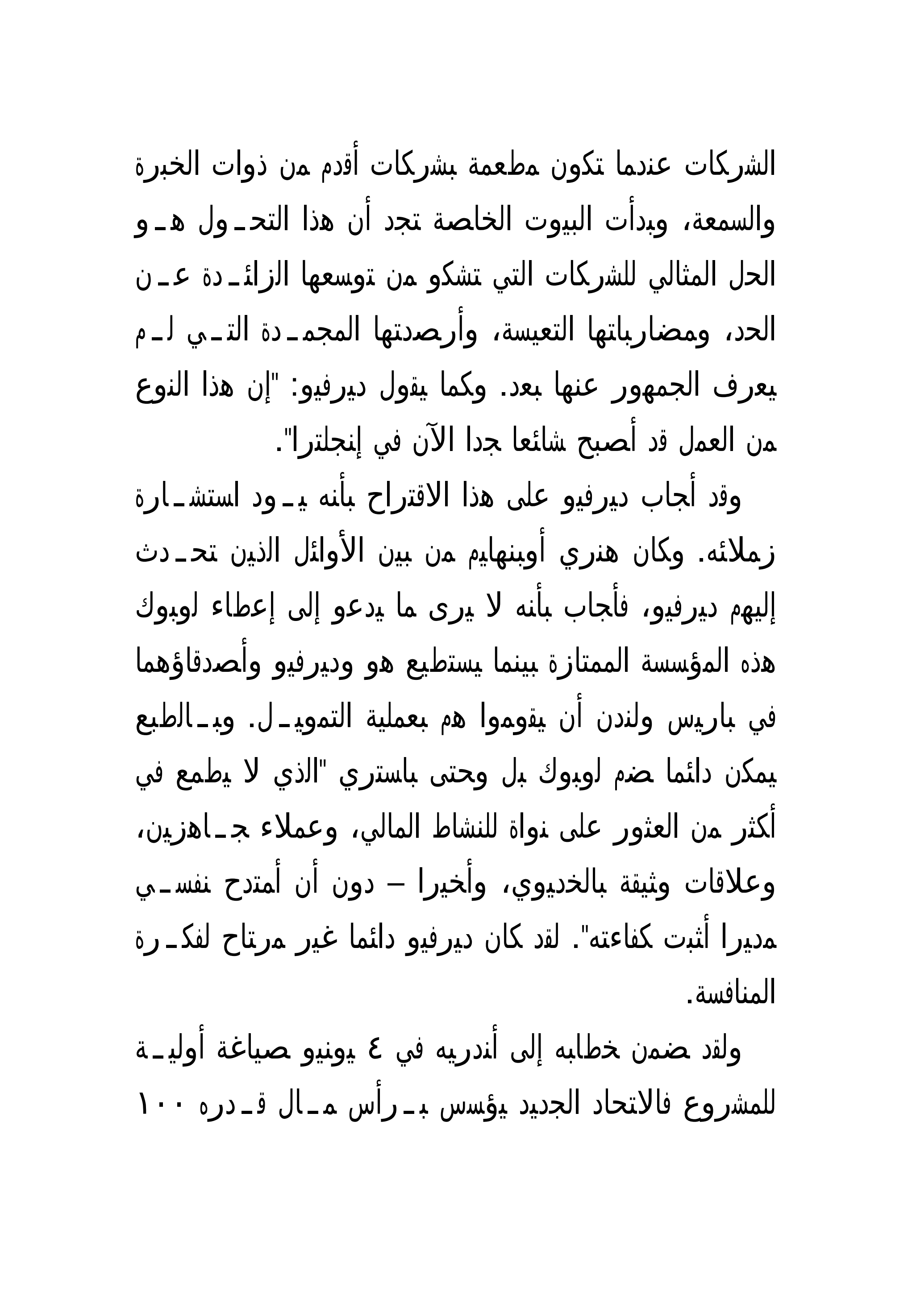
غير أن الفكرة كانت سخيفة تماما، إذ أين هو الشخص الذي يحبذ توسع بنك رفع رأسماله من ثلاثة إلى عشرة ملايين فرنك منذ ثمانية أشهر فحسب، لقد رفض أندريه المشروع بعنف إلى الحد الذي جعل ديرفيو مضطرا إلى الاعتذار في الخطاب التالي.. ولقد قال ديرفيو إنه شخصيا في المحل الأول لم يرد زيادة رأس المال أبدا، وأنه أثار الموضوع معه من قبيل إطاعة الخديوي.

غير أن هذا الاعتذار لم يكن إلا موقفًا مؤقتًا، فبعد ثلاثة أشهر كان لدى ديرفيو مشروع أكبر يضعه أمام أندريه. ووفق كلام ديرفيو، كان هيرمان أوبنهايم "يرهق" هنري أوبنهايم وديرفيو بالإلحاح منذ حوالي عام في إنشاء مؤسسة ائتمان كبيرة في مصر، وأنه عارض هو وهنري في المشروع إذ لا يريان ما يدعوهما إلى خلق منافسة لحسابهما. ولكن هيرمان أجاب على ذلك قائلاً إن الآخرين سينفذون هذا المشروع إن لم يقوما هما بذلك.

لقد كان هيرمان خائفًا من البنك العثماني والشركة العامة للإمبراطورية العثمانية الجديدة، اللذين يردان دون شك أن يمدا ميدان نفوذهما إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض.

وكان هيرمان مخطئًا في ذلك. فقوة وثروة هـذين البنكـين العثمانيين هما بمثابة عقبة لهما فـي مصـر، حيـث كـان إسماعيل يستاء من كل ما يفوح برائحة التدخل التركي فـي سيادته، ولكن هيرمان لم يكن مخطئًا في الفكرة العامة. فمن ناحية كان جول باستري – صاحب أقدم بنك فرنسـي فـي مصر (إخوان باستري بمرسـيليا والإسـكندرية) – يسـتعد لتأسيس بنك ائتمان برأس مال ١٠٠ مليون فرنك، ومن ناحية أخرى كان لوبوك (مندوب البيت التجاري الإنجليزي كافـان ولوبوك وشركاهما) في مصر ليتحقق من القصص المنتشرة عن سوء إدارة الشركة المالية. فالمساهمون الإنجليز في هذه الشركة قد فاض بهم الكيل من باسكوالي وأعوانه. ولذا كان لوبوك يبحث إمكانية تأسيس شركة مالية جديدة تماما.

ووفقًا لرواية ديرفيو، فإن لوبوك قد عرض أن يشـتري بنك ديرفيو، ويحوله إلى شركة مساهمة، وأن يدفع لـ ديرفيو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه بشرط أن يظل ديرفيو مديرا لمـدة ثـلاث سنوات، وبالإضافة إلى ذلك يدخل جالو وديرفيو كمؤسسـين للشركة الجديدة. ولم يكن المشروع طموحا كما قـد يبـدو، فكثير من أصحاب المشاريع وجدوا أن من الأسهل أن يبيعوا



الشركات عندما تكون مطعمة بشركات أقدم من ذوات الخبرة والسمعة، وبدأت البيوت الخاصة تجد أن هذا التحول هو الحل المثالي للشركات التي تشكو من توسعها الزائدة عن الحد، ومضارباتها التعيسة، وأرصدتها المجمدة التي لم يعرف الجمهور عنها بعد. وكما يقول ديرفيو: "إن هذا النوع من العمل قد أصبح شائعا جدا الآن في إنجلترا".

وقد أجاب ديرفيو على هذا الاقتراح بأنه يود استشارة زملائه. وكان هنري أوبنهايم من بين الأوائل الذين تحدث إليهم ديرفيو، فأجاب بأنه لا يرى ما يدعو إلى إعطاء لوبوك هذه المؤسسة الممتازة بينما يستطيع هو وديرفيو وأصدقاؤهما في باريس ولندن أن يقوموا هم بعملية التمويل. وبالطبع يمكن دائما ضم لوبوك بل وحتى باستري "الذي لا يطمع في أكثر من العثور على نواة للنشاط المالي، وعملاء جاهزين، وعلاقات وثيقة بالخديوي، وأخيرا – دون أن أمتدح نفسي مديرا أثبت كفاءته". لقد كان ديرفيو دائما غير مرتاح لفكرة المنافسة.

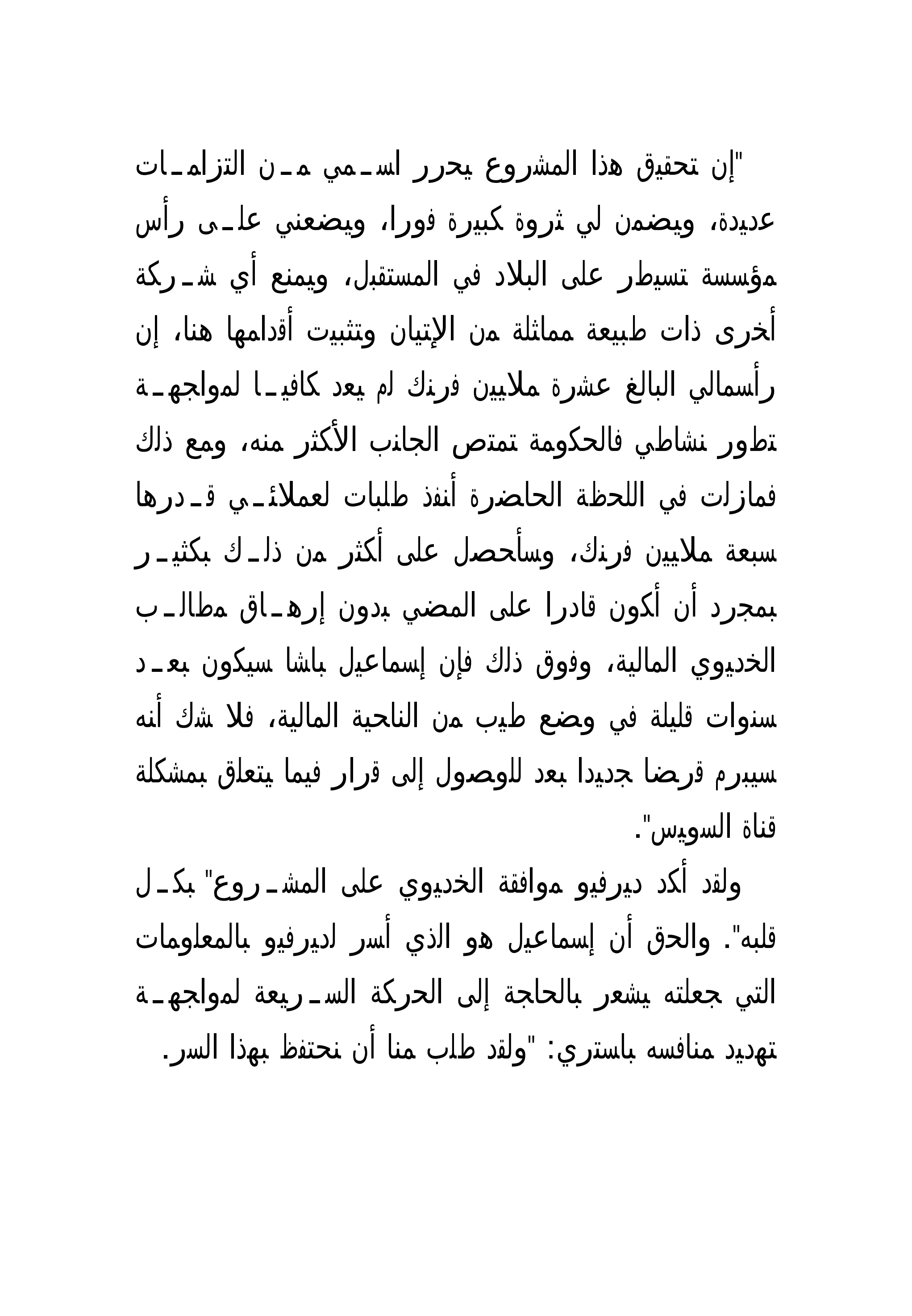
ولقد ضمن خطابه إلى أندريه في ٤ يونيو صياغة أولية للمشروع فالاتحاد الجديد يؤسس برأس مال قدره ١٠٠

مليون فرنك، وأسهم عددها ٢٠٠,٠٠٠ كل سهم قيمته ٥٠٠ فرنك، ويخول الاتحاد سلطة الدخول في كل ألـوان النشـاط المالي، باستثناء العمليات التجارية التي تمس منطقـة نفـوذ الشركة التجارية المصرية، وباسـتثناء الائتمـان الزراعـي وائتمان الأراضي الذي ينبغي تركه لبنك رهن يؤسس فيمـا بعد. والحد الأقصى للمساهمين هو ١٥ بما في ذلك ديرفيو، جالو، وهنري وهيرمان أوبنهايم، ويكون للمؤسسين أفضـلية المساهمة فيما لا يتجاوز ٥٠% من أي أسـهم جديـدة فـي المستقبل، ويتقاضون ١٠% من الأرباح بعد خصم ٦% فوائد على رأس المال. وهم يشغلون أوتوماتيكيا مقاعد أول مجلس إدارة لمدة خمس سنوات، ويكون ديرفيو هو المدير، ويشترك جالو في الإدارة إذا أراد. ولم تحدد المرتبات في المشـروع، ولكن ديرفيو يتقاضى ٢,٥% من الأربـاح فـوق نصـيبه كمؤسس. وتقدم الشركة لبنك أوبنهايم نوني وشـركاه ثلـث عمليات الائتمان مع الحكومة المصرية، وعمليات الانـدماج والسيولة... إلخ. وفي مقابل ذلك تتقاضى شركة ائتمان مصر (وهذا هو الاسم المقترح للبنك الجديد) ٥٠% من مسـاهمة بنك أوبنهايم في هذه الصفقات. وأخيرا يتضـمن مشـروع

ديرفيو اقتراح لوبوك، وهو أن يتقاضى ديرفيـو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه نظير التنازل عن شركته القائمـة، تـوزع ١٠٠,٠٠٠ جنيه منها على المساهمين ويقسم المائة ألف الأخـرى بينـه وبين جالو.

وعند تقديم المشروع إلى أندريه. كان ديرفيـو حريصـا على أن يبرأ من أي مصلحة خاصة قائلاً: "إننـي أعتقـد أن تحقيق هذا المشروع سيقلل من مركزي فلن أكون أكثر مـن مدير لمؤسسة كبيرة بالتأكيد، غير أنني سأخضـع لإشـراف مجلس إدارة بينما أنا اليوم لا أخضع لأحد. وفوق ذلك فـإن شركتي الحالية ستنتهي خلال سنوات ثلاث في ذلك الوقـت ربما كنت قادرا على الاستقلال عن عدد كبير من شـركائي فتكون الشركة لي وحدي تقريبا، وأتركها من بعدي لأولادي وأولاد جالو، ومن المؤكد أنني كنت أحقق الربح المعروض علي في السنوات الثلاث الباقية وربما قبل ذلك. وإنني آمـل أن أمنح المساهمين في شركتي ٢٠% عن السنة التي تنتهي".

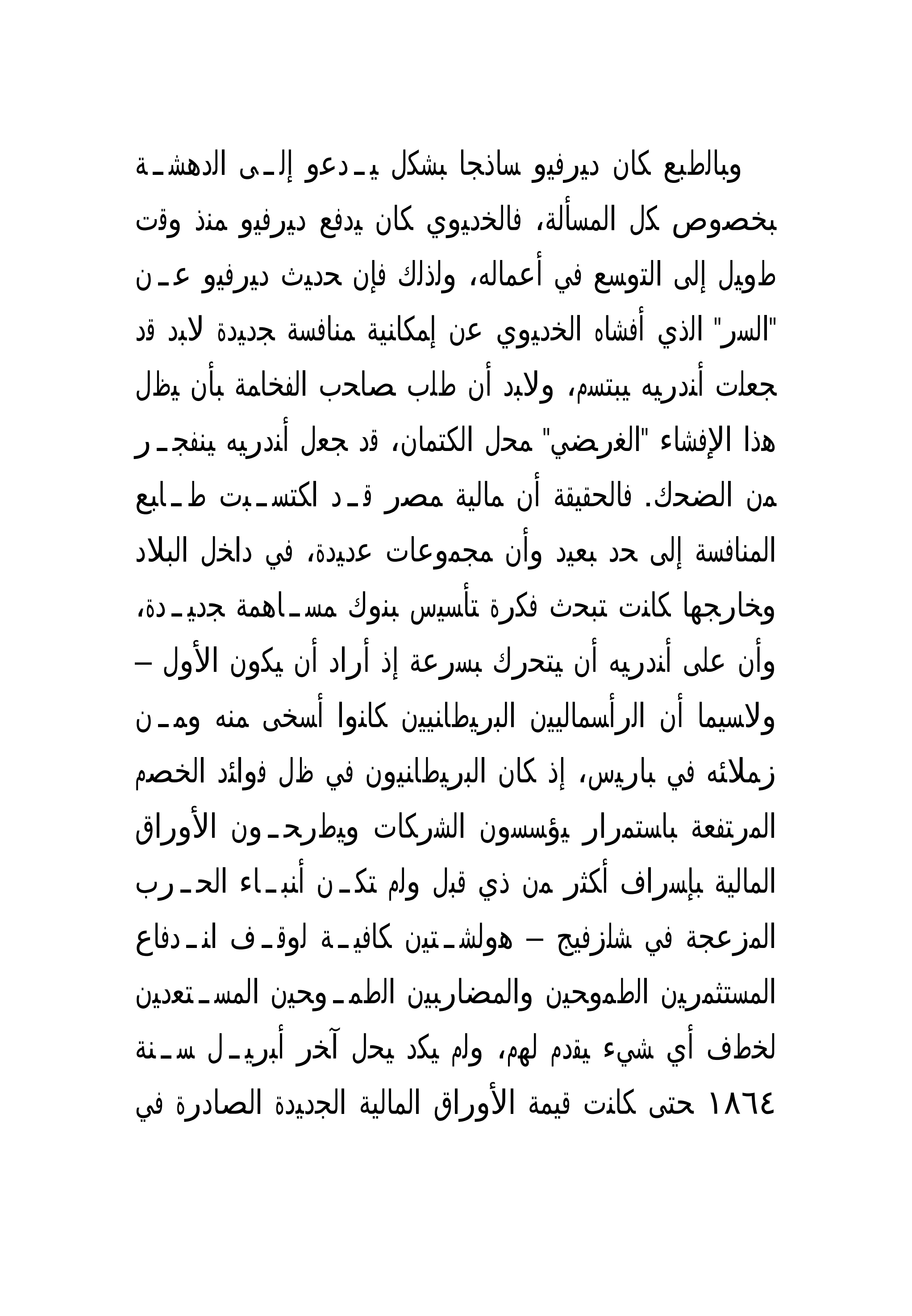
ومن ناحية أخرى كان ديرفيو يرى في المشروع مزايـا جدية:



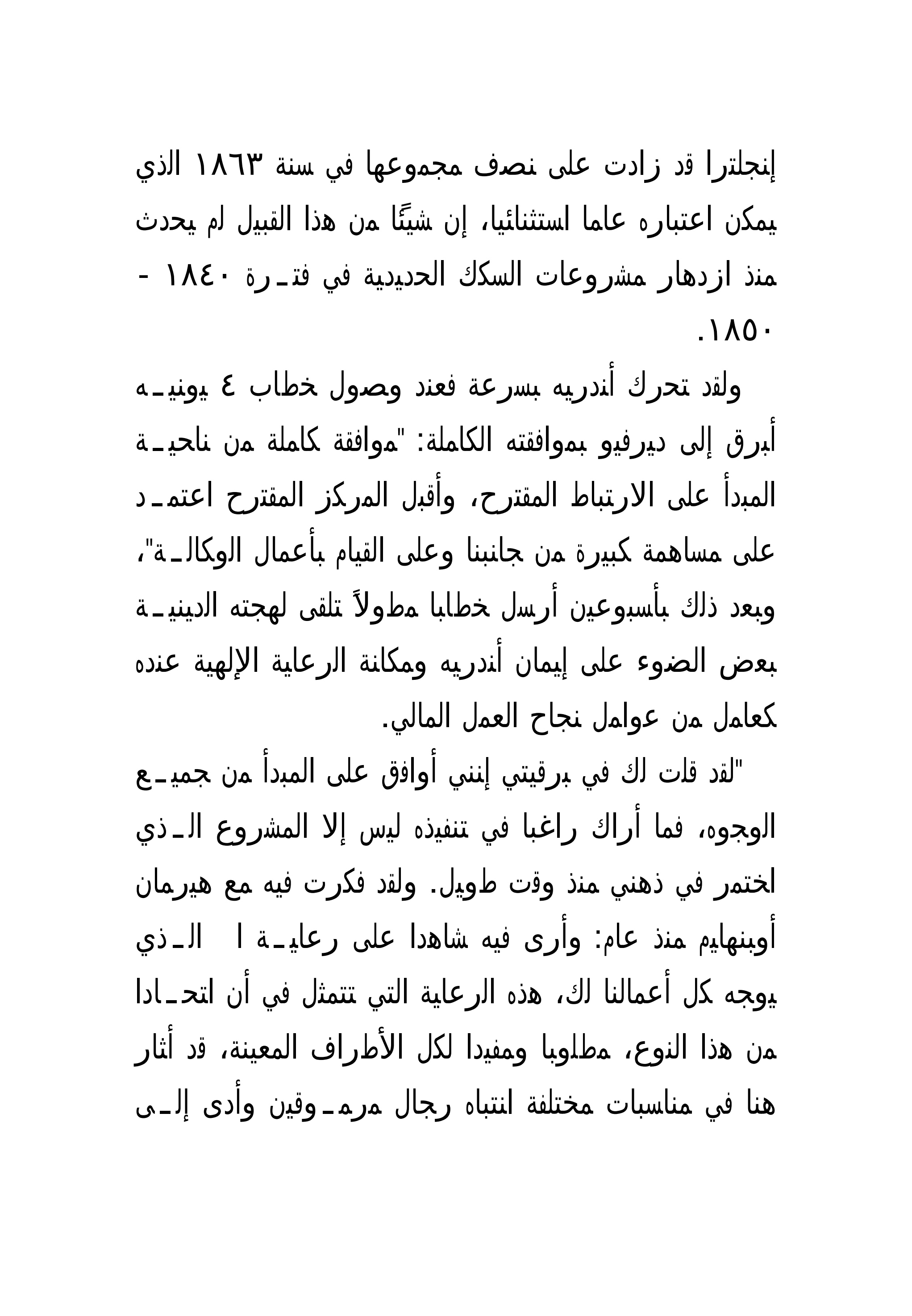
"إن تحقيق هذا المشروع يحرر اسمي من التزامات عديدة، ويضمن لي ثروة كبيرة فورا، ويضعني على رأس مؤسسة تسيطر على البلاد في المستقبل، ويمنع أي شركة أخرى ذات طبيعة مماثلة من الإتيان وتثبيت أقدامها هنا، إن رأسمالي البالغ عشرة ملايين فرنك لم يعد كافيا لمواجهة تطور نشاطي فالحكومة تمتص الجانب الأكثر منه، ومع ذلك فمازلت في اللحظة الحاضرة أنفذ طلبات لعملائي قدرها سبعة ملايين فرنك، وسأحصل على أكثر من ذلك بكثير بمجرد أن أكون قادرا على المضي بدون إرهاق مطالب الخديوي المالية، وفوق ذلك فإن إسماعيل باشا سيكون بعد سنوات قليلة في وضع طيب من الناحية المالية، فلا شك أنه سيبرم قرضا جديدا بعد للوصول إلى قرار فيما يتعلق بمشكلة قناة السويس".

ولقد أكد ديرفيو موافقة الخديوي على المشروع" بكل قلبه". والحق أن إسماعيل هو الذي أسر لديرفيو بالمعلومات التي جعلته يشعر بالحاجة إلى الحركة السريعة لمواجهة تهديد منافسه باستري: "ولقد طلب منا أن نحتفظ بهذا السر.

وخلافًا لما يمكن أن يتوقع فإن أندريه وافق على مشروع ديرفيو. لقد اعترض على بعض التفصيلات الصغيرة، ولكنه كان مسرورا من الفكرة العامة: فإنشاء شركة مساهمة ستؤدي في المحل الأول إلى تعبئة أنصبة أندريه في بنك ديرفيو وشركاه، ومن ناحية المبدأ لم يكن بنك أندريه يحب أن يقدم للشركات الأخرى أي "رأسمال" استثماري. وكل مساهمة من جانب هذا البنك في مشروعات شركات جديدة كان هدفه دائما هو بيع الأسهم في أقرب وقت، وفوق ذلك فعلى ضوء الارتباط الزائد من جانب ديرفيو في مشاكل الخديوي المالية في بنك الإسكندرية ولا شك أن هذا هو ما كان في ذهن أندريه عندما اقترح أن حق المؤسسين في ١٠% من الأرباح يمكن أن يكون على صورة أسهم قابلة للتبادل. ومن ناحية أخرى لم ينس أندريه أبدا حلمه في تأسيس بنك قومي في مصر، وهذا المشروع يمكن أن يكون تحقيقيا لذلك الحلم. لقد رفض ديرفيو هذه الفكرة من قبل خوفًا من المنافسة. أما اليوم، وخوفًا من منافسة أقوى، فإن ديرفيو يقترح الفكرة من تلقاء نفسه.



وبالطبع كان ديرفيو ساذجا بشكل يدعو إلى الدهشة بخصوص كل المسألة، فالخديوي كان يدفع ديرفيو منذ وقت طويل إلى التوسع في أعماله، ولذلك فإن حديث ديرفيو عن "السر" الذي أفشاه الخديوي عن إمكانية منافسة جديدة لابد قد جعلت أندريه يبتسم، ولابد أن طلب صاحب الفخامة بأن يظل هذا الإفشاء "الغرضي" محل الكتمان، قد جعل أندريه ينفجر من الضحك. فالحقيقة أن مالية مصر قد اكتسبت طابع المنافسة إلى حد بعيد وأن مجموعات عديدة، في داخل البلاد وخارجها كانت تبحث فكرة تأسيس بنوك مساهمة جديدة، وأن على أندريه أن يتحرك بسرعة إذ أراد أن يكون الأول – ولاسيما أن الرأسماليين البريطانيين كانوا أسخى منه ومن زملائه في باريس، إذ كان البريطانيون في ظل فوائد الخصم المرتفعة باستمرار يؤسسون الشركات ويطرحون الأوراق المالية بإسراف أكثر من ذي قبل ولم تكن أنباء الحرب المزعجة في شلزفيج – هولشتين كافية لوقف اندفاع المستثمرين الطموحين والمضاربين الطموحين المستعدين لخطف أي شيء يقدم لهم، ولم يكد يحل آخر أبريل سنة ١٨٦٤ حتى كانت قيمة الأوراق المالية الجديدة الصادرة في



إنجلترا قد زادت على نصف مجموعها في سنة ١٨٦٣ الذي يمكن اعتباره عاما استثنائيا، إن شيئًا من هذا القبيل لم يحدث منذ ازدهار مشروعات السكك الحديدية في فتـرة ١٨٤٠ - ١٨٥٠.

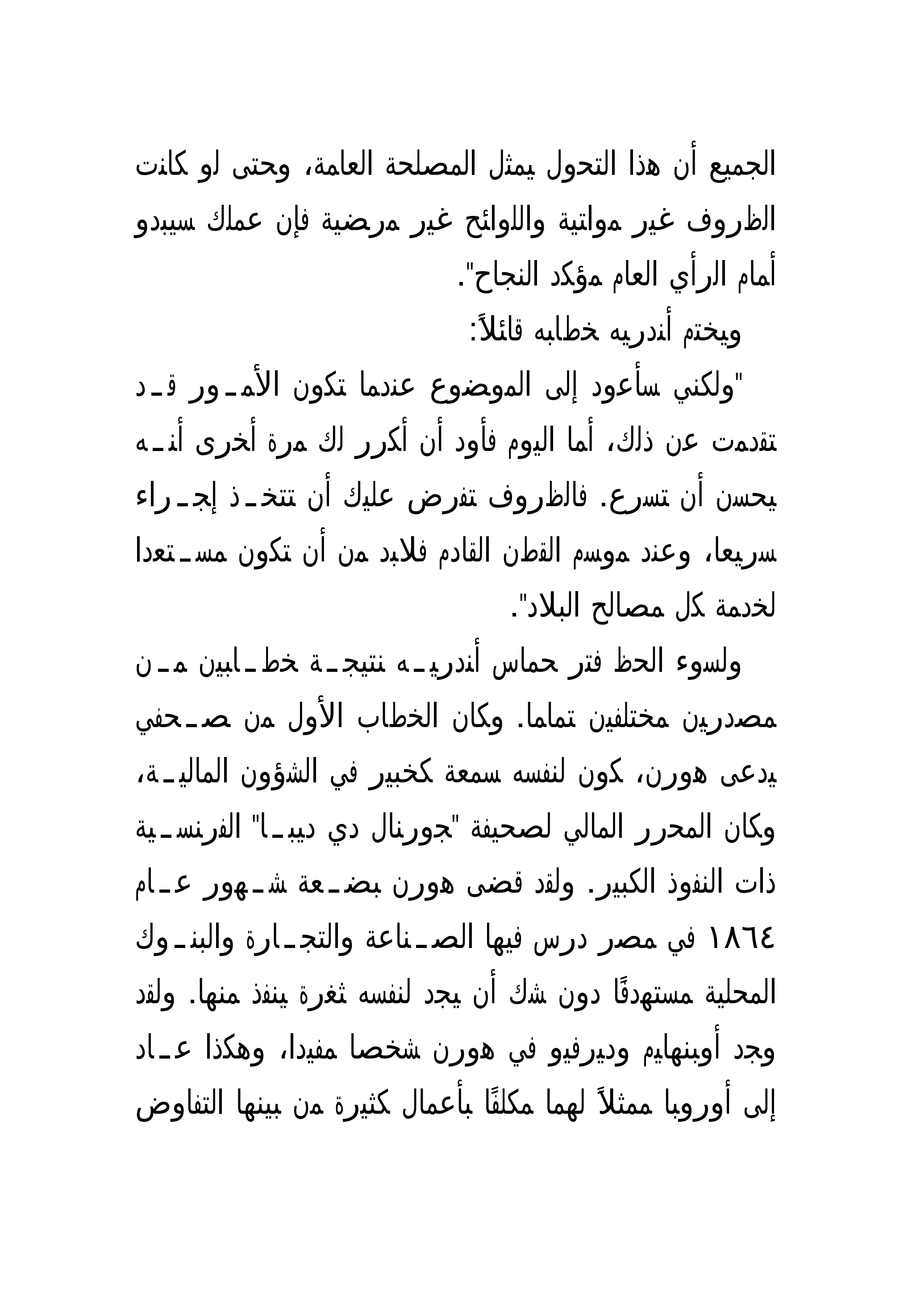
ولقد تحرك أندريه بسرعة فعند وصول خطاب ٤ يونيـه أبرق إلى ديرفيو بموافقته الكاملة: "موافقة كاملة من ناحيـة المبدأ على الارتباط المقترح، وأقبل المركز المقترح اعتمـد على مساهمة كبيرة من جانبنا وعلى القيام بأعمال الوكالـة"، وبعد ذلك بأسبوعين أرسل خطابا مطولاً تلقى لهجته الدينيـة بعض الضوء على إيمان أندريه ومكانة الرعاية الإلهية عنده كعامل من عوامل نجاح العمل المالي.

"لقد قلت لك في برقيتي إنني أوافق على المبدأ من جميـع الوجوه، فما أراك راغبا في تنفيذه ليس إلا المشروع الـذي اختمر في ذهني منذ وقت طويل. ولقد فكرت فيه مع هيرمان أوبنهايم منذ عام: وأرى فيه شاهدا على رعايـة ا الـذي يوجه كل أعمالنا لك، هذه الرعاية التي تتمثل في أن اتحـادا من هذا النوع، مطلوبا ومفيدا لكل الأطراف المعينة، قد أثار هنا في مناسبات مختلفة انتباه رجال مرمـوقين وأدى إلـى

مؤتمرات ومشروعات، وبدا كأنه ضد مصلحتك. ومع ذلـك فلم يتم منه شيء".

"ولقد استفدت أنت من التأخير، وها أنت تتولى المشروع بنفسك وأنت قوي مدعم المركز في البلاد – هنيئًا لك! ولعلك تفكر في المزايا التي تعود عليك من هذا النوع من العمل، إن إدارتك لعمل من الطراز الأول كهذا سـتزيد مـن أهميتـك كرجل أعمال. وبالضرورة ستشترك في كل ما لـه أهميـة وميزة يتم في مصر، وإذا استطعت كما أتوقع وأرجـو، أن توجه دفة أموالك عبر التيارات والأمواج، فـلا شـك أنـك ستساهم مساهمة غير صغيرة في تطور رخـاء وحضـارة البلاد التي ارتبطت بها. ويبدو لي أنه مهمـا تكـن آمالـك عريضة، فإن هذا العمل هو الذي سيرضى هذه الآمال.

ولاشك أنك ستجد بين شركائك الحاليين البعض ممـن لا يرحبون بالمشروع، وسيفتقدون به الجو العائلي القـائم فـي شركتك حاليا، ويفضلون أن يستمروا كشركاء معك في عمل أكثر استقرارا وجزاء وإن كان أقل اتساعا، والبعض (واعتقد أنهم أقلية) قد يرون رأيا آخر في توزيع المبلغ الذي ستدفعه الشركة الجديدة نظير مساهمتك ولكن بشـكل عـام سـيفهم

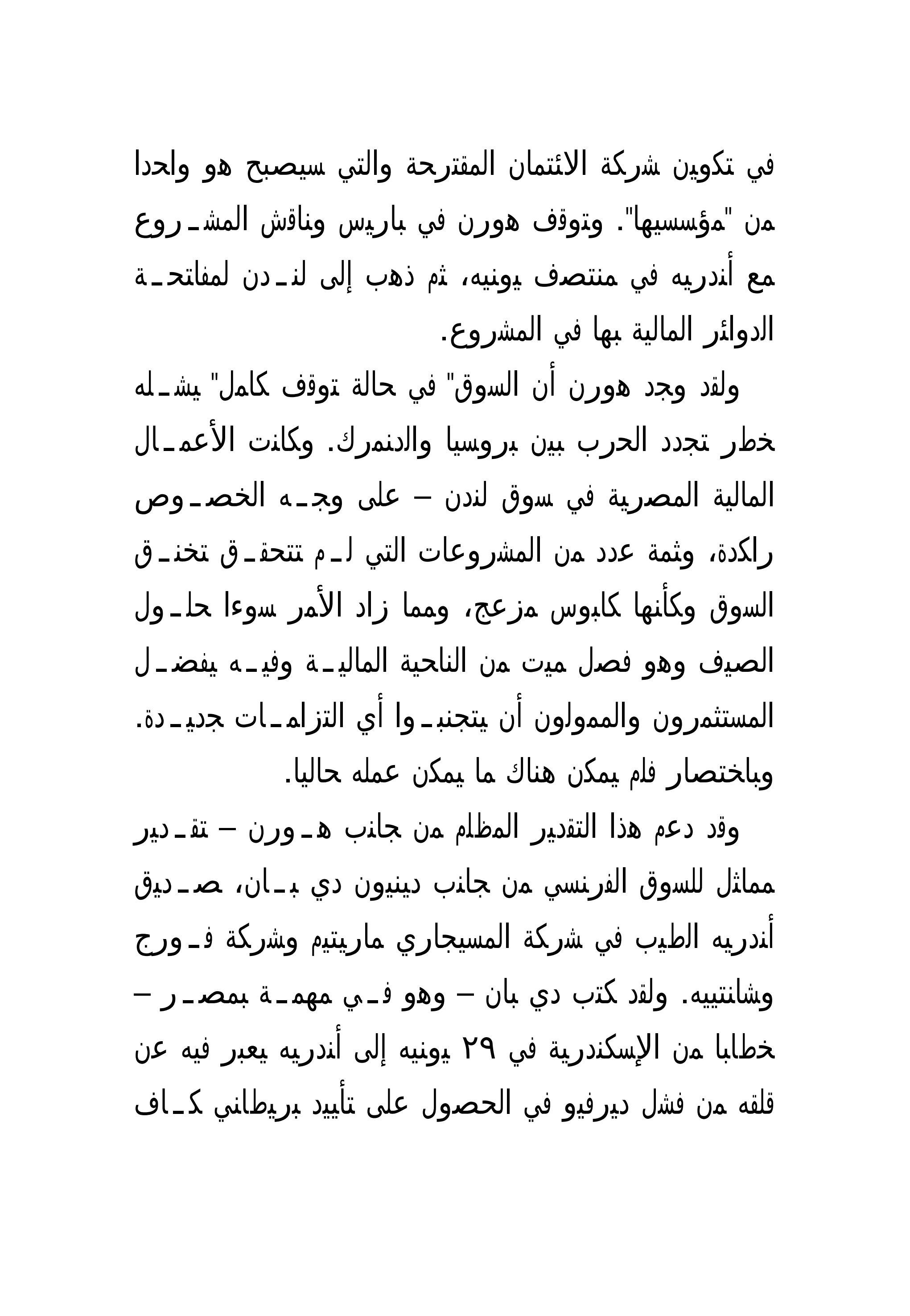


الجميع أن هذا التحول يمثل المصلحة العامة، وحتى لو كانت الظروف غير مواتية واللوائح غير مرضية فإن عماك سيبدو أمام الرأي العام مؤكد النجاح".

ويختم أندريه خطابه قائلاً:

"ولكني سأعود إلى الموضوع عندما تكون الأمور قد تقدمت عن ذلك، أما اليوم فأود أن أكرر لك مرة أخرى أنه يحسن أن تسرع. فالظروف تفرض عليك أن تتخذ إجراء سريعا، وعند موسم القطن القادم فلابد من أن تكون مستعدا لخدمة كل مصالح البلاد".

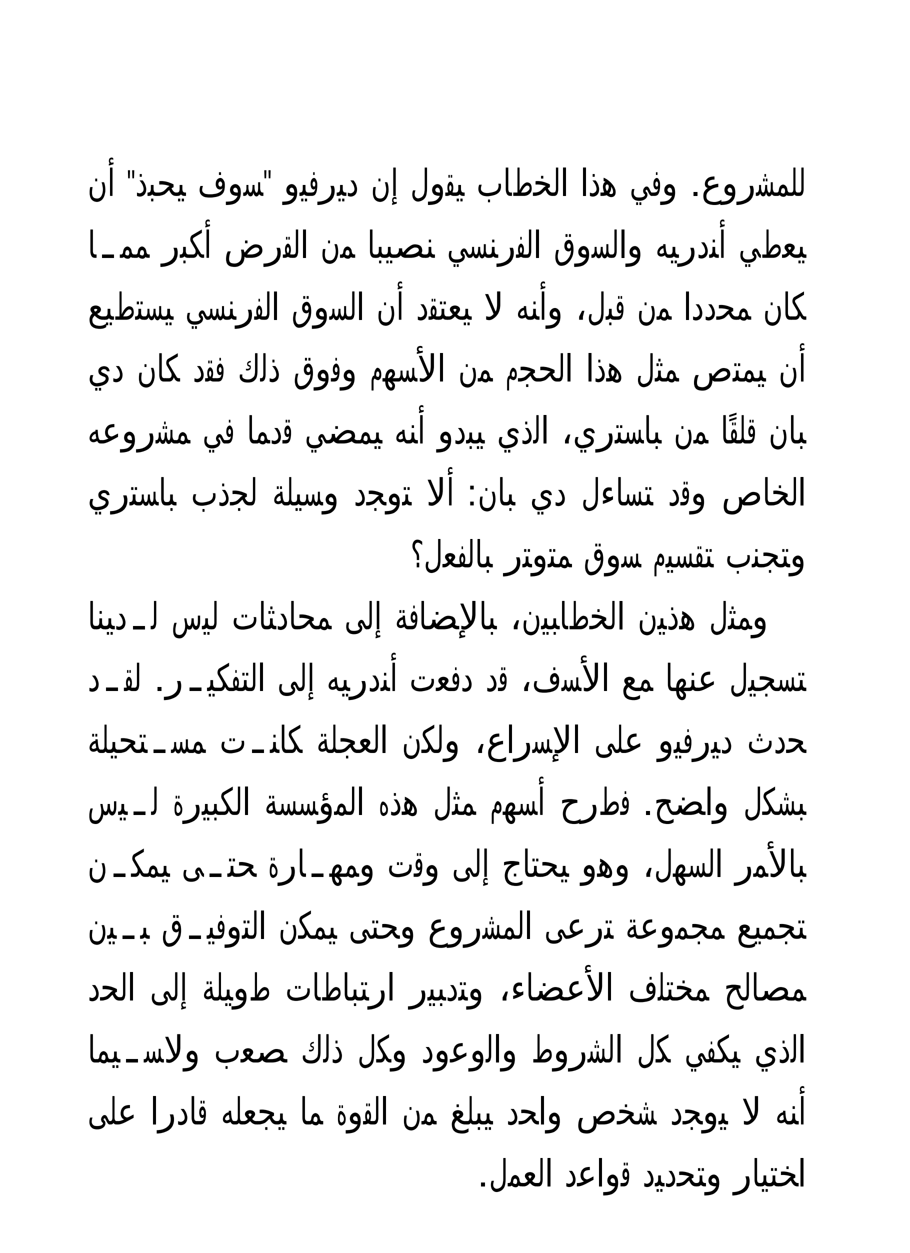
ولسوء الحظ فتر حماس أندريه نتيجة خطابين من مصدرين مختلفين تماما. وكان الخطاب الأول من صحفي يدعى هورن، كون لنفسه سمعة كخبير في الشؤون المالية، وكان المحرر المالي لصحيفة "جورنال دي ديبا" الفرنسية ذات النفوذ الكبير. ولقد قضى هورن بضعة شهور عام ١٨٦٤ في مصر درس فيها الصناعة والتجارة والبنوك المحلية مستهدفًا دون شك أن يجد لنفسه ثغرة ينفذ منها. ولقد وجد أوبنهايم وديرفيو في هورن شخصا مفيدا، وهكذا عاد إلى أوروبا ممثلاً لهما مكلفًا بأعمال كثيرة من بينها التفاوض



في تكوين شركة الائتمان المقترحة والتي سيصبح هو واحدا من "مؤسسيها". وتوقف هورن في باريس وناقش المشروع مع أندريه في منتصف يونيه، ثم ذهب إلى لندن لمفاتحة الدوائر المالية بها في المشروع.

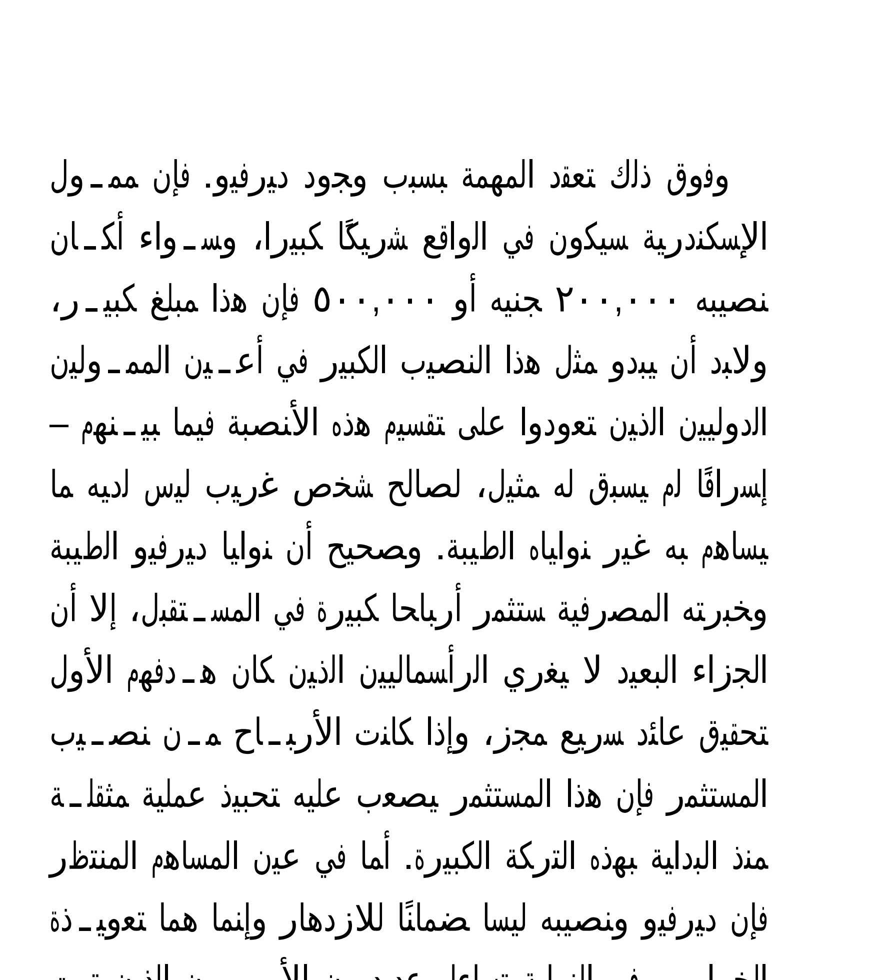
ولقد وجد هورن أن السوق" في حالة توقف كامل" يشله خطر تجدد الحرب بين بروسيا والدنمرك. وكانت الأعمال المالية المصرية في سوق لندن – على وجه الخصوص راكدة، وثمة عدد من المشروعات التي لم تتحقق تخنق السوق وكأنها كابوس مزعج، ومما زاد الأمر سوءا حلول الصيف وهو فصل ميت من الناحية المالية وفيه يفضل المستثمرون والممولون أن يتجنبوا أي التزامات جديدة. وباختصار فلم يمكن هناك ما يمكن عمله حاليا.

وقد دعم هذا التقدير المظلم من جانب هورن – تقدير مماثل للسوق الفرنسي من جانب دينيون دي بان، صديق أندريه الطيب في شركة المسيجاري ماريتيم وشركة فورج وشانتييه. ولقد كتب دي بان – وهو في مهمة بمصر – خطابا من الإسكندرية في ٢٩ يونيه إلى أندريه يعبر فيه عن قلقه من فشل ديرفيو في الحصول على تأييد بريطاني كاف



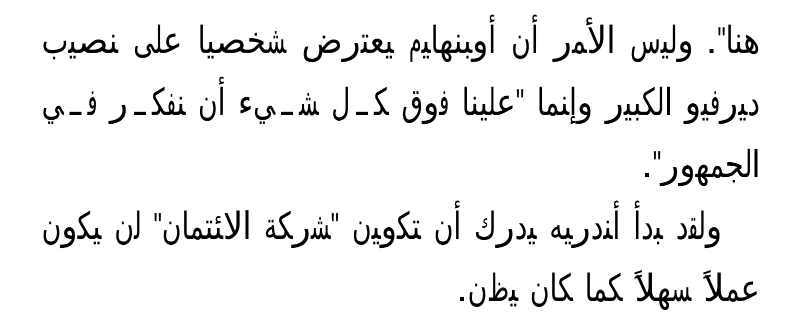
للمشروع. وفي هذا الخطاب يقول إن ديرفيو "سوف يحبذ" أن يعطي أندريه والسوق الفرنسي نصيبا من القرض أكبر مما كان محددا من قبل، وأنه لا يعتقد أن السوق الفرنسي يستطيع أن يمتص مثل هذا الحجم من الأسهم وفوق ذلك فقد كان دي بان قلقًا من باستري، الذي يبدو أنه يمضي قدما في مشروعه الخاص وقد تساءل دي بان: ألا توجد وسيلة لجذب باستري وتجنب تقسيم سوق متوتر بالفعل؟

ومثل هذين الخطابين، بالإضافة إلى محادثات ليس لدينا تسجيل عنها مع الأسف، قد دفعت أندريه إلى التفكير. لقد حدث ديرفيو على الإسراع، ولكن العجلة كانت مستحيلة بشكل واضح. فطرح أسهم مثل هذه المؤسسة الكبيرة ليس بالأمر السهل، وهو يحتاج إلى وقت ومهارة حتى يمكن تجميع مجموعة ترعى المشروع وحتى يمكن التوفيق بين مصالح مختلف الأعضاء، وتدبير ارتباطات طويلة إلى الحد الذي يكفي كل الشروط والوعود وكل ذلك صعب ولاسيما أنه لا يوجد شخص واحد يبلغ من القوة ما يجعله قادرا على اختيار وتحديد قواعد العمل.



وفوق ذلك تعقد المهمة بسبب وجود ديرفيو. فإن ممول الإسكندرية سيكون في الواقع شريكًا كبيرا، وسواء أكان نصيبه ٢٠٠,٠٠٠ جنيه أو ٥٠٠,٠٠٠ فإن هذا مبلغ كبير، ولابد أن يبدو مثل هذا النصيب الكبير في أعين الممولين الدوليين الذين تعودوا على تقسيم هذه الأنصبة فيما بينهم – إسرافًا لم يسبق له مثيل، لصالح شخص غريب ليس لديه ما يساهم به غير نواياه الطيبة. وصحيح أن نوايا ديرفيو الطيبة وخبرته المصرفية ستثمر أرباحا كبيرة في المستقبل، إلا أن الجزاء البعيد لا يغري الرأسماليين الذين كان هدفهم الأول تحقيق عائد سريع مجز، وإذا كانت الأرباح من نصيب المستثمر فإن هذا المستثمر يصعب عليه تحبيذ عملية مثقلة منذ البداية بهذه التركة الكبيرة. أما في عين المساهم المنتظر فإن ديرفيو ونصيبه ليسا ضمانًا للازدهار وإنما هما تعويذة الخراب، وفي النهاية تساءل عديد من الأوروبيين الذين تمت استشارتهم: هل وجود ديرفيو ضروري حقًا؟ إن شخصا من نوع ديرفيو لم يكن موجودا في البنك الإمبراطوري العثماني.

وعلى أية حال لقد كانت هناك شكوك منذ البداية، وحتى هنري أوبنهايم الذي ساعد ديرفيو في إعداد المشروع –



انتهز الفرصة للطعن في صديقه ففي أول يوليو كتب أوبنهايم إلى أندريه يخبره أنه يشعر أن النصيب المحجـوز لـ ديرفيو وشركائه كبير جدا: "لقد بحثت عن اتحاد يمكننـا أن نعطـي شركاء ديرفيو مجرد فائدة في العملية الجديدة، فإذا نجحـت ضمن لهم نجاحها فائدة دائمة. ولكن هذا الحل محل اعتراض هنا". وليس الأمر أن أوبنهايم يعترض شخصيا على نصيب ديرفيو الكبير وإنما "علينا فوق كـل شـيء أن نفكـر فـي الجمهور".

ولقد بدأ أندريه يدرك أن تكوين "شركة الائتمان" لن يكون عملاً سهلاً كما كان يظن.

***

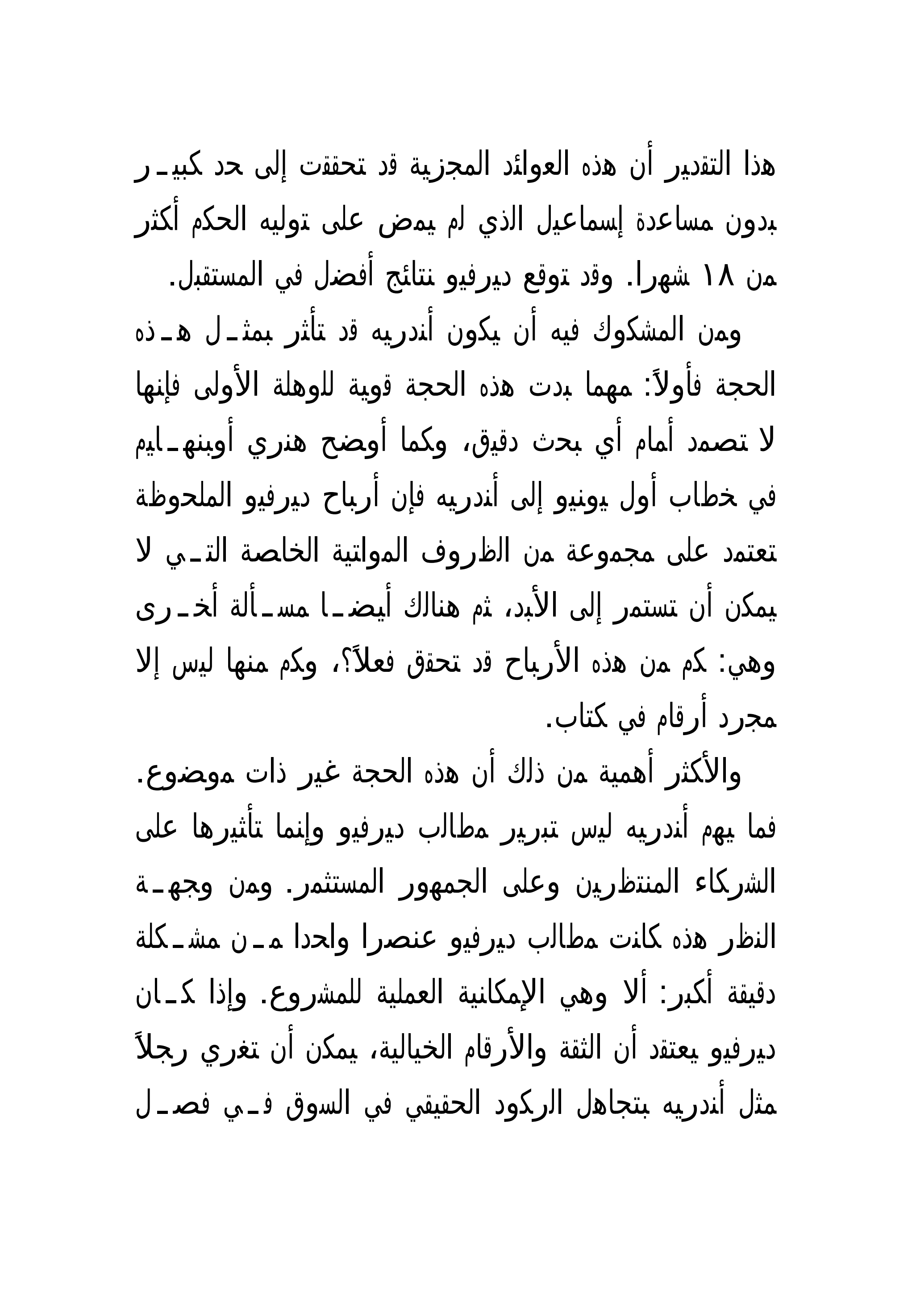
أما عند ديرفيو، فإن فشل مشروعه أمر لا يخطر له ببال. فمطالب إسماعيل المستمرة قد استنزفت قواه. ولقد حاول أن يحافظ على مصادره المالية برفض أعمـال ماليـة جديـدة، وتأجيل طلبات من الخديوي تبلغ حوالي عشرة ملايين فرنك، ولحسن حظه فإن الهبوط العام في النشاط المصري في ميدان الأعمال قد خفف الضغط عليه ومنـذ مـارس ١٨٦٤ أدى هبوط بسيط في الأسعار في ليفربول إلى توقف ارتفاع أسعار

القطن، وفضل التجار والمزارعون المصريون أن يتوقفـوا عن البيع وينتظروا الارتفاع. وهبطت الصفقات مع أوروبـا بعنف، ومع هذا الهبوط هبطت الحاجـة إلـى التسـهيلات الائتمانية وتسهيلات الخصم. ولقد استطاع ديرفيو أن يوقـف عجزه في باريس في الحدود المعقولة ( في نهاية يونيو كان العجز حوالي ٦٦٠,٠٠٠ فرنك فحسب) وكان سـعيدا بـأن يغطي الركود العام في السوق مركزه الضعيف.

كان هذا في الربيع، أما الآن فقد حل الصـيف، وأوشـك الفلاحون بعد أسابيع قليلـة أن يجمعـوا القطـن ويحلجـوه ويكبسوه وينقلوه إلى الإسكندرية. إن الوقت يمـر بسـرعة، والصيف فصل قائظ غير مريح في مصر، لاسيما بالنسـبة لمزارعين مثل إسماعيل أنفقوا إيراد حصاد العـام الماضـي وينتظرون الخريف بفارغ الصـبر. ولكـن المقترضـين – ولاسيما الذين تعودوا على ذلك – أقل تعاسة – من مقرضيهم فديرفيو – الغني بالوعود والفقير في النقود – كان يرتعد من مجرد التفكير في موسم القطن المقبل. وفي ٢٠ يونيو كتـب إلى باريس يقول إن أندريه ودي بان قد "أقنعاه" بمصلحته في قبول تحويل بنكه إلى مؤسسة مساهمة" وأنـه مـن المهـم

استعجال الأمر، ولما كان أوبنهايم مترددا وكان بنك فروهلنج – جوش مغاليا في مطالبه، فإن على أندريه أن يتولى الأمر وحده. بل إن ديرفيو يذكر صديقه قـائلاً: "لمـا كنـت قـد عرضت على مساعدتك في لندن إذا قصرت معونة جـوش فإنني أقبلها من كل قلبي" ثم أضاف في لهجة خيـرة" إننـي أشعر مثلك أننا في حاجة إلى سوق لندن، ولكن لا تنسى إنه مهما كانت رغبتنا في ضمان فائدة مجزية لأسهمنا فـإنني لا أريد أن يكون مشروعنا عملاً من أعمال المضاربة".

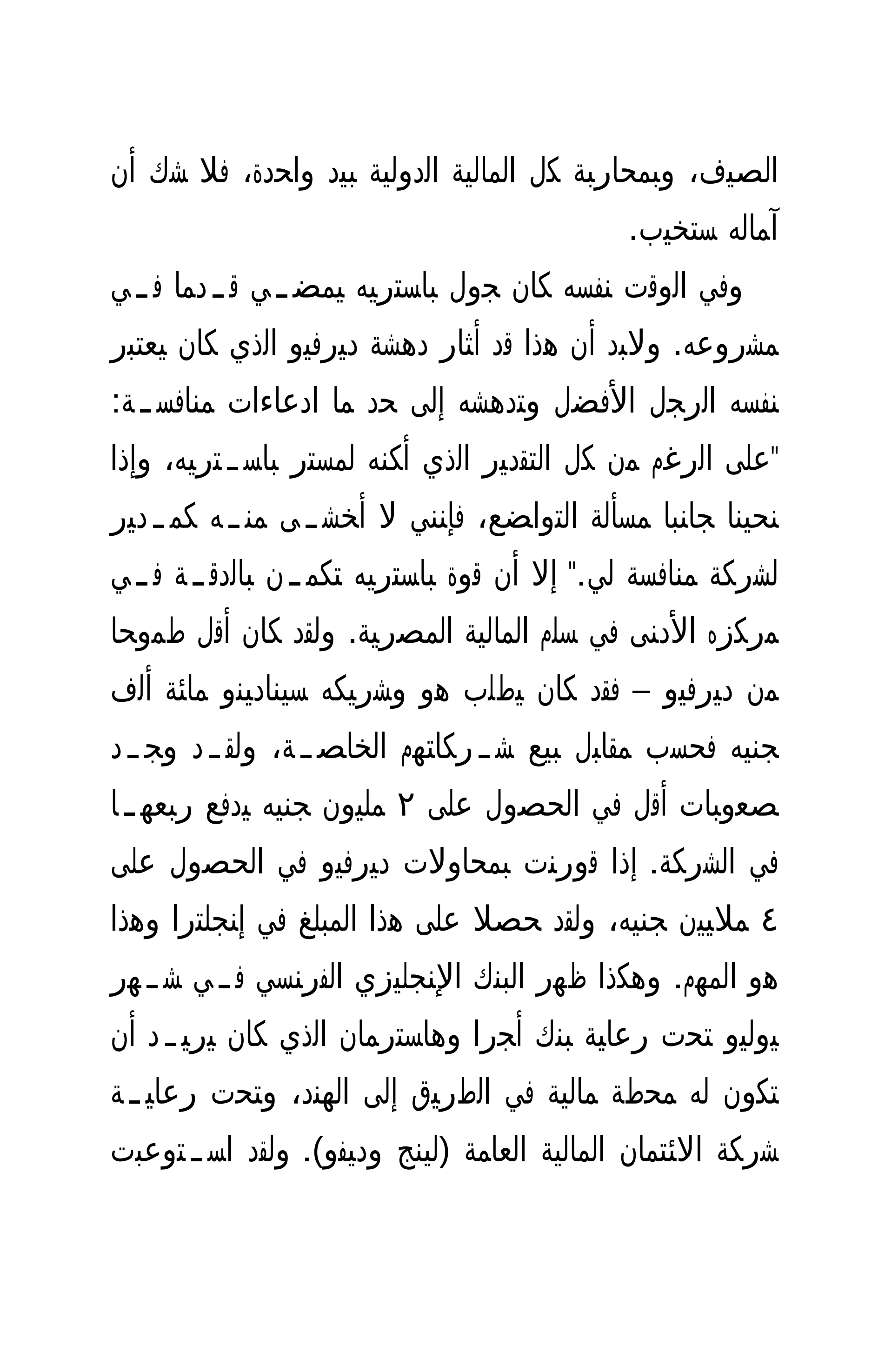
وفي نفس الوقت حاول ديرفيو أن يواجـه الاعتراضـات الموجهة ضد حصول أصحاب البنك القديم علـى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه نصيبا في البنك الجديد. فقد أرفق على خطابـه بيانـًا يوضح أن مصرفه قد حقق في المتوسط ربحا يزيـد ٣٠% عن أرباح السنوات الأربع الأولى، وأنه وفق هذا المعدل فإن المستثمرين في مصرفه يستطيعون أن يدفعوا ضعف قيمـة أسهم المؤسسة الجديدة وأن يحققوا بعد ذلك ١٥% ربحا فـي العام، وعلى ذلك فإن تخصيص ٥٠% مقابـل شـراء اسـم مصرفه الحالي – خمسة ملايين فرنك من رأس مال قـدره عشرة ملايين – لا يتضمن أي مبالغة أو إسراف. ومما يذكي



هذا التقدير أن هذه العوائد المجزية قد تحققت إلى حد كبير بدون مساعدة إسماعيل الذي لم يمض على توليه الحكم أكثر من ١٨ شهرا. وقد توقع ديرفيو نتائج أفضل في المستقبل.

ومن المشكوك فيه أن يكون أندريه قد تأثر بمثل هذه الحجة فأولاً: مهما بدت هذه الحجة قوية للوهلة الأولى فإنها لا تصمد أمام أي بحث دقيق، وكما أوضح هنري أوبنهايم في خطاب أول يونيو إلى أندريه فإن أرباح ديرفيو الملحوظة تعتمد على مجموعة من الظروف المواتية الخاصة التي لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، ثم هنالك أيضا مسألة أخرى وهي: كم من هذه الأرباح قد تحقق فعلاً؟، وكم منها ليس إلا مجرد أرقام في كتاب.

والأكثر أهمية من ذلك أن هذه الحجة غير ذات موضوع. فما يهم أندريه ليس تبرير مطالب ديرفيو وإنما تأثيرها على الشركاء المنتظرين وعلى الجمهور المستثمر. ومن وجهة النظر هذه كانت مطالب ديرفيو عنصرا واحدا من مشكلة دقيقة أكبر: ألا وهي الإمكانية العملية للمشروع. وإذا كان ديرفيو يعتقد أن الثقة والأرقام الخيالية، يمكن أن تغري رجلاً مثل أندريه بتجاهل الركود الحقيقي في السوق في فصل

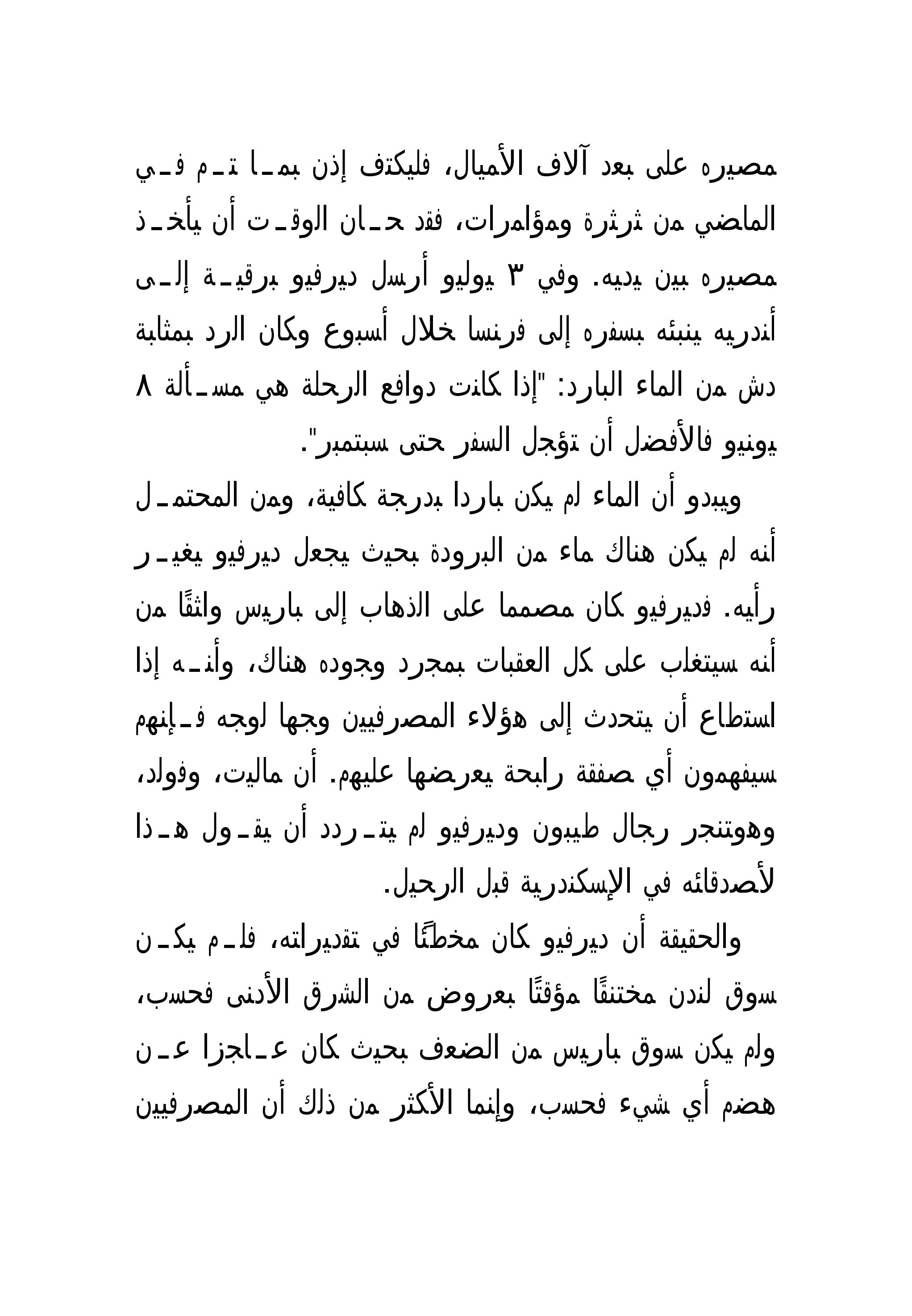


الصيف، وبمحاربة كل المالية الدولية بيد واحدة، فلا شك أن آماله ستخيب.

وفي الوقت نفسه كان جول باستريه يمضي قدما في مشروعه. ولابد أن هذا قد أثار دهشة ديرفيو الذي كان يعتبر نفسه الرجل الأفضل وتدهشه إلى حد ما ادعاءات منافسة: "على الرغم من كل التقدير الذي أكنه لمستر باستريه، وإذا نحينا جانبا مسألة التواضع، فإنني لا أخشى منه كمدير لشركة منافسة لي." إلا أن قوة باستريه تكمن بالدقة في مركزه الأدنى في سلم المالية المصرية. ولقد كان أقل طموحا من ديرفيو – فقد كان يطلب هو وشريكه سينادينو مائة ألف جنيه فحسب مقابل بيع شركاتهم الخاصة، ولقد وجد صعوبات أقل في الحصول على ٢ مليون جنيه يدفع ربعها في الشركة. إذا قورنت بمحاولات ديرفيو في الحصول على ٤ ملايين جنيه، ولقد حصلا على هذا المبلغ في إنجلترا وهذا هو المهم. وهكذا ظهر البنك الإنجليزي الفرنسي في شهر يوليو تحت رعاية بنك أجرا وهاسترمان الذي كان يريد أن تكون له محطة مالية في الطريق إلى الهند، وتحت رعاية شركة الائتمان المالية العامة (لينج وديفو). ولقد استوعبت

المؤسسة الجديدة بيتي باستريه إخوان وسينادينو وشـركاهم الماليين على أن يظل صاحبا هذين البيتـين مـديرين فـي المؤسسة الجديدة، وبهذه الطريقة توقـع البنـك الإنجليـزي المصري أن يجد نفسه منذ البداية" في أشد الأوضاع امتيازا فمن المؤكد أن ارتباطاته ستثمر أرباحا كبيرة. ولقد ضـمن البنك تعاون الأطراف التي تعرف بدقة كل الاستخدامات في البلاد، والتي استطاعت لسنين طويلة أن تحتفظ بثقة الحكومة والمجتمع التجاري في أوروبا والشرق"، وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية للأسهم حددت بخمسين جنيها للسـهم (وهـو سعر غير مناسب) إلا أن الآفاق كانت طيبة والأكثر من ذلك أن المشروع قد عولج بمهارة بحيث غطيت الأسهم وزادت.

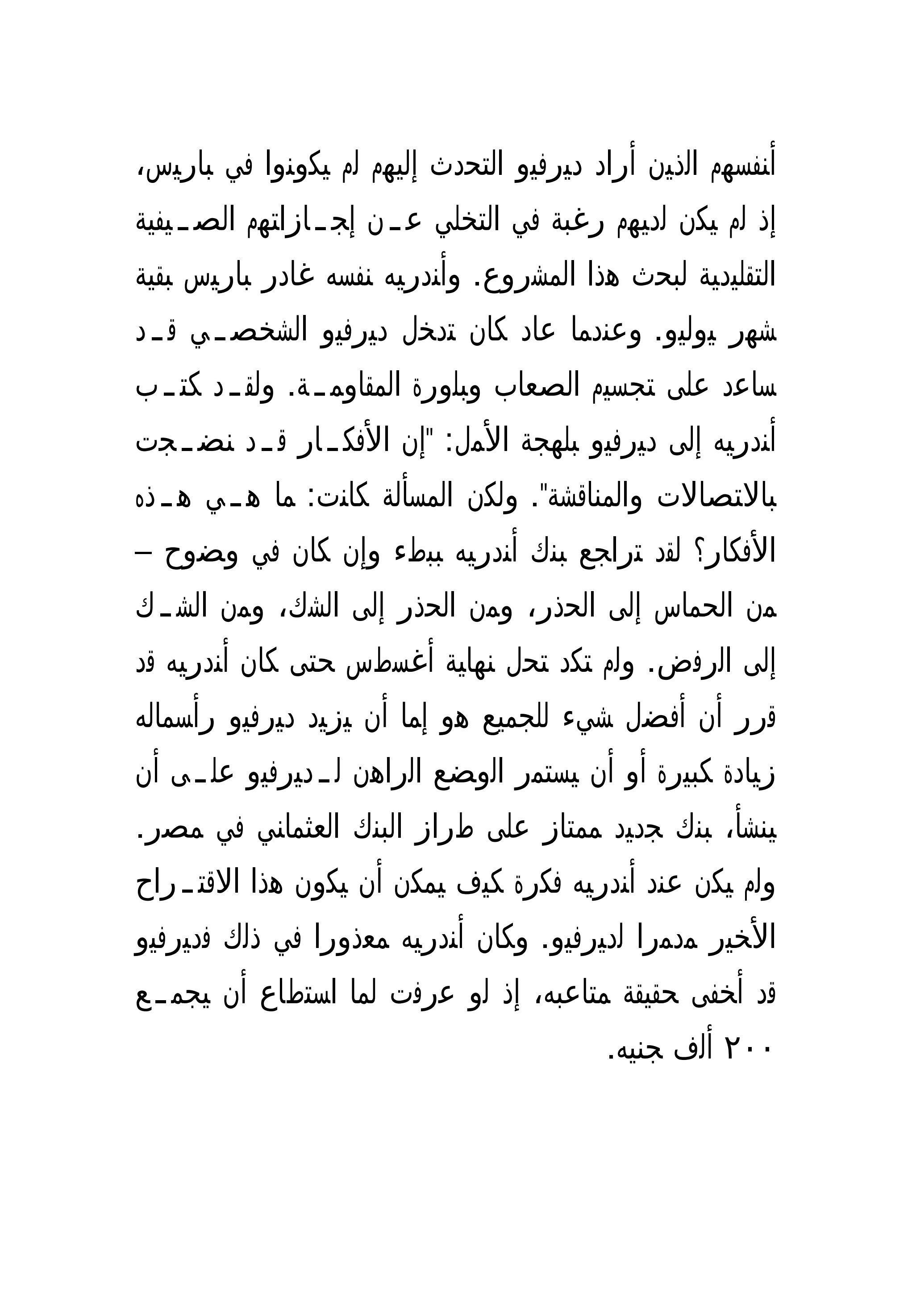
ولقد علم ديرفيو بنجاح باستريه مباشرة بعد أن أرسل إلى أندريه خطابه المؤرخ ٣٠ يونيو. ولسنا نعرف رد فعله لهذا الخبر، وربما تكون الدهشة قد عقدت لسانه في أول الأمـر. ولكن بمجرد أن زالت الدهشة الأولى فلابد أن إدراكه بـأن زميله في البؤس قد تركه وحده يعاني آلام الصدمة، قد آلمه أكثر من آلام الصدمة نفسه. وأكثر من أي وقت مضى، بـدا ديرفيو ينعي عجزه في الإسكندرية بينما يتحكم الغرباء فـي



مصيره على بعد آلاف الأميال، فليكتف إذن بما تم في الماضي من ثرثرة ومؤامرات، فقد حان الوقت أن يأخذ مصيره بين يديه. وفي ٣ يوليو أرسل ديرفيو برقية إلى أندريه ينبئه بسفره إلى فرنسا خلال أسبوع وكان الرد بمثابة دش من الماء البارد: "إذا كانت دوافع الرحلة هي مسألة ٨ يونيو فالأفضل أن تؤجل السفر حتى سبتمبر".

ويبدو أن الماء لم يكن باردا بدرجة كافية، ومن المحتمل أنه لم يكن هناك ماء من البرودة بحيث يجعل ديرفيو يغير رأيه. فديرفيو كان مصمما على الذهاب إلى باريس واثقًا من أنه سيتغلب على كل العقبات بمجرد وجوده هناك، وأنه إذا استطاع أن يتحدث إلى هؤلاء المصرفيين وجها لوجه فإنهم سيفهمون أي صفقة رابحة يعرضها عليهم. أن ماليت، وفولد، وهوتنجر رجال طيبون وديرفيو لم يتردد أن يقول هذا لأصدقائه في الإسكندرية قبل الرحيل.

والحقيقة أن ديرفيو كان مخطئًا في تقديراته، فلم يكن سوق لندن مختنقًا مؤقتًا بعروض من الشرق الأدنى فحسب، ولم يكن سوق باريس من الضعف بحيث كان عاجزا عن هضم أي شيء فحسب، وإنما الأكثر من ذلك أن المصرفيين



أنفسهم الذين أراد ديرفيو التحدث إليهم لم يكونوا في باريس، إذ لم يكن لديهم رغبة في التخلي عـن إجـازاتهم الصـيفية التقليدية لبحث هذا المشروع. وأندريه نفسه غادر باريس بقية شهر يوليو. وعندما عاد كان تدخل ديرفيو الشخصـي قـد ساعد على تجسيم الصعاب وبلورة المقاومـة. ولقـد كتـب أندريه إلى ديرفيو بلهجة الأمل: "إن الأفكـار قـد نضـجت بالاتصالات والمناقشة". ولكن المسألة كانت: ما هـي هـذه الأفكار؟ لقد تراجع بنك أندريه ببطء وإن كان في وضوح – من الحماس إلى الحذر، ومن الحذر إلى الشك، ومن الشـك إلى الرفض. ولم تكد تحل نهاية أغسطس حتى كان أندريه قد قرر أن أفضل شيء للجميع هو إما أن يزيد ديرفيو رأسماله زيادة كبيرة أو أن يستمر الوضع الراهن لـديرفيو علـى أن ينشأ، بنك جديد ممتاز على طراز البنك العثماني في مصر. ولم يكن عند أندريه فكرة كيف يمكن أن يكون هذا الاقتـراح الأخير مدمرا لديرفيو. وكان أندريه معذورا في ذلك فديرفيو قد أخفى حقيقة متاعبه، إذ لو عرفت لما استطاع أن يجمـع ٢٠٠ ألف جنيه.

# الفصل التاسع

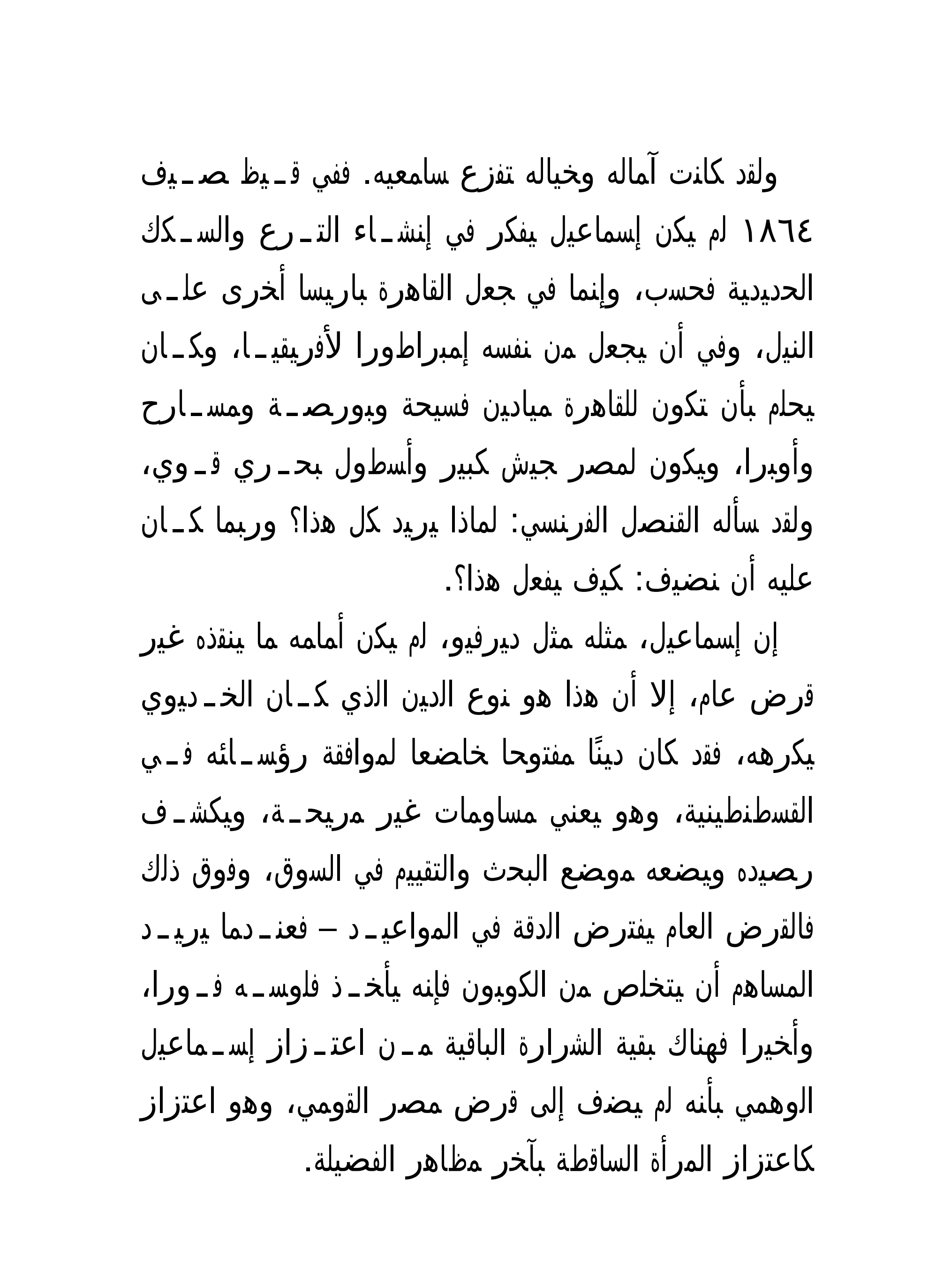
## الثمن الغالي للنعمة

عندما عاد ديرفيو إلى مصر في آخر سبتمبر ١٨٦٤ لـم يكن أمامه لحل مشاكله غير قرض عام. لقد كـان ديرفيـو مفلسا. نعم إنه مازال على الورق غنيا، مهما، وأول مصرفي في مصر، وكانت دفاتر حساباته تعبر عن فـائض كبيـر – فإسماعيل وحده كان مدينًا لديرفيو بأكثر من التزاماته بكثير. ولكن ثمة فرق بين دين ودين. فبينما كان مقرضوا ديرفيـو بنوكًا أوروبية تتمسك بمواعيد الـدفع، كانـت مسـحوبات إسماعيل بلا ميعاد على الإطلاق.

والأكثر من ذلك أن الخديوي كان عاجزا عن الدفع حتـى لو أراد ذلك، فقد استهلك منذ زمن إيراد محصـول ١٨٦٣، وامتص كلا من ديرفيو وأوبنهايم حتى الثمالة- إذ كان مدينًا لهما في سبتمبر بمبلغ ٤٠ مليون فرنك. ولقد بـذلت شـركة التجارة المصرية جهدها بإقراض إسماعيل مـرارا خـلال الربع الأول من ١٨٦٤، ولكنها عندما رفضت الاندماج مـع

الشركة المجيدية، فقدت وسائل المساعدة وأغضبته. ولقد استنفذ إسماعيل إلى آخر قطرة ممولي الإسكندرية وتجارها، حتى بريفيري وحثالة مجتمع التجارة لم يسلموا منه. أما البقرة الوحيدة التي لم تحلب فهي البنك الإنجليزي – المصري، ولكن الخديوي كان مدينًا بمبالغ ضخمة لبنكي باستري وسينادينو اللذين ورثهما البنك الإنجليزي المصري في المطالبة بهذه المبالغ.

ولم يكن إسماعيل مهتما بدفع ديونه، إلا عندما كان عليه أن يفعل ذلك حتى يقترض مبالغ أكبر، لقد ابتعد عن صورة الأمير الحريص الذي كان يتحدث بفخر عن إقطاعياته الممتازة في إدارتها والذي وعد أن يقتصر في نفقاته على مخصصات مدنية، فعبء الدين ووصمته قد فقدا كل معنى عنده، وأصبح الدين كإدمان المخدر، كلما اقترض زادت شهوته إلى الاقتراض، هذا الجبل من الأعباء الذي كان من الممكن أن يحطم شخصا غيره، لم يكن له من أثر عليه إلا أن يساعده على أن يتسلق إلى أعلى ويرى آفاقًا جديدة أشد اتساعا.



ولقد كانت آماله وخياله تفزع سامعيه. ففي قيظ صيف ١٨٦٤ لم يكن إسماعيل يفكر في إنشاء الترع والسكك الحديدية فحسب، وإنما في جعل القاهرة باريسا أخرى على النيل، وفي أن يجعل من نفسه إمبراطورا لأفريقيا، وكان يحلم بأن تكون للقاهرة ميادين فسيحة وبورصة ومسارح وأوبرا، ويكون لمصر جيش كبير وأسطول بحري قوي، ولقد سأله القنصل الفرنسي: لماذا يريد كل هذا؟ وربما كان عليه أن نضيف: كيف يفعل هذا؟.

إن إسماعيل، مثله مثل ديرفيو، لم يكن أمامه ما ينقذه غير قرض عام، إلا أن هذا هو نوع الدين الذي كان الخديوي يكرهه، فقد كان دينًا مفتوحا خاضعا لموافقة رؤسائه في القسطنطينية، وهو يعني مساومات غير مريحة، ويكشف رصيده ويضعه موضع البحث والتقييم في السوق، وفوق ذلك فالقرض العام يفترض الدقة في المواعيد – فعندما يريد المساهم أن يتخلص من الكوبون فإنه يأخذ فلوسه فورا، وأخيرا فهناك بقية الشرارة الباقية من اعتزاز إسماعيل الوهمي بأنه لم يضف إلى قرض مصر القومي، وهو اعتزاز كاعتزاز المرأة الساقطة بآخر مظاهر الفضيلة.

وأحيانًا كان من الصعب أن تقنع إسماعيل بأن يقتـرض مالاً. ولقد حاول بنك أوبنهايم أن يدفع إسماعيل منـذ توليـه الحكم إلى عمل قرض عام؛ فإذا كان البنك قد تـولى طـرح قرض مربح من قبل، كان حريصا بالطبع علـى أن يتـولى طرح قرض آخر. أما ديرفيو فقد رأينا أنه كان أقل حماسـا في أول الأمر، ثم أخذ يؤيد هذه الفكرة بعد ذلك تحت ضغط الظروف.

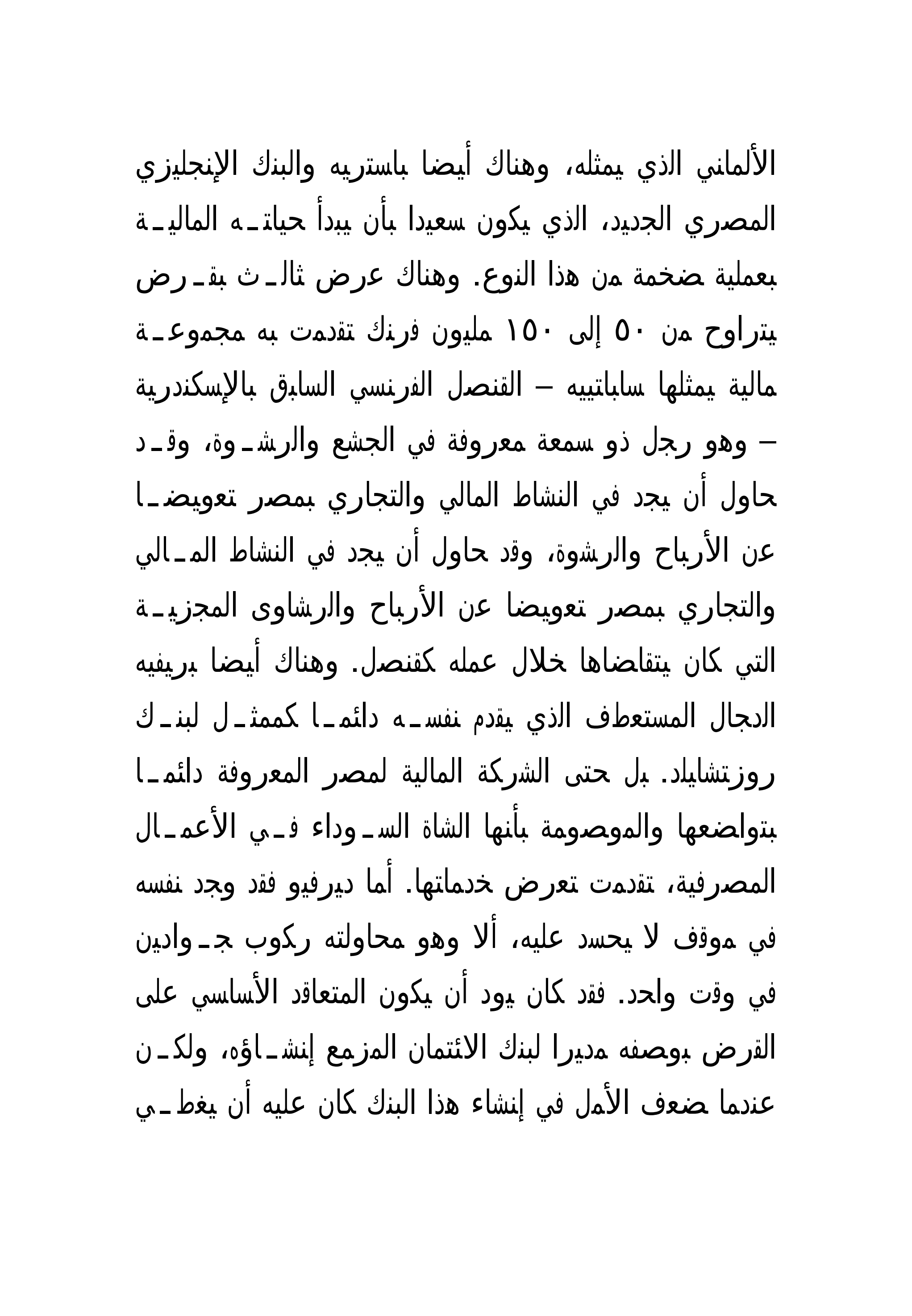
ولقد اشتد ضغط الظروف في أواخر شتاء ٦٣ – ١٨٦٤ عندما كان أندريه يلح على بنك ديرفيو وشـركاه بـدفع مـا عليهم، وكان الخديوي يبتكر وسائل تجعل بنك ديرفيو أكثـر غنى حتى يستطيع أن يقرضه أموالاً أكبر. وفجأة أصـبحت فكرة القرض مغرية جدا لديرفيو. فإلى جانب أنـه سـيمكن إسماعيل من سداد ديونه، فإن هذا القرض سيمنح البنوك التي تصدره أرباح كبيرة، ولقد كان إسماعيل يؤكد لديرفيو دائمـا أنه سيكاف بكل العمليات التي من هذا النوع.

غير أن إسماعيل لم يكن مقتنعا – مثل دائنيه – بضرورة الإسراع في عمل قرض. وانتهى الضغط عليه في فبرايـر ومارس ١٨٦٤ بتأكيده أن القرض سيتم فعلاً.

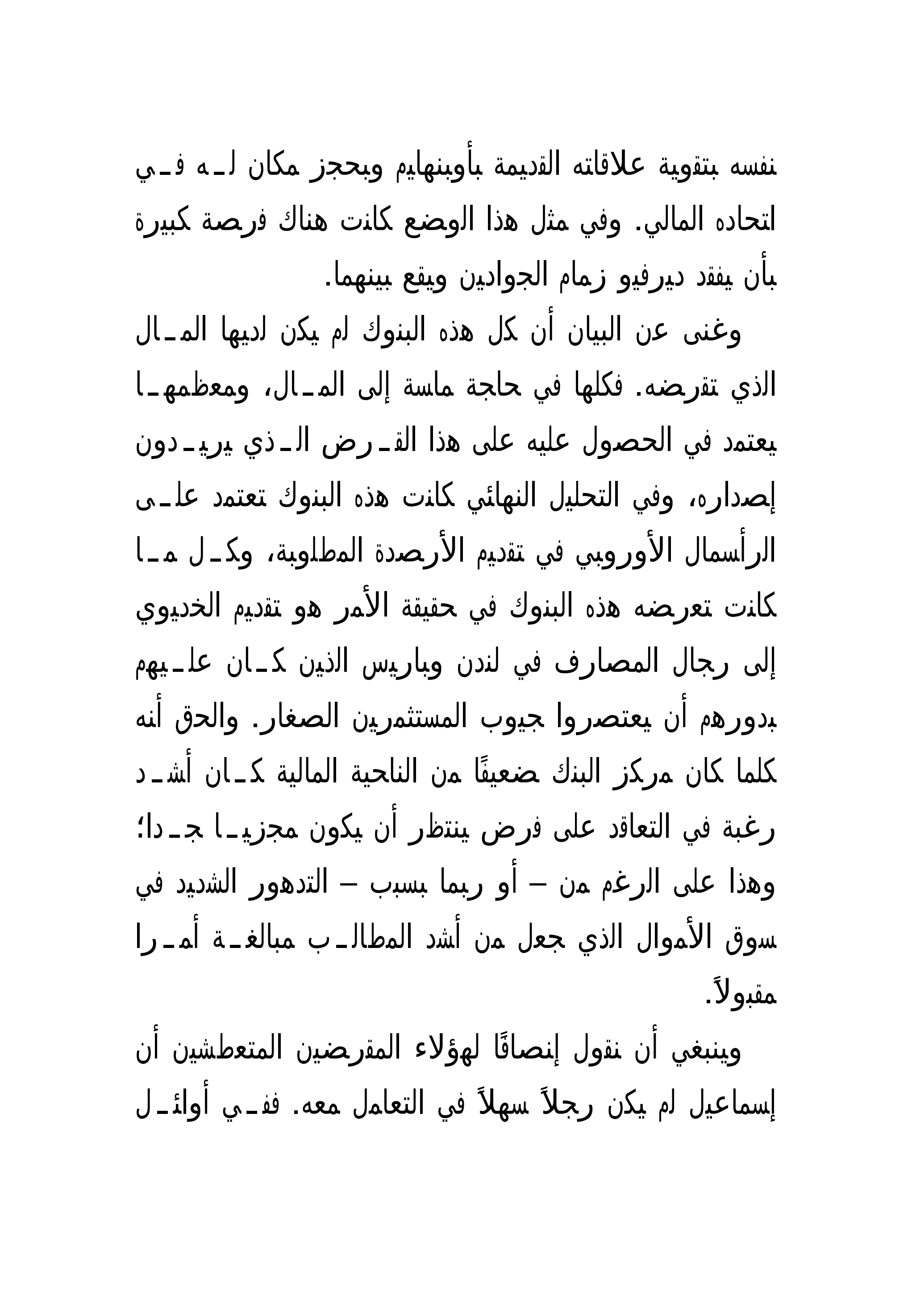
إن هذا أمر مقرر، ولكن ينبغي الانتظار حتـى يصـفي الخلاف مع شركة قناة السويس. ولقد بدا هذا التفكير معقولاً. فالتعويضات التي توقع إسماعيل أن يدفعها (وإن لم يتصـور أنها ستكون باهظة إلى الحد الذي تبين بعـد ذلـك) تمنحـه تبريرا جميلاً لإصدار سندات.

غير أن التحكيم في مشكلة القناة تم ومضى، ومع ذلك فلم يتم القرض. عند ذلك الوقت، لم يكن حتى ديرفيو مهتما، فقد كان منهمكًا في مشروع تحويل بنكه، الذي كان يبشر بحـل مشاكله المالية بشكل أنسب من أي قرض، ولكن بمجـرد أن أصبح واضحا أنه لا مفر من بعض التأخير في تكوين شركة الائتمان الجديدة وطرح أسهمها، أنضم ديرفيو إلـى صـف رجال الأعمال المصريين الذين كانوا في أشد الحاجـة إلـى قرض لإنقاذ جلودهم والذين كانوا حريصـين علـى تـولي إصداره لملء خزائنهم.

ولقد كانت هنالك وفرة في المستعدين للأقراض، إذ كـان الخديوي محوطًا بحاشية صغيرة مـن الممـولين الأغنيـاء المتنافسين واحدا بعد الآخر على أن يضـعوا أنفسـهم فـي خدمته. فهناك بالطبع أوبنهايم والاتحاد المـالي الإنجليـزي



الألماني الذي يمثله، وهناك أيضا باستريه والبنك الإنجليزي المصري الجديد، الذي يكون سعيدا بأن يبدأ حياتـه الماليـة بعملية ضخمة من هذا النوع. وهناك عرض ثالـث بقـرض يتراوح من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك تقدمت به مجموعـة مالية يمثلها ساباتييه – القنصل الفرنسي السابق بالإسكندرية – وهو رجل ذو سمعة معروفة في الجشع والرشـوة، وقـد حاول أن يجد في النشاط المالي والتجاري بمصر تعويضـا عن الأرباح والرشوة، وقد حاول أن يجد في النشاط المـالي والتجاري بمصر تعويضا عن الأرباح والرشاوى المجزيـة التي كان يتقاضاها خلال عمله كقنصل. وهناك أيضا بريفيه الدجال المستعطف الذي يقدم نفسـه دائمـا كممثـل لبنـك روزتشايلد. بل حتى الشركة المالية لمصر المعروفة دائمـا بتواضعها والموصومة بأنها الشاة السـوداء فـي الأعمـال المصرفية، تقدمت تعرض خدماتها. أما ديرفيو فقد وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه، ألا وهو محاولته ركوب جـوادين في وقت واحد. فقد كان يود أن يكون المتعاقد الأساسي على القرض بوصفه مديرا لبنك الائتمان المزمع إنشـاؤه، ولكـن عندما ضعف الأمل في إنشاء هذا البنك كان عليه أن يغطـي



نفسه بتقوية علاقاته القديمة بأوبنهايم وبحجز مكان له في اتحاده المالي. وفي مثل هذا الوضع كانت هناك فرصة كبيرة بأن يفقد ديرفيو زمام الجوادين ويقع بينهما.

وغنى عن البيان أن كل هذه البنوك لم يكن لديها المال الذي تقرضه. فكلها في حاجة ماسة إلى المال، ومعظمها يعتمد في الحصول عليه على هذا القرض الذي يريدون إصداره، وفي التحليل النهائي كانت هذه البنوك تعتمد على الرأسمال الأوروبي في تقديم الأرصدة المطلوبة، وكل ما كانت تعرضه هذه البنوك في حقيقة الأمر هو تقديم الخديوي إلى رجال المصارف في لندن وباريس الذين كان عليهم بدورهم أن يعتصروا جيوب المستثمرين الصغار. والحق أنه كلما كان مركز البنك ضعيفًا من الناحية المالية كان أشد رغبة في التعاقد على قرض ينتظر أن يكون مجزيا جدا؛ وهذا على الرغم من – أو ربما بسبب – التدهور الشديد في سوق الأموال الذي جعل من أشد المطالب مبالغة أمرا مقبولاً.

وينبغي أن نقول إنصافًا لهؤلاء المقرضين المتعطشين أن إسماعيل لم يكن رجلاً سهلاً في التعامل معه. ففي أوائل

سبتمبر، عندما كانت الحكومة عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين، وكانت نصف بنوك الإسكندرية تصرخ من شدة حاجتها إلى أرصدة، وكان إسماعيل نفسه مفلسا، حرص الخديوي على أن يوضح بأن الإنباء عن قرض جديد سابقة لأوانها، وأن التزاماته لم تكن ملحة التنفيذ كما يشاع، وأنه يأمل أن تمضي الأمور بدون قرض بعضا من الوقت. وبالتأكيد كان إسماعيل يعتمد على إيراد محصول القطن الجديد لكي يغطيه حتى الأزمة التالية؛ ولسوء حظه لم يكن سوق القطن ما كان من قبل: ففي سنة ١٨٦٣، فاقت أسعار القطن كل التوقعات المعقولة، وفي سنة ١٨٦٤ خف تأثير التضخم على أسعار القطن، ووجد إسماعيل أن دخله ليس إلا ثلثا ما كان يتوقع – مائتا فرنك بدلاً من ثلاثمائة في البالة الواحدة.

وفي الحقيقة فإن إسماعيل لم يحصل على أي دخل من القطن، فإذا كان مترددا أمام أسعار غير معقولة من وجهة نظره فضل الخديوي أن يمنع قطنه عن السوق. وهكذا أصبح القرض أمرا لا يمكن تجنبه وكان الفائز بهذه العملية هو بنك أوبنهايم وحاشيته؛ وفي ١٠ من سبتمبر أبرق هنري أوبنهايم

إلى أندريه قائلاً إنه عقد القرض مع إسماعيل وأنه قد اتفـق على كل شيء باستثناء التفاصيل.

وكما هو الحال غالبا، فإن التفاصيل الصغيرة تثبت دائمـا أنها العقبة الكبيرة، وربما كانت هذه التفاصيل ليسـت غيـر تكئة. وعلى أية حال فقد اختلف الخديوي وأوبنهـايم حـول ضمانات القرض وحول نصيب المتعاقدين وحول علاقـات أوبنهايم بالأمير مصطفى – شقيق إسماعيل – وعديـد مـن المسائل المتعلقة بالقرض وغير المتعلقة به، ورفض إسماعيل أن يوقع القرض، وسافر إلى الصعيد حيث اعتزل في أحـد قصوره بعد أن أوضح أنه مازال يفكر في عروض أخرى.

ومع ذلك فعندما هدأ إسماعيل لم يكن هناك غير أوبنهايم. فسباتييه لم يكن مستعدا للموافقة علـى شـروط إسـماعيل، وباستريه فقد أعصابه، وبرفييه ممثـل روزتشـايلد العظـيم اختفى تماما؛ أما ديرفيو فقد كان بالطبع سعيدا لأن يكون مع صديقه الطيب أوبنهايم.

ولقد ماطل إسماعيل وسوف قدر إمكانه. وفـي ١٨، ١٩ من سبتمبر كانت البرقيات إلى باريس تنبئ بأن المفاوضات قد قطعت. وفي ٢١ من سبتمبر أعلن أن اتفاقية قد أبرمـت

على "وجه التأكيد"، ومع ذلك فحتى ٢٧ من سـبتمبر كـان الخديوي مازال مستعدا لقبول عروض جديـدة كمـا يقـول القنصل الفرنسي. وعلى الرغم من أننا لا نعـرف التـاريخ الدقيق لعقد القرض، إلا أننا نعلم أن ديرفيو كتب لأول مـرة في ٨ من أكتوبر إلى أندريه يعلن وهو يتنفس الصـعداء أن القرض قد تم (وها نحن اليوم قد أنقذنا من الناحية المالية).

***

فهل أنقذ ديرفيو؟ نعم ولا فمنذ أن جف مـداد التوقيعـات كان يعتبر أن المال قد دخل جيبه فعلاً، وكان من المفروض أن تكون خبرته في مشروع بنك الائتمان المصري قد علمته غير هذا. فالأسهم لن تطرح في السوق حتى يتكون الاتحـاد المشرف على القرض ويتحدد نصيب كـل مشـترك فيـه، وبالإضافة إلى ذلك فمازالت هناك نقاط عديدة للمناقشة بـين المتعاقدين والحكومة المصرية ولاسيما فيما يتعلق بشـروط الدفع، وكل هذا كان يعني مئات من السـاعات فـي الأخـذ والعطاء قبل أي محاولة لاستمالة المستثمر.

وبينما كان رعاة المشروع يناورون ويسـتعدون للحظـة المناسبة لإصدار القرض كان ديرفيو قد أضـعفه اسـتنزاف

إسماعيل المستمر له تحت أنسب الظروف، ووجـد ديرفيـو نفسه محاصرا بأزمة مالية أشد قسوة من أزمة ٦٣؛ ١٨٦٤، وكما هي العادة دائما كانت نذر الأزمة، ومع ذلك فقد بـدت للكثيرين وكأنها مفاجأة. فمنذ عدة شهور كان سـعر فائـدة البنوك في مستوى مخيف تماما، ومع ذلـك كـان السـوق منتعشًا إلى حد أن المال الغالي الثمن لم يسـتطع أن يطفـئ حماس المستثمرين، وحتى عندما أدى الصيف في النهاية إلى حالة ركود كان الشعور العام أن هذا أمر مؤقت وأن الأمور ستتغير مع أول نسمة من نسمات الخريف.

غير أن بنك إنجلترا رفع في ٤ أغسطس سعر الفائدة إلى ٨% وفي ٨ سبتمبر إلى ٩%، وباستثناء أسبوعين سابقين في سنة ١٨٦٤ يعتبر هذا السعر أعلى معدل منـذ سـعر الـ ـ ١٠% الفظيع في نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٥٧، وفـي هـذه المرة لم تكن المشكلة مجرد تدفق مؤقت لتمويـل عمليـات شراء القطن من الشرق، وإنما كانت أسعار السلع لأول مرة في طريق الهبوط وكانت التجارة في أزمة.

وكان القطن أشد السلع تأثرا بهذه الحالة. ففي ٤ مايو سنة ١٨٦٤ عبر جرانت نهر رابيدن ليبدأ حملته العسـكرية فـي

فرجينيا التي كان منتظرا انتهاؤها عند أبوماتوكس، ولم يكـد يحل ١٥ يونيو حتى كان جيش الاتحاد قد تقدم إلى ضواحي مدينة بترسبورج وجعل التفكك المستمر في قوات الجنـرال لي من نتيجة المعركة مجرد مسألة وقـت. وفـي مينـاءي ليفربول والهافر بدأت إشاعات السلام تهز بورصة القطـن، وتوقفت الأسعار برهة بسبب ما استهلكه المحصول السابق، ولكن عندما بدأ محصول ١٨٦٤ يتدفق فـي سـبتمبر إلـى موانى مصر والهند، كانت حالة الانتعاش التي شاهدها سوق القطن خلال السنوات الأربع في طريقها إلى الاختفاء. وهبط سعر القطن المصري من ٣٠ بنس في الرطل في نهاية يونيو إلى ٢١ بنس في الأسبوع الأخير من أكتوبر.

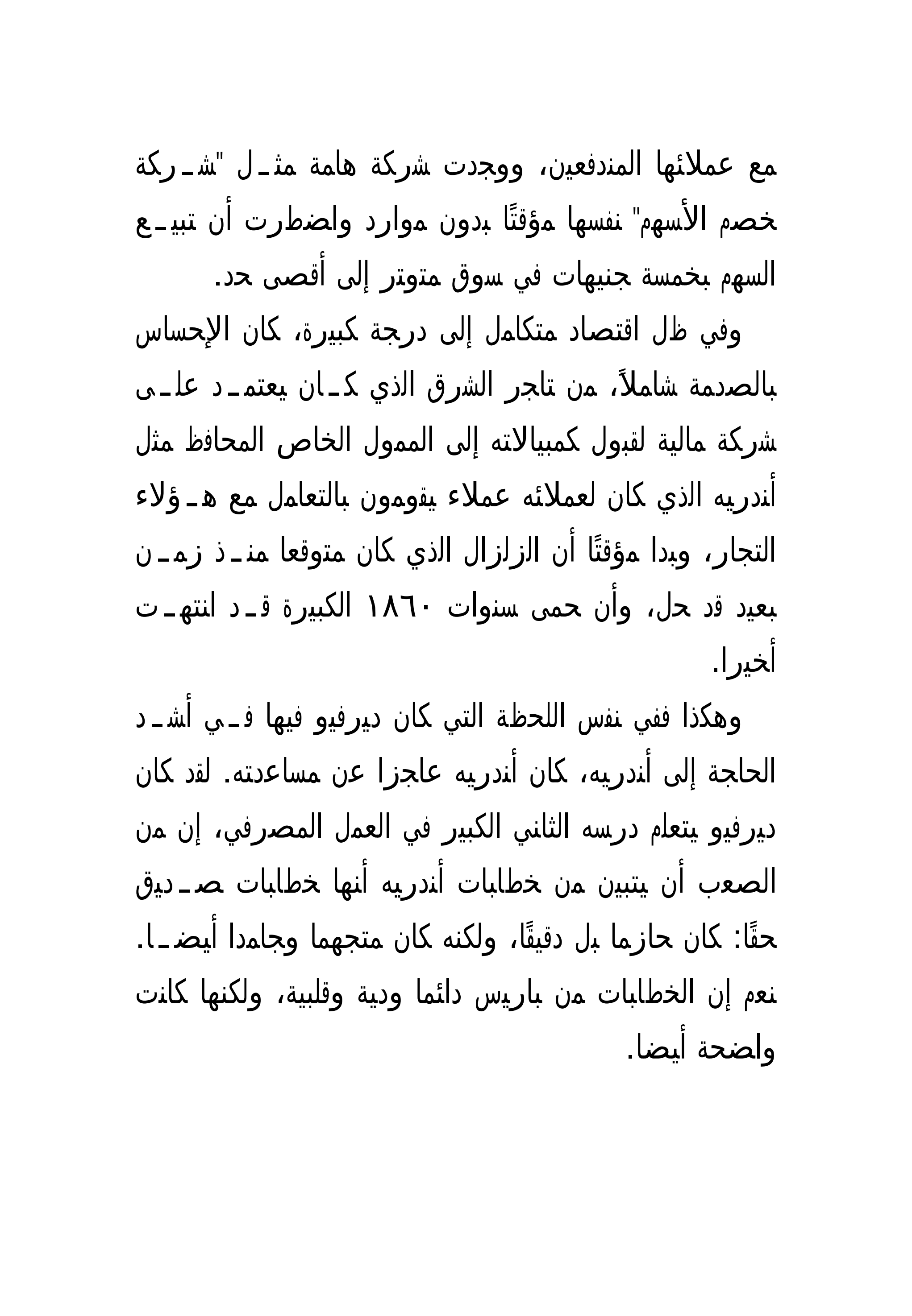
وأحس الجميع في كافة أركان الحيـاة المصـرية بآثـار الانهيار. نعم ظلت البلاد منتجا ومصدرا هاما للقطن – لـم ينخفض الإنتاج السنوي أبدا بعد ذلك إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب الأهلية الأمريكية – ولكن التضخم الكبيـر الذي كان بمثابة القوة الموجهة لارتفاع أسعار المحصول في أوائل الستينيات اختفى تماما وفقد الفلاح إيراده الكبيـر وإن بقيت ضرائبه الكبيرة ووجد التجـار مـن كافـة الأنـواع

(مضاربو القطن ومستوردو المنسوجات وصغار أصـحاب الحوانيت والباعـة المتجولـون) أنفسـهم متـورطين فـي التزاماتهم، وأن رؤوس أموالهم وتوقعاتهم تجمدت في شـكل سلعة غير قابلة للبيع. وكان عالم المال في الإسكندرية أسوأ حالاً، فمعظم الأرصدة ليست مربوطة بسلع وإنما بأرصـدة أخرى، وأي تصفية قهرية لابد أن تؤدي إلى بعض المفاجآت المؤلمة.

وكانت الظروف في أوروبا حرجة أيضا. فبسبب الاندفاع وراء الأرباح السهلة، نسيت الشركات المالية دورها كمورد لرؤوس الأموال على فترات طويلة وأصبحت تضع توقيعها على ملايين الجنيهات من الأوراق التجارية فمادام هذا أمـرا سهلاً فلماذا تدفن الأمـوال إذن فـي المصـانع والخطـوط الحديدية التي تؤتي ثمارها ببطء بينما تمتلأ التجارة بمئـات البيوت الجديدة كلها تنتعش في جو التضخم السلعي ومستعدة أن تدفع أسعارا مناسبة في الخصم والقبـول؟ لقـد حولـت الشركة المالية نفسها إلى بنك تجاري، وهذا التدعيم الجماعي لهيكل الائتمان التقليدي قد أضاف عزما جيدا لحالة الـرواج، وأدى هذا بدوره إلى شحنات جديدة من الأرصدة وهكذا...

وعلى هذا الجبل من الورق (وكثير منه هو أسوأ أنـواع أوراق المجاملة) كومت شركات ماليـة عديـدة فواتيرهـا وأوراقها، وإذا كان عملاؤها قادرين على أن يحلوا مشاكلهم بالتجارة في أوراق القبول للشركات المالية، فلماذا لا تفعـل هي نفس ما يفعلونه؟ ومنذ بادئ الأمر كانـت معظـم هـذه الشركات في حاجة إلى أموال فرؤوس أموالهـا – المحـددة عن قصد في مستوى منخفض لاستمالة المستثمر، والضائعة غالبا منذ البداية كمخصصات للمشرفين ونفقات مماثلة – قد أثبتت أنها غير كافية لمواجهة آمالها الكبيـرة، وفـي نفـس الوقت كانت مشكلة التخلص من الحصص غير المباعة عقبة في سبيل الاستعانة من جديد بالمساهمين. وهكذا أصبح خلق أوراق المجاملة – أحيانًا بتستر البنوك الأخرى وأحيانًا مـن خلال سحب الفروع من البنك الأم – هو الحل الأمثل.

وبدا هذا الحل نموذجيا حتى جاءت الأزمة. وعندما انتزع هبوط الأسعار الأعمدة التي كانت دعامـة بنـوك الأوراق، كانت أوراق القبول في الشركات المالية وفواتيرها هـي أول ما سقط، ورفض بنك إنجلترا أن يتدخل في هـذه الأزمـة، وكانت النتيجة أن شركات الخصم والبنوك أوقفت كل ائتمان



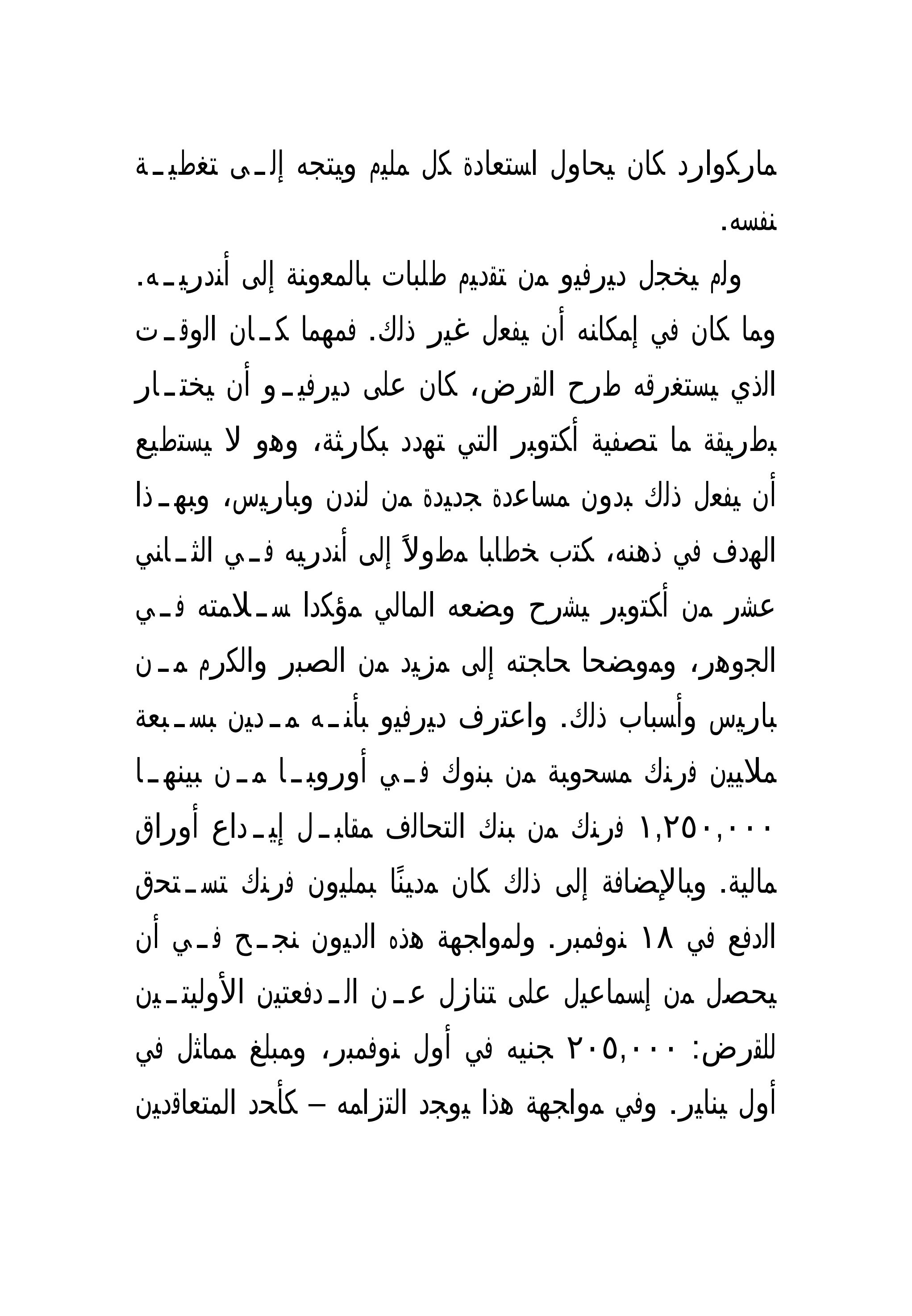
مع عملائها المندفعين، ووجدت شركة هامة مثل "شركة خصم الأسهم" نفسها مؤقتًا بدون موارد واضطرت أن تبيع السهم بخمسة جنيهات في سوق متوتر إلى أقصى حد.

وفي ظل اقتصاد متكامل إلى درجة كبيرة، كان الإحساس بالصدمة شاملاً، من تاجر الشرق الذي كان يعتمد على شركة مالية لقبول كمبيالاته إلى الممول الخاص المحافظ مثل أندريه الذي كان لعملائه عملاء يقومون بالتعامل مع هؤلاء التجار، وبدا مؤقتًا أن الزلزال الذي كان متوقعا منذ زمن بعيد قد حل، وأن حمى سنوات ١٨٦٠ الكبيرة قد انتهت أخيرا.

وهكذا ففي نفس اللحظة التي كان ديرفيو فيها في أشد الحاجة إلى أندريه، كان أندريه عاجزا عن مساعدته. لقد كان ديرفيو يتعلم درسه الثاني الكبير في العمل المصرفي، إن من الصعب أن يتبين من خطابات أندريه أنها خطابات صديق حقًا: كان حازما بل دقيقًا، ولكنه كان متجهما وجامدا أيضا. نعم إن الخطابات من باريس دائما ودية وقلبية، ولكنها كانت واضحة أيضا.

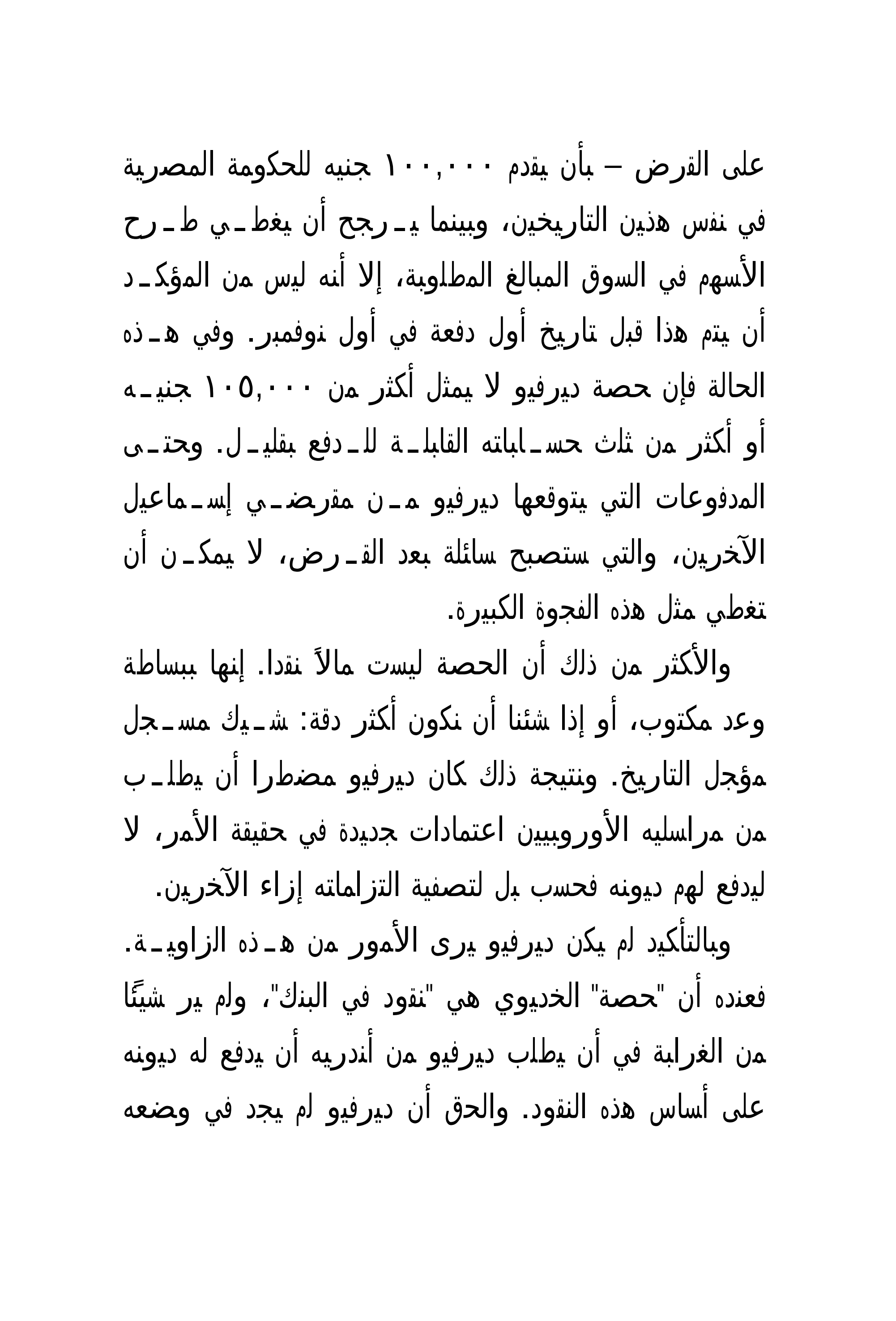
وجاء أول خطاب تحذير في ٢٧ سبتمبر، في الوقت الذي كان ديرفيو في طريقه إلى مصر لمعالجة أزمة طارئة في علاقة بنكه بالخديوي. وكان الخطاب يذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد يثبت دائما عجزا كبيرا، والأسوأ من ذلك أن ديرفيو متأخر دائما في دفع مبالغ كبيرة من النقد، وفوق ذلك فإنه يعتمد أكثر من اللازم على "أوراق طويلة المدى" لتغطية التزاماته مرتكنًا إلى"صفقات ناتجة عن وضع تجاري استثنائي قد يتغير كثيرا من لحظة لأخرى". وكل هذا ينبغي أن يتوقف.

وكان هناك ما يدعو بنك ماركوارد إلى القلق. فالعجز النقدي في حساب ديرفيو وصل إلى حدود مخيفة. فبينما كان العجز النقدي في حساب بنك ديرفيو وشركاه هو ٧٢,١٦٨ فرنك في ٣٠ أغسطس، بلغ العجز بعد ذلك بشهر أكثر من ٧٠٩,٧١٢ بالإضافة إلى ١,٠٢٤,١٥٨ كمبيالات قبول. وإذا قورن وضع ديرفيو بوضع أوبنهايم (١٠٠,٠٠٠ فرنك نقدا، ١,٢٠٠,٠٠٠ كمبيالات قبول) لكان وضع هذا الأخير محتملاً. ومع ذلك فقد تلقى أوبنهايم تحذيرا عنيفًا. فبنك



ماركوارد كان يحاول استعادة كل مليم ويتجه إلى تغطية نفسه.

ولم يخجل ديرفيو من تقديم طلبات بالمعونة إلى أندريه. وما كان في إمكانه أن يفعل غير ذلك. فمهما كان الوقت الذي يستغرقه طرح القرض، كان على ديرفيو أن يختار بطريقة ما تصفية أكتوبر التي تهدد بكارثة، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون مساعدة جديدة من لندن وباريس، وبهذا الهدف في ذهنه، كتب خطابا مطولاً إلى أندريه في الثاني عشر من أكتوبر يشرح وضعه المالي مؤكدا سلامته في الجوهر، وموضحا حاجته إلى مزيد من الصبر والكرم من باريس وأسباب ذلك. واعترف ديرفيو بأنه مدين بسبعة ملايين فرنك مسحوبة من بنوك في أوروبا من بينها ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك من بنك التحالف مقابل إيداع أوراق مالية. وبالإضافة إلى ذلك كان مدينًا بمليون فرنك تستحق الدفع في ١٨ نوفمبر. ولمواجهة هذه الديون نجح في أن يحصل من إسماعيل على تنازل عن الدفعتين الأوليتين للقرض: ٢٠٥,٠٠٠ جنيه في أول نوفمبر، ومبلغ مماثل في أول يناير. وفي مواجهة هذا يوجد التزامه – كأحد المتعاقدين



على القرض – بأن يقدم ١٠٠,٠٠٠ جنيه للحكومة المصرية في نفس هذين التاريخين، وبينما يرجح أن يغطي طرح الأسهم في السوق المبالغ المطلوبة، إلا أنه ليس من المؤكد أن يتم هذا قبل تاريخ أول دفعة في أول نوفمبر. وفي هذه الحالة فإن حصة ديرفيو لا يمثل أكثر من ١٠٥,٠٠٠ جنيه أو أكثر من ثلث حساباته القابلة للدفع بقليل. وحتى المدفوعات التي يتوقعها ديرفيو من مقرضي إسماعيل الآخرين، والتي ستصبح سائلة بعد القرض، لا يمكن أن تغطي مثل هذه الفجوة الكبيرة.

والأكثر من ذلك أن الحصة ليست مالاً نقدا. إنها ببساطة وعد مكتوب، أو إذا شئنا أن نكون أكثر دقة: شيك مسجل مؤجل التاريخ. ونتيجة ذلك كان ديرفيو مضطرا أن يطلب من مراسليه الأوروبيين اعتمادات جديدة في حقيقة الأمر، لا ليدفع لهم ديونه فحسب بل لتصفية التزاماته إزاء الآخرين.

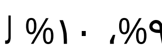
وبالتأكيد لم يكن ديرفيو يرى الأمور من هذه الزاوية. فعنده أن "حصة" الخديوي هي "نقود في البنك"، ولم ير شيئًا من الغرابة في أن يطلب ديرفيو من أندريه أن يدفع له ديونه على أساس هذه النقود. والحق أن ديرفيو لم يجد في وضعه

العام" ما يدعو إلى الانزعاج". فمنذ يوليو عندما كان يعطـي أرباحا بلغت ٢٤% لم يفقد ديرفيو نقودا فحسب، بل إنه حقق أرباحا "ليست بالقليلة". وهكذا كـان ديرفيـو لا يـرى فـي تصرفاته هو مصدرا للمتاعب، وإنما تتمثل المتاعـب فـي أسواق المال الأوروبية. وكل ما يطلبه هو مهلة شـهرين أو ثلاثة لتصفية وضعه.

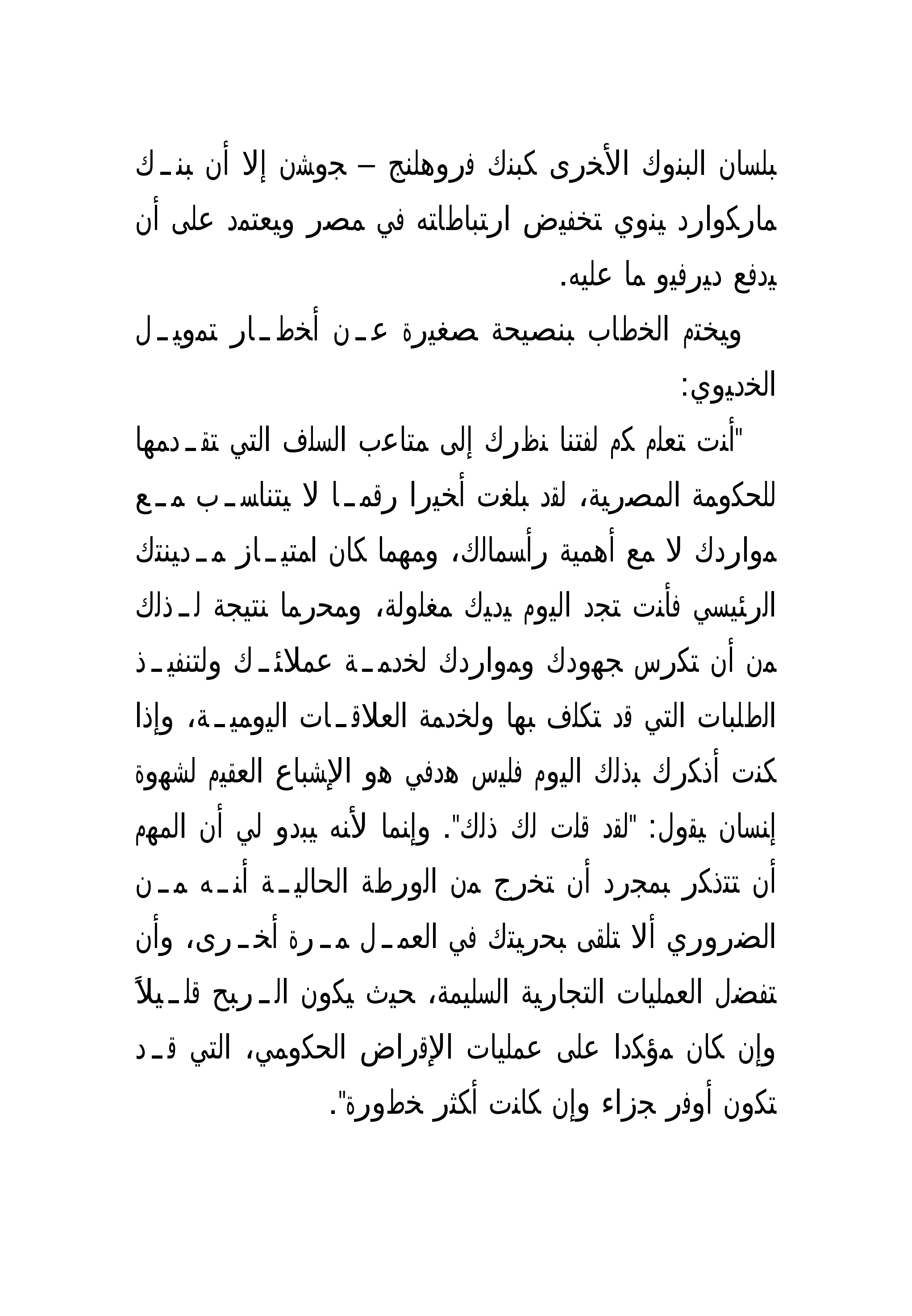
ومن الصعب أن نعرف ما إذا كان ديرفيو يسر بهذا إلـى أندريه للتأثير عليه، أم إنه كان يعتقد حقًـا أن "الموقـف لا يدعو إلى الانزعاج". وعلى أية حال كان رد فعـل أندريـه عكس ما أراده ديرفيو تماما. فاعتراف ديرفيو بسوء إدارتـه (كان خطاب ديرفيو اعترافًا غير واع بهذا، وأسوأ ما فيه هو هذا اللاوعي) مرة ثم حديثه مفاخرا عن أرباحه الورقية مرة ثانية إنما هو غباء مستحكم. حتى إذا كـان ممكنًـا إخـراج ديرفيو من أزمته الحالية في "شهرين أو ثلاثة" فـإن إنقـاذه النهائي بدا لأندريه أمرا محل شك.

وأرسل الرد من باريس في ٢٢ أكتوبر يحمـل التـوبيخ والنصيحة، فذكر أندريه صديقه أن بنك ماركوارد – أندريـه وشركاهما كان دائما حريصا، وأنه نتيجة لذلك كان "أقل تأثرا

بمشاغل الساعة" عن البنوك الأخرى، ولا يعنـي هـذا أنـه يستطيع تجاهل هذه المصاعب، بل على العكس فإن الانتشار الواسع لتوقيعه والثقة العامة قيمة هذا التوقيع، تـدعوه إلـى إظهار حرص أكبر في أوقات الشدة.

إن الظروف صعبة حاليا، وفـي إنجلتـرا علـى وجـه الخصوص كانت كل البنوك الجديدة والشركات المالية علـى شفا الهاوية. فحتـى فوائـد ٩%، ١٠%  لـم تعـد مغريـة للرأسمالي الخائف، وقيمة كل الأوراق الماليـة آخـذة فـي الهبوط، والمضاربون على السوق وجدوا فرصتهم، وفي مثل هذه الظروف فإن أول واجبات المصرفي هو أن يخفض من ارتباطاته وأن يحتجز كل ما يمكن من رأس المال كاحتياطي للطوارئ.

وحذر أندريه ديرفيو من النتائج. فأولاً: ليست آفاق طرح قرض ناجح مشرقة أبدا في المستقبل القريب، ومخصصـات إسماعيل هذا أقل قيمة مما يتصوره ديرفيـو. وثانيـا مـن المستحيل على ديرفيو تجديد القروض الحالية. وسيكون عليه أن يدفع كل التزاماته إلى آخر مليم. وأخيرا فمن المسـتحيل تدبير اعتمادات جديدة. وبينما لا يستطيع أندريه أن يتحـدث



بلسان البنوك الأخرى كبنك فروهلنج – جوشن إلا أن بنك ماركوارد ينوي تخفيض ارتباطاته في مصر ويعتمد على أن يدفع ديرفيو ما عليه.

ويختم الخطاب بنصيحة صغيرة عن أخطار تمويل الخديوي:

"أنت تعلم كم لفتنا نظرك إلى متاعب السلف التي تقدمها للحكومة المصرية، لقد بلغت أخيرا رقما لا يتناسب مع مواردك لا مع أهمية رأسمالك، ومهما كان امتياز مدينتك الرئيسي فأنت تجد اليوم يديك مغلولة، ومحرما نتيجة لذلك من أن تكرس جهودك ومواردك لخدمة عملائك ولتنفيذ الطلبات التي قد تكلف بها ولخدمة العلاقات اليومية، وإذا كنت أذكرك بذلك اليوم فليس هدفي هو الإشباع العقيم لشهوة إنسان يقول: "لقد قلت لك ذلك". وإنما لأنه يبدو لي أن المهم أن تتذكر بمجرد أن تخرج من الورطة الحالية أنه من الضروري ألا تلقى بحريتك في العمل مرة أخرى، وأن تفضل العمليات التجارية السليمة، حيث يكون الربح قليلاً وإن كان مؤكدا على عمليات الإقراض الحكومي، التي قد تكون أوفر جزاء وإن كانت أكثر خطورة".

إن عودة ديرفيو إلى مصر في أوائل أكتوبر لم تكـن إلا لاستراحة قصيرة، فقد كان حريصا على العودة إلى بـاريس ولندن حيث كانت حياته مرتبطة بطرح القرض بشكل ناجح وفي الموعد، ولقد كان رفض أندريه للمساعدة (وقد أنذرتـه بذلك برقية وصلت قبل خطـاب ٢٢ أكتـوبر) دافعـا إلـى استعجال السفر. لقد كان عليه أن يغطي نفسه في أوروبـا أو أن يتوقف، ولقد أراحه رحيله لا من النصيحة الصغيرة التي أشرنا إليها سالفًا، وإنما من خطاب رسمي بتاريخ ٢٦ أكتوبر يكرر المذكرات المهذبة السابقة ويخبر بنك ديرفيو وشـركاه أنه لن تكون هناك أرصدة متاحة. وكل مسحوبات على بنـك ماركوارد ينبغي أن تكون مصحوبة بمدفوعات تغطيها.

عند هذه النقطة تتوقف الخطابات، إذ أن ديرفيو كان فـي باريس حيث يمكن أن يتحدث إلى صديقه شخصـيا. وعلـى هذا فيمكننا أن نتخيل في أفضل الأحـوال نشـاط ديرفيـو المحموم في هذه الأسابيع الحرجة القليلة: الرحلات بين لندن وباريس، المؤتمرات مع فـروهلنج وجوشـن، ومـع بنـك التحـالف، والبنـوك الأخـرى، العـروض والمقترحـات والمذكرات والإنذارات المهذبة... إلخ، وأحاديث من نـوع:

نحن نود أن نساعدك تماما ولكن...، لو كان الأمـر بيـدي ولكن...، نحن نأسف أن نطالبك في مثـل هـذه الظـروف ولكنك ترى...

وبشكل ما استطاع ديرفيو أن يجتاز الممر الضيق، وفـي ٣١ أكتوبر حصل على حصته من دفعة نوفمبر في القرض، وظل يراقب الطرح الفعلي للقرض في ١٨ نوفمبر.

ولقد تمت العملية بمهارة. واشترك ٩٠٠ مستثمر في دفع ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه، وهو أكثر من القيمة الاسمية للقـرض، وتقريبا ضعف ما كان أصحاب المشروع مستعدين لطرحـه في السوق، ولكي يغطي هؤلاء أنفسـهم إذا كـان الإقبـال ضعيفًا أصدر الاتحاد الجديد القرض بسعر ٩٣ وهـو يزيـد عن الرقم الأصلي بدرجة ونصف، ولقد كان هذا الاحتيـاط غير ضروري، وفي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٥ أي ثلاثة أسابيع بعد التاريخ الذي كان محددا لحل الاتحاد المصدر للقـرض كانت العملية مازالت جارية، أما أندريه الذي أراد أن يصفي نصيبه في الإصدار، فقد طلب أن يعفى من التزاماته. ولـم تقفل دفاتر العملية نهائيا إلا بعد سنتين.

***

لقد أنقذ ديرفيو إذن من الناحية المالية، ولكنه أيضا تحطم. فنفوذه في مصر يعتمد في المدى الطويل على نفـوذه لـدى الخديوي وما دام ديرفيو قد بدأ يجمع قروضه، فقد ألقي بعيدا بعطف سيده. فإسماعيل يفضل المقرضين الذين لا يتوقعـون ما لهم مرة أخرى. ولقد بذل ديرفيو كل جهده، وطالب سيده بماله في لباقة وتواضع وفي لهجة المعتذر بـدون جـدوى. فبمجرد أن أصبح على الخديوي أن يدفع لديرفيو أكثر ممـا يأخذه منه، لم يفقد الممول كل فائدة له فحسب، بـل أصـبح مصدرا للتعب.

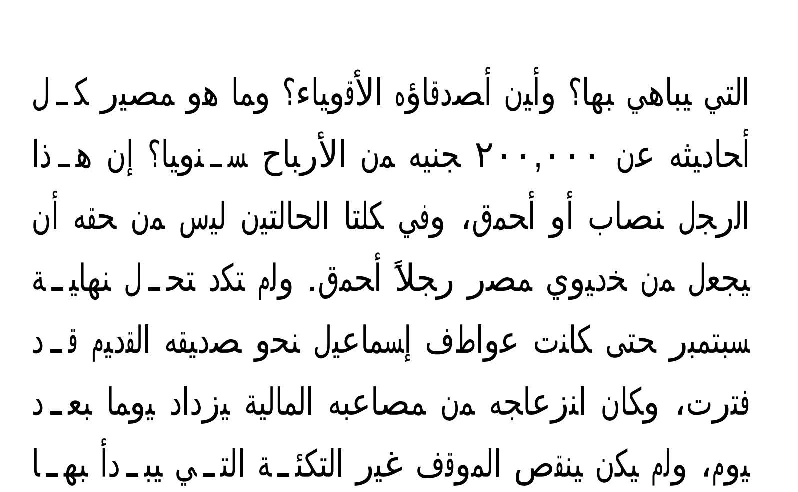
والحق أن تدهور مركز ديرفيو كممول القصر المفضل قد بدأ قبل توقيع عقد القرض، فقد أثار مركزه المرمـوق حقـد زملائه عليه، وأضاف اعتزازه بنفسه وادعاء التحدث بلسان الخديوي حقدا على حقد. وصدرت صحيفة فضـائح تـدعى "أرجوس" تتحدث إلى المتعلمين في مصر عن نشاط ديرفيـو وبقية رجال القصر – (اللصوص الجدد كما كانوا يسـمونهم تمييزا لهم عن حاشية سعيد) وكانـت الإشـاعات تقـول إن بريفاي هو الذي يقف وراء "أرجوس". وإذا كان صحيحا أنه "لا يعرف اللص إلا اللص"، فإن دقة أنبـاء هـذه الصـحيفة

توضح أن أعتى اللصوص كان يقف وراءهـا. ولقـد منـع إسماعيل الصحيفة وأن استمرت تصدر لفترة ما سرا، ولكن الرقابة لم تستطع أن تزيـل الخـلاف المـر الـذي مـزق المستعمرة الأوروبية بمصر، أو المخاوف الحقيقية من جانب عديد من صغار التجار الذين خشوا أن يكون النجاح الضخم لديرفيو وأوبنهايم وشركائهم هو المقدمة الطبيعية لامتيـازات واحتكارات تطرد الشركات الصغيرة من ميدان الأعمال، لقد شاهدنا من قبل غليان هذه المشاعر حـول مشـكلة شـركة التجارة المصرية في صيف ١٨٦٣. وبعد ذلك بعام تخلـت المجموعة المنافسة عن العرائض والالتماسات وبـدأت فـي توجيه الضربات. وفي هذا الجو طرد ريتشـارد – كـوتيج (شقيق زوجة ديرفيو) مؤقتًا لاعتدائه على أحد نقاد مجموعة ديرفيو.

ومن المحتمل أن إسماعيل – مهما ضايقته هذه الهجمـات على مجموعة ديرفيو – كان متأثرا بها، على الأقل لأنه لـم يكن يحب أن يكون هو محل سخرية. وفوق ذلك كانت هـذه الهجمات تتفق مع غيظه من ديرفيو لمساعدته مصطفى باشا، وربما كانت مدعاة للتفكير عندما بدأ الحرج المـالي يشـكل

علاقاته بديرفيو. ومن هذه الزاوية كانت رحلة ديرفيو إلـى أوروبا في صيف ١٨٦٤ غير موفقة في توقيتها.

فأولاً من النادر أن يؤدي الغياب إلـى زيـادة المحبـة، ولاسيما إذا كان هناك كثير من المنافسين يقـدمون أنفسـهم ويتجهمون على المسافر البعيد. ثانيا: وعلى الرغم مـن أن ديرفيو كان يؤدي مهمته جزئيا على الأقل بناء على إلحـاح إسماعيل، إلا أن كل ما عرفه إسماعيل هو أن ديرفيو يتجول في أوروبا بينما شريكه ظل فـي الإسـكندرية يلـح علـى الحكومة في الدفع بإصرار فج كان ديرفيو حريصـا علـى تجنبه. لقد كان جالو (شريك ديرفيو) مرتاعا. وإذ أزعجتـه احتمالات الإفلاس أخذ يعتصر كل الأطراف ويطالب بالمبالغ التي ينبغي أن تدفع مقدما، ويرفض القروض ويـوفر فـي الائتمان. وكان هذا الموقف مفهومـا. ولكـن فـي أفضـل الظروف ليس لدى المدينين ما يكفي من الفهم والمال يقدمونه لمقرضيهم، والحكام المستبدون أسوا في هذا المجـال مـن المدنيين العاديين. وأخيرا، وهذا هو الأهـم، فشـلت مهمـة ديرفيو في أوروبا. فعلى الرغم من كل وعـوده وادعاءاتـه كان عاجزا عن تشكيل شركة الائتمان. أين إذن كل اتصالاته



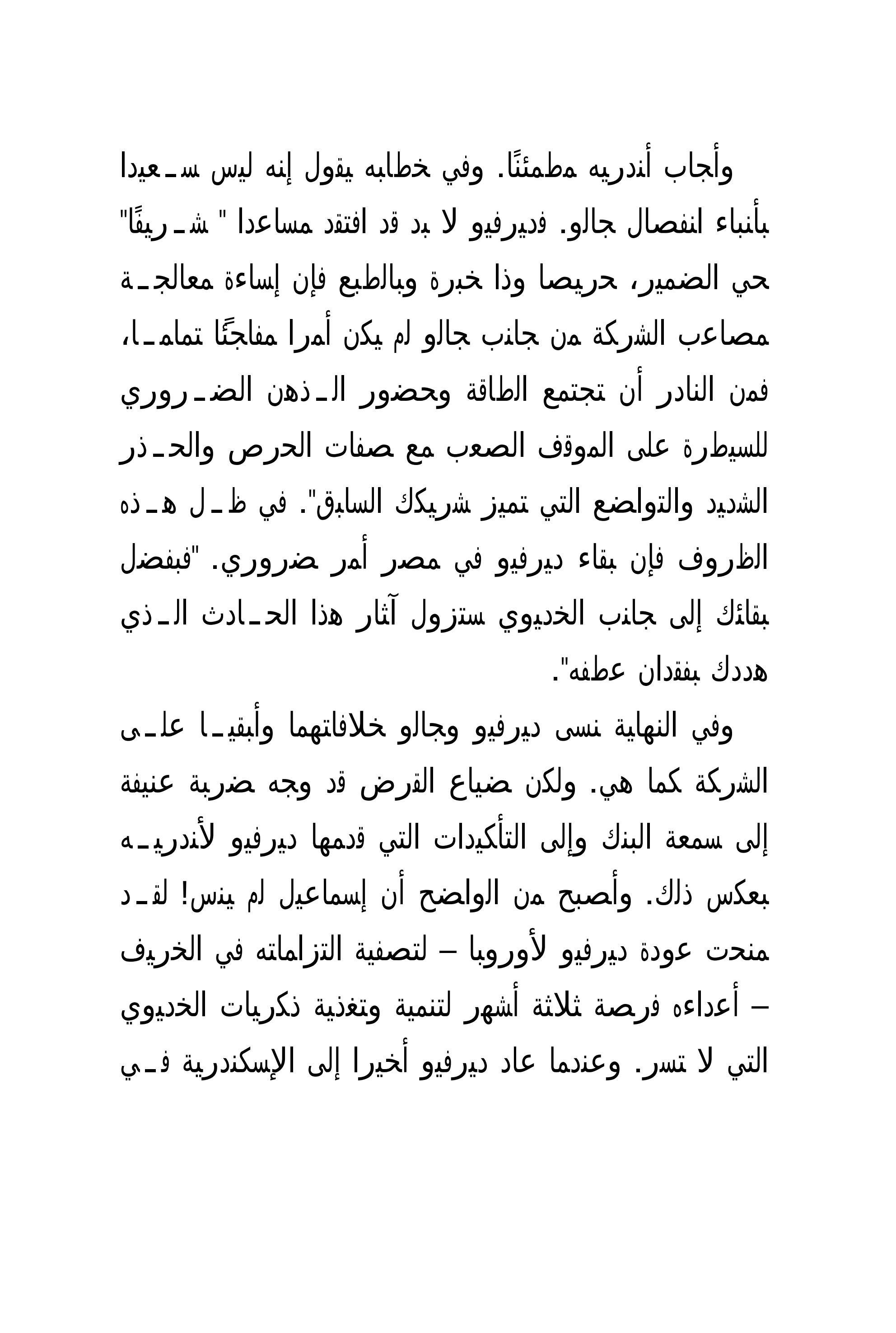
التي يباهي بها؟ وأين أصدقاؤه الأقوياء؟ وما هو مصير كل أحاديثه عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من الأرباح سنويا؟ إن هذا الرجل نصاب أو أحمق، وفي كلتا الحالتين ليس من حقه أن يجعل من خديوي مصر رجلاً أحمق. ولم تكد تحل نهاية سبتمبر حتى كانت عواطف إسماعيل نحو صديقه القديم قد فترت، وكان انزعاجه من مصاعبه المالية يزداد يوما بعد يوم، ولم يكن ينقص الموقف غير التكئة التي يبدأ بها الانفجار. وعندما وقع الانفجار كان جالو هو الضحية.

وفي ٢٦، ٢٧ سبتمبر عندما كان ديرفيو في مرسيليا يستعد للعودة إلى باريس للمساهمة في مفاوضات القرض، وصلته رسالة عاجلة من الإسكندرية تقول: "إن جالو قد ساءت علاقته بالخديوي، وأنه مرض بسبب ذلك لا يعرف ماذا يفعل، وأنه من الأنسب أن يعود ديرفيو إلى الإسكندرية لمدة أسبوع لرفع معنويات شريكه العزيز ومقابلة الخديوي". وهكذا سافر ديرفيو إلى مصر على أول باخرة.

وعندما وصل إلى الإسكندرية، عرف الأنباء السيئة! فقد رفض الخديوي أن يوضع اسم ديرفيو في عقد القرض. لقد كانت هذه الأنباء السيئة ضربة بشعة، إلى الحد أن ديرفيو لم

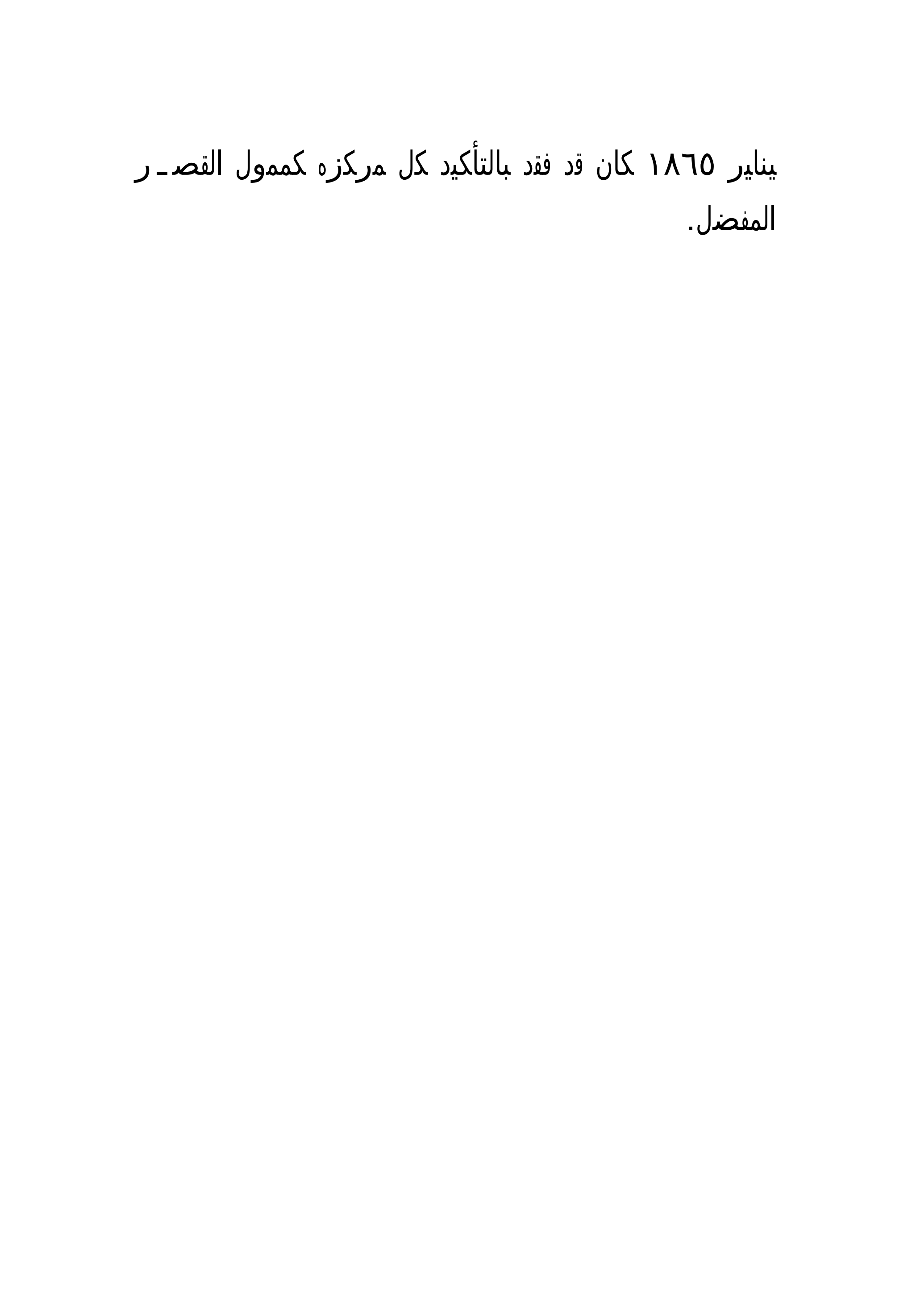
تكن لديه الشجاعة في أن يخبر أندريه بها. وفي خطاب ١٢ أكتوبر تحدث ديرفيو فحسب عن نـواقص جـالو – فقـدان الثبات وحضور البديهة، واندفاعه، وغلاظته – والحماقـات التي ارتكبها، فقد كان شريكه بلا خبرة كافية في معالجة ثقل ومسئولية مثل هذا النشاط المالي الكبير والدقيق. ولقـد أدت احتياطاته التي شملت الجميع إلى معاداة كل عملاء الشركة، بما في ذلك إسماعيل نفسه. واعترف ديرفيو أنه ربما فعـل نفس ما فعله جالو لو كان في مكانه، ولكن الحقيقة أنه كـان غائبا عن مصر، ويستطيع أن يعيد علاقات الشركة إلى مـا كانت عليه، بالتبرؤ من سلوك جالو. وكـان هـذا الموقـف بمثابة طرد لشريكه، الذي استعد لترك الشـركة ولـم يكـن ديرفيو سعيدا تماما بهذه النتيجة:

"إنني لا أريده أن يتركني، ولكني أريـد أن أمنعـه مـن معاداة كل شخص في مصر من الكبير إلى الصغير". وفـي نفس الوقت أصر ديرفيو في خطابه على أن موقفـه ثابـت تماما، وإذا نحينا التواضع جانبا فإن "عودتي كانـت كافيـة لإصلاح ما خرب".



وأجاب أندريه مطمئنًا. وفي خطابه يقول إنه ليس سعيدا بأنباء انفصال جالو. فديرفيو لا بد قد افتقد مساعدا " شريفًا" حي الضمير، حريصا وذا خبرة وبالطبع فإن إساءة معالجة مصاعب الشركة من جانب جالو لم يكن أمرا مفاجئًا تماما، فمن النادر أن تجتمع الطاقة وحضور الذهن الضروري للسيطرة على الموقف الصعب مع صفات الحرص والحذر الشديد والتواضع التي تميز شريكك السابق". في ظل هذه الظروف فإن بقاء ديرفيو في مصر أمر ضروري. "فبفضل بقائك إلى جانب الخديوي ستزول آثار هذا الحادث الذي هددك بفقدان عطفه".

وفي النهاية نسى ديرفيو وجالو خلافاتهما وأبقيا على الشركة كما هي. ولكن ضياع القرض قد وجه ضربة عنيفة إلى سمعة البنك وإلى التأكيدات التي قدمها ديرفيو لأندريه بعكس ذلك. وأصبح من الواضح أن إسماعيل لم ينس! لقد منحت عودة ديرفيو لأوروبا – لتصفية التزاماته في الخريف – أعداءه فرصة ثلاثة أشهر لتنمية وتغذية ذكريات الخديوي التي لا تسر. وعندما عاد ديرفيو أخيرا إلى الإسكندرية في



يناير ١٨٦٥ كان قد فقد بالتأكيد كل مركزه كممول القصر المفضل.

# الفصل العاشر

# نهاية رواج القطن

بمجرد أن وصلت السفينة إلى الإسكندرية بـدأ ديرفيـو جهوده للعودة إلى مركزه كممول الخديوي المفضل، وعاقت هذه الجهود تعقيدات جديدة: فالخديوي كان يضمر – علـى الأقل مؤقتًا – شعورا قويا معاديا للأجانب عموما والفرنسيين خصوصا فقد ملأ التحكيم في مشكلة القنال قلبه بالمرارة أكثر من أي شيء آخر. فمهما كانت الانتهاكات السـابقة باهظـة الثمن وداعية إلى الغيظ والغضب فإنهـا لـم تتسـع كهـذه المصادرة المستترة باسم العدالة. ففي مرة سابقة مثلاً (مشكلة كاستيلاني) ارتكبت الحكومة المصرية خطأ الاحتكـام إلـى شرف وعدالة أرستقراطي أوروبي لحسـم نـزاع، ولكـن الخلاف في هذه الحالة كان حول بضع مئـات مـن ألـوف الفرنكات فحسب، أما القرار الفرنسي عام ١٨٦٤ فقد فرض تعويضا قدره ٨٤ مليونًا لشركة لا يزيد مجموع استثماراتها

كثيرا عن هذا الحد، بهدف تعويضها عن عمل لم يتم بعـد، وعن مساعدة لم توعد بها أبدا.

ولأمد طويل ماطل إسماعيل في تنفذ شروط هذا القـرار، على الرغم أنه كان يعلم في قرارة نفسه أنه لابد أن يستسـلم في نهاية الأمر. وفي نفس الوقت فإن المشاكسـة المسـتمرة بين إسماعيل وديليسبس والحرب العنيفة بينه وبين القنصـلية الفرنسية خلفت في فمه مرارة سرعان ما امتدت إلى كل مـا هو فرنسي. وكما لو كـان أراد زيـادة غضـب إسـماعيل واستيائه اختار شقيقه مصطفى هذه اللحظة لزيارة بـاريس. أكان هذا لزيارة متحف اللوفر؟ ربما، ولكن إسـماعيل كـان مقتنعا أن شقيقه يتآمر ضده بمساعدة فرنسا، والحق أنه ليس مستحيلاً أن يكون الأمير قد ذهب فعلاً إلى باريس للصيد في الماء العكر بدعوة أو بدون دعوة من الحكومة الفرنسية.

وأصبح إسماعيل مذعورا، ففي الشرق الأدنى حيث كانت المنافسات على العروش تحسم غالبا بالخناجر أو السموم لـم يكن قلقه بدون أساس تماما. وهكذا طرد إسماعيل كل خدمة الأوروبيين وبدأ يتناول طعامه في الحرملك فقـط. ورفـض مقابلة عديد من الزائرين وحرم على نفسه المتعات في خارج

القصر. وكما قال ديرفيو جعل إسماعيل حياته "تعيسة إلـى أقصى حد ممكن".

وعند بعض الناس لا يوجد هناك موقف يستحيل تحويلـه إلى ميزة مالية، فإذا كان إسماعيل قد أوشك علـى الجنـون وطرد كل الأوروبيين من قصره، فلماذا يلـزم الأوروبيـين بتحمل جنونه. ولفترة ما بدا أن مهنة المخبر الخصوصي هي أشد أنواع المهن انتشارا في مصر، فالقصر محاصر بمثيري الإشاعات والأقاويل من ذوي الأفـواه المفتوحـة والأيـدي الممدودة، وعند كل من هؤلاء قصة خاصة عـن مـؤامرة أجهضت، وكل واحد منهم جعل من الخديوي هـدفًا أسـهل للمحتال الذي يأتي بعده. وبينما كان معظم هؤلاء ليسـوا إلا مجرد مغامرين يبحثون عن العملة الصعبة، كـان بعضـهم مواطنين، محترمين معروفين وعلى درجة من المهارة بحيث استغلوا الفرصة للتخلص من أعـدائهم ومنافسـيهم. ومـن المحتمل أن ديرفيو كان أحد هذه الأهداف المفضلة.

وفي نفس الوقت انتقم إسماعيل بكل وسيلة في يـده. وإذ كان تهديد الأمير مصطفى معلقًا فـوق رأسـه لـم يجـرؤ إسماعيل أن يذهب في كل مكان قائلاً لكل الدنيا إن عليه أن

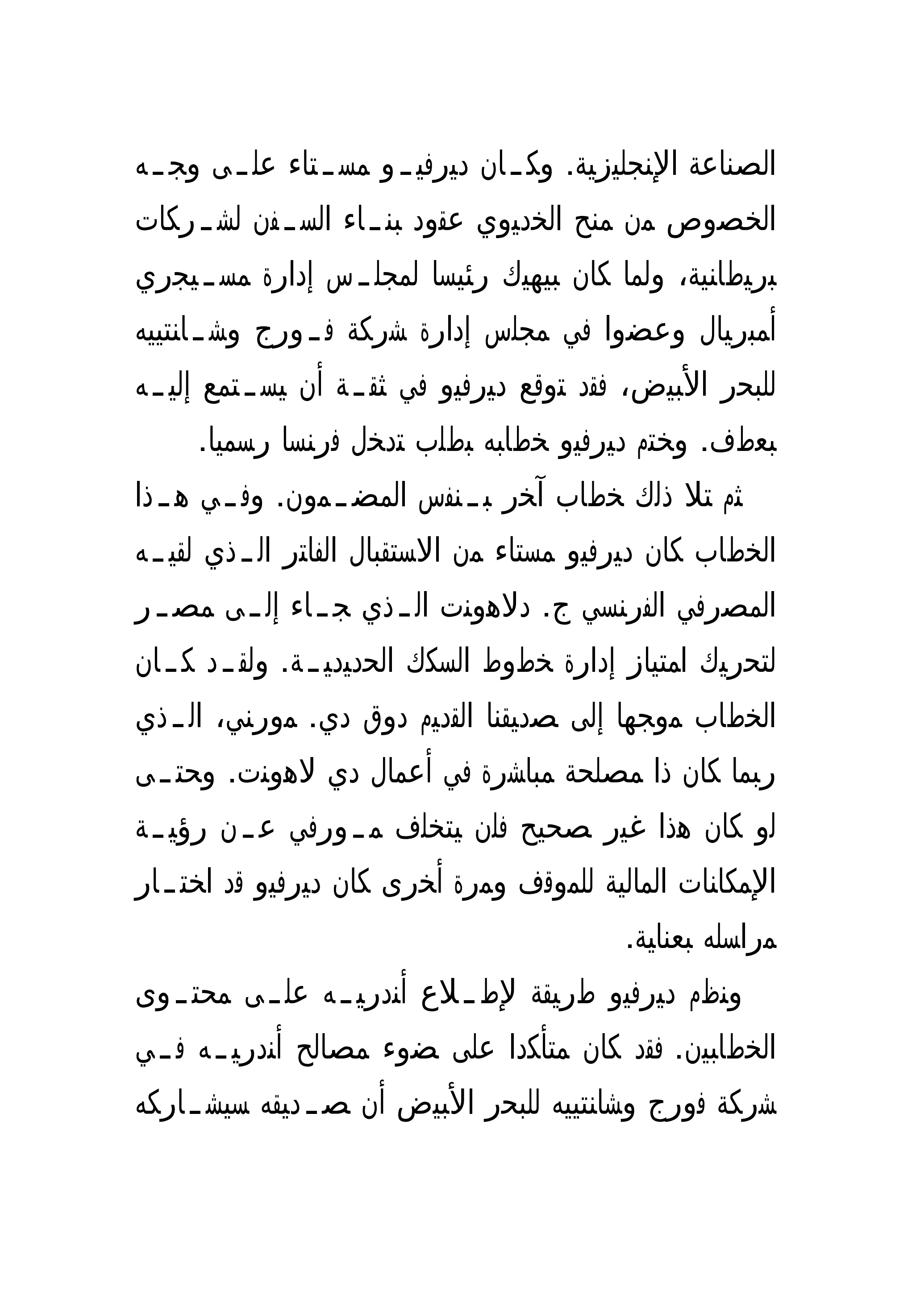
يتخلص "من كل هؤلاء الفرنسيين"، ولكنه يستطيع (وهذا ما فعله فعلاً) أن يطلب من الشركات في إنجلترا أن تصنع له ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية والعربات والقاطرات والآلات الأخرى. وتم بالفعل توقيع عقد لتوريد ١٢ سفينة بخارية جديدة مع شركة بنيسولا وأورينتال وكلفت نفس الشركة بالقيام بإصلاح الأسطول البحري المصري. ولم تكن المسألة هنا مجرد أن الأسعار البريطانية أقل من أسعار فرنسا أو أن المواد الخام أفضل، فالحكومة المصرية لم تؤسس مشترياتها أبدا على هذه الاعتبارات الرشيدة فحسب. بل على العكس ففي العادة كانت الحكومة توزع طلبات التوريد بين الجميع حتى يصبح الجميع سعداء، وكان هذا معروفًا في لغة الدبلوماسيين "بالإنصاف"، أما الآن فقد كان إسماعيل مصمما على ألا يعطي مليما واحدا لفرنسا إذا كان ذلك في مقدوره، ولأول مرة "منذ عباس" سيطر النفوذ البريطاني على القاهرة.

كان ديرفيو متضايقًا، أما لماذا فمن الصعب أن نعرف، وإذا صدقنا خطاباته فإنه هو نفسه كان مستثنى من هذا الموقف العام ضد الفرنسيين، كتب مثلاً في ٢٥ يناير ١٨٦٥

أنه قد عاد إلى "نفس جو المحبة ونفس جو الود" الذي كـان قائما دائما، وأن الخديوي قد شمله برعايته وطلب منه توريد مركب بخاري. ومن المحتمل أن ديرفيو كان أقل ثقة بنفسـه عما يدل عليه مظهره، فنفس هـذا الخطـاب يشـير إلـى ملاحظات سابقة غير ودية أبداها إسماعيل عن ديرفيو نفسه. ويختم ديرفيو خطابه بالأمل الوهمي "في أن تنتعش التجـارة من جديد قريبا وألا ينسانا الخديوي". وربما وجد ديرفيـو أن عداء الخديوي المتزايد لكل ما هو فرنسي إنما يضـعه فـي موضع المرتد. وربما كانت هناك غمزات وتهجمات وشتائم – ليست شخصية وإنما خاصة بالجنس الفرنسي كله.

وليس من السهل أن يكون الإنسان فرنسيا (طيبـا) مـع رجل يكره الفرنسيين – ولاسيما عندما يكون هـذا الإنسـان عدوانيا ومحبا لوطنه كديرفيو.

وعلى أية حال فقد قرر ديرفيو أن يكون مركز النزاع مع الوالي هو سياسته الجديدة وأن يلجأ في هـذا الصـدد إلـى الفرنسيين في فرنسا. وأرسل ديرفيو خطابا إلى ديبان ومـن خلاله إلى أرمان بيهيك وزير الزراعة والتجارة والأشـغال العامة محتجا على المحاباة التـي يبـديها الخـديوي نحـو



الصناعة الإنجليزية. وكان ديرفيو مستاء على وجه الخصوص من منح الخديوي عقود بناء السفن لشركات بريطانية، ولما كان بيهيك رئيسا لمجلس إدارة مسيجري أمبريال وعضوا في مجلس إدارة شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض، فقد توقع ديرفيو في ثقة أن يستمع إليه بعطف. وختم ديرفيو خطابه بطلب تدخل فرنسا رسميا.

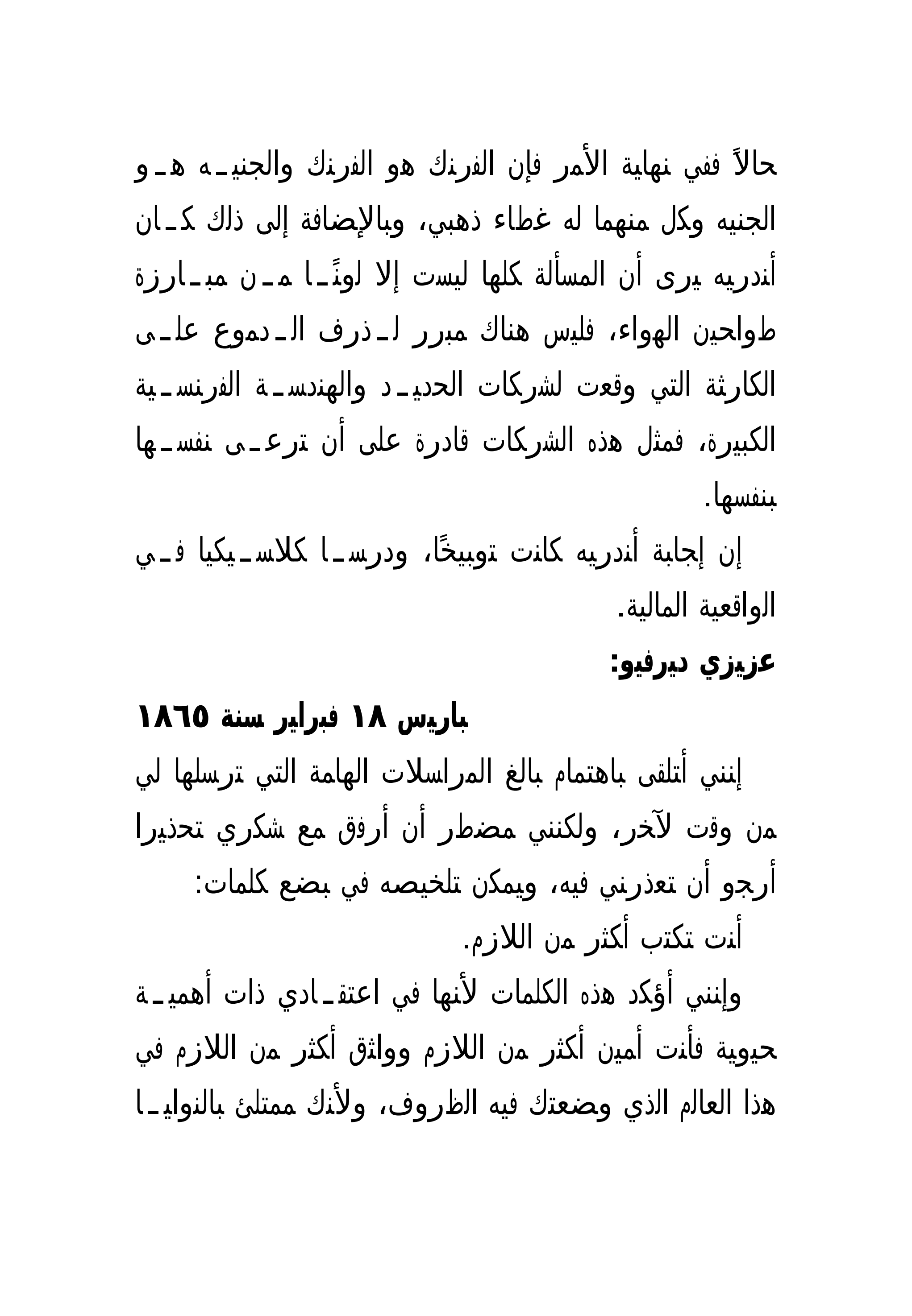
ثم تلا ذلك خطاب آخر بنفس المضمون. وفي هذا الخطاب كان ديرفيو مستاء من الاستقبال الفاتر الذي لقيه المصرفي الفرنسي ج. دلاهونت الذي جاء إلى مصر لتحريك امتياز إدارة خطوط السكك الحديدية. ولقد كان الخطاب موجها إلى صديقنا القديم دوق دي. مورني، الذي ربما كان ذا مصلحة مباشرة في أعمال دي لاهونت. وحتى لو كان هذا غير صحيح فلن يتخلف مورفي عن رؤية الإمكانات المالية للموقف ومرة أخرى كان ديرفيو قد اختار مراسله بعناية.

ونظم ديرفيو طريقة لإطلاع أندريه على محتوى الخطابين. فقد كان متأكدا على ضوء مصالح أندريه في شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض أن صديقه سيشاركه

استياءه. والحقيقة أن ديرفيو كان في هـذا مخطئـًا تمامـا، وصحيح أن أندريه وشركاءه كانوا يملكون أسهما فـي هـذه الشركة الفرنسية لبناء السفن، إلا أن هذه العلاقة لم تكن شيئًا حاسما. فأندريه قبل كل شيء ممول، ممول دولي بكـل مـا تعنيه المصالح الطائفية لهذه الفئة مـن معنـى، وفـي كـل الأوقات كان مشغولاً في عـدد مـن الاتجاهـات بعضـها متضارب، وكان نشاطه المالي يأتي من كل أنحـاء العـالم، ومن المحتم في هذه الحالة أن ترتكز قراراته علـى تقـدير موضوعي للمزايا والعيوب النسبية.

وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه رجلاً خبيرا في مؤامرات السياسة ومهابطها ولابد أن سذاجة واندفاع صديقه أصـاباه بالدهشة إذ لو كشفت مناورة ديرفيو (وهناك احتمال كبير أن يحدث ذلك) لتحطم كل مركزه في مصر وكل عمله وجهـده خلال سنوات. فإسماعيل معروف بأنه حـاكم لا يحـب أن يغضبه أحد.

أضف إلى ذلك أن أندريه كان معارضا للعواطـف فـي العمل المالي والتجاري. وكان واضحا لأندريه أنه ليس لدى ديرفيو ما يفقده من الوضع الجديد، بل ربما يكـون أفضـل


حالاً ففي نهاية الأمر فإن الفرنك هو الفرنك والجنيه هو الجنيه وكل منهما له غطاء ذهبي، وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه يرى أن المسألة كلها ليست إلا لونًا من مبارزة طواحين الهواء، فليس هناك مبرر لذرف الدموع على الكارثة التي وقعت لشركات الحديد والهندسة الفرنسية الكبيرة، فمثل هذه الشركات قادرة على أن ترعى نفسها بنفسها.

إن إجابة أندريه كانت توبيخًا، ودرسا كلاسيكيا في الواقعية المالية.

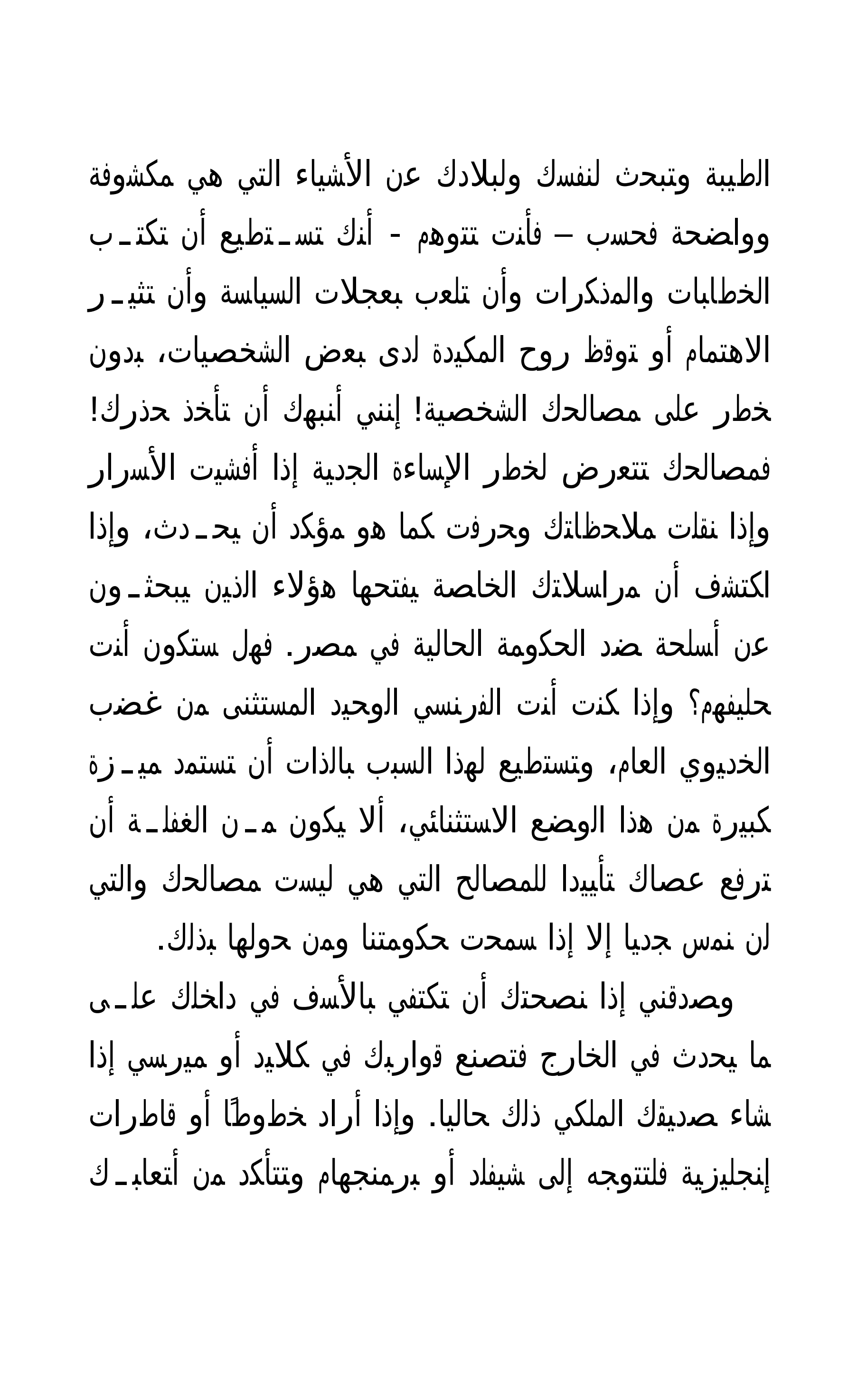
**عزيزي ديرفيو:**

**باريس ١٨ فبراير سنة ١٨٦٥**

إنني أتلقى باهتمام بالغ المراسلات الهامة التي ترسلها لي من وقت لآخر، ولكنني مضطر أن أرفق مع شكري تحذيرا أرجو أن تعذرني فيه، ويمكن تلخيصه في بضع كلمات:

أنت تكتب أكثر من اللازم.

وإنني أؤكد هذه الكلمات لأنها في اعتقادي ذات أهمية حيوية فأنت أمين أكثر من اللازم وواثق أكثر من اللازم في هذا العالم الذي وضعتك فيه الظروف، ولأنك ممتلئ بالنوايا



الطيبة وتبحث لنفسك ولبلادك عن الأشياء التي هي مكشوفة وواضحة فحسب – فأنت تتوهم - أنك تستطيع أن تكتب الخطابات والمذكرات وأن تلعب بعجلات السياسة وأن تثير الاهتمام أو توقظ روح المكيدة لدى بعض الشخصيات، بدون خطر على مصالحك الشخصية! إنني أنبهك أن تأخذ حذرك! فمصالحك تتعرض لخطر الإساءة الجدية إذا أفشيت الأسرار وإذا نقلت ملاحظاتك وحرفت كما هو مؤكد أن يحدث، وإذا اكتشف أن مراسلاتك الخاصة يفتحها هؤلاء الذين يبحثون عن أسلحة ضد الحكومة الحالية في مصر. فهل ستكون أنت حليفهم؟ وإذا كنت أنت الفرنسي الوحيد المستثنى من غضب الخديوي العام، وتستطيع لهذا السبب بالذات أن تستمد ميزة كبيرة من هذا الوضع الاستثنائي، ألا يكون من الغفلة أن ترفع عصاك تأييدا للمصالح التي هي ليست مصالحك والتي لن نمس جديا إلا إذا سمحت حكومتنا ومن حولها بذلك.

وصدقني إذا نصحتك أن تكتفي بالأسف في داخلك على ما يحدث في الخارج فتصنع قواربك في كلايد أو ميرسي إذا شاء صديقك الملكي ذلك حاليا. وإذا أراد خطوطًا أو قاطرات إنجليزية فلتتوجه إلى شيفلد أو برمنجهام وتتأكد من أتعابك

دون أن تشغل نفسك في أن تكون الأفضلية لأحواض سـفننا أو مصانعنا، فلابد أن يأتي دورنا عندما ترتفع أسـهمنا فـي السلم السياسي، وفي نفس الوقت لا ينبغي أن تكون مندهشًـا إذا كان من يدفع مصرا على أن يخدم وفق مزاجه الخـاص. وعليك أيضا أن تمتنع بدقة عن القيام بما قد يبدو من جانبـك كمعارضة أو تدخل من نوع يفقدك عطف وتأييـد صـديقك نوبار، الذي يمكن أن يكون مفيدا لك في هذه الظروف أكثر من أي وقت مضى".

ولم يكلف ديرفيو نفسه حتى عناء الرد على هذا الخطاب.

***

مثل هذه النزعات من جانب ديرفيو للمقاومة والاسـتقلال لم تكن اندفاعا فحسب وإنما كانت شيئًا غريبا على شخصيته. وكان ديرفيو سعيدا بنسيانها والتركيز على سياسته التقليديـة في استرضاء إسماعيل ومجاملته، إذ أدرك ديرفيو في نهاية الأمر أنه لا يوجد غير طريق واحـد للعـودة إلـى كنـف الخديوي: إن الخديوي يريد المال ويحب الذين يعطونه لـه. وعلى الرغم من تردد أصدقاء ديرفيو المتزايد، وعلى الرغم من ضعفه المالي الخاص وازدياد وعيه بأن هذا هو الطريق

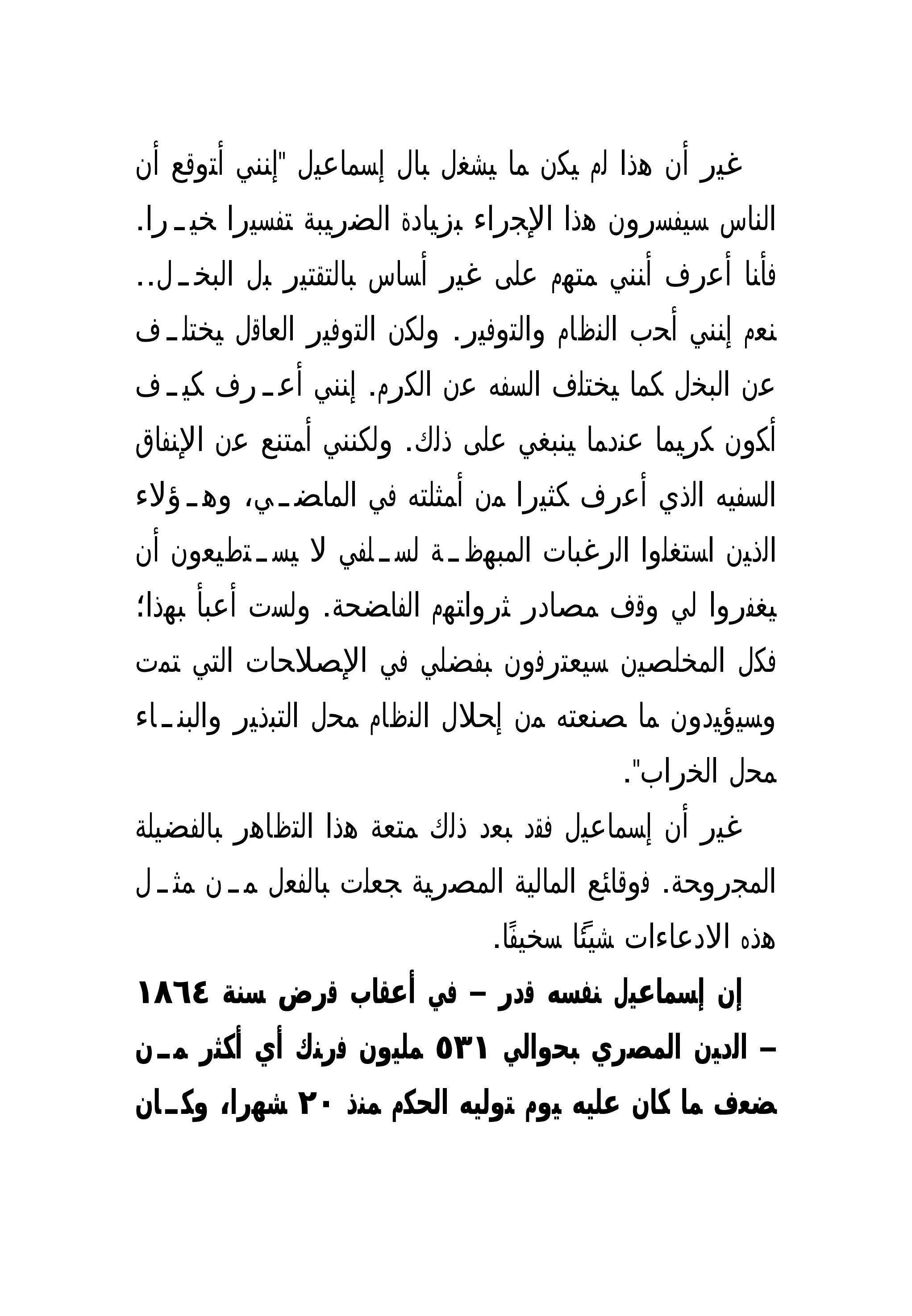
إلى الدمار، وعلى الرغم من كل ذلك أصر ديرفيو إلى آخر حياته المصرفية تقريبا ببذل الجهود لتدبير الأموال لإسماعيل، وكان يراقب كل قرض جديد وينتظر أول إشارة تعبر عـن ضعف منافسيه، ويبتكر وسائل وخطط عبقرية.

وفي كنف إسماعيل كانت أمام ديرفيو فرص عديـدة. إن الخديوي قاوم بعنف الفساد والنهب الذي صـاحب القـرض الأول، قاومه كأي رجل صالح يدافع عن حقه وأمانته، ولكنه كأي آثم أيضا أكتشف أن المر حلو المذاق، وأصبح مسـتعدا أن يجعل من هذا الإثم عادة له. وعندما صاغ عقد القـرض كان إسماعيل حريصا على أن تكـون ضـمانات السـندات غامضة قدر الإمكان حتى يترك الباب مفتوحا في المسـتقبل لطرح قروض أخرى، والحق أن السندات لم تكن قد صدرت في السوق الأوروبية. (بل لم يكن إسماعيل قد حصل علـى القسط الأول) حتى أوضح إسماعيل أن مبلغ خمسة ملايـين جنيه ستكفي بالكاد أن توازن ميزانيته.

أكان يعني هذا أن القرض ليس كافيا؟ الإجابـة لا، وفـق قواعد المنطق الإسماعيلي، فما دام النقد موجـودا لمواجهـة احتياجاته الملحة وما دام هناك مليون ونصف مليون جنيـه

"لمواجهة الأحداث المعارضة"، كان إسماعيل يشعر أنه يستطيع أن يتفاءل في المستقبل وكان يقول في إصرار "إنني أكرر أن لدى وقتًا كافيا في المستقبل، وفي السنوات الثلاث الأولى سأواجه ضائقة خفيفة ولكن بعد ذلك ستعطيني ماليتي فائضا أقدره ببضعة ملايين".

وبالإضافة إلى ذلك كان إسماعيل يتوقع زيادة إيرادات الحكومة عن طريق رفع ضريبة الأرض. وإلى حد ما كان هذا أمرا معقولاً، فمنذ حكم سعيد لم يحدث تغيير يذكر في ضريبة الأرض، وكان من الواضح أن الفلاح أغنى اليوم مما كان في الماضي غير أن التوقيت لم يكن مناسبا، ويستطيع السياسيون والموظفون أن يتحدثوا كما يشاءون عن الدخول قبل رواج القطن وبعد رواجه، غير أن الفلاح لا يمكن أن يوافقهم على مثل هذه المقارنات، فهو إنسان عنيد، صاحب الرأي يعيش مع حقائق الحياة اليومية ويتطلع إلى الحاف، إلى سنة ١٨٦٣ العظيمة ويبرز هبوط أسعار القطن وانخفاض الإيرادات في ١٨٦٤. وبعد ذلك يهرع هذا الفلاح يبحث عن مخبأ عميق لأمواله.



غير أن هذا لم يكن ما يشغل بال إسماعيل "إنني أتوقع أن الناس سيفسرون هذا الإجراء بزيادة الضريبة تفسيرا خيرا. فأنا أعرف أنني متهم على غير أساس بالتقتير بل البخل.. نعم إنني أحب النظام والتوفير. ولكن التوفير العاقل يختلف عن البخل كما يختلف السفه عن الكرم. إنني أعرف كيف أكون كريما عندما ينبغي على ذلك. ولكنني أمتنع عن الإنفاق السفيه الذي أعرف كثيرا من أمثلته في الماضي، وهؤلاء الذين استغلوا الرغبات المبهظة لسلفي لا يستطيعون أن يغفروا لي وقف مصادر ثرواتهم الفاضحة. ولست أعبأ بهذا؛ فكل المخلصين سيعترفون بفضلي في الإصلاحات التي تمت وسيؤيدون ما صنعته من إحلال النظام محل التبذير والبناء محل الخراب".

غير أن إسماعيل فقد بعد ذلك متعة هذا التظاهر بالفضيلة المجروحة. فوقائع المالية المصرية جعلت بالفعل من مثل هذه الادعاءات شيئًا سخيفًا.

**إن إسماعيل نفسه قدر – في أعقاب قرض سنة ١٨٦٤ – الدين المصري بحوالي ٥٣١ مليون فرنك أي أكثر من ضعف ما كان عليه يوم توليه الحكم منذ ٢٠ شهرا، وكان**

**الجزء الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من ٩٠% يتكـون مـن أربعة بنود: أسهم قناة السويس، التـي تبلـغ ٨٣ مليـون والتي لم يدفع منها غير خمسها، تعويضات القناة وتبلغ ٨٤ مليون، قرض ١٨٦٢ ويبلغ ١٨٠مليـون، قـرض ١٨٦٤ ويبلغ ١٤٠ مليون. أما البـاقي – الـذي يخـص شـراء المواشي خلال فترة الوباء والطلبات الموروثة مـن عهـد سعيد والأشياء الأخرى التي كان يحب ديرفيو أن يؤكدها في خطاباته – فلم يكن إلا شيئًا تافها بالمقارنة.**

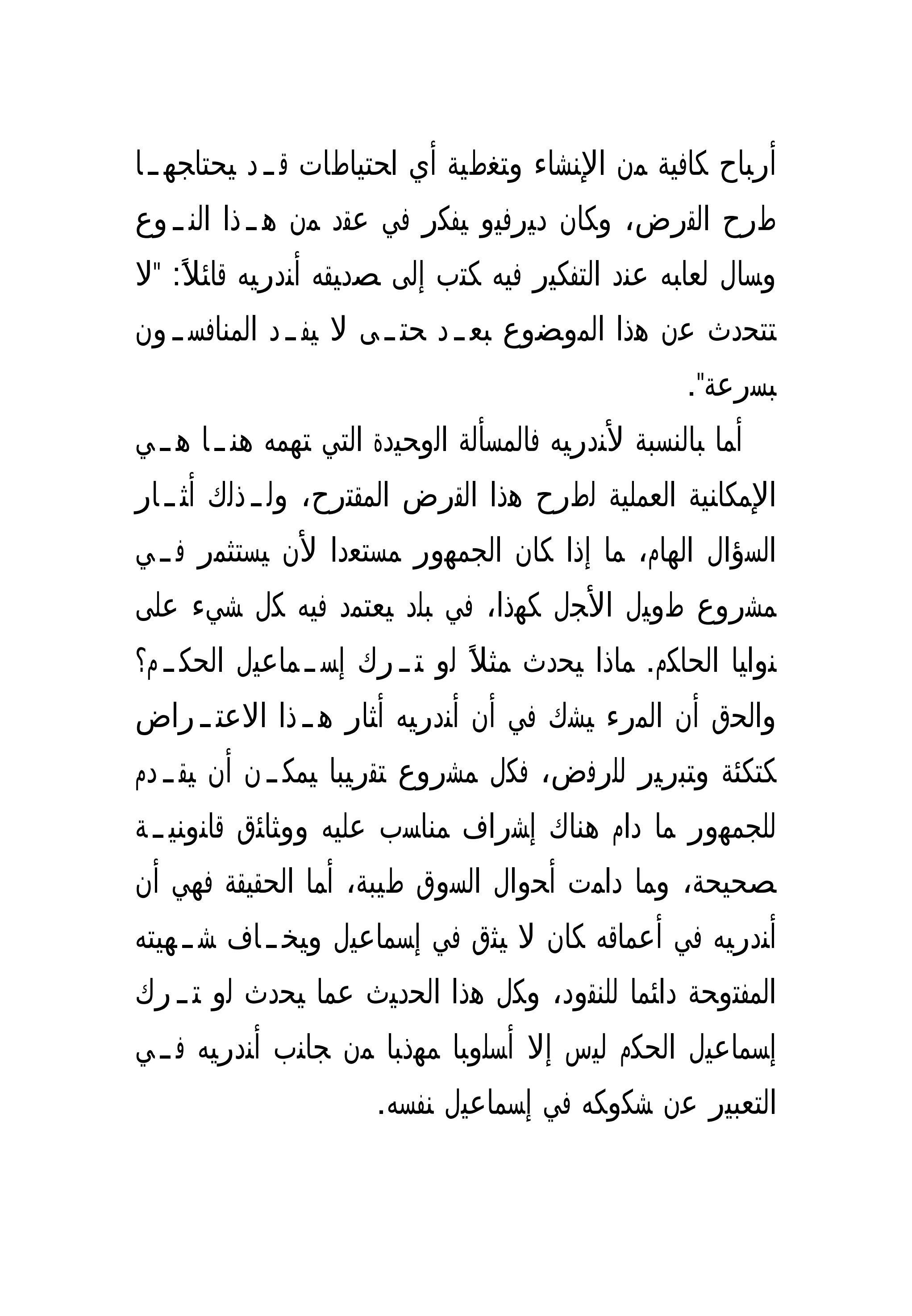
وبالإضافة إلى ذلك لم تكن كل هذه الديون إلا الالتزامات القائمة، فبمجرد أن أصبح المال في يد إسماعيل مرة أخـرى أخذ في إعداد الخطط والمشروعات التي تكفي لامتصـاص كل النقد الموجود، قبل دفع أي من قروضه القديمة، وبعض هذه المشروعات (مثل ترعـة القـاهرة – الـوادي) كانـت تفرضها الظروف، ولكن إذا كانت هذه الترعـة تكلـف ٤٠ مليون فرنك فإن إنشاء قصر بالجيزة لمجرد المتعـة كلـف الدولة ٣٠ مليون فرنك. وتولى إسماعيل إنشاء فرع جديـد للنيل وأحضر ألوف الأشجار وغرسها في رمال الصـحراء. ثم هنالك أيضا القصر الذي أنشأه على البوسفور ليكون مقرا

له عند زيارته القسطنطينية، وأخيرا كان هنالك دائما حلمه بإنشاء إمبراطورية أفريقية بما في ذلك من نفقات باهظة.

كان إسماعيل يضع مشروعات كبيرة للأراضي التي تحيط بالنيل في الصعيد وأخبر ديرفيو أن هذه المنطقة التي تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر مأهولة بالسكان وخصبة إلى حد لا يصدق، وفي هذه الأراضي ينمو القطن بدون أي رعاية. وإذا أمكن أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين يعملون تحت توجيه وإشراف فعال من الحكومة في القاهرة فإنها ستصبح في يوم من الأيام هندا أخرى في مصر. ومن أجل ذلك أراد إسماعيل أن ينشئ خطًا حديديا من إسنا في الصعيد إلى الخرطوم وهي مسافة تزيد عن ألف كيلو متر، وفي هذه الأمور كان إسماعيل يتصرف كخليفة الفراعنة، فمصر حافظت دائما على نوع من السيادة الاسمية على الجنوب الذي تميز بالفراغ السياسي، والفرمان العثماني الصادر في ١٨٤١ والذي يجعل من محمد علي والي مصر مدى الحياة يعترف بولايته على السودان والمناطق المجاورة. إلا أنه بينما كان الحكام السابقون قانعين بمظاهر السيادة والخضوع من وقت لآخر، كان إسماعيل

مصمما على أن يثبت حكمه في هذه المنـاطق، وأن يـربط مستعمراته بالقاهرة وأن يمحو تجـارة الرقيـق وأن يحمـي الأرض ويمدن المتوحشين، وكل هذا من أجل عظمة حكمه.

ومن سوء الحظ أن العظمة تتطلب تكاليف باهظة. كـان في إمكان إسماعيل أن ينشئ مواصلات أرخص مع السودان عن طريق خط حديدي من الخرطوم أو بربر على النيل إلى سواكن على البحر الأحمر وبذلك يرتبط السودان بالملاحـة البحرية إلى السويس إلا أن إسماعيل كان يريد خطـًا بريـا حتى لا يكشف نفسه لإمكانية هجوم بحري من الأعداء ضده، وعندما تبين أن خط الخرطوم – القاهرة يتكلف أكثـر مـن ٤٠٠ مليون فرنك قنع بخط إسنا الخرطوم الذي يكلف نصف الثمن ومع ذلك كان المشروع باهظًا بالنسبة لمصر. وكالعادة فاتح إسماعيل ديرفيو حول إمكانية قـرض خـاص، وقـام ديرفيو بالواجب بلفت نظر أندريه إلى المسألة. وكـان مـن المتوقع أن يتكلف هذا المشروع على الأقـل ٢٠٠ مليـون فرنك، أي ما يكافئ رأس المال الأصلي لشركة قناة السويس ذاتها. وتساءل ديرفيو عما إذا كان من الممكن أن يتولى مع أندريه مشروع إنشاء الخط وطرح القرض معا مـع تـوفير



أرباح كافية من الإنشاء وتغطية أي احتياطات قد يحتاجها طرح القرض، وكان ديرفيو يفكر في عقد من هذا النوع وسال لعابه عند التفكير فيه كتب إلى صديقه أندريه قائلاً: "لا تتحدث عن هذا الموضوع بعد حتى لا يفد المنافسون بسرعة".

أما بالنسبة لأندريه فالمسألة الوحيدة التي تهمه هنا هي الإمكانية العملية لطرح هذا القرض المقترح، ولذلك أثار السؤال الهام، ما إذا كان الجمهور مستعدا لأن يستثمر في مشروع طويل الأجل كهذا، في بلد يعتمد فيه كل شيء على نوايا الحاكم. ماذا يحدث مثلاً لو ترك إسماعيل الحكم؟ والحق أن المرء يشك في أن أندريه أثار هذا الاعتراض كتكئة وتبرير للرفض، فكل مشروع تقريبا يمكن أن يقدم للجمهور ما دام هناك إشراف مناسب عليه ووثائق قانونية صحيحة، وما دامت أحوال السوق طيبة، أما الحقيقة فهي أن أندريه في أعماقه كان لا يثق في إسماعيل ويخاف شهيته المفتوحة دائما للنقود، وكل هذا الحديث عما يحدث لو ترك إسماعيل الحكم ليس إلا أسلوبا مهذبا من جانب أندريه في التعبير عن شكوكه في إسماعيل نفسه.

***

ولم يتم شيء في هذا المشروع بالمرة. فديرفيو وكل تجار وممولي الإسكندرية كانوا مشغولين بعديد من المشاكل أكثر إلحاحا، ولذا لم يستطع ديرفيو أن يدفع هذا المشروع خطوة إلى الأمام.

وإذا كان خريف ١٨٦٤ هو بداية التوقف في الرواج المستمر لتجارة القطن، فإن ربيع ١٨٦٥ كان بداية الهبوط في هذه التجارة، وفي مواجهة هبوط أسعار القطن، توقف المزارعون والقائمون بالشحن عن طرح المحصول في السوق، بأمل أن الانتظار القليل سيعيد الأسعار إلى وضعها "الطبيعي". ولفترة وجيزة نجحت هذه المناورة، فالقطن "الغير" المصري الذي هبط من ٣٢ بنسا في الرطل في نهاية يوليو، ٢/٣ ٣١ بنس في نهاية سبتمبر إلى ٢٣,٥ بنس في نهاية أكتوبر، عاد وارتفع إلى ٢٩,٥ بنس بعد ذلك بشهر.

غير أن قوى الانكماش كانت أقوى من أي إجراء تتخذه مجموعة صغيرة من رجال الأعمال والملاك، فالحرب الأهلية الأمريكية كانت تقترب من نهايتها، وتوقع المستوردون ورجال الصناعة في أوروبا أن يعود قطن

جنوب أمريكا إلى السوق العالمي. وعلى الرغم من أن هـذه العودة قد تستغرق بعض الوقت (نتيجة انتهـاك الـدويلات الكونفدرائية المهزومة لاتفاقية وقف الحرب) إلا أن غزالـي ونساجي أوروبا البعيدي النظر امتنعوا عن الشراء، واثقـين أن الوقت في صالحهم.

وقد حدث هذا فعلاً، ففي مارس ١٨٦٥ هبط سعر القطن الغير المصري في ليفربول إلى ١٥ بنس للرطل، وهو أقـل ثمن منذ سنوات، واشتد قلق الخديوي، وأخـذ هـو وكبـار المزارعين يكومون البالات في المخازن، ويقترضون لتدبير أمورهم في انتظار ظروف أفضل، وتوقف النشاط التجـاري في الإسكندرية تماما ومن حسن الحظ أن معظم المصـدرين كانوا سماسرة يتقاضون عمولة ولكن لا يخاطرون بـأموالهم في عمليات شراء وبيع القطن، لقد كانوا يجرون وراء الربح، ولكنهم غير مستعدين أن يموتوا جوعا، أما الشركات التـي عانت حقيقة فهي البيوت المالية وشـركات الائتمـان التـي أقرضت المزارعين وصغار التجار بفائدة عاليـة بضـمان المحصول، وها هي تجد أن هذا الضـمان لا يسـاوي مـا أقرضته لهم. وإذ كان المدينون غير مسـتعدين أن يـدفعوا

الفرق من إيرادات المحصول في السنين السابقة، لم يكن أمام المقرضين إلا أن يأخذوا القطن بالخسارة.

وكانت شركة التجارة المصرية من بين الشـركات التـي أصيبت في هذا الوضع أكثر من غيرها، فقد أهملـت منـذ البداية إمكانياتها التجارية مستهدفة التخصص فـي قـروض المحاصيل بفوائد يصل سـعرها إلـى ١٥% أو ٢٠% فـي العام، وهو سعر مناسب تماما في بلد كمصر. ونتيجة ذلـك واجهت الشركة أزمة خريف ١٨٦٤ ونصف رأسمالها مجمد في تجارة القطن، والنصف الآخر أخذه إسماعيل كقرض.

وكإحدى مفارقات الشؤون المالية، بحثت شركة التجـارة المصرية عن خلاصها في الاندماج مع شركة أخرى تتضور هي أيضا وسط أرصدتها الوفيرة والمجمدة. تلك هي شـركة بريجز، أقدم شركة بريطانية في الإسكندرية، ولقد طرحـت فكرة الاندماج على المساهمين المتشككين في جـو الحجـج البراقة المعهودة، فأحوال الشركة عظيمة جدا، إذ أنها حققت ٢٣% من الأرباح في عامها الأول، وهي لا تتأثر بأي هبوط في أسعار القطن، لأنها لا تملك قطنًا وإنمـا هـي تقـرض بضمان القطن! ولكنها تحتاج نشاط وسمعة شـركة بريجـز

حتى تستفيد من ارتباطات قد تأخذ سنين عديدة لتحقيقها لو لم يتم الاندماج، ولقد أوضح المديرون أن هذه الارتباطات ذات أهمية خاصة في مصر، حيث توجد شركات عديـدة قديمـة وحيث "مضى تيار التجارة لمدة طويلة في مجرى لا يسـهل تحويله"، وعندما وقف أحد المساهمين ليعبـر عـن قناعتـه بالمجرى الذي شقته شركة التجارة المصرية لنفسها، وليقول إنه مكثف تماما بربح قدره ٢٣% سنويا، رد رئيس الاجتماع قائلاً إن المنافسة في مصر حادة، وإن الشركة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي.

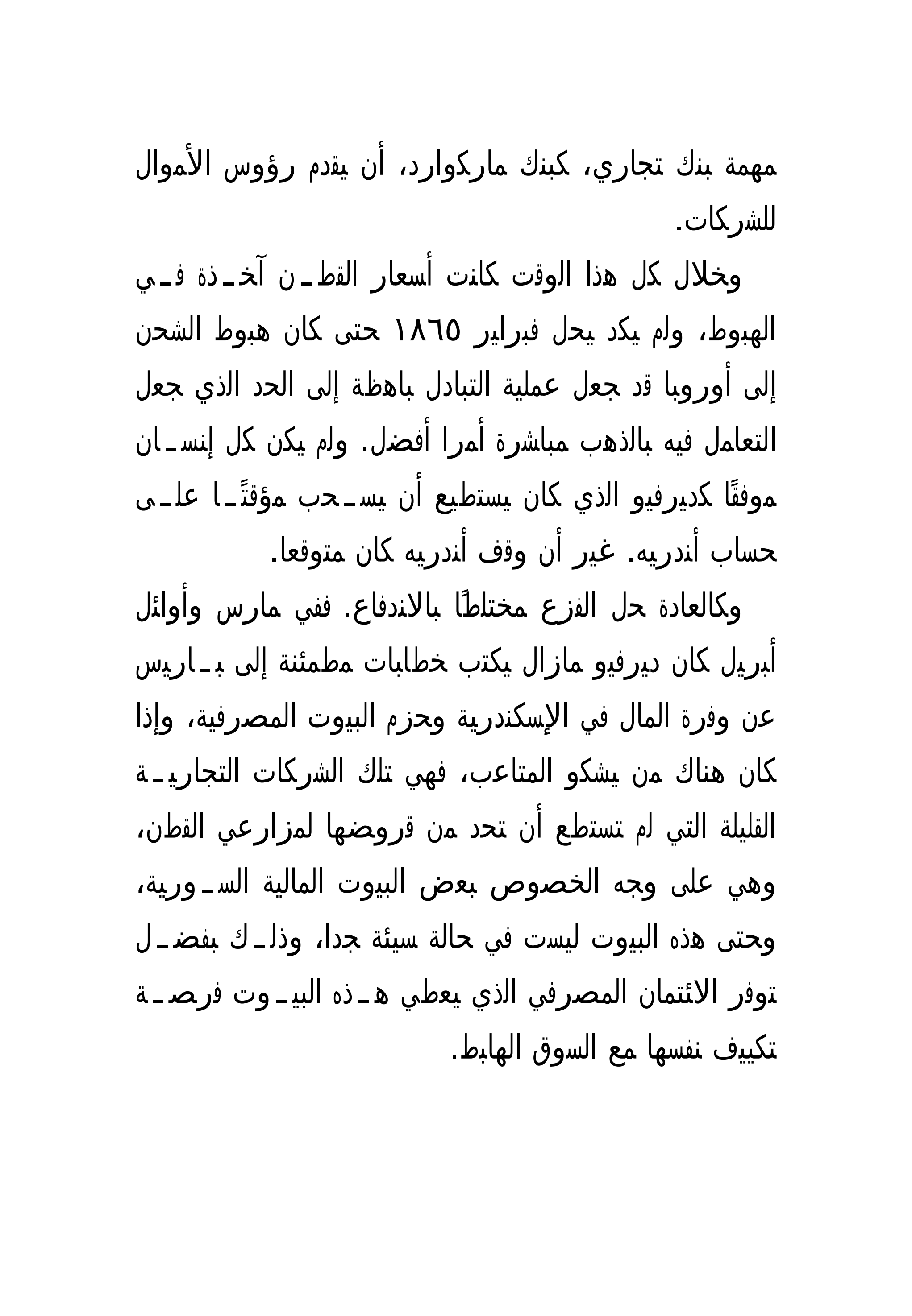
وبعد الاندماج لم تصبح الأمور على ما يرام، فإذا كـان هذا الاندماج قد ساعد شركة التجارة المصرية على التغلـب على الأزمة المباشرة، إلا أنه ألقى عبئًا إضافيا على كاهلهـا أساء إليها في المدى البعيد. فالإغاثة التي حدثت في نـوفمبر – عندما ارتفعت أسعار القطن واستلم إسماعيل أول قسط في القرض – كانت قصيرة الأجل، وعندما هبطت أسعار القطن للمرة الثانية، وجدت الشركة نفسها في حال أسـوأ مـن ذي قبل، ولم تنجح في المحافظة على وضعها إلا عـن طريـق الإسراف في توزيع أوراق المجاملة والاستغلال المنظم لكل

مصدر من مصادر الائتمان. ولقد أدهـش بنـك مـاركوارد (الذي كان من الناحية النظرية الوكيل للشـركة) أن تكتـب الإدارة الجديدة قائلة إنها ستحدد نشاطها وفق الائتمان المتاح. وقد رفض أندريه بسرعة هذا الاقتراح الغريب." إن صفقات الائتمان تستطيع أن تكون بالفعل أمرا مكملاً للنشاط التجاري المنظم". وبنك ماركوارد كان مستعدا للمساعدة عندما تكـون المساعدة مطلوبة: "ولكننا نتوقع أن نجد منكم تعويضا عـن هذه الخدمات الاستثنائية بتركيز كل نشـاطكم المـنظم فـي باريس في أيدينا، إن الشركة مدينـة لنـا بهـذا التعـويض باعتبارنا وكلاءها، ونحن على حق في المطالبة به على هذا الأساس".

وبالطبع لم يكن أندريه يدرك إلى أي حـد كـان موقـف الشركة خطيرا. ولو كان على علم بذلك لوفر علـى نفسـه مشقة الوعظ والنصيحة وعندما وجدت شـركة التجـارة أن خزانة بنك ماركوارد مقفلة في وجهها، اتجهت إلـى أمـاكن أخرى وأخذت الائتمان أينما كان متاحا مصدره فـي نفـس الوقت كميات كبيرة من كمبيالات فرع الإسـكندرية علـى مكتب الشركة بلندن. وفي أوائل يناير سنة ١٨٦٥ أخطر بنك

ماركوارد مراسليه ألا يدفعوا أي نقـود مقابـل أوراق مـن شركة التجارة، وقبل مضي شهر طلب أندريـه مـن بنـك فروهلنج وجوثن أن يبيع له أسهمه (٥١٠ سهم) في الشـركة المصرية، فهو لا يستطيع أن يفرض على الشركة أن تركـز عملياتها الفرنسية بين يديه. ولكن من حقه ألا يترك أموالـه في هذا النوع من النشاط.

ولم تكن الشركة التجارية هي الوحيدة في هـذا الوضـع السيئ. ففي يناير كان لدى شـركة مصـر الماليـة (بنـك باسكوالي) الوقاحة بأن تدعو المساهمين إلـى دفـع أربعـة جنيهات عن السهم لمواجهة "التطور السـريع فـي أعمـال الشركة في المجتمع". ولقد تعرض أوبنهايم أيضا للمتاعـب، وكان بنك ماركوارد أقل ميلاً للصبر عما كان في سبتمبر"... نود أن نلفت نظرك إلى حقيقـة أن حسـاب شـركتكم فـي الإسكندرية يتضمن عجزا كبيرا هذا إذا استبعدنا العجز الذي يمكن أن ينتج عن عمليات قصيرة الأجل أو مدفوعات غيـر متوقعة". ولقد كان العجز ١,٢٠٠,٠٠٠ فرنك "إن ما نشـكو منه ليس مجرد رقم العجز فحسب، وإنمـا اسـتمرار هـذا العجز، ونحن نناشد شركتكم أن تزيد مدفوعاتها". إذ ليسـت



مهمة بنك تجاري، كبنك ماركوارد، أن يقدم رؤوس الأموال للشركات.

وخلال كل هذا الوقت كانت أسعار القطـن آخـذة فـي الهبوط، ولم يكد يحل فبراير ١٨٦٥ حتى كان هبوط الشحن إلى أوروبا قد جعل عملية التبادل باهظة إلى الحد الذي جعل التعامل فيه بالذهب مباشرة أمرا أفضل. ولم يكن كل إنسـان موفقًا كديرفيو الذي كان يستطيع أن يسـحب مؤقتًـا علـى حساب أندريه. غير أن وقف أندريه كان متوقعا.

وكالعادة حل الفزع مختلطًا بالاندفاع. ففي مارس وأوائل أبريل كان ديرفيو مازال يكتب خطابات مطمئنة إلى بـاريس عن وفرة المال في الإسكندرية وحزم البيوت المصرفية، وإذا كان هناك من يشكو المتاعب، فهي تلك الشركات التجاريـة القليلة التي لم تستطع أن تحد من قروضها لمزارعي القطن، وهي على وجه الخصوص بعض البيوت المالية السـورية، وحتى هذه البيوت ليست في حالة سيئة جدا، وذلـك بفضـل توفر الائتمان المصرفي الذي يعطي هـذه البيـوت فرصـة تكييف نفسها مع السوق الهابط.

وفي ٩ أبريل انهارت شركة جـويس وشـركاه بلنـدن (المختصة بالتجارة في مصر وشرق الهند) فجأة، ولقد كانت الشركة واحدة من أهم الشركات المشتغلة في تجارة القطـن، ذات مصالح في كل من العالمين القـديم والجديـد. وهـدد انهيارها المفاجئ بانهيار مقرضـيها ودائنيهـا. وانتشـرت الإشاعات عن أسر ثلاث سفن حاولـت اقتحـام الحصـار الأمريكي، وعن خطأ في برقية تطلب ٢٠,٠٠٠ قنطار قطن بدلاً من ٢٠٠٠ قنطار، ولقد كان من العسير تصديق أن مثل هذه الشركة القديمة الغنية قد استهلكت كل مكاسبها الضـخمة في العام السابق. وارتعدت كل شبكة سوق قطـن، وسـيطر الفزع على الإسكندرية.

ومع ذلك ففي النهاية كانت صدمة الإسكندرية أخف مـن صدمة لندن أو بومباي، فشركة والهـايم وشـركاه القديمـة (دعامة المستعمرة التجارية النمسوية) التي كانت مثقلة بكمية كبيرة من أوراق شركة جويس، انهارت أيضا. كذلك فعـل تاجر إنجليزي يدعى تايلور، وفشلت الجهود المبذولة لمساندة أعضاء المجتمع التجاري الواقعين في المتاعب عندما رفض الخديوي أن يقدم من جانبه مبلغًا يوازي ما جمعته الشركات

فيما بينها، ولقد استطاعت الشركات الأخرى أن تشق طريقها، وبالطبع فقدت كل شركة من هذه الشركات شيئًا، وبعضها فقد مبالغ كبيرة. وعلى سبيل المثال فقد أوبنهايم ٢٥,٠٠٠ جنيه على قطن" باعه" الخديوي له في نوفمبر وسلمه له في أواخر مارس. كذلك دفع كل ممولي القصر المفضلين ثمن مركزهم المفضل. والحق أن الأرباح الاستثنائية في سنوات الرخاء والهدوء الطويل في سوق الإسكندرية- الذي تميز بالتعقل منذ قرض ١٨٦٤ – هي التي مكنت هذه الشركات من مواجهة خسارات كان من الممكن أن تبتلع أي شركة عادية.

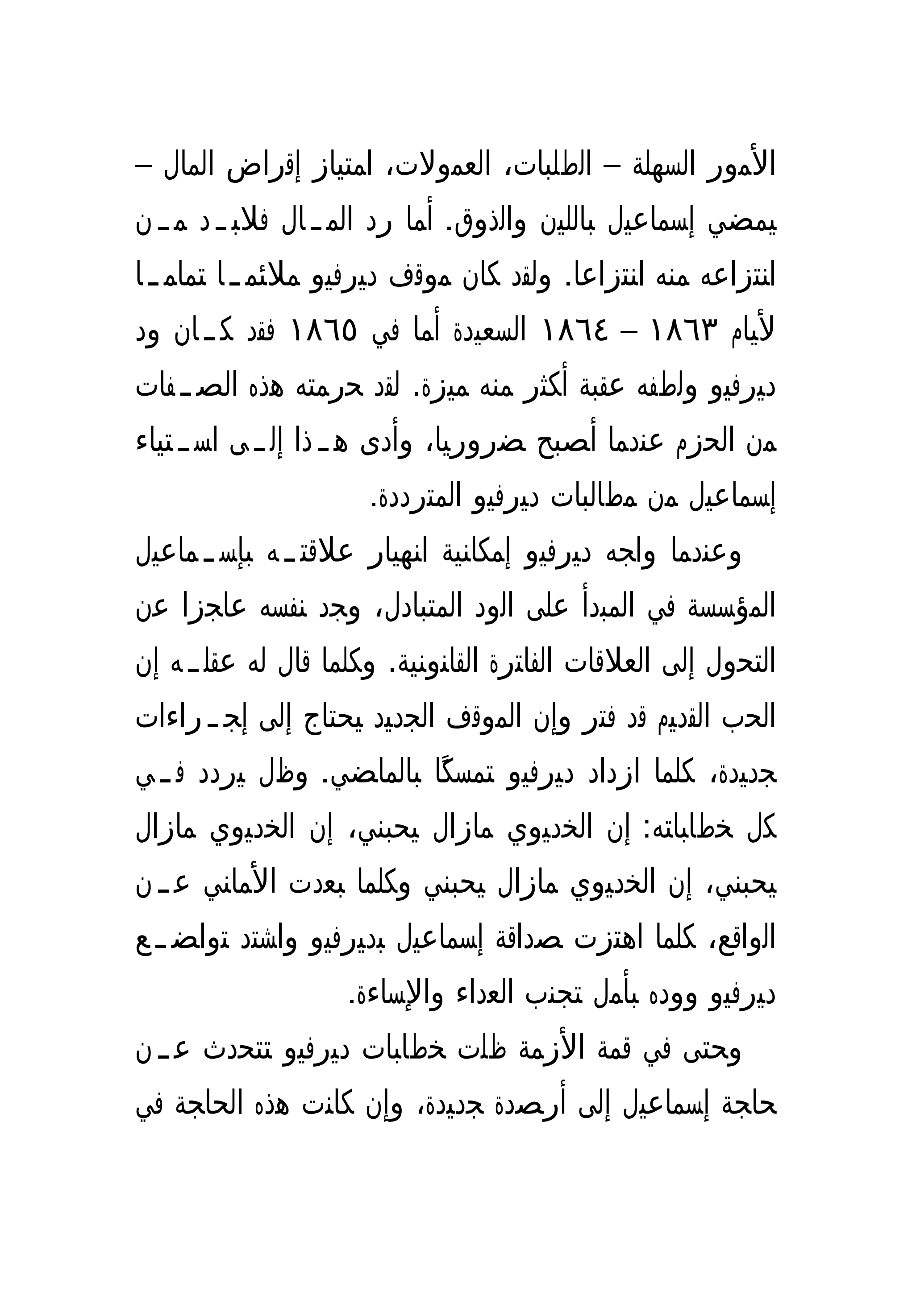
ولقد فقد ديرفيو نفسه ١٥٠٠ جنيه بسبب انهيار شركة جويس، ١٠,٠٠٠ جنيه بسبب مماطلات إسماعيل. وكتب إلى أندريه يقول: "أي قضية كان من الممكن رفعها ضده لو لم يكن هو الخديوي". ولا بد أن أندريه قد ابتسم، فديرفيو شخص مسل "تماما، وهو لا يدرك ذلك، أي قضية كان من الممكن رفعها لو لم يكن المدين هو الخديوي! ولكن أندريه يعتقد أن هذا بالدقة هو الذي يجعل مثل هذه القضية ناجحة

ومربحة. ورجل مثل برافي لم يكن ليتردد لحظـة فـي أن يطالب بالدفع والتعويض، ومن المؤكد أنه سيحصل عليهما.

**كان ديرفيو يعرف ذلـك، ويعـرف أيضـا أن صـداقات إسماعيل تتوقف على الأرباح التي يحصل عليها من هـذه الصداقات، وأن الخديوي لا يقدم عواطفه إلا لهؤلاء الـذين يقدمون له المال. وفوق ذلك كان ديرفيو يعـرف أيضـا إن إسماعيل يحترم القوة أكثر مما يحتمل الضعف والمذلة.**

ومع ذلك فليس من السهل أن تغير طباع الناس لتناسـب صوت العقل. فديرفيو ليس برافي ولا يمكن أن يكون وهـو أولاً رجل مهذب أكثر مما ينبغي ولم تقم علاقته بالخـديوي أبدا على أساس العدوان والإلحاح وإنما على التنمية الصبورة لعلاقات الخدمة والصداقة. وفي نفس الوقت كان عند ديرفيو نفور أساسي من الوسائل العنيفة. وكما هـو واضـح فـي اختلافه مع أوبنهايم حول التكتيك الذي يسـتخدم فـي دفـع إسماعيل إلى أول قرض عام، كان ديرفيو يفضل الإغـراء على العصا.

والصعوبة هي أن إسماعيل – ككثيـر مـن الأغبيـاء – يستجيب أحيانًا للإغراء ويستجيب أحيانًا أخرى للعصا. ففي



الأمور السهلة – الطلبات، العمولات، امتياز إقراض المال – يمضي إسماعيل باللين والذوق. أما رد المال فلابد من انتزاعه منه انتزاعا. ولقد كان موقف ديرفيو ملائما تماما لأيام ١٨٦٣ – ١٨٦٤ السعيدة أما في ١٨٦٥ فقد كان ود ديرفيو ولطفه عقبة أكثر منه ميزة. لقد حرمته هذه الصفات من الحزم عندما أصبح ضروريا، وأدى هذا إلى استياء إسماعيل من مطالبات ديرفيو المترددة.

وعندما واجه ديرفيو إمكانية انهيار علاقته بإسماعيل المؤسسة في المبدأ على الود المتبادل، وجد نفسه عاجزا عن التحول إلى العلاقات الفاترة القانونية. وكلما قال له عقله إن الحب القديم قد فتر وإن الموقف الجديد يحتاج إلى إجراءات جديدة، كلما ازداد ديرفيو تمسكًا بالماضي. وظل يردد في كل خطاباته: إن الخديوي مازال يحبني، إن الخديوي مازال يحبني، إن الخديوي مازال يحبني وكلما بعدت الأماني عن الواقع، كلما اهتزت صداقة إسماعيل بديرفيو واشتد تواضع ديرفيو ووده بأمل تجنب العداء والإساءة.

وحتى في قمة الأزمة ظلت خطابات ديرفيو تتحدث عن حاجة إسماعيل إلى أرصدة جديدة، وإن كانت هذه الحاجة في

هذه المرة الجديدة تتعلق بالدائرة السنية (ثروة الخديوي الخاصة). إن إسماعيل صرف مبالغ ضخمة على الأرض والمواشي وآلات الزراعة، ولما كان معظم قطنه مكوما في المخازن اضطر إسماعيل إلى أن يقترض مليون جنيه من البنك الإنجليزي المصري، ولم يكد يستلم هذا المبلغ حتى يبحث عن نصف مليون آخر، وفي خلال بضعة أسابيع كان المبلغ الذي يحتاجه إسماعيل قد تضاعف تقريبا.

ومن حسن حظ ديرفيو أن أندريه لم يكن بالشخص الذي يسهل إغراؤه، وكان أن تجاهل مقترحات صديقه الصريحة وأجاب بعموميات عن حالة النقاهة التي يمر بها السوق بعد شهور طويلة "من الحمى والانفعال"، كتب يقول: "في لحظات مثل هذه يجمع الناس شتات أنفسهم ويحسبون كل فرنك ويقبعون في هدوء في انتظار صفقات طيبة، إنهم يحرصون على مواردهم ويعدون أنفسهم بهذا للدخول في النشاط في اللحظة المناسبة".

غير أن المشكلة أن ديرفيو كان قد مل الجلوس في هدوء وانتظار، فلعدة شهور كان لا يصنع شيئًا، لقد دفع التزاماته التي انكمشت إلى حوالي نصف مليون فرنك ومحفظة أوراقه

المالية التي وصلت إلى ٢٥ أو ٣٠ مليـون فرنـك عشـية القرض انخفضت إلى ٨٠٠ ألف فرنك في أوائل أبريل. ومع أنه لم يكن في يد ديرفيو أرصدة سائلة كهذا العام، إلا أنه لم يكن هناك ربح أيضا.

وفي الوقت ذاته ظلت هناك بضع أمور قليلة في حاجـة إلى الحسم قبل أن يقال إن تصفية التجارة المصرية كملـت، فعديد من الشركات الأوروبية أقرضت الفـلاح لا بضـمان القطن وإنما بضمان الأرض، وفي هذه الحالات ثبت أن هذا الضمان يستحيل أخذه في غالب الأحيـان، وبهبـوط قيمـة القطن، هبطت قيمة الأرض كذلك. ولم يكن هنالك من يريـد أخذ الأرض.

وتمثل الأمل الوحيد في تقدم الخـديوي لإنقـاذ الموقـف كالعادة. وتقدمت لجنة من رجال الأعمال يرأسها ديرفيو إلى إسماعيل باقتراح مؤداه أن تتولى الحكومة ما يسمى بـديون القرية وأن تدفع للمقرضين الأوروبيين سندات من الخزانـة فائدتها ٧% وتتولى الخزانة بدورها الجباية مـن الفلاحـين على فترة طولها سبع سنوات بفائـدة قـدرها ١٢% وبهـذه الطريقة يسترد المقرض أمواله ويعفى الفـلاح مـن فوائـد

تتراوح من ٣ إلى ٦% شهريا، وتعفى الدولـة مـن البلبلـة والتوتر الذي يصحب بالضرورة أي مصادرة عامة للأرض. وأخيرا – وهذا أهم اعتبار بالتأكيد – فإن الخزانـة سـتحقق مكاسب من هذه العملية. وأعجب إسماعيل بالاقتراح ووافـق عليه.

وفي باريس كان أندريه مرتاحا لهذه الفكرة وإن كان عنده اعتراض واحد كتب في ١٠ يونيو إلى ديرفيـو يقـول: "إن فكرتك تبدو لي عمليـة تمامـا. ولكنـي لا أحـب أن أرى الحكومة تضارب على بؤس الرعايا، ولست أفهم لماذا تأخذ الحكومة الفرق بين الـ ٧% والـ ١٢%؟ وإذا كـان مـن الضروري أن نترك هامشًا معينًا لمواجهة احتمـالات سـوء الحظ، فليكن مفهوما أن الخديوي سيستخدم الأربـاح التـي تحققها الخزانة في خدمة الأغراض العامـة"، وإذا اسـتبعدنا الجوانب الخلقية من المسألة فإن أندريه لم يكن يثق بإسماعيل أبدا.

ولكن الأغراض العامة لم تكن تشـغل ذهـن أصـحاب المشروع، إنهم أرادوا ضمان استعادة قروضهم، والأكثر من ذلك أن يحققوا أقصى ما يمكن مـن صـفقة مجزيـة فـي

إمكانياتها، وكانت المسألة الهامة هنا أن عديدا من هذه القروض كانت محل شك، ومن الناحية الفنية كان كل قرض خاضعا لتحقيق خاص بواسطة لجنة مختلطة من الأوروبيين والمصريين، ولكن أصحاب المشروع عرضوا على المقرضين – الشرعيين وغير الشرعيين – أن يقوموا هم بتصفية ديونهم جملة واحدة مقابل عمولة تتفاوت وفقًا لدرجة الشك في المطالب. وفي فترة وجيزة استطاع أصحاب هذه الفكرة أن يركزوا ما قيمته أكثر من ١٧ مليون فرنك في أيديهم وأن يتفاوضوا مع إسماعيل على هذا المبلغ بسعر يمنحهم ربحا كبيرا. وإسماعيل بدوره طالب كل فلاح يدفع المبلغ الأصلي وفوائده. وكل هذا يكون مضاربه واضحة على بؤس المحكومين. ولكن ديرفيو ومستشاريه يمكن أن يدافعوا عن أنفسهم على أساس ضرورة عدم الخلط بين النشاط المالي والعواطف، ولم يكن أمام أندريه إلا أن يوافق على هذا.

ووضعت هذه الصفقة العبقرية حدا للأزمة وبدا أنها ترضي كل الأطراف المغنية، وعاشت الأعمال المالية المصرية بسمعة طيبة تدعمها مرونتها في مواجهة

المصاعب، أما ما كان خافيا آنذاك فهو أن هذا البقاء تم شراؤه بثمن باهظ، وأن الدهن الذي تجمع في فترة رواج القطن احترق في حمى الانهيار، وكل شركات الإسكندرية – ابتداء من البنوك المساهمة الجديدة إلى البيوت التجارية الصغيرة – ضيقت نشاطها لتنفذ رأسمالها، وإذا جاء المرض مرة أخرى فربما يكون أقل قسوة وإن كان من المؤكد أن مقاومتهم له ستكون أضعف.



كان هذا في يونيو، وكانت الإسكندرية مرة أخرى غير محتملة، فالهواء ساخن ومليء بالغبار، والحشرات تزحف وتطير في كل مكان، والروائح الكريهة لا تزول أبدا. وكانت الأعمال التجارية متوقفة تماما. وأعضاء المستعمرة الأوروبية يستعدون للسفر في إجازتهم عبر البحر الأبيض.

**ثم جاءت الكوليرا. وفي أول يوم مات عدد قليل من الضحايا، وفي اليوم الثاني زاد هذا العدد قليلاً، ثم وصل إلى عشرات، ثم مئات. وفي مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن في هدوء في**

**الحدائق الخاصة والأقبية. وفي أحياء الفقراء تكومت الجثث في الحفر الضيقة.**

وسيطر الفزع على المدينة. وعلى الرغم من أن المرض أصاب في غالب الأمر الفقراء، إلا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا. وضرب الخديوي المثل بنفسه. فإذا كان ممتلئا بالخوف والرعب سارع بالخروج بيخته إلى عرض البحر لبضعة أيام من "الراحة"، وعاد بعد ستة أسابيع وعند إقدامه اقتحم الأوروبيون الميناء وشقوا طريقهم على السفن المزدحمة ودفعوا مبالغ ضخمة لينقذوا أرواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن معدة أبدا للملاحة في غير المياه العذبة، ولم تكن لدى السفن التي تدخل الميناء أي فرصة في إنزال شحنتها من البضائع قبل أن تترك الميناء محملة بشحنتها من البشر، وفي فترة أسبوعين نجح حوالي ٣٠ ألف أوروبي في الخروج من مصر.

**وكما قال القنصل الفرنسي: لم تكن المسألة مجرد خوف، أو مجرد فزع، وإنما هي اندحار كامل.**

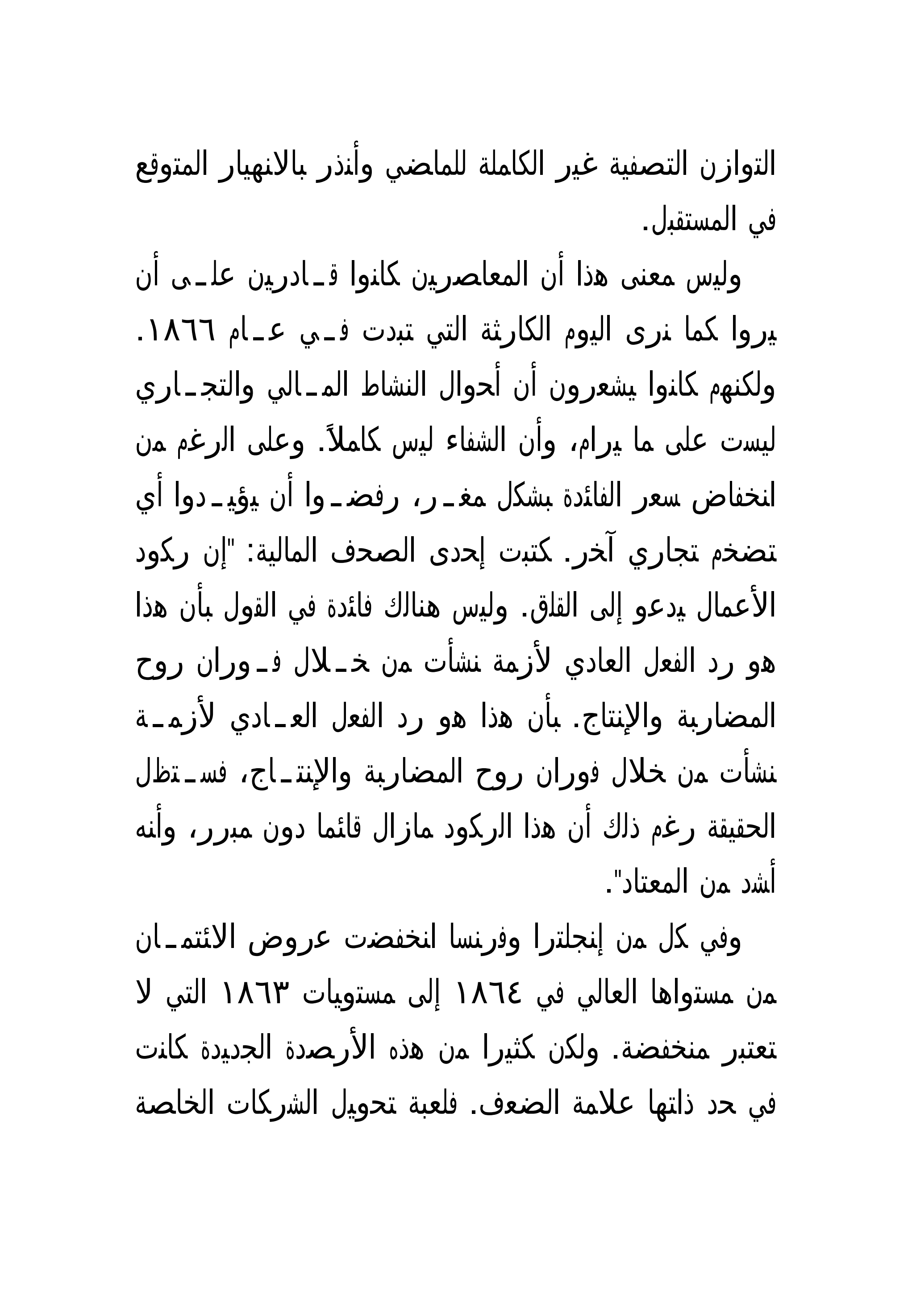
**لقد ماتت التجارة المصرية بالسكتة القلبية.**

# الفصل الحادي عشر

## حقائق المالية المصرية

لم يعد ديرفيو إلى مصر حتى نهاية العام، وقضـى سـتة شهور في باريس لا نعرف عنها الكثير لأنه لم تكـن هنـاك مراسلات بينه وبين أندريه.

ولكننا نعرف أنها كانت شهورا هادئة؛ فعام ١٨٦٥ كـان عاما غريبا بين بين في النشاط المالي. فأزمة ١٨٦٤ قد أدت إلى انكماش حالة الرواج انكماشًا كبيرا وإن كانت لم تنته إلى إعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي، وإذا كانت الشركة المالية والبنوك قد عانت كثيرا إلا أنها ظلـت حيـة وباحثـة عـن عملاء، وأصحاب المشاريع قد خسروا الكثير فـي السـوق ولكن شهيتهم في طرح قروض جديدة قد زادت، وفي نفـس الوقت انخفضت مصادر الجمهور المستثمر إلى حـد كبيـر وزاد حرصه وشكه تبعا لذلك وباختصار كان هنالك تـوازن دقق حرج بين قوى التضخم وقوى الانكماش وعكـس هـذا



التوازن التصفية غير الكاملة للماضي وأنذر بالانهيار المتوقع في المستقبل.

وليس معنى هذا أن المعاصرين كانوا قـادرين علـى أن يروا كما نرى اليوم الكارثة التي تبدت فـي عـام ١٨٦٦. ولكنهم كانوا يشعرون أن أحوال النشاط المـالي والتجـاري ليست على ما يرام، وأن الشفاء ليس كاملاً. وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة بشكل مغـر، رفضـوا أن يؤيـدوا أي تضخم تجاري آخر. كتبت إحدى الصحف المالية: "إن ركود الأعمال يدعو إلى القلق. وليس هنالك فائدة في القول بأن هذا هو رد الفعل العادي لأزمة نشأت من خـلال فـوران روح المضاربة والإنتاج. بأن هذا هو رد الفعل العـادي لأزمـة نشأت من خلال فوران روح المضاربة والإنتـاج، فسـتظل الحقيقة رغم ذلك أن هذا الركود مازال قائما دون مبرر، وأنه أشد من المعتاد".

وفي كل من إنجلترا وفرنسا انخفضت عروض الائتمـان من مستواها العالي في ١٨٦٤ إلى مستويات ١٨٦٣ التي لا تعتبر منخفضة. ولكن كثيرا من هذه الأرصدة الجديدة كانت في حد ذاتها علامة الضعف. فلعبة تحويل الشركات الخاصة

المجهدة إلى اتحادات عامة – بهدف الاستفادة من مزايا النوايا الطيبة، وتجنب أخطار الالتزامات غير المحدودة في نفس الوقت – أصبحت شائعة بعد أن فقدت كثير من البيوت المالية وعيها بسبب المبالغات القديمة. وفي يوليو سنة ١٨٦٥ تحولت واحدة من أكبر الشركات الخاصة في أوروبا وهي شركة "الكورنار هاو" لأوفرند وجيرني وشركاهما إلى شركة عامة، وزعمت الصحف المالية أن الجمهور السعيد الحظ سيمنح فرصة المشاركة في أرباح هذه الشركة العظيمة، تلك الأرباح التي كانت مقتصرة على عدد قليل من الشركاء الممتازين. غير أنه خلف هذه الواجهة البراقة كانت شركة الكورنار هاوس متعفنة من أولها إلى أخرها، ولم تكن أي صفقة خاصة قادرة على أن تفضح خدع هذه الشركة البادية الازدهار.

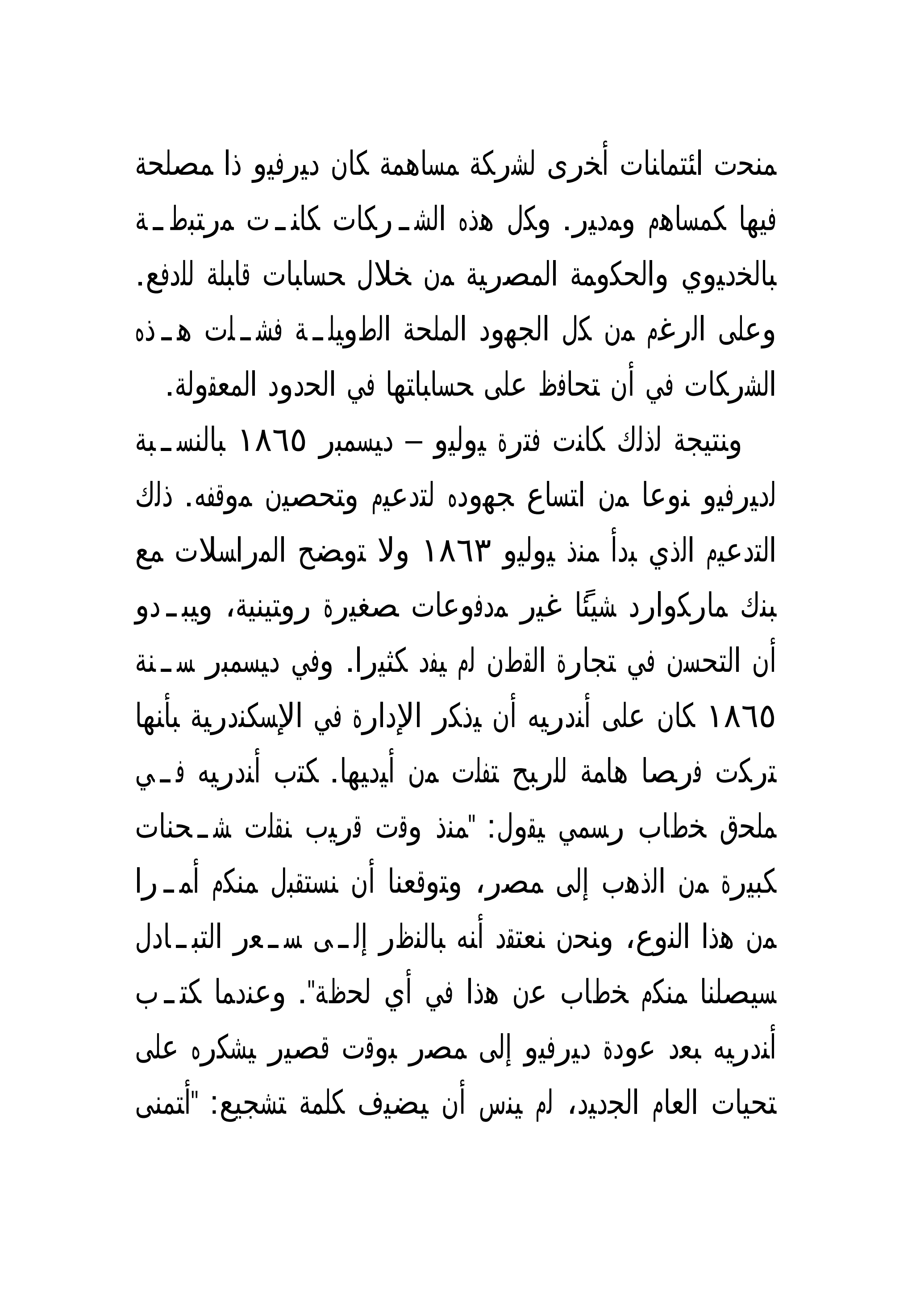
ومع ذلك كانت هنالك علامات حقيقية على الصحة. فأسعار السلع التي انخفضت بانتظام خلال خريف ١٨٦٤ وشتاء ١٨٦٥ بدأت ترتفع من جديد بعد أن وصلت إلى الحضيض. ووصلت أسعار القطن – الذي أصيب أكثر من غيره – إلى أدنى نقطة في أبريل عندما أدت أخبار سقوط

(ريتشموند) إلى ازدياد التهافت على البيع، في هـذا الوقـت كانت أسعار القطن حوالي نصف ما كانت عليه منـذ ثلاثـة أشهر، إلا أنه قد أصبح واضحا بعد ذلك مباشـرة أن تـدفق القطن الأمريكي ليس كما كان متوقعا، فالمخزون ليس كثيرا وكان أمام جنوب أمريكا الكثير من العمل قبـل أن يسـتطيع استعادة مركزه القديم في السوق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك أدى انتهاء الحرب إلى ازدياد ضـخم فـي الطلـب علـى المنسوجات والسلع الاستهلاكية وارتفعت الصـادرات إلـى الولايات المتحدة ارتفاعا عنيفًا. وبدأ رجال الصناعة – الذين كانوا قد امتنعوا عن شراء القطن الخام بأمل هبوط أكبر في الأسعار – يشترون مرة أخرى. ففي ليفربول ارتفـع سـعر القطن الغير مصري بانتظام من ١٣ بنس في الرطل إلى ٢٥ في منتصف أكتوبر. ومرة أخرى بدأ الذهب يتحـرك إلـى الشرق، وعاشت بومباي والإسكندرية مؤقتًا لحظـات تشـبه عام ١٨٦٣.

ومن الواضح أن ديرفيو لم يساهم في كثيـر مـن هـذا الرخاء، فقد توسع خلال حمى السنوات الناجحة الأولى أكثر مما ينبغي، ودفن كثيـرا مـن رأسـماله فـي مشـروعات

والتزامات لا صلة لها بالتمويل التجاري بمعنـاه الضـيق، وثبت أن محالجه ومصانعه ليست مجزيـة بالشـكل الـذي توقعه، واستثمر مبالغ كبيرة في شركات مسـاهمة مصـرية (كشركة التجارة المصرية) ليست من المرونة بحيث تستطيع أن تناور في عالم الأعمال بالشرق، وها هي اليوم تزحـف رغم أنفها نحو التصفية الحتميـة. وشـغل ديرفيـو نفسـه بالمضاربات على الإقطاعيات، تلك المضاربات التي أفشلتها حالة ركود عام ٦٤ – ١٨٦٥ وعجز إسماعيل عن أن ينفـذ برنامجه في التمدن.

وفي نفس الوقت كان ديرفيو مبالغًا في كرمه عند مساعدة الشركات الأخرى وعلى عكس بنـك مـاركوارد لـم يكـن الائتمان عند ديرفيو عملاً مكملاً له، بل كان أساس نشـاطه. وبينما أمكنه استرداد معظم هذه المبالغ خلال أزمـة العـام السابق. ظل بعضها دون تثبيت. فقد أخذ بيت شقيق ديرفيـو (ديدييه وديرفيو وشركاهما بالإسكندرية وبـاريس) ائتمانًـا كبيرا لم يكن في الحقيقة إلا إضافة لرأس المـال. ومنحـت ائتمانات أخرى إلى أوديبير وشوابلاخر وشركاهما. وهو بيت تجاري كان مديره هنري أوديبير زوج أخت ديرفيـو، كمـا



منحت ائتمانات أخرى لشركة مساهمة كان ديرفيو ذا مصلحة فيها كمساهم ومدير. وكل هذه الشركات كانت مرتبطة بالخديوي والحكومة المصرية من خلال حسابات قابلة للدفع. وعلى الرغم من كل الجهود الملحة الطويلة فشلت هذه الشركات في أن تحافظ على حساباتها في الحدود المعقولة.

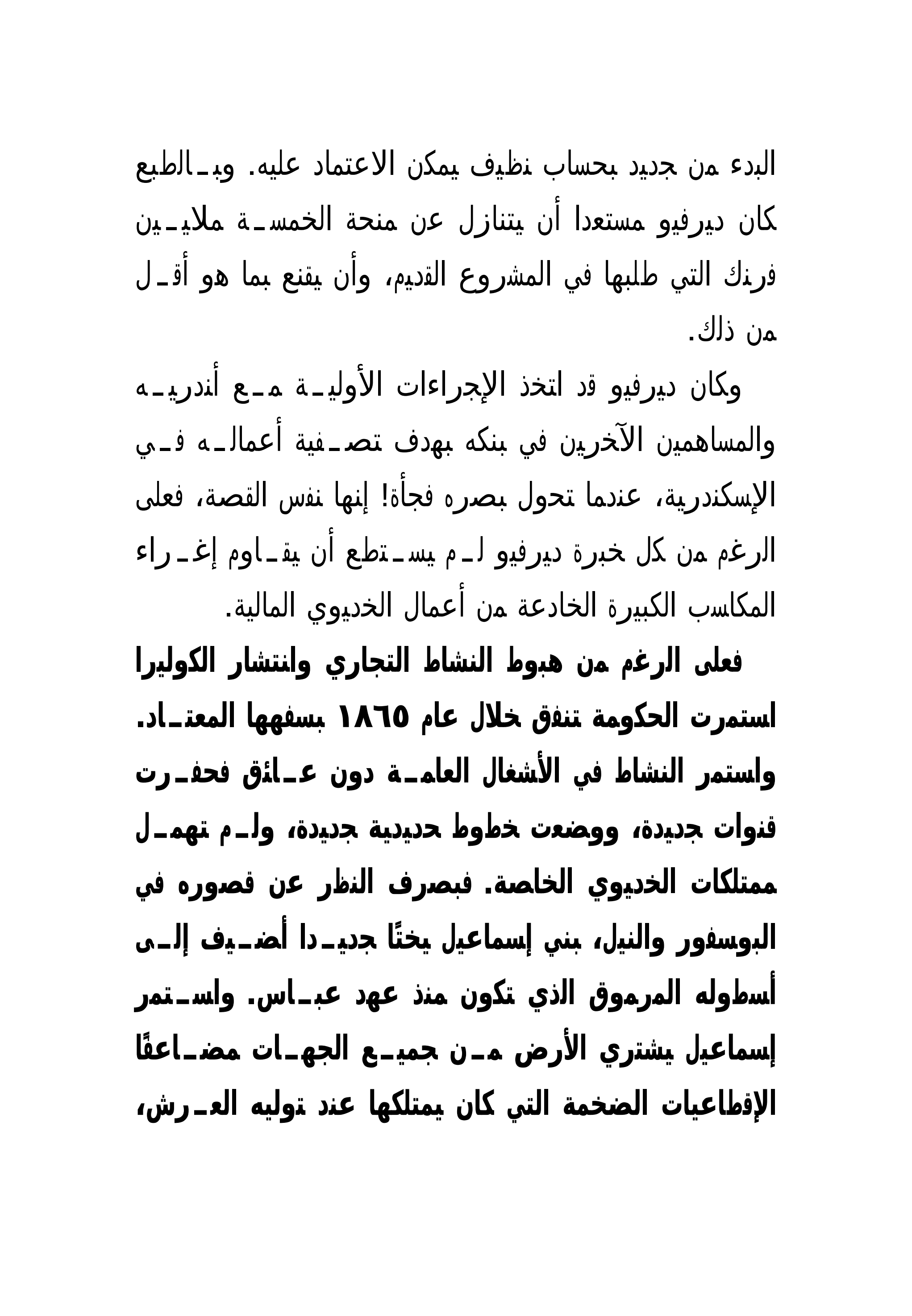
ونتيجة لذلك كانت فترة يوليو – ديسمبر ١٨٦٥ بالنسبة لديرفيو نوعا من اتساع جهوده لتدعيم وتحصين موقفه. ذلك التدعيم الذي بدأ منذ يوليو ١٨٦٣ ولا توضح المراسلات مع بنك ماركوارد شيئًا غير مدفوعات صغيرة روتينية، ويبدو أن التحسن في تجارة القطن لم يفد كثيرا. وفي ديسمبر سنة ١٨٦٥ كان على أندريه أن يذكر الإدارة في الإسكندرية بأنها تركت فرصا هامة للربح تفلت من أيديها. كتب أندريه في ملحق خطاب رسمي يقول: "منذ وقت قريب نقلت شحنات كبيرة من الذهب إلى مصر، وتوقعنا أن نستقبل منكم أمرا من هذا النوع، ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى سعر التبادل سيصلنا منكم خطاب عن هذا في أي لحظة". وعندما كتب أندريه بعد عودة ديرفيو إلى مصر بوقت قصير يشكره على تحيات العام الجديد، لم ينس أن يضيف كلمة تشجيع: "أتمنى

أن يعود حسابك – الذي كان خاملاً خلال الشهور الماضية، إلى سابق نشاطه في وقت قريب".

***

إن ثمانية عشر شهرا من التحصن والتدعيم تعتبر فتـرة طويلة إلى حد الخطورة. وقد يكون شيئًا أن يتخلى ديرفيـو عن مكانه الأول في المالية المصـرية (ومـن المحتمـل أن أندريه كان مرتاحا لهذا التطور) إلا أن الأسوأ أن يغرق في بحر من الخمول، وأن يجعل من التحصن وقفه في طريـق الهزيمة بدلاً من أن يكون مقدمة تقدم جديد. كان بنك ديرفيو وشركاه في أشد الحاجة إلى أن يجمع شتات نفسه ويسـتعيد مبادرته.

وكان ديرفيو يعرف هذا، وعندما عاد إلى مصـر كـان ممتلئًا بالأفكار والتصميم وفي الجوهر كانت خطته هي نفس الخطة التي فشلت في عام ١٨٦٤: أن يحول شـركته إلـى شركة مساهمة كبيرة بحيث تكفي للسـيطرة علـى الماليـة المصرية. ولكنه هذه المرة كان يفكر في الاندماج في الشركة الزراعية والصناعية بمصر التي كانت تتعثر وهـي وليـد جديد، وبتصفية العمليات الفاشلة في كل من الشركتين يمكن



البدء من جديد بحساب نظيف يمكن الاعتماد عليه. وبالطبع كان ديرفيو مستعدا أن يتنازل عن منحة الخمسة ملايين فرنك التي طلبها في المشروع القديم، وأن يقنع بما هو أقل من ذلك.

وكان ديرفيو قد اتخذ الإجراءات الأولية مع أندريه والمساهمين الآخرين في بنكه بهدف تصفية أعماله في الإسكندرية، عندما تحول بصره فجأة! إنها نفس القصة، فعلى الرغم من كل خبرة ديرفيو لم يستطع أن يقاوم إغراء المكاسب الكبيرة الخادعة من أعمال الخديوي المالية.

**فعلى الرغم من هبوط النشاط التجاري وانتشار الكوليرا استمرت الحكومة تنفق خلال عام ١٨٦٥ بسفهها المعتاد. واستمر النشاط في الأشغال العامة دون عائق فحفرت قنوات جديدة، ووضعت خطوط حديدية جديدة، ولم تهمل ممتلكات الخديوي الخاصة. فبصرف النظر عن قصوره في البوسفور والنيل، بني إسماعيل يختًا جديدا أضيف إلى أسطوله المرموق الذي تكون منذ عهد عباس. واستمر إسماعيل يشتري الأرض من جميع الجهات مضاعفًا الإقطاعيات الضخمة التي كان يمتلكها عند توليه العرش،**

**ولم يكن من المتوقع أن تنخفض مصروفات الحكومة، فمشروع سكة حديد السودان كان في جدول الأعمال وتجميل القاهرة والإسكندرية ليس محل نسيان، وشركة قناة السويس كانت ما تزال تلح في تنفيذ قرار تحكيم الإمبراطور، وإسماعيل كان ما يزال يحلم إمبراطورية أفريقية.**

وبدا أن الموقف مناسب تماما.

وأمكن الوفاء بجزء كبير من هذه المطالب عن طرق اقتراض جديد. وعلى الرغم من أن قرض ١٨٦٤ استهلك بسرعة في دفع الديون التي سبقته إلا أن سمعة إسماعيل في مصر توطدت مؤقتًا. فبتخفيض مسحوباته على الحساب الجاري، وبتسهيل عمليات أذون الخزانة القصيرة المدى في السوق، أثبت إسماعيل أنه مدين ممتاز. وهو يستطيع أن يطلب نقودا جديدة، وفعل ذلك فعلاً.

ولكن الصعوبة كانت كما يلي: فعلى الرغم من تزايد عدد المقرضين المحتملين (ولا شك أن ميدان الأعمال المصرفية في مصر ازداد ازدحاما) إلا أن رسائلهم ضعفت عن ذي قبل. فإذا استبعدنا الخسارات التي حدثت لهم بسبب تدهور

أسعار القطن نجد أن سياسة الائتمان الضيقة التـي يتبعهـا مراسلوهم في لندن وباريس هي أشد ما يؤذي. فبعد هـرب مارس وأبريل ١٨٦٥ لم تكن البيوت المالية الأوروبية مثـل فروهلنج وجوشن ومثل ماركوارد أندريـه تـود أن يفلـت الموقف من يدها مرة أخرى، ومادامت أوروبا غير مسـتعدة لأن تحمل الإسكندرية على كتفيها، كانت الإسـكندرية بكـل نواياها الطيبة عاجزة عن أن تحمل إسماعيل بعيدا.

ولم يكد يحل صيف ١٨٦٥ حتى كان إسماعيل يبحث عن قرض جديد أو عن قرضين في حقيقة الأمـر، فقـد أراد أن يقترض أكثر من ٢ مليون جنيه، بضمان السكك الحديديـة، وحوالي ثلاثة ملايين أخرى بضمان الدائرة السنية. ولم يكن ديرفيو في هذه المرة ضمن قائمة الأسماء المقترحة. ولكـن كان هناك أوبنهايم وبنك كريدي – أنستالت النموسي، وبنـك كونتوار دي كومت، واتحاد لندن المالي، وبنوك خاصة مثل بيشوفشاين وفولد.

والحق أن سفه المقترض وحصافة المقـرض لـم تفـد إسماعيل كثيراً، ولكن الخديوي كان آخر شخص يدرك هـذه الحقيقة. فعندما عرض أوبنهايم أن يأخـذ سـندات السـكة

الحديدية المصرية بسعر ٧٥ مقابل ٨٥ في قـرض ١٨٦٤ رفض إسماعيل بشدة هذا العرض وأمر نوبار باشا أن يبحث عن متعاقدين آخرين. وعبثًا حاول نوبار أن يفعل ذلك. فبعد أن دق أبواب عديد من البنوك في باريس، أضطر نوبار أن يعود إلى أوبنهايم وأن يقبل شروطه الأصلية. والأسوأ مـن ذلك أنه سأل أوبنهايم التفضل بأن يمنحه مقدما ضـعف مـا طلبه في أول الأمر بنفس الشروط الكريهة.

وتم توقيع الاتفاق في ١٧ أكتوبر ١٨٦٥ وفي مقابـل ٣ ملايين جنيه من السندات بفائدة ٧% لمـدة ثمـان سـنوات (المبلغ الحقيقي الذي ستدفعه الحكومة المصرية هو ٤,١٥٥ مليون) حصل إسماعيل على ٢,٢٣٧ مليون جنيه أي ٧٥% وبالإضافة إلى ذلك كان عليه أن يدفع ١% عن كل المبـالغ المدفوعة بالإسكندرية، ١% أخـرى عـن كـل الأرصـدة المدفوعة في الإسكندرية لدفع الكوبونات.

تلك كانت شروط قاسية مهدت لتدهور الأرصدة المصرية في نهاية الأمر إن القروض السابقة قامت على أساس سـعر يزيد عن التسعين، واستطاع بنك أوبنهايم أن يقـدم معظـم سندات السكة الحديدية إلى متعاقدين من الباطن في بـاريس

ولندن وفرانكفورت والقسطنطينية بسعر ٨٥ ولم يكـن هـذا الهامش كبيراً جداً كما قد يبدو، فالموقف يحتاج إلى بعـض تضحيات وقد تفاوض بنك أوبنهايم مع كل شركة على حدة، مقدما التنازلات عندما يدعو الموقف إلى ذلك، ضـامنًا فـي بعض الأحيان بيع السندات في نهاية الأمـر حتـى يكسـب مساعدة زملائه المتشككين.

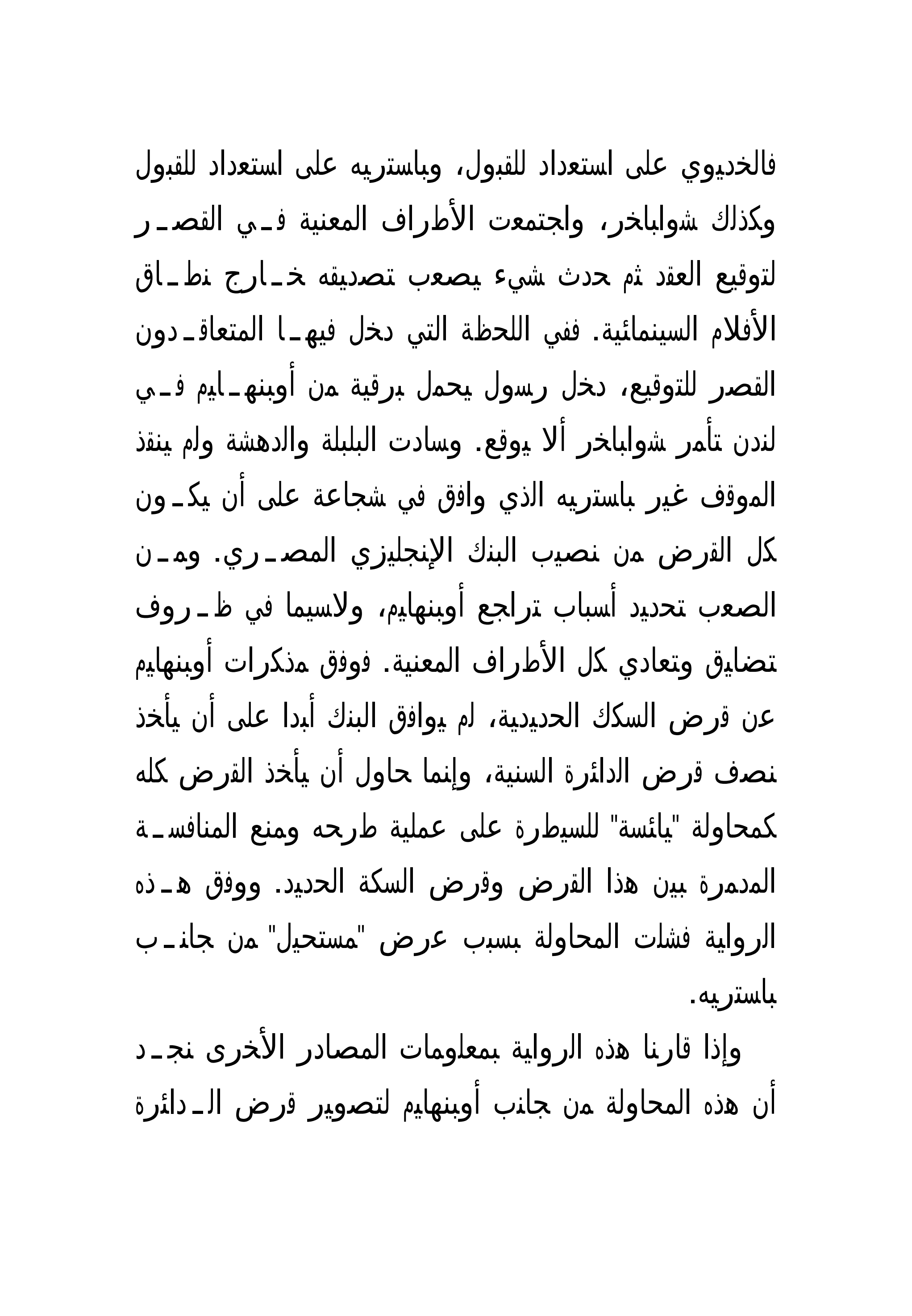
وكانت هناك التزامات إضافية صغيرة، فمثلاً كان علـى المتعاقدين أن يعتمـدوا الأوراق الصـادرة مـن الخزانـة المصرية مقابل الكوبونات. ومع ذلك كانت الأرباح عظيمـة حتى وفق المقاييس المرتفعة للرأسمالية الكبيرة.

وفي نفس الوقت مضى قرض دائرة السنية فـي طريـق ملتو، إذ لم يكن من السهل تبرير مثل هذه العملية، كما يسهل تبرير قرض إنشاء السكة الحديدية الذي يتوقع أن يسدد ديونه من إيراداته المتزايدة. ولجأت الحكومة المصرية بلا خجـل إلى حجج ماتت منذ أكثر من عام، مثل خسـارات طـاعون المواشي وتكاليف المحاريث البخاريـة والآلات المسـتخدمة للزراعة والحلج والري ورغبة إسماعيل في تطوير الـبلاد، وكان القرض صورة تكاد تكون طبق الأصل مـن ظـروف

قرض ١٨٦٤ بما في ذلك تردد إسماعيل وتدلـ ـله، فيومـا يريد قرضا، ويوما يقول إن لديه مالاً كافيا، ثم يقول إنه يريد أن يقترض، وفي يوم آخر ليس واثقًا من حاجته إلى القرض، وهكذا.

وفي النهاية بالطبع اقترض إسماعيل، فلم يكن هناك حـل آخر. وكما كتب أحد مساعديه إلى نوبار خلال المفاوضـات يقول: "إن مسألة القرض ملحة جدا... وبينما يوصي فخامته بالإسراع في إصداره وإفادته تلغرافيا بالجملة الآتية: "انتهت المسألة المعنية"، فإنه ينتظر بفارغ الصبر حل هذه المشـكلة ويسألني باسـتمرار عـن أخبـار منـك بخصـوص هـذا الموضوع".

وفي الأصل تكون المتعاقدون على القـرض مـن بنـك كونتوار دي كومت، ومـن باسـتريه والبنـك الإنجليـزي المصري ومن بنك أوبنهايم. ولكن البنك الأول انسحب فـي أكتوبر، وترك القرض للبنكين الآخرين مناصفة. وفي النهاية اتفق في ديسمبر ١٨٦٥ على إصدار ما قيمته ٣,٣٨٧,٣٠٠ من الأسهم بفائدة ٧% على ١٥ سنة. وفي مقابل ذلك يأخـذ إسماعيل ٣ ملايين جنيه أي ٨٨% وكانت الشروط عظيمـة



فالخديوي على استعداد للقبول، وباستريه على استعداد للقبول وكذلك شوابانخر، واجتمعت الأطراف المعنية في القصر لتوقيع العقد ثم حدث شيء يصعب تصديقه خارج نطاق الأفلام السينمائية. ففي اللحظة التي دخل فيها المتعاقدون القصر للتوقيع، دخل رسول يحمل برقية من أوبنهايم في لندن تأمر شوابانخر ألا يوقع. وسادت البلبلة والدهشة ولم ينقذ الموقف غير باستريه الذي وافق في شجاعة على أن يكون كل القرض من نصيب البنك الإنجليزي المصري. ومن الصعب تحديد أسباب تراجع أوبنهايم، ولاسيما في ظروف تضايق وتعادي كل الأطراف المعنية. فوفق مذكرات أوبنهايم عن قرض السكك الحديدية، لم يوافق البنك أبدا على أن يأخذ نصف قرض الدائرة السنية، وإنما حاول أن يأخذ القرض كله كمحاولة "يائسة" للسيطرة على عملية طرحه ومنع المنافسة المدمرة بين هذا القرض وقرض السكة الحديد. ووفق هذه الرواية فشلت المحاولة بسبب عرض "مستحيل" من جانب باستريه.

وإذا قارنا هذه الرواية بمعلومات المصادر الأخرى نجد أن هذه المحاولة من جانب أوبنهايم لتصوير قرض الدائرة

السنية كشيء مفاجئ جاء في آخر لحظة ليفسد كل حسـابات قرض السكك الحديديـة، ليسـت إلا سـخفًا. فقـد بـدأت المفاوضات باسم الدائرة السنية منذ يوليو، وأوبنهـايم كـان طرفًا في هذه المفاوضات منذ البداية. وليس هنالك شك أيضا في أن أوبنهايم عرض أخذ نصف القرض بـنفس الأسـعار "المستحيلة " التي عرضها باستريه، تماما كما لا نشك في أن أوبنهايم انسحب من القرض. أما الإصرار من جانب أوبنهايم على أخذ كل شيء أو لا شيء على الإطلاق فليس إلا حجـة وتبريراً، فالمسألة الهامة كانت عند أوبنهايم – هي أن يهرب من هذه العملية.

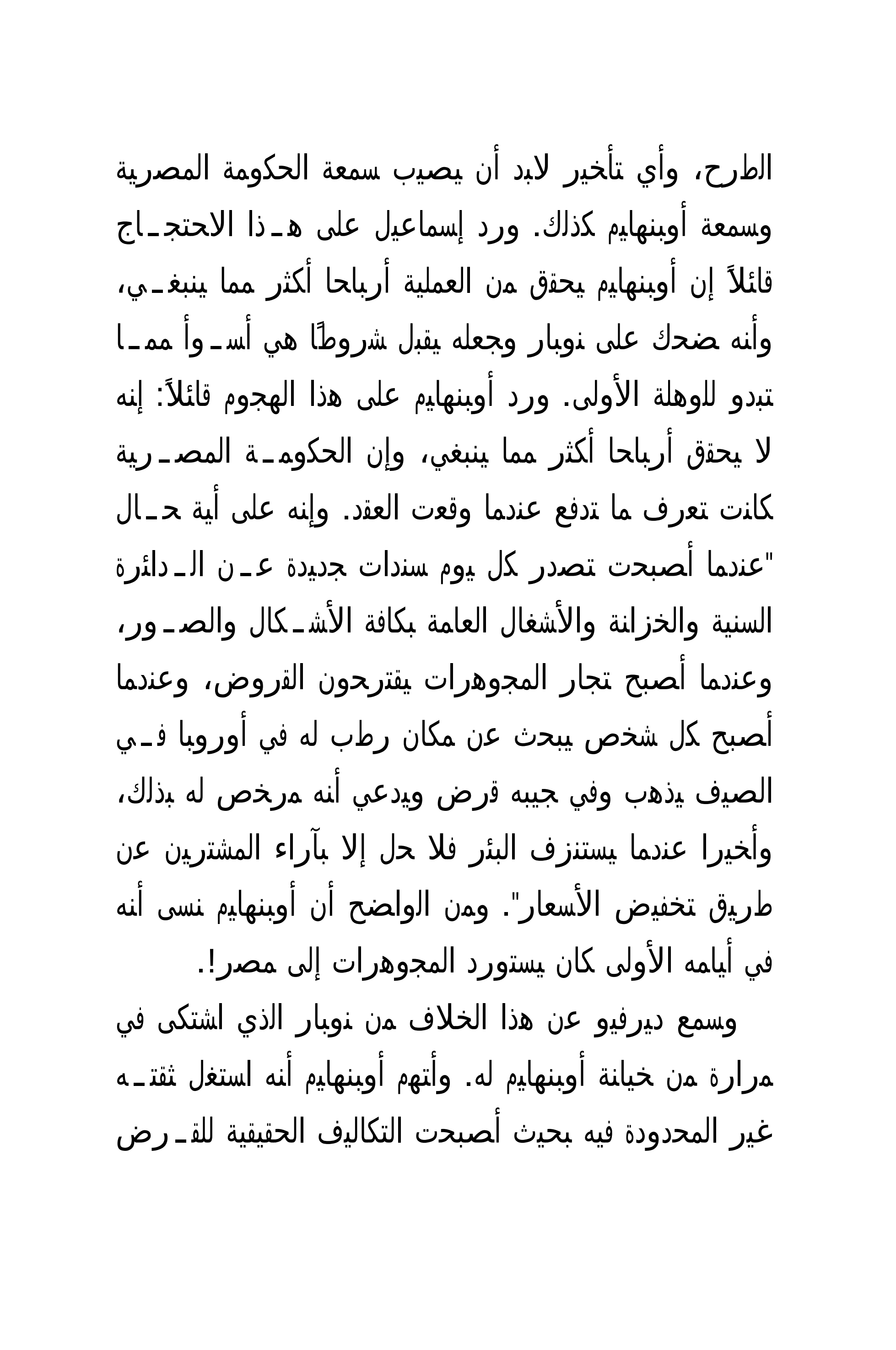
وبخلاف باستريه، كان أوبنهايم ذا خبرة قديمة في المالية الدولية. ولم تكن لديه أي رغبة في أن يـدق عنقـه لإنقـاذ إسماعيل. وبجانب ظروف السوق العالمية غير المواتية، لـم يجد قرض الدائرة السنية حماسا كبيرا في الأوساط الماليـة، ولابد أنه بدا أكثر سوءا كلما مضى الوقت.

**وبالإضافة إلى ذلك فإسماعيل الذي عرف في الماضـي في أوروبا بثروته الضخمة وآماله المتنورة أصبح معروفًـا الآن بديونه الضخمة وآماله المتهورة. وظهرت بعض الكتب**

**والكتيبات عنه الأمر الذي أثار الجو ضده في أوروبا، وبعض هذه الكتب والكتيبات مدفوعة من جانب أفراد في المستعمرة الأجنبية بالإسكندرية من بين الذين يضيقون شخصيا بإسماعيل، ولأول مرة قيل للعالم الغربي أنه إذا كان سعيد سيئًا فإسماعيل ليس أفضل منه، وأن سمعة الخديوي الطيبة عند توليه الحكم ضاعت خلال حكمه.**

وباختصار فإن قرضا يمنح لإسماعيل هو استثمار عديم القيمة، ولم يكد يحل منتصف ديسمبر (وهنا لا نملك إلا أن نتصور ما حدث) حتى بدا قرض الدائرة السنية على الحالة التي انتهت به إلى الفشل الكامل. غير أننا واثقون من شيء واحد: وهو أن اعتبارات ضرورية جدا هي التي دفعت أوبنهايم للتخلي عن إسماعيل في لحظة غضبه.

وكان رد الفعل سريعا. فبعد أيام قليلة أبرق نوبار باشا إلى أوبنهايم بأن قرض السكة الحديدية قد ألغى وأن وزير المالية لن يشترك في التوقيع على السندات وارتفع صوت أوبنهايم بالاحتجاج، فمنذ أول أكتوبر وإسماعيل يسحب المال من المتعاقدين وفق الاتفاقية، بل إنه تجاوز الأقساط المحددة في العقد. وبالإضافة إلى ذلك طبعت السندات وأعدت عملية



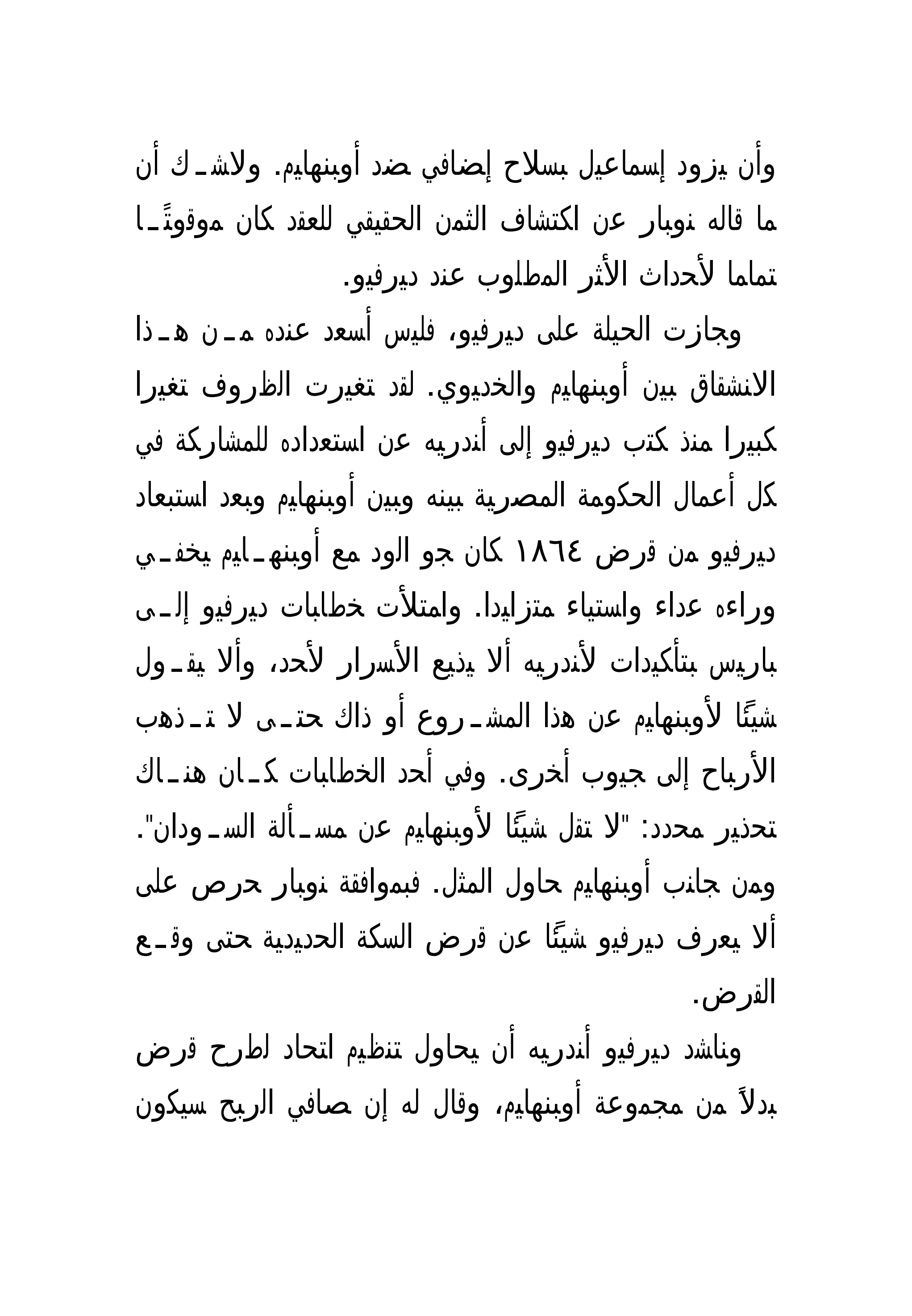
الطرح، وأي تأخير لابد أن يصيب سمعة الحكومة المصرية وسمعة أوبنهايم كذلك. ورد إسماعيل على هذا الاحتجاج قائلاً إن أوبنهايم يحقق من العملية أرباحا أكثر مما ينبغي، وأنه ضحك على نوبار وجعله يقبل شروطًا هي أسوأ مما تبدو للوهلة الأولى. ورد أوبنهايم على هذا الهجوم قائلاً: إنه لا يحقق أرباحا أكثر مما ينبغي، وإن الحكومة المصرية كانت تعرف ما تدفع عندما وقعت العقد. وإنه على أية حال "عندما أصبحت تصدر كل يوم سندات جديدة عن الدائرة السنية والخزانة والأشغال العامة بكافة الأشكال والصور، وعندما أصبح تجار المجوهرات يقترحون القروض، وعندما أصبح كل شخص يبحث عن مكان رطب له في أوروبا في الصيف يذهب وفي جيبه قرض ويدعي أنه مرخص له بذلك، وأخيرا عندما يستنزف البئر فلا حل إلا بآراء المشترين عن طريق تخفيض الأسعار". ومن الواضح أن أوبنهايم نسى أنه في أيامه الأولى كان يستورد المجوهرات إلى مصر!.

وسمع ديرفيو عن هذا الخلاف من نوبار الذي اشتكى في مرارة من خيانة أوبنهايم له. وأتهم أوبنهايم أنه استغل ثقته غير المحدودة فيه بحيث أصبحت التكاليف الحقيقية للقرض

١٥% بدلاً من ٩% التي كان متفقًا عليها. وقـال نوبـار أن إسماعيل كان مستاء من خيانة أوبنهايم للرجل الذي صـنعه وقدم له أول قرض ورفعه إلى المركز المصرفي الأول فـي مصر. وأوضح إسماعيل أن الصعوبة هي أن "الآخـرين" لا يفهمون. فلنوبار أعداء كثيرون، وسيسعد الكثيـرون حينمـا يعتقدون أنه إما أن يكون نوبار عقد صفقة مع أوبنهايم أو أنه غير كفء، وأنه ليس أفضل من "الأتراك"، إذ كـان نوبـار يعتبر نموذجا مخالفًا لهم.

وفي هذا الموقف كان إسماعيل خجلاً أو منـاورا، ففـي الواقع كان يقول إنه بينما لا يستطيع أن يلوم نوبار شخصـيا إلا أنه قد يضطر أن يضحي بصديقه المخاص أمام الـرأي العام إذا لم يحدث شيء لتصحيح الموقف.

عند هذا ظهر ديرفيو مرة أخـرى ولـم يقتـرح نوبـار صراحة أن يتقدم ديرفيو بعرض مضاد في حالة إصـرار أو بنجاح على موقفه، ولكن هذا المعنى كان متضمنًا وواضحا، والحق أنه من المعقول أن يفترض المرء أن هذا هو الهـدف الحقيقي من شكوى نوبار لديرفيو: أي أن ينقل إلى ديرفيـو الشعور بأن ثمة فرصة وأن يغريه بدخول مجـال المنافسـة



وأن يزود إسماعيل بسلاح إضافي ضد أوبنهايم. ولاشك أن ما قاله نوبار عن اكتشاف الثمن الحقيقي للعقد كان موقوتًا تماما لأحداث الأثر المطلوب عند ديرفيو.

وجازت الحيلة على ديرفيو، فليس أسعد عنده من هذا الانشقاق بين أوبنهايم والخديوي. لقد تغيرت الظروف تغيرا كبيرا منذ كتب ديرفيو إلى أندريه عن استعداده للمشاركة في كل أعمال الحكومة المصرية بينه وبين أوبنهايم وبعد استبعاد ديرفيو من قرض ١٨٦٤ كان جو الود مع أوبنهايم يخفي وراءه عداء واستياء متزايدا. وامتلأت خطابات ديرفيو إلى باريس بتأكيدات لأندريه ألا يذيع الأسرار لأحد، وألا يقول شيئًا لأوبنهايم عن هذا المشروع أو ذاك حتى لا تذهب الأرباح إلى جيوب أخرى. وفي أحد الخطابات كان هناك تحذير محدد: "لا تقل شيئًا لأوبنهايم عن مسألة السودان". ومن جانب أوبنهايم حاول المثل. فبموافقة نوبار حرص على ألا يعرف ديرفيو شيئًا عن قرض السكة الحديدية حتى وقع القرض.

وناشد ديرفيو أندريه أن يحاول تنظيم اتحاد لطرح قرض بدلاً من مجموعة أوبنهايم، وقال له إن صافي الربح سيكون

٦% بالإضافة إلى ١% عمولة – أي ٤٢٠ ألف جنيه علـى قرض قيمته الاسمية ستة ملايين. وحتى إذا حصل أوبنهـايم على تعويض قدره ٢٠٠ ألف (وهو أمر غير محتمل) فـإن هذا سيترك ٢٢٠ ألفًا بالإضافة إلى حد أدنى من الربح قدره ١٠% عن طلبات لأدوات سكك حديدية قيمتهـا ٢٠٠ ألـف جنيه، ويعتقد ديرفيو أن هناك عددا كبيرا من الناس يـودون أن يكسبوا مثل هذه المبالغ: مثلاً ألفونس بينـار مـن بنـك كونتوار دي كومت الذي يقال إنه غيـر مرتـاح لعلاقاتـه بأوبنهايم، أو بنك الائتمان الصناعي والتجاري حيث أصـبح البير روستان صديق ديرفيو القديم أحد المـديرين. بـل إن ديرفيو لم يمانع في اشتراك بنك الكريدي موبيلييـه، عـدو ديرفيو القديم المعروف بعدوانيته واتساع نشاطه.

وقبل أن يكون لدى أندريه الفرصـة فـي الـرد علـى مقترحات ديرفيو وصلت الحكومة المصرية وأوبنهايم إلـى اتفاق. وأصيب ديرفيو بالدهشة واضطر أن يخبر أندريه أن ينسى الموضوع، ولكنه ترك شعاعا من الأمل فـي ظهـور فرصة جديدة في المستقبل، فإسماعيل لن تكفيه ثلاثة ملايين

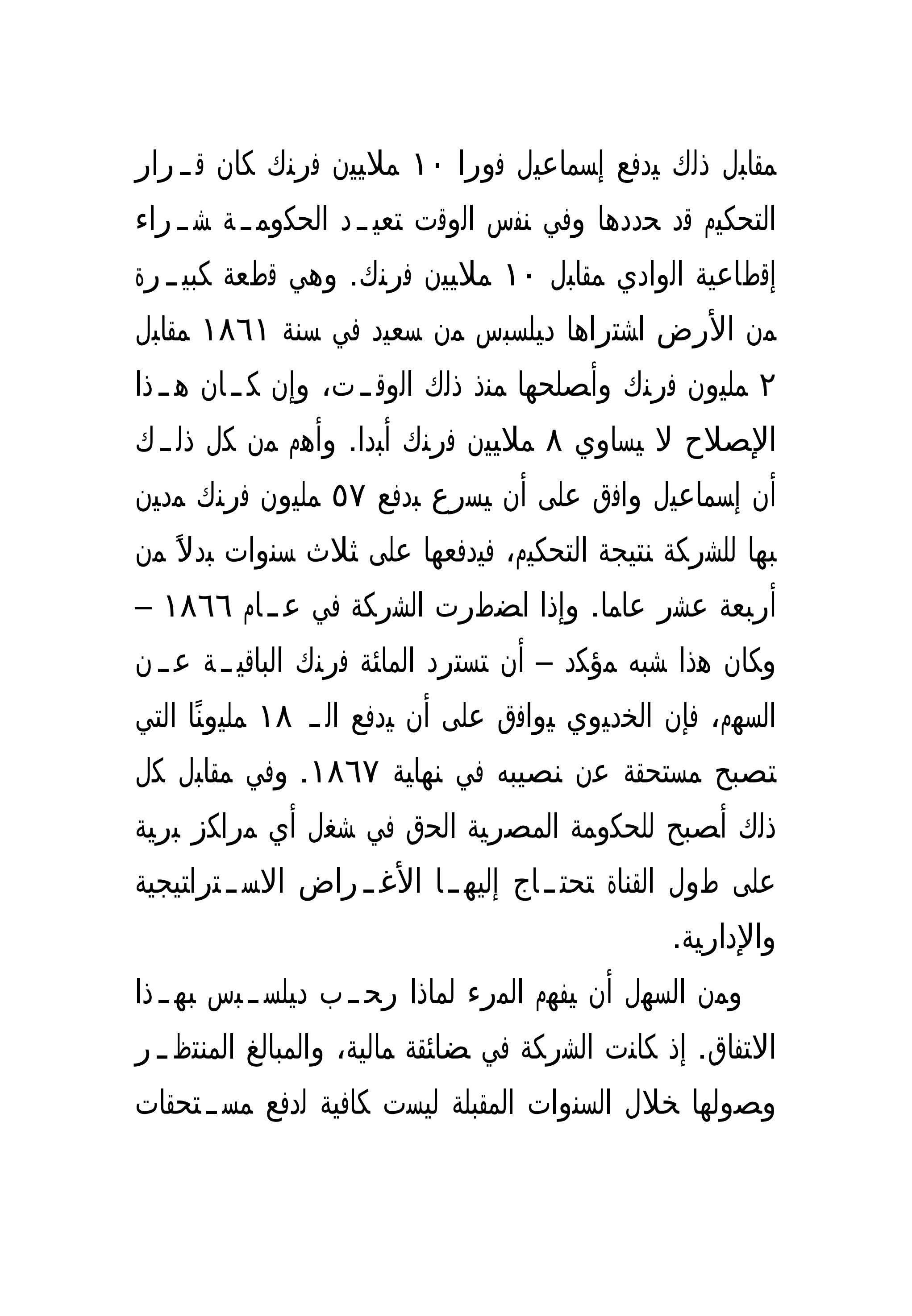
جنيه مدة طويلة حتى ولو كانت إيرادات الحكومة تزداد بفضل زيادة الضرائب وتحسن طرق جمعها.

كان من المستحسن أن يحفظ ديرفيو هذا الشعاع من الأمل لنفسه. فالمسألة كلها من وجهة نظر أندريه مجرد حكايات تثبت أنه لا ينبغي أن يتدخل الإنسان بين "البصلة وقشرتها" وفي ١٨ يناير كتب إلى الإسكندرية يقول إنه يعتقد أن اقتراح ديرفيو لم تكن أمامه أي فرصة للنجاح "فالطرفان المختلفان لهما مصلحة أساسية في الوصول إلى اتفاق، وبعد مشاكسات قليلة يتحقق السلام بينهما من وراء ظهرك".



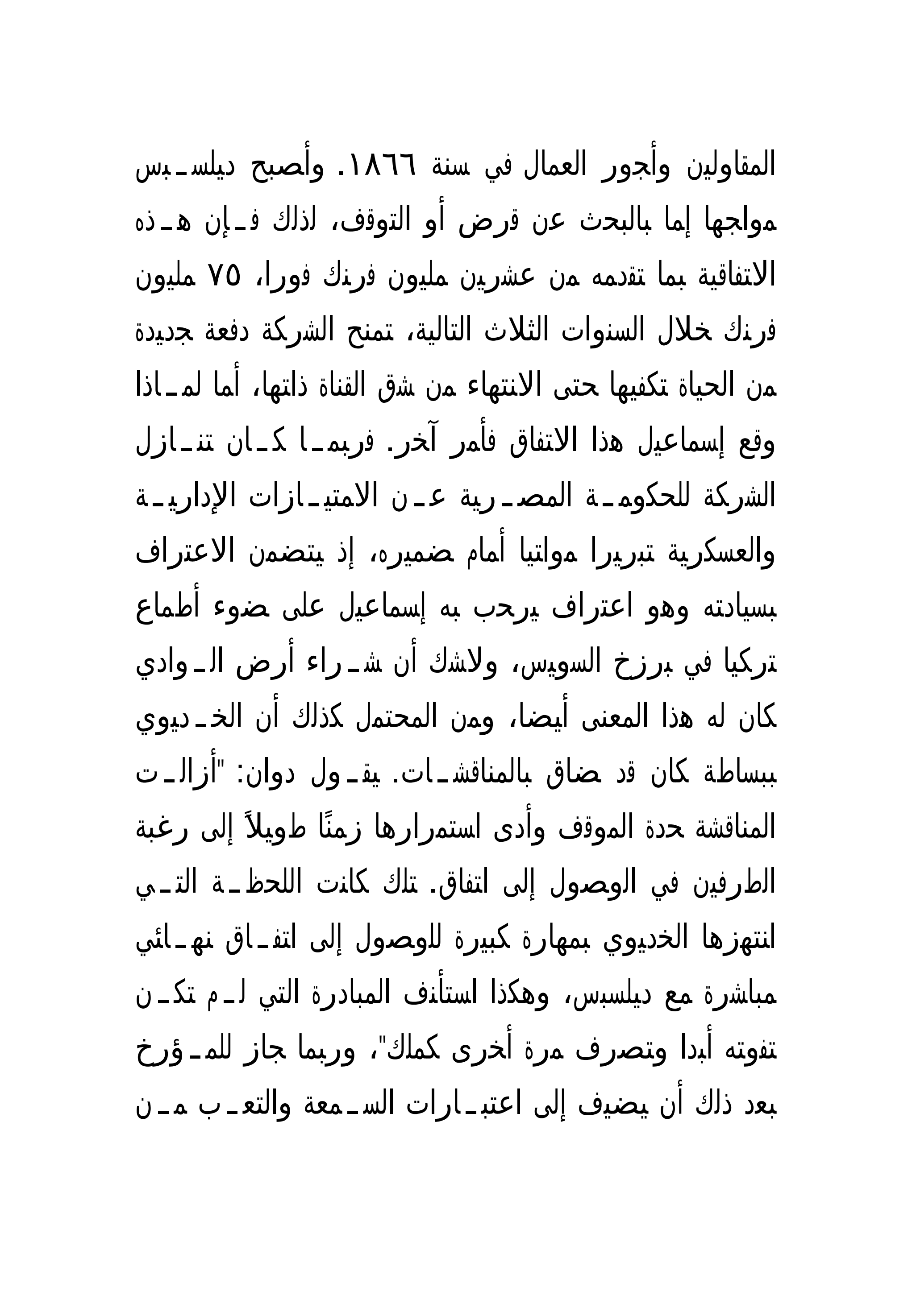
غير أن خطاب أندريه لم يكن كافيا لإخماد حماس ديرفيو فلم يكد خطاب ١٨ يناير يصل إلى الإسكندرية حتى ظهرت فرصة جديدة، وفي ٣٠ يناير وقع الخديوي وشركة قناة السويس اتفاقية وضعت حدا نهائيا لخلافات دامت ٢٠ شهرا منذ صدور التحكيم الإمبراطوري عام ١٨٦٤.

وبمقتضى هذا الاتفاق وافقت الشركة على أن تتخلى فورا عن قناة المياه العذبة الممتدة من الوادي إلى القنال والتي بناها ديلسبس وأعاد الإمبراطور ملكيتها إلى مصر. وفي

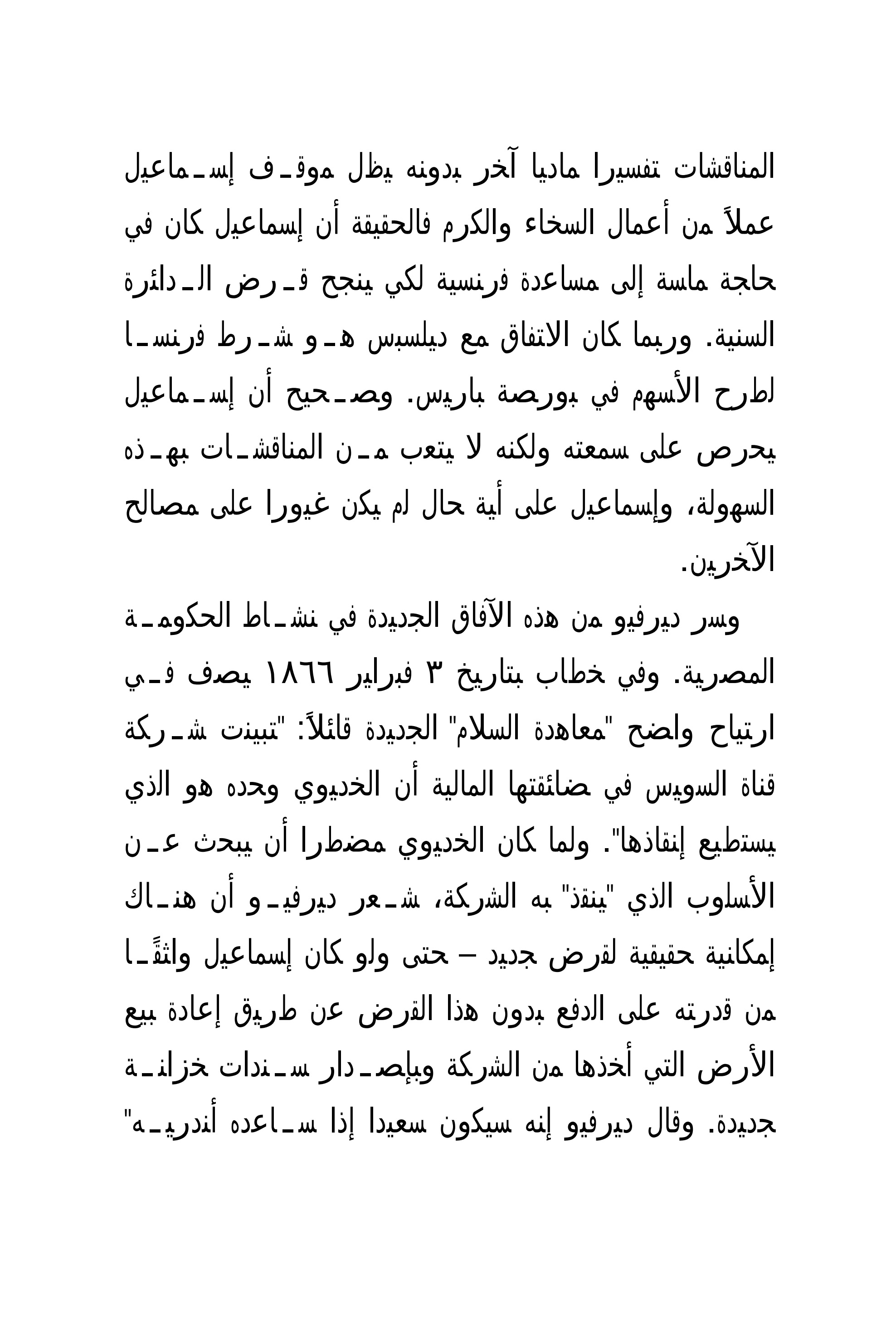


مقابل ذلك يدفع إسماعيل فورا ١٠ ملايين فرنك كان قرار التحكيم قد حددها وفي نفس الوقت تعيد الحكومة شراء إقطاعية الوادي مقابل ١٠ ملايين فرنك. وهي قطعة كبيرة من الأرض اشتراها ديلسبس من سعيد في سنة ١٨٦١ مقابل ٢ مليون فرنك وأصلحها منذ ذلك الوقت، وإن كان هذا الإصلاح لا يساوي ٨ ملايين فرنك أبدا. وأهم من كل ذلك أن إسماعيل وافق على أن يسرع بدفع ٥٧ مليون فرنك مدين بها للشركة نتيجة التحكيم، فيدفعها على ثلاث سنوات بدلاً من أربعة عشر عاما. وإذا اضطرت الشركة في عام ١٨٦٦ – وكان هذا شبه مؤكد – أن تسترد المائة فرنك الباقية عن السهم، فإن الخديوي يوافق على أن يدفع الـ ١٨ مليونًا التي تصبح مستحقة عن نصيبه في نهاية ١٨٦٧. وفي مقابل كل ذلك أصبح للحكومة المصرية الحق في شغل أي مراكز برية على طول القناة تحتاج إليها الأغراض الاستراتيجية والإدارية.

ومن السهل أن يفهم المرء لماذا رحب ديلسبس بهذا الاتفاق. إذ كانت الشركة في ضائقة مالية، والمبالغ المنتظر وصولها خلال السنوات المقبلة ليست كافية لدفع مستحقات

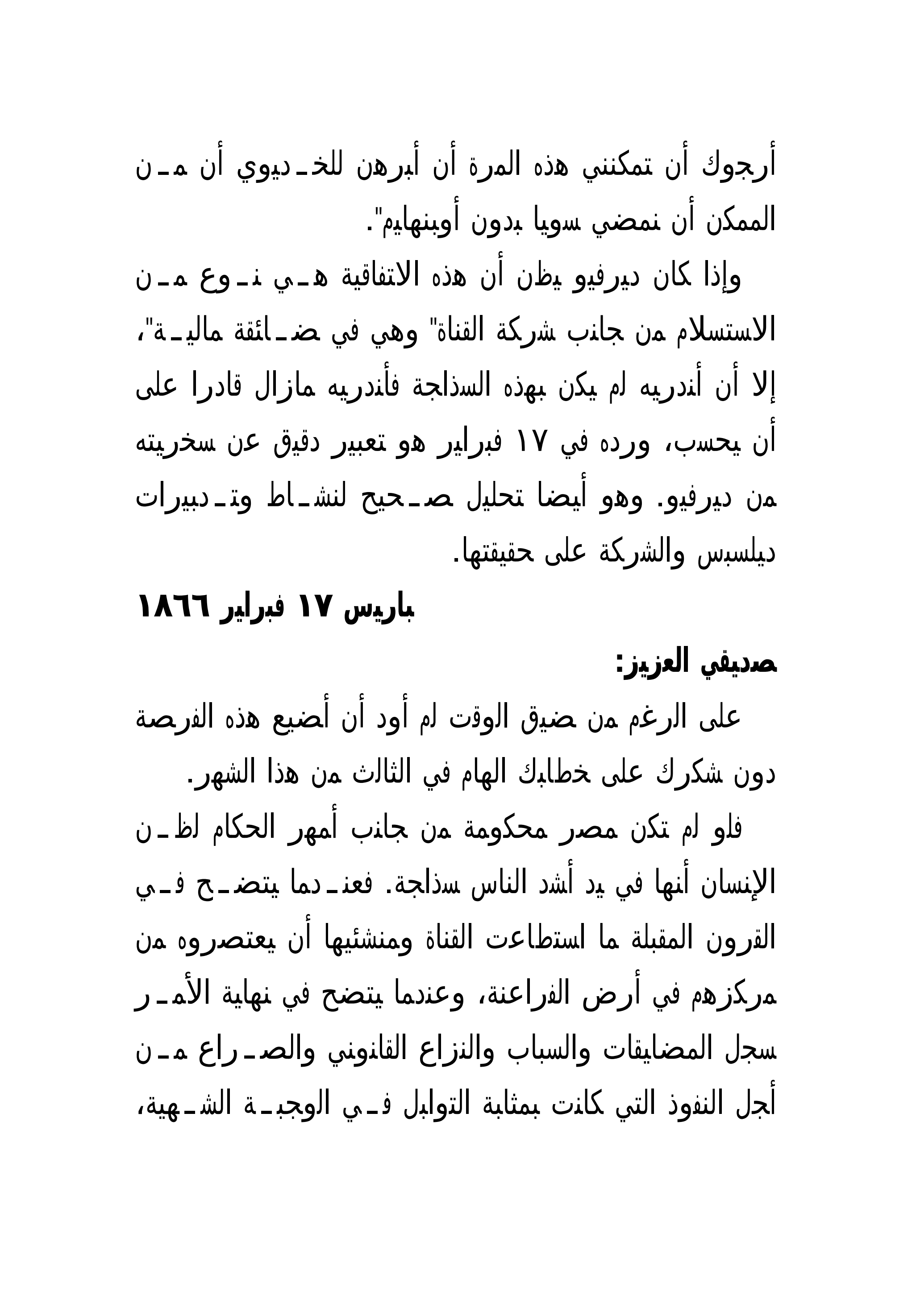


المقاولين وأجور العمال في سنة ١٨٦٦. وأصبح ديلسبس مواجها إما بالبحث عن قرض أو التوقف، لذلك فإن هذه الاتفاقية بما تقدمه من عشرين مليون فرنك فورا، ٧٥ مليون فرنك خلال السنوات الثلاث التالية، تمنح الشركة دفعة جديدة من الحياة تكفيها حتى الانتهاء من شق القناة ذاتها، أما لماذا وقع إسماعيل هذا الاتفاق فأمر آخر. فربما كان تنازل الشركة للحكومة المصرية عن الامتيازات الإدارية والعسكرية تبريرا مواتيا أمام ضميره، إذ يتضمن الاعتراف بسيادته وهو اعتراف يرحب به إسماعيل على ضوء أطماع تركيا في برزخ السويس، ولاشك أن شراء أرض الوادي كان له هذا المعنى أيضا، ومن المحتمل كذلك أن الخديوي ببساطة كان قد ضاق بالمناقشات. يقول دوان: "أزالت المناقشة حدة الموقف وأدى استمرارها زمنًا طويلاً إلى رغبة الطرفين في الوصول إلى اتفاق. تلك كانت اللحظة التي انتهزها الخديوي بمهارة كبيرة للوصول إلى اتفاق نهائي مباشرة مع ديلسبس، وهكذا استأنف المبادرة التي لم تكن تفوته أبدا وتصرف مرة أخرى كملك"، وربما جاز للمؤرخ بعد ذلك أن يضيف إلى اعتبارات السمعة والتعب من



المناقشات تفسيرا ماديا آخر بدونه يظل موقف إسماعيل عملاً من أعمال السخاء والكرم فالحقيقة أن إسماعيل كان في حاجة ماسة إلى مساعدة فرنسية لكي ينجح قرض الدائرة السنية. وربما كان الاتفاق مع ديلسبس هو شرط فرنسا لطرح الأسهم في بورصة باريس. وصحيح أن إسماعيل يحرص على سمعته ولكنه لا يتعب من المناقشات بهذه السهولة، وإسماعيل على أية حال لم يكن غيورا على مصالح الآخرين.

وسر ديرفيو من هذه الآفاق الجديدة في نشاط الحكومة المصرية. وفي خطاب بتاريخ ٣ فبراير ١٨٦٦ يصف في ارتياح واضح "معاهدة السلام" الجديدة قائلاً: "تبينت شركة قناة السويس في ضائقتها المالية أن الخديوي وحده هو الذي يستطيع إنقاذها". ولما كان الخديوي مضطرا أن يبحث عن الأسلوب الذي "ينقذ" به الشركة، شعر ديرفيو أن هناك إمكانية حقيقية لقرض جديد – حتى ولو كان إسماعيل واثقًا من قدرته على الدفع بدون هذا القرض عن طريق إعادة بيع الأرض التي أخذها من الشركة وبإصدار سندات خزانة جديدة. وقال ديرفيو إنه سيكون سعيدا إذا ساعده أندريه"



أرجوك أن تمكنني هذه المرة أن أبرهن للخديوي أن من الممكن أن نمضي سويا بدون أوبنهايم".

وإذا كان ديرفيو يظن أن هذه الاتفاقية هي نوع من الاستسلام من جانب شركة القناة" وهي في ضائقة مالية"، إلا أن أندريه لم يكن بهذه السذاجة فأندريه مازال قادرا على أن يحسب، ورده في ١٧ فبراير هو تعبير دقيق عن سخريته من ديرفيو. وهو أيضا تحليل صحيح لنشاط وتدبيرات ديلسبس والشركة على حقيقتها.

**باريس ١٧ فبراير ١٨٦٦**

**صديقي العزيز:**

على الرغم من ضيق الوقت لم أود أن أضيع هذه الفرصة دون شكرك على خطابك الهام في الثالث من هذا الشهر.

فلو لم تكن مصر محكومة من جانب أمهر الحكام لظن الإنسان أنها في يد أشد الناس سذاجة. فعندما يتضح في القرون المقبلة ما استطاعت القناة ومنشئيها أن يعتصروه من مركزهم في أرض الفراعنة، وعندما يتضح في نهاية الأمر سجل المضايقات والسباب والنزاع القانوني والصراع من أجل النفوذ التي كانت بمثابة التوابل في الوجبة الشهية،

عندما يحدث كل هذا سيعترف هؤلاء المنشئون أنه لم يحدث شيء من هذا النوع من قبـل ولا يمكـن أن يحـدث فـي المستقبل.

والآن لقد انتهت التمثيلية الهزلية، وإذا كان هنـاك دروس يمكن أن تستخلص فإنني أود على الأقل أن يسـاعد هـؤلاء الذين يستفيدون من الوجبة، الطهاة علـى الحصـول علـى التوابل الضرورية. إن مديري الشركة وحملة أسـهمها هـم الذين ينبغي أن يأخذوا على عاتقهم القرض الجديد الذي أدت إليه مطالبهم غير المعقولة، وخارج حدود هؤلاء يصعب أن نرى إنسانًا يهمه هذا الموضوع، فحاليا تـوزع المـدخرات الماضية والمقبلة بين إيطاليا والنمسا والمكسيك وتقف أسبانيا على الباب تنتظر دورها وتستنزف ضمنًا جيوبنا في صورة قروض صغيرة مستترة.

أما عن الشرق فإن الجمهور يجد أن العودة إلى الاستثمار فيه هو من قبيل التعجل، ومن المرغوب فيه تماما، أن يجـد الجمهور- الذي يتطلع إلى فرص أكبر مما يستطيع أن يهضم – الوقت الكافي لهضم كل الأطباق العسرة الهضم التي قدمت

له والتي اندفع إليها بعجلة شديدة دون حساب لقدراته علـى الامتصاص".

ومعنى هذا باختصار أن أندريه لم يكن يعتقـد أن هنـاك مجالاً لقرض مصري جديد، وشاركه في هذا الرأي إسماعيل الذي كان في إحدى حالات قناعته، ففي هذا الوقـت شـعر الخديوي أنه يستطيع تدبر أموره بدون اقتراض، ثم غير رأيه بعد ذلك بشهر. ومع ذلك كتب ديرفيو في ١٨ فبرايـر إلـى باريس يطلب نسيان الموضوع كله، ولكنه مرة أخرى حاول أن يختم خطابه بكلمة مبشرة إذ قال إن إسماعيل وعده بـأن يوكل أول قرض جديد إلى شركته الجديدة.

غير أن قرضا ثالثًا كان أمرا مستبعدا، فقـرض السـكة الحديدية يترنح، وقرض الدائرة السنية ثبت فشله. وبازديـاد النفقات أكثر من ذي قبل صمم إسماعيل على اتخاذ إجراءات قوية أساسها أن على الشـعب المصـري أن يسـاهم بـدفع ضرائب أكبر، ولم يكن يهـم إسـماعيل أن ذوي الـدخول الضعيفة من الفلاحين عاجزون عن تحمل أعباء جديدة، فقـد أكد الخبراء للخديوي أن الزيادة المقترحـة فـي الضـرائب

"ليست من قبيل المبالغة، وأن ثمن القطن مرتفع يسمح له أن يفرض هذه الزيادة على البلاد".

ومن الإنصاف أن نقول إن هؤلاء الناصحين المخطئين لم يكونوا يعرفون حدود الزيادة التي أراد إسماعيل فرضها في الضرائب. فكلما زاد حرج الحاكم والخزانة، زادت الضرائب المقترحة تبعا لذلك. وفي فبراير اقترح الخديوي زيادة ضريبة الأرض بمقدار ستة قروش على الفدان. وفي يوليو عندما منح البنك الإنجليزي تعويضا وسدت أزمة أوفيراند جيرني كل سبل الائتمان، عندما كان التجار والممولون في الإسكندرية يدقون أبواب الخزانة المصرية بعنف وكان محصول سنة ١٨٦٥ قد بيع وأنفق إيراده... في هذه الظروف كلها أصبحت الزيادة المقترحة في ضريبة الأرض ٢٠ قرشًا عن الفدان أضيف إليها قرض بالإكراه قدره مليون جنيه.

لقد كان هذا الإجراء الأخير إجراءا مبالغًا فيه حتى من وجهة نظر إسماعيل. وإذ خاف إسماعيل أن يفرض إرادته بالقوة قرر أن يهب مصر هيئة نيابية تصوت باسم الشعب على الإجراءات التي تقترحها الحكومة (وكما حدث في

الغرب فإن أولى تنازل ديموقراطي في مصر كـان تنـازلاً لدافع الضريبة) وتجمع أعضاء الهيئة في القاهرة يزهون في أفخم ملابسهم، حائرين وإن كانوا فخورين وممتلئين بالنوايـا الطيبة، وفي أول اجتماع لمجلسهم احتلوا الصفوف في زهو وأخذوا مقاعدهم إلى اليسار واليمين وما بـين ذلـك وفـق صدقاتهم وارتباطاتهم. وأبدى أحد الرسميين ذوي الخبرة في الشئون البرلمانية دهشته من هذا الوضع قائلاً:

" أوه... لا... لا... إن اليسار دائما للمتمردين والساخطين أعداء الخديوي والبلاد. أما الوسط فهو مكـان المحتـرمين والمواطنين ذوي التفكير السليم". وعندئذ حدث اندفاع عنيف إلى مقاعد الوسط وتضارب النواب في محاولاتهم النشـطة للتعبير عن ولائهم وإخلاصهم، وتمسك شخص واحد سـيئ الحظ بمقعده في اليسار، وغني عن البيان أنه هـزم هزيمـة ساحقة في التصويت، ومرت الضريبة الجديدة.

# الفصل الثاني عشر

## الطريق المسدود

إن فشل ديرفيو في أن يحل محل أوبنهايم كمتعاقد على قروض الخديوي كان مخيبا لآماله دون شك، ولكنه لم يكن كارثة. ففي ذلك الوقت كان شاغل ديرفيو الرئيسي هو أن يعيد تنظيم شركته على أساس جديد وأن يستعيد مركزه المرموق عام ٦٣ – ١٨٦٤ ومهما بدت محاولته الفاشلة في سوق المالية الدولية مبشرة في أولها، إلا أنها لم تكن أكثر من نشاط تكميلي.

واستهدفت خطته الجديدة تحقيق الاندماج بين شركة إدوارد ديرفيو وشركاه وبين الشركة الزراعية والصناعية بمصر، وهي شركة لا يدل اسمها على حقيقتها؛ لأنها لم تكن زراعية أو صناعية. إن الشركة الزراعية – كما كانت تدعى – هي وليدة فترة رواج القطن، وهي شركة منحوسة الحظ بلا توجيه، استغلها مؤسسوها ومنشئوها إلى حد أنه بعد

عامين من إنشائها (أي في ١٨٦٦) – تحولت إلى هيكل ليس إلا وكان ديرفيو رئيس مجلس إدارتها.

وعندما أنشئت الشركة عام ١٨٦٤ كانت حلـم (أنطـوان لوكوفيتش) الذي أصبح حقيقة – وهو مهندس نمساوي أقـام في مصر منذ عهد محمد علي، وفتح محجرا يتعهـد بتقـديم الأحجار إلى شركة القناة – وكانت فكرة لوكوفيتش هـي أن مصر في حاجة ماسة إلى المياه، وأن العقبة الكبـرى فـي تطور مصر الاقتصادي هي عدم كفاية مياه الري، الذي مـا يزال يتم باستخدام قوى الإنسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعنة، وكان الأسلوبان الشائعان في الري هما الشـادوف والساقية، وفي الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألـف ساقية، وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائيـة أساسـا، تزرع الغلال والعدس للاستهلاك المحلي وتصدر بعضه، فإن عجز أساليب الري سيظل غير محسوس بدرجة كافية. غير أن حلول رواج القطن بمحصوله النقدي وفرص الربح، يقدم حافزا على التغيير.

إن القطن المصري نبات يحتاج إلى مياه كثيرة. وإغراق الحقل ثلاث مرات بالمياه هو الحد الأدنى للحصـول علـى

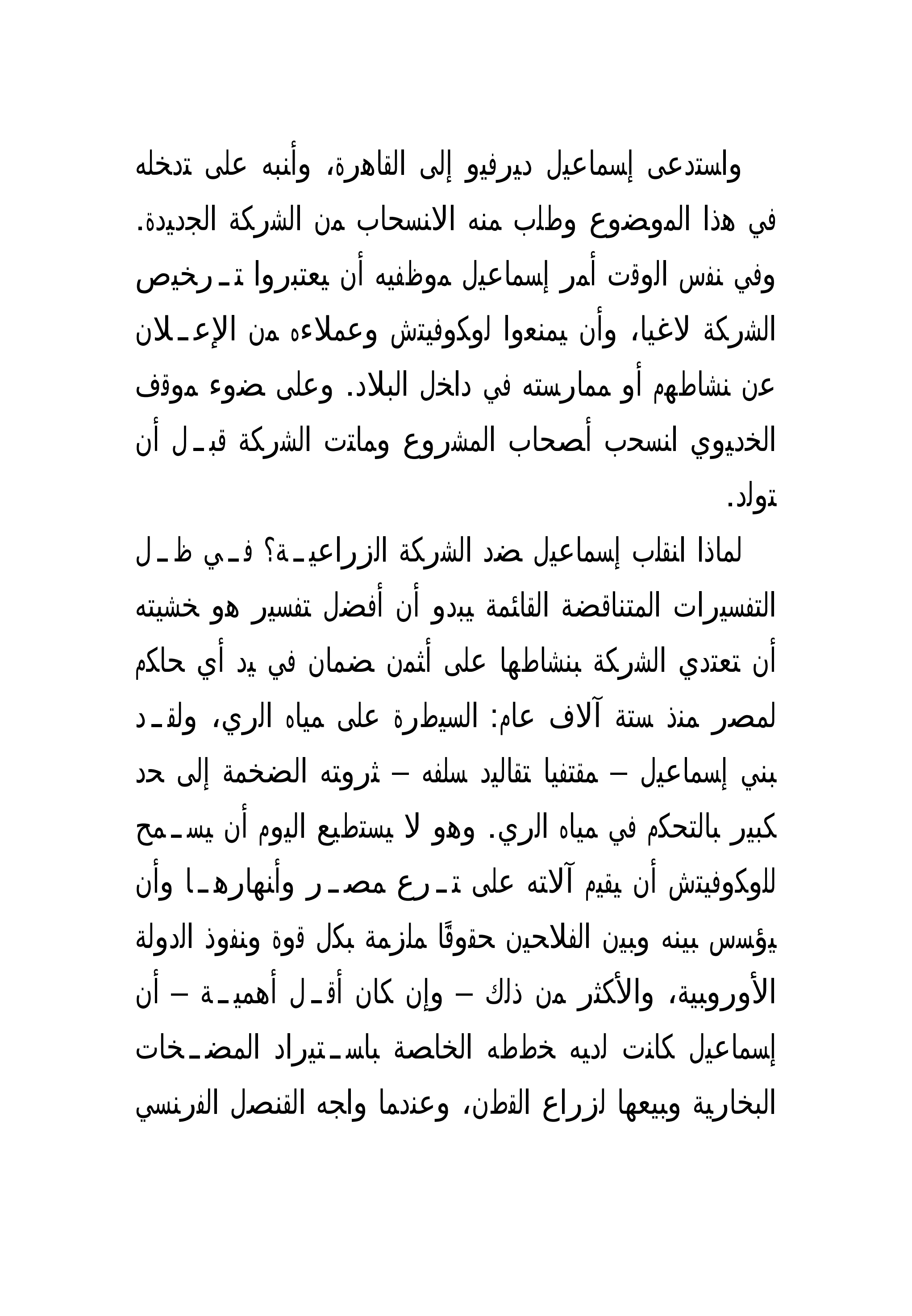
محصول طيـب، ويستحسـن أن يكـون الإغـراق سـبع أو ثمان مرات. فالحقل المروي جيدا في القرن التاسع عشر يمكن أن يعطي حوالي ١٠٠٠ كيلو جرام للهكتـار، بينمـا يعطي نفس الحقل إذا كان الري ضعيفًا أقل من ٢٠٠ كيلـو جرام، ومعنى هذا أنه عندما كان القطن يباع في الإسكندرية بأكثر من فرنكين للكيلو جرام – يمكن أن يكون الري الجيـد سببا في إضافة ألفين فرنك عن الهكتار إلى الدخل السـنوي، بل وسببا في زيادة المساحة المنزرعة. ومثلاً كان لوكوفتش يعتقد أنه يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطنًـا فـي الصعيد (وهي ٤٤٠,٠٠٠ هكتـار مـن بـين ١,٤٧٠,٠٠٠ هكتار متاح في الصعيد).

وكانت خطة لوكوفتش في غاية البساطة: أن تحل الآلـة البخارية محل الإنسان والحيوان. وتتـولى شـركته تـأجير المضخات للملاك، وتركبها وتحافظ عليها، علـى أن يـدفع الملاك للشركة مبلغًا يتناسب مع الماء المقدم، وفـي أوائـل ١٨٦٣ قدم لوكوفتش مشروعه إلى إسماعيل طالبا الترخيص الرسمي به؛ وإذ رأى إسماعيل في المشروع محاولة لـربط حكومته بالتزامات ووضع الأساس لمطالبـات جديـدة فـي

المستقبل، رفضه، ولكن لوكوفتش أصر قائلاً إنه لا يطلـب من إسماعيل امتيازا بالاحتكار أو معونة بأي شـكل، وأنـه ينوي تأسيس شركة مساهمة تخضع للقانون المصري، وأنـه لا يحتاج إلا إلى الإذن المفروض أن تحصل عليه كل شركة من هذا النوع في البلدان الأوروبيـة. وإذ كـان إسـماعيل محاصرا بسابقة الموافقة على الشركة التجاريـة المصـرية، اضطر إلى الموافقة في نهاية الأمر.

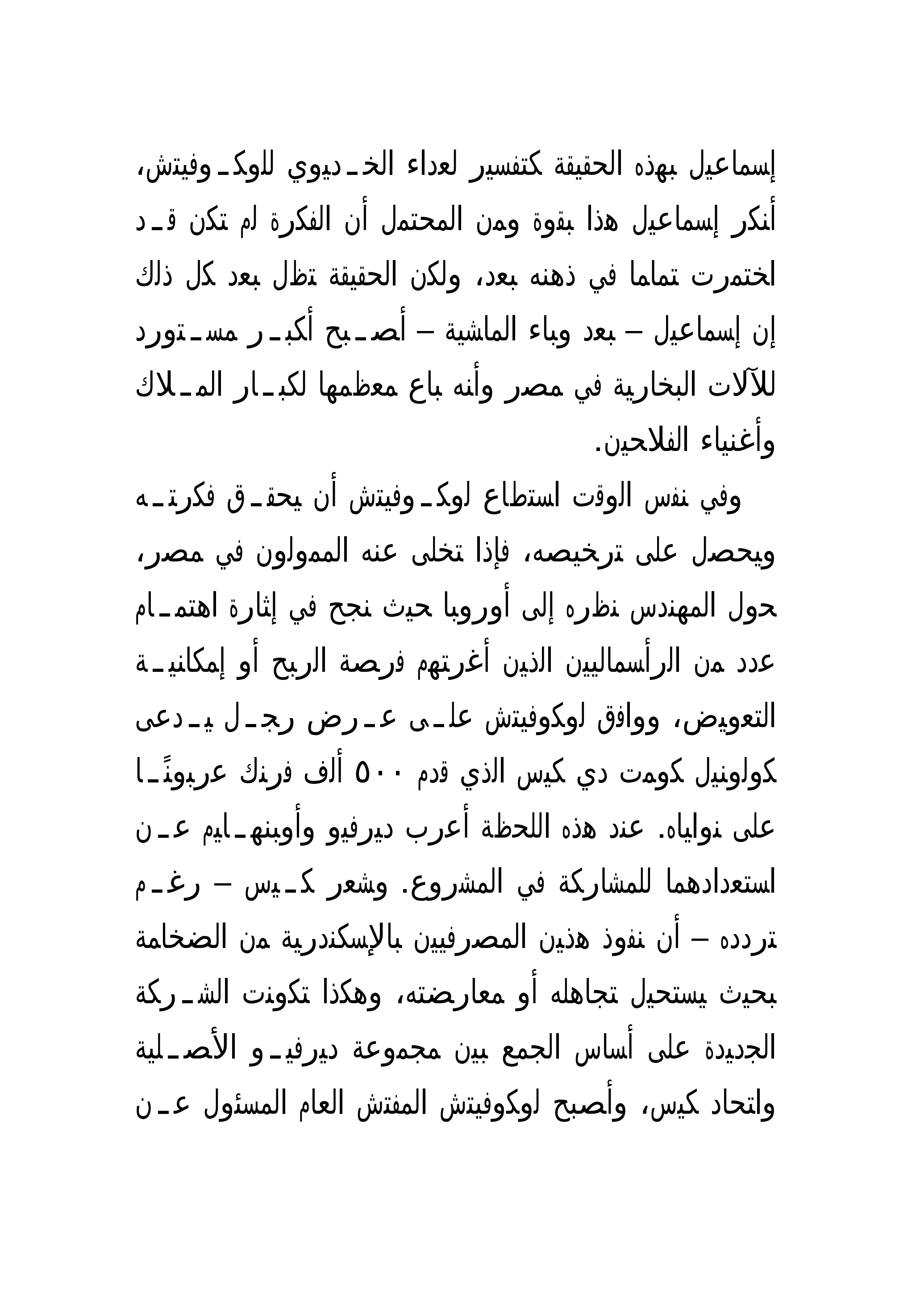
وفي نفس الوقت كان لوكوفيتش يتطلع حوله باحثًـا عـن التأييد المالي، وكان المصدر الواضح هو ديرفيو الذي كـان آنذاك في قمة مهنته. وفي ١٠ يوليه ١٨٦٣ اتفق الـرجلان، وفي ١٩ يوليه تقدم لوكوفيتش بطلب التـرخيص الرسـمي، وبعد يومين حصل عليه.

وفي نفس الوقت تم تنظـيم الشـركة، إذ جمـع ديرفيـو خلاصة المجتمع المالي المصـري – ريسـينير، أوبنهـايم، أنطونيادس.. إلخ – ووضع لائحة وأحالها للخديوي للموافقة، وعند هذه اللحظة حدثت المفاجأة، فقـد رفـض إسـماعيل الشركة الجديدة!.



واستدعى إسماعيل ديرفيو إلى القاهرة، وأنبه على تدخله في هذا الموضوع وطلب منه الانسحاب من الشركة الجديدة. وفي نفس الوقت أمر إسماعيل موظفيه أن يعتبروا ترخيص الشركة لاغيا، وأن يمنعوا لوكوفيتش وعملاءه من الإعلان عن نشاطهم أو ممارسته في داخل البلاد. وعلى ضوء موقف الخديوي انسحب أصحاب المشروع وماتت الشركة قبل أن تولد.

لماذا انقلب إسماعيل ضد الشركة الزراعية؟ في ظل التفسيرات المتناقضة القائمة يبدو أن أفضل تفسير هو خشيته أن تعتدي الشركة بنشاطها على أثمن ضمان في يد أي حاكم لمصر منذ ستة آلاف عام: السيطرة على مياه الري، ولقد بني إسماعيل – مقتفيا تقاليد سلفه – ثروته الضخمة إلى حد كبير بالتحكم في مياه الري. وهو لا يستطيع اليوم أن يسمح للوكوفيتش أن يقيم آلاته على ترع مصر وأنهارها وأن يؤسس بينه وبين الفلاحين حقوقًا ملزمة بكل قوة ونفوذ الدولة الأوروبية، والأكثر من ذلك – وإن كان أقل أهمية – أن إسماعيل كانت لديه خططه الخاصة باستيراد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن، وعندما واجه القنصل الفرنسي



إسماعيل بهذه الحقيقة كتفسير لعداء الخـديوي للوكـوفيتش، أنكر إسماعيل هذا بقوة ومن المحتمل أن الفكرة لم تكن قـد اختمرت تماما في ذهنه بعد، ولكن الحقيقة تظل بعد كل ذلك إن إسماعيل – بعد وباء الماشية – أصـبح أكبـر مسـتورد للآلات البخارية في مصر وأنه باع معظمها لكبـار المـلاك وأغنياء الفلاحين.

وفي نفس الوقت استطاع لوكـوفيتش أن يحقـق فكرتـه ويحصل على ترخيصه، فإذا تخلى عنه الممولون في مصر، حول المهندس نظره إلى أوروبا حيث نجح في إثارة اهتمـام عدد من الرأسماليين الذين أغرتهم فرصة الربح أو إمكانيـة التعويض، ووافق لوكوفيتش علـى عـرض رجـل يـدعى كولونيل كومت دي كيس الذي قدم ٥٠٠ ألف فرنك عربونًـا على نواياه. عند هذه اللحظة أعرب ديرفيو وأوبنهـايم عـن استعدادهما للمشاركة في المشروع. وشعر كـيس – رغـم تردده – أن نفوذ هذين المصرفيين بالإسكندرية من الضخامة بحيث يستحيل تجاهله أو معارضته، وهكذا تكونت الشـركة الجديدة على أساس الجمع بين مجموعة ديرفيـو والأصـلية واتحاد كيس، وأصبح لوكوفيتش المفتش العام المسئول عـن

العمليات، واتفق على تسمية الشـركة "الشـركة الزراعيـة الميكانيكية المصرية".

بعد هذا يصعب تحديد تاريخ الشركة، فكثير من الوثـائق المتاحـة (وبعضـها أعـد أصـلاً لأغـراض قانونيـة أو نزاعية) تتناقض تناقضا واضحا. فلوكوفيتش – الذي أبعده في النهاية حلفاؤه الأغنياء – يصور ديرفيو وأوبنهايم وبقيـة مجموعة الإسكندرية كأدوات في يد الخـديوي لـم يهتمـوا بالشركة إلا بعد أن فشلوا في منع قيامها، أي إنهم جواسـيس ومخربون، ولا تؤيد مراسلات القنصـلية الفرنسـية آنـذاك ووثائق متأخرة، وجهة النظر المتطرفة هذه تمام التأييد إلا أن الأدلة توضح أن ديرفيو على وجه الخصوص كـان خـادم إسماعيل المطيع يشغله أساسا أن يتناسب نشاط الشركة مـع رغبات سموه، وإذا كان ثمة ما يصر عليه إسماعيل، فهو أن تتخلى الشركة عن كل اهتمام باري.

ولم يتم هذا التغيير دفعة واحدة، وبناء على طلب إسماعيل تغير اسم الشركة إلى "الشركة الزراعية الصناعية لمصـر"، وأعقب ذلك شهور من المفاوضات والتعديلات الجديدة. ولـم يقدم دليل الشركة للجمهور إلا في يوليه سنة ١٨٦٤ أي بعد

سنة كاملة من مفاتحة لوكوفيتش الحكومة المصرية، وحـدد رأس المال بمليوني جنيه، وسعر السهم عشرون جنيها يدفع منها ٤ جنيهات فورا، ولقد كانت عملية طرح القرض غيـر موفقة، ولم تلتفت سوق لندن إلـى الشـركة بتاتًـا، ووجـد المنشئون والمؤسسون أنفسهم مثقلين بكميـات كبيـرة مـن الأسهم التي لم ينجحوا أبدا في التخفف مـن عبئهـا. وفـي أكتوبر قررت البورصة ألا تذكر أسـعار أسـهم الشـركة الزراعية مؤقتًا.

ومنذ البداية كانت الشركة مزدوجة الشخصية: فلوكوفيتش يجوب أوروبا باحثًا عن مضخات وآلات ويتعاقد مع وكـلاء في داخل البلاد، وديرفيو والآخرون يستوردون آلات مماثلة لحسابهم الخاص بينما يستعدون لإعـادة تنظـيم الشـركة. وعندما عاد لوكوفيتش في أكتوبر ١٨٦٤ إلى مصر فخـورا بنجاحه في التعاقد على آلات جديدة، وجد مجلـس الإدارة لا يهتم بهذه الأنباء. وألقى ديرفيو خطابا قصـيرا ذكـر فيـه المجتمعين بعلاقته بالخديوي وحذر الحاضرين مـن خطـر إغضاب الخديوي أو رجال الأعمال المحليين، وإذ كان لدى ديرفيو ما يدعو للقلق من هاتين الناحيتين، كانت تحذيراتـه

حقيقية ومقنعة، وفي هذا الجو تم تطهير الشركة الزراعيـة فدفع بلوكوفيتش إلى منصب المراقب العام للشركة، وعـين ريتشارد كوينج (شقيق زوجة ديرفيو) مديرا للشركة بمرتب ٣٧,٥٠٠ فرنك في العام، وعين أنسيلين (موظف بالقنصـلية الهولندية وواحد من حاشية روسينار) مديرا تجاريا بمرتـب ٢٥٠,٠٠٠ فرنك سنويا. وإذا صدقنا رواية لوكوفيتش، فـإن كل المجتمعين أثنوا على ديرفيو وروسينار لرفض كل منهما التصويت على صنيعته، بينما أيد كل منهما صنيعة الآخر.

وهكذا ففي الربع الأول من العام تخبطت الشـركة فـي محاولاتها المضي في طريقين فـي وقـت واحـد، وزادت الصعوبات المترتبة على انقسام الإدارة بعجز الإدارة المحلية في الإسكندرية، وإذا اتخذنا من سـجلات بنـك مـاركوارد نموذجا، نجد أن الشركة الزراعية كانت مهملة في مواجهـة التزامها ومتسرعة في طلبات الائتمان التي تقدمها. ففي أول خطاب للشركة، سألت الشركة الزراعية بنك ماركوارد كـم من المال يستطيع أن يضعه تحت تصرفها. وأجـاب البنـك بمحاضرته المعتادة عن دور الائتمان كشيء مكمل للعلاقات المالية المنتظمة، وأفاد بأنه يفضل أن ينتظر ويرى قبـل أن

يلتزم بأي شيء، وانتظر بنك ماركوارد أربعة شهور قبل أن يرى شيئًا، ثم وجد أن الصفقتين الوحيدتين اللتـين تعـرض لهما كانتا من التفاهـة بحيـث اضـطر أندريـه أن يسـأل الإسكندرية إن كانت هاتان الصفقتان ستنتهيان إلى أي شيء ذي بال.

إن الإدارة الجديدة تسلمت الشركة الزراعية في أول عام ١٨٦٥، ونتيجة لإصرار إسماعيل من ناحية وعجز المديرين من ناحية أخرى فقدت الشركة أسـباب وجودهـا وأصـابها الخمول.

ومن حسن الحظ أن إسماعيل الذي وقف ضد الشركة أراد بعد ذلك أن يساعدها حتى يجعل منها أداته لكل المشروعات العامة التي كان يخطـط لهـا: تجميـل مـدينتي القـاهرة والإسكندرية، تجديد ميناء الإسكندرية... إلخ، وقال إسماعيل إنه مستعد أن يعطي الشركة احتكارا في هذا المجال.

وسر ديرفيو من هذا التطور في الأحداث، وتصور سلسلة من العقود تمتد في المستقبل البعيد، كل منها يحقـق أرباحـا مجزية، وكل منها يمثل فرصة لموظفي وأصـدقاء الشـركة للتعامل معها. وفي اجتماع مارس سنة ١٨٦٥ أعلن ديرفيـو

في سرور البرنامج الجديد لمجلس الإدارة، وكنقطـة بدايـة تتولى الشركة الزراعية شراء أعمال ف. باسيفي، مقـاولون وتجار أخشاب" الذين كانت لديهم عمولات من الخديوي وحده لم تدفع بعد واتفق على أن يدخل باسيفي الشركة الزراعيـة كمدير عام مسئول عن العمليات. إن مستقبل الشركة أصـبح مضمونًا على ضوء الطلبات المقدمة فعلاً لها بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه وإمكانيات طلبات أخرى قيمتها ٦٠٠ ألف جنيـه ووافق معظم المديرين باستثناء لوكـوفيتش علـى برنـامج ديرفيو، وكذلك وافق حملة الأسهم.

إن الاندماج مع باسيفي كان يعني بل يفـرض انفصـالاً كاملاً عن لوكوفيتش فقبل ذلك بثلاثة شهور، عنـدما عـين رتشارد كوينج مديرا حاول المهندس النمساوي أن ينسـحب من الشركة، ولكنه لم يجد من يشتري أسهمه. أما الآن – فقد كان ريتشارد مستعدا لأن يشتري هـذه الأسـهم، فـأعطى لوكوفيتش القيمة الأصلية لأسهمه مضافًا إليها مبلـغ ألـف فرنك عن الـ ٦% التي تمثل نسبته في أرباح الشركة، وعن عدد من العقود منحت له شخصيا قبل تكـوين الشـركة ثـم رفضت الحكومة أن تفي بها.

ووفق رواية لوكوفيتش، كان ريتشارد يتصرف في هـذه المسألة كممثل لبنك ديرفيو وشركاه، الذي بدأ في إعادة بيـع هذه العقود للشركة الزراعية بربح قدره ٣٠%.

إن لوكوفيتش كاتب يمتاز بالمزاح المر، وقد يسبب هـذا بعض الخلط في ذهن قارئه، وهو يقول عن مزاحه هذا إنـه مزاح المهرج الذي يفضل الضحك على البكاء فلـيس مـن الواضح مثلاً ما يعنيه بعبارة "٣٠% ربـح" وإن كـان مـن المؤكد أنه لا يعني سعر الشراء (الألف فرنك). ولا يمكن أن يمنح الطابع الخلافي لروايته عن تاريخ الشركة الزراعيـة، اتهاماته أي تأكيد. ومع ذلك فنحن نعرف أن ديرفيو وشركاه قد تنازلوا عن عقود الشركة الزراعية بربح قدره ٥٠٠ ألف فرنك. ولم يكن يعتقد ديرفيو أن ثمة شيئًا غير أخلاقي فـي مثل هذه الصفقة. فكما كتب لأندريه، توقيع ديرفيو أن تحقق الشركة الزراعية حوالي مليون فرنك من هذه العمليات.

ولكن لكي تحقق الشركة الزراعيـة أرباحـا كـان مـن الضروري أن يكون لها عملاء قادرون على الـدفع. ومـن سوء الحظ أن عميل الشركة الأساسي كان في ضائقة مالية. وبسبب نقص الأرصدة اضطر إسماعيل إلى أن يؤجل بعض

مشروعاته التي يعتز بها، بل إن بعض الأشغال التي منحت بالفعل عقودها قد أوقفت وهكذا أوقفت العقود التـي باعهـا لوكوفيتش إلى ريتشارد وعقود باسيفي أيضا. وفي هذه الحالة الأخيرة أدى رفض الحكومة للترخيص بالبدء فـي العمـل المتفق عليه إلى التهديد باتخاذ الإجراءات القانونيـة، وكـان إسماعيل هو الذي اقترح فكرة دمج شركة باسيفي مع الشركة الزراعية كأسلوب في شراء مضايقيه بأموال الآخرين. ولقد تجاهل المديرون هذا الجانب من الصفقة وهـم يعرضـون الموقف على حملة الأسهم، ولكنهم لم يتجاهلوا هذا الجانـب بعد ذلك عندما أرادوا أن يثبتوا مسئولية إسماعيل عن خسائر الشركة.

وكان معنى هذا في الواقع أن الشركة الزراعيـة كانـت تنفق مبالغ كبيرة على عقود يمكن أن تكون مجزية، وإن لـم تنفذ بعد؛ وهي تعتمد بالكامل على كرم ونزوات الخـديوي. وفي نفس الوقت كانت أحوال الشركة المالية سيئة تماما. فقد أنفق جزء كبير من رأس المال على مشروعات لوكـوفيتش في الري التي تم التخلي عنها، وأنفق جزء آخر على شـراء إقطاعية بالقاهرة مازالت في يد إسماعيل، وكانـت الشـركة

تنوي تقسيمها إلى قطع صغيرة وبيعها بأرباح مجزية. وبعض هذه القطع بيعت بالفعل بأثمان مجزية مقسطة على عدد من السنوات، وبالتالي بدأت الشركة الزراعية تدخل هذا الدخل المقبل في حساب أرباحها عن الشهور الثمانية الأولى، وتوزع الأرباح على هذا الأساس، وبضياع معظم رأس المال بهذا الشكل لم يكن غريبا أن تضطر الشركة إلى دفع ثمن شراء شركة باسيفي سندات، بدلاً من النقد.

وككل شركة تتعامل مع إسماعيل، كان على الشركة الزراعية أن تتعلم أن تعيش على أساس استبعاد أوراق الحكومة المصرية، وفي مايو سنة ١٨٦٥ بدأت تأخذ – كدفعات مقدمة عن أشغالها – سندات قصيرة الأجل من وزارة الأشغال العمومية، وخلال شهر واحد تم التخلص عن طريق بنك ماركوارد من الدفعة الأولى من هذه الضمانات التي قدمتها الحكومة المصرية من خلال بنك ديرفيو وشركاه. ولقد كان بنك ماركوارد حريصا على تنمية علاقاته مع الشركة الزراعية واجدا في تزكية ديرفيو الشركة ضمانًا إضافيا، أضف إلى ذلك أن هذا البنك كان يعتبر سندات الخزانة المصرية استثمارا طيبا، إذ أن فائدتها ٨% بينما

فائدة سندات بنك فرنسا هي ٣% وفائدة سندات بنك إنجلترا هي ٣% أو ٣,٥%: غير أن الدفعة الثانية من هذه السندات قد أثارت صعوبات عديدة. فقد أخذت الشركة الزراعية سندات لم توقع وترخص في الوقت المناسب من جانب وزير الأشغال العمومية والقنصلية الفرنسية، وأرسلت هذه السندات في أواخر يونيه إلى ماركوارد وسحبت مقابلها دون أن تتأكد مقدما ما إذا كان بنك ماركوارد يود أن يتكفل مرة أخرى بعملية من هذا النوع. وقد سحبت الشركة الزراعية بزيادة عن قيمة السندات تبلغ حوالي ٦٠٠ ألف فرنك، والأسوأ من هذا كله أن الشركة ظهرت السندات باسم بنك ماركوارد، وبذلك جعلت من المستحيل عليه أن يبيعها، كتب البنك من باريس يقول: "من المؤكد أنه لا يناسبنا أن ننادي على اسمنا في السوق لبيع هذه السندات".

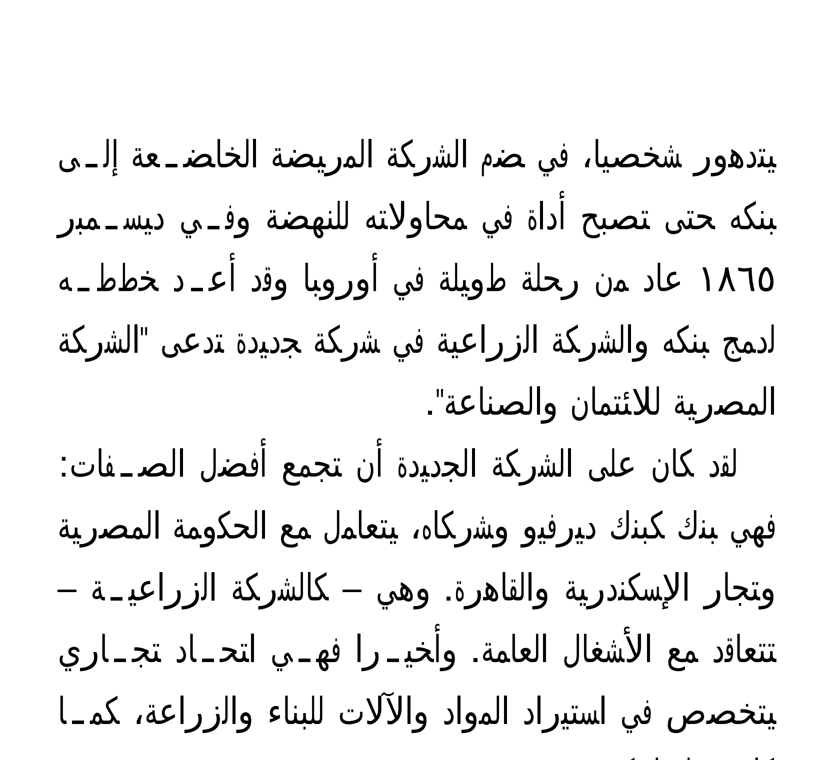
لقد كان هذا الحدث يمثل إهمالاً مفزعا، أسوأ بكثير من طلب الائتمان في ١٨٦٤. وفرض أندريه قواعد قاسية على الشركة أن تراعيها. فأولاً: لن يتعامل بنك ماركوارد في السندات المصرية بعد ذلك، وكل السندات المرسلة من الشركة الزراعية لن تقبل إلا على أساس أنها غطاء لصفقات

تجارية وبضمان بنك ديرفيو ومن الضروري أن يغطي كـل سحب على هذه الضمانات بسندات قصيرة الأجل قبل حلول الموعد.

ومنذ هذه اللحظة كان رصيد الشركة الزراعية متطابقًا مع رصيد بنك ديرفيو وشـركاه، وانقضـت بقيـة ١٨٦٥ دون صعوبات بفضل المدفوعات من السندات المصـرية، التـي مكنت الشركة من متابعة أعمالها التي لا تعطي ربحا سريعا، مثل تجديد ميناء الإسكندرية وإصلاح القلعة وحفر ترع الري وبناء قصور جديدة.

وإلى حد كبير ضاع الصيف دون عمل، وأدت الكـوليرا إلى توقف كل شيء وعلى الرغم من أن الدكاكين والمحلات قد ظلت مفتوحة بناء على طلب الحكومـة لتقليـل البطالـة والتذمر، لم يتحقق الكثير، وفي نهاية سبتمبر وافق اجتمـاع لحملة الأسهم على أن يدفع المساهمون أربعة جنيهات جديدة عن السهم، ولقد أعلن هذا القرار في إنجلترا وفرنسـا فـي أكتوبر، ولكن كثيرا من المساهمين لم يستجيبوا.

وفي نهاية العام كانت أحوال الشركة الزراعية سيئة مرة أخرى، ولم يكن من الغريب أن يفكر ديرفيو، وهـو الـذي



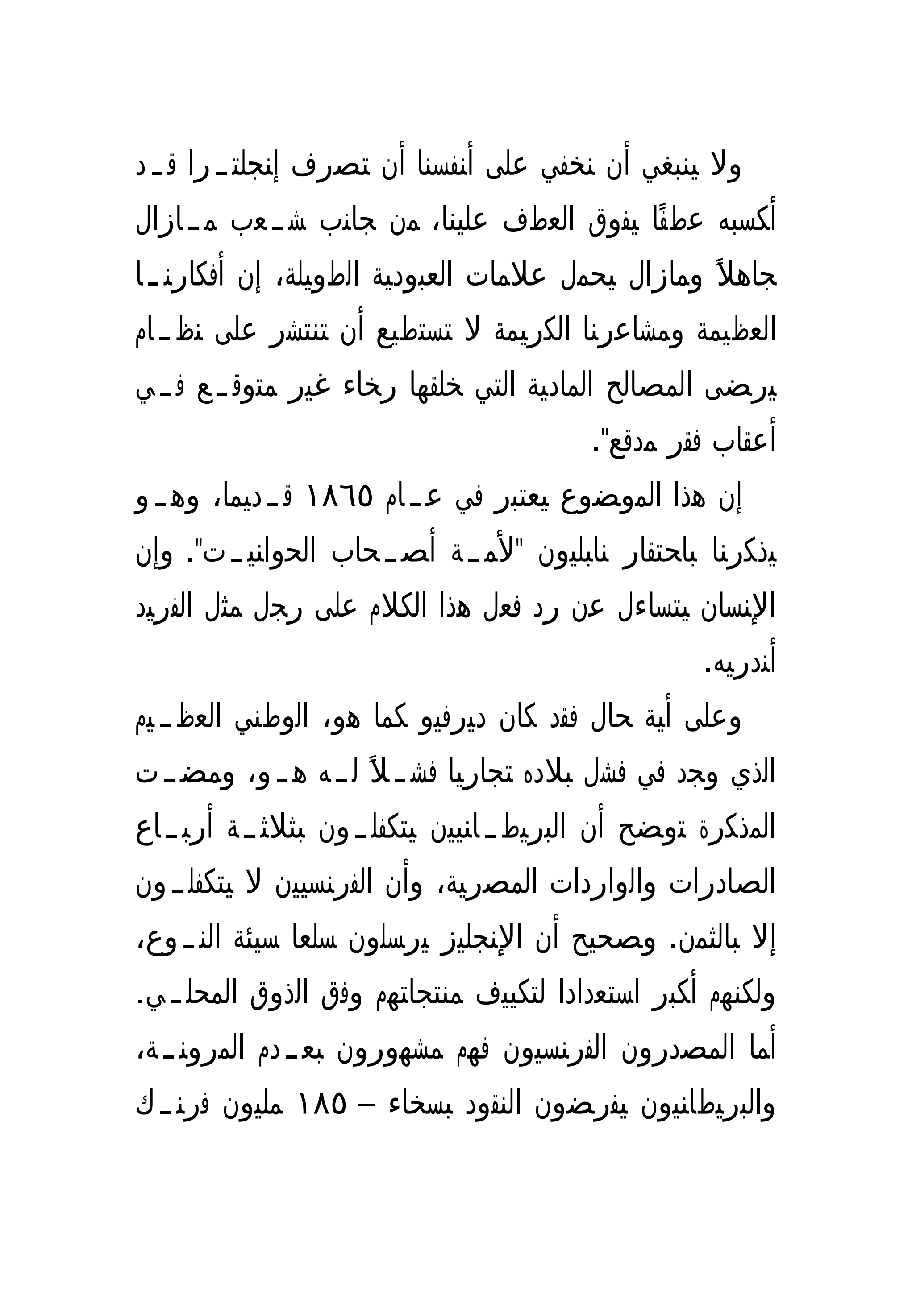
يتدهور شخصيا، في ضم الشركة المريضة الخاضعة إلى بنكه حتى تصبح أداة في محاولاته للنهضة وفي ديسمبر ١٨٦٥ عاد من رحلة طويلة في أوروبا وقد أعد خطته لدمج بنكه والشركة الزراعية في شركة جديدة تدعى "الشركة المصرية للائتمان والصناعة".

لقد كان على الشركة الجديدة أن تجمع أفضل الصفات: فهي بنك كبنك ديرفيو وشركاه، يتعامل مع الحكومة المصرية وتجار الإسكندرية والقاهرة. وهي – كالشركة الزراعية – تتعاقد مع الأشغال العامة. وأخيرا فهي اتحاد تجاري يتخصص في استيراد المواد والآلات للبناء والزراعة، كما كان يحلم لوكوفيتش.

ومن وجهة نظر ديرفيو فإن للشركة الجديدة مزايا غير اقتصادية هامة. فمن بين المذكرات التي أعدها لتبرير الدمج كانت هناك واحدة بعنوان "مقدمة سياسية"، وقد أوضحت هذه المذكرة أن إنجلترا وفرنسا قد تنافستا دائما على النفوذ والمركز في مصر، وأن إنجلترا قد كسبت هذه المنافسة اقتصاديا. لماذا؟ بسبب الفارق في الطابع الوطني بين البلدين:

"إن روح الفروسية لدينا، وطابعنا في الاندفاع نحو نصر التقدم والمدنية، وطموحنا النبيل في تعريف شعوب العالم بالتطورات الفكرية والروحية التي نعتز بها. كل هذا أدى بنا منذ حكم محمد علي إلى اعتبار أنفسنا حماة مصر. إننا أقل اهتماما بمصالحنا المادية، وأكثر انشغالاً بإنهاض بلاد تربطنا به ذكريات عظيمة، ولهذا زودنا مصر لأكثر من أربعين عاما بالمعلمين من جيشنا وبحريتنا وبالمهندسين والأطباء والأساتذة والفنانين الذين ساهموا بشكل ضخم في إدخال نسمة حياة جديدة إلى مصر القديمة المريضة لعدة قرون.

أما إنجلترا فقد استهدفت هدفًا مغايرا تماما. فهي أقل انشغالاً بالنهضة الروحية لشعب وصلت به العبودية والفقر إلى الحضيض، ولم تر إنجلترا في يقظة مصر وطموحها الجديد إلا الجانب المادي والتجاري. لقد أغرقت إنجلترا السوق المصري بالمنسوجات القطنية والآلات والفحم، وبذكاء عملي لا يمكن إنكاره توقعت إنجلترا الحركة الصناعية والزراعية التي كان حتما أن تنتهي إليها سياسة محمد علي ولم تخش إنجلترا أن تدفع لحساب المستقبل الذي ينتظر مصر، وأن تقدم لها المال الضروري لتحولها.



ولا ينبغي أن نخفي على أنفسنا أن تصرف إنجلتـرا قـد أكسبه عطفًا يفوق العطف علينا، من جانب شـعب مـازال جاهلاً ومازال يحمل علامات العبودية الطويلة، إن أفكارنـا العظيمة ومشاعرنا الكريمة لا تستطيع أن تنتشر على نظـام يرضى المصالح المادية التي خلقها رخاء غير متوقـع فـي أعقاب فقر مدقع".

إن هذا الموضوع يعتبر في عـام ١٨٦٥ قـديما، وهـو يذكرنا باحتقار نابليون "لأمـة أصـحاب الحوانيـت". وإن الإنسان يتساءل عن رد فعل هذا الكلام على رجل مثل الفريد أندريه.

وعلى أية حال فقد كان ديرفيو كما هو، الوطني العظـيم الذي وجد في فشل بلاده تجاريا فشـلاً لـه هـو، ومضـت المذكرة توضح أن البريطـانيين يتكفلـون بثلاثـة أربـاع الصادرات والواردات المصرية، وأن الفرنسيين لا يتكفلـون إلا بالثمن. وصحيح أن الإنجليز يرسلون سلعا سيئة النـوع، ولكنهم أكبر استعدادا لتكييف منتجاتهم وفق الذوق المحلـي. أما المصدرون الفرنسيون فهم مشهورون بعـدم المرونـة، والبريطانيون يقرضون النقود بسخاء – ١٨٥ مليون فرنـك

خلال سنوات قليلة، أما الفرنسيون فما زالوا يتـرددون فـي ذكر أي قرض مصري.

لقد شعر ديرفيو أن الوقـت حـان لطـرح الضـمانات المصرية على نطاق واسع والشركة الجديدة تستطيع أن تقدم نفسها للجمهور وفي يدها عقود حكومية بأكثر من عشـرين مليون فرنك، وتوقعات بأكثر من ٣٥ مليونًا، وهـي عقـود تحقق ما بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة ربحا، ومن المؤكـد أن الحكومة المصرية ليست في الوضع الذي يسمح لها أن تدفع عن هذه الأعمال نقدا، ولكنهـا كانـت مسـتعدة أن تحـول السندات التي يمكن أن تباع بدورها في أوروبا. لقـد أرادت الحكومة أن تدفع فائدة منخفضة على هذه الضـمانات، ٧% مثلاً، وكان ديرفيو يشعر أن على الشركة أن تقبل هذا، وأنها ستجد في العقود المجزية والمزايا غير المباشـرة تعويضـا كافيا لها. كتب ديرفيو يقول: "بهذا يمكننا أن ننجح في دفـع الخديوي إلى الطريق الذي يود بكل قلبه أن يمضي فيه، وأن نحتكر كل أشغاله"، وتمضي المذكرة فتذكر طموح إسماعيل إلى الشهرة والعظمة، ورغبته فـي أن يضـع الإسـكندرية والقاهرة في نفس مستوى مدن أوروبـا، وفـي أن يجـذب

الغربيين إلى بلاده. وتوضح المذكرة أنه يمكن كذلك للشركة أن تحقق ثروة في التعامل مع العملاء الخصوصيين – وعلى وجه الخصوص في استصلاح وبيع الأراضي الزراعية.

وأصبح ديرفيو مديرا لشركة الائتمـان الجديـدة، وكـان رأسمالها مليون جنيه، بما في ذلك ٤٠٠,٠٠٠ من حملة أسهم بنك ديرفيو وشركاه الذين رحب معظمهم بالاندماج باعتباره فرصة لتحويل استثمارهم إلى أسهم لحامله قابلة للتداول فـي السوق. وبالمثل كان من المتوقع أن يرحب أصحاب الشركة الزراعية بالاندماج، إذ أنه يحررهم من الالتـزام بـدفع ١٢ جنيها عن كل سهم.

ومع ذلك فقد افتـرض أن ٤٠% مـن مـلاك الشـركة الزراعية سيرفضون فكرة الاندماج. وعلى ذلـك لـم يكـن ديرفيو يعتمد على أكثر مـن ٢٤٠,٠٠٠ جنيـه مـن هـذا المصدر أما إسماعيل، المشجع دائما على إنشاء مؤسسـات ائتمان في مصر، فقد وعد بدفع مبلغ إضافي قدره ٨٠,٠٠٠. وأصبح المجموع بذلك ٧٢٠,٠٠٠ جنيه وهو أقل مـن رأس المال المعلن عنه، بل أقل من المبلغ الكافي لبـدء العمليـات وهو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه. غير أن ديرفيو كان واثقًا من تـدبير

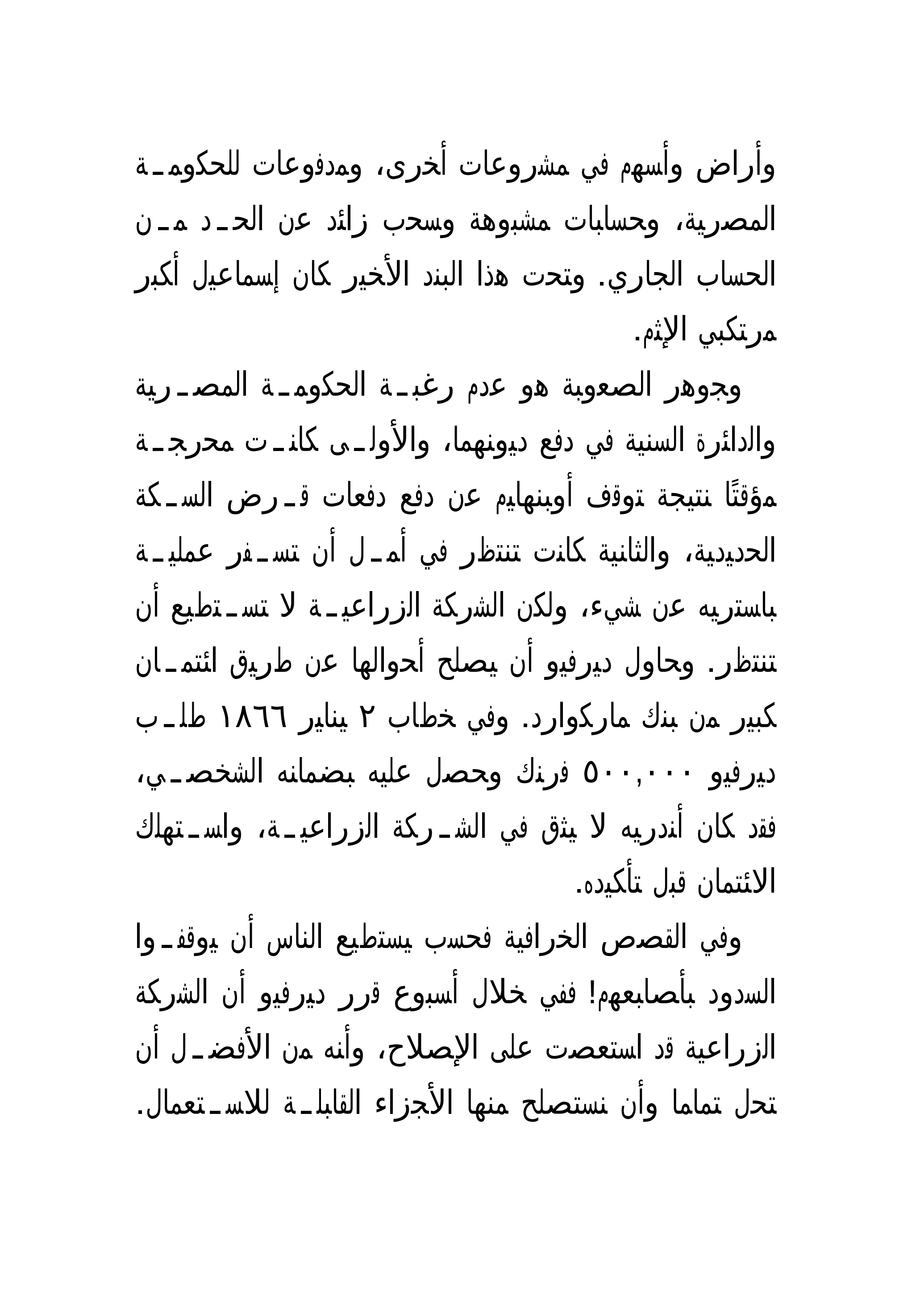
بقية المبلغ دون عناء كبيـر وأخبـر أندريـه أن شـركات فروهلنج وجوش وكافان، ولوبوك وشركاه والشركة التجارية المصرية وأوبنهايم – نيفي، كلها مستعدة لإضافة مبالغ كبيرة إلى المبالغ التي لها في الشركة الزراعية، ثم هنـاك بيـوت أخرى في مصر وأوروبا ذات مصالح هامة فـي الشـركة القديمة بحيث تدعوها هذه المصالح إلى المساهمة في الشركة الجديدة.

وصل ديرفيو إذن إلى الإسكندرية مملوءا بالثقة، فالسنوات العجاف قد انتهت. وفي خطاب بتاريخ ١٢ ديسـمبر أعلـن مسرورا أن مشاكل شركته قد رتبت، وأنه حتى وفـق أشـد التقديرات تحفظًا ستدفع شركة ديرفيو وشركاه ١٠% ربحـا عن السنة المنتهية في يونيه ١٨٦٥ بالإضافة إلى ١٥% عن التصفية في ٣١ مارس التالي، وبالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن مصالحه الخاصة ومصالح بنكه، يكفيه أن يحمـل في حقيبته خلاص أناس عديدين آخرين.

كتب يقول: "إنني آت إلى مـديري الشـركة الزراعيـة كالمسيح. فنشاطهم كسيح لنقص رأس المـال ولإدارة، وأنـا أحضر لهما هذين".

وكالعادة خيب الواقع آمال وحماس ديرفيو. فعلى الـرغم من تأكيده لأندريه أنه لن تكون هناك صعوبة في تدبير المبلغ الباقي من رأس مال الشـركة المقترحـة، وجـد ديرفيـو المستثمرين فاترين، وقـد اعتـرف خطـاب ١٢ ديسـمبر بالترحيب الشديد بأي مساهمة تأتي من فرنسا، وفـي نفـس الوقت تدهور الوضع المالي للشركة الزراعية بشكل يـدعو إلى القلق، فقد كان هناك تجاهل لعيوب الشركة خلال أشـهر الهدوء الطويلة، أما الآن فإن الجهد المبذول لإعـادة دوران العجلات فضح تآكل الآلة ذاتها.

وفي نفس الوقت لم تكن حالة بنك ديرفيو وشركاه أفضل كثيرا. فحساب البنك عن العام الذي ينتهي فـي ٣٠ يونيـه ١٨٦٥، كما أعد في نهاية ديسمبر يظهر ربحا صافيا قـدره ١,٦٦٩,٢٤٨ فرنكًا، مما يمكن البنك من دفع فائدة ٦% على رأس المال وأرباح أخرى قدرها ٦%، ويمثل هذا الوضـع تدهورا حادا بالنسبة للسنوات السابقة، والأسوأ من هـذا أن حساب البنك يوضح أن ربع ممتلكات البنك فحسب (وتقـدر بحوالي ٢٢,٤٣٦,٥٦٠ فرنكًا) في حالة سيولة، أمـا البـاقي فيتكون من بضاعة وآلات مخزونة، ومن قـوارب بخاريـة



وأراض وأسهم في مشروعات أخرى، ومدفوعات للحكومة المصرية، وحسابات مشبوهة وسحب زائد عن الحد من الحساب الجاري. وتحت هذا البند الأخير كان إسماعيل أكبر مرتكبي الإثم.

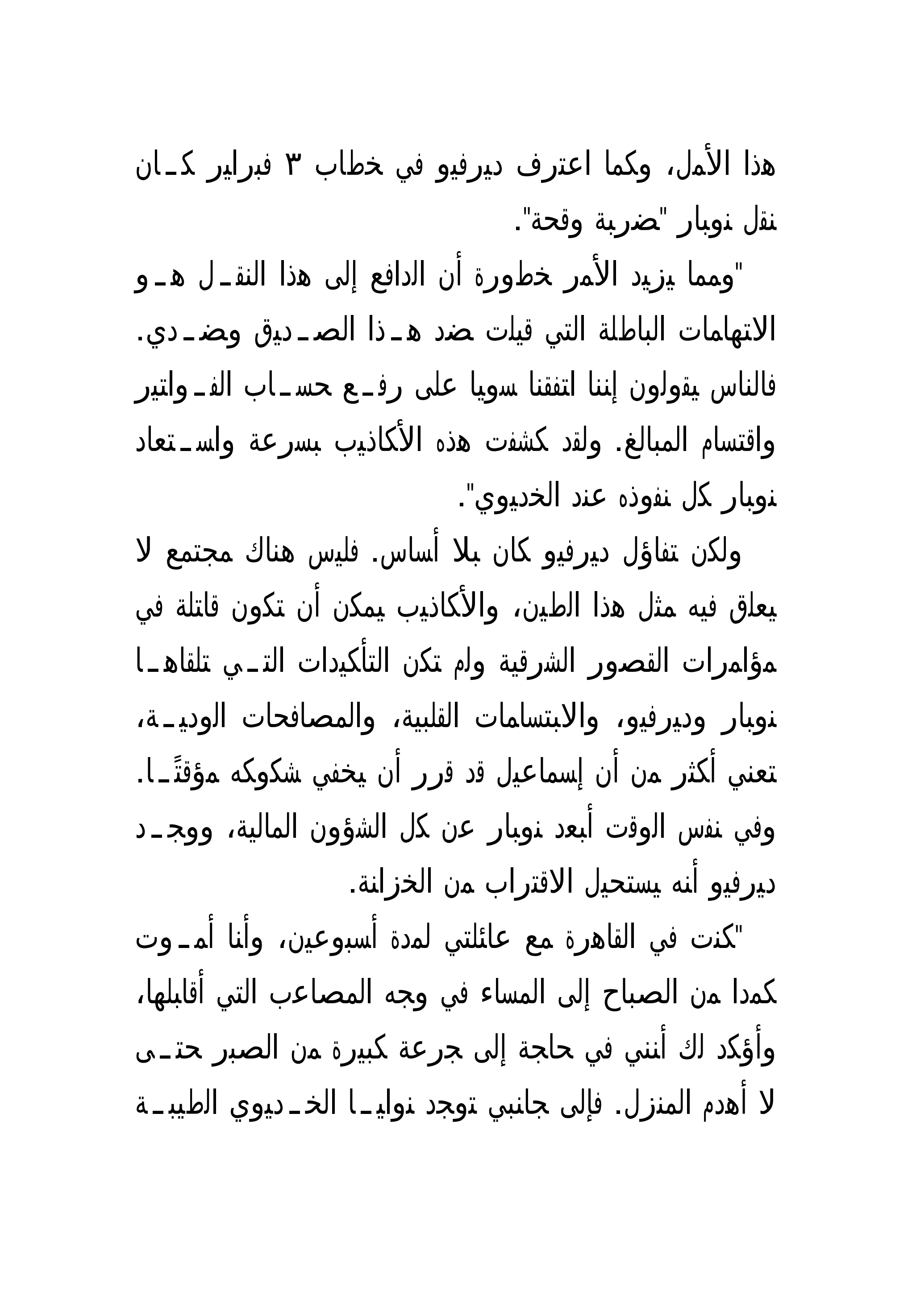
وجوهر الصعوبة هو عدم رغبة الحكومة المصرية والدائرة السنية في دفع ديونهما، والأولى كانت محرجة مؤقتًا نتيجة توقف أوبنهايم عن دفع دفعات قرض السكة الحديدية، والثانية كانت تنتظر في أمل أن تسفر عملية باستريه عن شيء، ولكن الشركة الزراعية لا تستطيع أن تنتظر. وحاول ديرفيو أن يصلح أحوالها عن طريق ائتمان كبير من بنك ماركوارد. وفي خطاب ٢ يناير ١٨٦٦ طلب ديرفيو ٥٠٠,٠٠٠ فرنك وحصل عليه بضمانه الشخصي، فقد كان أندريه لا يثق في الشركة الزراعية، واستهلك الائتمان قبل تأكيده.

وفي القصص الخرافية فحسب يستطيع الناس أن يوقفوا السدود بأصابعهم! ففي خلال أسبوع قرر ديرفيو أن الشركة الزراعية قد استعصت على الإصلاح، وأنه من الأفضل أن تحل تماما وأن نستصلح منها الأجزاء القابلة للاستعمال.

وبدلاً من تصفية بنكه ودمجه في الشركة الزراعيـة، قـرر ديرفيو أن يصفي الاثنين معا وينشئ شركة جديـدة ولهـذا التدبير ميزة تقديم العملية للجمهور كصـفقة بـين شـريكين متساويين. وهكذا أصبح من الواضح أن ديرفيو لم يعد سعيدا بفكرة امتصاص الشركة الزراعية لبنكه.

وظلت المشكلة الرئيسية هي جمع ما لهـاتين الشـركتين لدى الخزانة المصرية. هنا كان لخطط ديرفيو عيوب جدية. فقد نقل نوبار باشا من وزارة الأشغال العمومية إلـى وزارة الخارجية، وكان تعيين نوبار في الخارجية بمثابة مكافأة لـه على جهده في مفاوضات القناة، وقد كانت النية متجهة إلـى إجراء هذه الترقية منذ نوفمبر أو قبل ذلك. ولكن بينما اعتمد نوبار على أنه سيظل في مقعده كوزير للأشـغال العموميـة ( كانت لدى نوبار شخصيا مصالح مالية أراد أن يكون قريبا منها) إلا أن عدم دقته في قرض أوبنهايم قد كلفه مقعده.

وأبرق ديرفيو بالأنباء السيئة إلى أندريـه، ورد الأخيـر قائلاً إنه يأمل أن يكون ديرفيو قد استفاد من الأيام الأخيـرة لنوبار في وزارة الأشغال بمنحه بعض العقود المفيدة. وضاع



هذا الأمل، وكما اعترف ديرفيو في خطاب ٣ فبراير كان نقل نوبار "ضربة وقحة".

"ومما يزيد الأمر خطورة أن الدافع إلى هذا النقل هو الاتهامات الباطلة التي قيلت ضد هذا الصديق وضدي. فالناس يقولون إننا اتفقنا سويا على رفع حساب الفواتير واقتسام المبالغ. ولقد كشفت هذه الأكاذيب بسرعة واستعاد نوبار كل نفوذه عند الخديوي".

ولكن تفاؤل ديرفيو كان بلا أساس. فليس هناك مجتمع لا يعلق فيه مثل هذا الطين، والأكاذيب يمكن أن تكون قاتلة في مؤامرات القصور الشرقية ولم تكن التأكيدات التي تلقاها نوبار وديرفيو، والابتسامات القلبية، والمصافحات الودية، تعني أكثر من أن إسماعيل قد قرر أن يخفي شكوكه مؤقتًا. وفي نفس الوقت أبعد نوبار عن كل الشؤون المالية، ووجد ديرفيو أنه يستحيل الاقتراب من الخزانة.

"كنت في القاهرة مع عائلتي لمدة أسبوعين، وأنا أموت كمدا من الصباح إلى المساء في وجه المصاعب التي أقابلها، وأؤكد لك أنني في حاجة إلى جرعة كبيرة من الصبر حتى لا أهدم المنزل. فإلى جانبي توجد نوايا الخديوي الطيبة

والخيرة ومع ذلك فلست أستطيع الوصـول. فكيـف تكـون أحوالي إذن لو كان الخديوي معاديا لي!! وفي الحكومة فراغ وخمول وسوء نية إلى حد لا يصدق".

وبينما طالب ديرفيو بإلحاح بملايينه الستة من الفرنكات، وخمسة ملايين أخرى للشركة الزراعية لدى الحكومة، وبينما ناقش كل المسئولين الذين كانت لديهم تعليمـات أن يعـاملوه بكل أدب ولا يدفعوا له قرشًا واحدا، وبينما يطـارد ديرفيـو إسماعيل الذي تجمد قلبه بالإفلاس المتوقع، وباختصار بينما استهلك ديرفيو نفسه محاولاً أن ينتزع الماء مـن الحجـارة، ظهر بريقي فجأة في لحظة احتياج مصر معلنًا عن تأسـيس بنك جديد مشمول بعطف الخديوي.

واستاء ديرفيو وشعر بالغيرة وكتب إلى أندريه يقـول إن بريفي كان من المهارة بحيث دفع إسماعيل إلى الاستثمار في شركته، ولكنه سيتعلم أن يأسف على هذا الشرف فالخـديوي وضع مندوبه في البنك كأحد الشركاء النشيطين. وفي نفـس الوقت فإن هذا الدليل الجديد على خرافة عطـف إسـماعيل عليه لم تزد صديقنا إلا رغبة في مضاعفة جهوده للبحث عن

نقود لإسماعيل في باريس، حتى يستطيع إسماعيل أن يـدفع بعضها له وللشركة الزراعية.

والحق أن ديرفيو لم يكن في حاجة إلى الشعور بـالغيرة، فقد فشل بنك بريفي قبل انتهاء العام.

***

اقتربت الكوميديا من نهايتها وعلى الرغم مـن اسـتعداد إسماعيل لأن يقدم تشجيعا شفويا ( بل إنه كتب تزكية قويـة لشركة ديرفيو المقترحة) فإن المساهمات لم تتوال. والمبلـغ الذي توقع أن يدبره بسهولة في مصر (١٢٠ ألف جنيه) ثبت أنه القشة الأخيرة. لقد فقد اسم ديرفيو كل سـحره؛ ورجـال الأعمال الآخرون كانوا أيضا ينتظرون ليجمعوا ما لهم عنـد إسماعيل. وثبت أن بنك ماليه وبيرييه لا يودان المساهمة في الشركة الجديدة، بل إن بعض حملة الأسهم في بنك ديرفيـو وشركاه، الذين افترض تأييدهم للمشروع، كـانوا ينتهـزون الفرصة للهرب، وفي ١٧ مارس أي قبل انتهاء المدة المحددة بأسبوعين لتكوين الشركة الجديدة تقدم بعض حملة الأسهم في الشركة الزراعية طالبين محاكمة رئيس مجلس الإدارة بتهمة سوء استخدام وظيفته.

وهكذا وقعت إرادة ا . وفي خطاب بتاريخ ١٩ مـارس كتب ديرفيو إلى أندريه عن "أيامه الصعبة" يقول:-

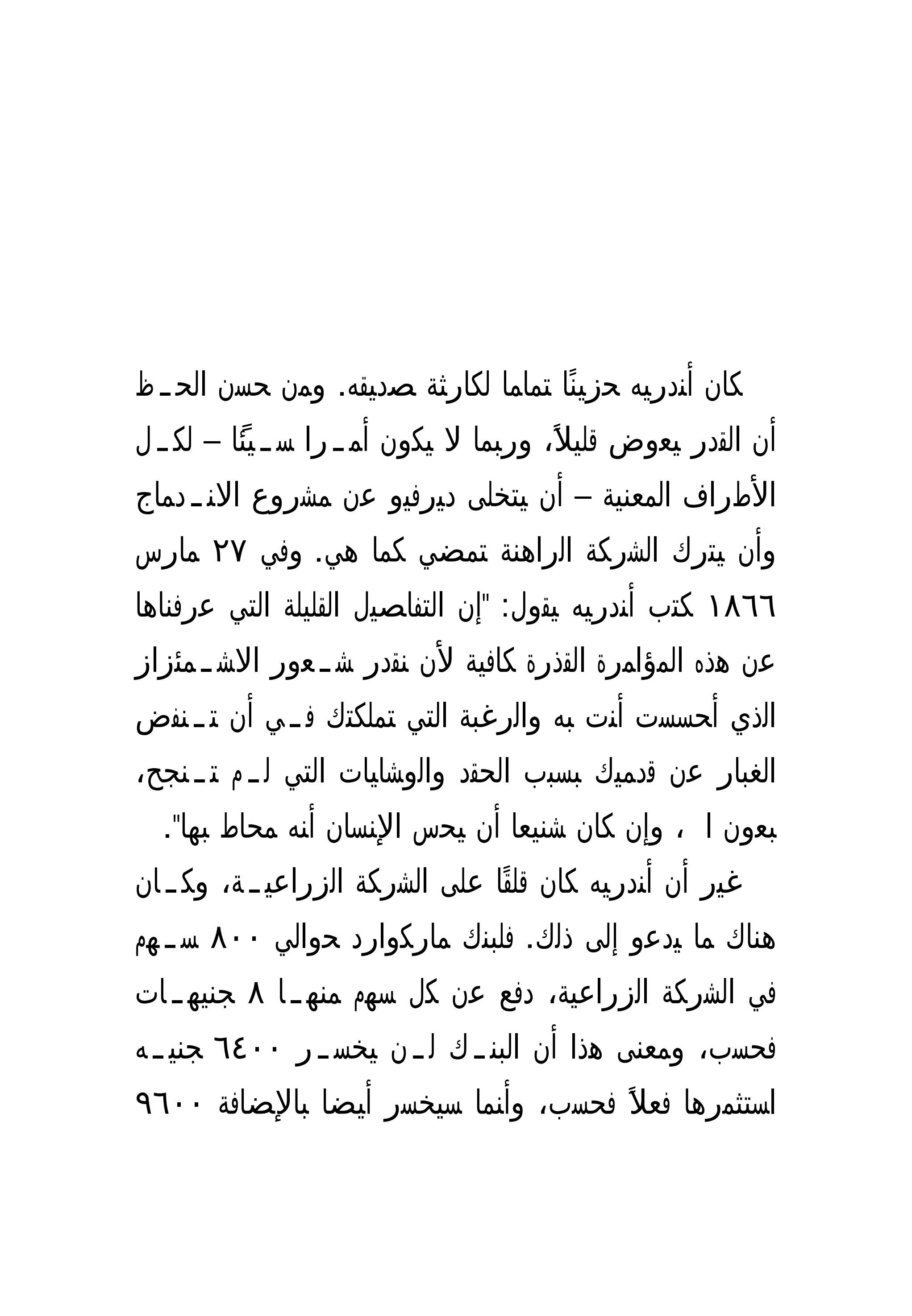
"تخيل أنه كان علي أن أظهر أمام محكمة البـوليس فـي القنصلية الفرنسية متهما بالتفريط وسوء استخدام الثقة! يبـدو لي أنني كنت في حلم وكابوس مفزع".

وصحيح أن ديرفيو كسب القضية ولكن المحاكمة فرضت صداما بين أصدقائه ومدعي صدقاته، ومات عدد من الأوهام خلال هذه العملية، أنه يقول "إن الامتحان الذي قبلته بارتياح كامل يثير اشمئزازي رغم ذلك من أناس وأشياء فـي هـذا البلد، وإذا أضفت إلى ذلك عدم تقـدير الخـديوي لوفـائي المخاص فإن كل ذلك يجعلني أتخلى عن فكرة إنشاء شـركة جديدة." وانتوى ديرفيو تصفية الشركة الزراعيـة وتحويـل العقود المتوقعة إلى أوبنهايم وأن يظل بقيـة مدتـه كمـدير لشركة ديرفيو وشركاه "أرجو أن تخبر ديبان أنني لن أكـون آسفًا إذا لفت نظر م. بهيك إلى هذه المسألة".

وهكذا بدأت عملية "صلب" ديرفيو، الذي عاد إلى مصـر منذ ثلاثة أشهر فحسب "وكأنه المسيح!"، كما وصف نفسه!

# الفصل الثالث عشر

## الفزع



كان أندريه حزينًا تماما لكارثة صديقه. ومن حسن الحظ أن القدر يعوض قليلاً، وربما لا يكون أمرا سيئًا – لكل الأطراف المعنية – أن يتخلى ديرفيو عن مشروع الاندماج وأن يترك الشركة الراهنة تمضي كما هي. وفي ٢٧ مارس ١٨٦٦ كتب أندريه يقول: "إن التفاصيل القليلة التي عرفناها عن هذه المؤامرة القذرة كافية لأن نقدر شعور الاشمئزاز الذي أحسست أنت به والرغبة التي تملكتك في أن تنفض الغبار عن قدميك بسبب الحقد والوشايات التي لم تنجح، بعون ا ، وإن كان شنيعا أن يحس الإنسان أنه محاط بها".

غير أن أندريه كان قلقًا على الشركة الزراعية، وكان هناك ما يدعو إلى ذلك. فلبنك ماركوارد حوالي ٨٠٠ سهم في الشركة الزراعية، دفع عن كل سهم منها ٨ جنيهات فحسب، ومعنى هذا أن البنك لن يخسر ٦٤٠٠ جنيه استثمرها فعلاً فحسب، وأنما سيخسر أيضا بالإضافة ٩٦٠٠

جنيه عن ضمانه أثنى عشر جنيها للسهم، وإذا كانت أربـاح البنك الصافية سنويا لا تزيد عن مليون فرنك، فإن خسـارة ٤٠٠ ألف فرنك تعتبر ضربة قوية، وإن لم تكـن كارثـة. أضف إلى ذلك أن الشركة الزراعية كانت مدينـة – لبنـك ماركوارد – على الحساب الجاري بحوالي ٢٠٠ ألف فرنك. ورغم أن هذا المبلغ قد غطى بضمان ديرفيو الشخصـي، إلا أنه ظل مصدرا للقلق. فديرفيو ليس محصنًا من المتاعـب، وهو شخصيا يملك ١٧ ألف سهم في الشركة الزراعيـة أي ٨٥% من رأس مال بنكه.

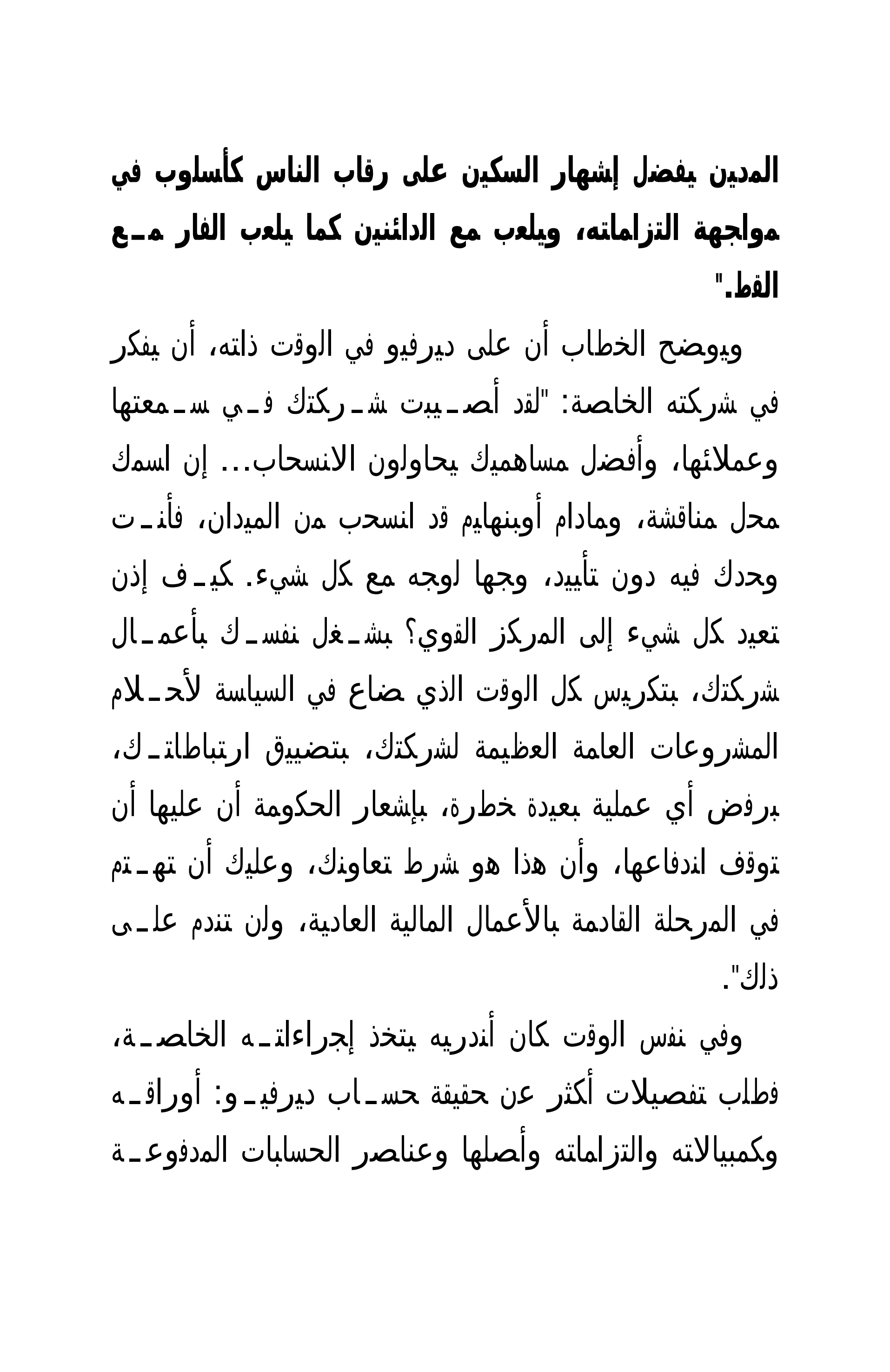
وأراد أندريه أن يخرج من هذه الورطة، بأسرع ما يمكن وبأقل ما يمكن من الآلام. وفي نفـس خطـاب ٢٧ مـارس أوضح أنه يستحيل على الشركة الزراعية أن تنفذ التزاماتهـا محققة مكسبا، وأن الأمل الوحيد هو بيع الشركة إلى "طرف ثالث" يتم التنازل له عن الطلبات والاتفاقـات والامتيـازات والمزايا الأخرى بأقل الخسائر". ولم يكن هناك غموض فيما يعنيه أندريه بالشخص الثالث. فهو يقول في خطابه "فلنأمـل أن يتخذ الخديوي إجراءا يساعد مساهميك سيئي الحظ علـى الخروج من المأزق دون افتضاح".

والحقيقة أن معظم هذه النصيحة لم يكن ضروريا، فالشركة الزراعية أوقفت عملياتها في فبراير، ولم يمض على خطاب ٢٧ مارس الكثير حتى اضطرت الشركة إلى وقف الدفع. وكان أوبنهايم سريعا في التصرف في مستوى الموقف، إذ بينما كان المساهمون الآخرون يصرخون ويغضبون، أتفق أوبنهايم سرا مع الخديوي على أن يبيع له نصيبه الكامل (٩٠٠٠ سهم) في الشركة بخصم. ومع ذلك فكل هذا لم يكن كافيا لكبت حماس ديرفيو. ولقد أدهش أندريه أن خطابات ديرفيو إلى شقيقه في باريس تبين أنه كان يفكر في مشروع ضخم لامتصاص الشركة الزراعية، وبامتصاصها ينقذها. وفي ذلك تحدث ديرفيو إلى إسماعيل، وكانت النتائج كالعادة: حديث عن إعادة تنظيم الشركة، قرض كبير، وخطط جديدة لعظمة هذا الفرعون العصري!.

وشعر أندريه أن الموقف لا يسمح إلا بالحديث الصريح مع ديرفيو، وفي ١٧ أبريل كتب إليه خطابا يعتبر من أشد خطاباته حدة، وبدأ الخطاب هادئًا مكررا عطفه على صديقه في متاعبه الشخصية، ثم دخل في صلب الموضوع، وعدد نقاطه واحدة بعد الأخرى: فالشركة الزراعية قد انتهت،

وسمعة الأعمال المالية والتجارية المصرية قد أصيبت بضربة عنيفة. ومن وجهة نظر العالم الخارجي يعتبر ديرفيو وأوبنهايم (وخصوصا ديرفيو) مسئولين عن تصرف – أو بالأحرى سوء تصرف – الشركة ومصيرها الأخير. والشركة الزراعية ليست حالة استثنائية.

**فهي واحدة من عدد كبير من مثل هذه المشروعات، كلها نشأت برعاية الخديوي وبركاته، وكلها فشلت بدون استثناء. والخديوي رجل خبير في ابتزاز كل من حوله بوعوده الفارغة. وقد حان الوقت أن يدرك ديرفيو أن السراب هو السراب وأن يتوقف هذا الجري الجنوني وراء ذهب كان دائما بعيدا عن متناول يده. وبالاختصار فإن على ديرفيو أن يصفي أعماله بشرف الآن قبل أن يصبح ذلك مستحيلاً. أما عن إسماعيل فينبغي أن يفهم أن ماضيه يلزمه بإنقاذ الشركة الزراعية وأن مستقبله المالي يعتمد على تصرفه في هذه المسألة. ولينس إسماعيل فكرة قرض جديد: "إن المرء يكون تركيا إلى الأعمال إذا كان يحلم بأن يطلب قرضا من الناس للمرة الرابعة خلال ثمانية عشر شهرا، وفي أعقاب قرضين فاشلين تماما، وعندما يكون**



**المدين يفضل إشهار السكين على رقاب الناس كأسلوب في مواجهة التزاماته، ويلعب مع الدائنين كما يلعب الفار مـع القط."**

ويوضح الخطاب أن على ديرفيو في الوقت ذاته، أن يفكر في شركته الخاصة: "لقد أصـيبت شـركتك فـي سـمعتها وعملائها، وأفضل مساهميك يحاولون الانسحاب... إن اسمك محل مناقشة، ومادام أوبنهايم قد انسحب من الميدان، فأنـت وحدك فيه دون تأييد، وجها لوجه مع كل شيء. كيـف إذن تعيد كل شيء إلى المركز القوي؟ بشـغل نفسـك بأعمـال شركتك، بتكريس كل الوقت الذي ضاع في السياسة لأحـلام المشروعات العامة العظيمة لشركتك، بتضييق ارتباطاتـك، برفض أي عملية بعيدة خطرة، بإشعار الحكومة أن عليها أن توقف اندفاعها، وأن هذا هو شرط تعاونك، وعليك أن تهـتم في المرحلة القادمة بالأعمال المالية العادية، ولن تندم علـى ذلك".

وفي نفس الوقت كان أندريه يتخذ إجراءاتـه الخاصـة، فطلب تفصيلات أكثر عن حقيقة حسـاب ديرفيـو: أوراقـه وكمبيالاته والتزاماته وأصلها وعناصر الحسابات المدفوعـة

له، ونبه إلى الدفع الضخمة المدفوعة للحكومة مقدما والتـي تبلغ حوالي نصف رأس مال ديرفيو السائل، وذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد قد ظل راكدا منذ مدة، وأن سـحبه فوق رصيده بحوالي ٧٠٠ – ٨٠٠ ألف فرنك قد اتخذ طابع الائتمان الدائم، وأنه لابد من وقف هذا "إنني أفتـرض أنـك ستتخذ الخطوات الضرورية لكي لا تكون مدينًا بعد ذلـك إلا عرضا، وبمبالغ أكثر تواضعا" كذلك حذر أندريه ديرفيو أنه لن يقدم أي ائتمانات على "الأرصـدة التركيـة، أو بـرزخ السويس، أو أي أشياء بائرة من هذا النوع". وإذا أراد ديرفيو أن يدخل في صفقات من هذا النوع لحساب إسماعيل، فعليـه أن يحصل على نقد عميله الخديوي، وسيصر أندريه علـى النقد في باريس.

لقد أنصف أندريه صديقه عندما حذره أنه لا يسـتطيع أن يعتمد في وقت الضيق على نفس المساعدة التي أخذها فـي وقت الرخاء.

**فجوهر العمل المصرفي السليم المحافظ هـو أن تقـدم أقصى المساعدة لمن هم أقل من غيرهم احتياجا لهـا. ولا غبار في أن تقرض النقود، بضمانات جيدة. أمـا الـذي لا**

**ينبغي أن يحدث فهو أن تقرض نقود لعملاء يحتاجون إلى المال كي لا يفقدوا مالاً آخر ولقد انتقل ديرفيو من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية.**

ويختتم أندريه الخطاب بفقرة طويلة لطيفة، يؤكد فيها له أنه لا يزال يثق فيه. لقد كان في إمكانه ألا يكتب كل هذا لولا أنه مقتنع أن ديرفيو سيستطيع في سهولة أن يستعيد نفوذه وازدهاره بالتركيز على الأعمال المصرفية التجارية المعتادة وتجنب "الطريق المحموم"، طريق تمويل الخديوي. ولكن هذه الكلمات المعسولة لم تخفف كثيرا من تأثير الخطاب.

وفي نفس اليوم أرسل بنك ماركوارد مذكرة إلى ديرفيو وشركاه يذكرهم أنه ينتظر في أي لحظة منهم تسديد بعض هذا العجز، الذي لم يكن يلفت نظر أندريه منذ سنتين. وفي اليوم التالي، في ١٨ أبريل، أرسل بنك ماركوارد خطابا إلى ديرفيو يطلب منه تسديد حساب الشركة الزراعية الذي انخفض إلى ٧٥,٩٨٣ فرنكًا. وإذ كان ديرفيو قد ضمن ائتمان هذه الشركة، فقد شعر البنك في باريس أن على

ديرفيو أن يدفع، ثم يصفي حسابه مع الشركة الزراعية وقتما يشاء.

***

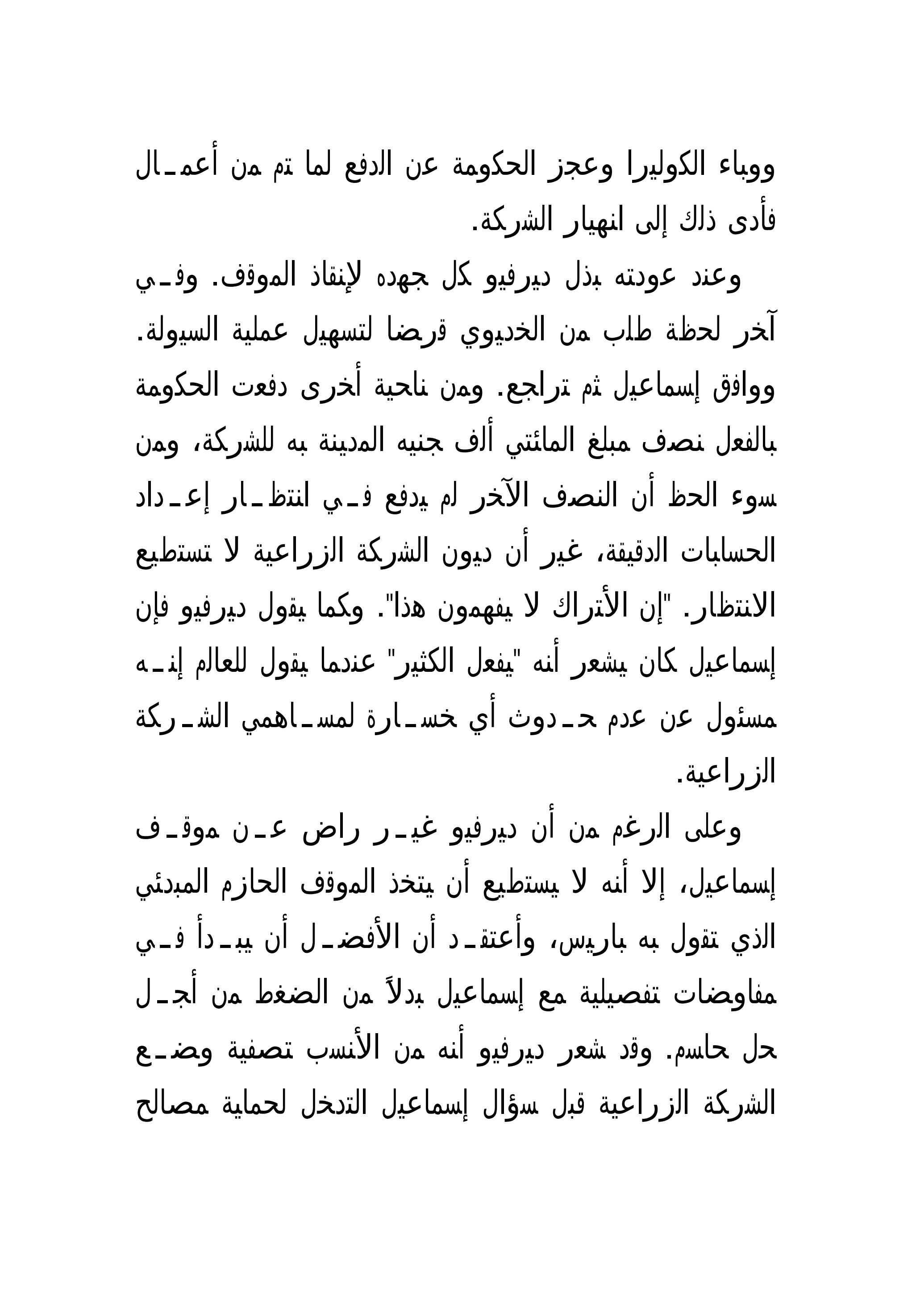
وفي الإجابة على تأنيب أندريه ونصائحه، لم يكـن أمـام ديرفيو إلا أن يقول إن الأحوال ليست بالسوء الذي تبدو بـه. وفي خطاب بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٦٦ يشكر ديرفيو صـديقه على "عواطفه الودية" في خطابه بتاريخ ٢٧ مارس، قـائلاً: "يشعر الإنسان بالسعادة – وهو يجتاز ظروفًا صعبة مؤلمة – عندما يرى دليلاً على صداقة وفية ومخلصـة كصـداقتك". وأكد ديرفيو انخفاض العجز في مسحوباته، وأن هذا العجـز سينتهي تماما بمدفوعات في الطريق إلـى أندريـه. ولكـن خطاب ديرفيو كان اعترافًا بضعفه، رغم أنفه.

لقد اعترف أن حسابه كان بالفعل راكدا، ولكن السبب في ذلك أن "شريكه العزيز" جالو قد رفض دائما كل ائتمان حتى للمساهمين في البنك، وأن هذا هو السبب في اضطراره إلـى شراء نصيب أحد حملة الأسهم، وقد اقترض ديرفيـو مـن إسماعيل المبلغ المطلوب للشراء وهـو ٣٢٥,٠٠٠ فرنـك. وثمة مساهم آخر بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ فرنك (واسمه دومريخر)

أراد سلفة بمائة ألف فرنك، ولما رفض جالو قرر أن يبيـع نصف أسهمه. ومن حسن الحظ أن ديرفيو قـد أقنـع جـالو بإعادة النظر في السلفة. هذا هو كل شـيء، ولـيس هنـاك آخرون يريدون الانسحاب من البنك، وإن كان بعضـهم قـد أوضح أنه سينسحب في حالة أي توسع أو إعادة تنظيم.

وفي نفس الوقت كان ديرفيو يعتقد أن موقفه قـد تحسـن كثيرا. فالجانب المشلول من رأس المال في أشياء مثل أسهم الشركة الزراعية والشركة التجارية والمحالج فـي الـداخل وإقطاعية بالإسكندرية، لا يتعدى الثلث. أما الباقي فهو سائل: نقد ومخزونات ومبالغ لديرفيو قابلة للاسترداد لا يزيد ما عند الحكومة المصرية منها عن ٢,٥ مليون فرنك. وعندما يحل شهر مايو لن يكون ديرفيو مدينًا لأحد على الإطلاق.

أما عن الشركة الزراعية فقد اعترف ديرفيو أنهـا أمـر آخر. إن ديرفيو يقر بسوء إدارتها، وتلك كانت غلطته: فقـد كان مسافرا في الخارج لمـدة سـتة شـهور، وقـد سـمح المسئولون عن إدارتها (باسيفي، أنسلين، ريتشارد – كـونج) للشركة أن تمضي إلى الجحيم. ولقد اجتمـع عجـز الإدارة



ووباء الكوليرا وعجز الحكومة عن الدفع لما تم من أعمال فأدى ذلك إلى انهيار الشركة.

وعند عودته بذل ديرفيو كل جهده لإنقاذ الموقف. وفي آخر لحظة طلب من الخديوي قرضا لتسهيل عملية السيولة. ووافق إسماعيل ثم تراجع. ومن ناحية أخرى دفعت الحكومة بالفعل نصف مبلغ المائتي ألف جنيه المدينة به للشركة، ومن سوء الحظ أن النصف الآخر لم يدفع في انتظار إعداد الحسابات الدقيقة، غير أن ديون الشركة الزراعية لا تستطيع الانتظار. "إن الأتراك لا يفهمون هذا". وكما يقول ديرفيو فإن إسماعيل كان يشعر أنه "يفعل الكثير" عندما يقول للعالم إنه مسئول عن عدم حدوث أي خسارة لمساهمي الشركة الزراعية.

وعلى الرغم من أن ديرفيو غير راض عن موقف إسماعيل، إلا أنه لا يستطيع أن يتخذ الموقف الحازم المبدئي الذي تقول به باريس، وأعتقد أن الأفضل أن يبدأ في مفاوضات تفصيلية مع إسماعيل بدلاً من الضغط من أجل حل حاسم. وقد شعر ديرفيو أنه من الأنسب تصفية وضع الشركة الزراعية قبل سؤال إسماعيل التدخل لحماية مصالح

المساهمين. ولا يشك ديرفيو في أن إسماعيل سيرعى مصالح كل واحد في نهاية الأمر. وفي هذا المجال أشار إلى ما حدث لأوبنهايم (عندما اشترى منه إسماعيل أسهمه)، وليس هذا العمل علامة سيئة كما يظن أندريه، الذي يفكر بعقلية المسافر على سفينة تغرق، ينظر خائفًا دوره في النجاة بينما يتركها زملاؤه في قوارب النجاة. بل على العكس، فديرفيو الذي يعرف مصر أفضل مما يعرفها أندريه، يعتبر موقف إسماعيل في مسألة أوبنهايم دليلاً على الاعتراف بالمسئولية "وهو الدليل الوحيد على مشاركة الخديوي في العملية".

ويختتم ديرفيو الخطاب بفقرة مترددة طموحة:

"سأنهي خطابي قائلاً إنني واثق أننا سنخرج من هذه المسألة المحزنة، التي أصبحت تمسني شخصيا أكثر من أي شيء آخر. كيف؟ لا أستطيع أن أعرف بعد، وربما كان الحل هو أن يعيد الخديوي شراء كل الأسهم، أو ربما بإعادة تنظيم مع امتيازات أشغال كبيرة يضمن الدفع فيها بطريقة ما محددة، وفي الحالة الأخيرة لابد من قرض، وما تقوله لي أنت يجعلني أعتقد أن مثل هذا الحل ليس ممكنًا حاليا".

إن المرء يكاد يسمع ديرفيو يتنهد أسفًا في آخر هذا الخطاب، ولقد استهدف خطاب ديرفيو أن يجيب على انتقادات أندريه ويهدئ مخاوفه. ولكن عندما يقرأ المرء هذا الخطاب لابد أن يتساءل: كيف توقع ديرفيو أن يؤدي خطابه إلى هذا الهدف؟ فتقييمه لممتلكاته مثلاً، الذي وضع فيه المليونين ونصف مليون فرنك التي كان إسماعيل مدينًا بها له كمصدر سائل، لابد قد جعل الممول الباريسي يرتعد، ثم هناك الخمسة عشر ألف فرنك التي أقر بها ديرفيو والتي تمثل ثلث رأسماله متجاهلاً التزاماته باثني عشر جنيها عن السهم. أما عن حافظته المالية وحساباته وبضائعه الغير مسماة و"السوائل" الأخرى فإن عجز ديرفيو عن تدبير ٣٢٥,٠٠٠ فرنك نقدا لشراء أسهم دومريخر حقيقة كافية بذاتها لتوضيح الموقف. وأخيرا، وربما هذا هو أشد ما يزعج، فإن السطور الأخيرة في خطاب ديرفيو توضح أنه لم يتخلص بعد من أوهامه، وبدأ أندريه يعتقد أن صديقه غير قابل للشفاء.



وهكذا فإن محاولة ديرفيو المتهالكة في التفاؤل اعتمـدت على الافتراض الحرج أن الشركات الضالعة مع البنك ستحل مشاكلها بطريقة ما وستخرج سليمة من الأزمـة، فالشـركة الزراعية ليست إلا واحدة من مشاكل ديرفيو.

فهناك أيضا شركة شقيقه ديدييه، ج. ديرفيـو وشـركاه، المدينة بمبالغ كبيرة لرجال صناعة وموردي آلات شـحنت فعلاً إلى مصر للشركة الزراعية والحكومة المصـرية. وإذ كانت الجهتان عاجزتين فعلاً عن الدفع، كان علـى شـركة ديدييه أن تدبر المال عن طريق آخر أو تتوقف.

وفي الظروف العادية لم تكن مثل هذه الديون تمثل عقبـة جدية، فقد كان هناك دائما فارق زمني بـين الإرسـال مـن أوروبا والتحصيل في مصر، بالنسبة لشركة ديدييه. ولهـذا واجهت الشركة المشكلة عن طريق ائتمانـات مـن بنـوك ماركوارد – أندريه بباريس، وأرلي – دوفور فـي ليـون، وكافان – لوبوك في لندن، وبيـوت مماثلـة فـي ليفربـول وزيورخ ومالها وس ومراكز أخرى في مقدمتها بنك أدوارد ديرفيو وشركاه بالإسكندرية ولقد كان هذا البنـك الأخيـر، بسمعته وعلاقاته مع بنك ماركوارد، هو الذي مكن شـركة

جديدة برأسمال متواضع (٢٢٥,٠٠٠ فرنك) كشركة ديدييـه أن تحصل على ائتمانات بلغت أكثر من مليون فرنـك مـن بيوت مالية تعتبر أفضل بيوت أوروبا. وكان بنـك ديرفيـو وشركاه هو الذي عمل كوكيل وحام لشركة ديدييه – ديرفيو في صفقاتها المصرية الصعبة البطيئة، فأوجد لهـا العمـلاء وحصل على الطلبات، وجمع قيمة الفواتير، وقدم الأرصـدة مرارا وفي سخاء في مقابل مبيعات أو مدفوعات متوقعـة، وتفاوض وطالب بالديون باسمها.

أما الآن فقد نضبت كل مصـادر الائتمـان، وأصـبحت البيوت التجارية في إنجلترا والقارة عاجزة عن المساعدة أو غير راغبة فيها. وأندريه – الذي سـمح دائمـا لجوسـتاف ديرفيو أن يسحب كما يشاء على حساب أخيه – بدأ يشـعر بالقلق من الضامن أكثر من المقترض. والأكثر من ذلـك أن في هذه المرة لم تكن مسألة ديدييه – ديرفيـو هـي مسـألة تأخير في الدفع فحسب، وإنما هو احتمال ألا يكون هناك دفع على الإطلاق.

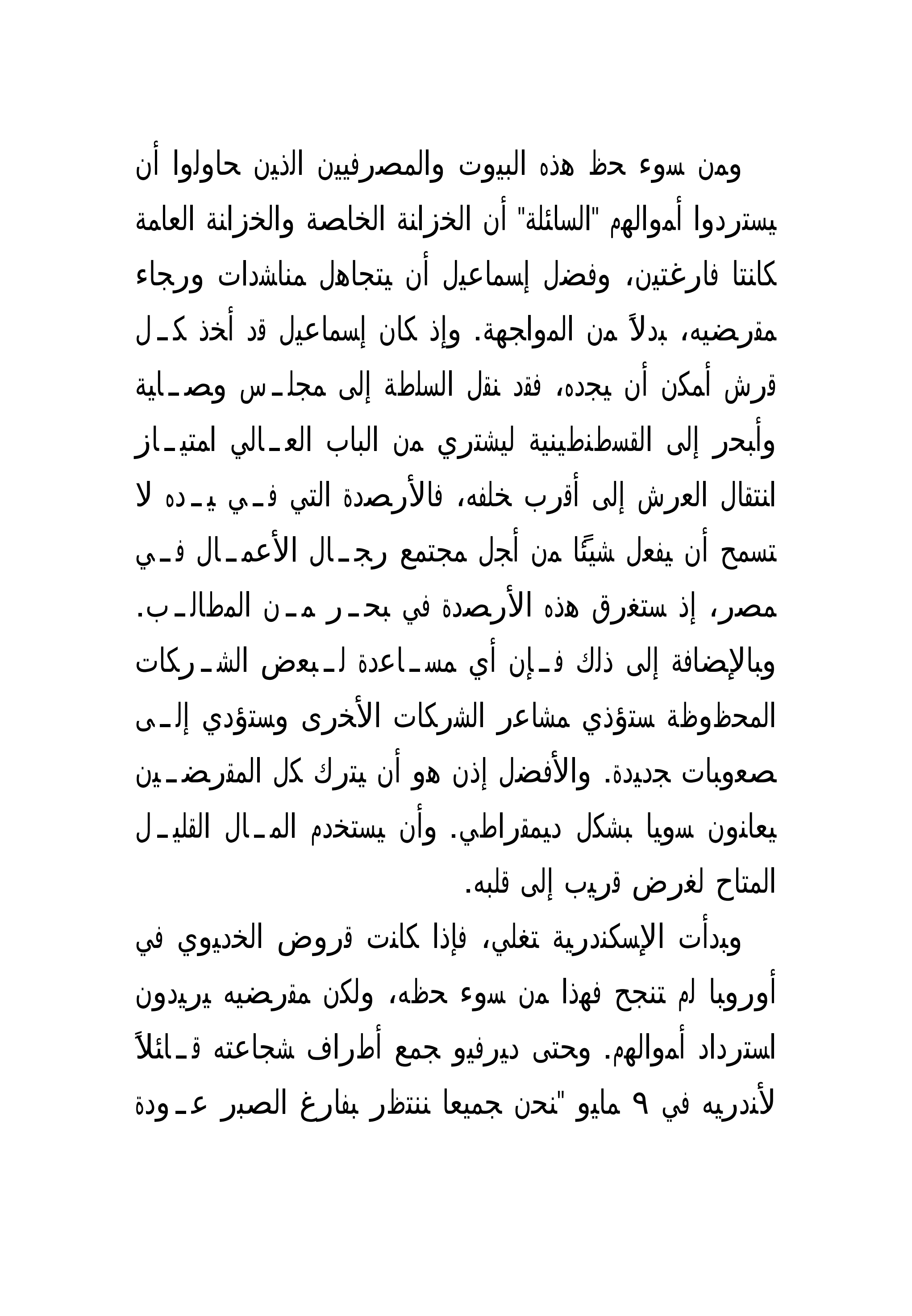
ورغم مصاعبه لم يكن إدوارد ديرفيو ينتوي التخلي عـن شقيقه. ورغم كل اهتمامه بذاته وأنانيته (فـديرفيو لـيس إلا

بشرا) كان مخلصا في ولائه ووفائه لعائلته. وكل ما يملكه من أرصدة وضعها تحت تصرف جوستاف. والأكثر من ذلك أن ديرفيو كان مستعدا أن يلقى في المعركة بثروته الشخصية، وهي غير موارده كممول. كتب إلى أندريه بتاريخ ٢٦ أبريل يقول: "إنني أطلب منك إذن باسم أخي استمرار الائتمان الذي قدمته له. وسيكون هذا بضمانتي الشخصية. وإذا كان هذا الضمان غير كاف لأسباب تتعلق بشركائك فإنني أوافق على أن يكون هذا برهن الأرض التي أملكها في مرسيليا التي تساوي على الأقل ٣٥٠,٠٠٠ فرنك". وفي هذا كان ديرفيو مناورا ماهرا، فهو يعرف أن أندريه وشركاءه سيسرعون بالاستفادة من أي ضمان يقدمه ديرفيو.

وازداد الموقف سوءا خلال الأسبوعين التاليين، ومرة أخرى تجمعت متاعب أوروبا لتصيب مصر بالكوارث، فسوق النقود، الذي كان مشدودا طول الشتاء ثم تحسن في مارس إلى حد ما، قد عاد إلى التوتر مرة أخرى. وفي هذه المرة كان العلاج غير مناسب بالتأكيد. فبعد ثمانية عشر شهرا من الهبوط الذي تخللته أزمات غير منتظمة، لم يكن

لدى السوق غير قوة قليلة مخزونة، وكان كافيا الآن تنتشـر إشاعة سيئة أو تحدث تصفية مفاجئة، حتى يجثو السوق على قدميه.

وفي ٢٦ أبريل أرسل بنك ماركوارد – أندريه إلى كـل مراسليه في مصر يطلب منهم ألا يرسـلوا إليـه أي أوراق مالية خاصة باتحاد التجـارة والائتمـان الإمبراطـوري أو بشركة التجارة المصرية أو بشكل عام أي شركة إنجليزيـة مساهمة. وهكذا أصبحت كل المخلوقات العجيبة التي ولـدت من الرواج القديم موضوعه فـي القائمـة السـوداء، وفـي الإسكندرية توقفت كل البيوت التجارية الخاصة التي اعتمدت على هذه الشركات في الائتمان وانتظرت بأمـل أن تنتهـي الزوبعة في أوروبا. وفي نفس الوقت تحولت هذه البيوت إلى إسماعيل بحثًا عن المساعدة. فمن النـادر أن تكـون هنـاك شركة من أي حجم في مصر لم تربط جـزءا كبيـرا مـن رأسمالها على هيئة سلف للوالي وحكومته، وبلغت الزيادة في مسحوبات إسماعيل وحدها من البنوك ما بين ٢٠ إلـى ٣٠ مليون فرنك.



ومن سوء حظ هذه البيوت والمصرفيين الذين حاولوا أن يستردوا أموالهم "السائلة" أن الخزانة الخاصة والخزانة العامة كانتا فارغتين، وفضل إسماعيل أن يتجاهل مناشدات ورجاء مقرضيه، بدلاً من المواجهة. وإذ كان إسماعيل قد أخذ كل قرش أمكن أن يجده، فقد نقل السلطة إلى مجلس وصاية وأبحر إلى القسطنطينية ليشتري من الباب العالي امتياز انتقال العرش إلى أقرب خلفه، فالأرصدة التي في يده لا تسمح أن يفعل شيئًا من أجل مجتمع رجال الأعمال في مصر، إذ ستغرق هذه الأرصدة في بحر من المطالب. وبالإضافة إلى ذلك فإن أي مساعدة لبعض الشركات المحظوظة ستؤذي مشاعر الشركات الأخرى وستؤدي إلى صعوبات جديدة. والأفضل إذن هو أن يترك كل المقرضين يعانون سويا بشكل ديمقراطي. وأن يستخدم المال القليل المتاح لغرض قريب إلى قلبه.

وبدأت الإسكندرية تغلي، فإذا كانت قروض الخديوي في أوروبا لم تنجح فهذا من سوء حظه، ولكن مقرضيه يريدون استرداد أموالهم. وحتى ديرفيو جمع أطراف شجاعته قائلاً لأندريه في ٩ مايو "نحن جميعا ننتظر بفارغ الصبر عودة

الخديوي. إن قناصلنا مصممون على دفعه إلى تسـوية كـل ديونه لدى التجار الأوروبيين، ولن نقبل منه أوراقًا بل نقودا، وعليه أن يدبر هذا من جيوب الفلاحين الـذين أخـذوا فـي إخفائها لسنين طويلة".

***

ظل يوم ١١ مايو سنة ١٨٦٦ مذكورا زمنًا طـويلاً فـي سوق لندن باسم يوم "الجمعة الأسود" ففي هذا اليوم انهـارت شركة "الكورنر هاوس" العظيمة، وأنهار معها الانتعاش الذي عرفته السوق في السنين الأولى بعد ١٨٦٠. وبدأت المذبحة.

وتلت ذلك تصفية عامة، وارتفع سعر الفائدة في البنـوك إلى ٧% في اليوم الثالث، ثم إلى ٨% فـي اليـوم الثـامن، وبتوقف شركة جيرفي ارتفع السعر على ١٠% خلال ثمـان وأربعين ساعة وظل كذلك طيلة ثلاثة شهور، ولم يحدث مثل هذا بعد ذلك إلا خلال الحرب الكبرى.

وفي ١٧ مايو، بعد أسبوع مرهق في لنـدن جريـا وراء مصالح شركته، عاد الفريد أندريه إلى باريس وجلس يكتـب إلى ديرفيو خطابا يخبره فيه بالأنباء السيئة، والنصف الأول من الخطاب يصف الكارثة: ملايين من الفرنكات ضاعت في

ضمانات وسلع، إفلاس الشركات المالية، الشلل الذي أصاب الأعمال في إيطاليا وبروسيا والنمسا وروسيا. أما فرنسا فقد صمدت مؤقتًا. وخصص باقي الخطاب لمشاغل مباشرة: مثل عقدة ديرفيو وشقيقه بماركوارد. وقال أندريه إنه مستعد أن يساعد جوستاف ديرفيو" في حدود معقولة مع اعتبار الظروف القائمة والبت في الأمور من يوم لآخر"، ما دام إدوارد متعاونًا. وهذا الشرط كان يعني أن على إدوارد ديرفيو ألا يدفع بأوراق مالية غير مضمونة، وألا يسحب على عملية القناة، وألا يرسل سندات مصرية. وهذا الشرط يستبعد في الحقيقة كل الأوراق المالية الموجودة في حافظة ديرفيو كما يستبعد ٩٥% مما هو متاح في سوق الإسكندرية. وكالعادة حاول أندريه أن يخفف وقع الضربة بكلمات قليلة تحمل معنى الاعتذار:

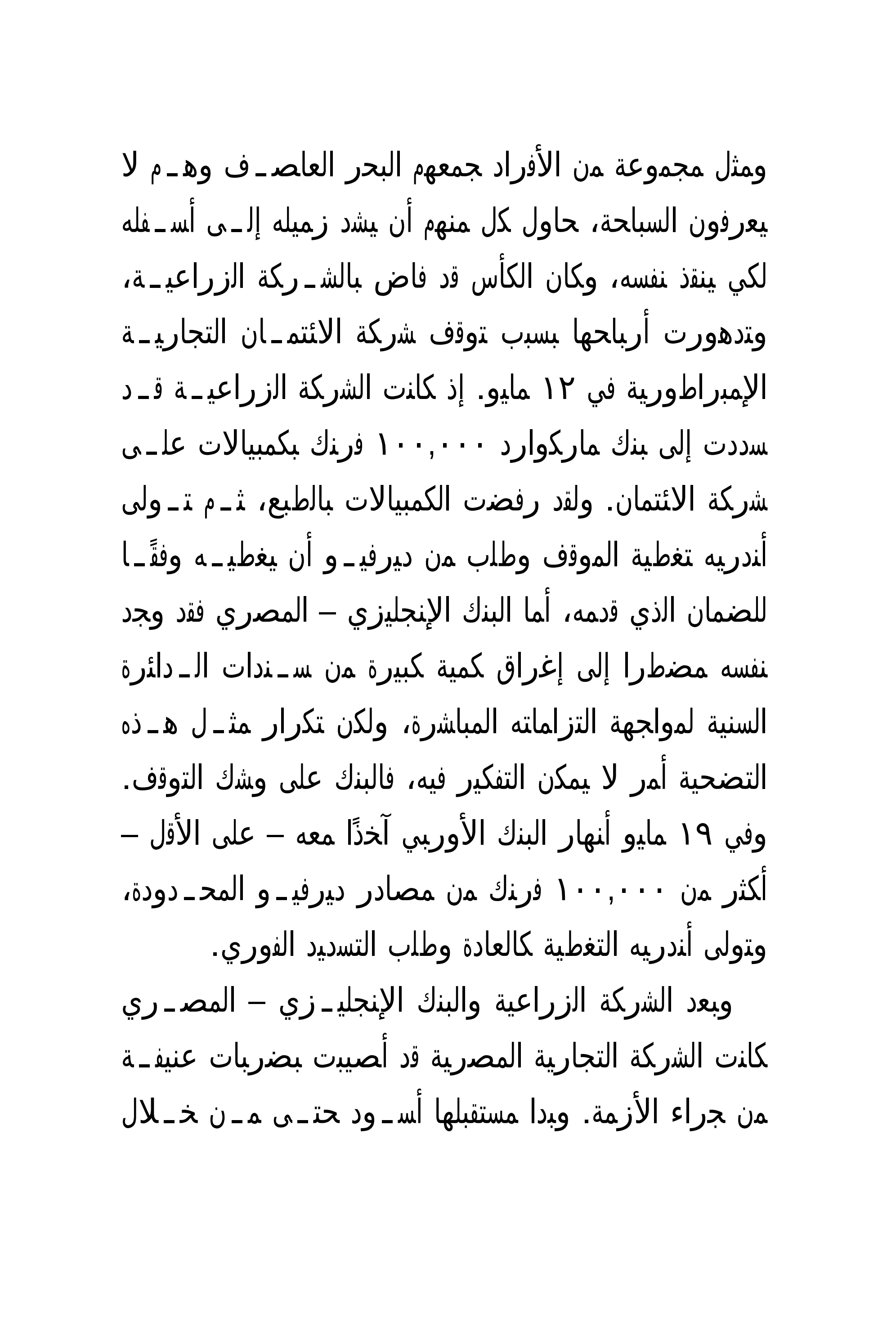
"إنني كما تعرف لست منزعجا في العادة، بل إنني أميل إلى الموقف المضاد ولا أعرف شيئًا أسوأ من إثارة المخاوف المتعجلة لدى الآخرين، ولكن الموقف حاليا ليس كذلك، إن ثمة أشياء كثيرة خطيرة يخشى منها وينبغي الاستعداد لها بكل الأسلحة، وإذا تحولت الأمور إلى وضع أفضل مما

نعتقد، انتعشت التجارة بسرعة ولـن نكـون آسـفين علـى حرصنا حتى إذا كان قد فرض بعض التضحيات".

وبعد خطاب ١٧ مايو وردت برقية تحـرم أوراق قنـاة السويس المالية وسندات الخزانة المصرية، وتسـأل ديرفيـو (وهذا هو الأخطر) ألا يسحب على الإطلاق حاليا. وإذ حرم ديرفيو من معينه الأساسي اضطر إلى بيع جزء كبيـر مـن ضمانات تجارة كبيرة وأن يشحن النقود إلى أوروبا ولـيس هناك أبهظ من هذا الأسلوب في الدفع.

وفي نفس الوقت تعثر ديدييه – ديرفيو، ففي كل شهر كان يحل موعد في الدفع، وبـدا أن آخـر مـايو علـى وجـه الخصوص وقت صعب، وأندريه يسأل ديرفيو أن يعد كـل الأوراق الضرورية لرهن أرضـه فـي مرسـيليا، وإدوارد ديرفيو بدوره يستعطف صديقه أن يستمر في مساعدة أخيه.

إن ديرفيو وشركاه لم يكونوا الوحيدين في هذا الموقـف البائس، فكل رجال الأعمال في مصر كانوا في بلبلة كاملـة. فكل إنسان يحاول أن يجمع، وكل إنسان لا يريد أن يدفع أما البيوت الوطنية، التي هي أقل حساسية لسمعتها من البيـوت الأوروبية، فقد أعلنت ببساطة إفلاسها، وناضل الأوروبيون،



ومثل مجموعة من الأفراد جمعهم البحر العاصف وهم لا يعرفون السباحة، حاول كل منهم أن يشد زميله إلى أسفله لكي ينقذ نفسه، وكان الكأس قد فاض بالشركة الزراعية، وتدهورت أرباحها بسبب توقف شركة الائتمان التجارية الإمبراطورية في ١٢ مايو. إذ كانت الشركة الزراعية قد سددت إلى بنك ماركوارد ١٠٠,٠٠٠ فرنك بكمبيالات على شركة الائتمان. ولقد رفضت الكمبيالات بالطبع، ثم تولى أندريه تغطية الموقف وطلب من ديرفيو أن يغطيه وفقًا للضمان الذي قدمه، أما البنك الإنجليزي – المصري فقد وجد نفسه مضطرا إلى إغراق كمية كبيرة من سندات الدائرة السنية لمواجهة التزاماته المباشرة، ولكن تكرار مثل هذه التضحية أمر لا يمكن التفكير فيه، فالبنك على وشك التوقف. وفي ١٩ مايو أنهار البنك الأوربي آخذًا معه – على الأقل – أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرنك من مصادر ديرفيو المحدودة، وتولى أندريه التغطية كالعادة وطلب التسديد الفوري.

وبعد الشركة الزراعية والبنك الإنجليزي – المصري كانت الشركة التجارية المصرية قد أصيبت بضربات عنيفة من جراء الأزمة. وبدا مستقبلها أسود حتى من خلال

عوينات وردية اللون، فقد كانت دائنة للحكومـة المصـرية بمليون جنيه، وربطت مليونًا آخر في عمليـات المضـاربة بضمان القطن وغيره من الضمانات الغير سائلة. وكان جزء كبير من رأسمالها مودعا في الشركة الزراعية التـي عقـد انهيارها الموقف المعقد أصلاً، وإذ ووجهت الشركة بحلـول مواعيد الدفع ولم يكن في يـدها غيـر ثـروة غيـر قابلـة للاسترداد، اضطرت الشركة أن تطلب من المساهمين دفع ٣ جنيهات أخرى عن السهم، ولكن اختيار التوقيت فـي هـذا الطلب كان سيئًا فالأسهم الموجودة في السوق لا تقبل البيـع بأي ثمن وعندما عادت إلى مستواها مرة أخرى كانت تقبـل بصعوبة بأقل من ٥% عن القيمة المدفوعة.

وثمة أسباب عديدة لكارثة الشركة التجارية، ومن أهمهـا سوء إدارة المسئولين الذين تطلعوا إلى بعثرة أموال الشركة، وكما يقول هـ. كاي أحد مديريها في لندن "إن ما نعاني منه ينتهي أخيرا إلى هذا: أخذ مديرنا في الإسكندرية على عاتقه عمليات أكثر مما ينبغي، عمليات ليست سيئة في حد ذاتهـا وإن كانت جمدت جزءا كبيرا من نقودنا ولاسيما في ضـوء المعونة التي كان علينا أن نقدمها للشركة الزراعيـة بشـكل

مباشر أو غير مباشر". وبالمقارنة بذلك كانت متاعب الشركة مع الخزانة المصرية ليست إلا ملحا على جرح قاتل.

ومثل هذا الجرح كان من المحتم أن يكون قاتلاً فـي أي مكان باستثناء مصر، فهناك عملت الشركة بسرعة علـى أن تجعل من الشيء الثانوي شـيئًا رئيسـيا وأن تضـع كـل مصاعبها عند باب إسماعيل، وتقـدمت الشـركة بشـكوى رسمية، إلى القنصلية البريطانية بهذا المعنى وذكرت أمثلـة على ذلك.

(١) عجز الخزانة عن أن تدفع قيمة العمليات التي تمـت بعقد شفوي من الخديوي، وكان واضحا أن مجلـس الوصايا متردد في تسديد مبالغ تدعيها الشركة فـي ظل غياب الطرف الآخر.

(٢) مسئولية الخديوي في "فشل" قرض قيمته ٧٠٠ ألـف جنيه إلى عمه حليم باشا، وهو قـرض كـان مـن الصعب أن يفشل لأنه لم يكن مزمعـا طرحـه فـي السوق، وفي نفس الوقت تحرك القنصـل الفرنسـي للعمل بناء على طلب رجال الأعمال الفرنسيين الذين كان من المحتم أن يصيبهم سقوط الشركة التجاريـة

المصرية. وهؤلاء كانوا يكونون مجموعة قوية، وإذا انهارت الشركة التجارية انهارت معها نصف البيوت المالية الخاصة بالإسكندرية.

وانتظر كل فرد عودة الخديوي إن الخديوي ترك مصـر في آخر أبريل في الوقت المناسب، وفي خـلال أسـبوعين بدأت البيوت المالية بالإسكندرية تطالب بالسداد الفوري ومنذ حوالي ٥ مايو أضاف قناصل الدول أصواتهم إلى أصـوات مواطنيهم. وكان أعضاء مجلس الوصاية في حيرة، فالخزانة فارغة، وكثير من المطالب تعتمد على ارتباطـات شـفوية مزعومة من جانب الخديوي الغائـب، وفـي ديكتاتوريـات الشرق لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم، أضف إلـى ذلك أن إسماعيل أعطى دون شك أوامر بـألا يـدفع غيـر القليل.

غير أن الضغط كان يستحيل مقاومته. وفي ١٩ مايو تقدم قناصل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبروسيا بطلب مشترك إلـى مجلس الوصاية بأن تدفع الحكومة التزاماتهـا ومسـحوباتها الرئيسية، وأن تفعل ذلك قدر الإمكان بدون إصـدار أوراق مالية جديدة يمكن أن تسئ إلى قيمة الأوراق القائمة حاليـا.

وحذر القناصل بأنه إذا لم تدفع الخزانة فورا فإن الحكومـة ستكون مسئولة عن كل خسارة تقع بسبب التأخير.

ودفع هذا التهديد الوزراء للعمل، فقرروا جمع ضـرائب شهرين مقدما ودفع الحصيلة إلـى المقرضـين المتعجلـين. وعلى الرغم من أن المحصول الأخير بيع منذ زمن طويـل، وأن إيرادات المزارع كانت في أدنى مستوياتها خلال العام، إلا أن مجلس الوصاية كان يأمل أن يجمـع بهـذه الطريقـة حوالي ٢٠ مليون فرنك.

ولكن الضرائب لا تجمع في أيام حتى في زمننا الحـالي، ومن باب أولى في مصر عام ١٨٦٦، وعشرون مليونًا مـن الفرنكات لم تكن كافية لتغطيـة الزيـادة فـي مسـحوبات الخديوي، ولكن أين هو إسماعيل؟ في ٨ مايو انتزع إسماعيل من الباب العالي الموافقة علـى أن يكـون نظـام العـرش بالوراثة، وفي التاسع عشر من مايو وصلت مصر أنباء تفيد بأنه سيعود خلال أيام قليلة، ولكنه لم يعد، وبدلاً من ذلك ظل يرسل إلى القاهرة يطلب نقودا لدفع هدايا للسلطان ورشاوى لوزرائه والمصاريف العامة لأجازته، بينما نفد صبر رجـال الأعمال في الإسكندرية مع كل شحنة مـن العمـل تتـرك

الإسكندرية، وفي السابع والعشرين من مـايو صـدر فـي اسطنبول الفرمان الذي يعلن النظام الجديد لعـرش مصـر. وأصبح حضور إسماعيل متوقعا في أي يوم، ولكنـه كـان مشغولاً بحفلات تكريمه إلى حـد أنـه فضـل البقـاء فـي البوسفور، وبجانب ذلك فالأنباء التي ترد من مصر لا تشجع على الإسراع بالعودة. فخطابات وبرقيات مموليه ومقاوليـه وحاشيته ومنافقيـه تتحـدث عـن المخالفـات والاتفاقـات والمطالبات قبل أن تتقدم له كلمة تهنئه بنظام العرش الجديد.

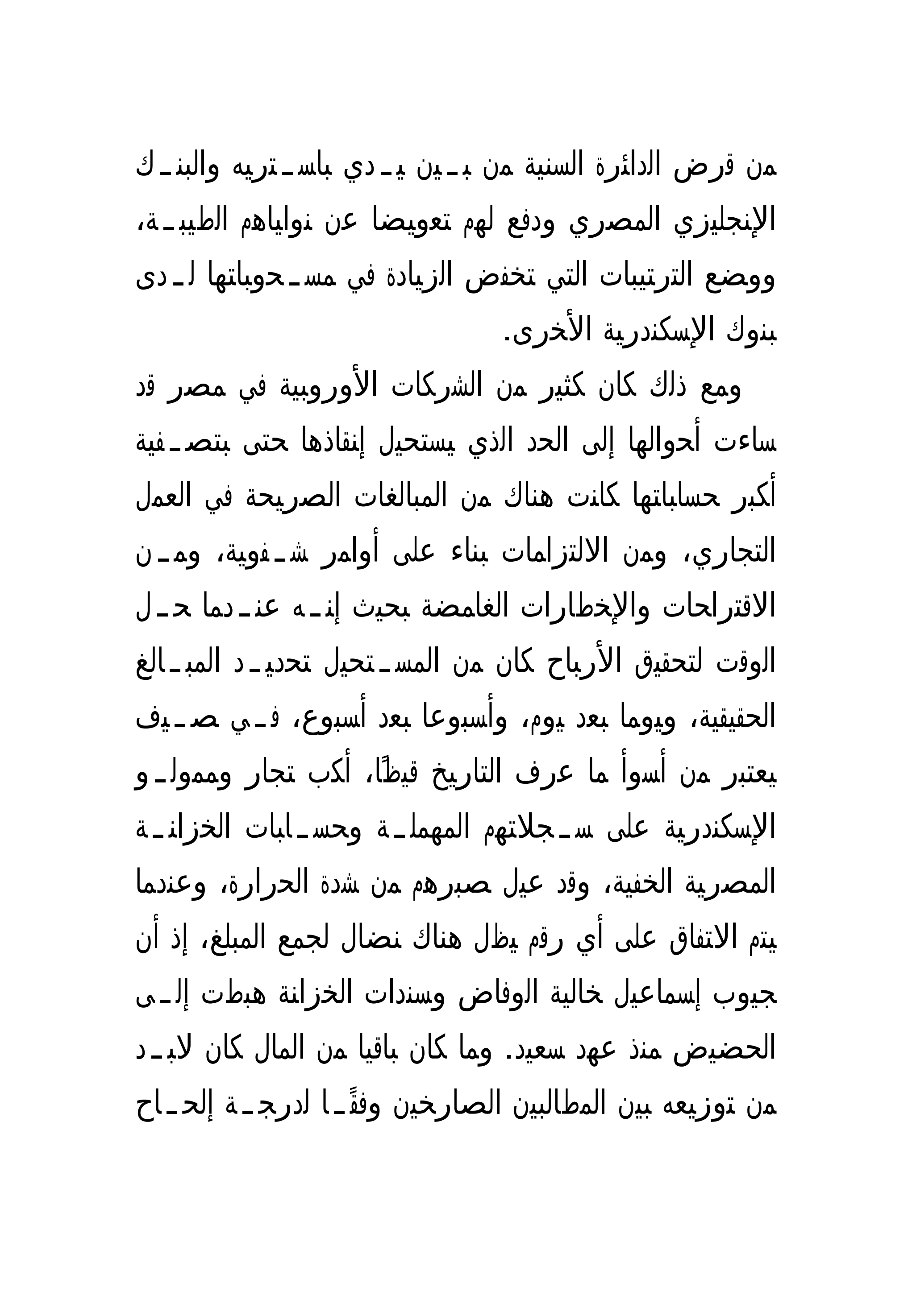
وزاد سخط مقرضيه وفاض الكيل لقد حصـل الخـديوي على فرمانه فلماذا يظل في القسطنطينية؟ إن كان يظن أنـه يتجنب مسئولياته بهذه المراوغة الطفولية، فهو مخطـئ. إن إسماعيل ظل يضرب البنوك ببعضها حتى وضـعها جميعـا تحت رحمته، واستغل المجتمع المالي مدة أطول من اللازم، ولا بد أن يكون هناك حد للاسـتبداد والـتحكم، ويسـتطيع إسماعيل أن يفعل ما يريد نحو رعايـاه الخاضـعين ولكنـه سيكتشف عن قريب أن التجار والمصرفيين الأوروبيين ليسوا بهذا الاستسلام كما يبدو له، وإسماعيل لن يقيم خارج مصر

إلى الأبد، وعندما يعود فمن المؤكد أنه سيجد استقبالاً "حارا" في انتظاره!.

# الفصل الرابع عشر

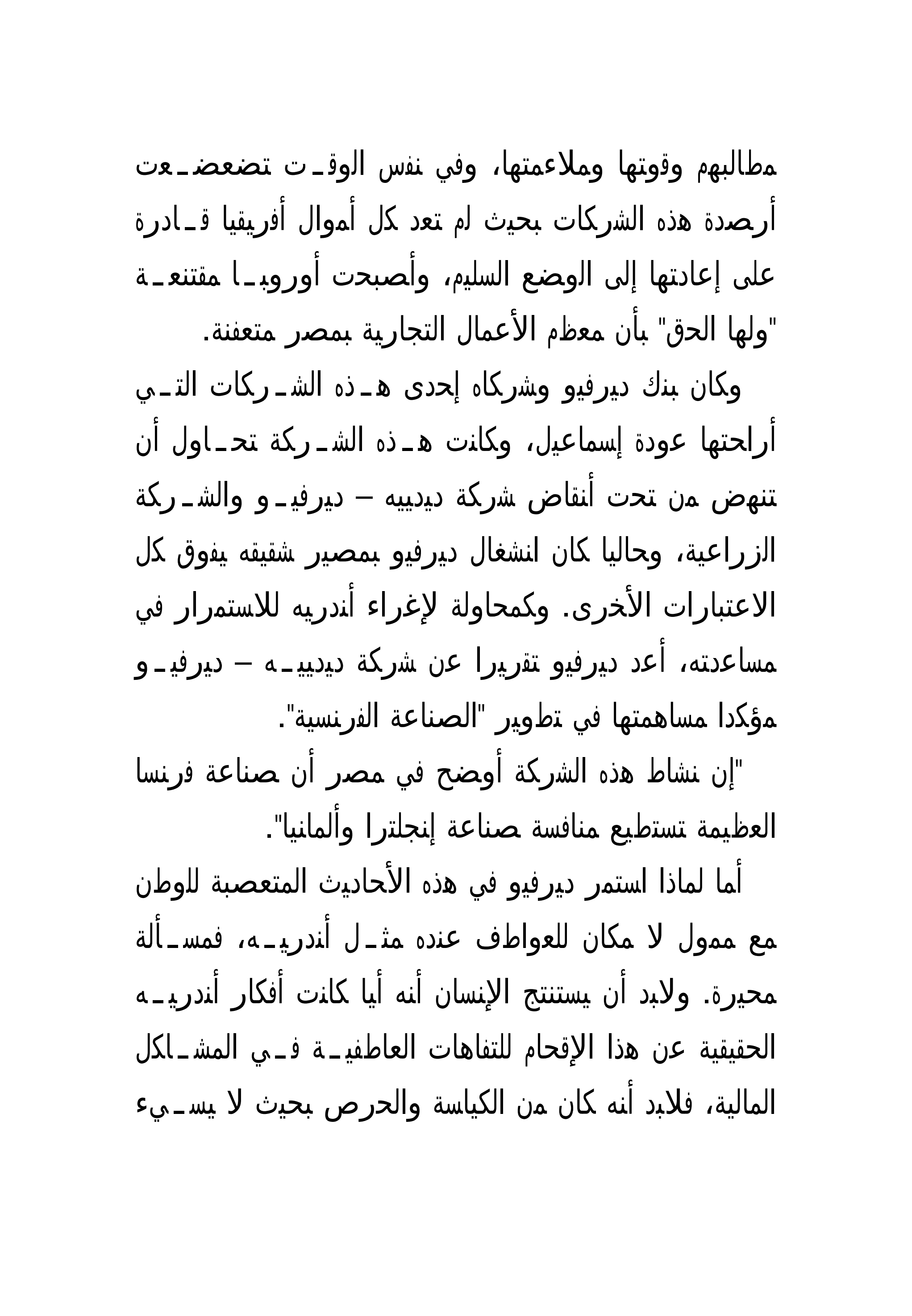
## التصفــية

ترك إسماعيل القسطنطينية في ١٨ يونيو على يخته الفخم الجديد المحروسة، ووصل إلى الإسكندرية فـي ٢٠ منـه. وامتزج سروره بنجاحه في القسطنطينية بضيقه عندما شـعر أن أصدقاءه في المستعمرة الأجنبية لـم يظهـروا الحمـاس المناسب لإنجازات مثل هذه الرحلـة الناجحـة، ولـم يكـن إسماعيل مقتنعا على الإطلاق بمسئوليته في إنقـاذ البنـوك وشركات التجارة بالإسكندرية من الانهيار، ثـم اسـتطاعت المحادثات الصريحة بينه وبين ممثلي الدول الغربية أن تغير تفكيره، فأعطى الشركة التجارية ٤٠ ألف جنيه نقـدا، ٢٨٠ ألف جنيه سندات تستهلك في فتـرة تتـراوح مـن ٤ – ٦ شهور، وهذا أكثر بكثير مما توقعته الشركة، وسدد لبنك لندن والبحر الأبيض المبالغ التي دفعوها لحليم باشا مضافًا إليهـا الأرباح التي كان البنك يأمل فيها وأخذ الجزء الذي لن يبـاع



من قرض الدائرة السنية من بين يدي باستريه والبنك الإنجليزي المصري ودفع لهم تعويضا عن نواياهم الطيبة، ووضع الترتيبات التي تخفض الزيادة في مسحوباتها لدى بنوك الإسكندرية الأخرى.

ومع ذلك كان كثير من الشركات الأوروبية في مصر قد ساءت أحوالها إلى الحد الذي يستحيل إنقاذها حتى بتصفية أكبر حساباتها كانت هناك من المبالغات الصريحة في العمل التجاري، ومن الالتزامات بناء على أوامر شفوية، ومن الاقتراحات والإخطارات الغامضة بحيث إنه عندما حل الوقت لتحقيق الأرباح كان من المستحيل تحديد المبالغ الحقيقية، ويوما بعد يوم، وأسبوعا بعد أسبوع، في صيف يعتبر من أسوأ ما عرف التاريخ قيظًا، أكب تجار ومموله الإسكندرية على سجلاتهم المهملة وحسابات الخزانة المصرية الخفية، وقد عيل صبرهم من شدة الحرارة، وعندما يتم الاتفاق على أي رقم يظل هناك نضال لجمع المبلغ، إذ أن جيوب إسماعيل خالية الوفاض وسندات الخزانة هبطت إلى الحضيض منذ عهد سعيد. وما كان باقيا من المال كان لابد من توزيعه بين المطالبين الصارخين وفقًا لدرجة إلحاح



مطالبهم وقوتها وملاءمتها، وفي نفس الوقت تضعضعت أرصدة هذه الشركات بحيث لم تعد كل أموال أفريقيا قادرة على إعادتها إلى الوضع السليم، وأصبحت أوروبا مقتنعة "ولها الحق" بأن معظم الأعمال التجارية بمصر متعفنة.

وكان بنك ديرفيو وشركاه إحدى هذه الشركات التي أراحتها عودة إسماعيل، وكانت هذه الشركة تحاول أن تنهض من تحت أنقاض شركة ديدييه – ديرفيو والشركة الزراعية، وحاليا كان انشغال ديرفيو بمصير شقيقه يفوق كل الاعتبارات الأخرى. وكمحاولة لإغراء أندريه للاستمرار في مساعدته، أعد ديرفيو تقريرا عن شركة ديدييه – ديرفيو مؤكدا مساهمتها في تطوير "الصناعة الفرنسية".

"إن نشاط هذه الشركة أوضح في مصر أن صناعة فرنسا العظيمة تستطيع منافسة صناعة إنجلترا وألمانيا".

أما لماذا استمر ديرفيو في هذه الأحاديث المتعصبة للوطن مع ممول لا مكان للعواطف عنده مثل أندريه، فمسألة محيرة. ولابد أن يستنتج الإنسان أنه أيا كانت أفكار أندريه الحقيقية عن هذا الإقحام للتفاهات العاطفية في المشاكل المالية، فلابد أنه كان من الكياسة والحرص بحيث لا يسيء

إلى مشاعر صديقه – باستثناء واحد عند ما أنبه فـي عـام ١٨٦٥ وقال له: "أنت تكتب كثيرا". ومن الواضح أن ديرفيو كان يظن أنه يتحدث إلى شخص متعاطف. وفي نفس الوقت اضطر ديرفيو إلى اتخاذ إجراءاته الخاصة. فلكي يمنع توقف الدفع "قدم" إلى جوستاف المبلغ الذي يطالب بـه الحكومـة المصرية والشركة الزراعية (حوالي ٧٠٠ ألف فرنك) وأخذه ديرفيو باسم شركته هو، وكان معنى هذا في الواقع أنه نقـل المخاطرة من كتفي شقيقه إلى كتفيه، ولكن حتى هذا لم يكن إلا حلاً مؤقتًا. فبعد شهر آخر (بنهاية يوليو) كان لابد مـن تدبير مبالغ أخرى لمواجهة حلول مواعيد دفع الأوراق المالية لشركة ديدييه – ديرفيو.

وبالإضافة إلى شركة ديدييه ديرفيو كانت هنـاك أيضـا الشركة الزراعية وفي خطاب بتاريخ ٨ يوليو كتب ديرفيـو إلى أندريه يرجوه أن يجعل وزير الخارجية الفرنسية يكتـب إلى القنصل الفرنسي بالإسكندرية لتأكيد مطالب المسـاهمين الفرنسيين. فالتاجر الإنجليزي مسـتر لوبـوك اسـتطاع أن يحصل على خطاب من لورد كلارندن إلى القنصل الإنجليزي، وقد يكون من المفيد أن يصل إلى مسيو أوتريه تذكرة مماثلة

من وزارة الخارجية الفرنسية. ويقترح ديرفيو أن أصـدقاء أندريه من عائلة هاين قد يستطيعون استخدام نفـوذهم لـدى أشيل فولد وزير المالية.

إن ديرفيو يفضل أن يأتي الضغط باسم الشركة الزراعية من أوروبا، فهو مشغول جدا بتقديم حالة شركته إلى الحكومة المصرية وفي ١٩ أغسطس أعلن ديرفيو لأندريه في لهجـة متعبة وقورة تتناقض مع زهو السنوات السابقة، أن إسماعيل وافق على أن يحل محله فـي أسـهم الشـركة الزراعيـة وائتمانها. واتفق على أن يأخذ ديرفيو ٣ مليون فرنك" لابـد أنك ستقدر كم أشعر بالارتياح الآن". وأندريه أيضـا كـان مرتاحا لهذه الأنباء فهذه الأسـهم التـي أخـذها إسـماعيل بالإضافة إلى الجزء الذي اشتراه من أوبنهايم يجعل نصـيب إسماعيل ٥ ملايين فرنك في الشركة الزراعية "ذلك ضـمان للأطراف المعنية الأخرى بالوصول إلى حل كامل، باسترداد نقودهم" ووعد ديرفيو أن يعمل من أجل هذا الهدف.

غير أن مثل هذا الحل كان مازال بعيدا، وديرفيو لم ينـه كل مشاكله المباشرة. فهو يتطلع إلى تصفية شركته الخاصة التي توقفت تقريبا عن أي نشاط مالي منذ أن قطـع أندريـه

عنها الأرصدة في مايو وكان عام ٦٥ -١٨٦٦ عاما بائسـا دمرت فيه الخسارات كـل الاحتياطيـات المتراكمـة، بـل والتهمت ما بين ١٠%، ١٢، من رأس المال. وكان ديرفيـو يأمل أن يعوض هذا بنهاية ٦٦ – ١٨٦٧ بحيث يكون قادرا على أن يسدد للمساهمين المبالغ الكاملة لاستثماراتهم، أضف إلى ذلك أن هناك بعض العمليات التي ينتظر أن تحقق ربحا مجزيا:

"من بين أشياء أخرى هناك امتياز بناء أرصـفة ميناـاء الإسكندرية الذي منح لشركتي منذ أكثر من عـامين والـذي أنوي الاتفاق مع الخديوي على إلغائه، وهذه العملية وحـدها ستعطينا ٢٥٠ ألف فرنك، إنني أعتمد أيضا على عدد قليـل من العمليات الجديدة من الخديوي إذ أنه لا يرغـب فـي أن تصفى شركة "كانت محـل رعايتـه ومسـاعدته" أعمالهـا بخسارة".

تفاخر ديرفيو دائما بدقته وإنصافه فـي معاملاتـه، فـي مجتمع واقتصاد كانت الفضيلة فيه استثناء نادرا، بما في ذلك الفضائل السلبية كالأمانة، وحرص دائما على أن يبعد نفسـه عن الجشع والنهب، على عكس بريفي الذي جعلت انتهاكاته

وتدبيراته من حاشية سعيد (وإلى حد أقل إسـماعيل) رمـزا للفساد. أما اليوم وديرفيو يهبط إلى أسفل فقد انضم بلا وعي إلى صفوف أمثال بريفي، إنه لم يصنع أي شيء أبـدا نحـو بناء أرصفة ميناء الإسكندرية، والحق أنه كـان جـديرا لأن يطالب بالتعويض لفشله في تنفيذ العقد، ومـع ذلـك أراد أن يحقق ربحا قدره ٢٥ ألف فرنك لعدم تنفيذ العقد، أمـا عـن العمليات الجديدة فليس هناك سبب في العالم يدعو إسـماعيل إلى إنقاذ البنك من تصفية أعمالـه بخسـارة علـى حسـابه الخاص، لا سبب على الإطلاق إلا أن الشركات الأوروبية لا ينبغي لها أن تخسر مالاً في مصـر، وإذا كانـت الحكومـة ساعدت بالفعل عديدا من البيوت المالية، فلابد أن تساعد بيت ديرفيو كذلك.

إن ديرفيو كان في حاجة إلى مساعدة إسماعيل ولم يعـد قادرا على الاعتماد على مساعدة كبيرة من باريس. وفي ١٩ أغسطس ١٨٦٦ كتب ديرفيو إلى أندريه يطلب منه أن يقـدم له ائتمانًا مرة أخرى: "أشكرك مقدما على أي رقم سـتقرره، أنت تعرف موقفنا وطريقتنا في العمل..." إن أندريه يعـرف هذا جيدا، ومنح ديرفيو ٣٠٠ ألـف – ٤٠٠ ألـف فرنـك

وأخبره أن النشاط سيكون طيبا إذا استمر السلام "فليمنحنا ا القدرة على تجنب شرور الحرب وأن يمنح المسـئول عـن حكمنا هنا (نابليون) الحكمة التي يحتاجها حتى لا يلقى بنـا إلى مغامرة "، ويذكر أندريه ديرفيـو أن التطبيـق المثـابر للوسائل المصرفية (النقية) التقليدية سـوف يسـاعده علـى تعويض الخسارات السابقة "وخيبة الأمل المحتملة" من جراء التصفية، وأخبره أيضا أن يلزم شركة شقيقة بقـانون محـدد "نحن نعتبر أن هذه الشركة هي واقعيا فـي حالـة تصـفية. ولشهور قليلة مقبلة وإلى أن تتقدم الشركة في هذه المهمة، لا ينبغي عليها أن تفعل أي نشاط جديد أو تقبـل أي التزامـات جديدة".

وفي خلال أيام قليلة، في ١٧ سبتمبر على وجه التحديـد، كتب أندريه إلى ديرفيو مرة أخرى. وفي هذا الخطاب رفض أندريه اقتراح ديرفيو بأن يبيع إما على أسـاس العمولـة أو مناصفة حوالي ٥٠٠ ألف فرنك سندات مصـرية اشـتراها ديرفيو بسعر ١٦%؛ ويلاحظ أندريه أن شركة السويس قـد أصابت ديرفيو بلكمة، وأن هذا "الصنبور لم يغلق بعد" وفـي نفس الخطاب يطلب أندريه من ديرفيو ألا يرسل أي سندات

مصرية كغطاء لكمبيالاته، وهو قيد معجز لرجـل تتوقـع أن تأتي معظم موارده في المستقبل من الحكومة المصرية.

***

إن إسماعيل خيب آمال ديرفيو، فأيا كانت نوايا الخديوي، لم يستطع أن يوفي بما اتفق عليه في أغسطس مع ديرفيو ما دامت الخزانة خاوية والإيرادات منكمشة. والأكثر من ذلـك أن المال القليل المتاح لابد أن يـذهب بعيـدا، فقـد وافـق إسماعيل على مضاعفة الجزية إلى القسطنطينية بغية إغراء السلطان على منح الفرمان الجديد، وهناك أيضـا الأقسـاط المدفوعة لشركة القناة التي أصبحت أكبر وأكثر تكرارا منـذ اتفاقات يناير وفبراير، وهناك تعلـق إسـماعيل بـاليخوت والقصور والمتع المشابهة التي لم تقل رغم تدهور الموارد، فإسماعيل أمير أصيل وهو لا يدع الأعمال التجارية تتـدخل في الأشياء الهامة في الحياة. وليس من الغريب إذن أنه كلما تقدم العام وتحول الصيف إلى خريف ظلت معظم المطالـب الناجمة من أزمة الربيع قائمة كما هي، ولم يكن ديرفيـو إلا واحدا من جمهرة المطالبين.

وككل المطالبين كان على ديرفيو أن ينتظـر، بصـرف النظر عن اتفاقه مع الخديوي، وكمعظم المطالبين لم يكن في الوضع الذي يسمح له بالانتظار، ولم تنفع تأكيدات الحكومـة المصرية، بل إنها ساعدت علـى نفـاد صـبره. وينبغـي الاعتراف أن المقرضين – حتى في أفضل الظروف – ليسوا من السهولة بحيث تقنعهم الكلمات وفي هذا الظـرف كانـت هناك "فجاجة" في اعتذارات إسماعيل، شيء يدعو إلى الشك في تسويفه، شيء زئبقي في وعوده. كان عنده أمل غـامض (وهذا ما أحسه الدائنون) أنه يمضي الزمن وإجهاد مطالبيـه ويدفن المطالب والمشاكل في الماضي يستطيع أن يتمكن من إخفاء كل شيء: الديون والمطالب والناس، وبالإضافة إلـى ذلك كانت لدى إسماعيل رغبة في النكاية بدائنيه، فهو يشعر بسعادة في تعذيب معذبيه. وبالطبع كان هذا سخفًا، فالتـأخير يزيد من قوة إلحاح الدائن ويضفي على أشد المطالب سخافة معقولية المطالب القديم، ولكن موقف إسماعيل لم يكن إلا رد فعل رجل، خطأ وصوابا، ليس لديه وسائل يدافع بها حتـى عن حقه في الوقوف أمام خصومه الأشد قوة.

وفي أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٦ بـدأ ديرفيـو إجراءاتـه القانونية ضد الشركة الزراعية مطالبـا أن تعلـن الشـركة إفلاسها، بدلاً من أن تظل في حالة تصفية، وكـان ديرفيـو يأمل أن يبكر في استرداد ماله، وأن يقيد الخديوي. ثم وافق ديرفيو بعد ذلك مباشرة على أن يعطي الشركة فرصة حتـى ١٦ سبتمبر يأمل أن يتفق مع إسماعيل خلال هـذه الفتـرة. وجاء يوم ١٦ ومضى مليئًا بتأكيدات جديدة وإن كان بلا نقود واستأنف ديرفيو إجراءاته القانونية، ثم أثناه إسماعيل عنهـا، وهكذا حتى جاء الخريف وفي نهاية أكتوبر غادر إسـماعيل القاهرة إلى الصعيد دون أن يترك أيه تعليمـات بخصـوص تنفيذ اتفاقية أغسطس. وإذ فـاض صـبر ديرفيـو، قطـع المفاوضات وحول هجومه مـن الشـركة الزراعيـة إلـى إسماعيل نفسه.

وهكذا وقعت القطيعة أخيرا. ورفع بنك ديرفيو وشـركاه قضية من خلال القنصلية الفرنسية. وكتب جالو إلى أندريـه يقول إن ديرفيو "قد سئم أن يرى الالتزامات لا تنفذ، والوعود لا تحترم، والتضحية لا تعوض، وأن يكون الولاء المخلـص القديم غير مقدر".

وكان الشريكان واثقين من الانتصار. وكما يقول جالو: لقد عملا كثيرا لحساب إسماعيل، وهما يعرفان الكثير عنه.

"إن كل شيء يقنعنا إذن أنه لابد من الوصول إلى اتفاق، وأنه سيكون متفقًا مع مصالحنا. وإذا أدى هذا الاتفاق إلى استرداد أموالنا وتغطية خساراتنا فلسوف نكون سعداء تماما. سنتتبع إذن بعناية وحرص حل خلافنا مع الخديوي، ونرجو أن نوفق في منح مساهمينا تصفية لا تجور على رأس المال الذي أودعوه عندنا".

إن ديرفيو كان يملك معلومات محرجة بل مدمرة لإسماعيل، وكان مستعدا أن يبيع سكوته له. وليس من المحتمل أن رجلاً مثل إدوارد ديرفيو يقدم واعيا على استخدام أسلوب الابتزاز – الابتزاز الشائع، أي هذا النوع الكريه، الذي ينتفع من عواطف وآثام البشر العاديين، ولكن كان هذا ابتزازا مغايرا فالخديوي ليس بشرا عاديا، وآثام السياسة والمالية الدولية أدعى إلى الاحترام وبالتالي أكثر فائدة ألف مرة من مخالفات الوصايا العشر. تلك كانت الحدود القائمة بين سوء السمعة والاحترام.

أضف إلى ذلك أن ديرفيو كان ولاشك رجـلاً مخلصـا يعيش بضميره، ولم يكن ضميره من هـذا النـوع الجامـد المستبد الذي يقف على البعد في برود ويفرض قانونًا مطلقًا في الصواب والخطأ، بل كان ديرفيو علـى علاقـة طيبـة بضميره. كانا صديقين يفهمان بعضهما البعض ويدركان أن الحياة ليست بالبساطة التي تبدو بها أحيانًا وفي مثل هذا الجو من التفاهم المتبادل لم يكن تبرير هذا الابتزاز في التعامل مع إسماعيل يفرض مشكلة صعبة على ديرفيو.

وأخيرا ينبغي أن نتذكر أن ديرفيو كان بشرا، وأن عليـه أن يكون شيئًا آخر إذا أراد أن يقاوم إغراء استخدام الأسلحة التي بين يديه ضد إسماعيل على الأقل لإرهابه. والصـعوبة أن هؤلاء الذين يبلغون حدا من الضعف بحيث لا يستطيعون الإرهاب هم في النادر من القوة بحيـث يسـتطيعون منـع الضربة ومطالب ديرفيو الأصلية، سواء أمكن تبريرها أو لا، كانت متواضعة تماما: كتب جالو أنهم سيكونون مسـرورين إذا انتهى كل شيء بدون خسارة. وبعد ذلـك بشـهر كـان ديرفيو يطلب ١٠% عن كل سنة ويشعر برضاه عن نفسـه لتواضعه: "إن مطالبنا تنتهي إلى هذا: أن نسـتطيع تغطيـة

خسارتنا على رأس المال حتى ٣٠ يونيو الماضي وأن نعطي مساهمينا ١٠% فائدة عن السنة الماضية وعن السنة الحالية. إنني لم أرد أن تكون القضية ضد الخـديوي قائمـة علـى المبالغة، فموقفي لا يقوم إلا على أساس الحق والعدالة ولـو أردت أن استخدم الأسلحة التي وضعتها علاقاتي الخاصة به في يدي، لكان من الممكن أن أطلب الملايين. إنه يعرف ذلك جيدا، وأنت تستطيع أن تفهم أن من صالحه أن يدفع لي كـل ما أطلبه، إذ أنني لا أطلب غير الأشياء العادلة والتي ليسـت محل خلاف".

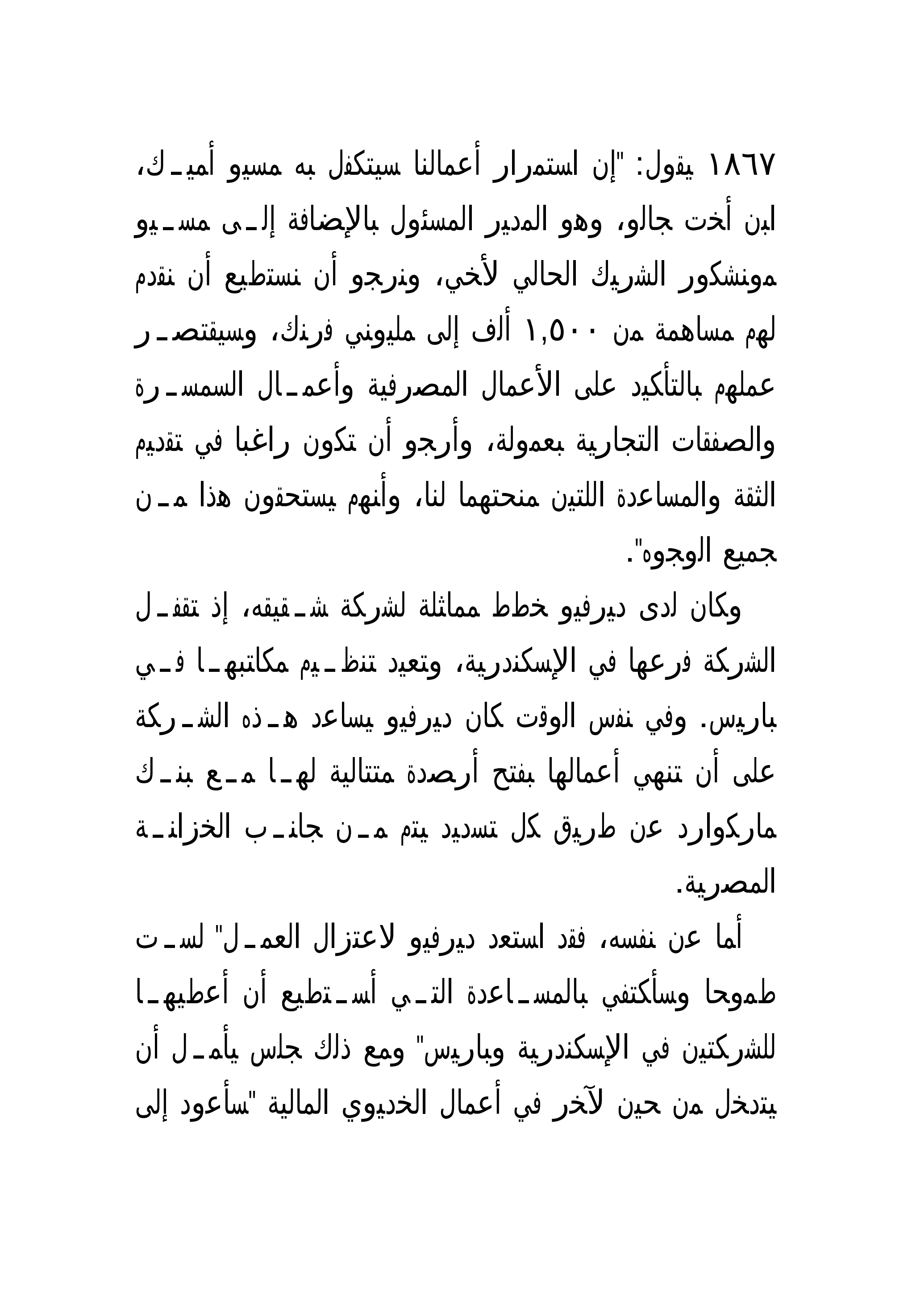
ويبدو وإذن أن الكتمان كان جزءا مـن تبريـر ديرفيـو لمطالبه. فطالما كان يطلب من إسماعيل أقل مما يستطيع أن يطلب، طالما ظل محدودا بما يشعر أنه يستحقه فعلاً، أمكـن لديرفيو أن يتظاهر أنه لا يمارس الابتزاز في حقيقة الأمـر. ومن المؤكد أن أساتذة الإفتاء فقط هم الذين يسـتطيعون أن يجدوا فرقًا له معناه بين الدفع خوفًا مـن فضـائح كريهـة، والدفع اعترافًا بالفضل لعدم كشفها؛ وديرفيو لم يكـن مفتيـا على أن الشيء الملفت هو كيف أن مطالب الضـمير تزيـد درجة الرؤية وحدة الذهن، بحيث يرى الإنسان بسرعة كـل

الأشياء التي يمكن أن تخفف من تأنيب ضميره له، وأن ينسج منها تبريرا في ذهنه.

***

ومضت الشهور التالية وديرفيو يفاوض إسماعيل، تـارة يساومه وتارة يهدده. ومنذ ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ عندما ذهـب ديرفيو والقنصل الفرنسي أوترى إلى القاهرة للحصول على رد إسماعيل –إلى يناير ثم فبراير سـنة ١٨٦٧ لـم يغـادر ديرفيو العاصمة. وفي ١٦ يناير وافق رجب باشـا وزيـر الشئون الخارجية باسم الخديوي على إعـادة تنفيـذ اتفـاق أغسطس ١٨٦٦، وأن يدفع لديرفيو وشركاه تعويضا إضافيا قدره ١٠٠ ألف جنيه، ومن قبيل المصادفة أن هذا المبلغ هو نصيب إسماعيل في الشركة. وهكذا فبينما يصـفى ديرفيـو شركته في ٢٠ يونيو ويسدد لشركائه مالهم، فإن إسماعيل لا يحصل على شيء بالفعل.

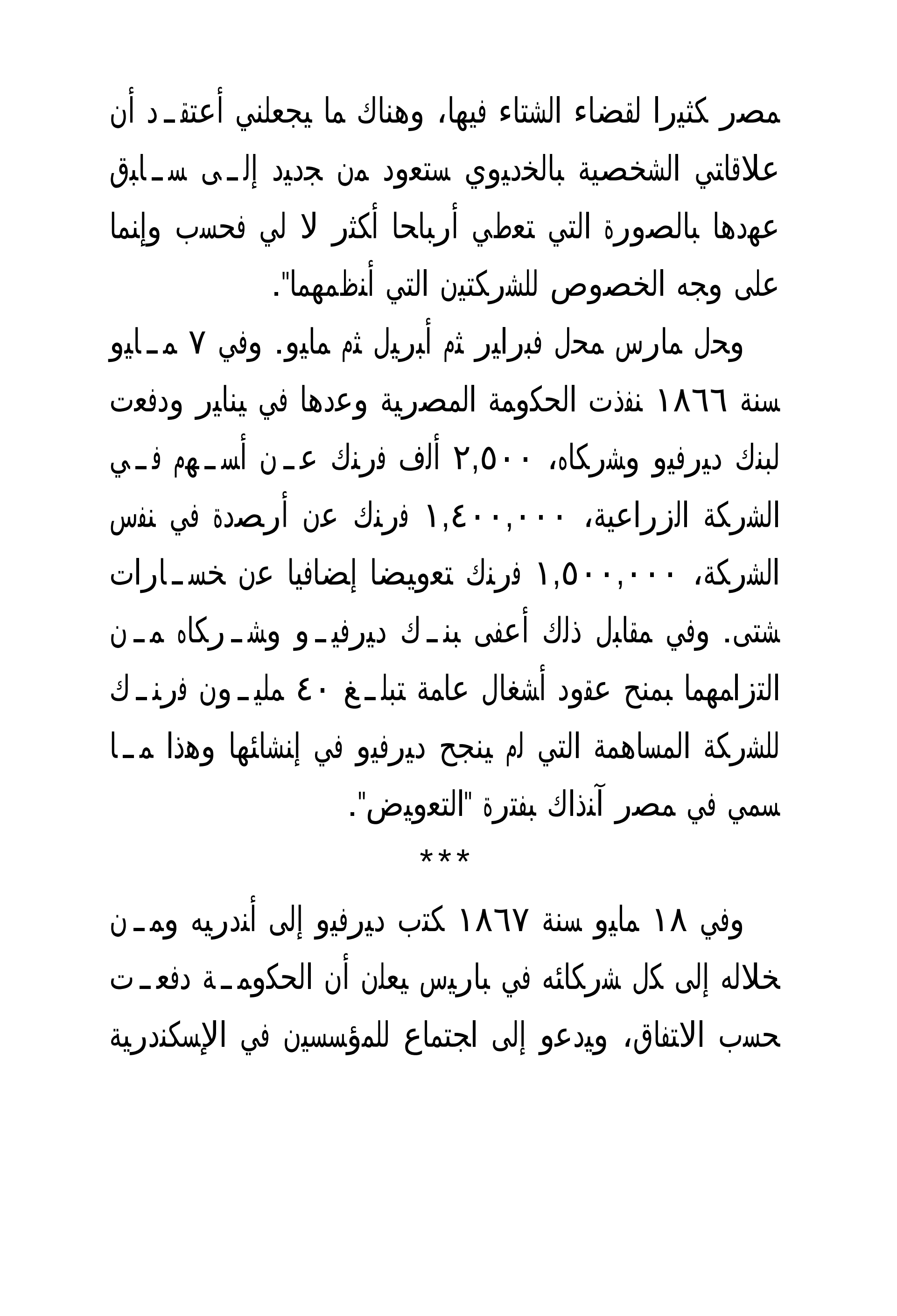
وتركت هذه الاتفاقية "في المبادئ" كل التفاصيل لتحسـم بعد ذلك وعددا من الخلافات الفرعية أيضا وبعد ذلك تـأتي مشكلة الدفع. وفي نفس الوقت كان ديرفيو يستعد في نشـاط لتنظيم بنك جديد. كتب إلى أندريه فـي ١٨ فبرايـر سـنة



١٨٦٧ يقول: "إن استمرار أعمالنا سيتكفل به مسيو أميك، ابن أخت جالو، وهو المدير المسئول بالإضافة إلى مسيو مونشكور الشريك الحالي لأخي، ونرجو أن نستطيع أن نقدم لهم مساهمة من ١,٥٠٠ ألف إلى مليوني فرنك، وسيقتصر عملهم بالتأكيد على الأعمال المصرفية وأعمال السمسرة والصفقات التجارية بعمولة، وأرجو أن تكون راغبا في تقديم الثقة والمساعدة اللتين منحتهما لنا، وأنهم يستحقون هذا من جميع الوجوه".

وكان لدى ديرفيو خطط مماثلة لشركة شقيقه، إذ تقفل الشركة فرعها في الإسكندرية، وتعيد تنظيم مكاتبها في باريس. وفي نفس الوقت كان ديرفيو يساعد هذه الشركة على أن تنهي أعمالها بفتح أرصدة متتالية لها مع بنك ماركوارد عن طريق كل تسديد يتم من جانب الخزانة المصرية.

أما عن نفسه، فقد استعد ديرفيو لاعتزال العمل" لست طموحا وسأكتفي بالمساعدة التي أستطيع أن أعطيها للشركتين في الإسكندرية وباريس" ومع ذلك جلس يأمل أن يتدخل من حين لآخر في أعمال الخديوي المالية "سأعود إلى



مصر كثيرا لقضاء الشتاء فيها، وهناك ما يجعلني أعتقد أن علاقاتي الشخصية بالخديوي ستعود من جديد إلى سابق عهدها بالصورة التي تعطي أرباحا أكثر لا لي فحسب وإنما على وجه الخصوص للشركتين التي أنظمهما".

وحل مارس محل فبراير ثم أبريل ثم مايو. وفي ٧ مايو سنة ١٨٦٦ نفذت الحكومة المصرية وعدها في يناير ودفعت لبنك ديرفيو وشركاه، ٢,٥٠٠ ألف فرنك عن أسهم في الشركة الزراعية، ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك عن أرصدة في نفس الشركة، ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك تعويضا إضافيا عن خسارات شتى. وفي مقابل ذلك أعفى بنك ديرفيو وشركاه من التزامهما بمنح عقود أشغال عامة تبلغ ٤٠ مليون فرنك للشركة المساهمة التي لم ينجح ديرفيو في إنشائها وهذا ما سمي في مصر آنذاك بفترة "التعويض".

***

وفي ١٨ مايو سنة ١٨٦٧ كتب ديرفيو إلى أندريه ومن خلاله إلى كل شركائه في باريس يعلن أن الحكومة دفعت حسب الاتفاق، ويدعو إلى اجتماع للمؤسسين في الإسكندرية

في ١٧ يونيو لمناقشة التصـفية القادمـة، وبـين المسـائل الموضوعة أمام المجتمعين كان هناك:

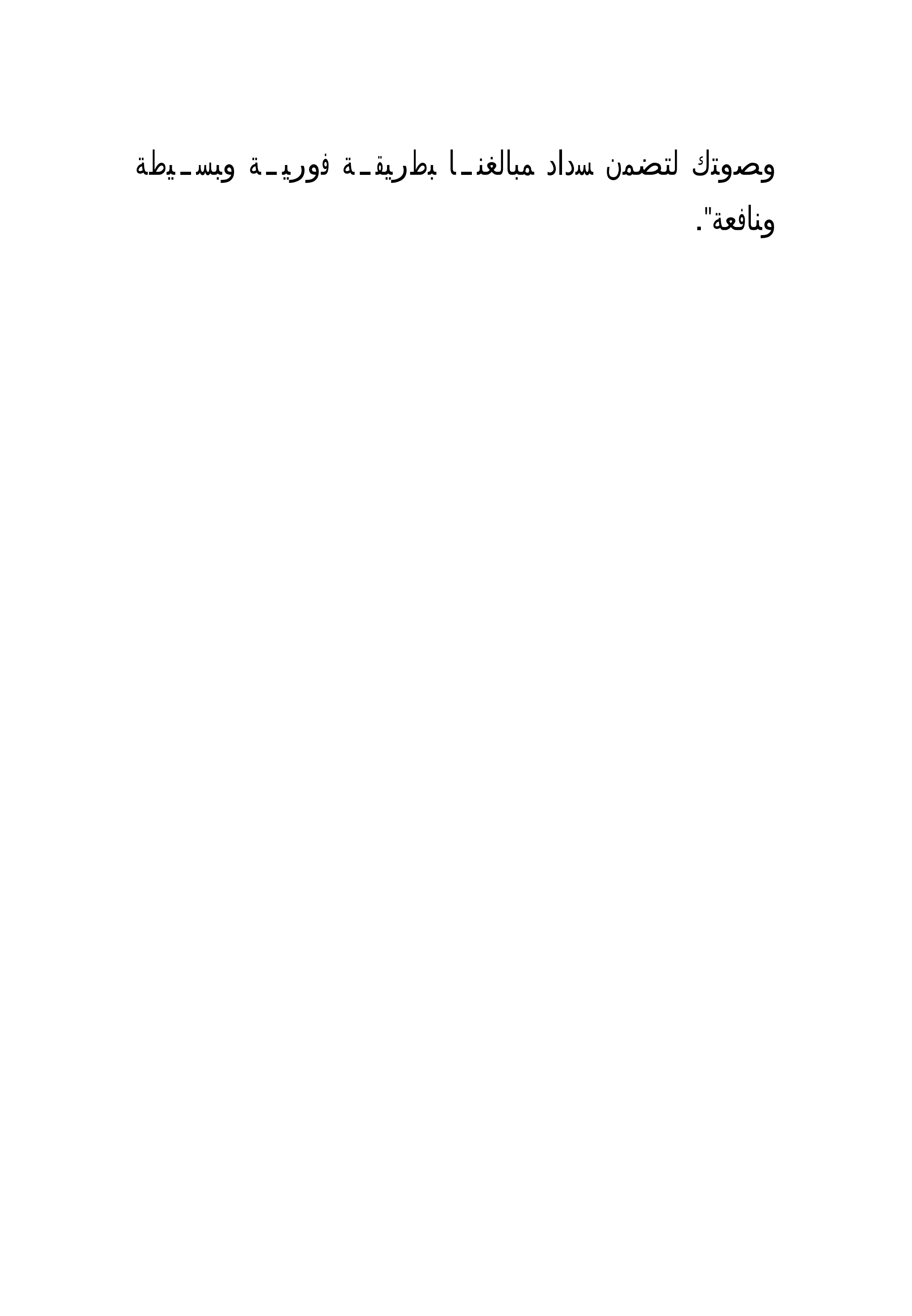
(١) ..... ما إذا كان بعضهم (من بين المقيمـين فـي مصر) لا يعطي جزءا من أمواله بغرض استعادة الاستفادة منه. وتقدم التقديرات الموضوعة بعـض الفرص للمضاربة.

(٢) .... ما إذا كان من المناسب إنشاء شركة جديـدة، إما شركة مساهمة أو شـركة محـدودة للانتفـاع بأقصى ما يمكن من حساب التصفية وللاستفادة من عملاء الشركة القديمة.

ولسنا نعرف استجابة المساهمين في الإسكندرية للاقتراح الأول فالأرجح أن أحدا منهم لم يكن يود أن يقحم نفسه فـي هذا النوع من المضاربة. وكما تبين بعد ذلك لم تكن تصـفية الشركة أمرا سهلاً كما توقع ديرفيو على الرغم مـن هديـة إسماعيل التي بلغت ٦,٤٠٠,٠٠٠ فرنك أي حـوالي ثلثـي رأس المال كله، وكان جزء كبير من أموال البنك مجمدا في أراض ومصانع وأشياء أخرى ليست أوراقًا مالية. وبدلاً من الانتهاء قبل الموعد المحدد في يونيو سنة ١٨٦٧ كان ديرفيو

مازال يصفي أعماله بعد ذلك بعامين. أما عـن الـ ـ ١٠% فائدة التي وعد بها شركاءه (رفع ديرفيو هذا التقـدير إلـى ١٦% في خطاب بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٨٦٧) فلم يتحقـق منه شيئًا. وفي النهاية استرد حملة الأسهم أموالهم وحمـدوا ا على ذلك.

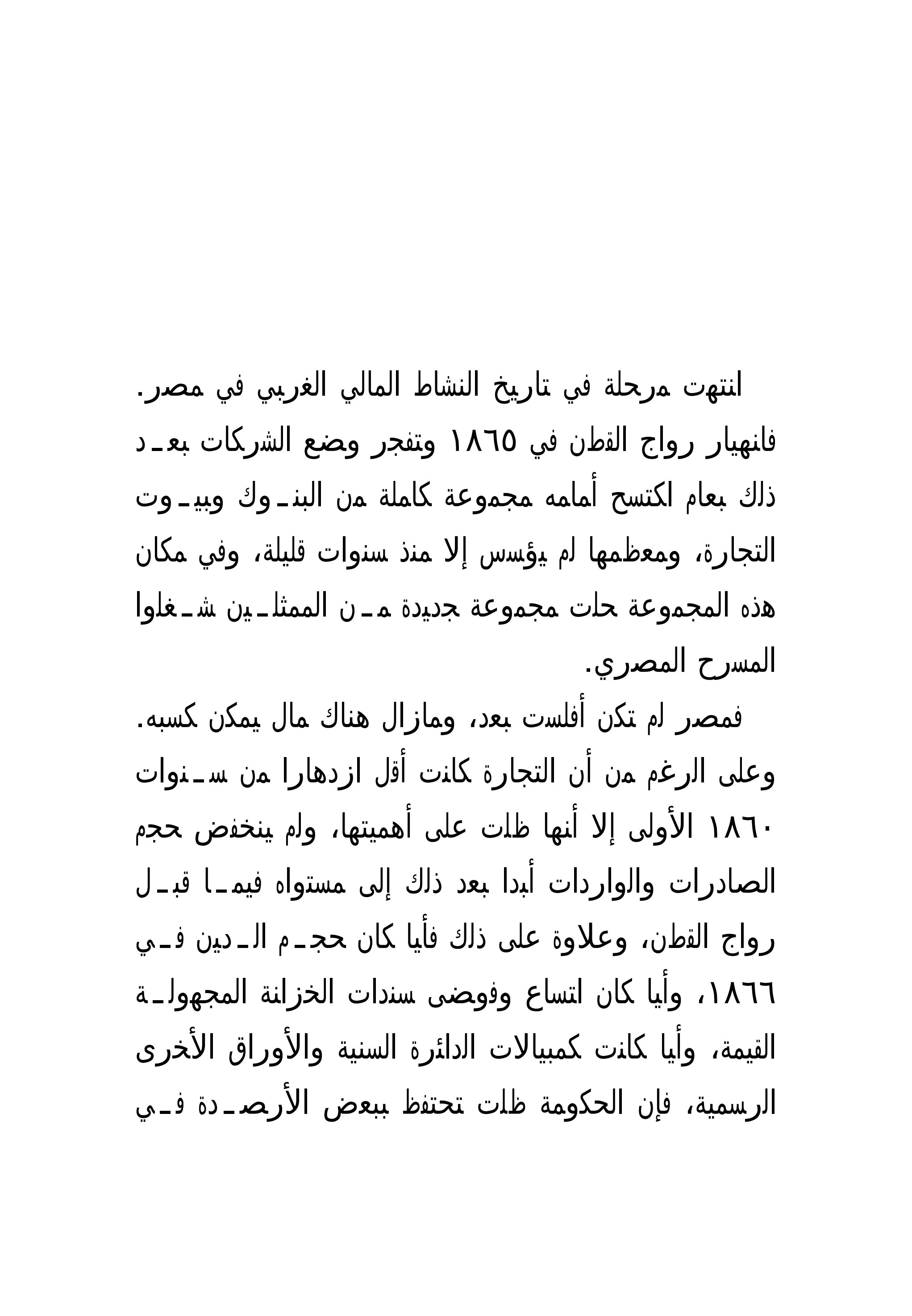
إن ديرفيو كان يضيع وقته عندما اقتـرح علـى أندريـه الاقتراح الثاني. وفي ٢٨ مايو (ربما كان خطاب ديرفيو في الثامن عشر قد وصل في التو) كتب أندريـه بسـرعة إلـى ت.ن. أنسلين المستشار العام للقنصلية الهولندية بالإسكندرية يطلب منه أن يمثل بنك ماركوارد في التصفية. لاحظ أن هذا هو نفس الشخص الذي كان مراقبا للشركة الزراعية والـذي أدان ديرفيو عجزه الفاضح في خطاب إلى بـاريس؛ ومـن الواضح أن أندريه لم يكن يعبأ كثيرا بآراء صـديقه. كتـب أندريه إلى أنسلين مؤكدا "أننا نود أن تتم التصفية في أسـرع وقت، ولسنا نرغب في الاحتفاظ بأي مصالح فـي الشـركة الجديدة التي قد تنظم بهدف الاستمرار في أعمـال ديرفيـو وشركاه، وهكذا فعليك فيما يتعلق بنـا أن تسـتخدم نفـوذك



وصوتك لتضمن سداد مبالغنـا بطريقـة فوريـة وبسـيطة ونافعة".

# الفصل الخامس عشر

## كيف انتهت المسرحية؟

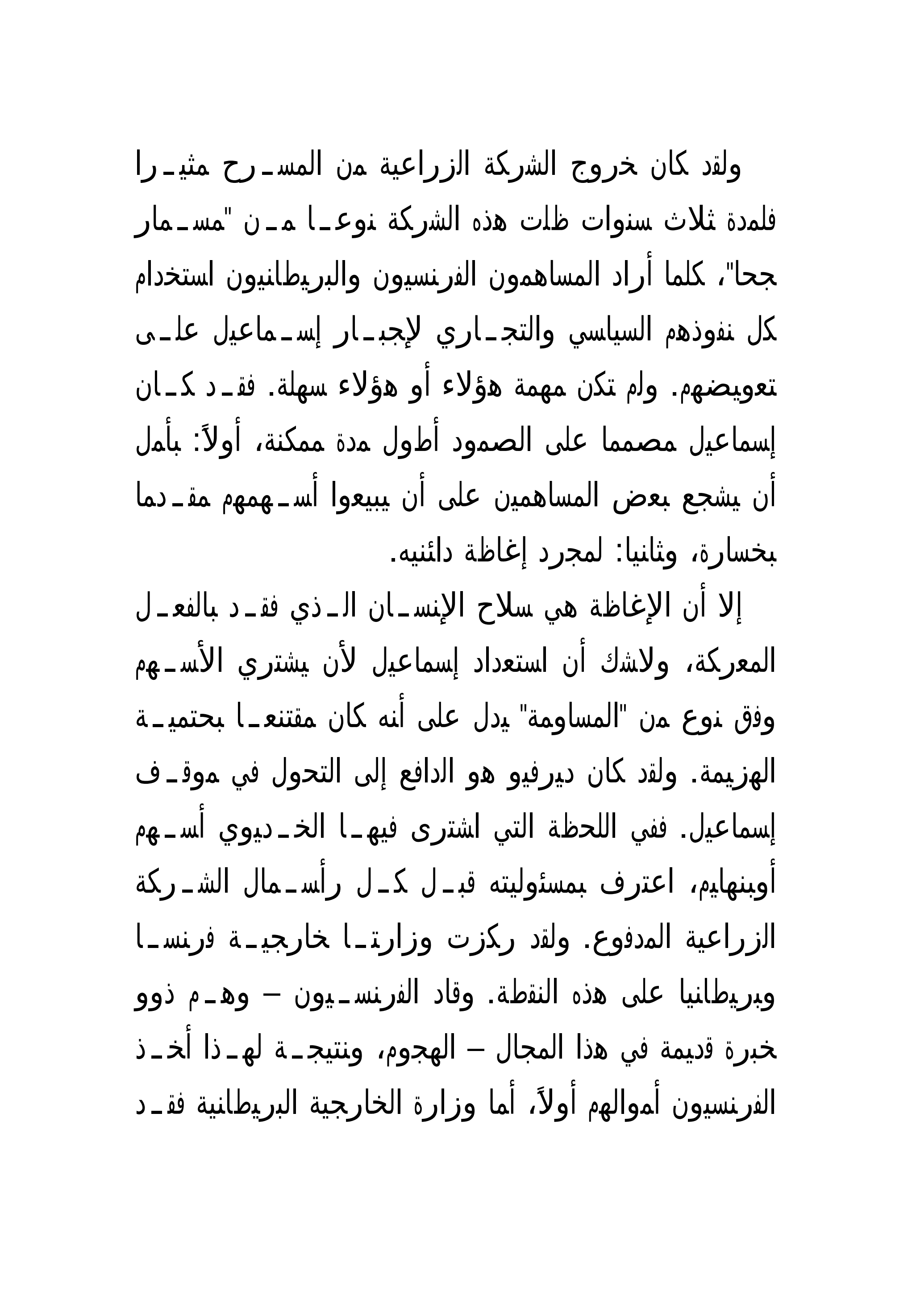


انتهت مرحلة في تاريخ النشاط المالي الغربي في مصر. فانهيار رواج القطن في ١٨٦٥ وتفجر وضع الشركات بعد ذلك بعام اكتسح أمامه مجموعة كاملة من البنوك وبيوت التجارة، ومعظمها لم يؤسس إلا منذ سنوات قليلة، وفي مكان هذه المجموعة حلت مجموعة جديدة من الممثلين شغلوا المسرح المصري.

فمصر لم تكن أفلست بعد، ومازال هناك مال يمكن كسبه. وعلى الرغم من أن التجارة كانت أقل ازدهارا من سنوات ١٨٦٠ الأولى إلا أنها ظلت على أهميتها، ولم ينخفض حجم الصادرات والواردات أبدا بعد ذلك إلى مستواه فيما قبل رواج القطن، وعلاوة على ذلك فأيا كان حجم الدين في ١٨٦٦، وأيا كان اتساع وفوضى سندات الخزانة المجهولة القيمة، وأيا كانت كمبيالات الدائرة السنية والأوراق الأخرى الرسمية، فإن الحكومة ظلت تحتفظ ببعض الأرصدة في

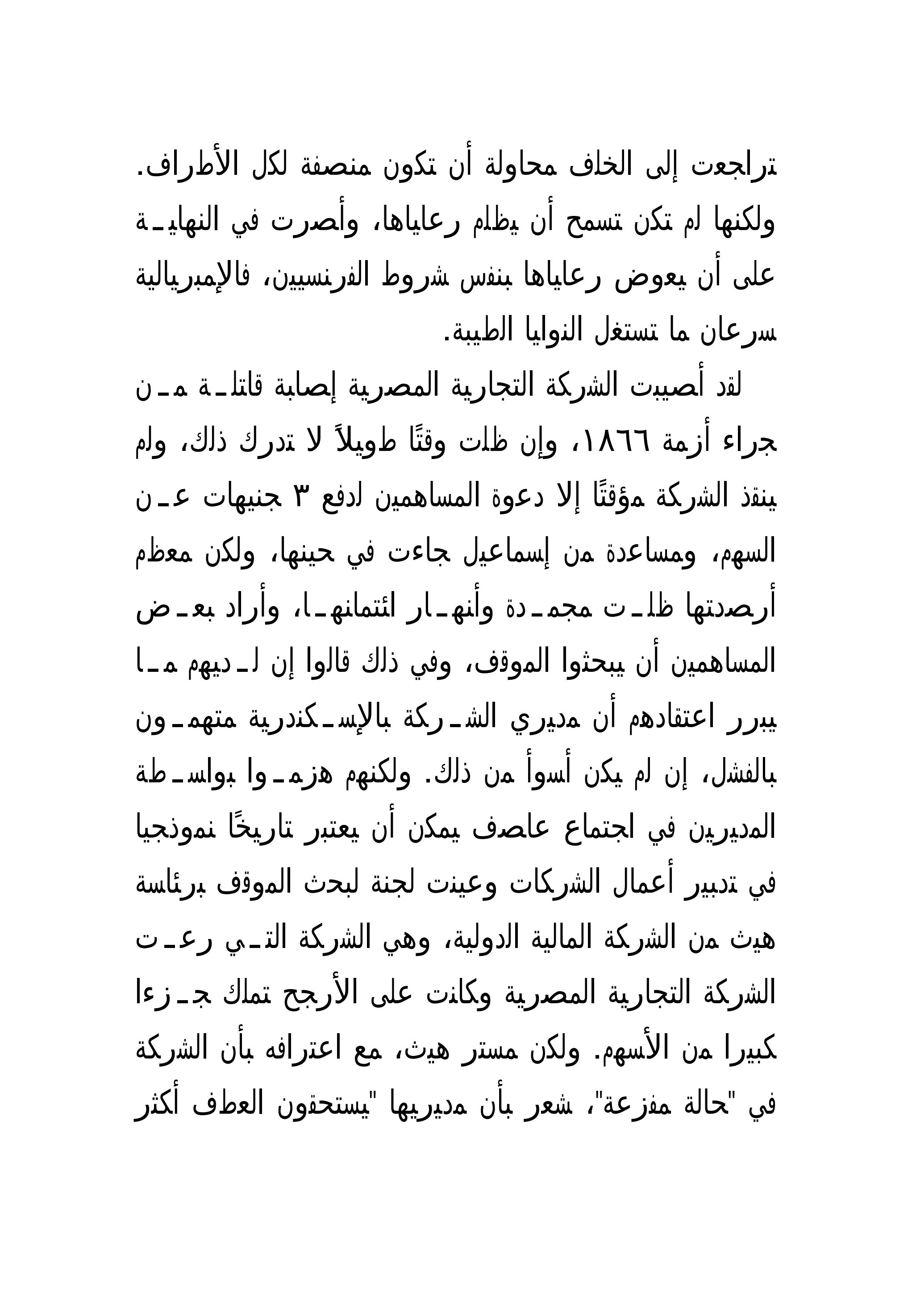
السوق الأوروبي، وأرسلت بنوك جديدة مثل كريدي فونسيه، والشركة العامة، ورزوتشايلد مندوبين إلى مصر يعرضـون خدماتهم على إسماعيل، وجنبا إلى جنب البنك الإنجليـزي – المصري والشركة التجارية المصرية نشأت بنوك جديدة مثل الشركة العامة لمصر، والبنك النمساوي المصري، والبنـك الفرنسي – المصري وشركات مشابهة، لتسد حاجة التجـارة الأوروبية وخزانة الخديوي، وحيث زها وانتفع فوق خشـبة المسرح رجال من أمثال بريفي في يوم من الأيـام، تـولى مغامرون جدد إحياء الكوميديا المصرية (أو المأساة إن شـاء القارئ)، وخاف وزير جديد (يدعى إسماعيل صديق المفتش) نوبار كرئيس للوزراء بشكل غير رسمي.

وفي نفس الوقت، مضت الشركات القديمة فـي طريـق الموت التجاري المؤلم، وبعضها – الكبيرة منهـا – مضـت إلى حتفها بضجة، ومعظمها اختفى في تكتم كامل، ولم تترك خلفها أي أثر تاريخي. واستطاع عدد قليل منهـا أن يعـيش وإن لم يستطع أبدا أن يستعيد مجده وازدهاره القـديم ولـم يستطع غير أوبنهايم – ضمن المجموعة القديمة – أن يحتفظ بأهميته بين الشركات الجديدة التي حلت محل التي سقطت.



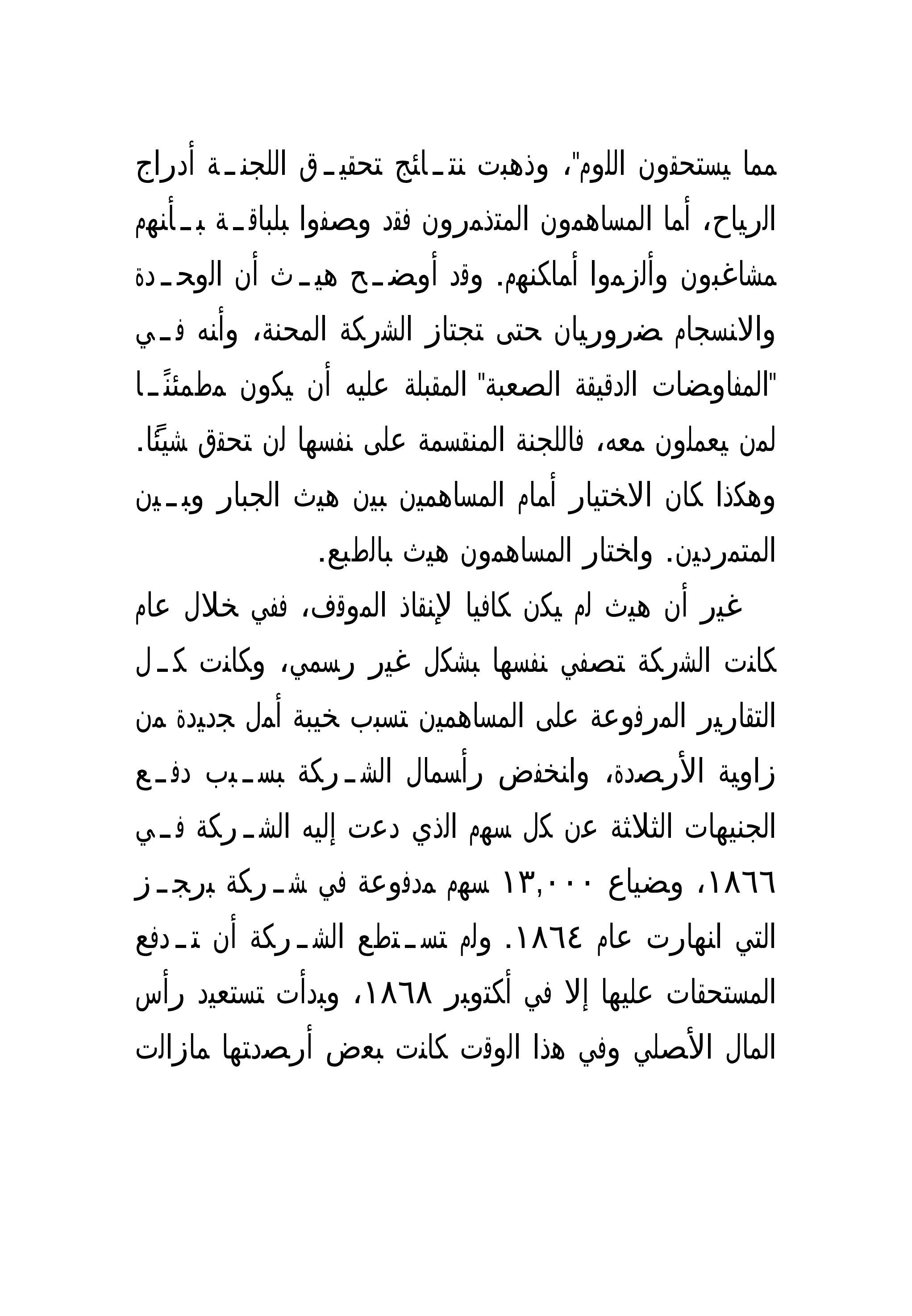
ولقد كان خروج الشركة الزراعية من المسرح مثيرا فلمدة ثلاث سنوات ظلت هذه الشركة نوعا من "مسمار جحا"، كلما أراد المساهمون الفرنسيون والبريطانيون استخدام كل نفوذهم السياسي والتجاري لإجبار إسماعيل على تعويضهم. ولم تكن مهمة هؤلاء أو هؤلاء سهلة. فقد كان إسماعيل مصمما على الصمود أطول مدة ممكنة، أولاً: بأمل أن يشجع بعض المساهمين على أن يبيعوا أسهمهم مقدما بخسارة، وثانيا: لمجرد إغاظة دائنيه.

إلا أن الإغاظة هي سلاح الإنسان الذي فقد بالفعل المعركة، ولاشك أن استعداد إسماعيل لأن يشتري الأسهم وفق نوع من "المساومة" يدل على أنه كان مقتنعا بحتمية الهزيمة. ولقد كان ديرفيو هو الدافع إلى التحول في موقف إسماعيل. ففي اللحظة التي اشترى فيها الخديوي أسهم أوبنهايم، اعترف بمسئوليته قبل كل رأسمال الشركة الزراعية المدفوع. ولقد ركزت وزارتا خارجية فرنسا وبريطانيا على هذه النقطة. وقاد الفرنسيون – وهم ذوو خبرة قديمة في هذا المجال – الهجوم، ونتيجة لهذا أخذ الفرنسيون أموالهم أولاً، أما وزارة الخارجية البريطانية فقد

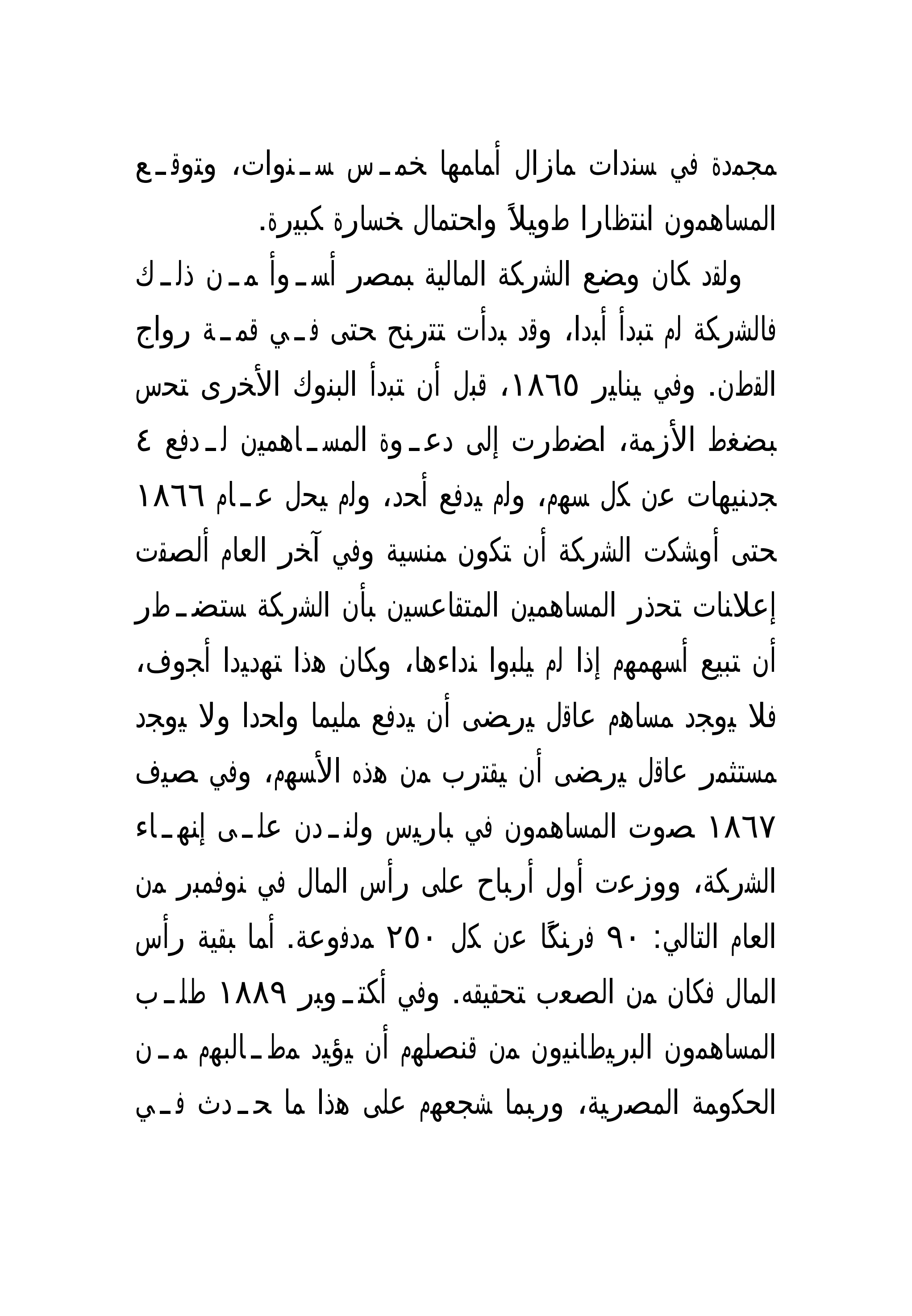


تراجعت إلى الخلف محاولة أن تكون منصفة لكل الأطراف. ولكنها لم تكن تسمح أن يظلم رعاياها، وأصرت في النهاية على أن يعوض رعاياها بنفس شروط الفرنسيين، فالإمبريالية سرعان ما تستغل النوايا الطيبة.

لقد أصيبت الشركة التجارية المصرية إصابة قاتلة من جراء أزمة ١٨٦٦، وإن ظلت وقتًا طويلاً لا تدرك ذلك، ولم ينقذ الشركة مؤقتًا إلا دعوة المساهمين لدفع ٣ جنيهات عن السهم، ومساعدة من إسماعيل جاءت في حينها، ولكن معظم أرصدتها ظلت مجمدة وأنهار ائتمانها، وأراد بعض المساهمين أن يبحثوا الموقف، وفي ذلك قالوا إن لديهم ما يبرر اعتقادهم أن مديري الشركة بالإسكندرية متهمون بالفشل، إن لم يكن أسوأ من ذلك. ولكنهم هزموا بواسطة المديرين في اجتماع عاصف يمكن أن يعتبر تاريخًا نموذجيا في تدبير أعمال الشركات وعينت لجنة لبحث الموقف برئاسة هيث من الشركة المالية الدولية، وهي الشركة التي رعت الشركة التجارية المصرية وكانت على الأرجح تملك جزءا كبيرا من الأسهم. ولكن مستر هيث، مع اعترافه بأن الشركة في "حالة مفزعة"، شعر بأن مديريها "يستحقون العطف أكثر


مما يستحقون اللوم"، وذهبت نتائج تحقيق اللجنة أدراج الرياح، أما المساهمون المتذمرون فقد وصفوا بلباقة بأنهم مشاغبون وألزموا أماكنهم. وقد أوضح هيث أن الوحدة والانسجام ضروريان حتى تجتاز الشركة المحنة، وأنه في "المفاوضات الدقيقة الصعبة" المقبلة عليه أن يكون مطمئنًا لمن يعملون معه، فاللجنة المنقسمة على نفسها لن تحقق شيئًا. وهكذا كان الاختيار أمام المساهمين بين هيث الجبار وبين المتمردين. واختار المساهمون هيث بالطبع.

غير أن هيث لم يكن كافيا لإنقاذ الموقف، ففي خلال عام كانت الشركة تصفي نفسها بشكل غير رسمي، وكانت كل التقارير المرفوعة على المساهمين تسبب خيبة أمل جديدة من زاوية الأرصدة، وانخفض رأسمال الشركة بسبب دفع الجنيهات الثلاثة عن كل سهم الذي دعت إليه الشركة في ١٨٦٦، وضياع ١٣,٠٠٠ سهم مدفوعة في شركة برجز التي انهارت عام ١٨٦٤. ولم تستطع الشركة أن تدفع المستحقات عليها إلا في أكتوبر ١٨٦٨، وبدأت تستعيد رأس المال الأصلي وفي هذا الوقت كانت بعض أرصدتها مازالت



مجمدة في سندات مازال أمامها خمس سنوات، وتوقع المساهمون انتظارا طويلاً واحتمال خسارة كبيرة.

ولقد كان وضع الشركة المالية بمصر أسوأ من ذلك فالشركة لم تبدأ أبدا، وقد بدأت تترنح حتى في قمة رواج القطن. وفي يناير ١٨٦٥، قبل أن تبدأ البنوك الأخرى تحس بضغط الأزمة، اضطرت إلى دعوة المساهمين لدفع ٤ جنيهات عن كل سهم، ولم يدفع أحد، ولم يحل عام ١٨٦٦ حتى أوشكت الشركة أن تكون منسية وفي آخر العام ألصقت إعلانات تحذر المساهمين المتقاعسين بأن الشركة ستضطر أن تبيع أسهمهم إذا لم يلبوا نداءها، وكان هذا تهديدا أجوف، فلا يوجد مساهم عاقل يرضى أن يدفع مليما واحدا ولا يوجد مستثمر عاقل يرضى أن يقترب من هذه الأسهم، وفي صيف ١٨٦٧ صوت المساهمون في باريس ولندن على إنهاء الشركة، ووزعت أول أرباح على رأس المال في نوفمبر من العام التالي: ٩٠ فرنكًا عن كل ٢٥٠ مدفوعة. أما بقية رأس المال فكان من الصعب تحقيقه. وفي أكتوبر ١٨٨٩ طلب المساهمون البريطانيون من قنصلهم أن يؤيد مطالبهم من الحكومة المصرية، وربما شجعهم على هذا ما حدث في

موضوع الشركة الزراعية، وما أدركوا أن الخديوي كان قد مل المطالب. وعلى أية حال فإن تصفية على طريقة تصفية الشركة التجارية ثبت أنها بطيئة ومخيبة للآمـال. وماتـت الشركة كما عاشت، في صمت شبه كامل.

أما البنك الإنجليزي المصري فكان أفضل حظًا فمسـاعدة إسماعيل السخية بعد فشل قرض الدائرة السنية، منحت البنك دفعة جديدة من الحياة، ولكن انهيار بنك أجر وماسترمان في أزمة ١٨٦٦ وتدهور شركة الائتمان والمالية العامة، قطـع البنك عن مراعيه ووجد البنك حاميا وحليفًا جديدا في بنـك الكريدي فونسيه بباريس، الذي كان قد بدأ يهتم اهتماما فعالاً بالمالية المصرية، وكان في حاجة إلى مندوب كفء خاضـع له في الإسكندرية. وفي الفترة التي أعقبت شبه الكارثة فـي ١٨٦٦ حقق البنك الإنجليزي المصري نجاحا مدهشًا. ففـي خلال أثنى عشر شهرا كان لـدى البنـك أربـاح إضـافية ١٥٣,٠٠٠ جنيه لمواجهة الخسارات القديمة، وفـي العـام التالي أعلن البنك عن أرباح ١٢,٥%، وفي عام ١٨٧٢ كان لدى البنك احتياطي قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه، وأربـاح قـدرها ٢٠%؛ وقد توج البنك نجاحه في هـذه السـنوات السـعيدة

بعمليات الطرح والمضاربة المجزية في سـندات الحكومـة المتذبذبة بقرض قصير الأجل لإسماعيل قدره ٨ ملايين جنيه في ١٨٧٥. وكان هذا توقيتًا خاطئًـا، فقـد مسـح إفـلاس الحكومة المصرية كل احتياطيات البنك، ومـع ذلـك فمـرة أخرى استطاع البنك الإنجليزي المصري أن يسترد نشـاطه بفضل تولي بريطانيا وفرنسا إعادة تنظيم المالية المصـرية: وعندما حل عام ١٧٨٧ كـان الاحتيـاطي قـد عـاد إلـى ١٠٠,٠٠٠ جنيه. وفي نهاية الأمر بدأ المسـاهمون، الـذين أحبوا سنوات الرخاء ولم يتعلموا تحمل السنوات العجـاف، يدعون إلى انتظام أعمال الشركة واستقرارها بدلاً من الجري وراء المكاسب السريعة غير المأمونة. وفـي ١٨٨٥ عبـر التقرير السنوي للمديرين عن هذه المطالبة بسياسة جديـدة، فالبنك "يحرر نفسه تدريجيا وفي ثبات من أي نظـام يجعلـه يعتمد على أعمال الحكومة المصرية" فنحن نرسـى أسـس نشاط تجاري حقيقي، ولقد تم هذا بعد أن عاش عشرين عاما كبنك تجاري.

أما بنك مصر فيكاد يكون الشركة الوحيدة التي لم تصب بأذى كبير في أزمة ١٨٦٦ فقد تركت مشكلة إلهامي البنـك

في حالة شلل بالدقة في السنوات التي كانت قمة الرواج، كأنه صبي في مرحلة النقاهة اضطر إلى الجلوس بجوار النافـذة يراقب زملاءه وهم ينزلقون على الجليد. وكـان أن أكتفـى البنك بالعمليات التجارية المأمونة المعقولة بينما حقق منافسوه ثروات ضخمة من المضاربة وتمويل الخديوي. وكالصـبي في مرحلة النقاهة أيضا، لم يكن يستطيع هذا البنك أن يسقط فيدق عنقه. وفي قمة الأزمة ظلت أسهمه ثابتة، وفي السنين التالية غرق البنك في لجة من النسيان كانت مقياسا وعوضا لحرصه واحترام مركزه ومن سوء الحظ أن الجيل التالي في البنك لم يكن مستعدا – أو قادرا – للمحافظـة علـى نفـس التقاليد التي أرسيت خلال المرحلة الحرجة الأولى، وانهـار بنك مصر قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة خلال أزمـة من أسوأ الأزمات المالية في تاريخ مصر.

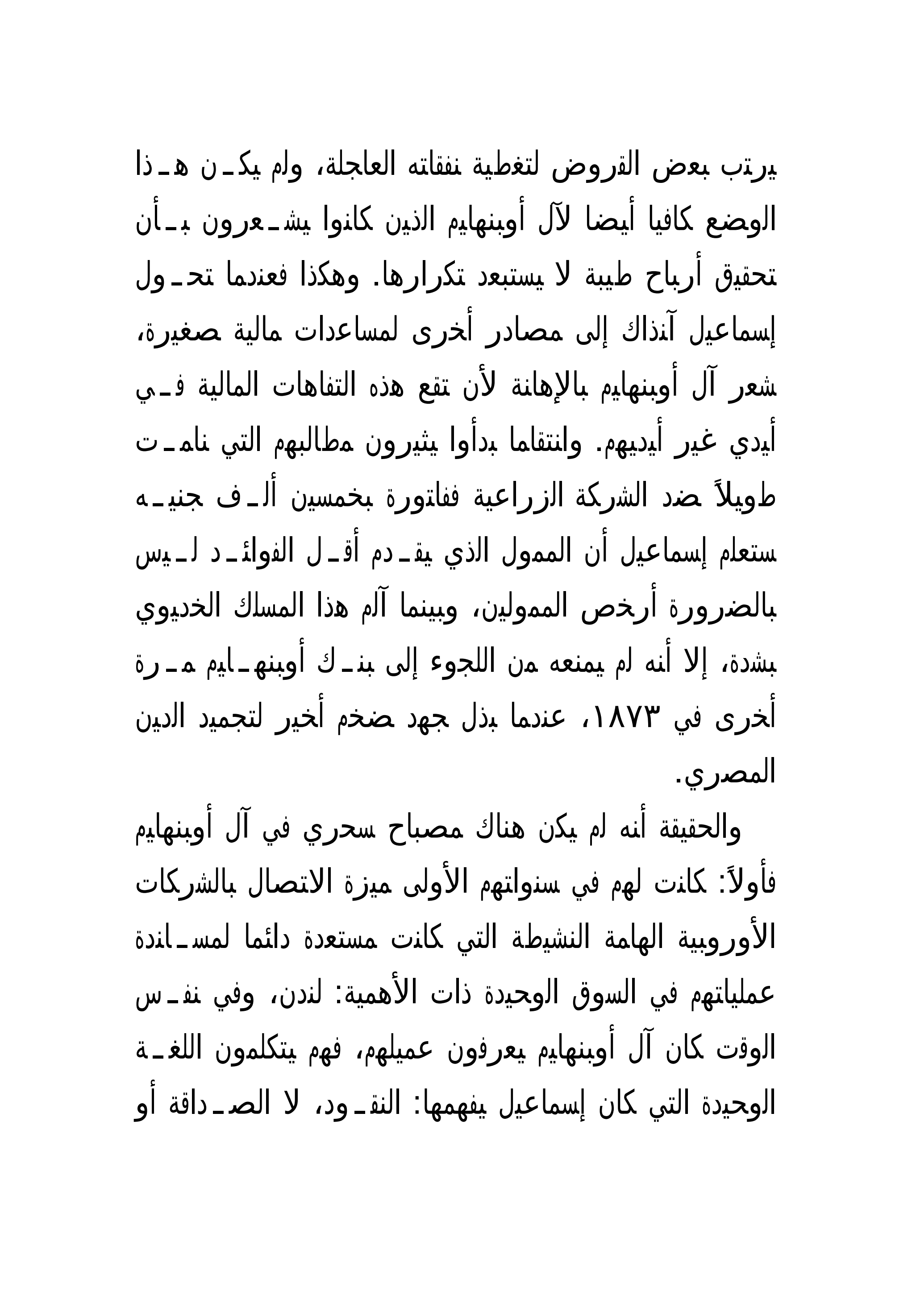


لقد كان آل أوبنهايم السحرة الحقيقيين للمالية المصـرية. فلم توجد شركة غير شركتهم استطاعت أن تحافظ على مثل هذا المركز الهام لهذه المدة الطويلة في مثل تلـك التقلبـات المتطرفة، وكأنهم كانوا يملكون مصباحا سحريا.

وفي ١٨٦٥ أغضبوا إسماعيل غضبا مزدوجا حين انسحبوا في آخر لحظة من أحد القروض بعد أن خدعوه في قرض آخر، واستشاط الخديوي غضبا وهاج وماج وأقسم بكل مقدس أنه سيحرر نفسه من مخالبهم الخائنة مهما كان الثمن. ولكن آل أوبنهايم زادوا الطين بله عندما قبلوا عقدا جديدا ثم عدلوا عنه وحبسوا أرصدة الحكومة المصرية لإجبارها على الموافقة على شروط أفضل! أيمكن أن يتحمل جسد إنسان أو روحه أكثر من هذه الإساءات؟.

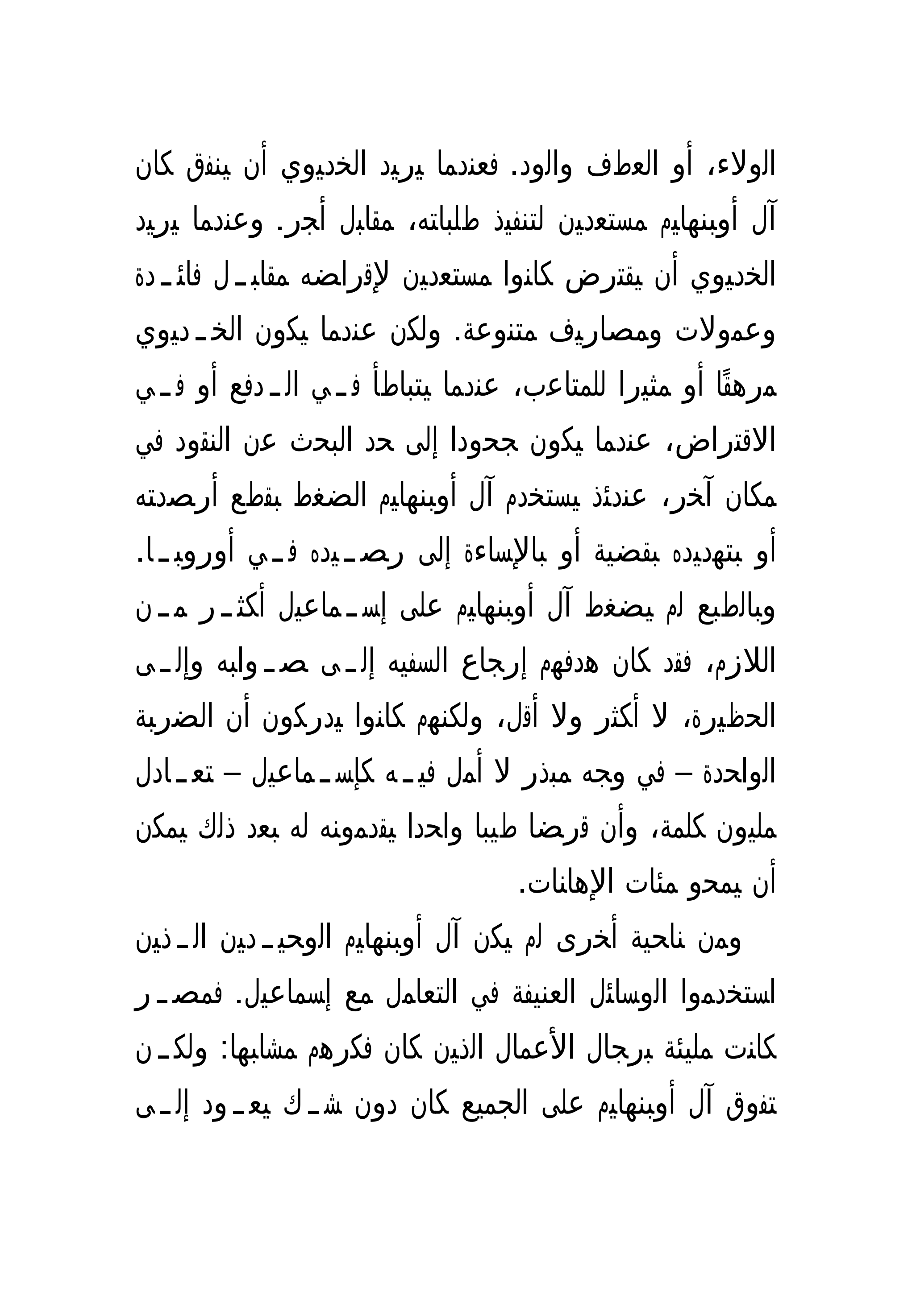
نعم يمكن! ففي ١٨٦٧ احتاج إسماعيل إلى عدة ملايين من الجنيهات فكان أن دبر له بنك أوبنهايم والبنك العثماني الإمبراطوري قرضا بفائدة ٩%، وفي ١٨٦٨ عندما كان المطروح على وشك الغرق ومعه الخزانة المصرية كان آل أوبنهايم هم الذين تولوا طرح قرض جديد لإسماعيل مقداره ١٢ مليون جنيه في لندن وباريس وأمستردام وفرانكفورت وبرلين والإسكندرية في آن واحد، ولم يتقاض منه إسماعيل غير سبعة ملايين جنيه.

ولم يكن هذا كافيا لإسماعيل الذي كان يقترض دائما لسداد ديون حل ميعادها، وفي آخر ١٨٦٨ كان الخديوي

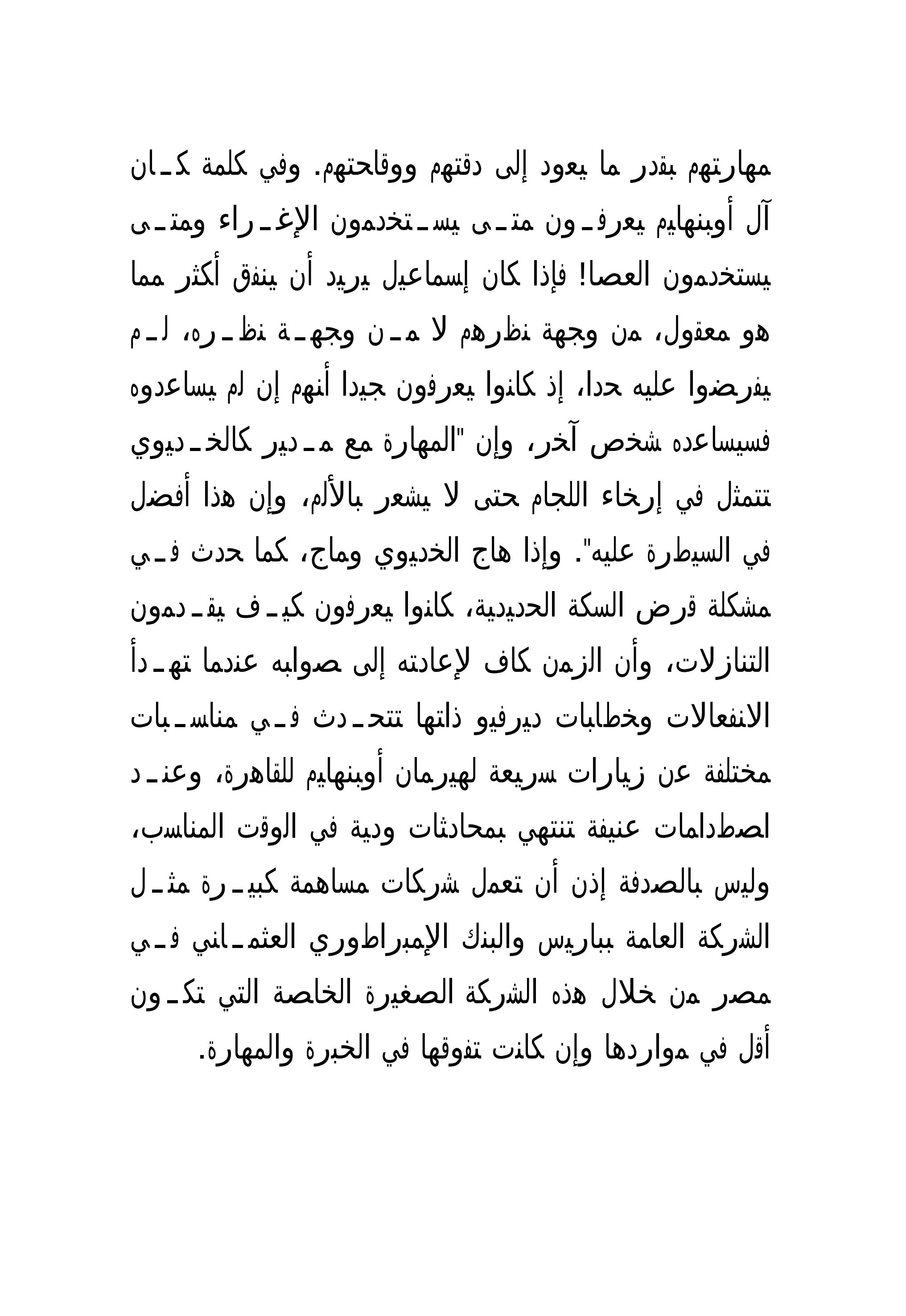


يرتب بعض القروض لتغطية نفقاته العاجلة، ولم يكن هذا الوضع كافيا أيضا لآل أوبنهايم الذين كانوا يشعرون بأن تحقيق أرباح طيبة لا يستبعد تكرارها. وهكذا فعندما تحول إسماعيل آنذاك إلى مصادر أخرى لمساعدات مالية صغيرة، شعر آل أوبنهايم بالإهانة لأن تقع هذه التفاهات المالية في أيدي غير أيديهم. وانتقاما بدأوا يثيرون مطالبهم التي نامت طويلاً ضد الشركة الزراعية ففاتورة بخمسين ألف جنيه ستعلم إسماعيل أن الممول الذي يقدم أقل الفوائد ليس بالضرورة أرخص الممولين، وبينما آلم هذا المسلك الخديوي بشدة، إلا أنه لم يمنعه من اللجوء إلى بنك أوبنهايم مرة أخرى في ١٨٧٣، عندما بذل جهد ضخم أخير لتجميد الدين المصري.

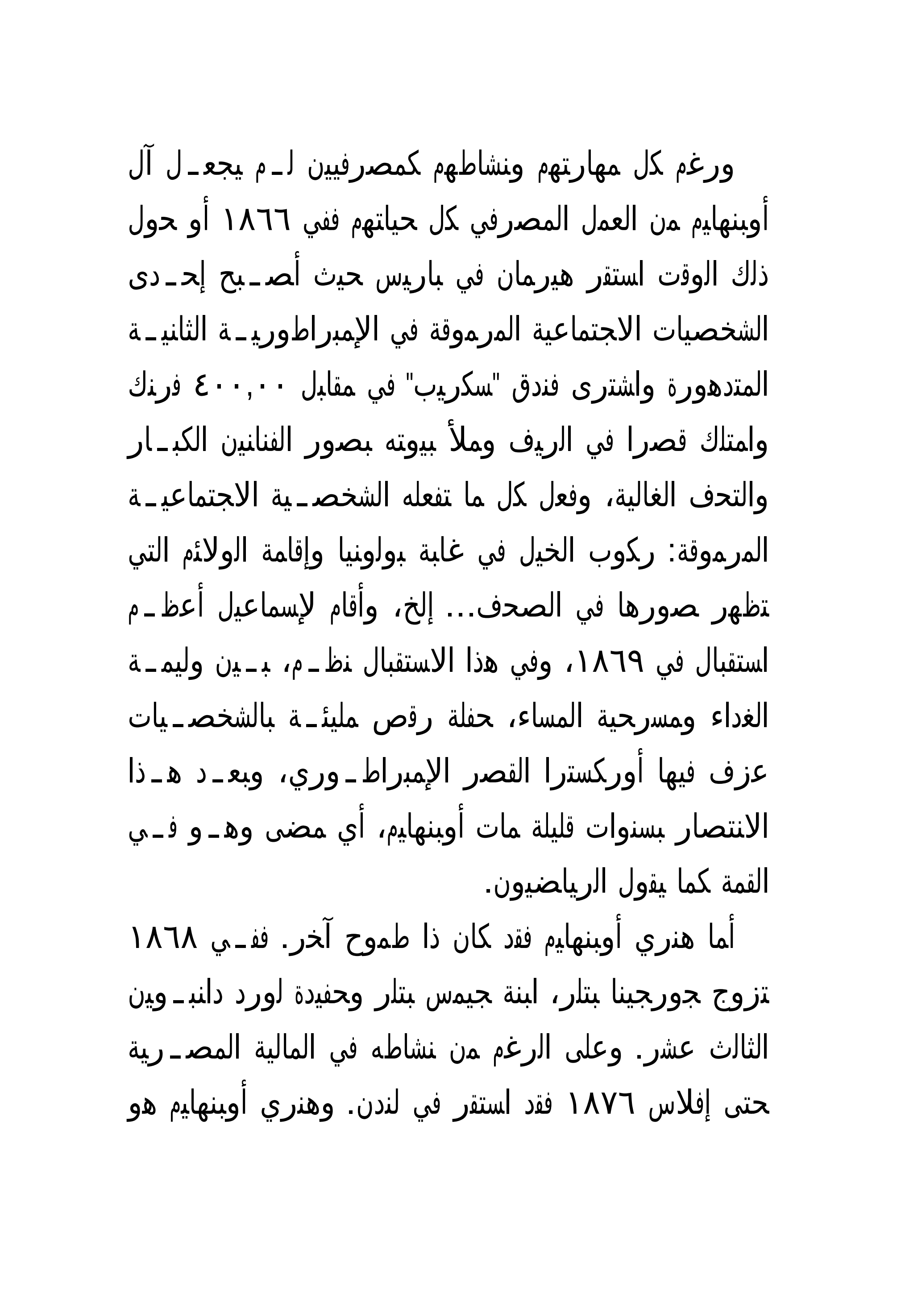
والحقيقة أنه لم يكن هناك مصباح سحري في آل أوبنهايم فأولاً: كانت لهم في سنواتهم الأولى ميزة الاتصال بالشركات الأوروبية الهامة النشيطة التي كانت مستعدة دائما لمساندة عملياتهم في السوق الوحيدة ذات الأهمية: لندن، وفي نفس الوقت كان آل أوبنهايم يعرفون عميلهم، فهم يتكلمون اللغة الوحيدة التي كان إسماعيل يفهمها: النقود، لا الصداقة أو


الولاء، أو العطف والود. فعندما يريد الخديوي أن ينفق كان آل أوبنهايم مستعدين لتنفيذ طلباته، مقابل أجر. وعندما يريد الخديوي أن يقترض كانوا مستعدين لإقراضه مقابـل فائـدة وعمولات ومصاريف متنوعة. ولكن عندما يكون الخـديوي مرهقًا أو مثيرا للمتاعب، عندما يتباطأ فـي الـدفع أو فـي الاقتراض، عندما يكون جحودا إلى حد البحث عن النقود في مكان آخر، عندئذ يستخدم آل أوبنهايم الضغط بقطع أرصدته أو بتهديده بقضية أو بالإساءة إلى رصـيده فـي أوروبـا. وبالطبع لم يضغط آل أوبنهايم على إسـماعيل أكثـر مـن اللازم، فقد كان هدفهم إرجاع السفيه إلـى صـوابه وإلـى الحظيرة، لا أكثر ولا أقل، ولكنهم كانوا يدركون أن الضربة الواحدة – في وجه مبذر لا أمل فيـه كإسـماعيل – تعـادل مليون كلمة، وأن قرضا طيبا واحدا يقدمونه له بعد ذلك يمكن أن يمحو مئات الإهانات.

ومن ناحية أخرى لم يكن آل أوبنهايم الوحيـدين الـذين استخدموا الوسائل العنيفة في التعامل مع إسماعيل. فمصـر كانت مليئة برجال الأعمال الذين كان فكرهم مشابها: ولكـن تفوق آل أوبنهايم على الجميع كان دون شـك يعـود إلـى



مهارتهم بقدر ما يعود إلى دقتهم ووقاحتهم. وفي كلمة كان آل أوبنهايم يعرفون متى يستخدمون الإغراء ومتى يستخدمون العصا! فإذا كان إسماعيل يريد أن ينفق أكثر مما هو معقول، من وجهة نظرهم لا من وجهة نظره، لم يفرضوا عليه حدا، إذ كانوا يعرفون جيدا أنهم إن لم يساعدوه فسيساعده شخص آخر، وإن "المهارة مع مدير كالخديوي تتمثل في إرخاء اللجام حتى لا يشعر بالألم، وإن هذا أفضل في السيطرة عليه". وإذا هاج الخديوي وماج، كما حدث في مشكلة قرض السكة الحديدية، كانوا يعرفون كيف يقدمون التنازلات، وأن الزمن كاف لإعادته إلى صوابه عندما تهدأ الانفعالات وخطابات ديرفيو ذاتها تتحدث في مناسبات مختلفة عن زيارات سريعة لهيرمان أوبنهايم للقاهرة، وعند اصطدامات عنيفة تنتهي بمحادثات ودية في الوقت المناسب، وليس بالصدفة إذن أن تعمل شركات مساهمة كبيرة مثل الشركة العامة بباريس والبنك الإمبراطوري العثماني في مصر من خلال هذه الشركة الصغيرة الخاصة التي تكون أقل في مواردها وإن كانت تفوقها في الخبرة والمهارة.



ورغم كل مهارتهم ونشاطهم كمصرفيين لم يجعل آل أوبنهايم من العمل المصرفي كل حياتهم ففي ١٨٦٦ أو حول ذلك الوقت استقر هيرمان في باريس حيث أصبح إحدى الشخصيات الاجتماعية المرموقة في الإمبراطورية الثانية المتدهورة واشترى فندق "سكريب" في مقابل ٤٠٠,٠٠ فرنك وامتلك قصرا في الريف وملأ بيوته بصور الفنانين الكبار والتحف الغالية، وفعل كل ما تفعله الشخصية الاجتماعية المرموقة: ركوب الخيل في غابة بولونيا وإقامة الولائم التي تظهر صورها في الصحف... إلخ، وأقام لإسماعيل أعظم استقبال في ١٨٦٩، وفي هذا الاستقبال نظم، بين وليمة الغداء ومسرحية المساء، حفلة رقص مليئة بالشخصيات عزف فيها أوركسترا القصر الإمبراطوري، وبعد هذا الانتصار بسنوات قليلة مات أوبنهايم، أي مضى وهو في القمة كما يقول الرياضيون.

أما هنري أوبنهايم فقد كان ذا طموح آخر. ففي ١٨٦٨ تزوج جورجينا بتلر، ابنة جيمس بتلر وحفيدة لورد دانبوين الثالث عشر. وعلى الرغم من نشاطه في المالية المصرية حتى إفلاس ١٨٧٦ فقد استقر في لندن. وهنري أوبنهايم هو

الذي أخبر الصحفي جرينورد (ومن خلاله دزرائيلي) بنيـة إسماعيل في بيع أسهم القناة وفي سنوات تالية اهـتم هنـري أوبنهايم بالسياسة واشترى جزءا من صحيفة "ديلـي نيـوز" وأصبح مؤيدا قويا لحزب الأحرار، وأوشك أن يكون لوردا، وعندما بدا في ١٩١١ أنه لا يمكن حل الأزمة الدستورية إلا بحل مجلس اللوردات، كان أوبنهايم فـي قائمـة مرشـحي أسكويت، ومات بعد ذلك بعام تاركًا ثروة تقدر بنصف مليون جنيه، وهي ثروة كبيرة وإن كانت غير فاحشة.

***

ومن الطبيعي أن يكون نجاح آل أوبنهـايم علـى وجـه الخصوص مثيرا لحقد ديرفيو، لا لأنه سبقهم في الإسكندرية بل وساعدهم على أن يوطدوا أقدامهم في المالية المصـرية فحسب، وإنما لأنه كان من المنطقي أن يظل هو في رعايـة الخديوي لا آل أوبنهايم، فديرفيو لم يكن يعدل عـن عقـوده ويحبس أموال الخديوي كما يفعلون، وديرفيو لم يكن يسـيء إلى رصيد مصر، بل ظل إلى قرب النهاية لا يهدد إسماعيل بالإجراءات الدبلوماسية أو يهاجمه بالدعاوى القانونية. وعلى العكس ظل ديرفيو لسنوات عديدة يظهر تواضعا وخضـوعا

يذيب قلب فرعون ولكن إسماعيل لا يستطيع إنفاق خضـوع ديرفيو بينما يستطيع إنفاق نقود أوبنهايم ففي اليوم الذي لـم يعد فيه ديرفيو قادرا على تدبير عمليات مالية هامة للحكومة، لم يعد له في مصر مكان.

ولم يكد يحل عام ١٨٦٨ حتى كان ديرفيو مستبعدا، وليس أدل على استبعاده من ميدان المالية الدولية، من مثـل هـذه الفقرة من خطابه إلى أندريه في ١٣ يونيه بخصوص قرض ذلك العام" هل أنت مشترك في اتحاد أوبنهايم؟ في هذه الحالة هل يكون كثيرا أن أسألك ما هي شـروط الاشـتراك؟ لقـد وعدني أوبنهايم بنصيب وأخاف وعده، ولهذا أسألك عن هذه المعلومات". لقد فقد ديرفيو مكانه على المائدة ولم يكن أمامه إلا أن ينتظر على الباب مؤملاً في الفتات. ولقد ألقـى إليـه أوبنهايم بقايا قيمتها ٧٥,٠٠٠ جنيه.

في هذه اللحظة استشاط غضب إسـماعيل، إذ شـعر أن ديرفيو خدعه واستغله. ويبدو أن عنف غضب إسماعيل لـم يكن متناسبا مع الجريمة، فقد كان عديد من الأوروبيين فـي مصر جمعوا ثرواتهم من خداع الحكومة واستغلالها. ولهـذا فالمرء مضطر أن يستنتج أن ديرفيو (الذي كان خبيرا فـي

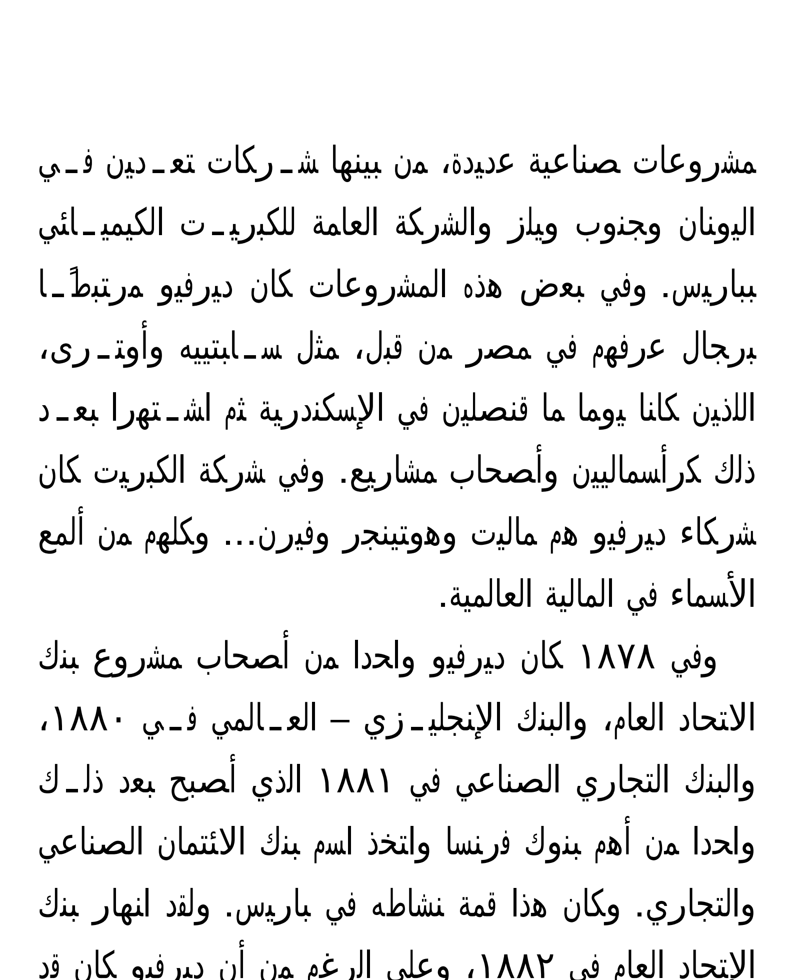
ملاطفة إسماعيل أكثر من الضغط عليه) لم يكن لبقًا في اللجوء إلى الضغط الدبلوماسي في آخر لحظة، أو أن الخديوي قد أتخذ من ديرفيو كبش الفداء لكل سخطه على المستعمرة الأوروبية، أو أن هناك ما لا نعرفه في هذا الموضوع. ومن المحتمل أن إسماعيل كان مستاء من تغير تكتيك ديرفيو أكثر مما هو مستاء من التكتيك ذاته.

وعلى أية حال فقد هدأ غضب إسماعيل في النهاية، وفي سنوات تالية استطاع ديرفيو أن يجدد علاقاته به وأن يقدم له مرة أخرى خدماته المالية، وفي ١٨٧١ حاول عبثًا أن يقترح إصدار ١٠ ملايين جنيه من سندات البلدية بضمان الأشغال العامة القائمة والمقترحة في الإسكندرية والسويس. وفي ١٨٧٥ كان ديرفيو هو الذي خيره إسماعيل طوال أسبوعين في شراء أسهم شركة القناة التي انتهت في نهاية الأمر إلى دزرائيلي. وعلى الرغم من مفاوضات مضنية لم يستطع ديرفيو أن يغري البنوك المساهمة والخاصة على أن تتجمع وتقدم لإسماعيل شروطًا مناسبة وعلى نطاق أضيق قدم بنك أندريه ديرفيو وشركاه (وهو البنك الذي خلف البنك الأصلي، في الإسكندرية) سلفًا عديدة قصيرة الأجل لإسماعيل خلال

هذه السنوات، فقد كان الخديوي في حاجة دائمة إلى مبـالغ صغيرة بين القروض الكبيرة، ولقد عقد آخر هذه القـروض في ١٨٧٦ عشية إفلاس مصر: وهو عبارة عن ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لخمسة شهور بفائدة ٢٤% في العام بالإضافة إلى ٦% عمولة.

وغني عن البيان أن ديرفيو وإسماعيل لم يعودا أبدا إلـى صداقة الماضي ووده. والكتابان اللذان كتبهما ديرفيـو فـي ١٨٧٠، ١٨٧١ كان كل منهما هجوما على المالية المصرية والسياسة المالية وتاريخ قروض الدائرة السنية علـى وجـه الخصوص يوضح كيف استخدم الخديوي زمنًا طويلاً أرصدة الخزانة لدعم ثروته الشخصية وهكذا ظلت العلاقـات بـين الرجلين بعد ذلك نادرة وعلى أسس عملية تماما.

وفي ١٨٦٩ بدأ ديرفو بناء بيت فخم بباريس في مواجهة قبة بارك مونسو وعلى الرغم من خسـارات ديرفيـو فـي الشركة الزراعية وشركة شقيقه (دفـع لشـقيقه ٤٠٠,٠٠٢ فرنك لإنقاذه من الإفلاس) استطاع ديرفيو أن يوفر حوالي ٥ ملايين فرنك من نشاطه في مصر. وفي ١٨٧٢ افتتح بنكًـا في باريس، استطاع بعـد ذلـك أن يسـاعد فـي تأسـيس



مشروعات صناعية عديدة، من بينها شركات تعدين في اليونان وجنوب ويلز والشركة العامة للكبريت الكيميائي بباريس. وفي بعض هذه المشروعات كان ديرفيو مرتبطاً برجال عرفهم في مصر من قبل، مثل سابتييه وأوتري، اللذين كانا يوما ما قنصلين في الإسكندرية ثم اشتهرا بعد ذلك كرأسماليين وأصحاب مشاريع. وفي شركة الكبريت كان شركاء ديرفيو هم ماليت وهوتينجر وفيرن... وكلهم من ألمع الأسماء في المالية العالمية.

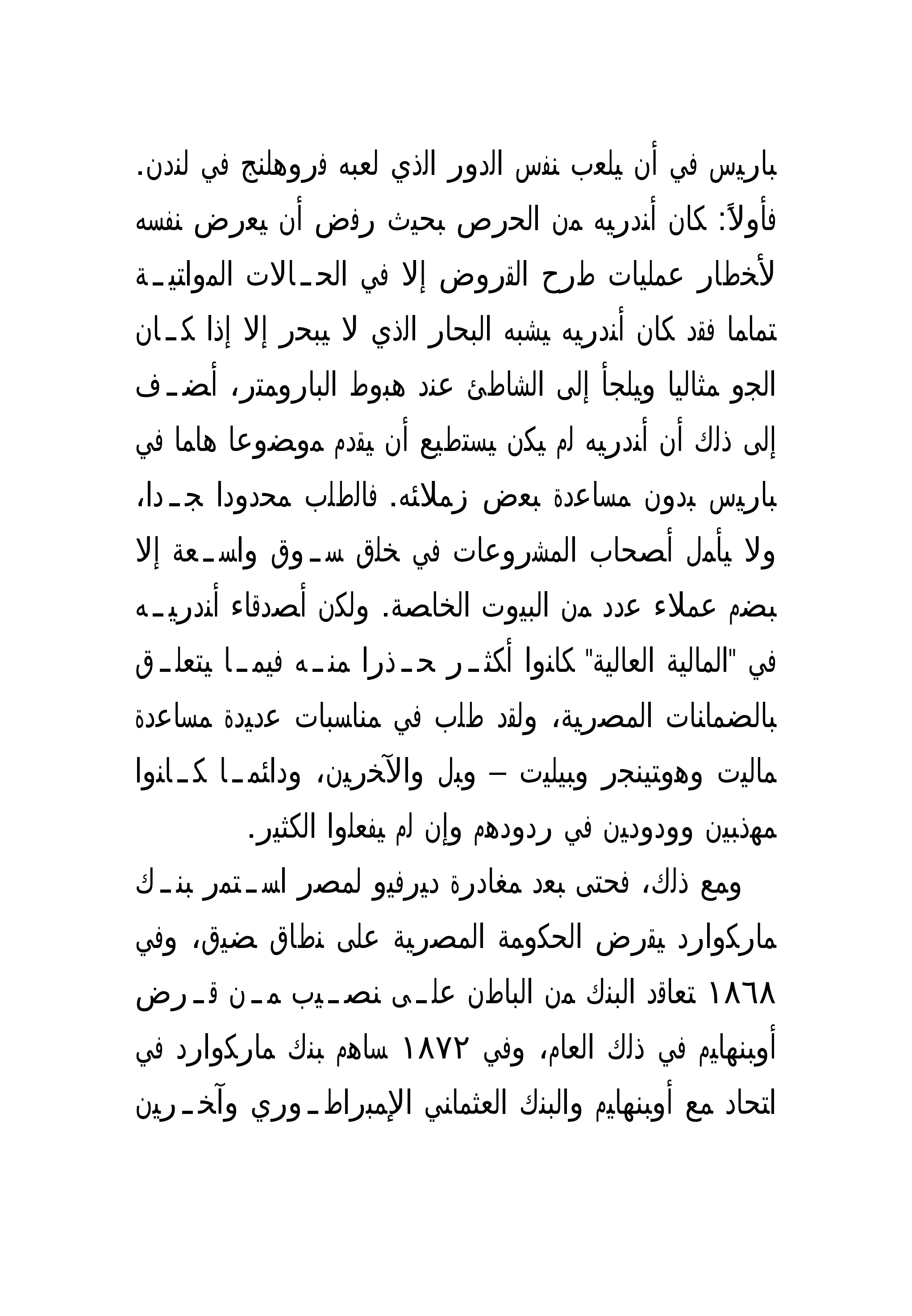
وفي ١٨٧٨ كان ديرفيو واحدا من أصحاب مشروع بنك الاتحاد العام، والبنك الإنجليزي – العالمي في ١٨٨٠، والبنك التجاري الصناعي في ١٨٨١ الذي أصبح بعد ذلك واحدا من أهم بنوك فرنسا واتخذ اسم بنك الائتمان الصناعي والتجاري. وكان هذا قمة نشاطه في باريس. ولقد انهار بنك الإتحاد العام في ١٨٨٢، وعلى الرغم من أن ديرفيو كان قد استقال من مجلس الإدارة في ١٨٧٩ لخلافات في السياسة، إلا أنه كان قد أخطأ وترك أمواله في البنك. وفي نفس الوقت فقد ديرفيو ٤٠٠,٠٠٠ فرنك في شركة أخرى، ٩٠٠,٠٠٠ فرنك اختلسها صديق كان محل ثقته. وفي السنوات التالية

كانت هناك خسارات أخرى، وفي عام ١٨٨٧ كان علي ديرفيو أن يوقف أعماله. وخلال عام واحد دفع ديرفيو ديونه بالكامل مستهلكًا ثروته خلال السداد.

ولم يعد بعد ذلك إلى النشاط المالي أبدا. وفي ١٩٠٥ مات ديرفيو في ظروف متواضعة.. رجل لطيف أبيض اللحية فوق الثمانين. وكان دائما ورعا تقيا، أدت تبرعاته السخية للكنيسة الكاثوليكية إلى أن يمنحه البابا في ١٨٨٠ لقب كونت روماني، ومازالت عائلته تذكره حتى اليوم لإخلاصه ومحبته التي دفعته إلى التضحية بمبالغ كبيرة من أجل رخاء أقاربه الأقل منه. ومن زوايا عديدة يعتبر ديرفيو أقدر وأذكى التجار والممولين خلال مائتي عام من عهد التجار والممولين، ولقد أوشك مرتين في حياته المهنية أن يكسب له مكانًا في الدائرة الخاصة للمالية الدولية. ولكن الخطأ في هذه الحالة يكلف ميلاً أو أكثر. لقد وصل ديرفيو إلى أبعد الحدود ولكنه خسر كل شيء.



ومثل ديرفيو لم يحقق لفريد أندريه هدفه في المالية المصرية أبدا. فالبنك القومي لم يتحقق، ولم ينجح هو في


باريس في أن يلعب نفس الدور الذي لعبه فروهلنج في لندن. فأولاً: كان أندريه من الحرص بحيث رفض أن يعرض نفسه لأخطار عمليات طرح القروض إلا في الحالات المواتية تماما فقد كان أندريه يشبه البحار الذي لا يبحر إلا إذا كان الجو مثاليا ويلجأ إلى الشاطئ عند هبوط البارومتر، أضف إلى ذلك أن أندريه لم يكن يستطيع أن يقدم موضوعا هاما في باريس بدون مساعدة بعض زملائه. فالطلب محدودا جدا، ولا يأمل أصحاب المشروعات في خلق سوق واسعة إلا بضم عملاء عدد من البيوت الخاصة. ولكن أصدقاء أندريه في "المالية العالية" كانوا أكثر حذرا منه فيما يتعلق بالضمانات المصرية، ولقد طلب في مناسبات عديدة مساعدة ماليت وهوتينجر وبيليت – وبل والآخرين، ودائما كانوا مهذبين وودودين في ردودهم وإن لم يفعلوا الكثير.

ومع ذلك، فحتى بعد مغادرة ديرفيو لمصر استمر بنك ماركوارد يقرض الحكومة المصرية على نطاق ضيق، وفي ١٨٦٨ تعاقد البنك من الباطن على نصيب من قرض أوبنهايم في ذلك العام، وفي ١٨٧٢ ساهم بنك ماركوارد في اتحاد مع أوبنهايم والبنك العثماني الإمبراطوري وآخرين

لإقراض إسماعيل ستة ملايين جنيه لفترة متوسطة غير أن أهم عمليات البنك في مصر هي تلك التي لم تتحقق أبدا فقد حاول أندريه أن يغري إسماعيل على أن يبيع أسهمه في القناة، وكان الخديوي راغبا في ذلك، ووضعت الخطط بحيث يمكن بيع الأسهم بدون خفض السعر غير أن إسماعيل اضطر إلى استبعاد المشروع في مواجهة إشارة من بريطانيا بمعارضة العملية. وفي الدبلوماسية تكون الإشارة في كثير من الأحيان بمثابة الأمر.

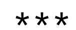
أما الفريد أندريه نفسه فقد بدا في أخريات حياته يجمع بين السياسة والعمل المصرفي. وفي ١٨٧٠ رشح ليكون نائبا عن الدائرة التاسعة بباريس، وفي العام التالي انتخب في المجلس حيث ظل حتى عام ١٨٧٦، مصوتًا بشكل عام إلى جانب" الجمهوريين المحافظين" كما كانوا يسمونهم، وفي نفس الوقت كان أندريه واحدا من المتفاوضين مع ليون ساي في تعويضات حرب ١٨٧١، وفي ١٨٧٤ عين في المجلس الأعلى للتجارة والصناعة، وكل هذه الاهتمامات السياسية استغرقت جزءا كبيرا من وقته ولكنه كسب في مقابل ذلك علاقات جديدة وأعمالاً جديدة كذلك، فمثلاً شهدت سنوات ما

بعد ١٨٧٠ نشاطًا كبيرا لبنك أندريه فـي الإشـراف علـى قروض الحكومة الفرنسية والحكومات الأجنبية، وفي سنوات ١٨٧١ – ١٨٨٠ حقـق البنـك أرباحـا صـافية قـدرها ١٤,٩٦٤,٠٠٠ فرنك مقابل ١٠,٦١٠,٠٠٠ في العقد السابق.

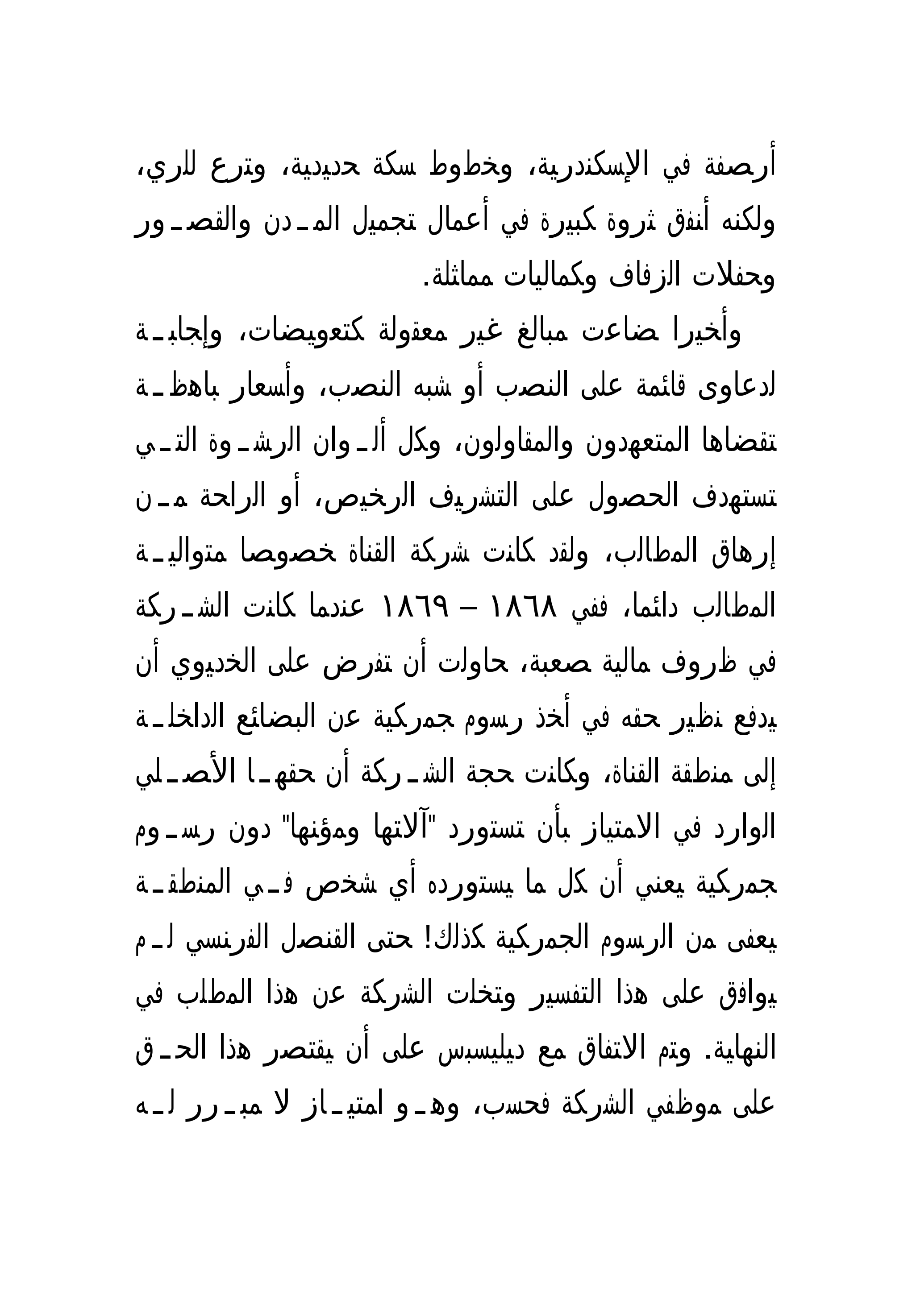
عند ذلك الوقت كان ألفريد أندريه يمنح كل الألقاب التـي يتطلع إليها المصرفي الفرنسي عادة: كان وصيا على بنـك فرنسا ولا يوجد في ميدان الأعمال في فرنسا مركز له مثـل هذه الأهمية والسمعة، وكان مديرا في سكة حديد بـاريس – ليون البحر الأبيض، وفي شركة المسـيجاري مـا ريـتم، والشركة السويسرية للصناعة وشركة التأمين الأهلية والبنك العثماني الإمبراطوري... إلخ. وعندما اعتزل أخيـرا فـي ١٨٨٧ كان رجلاً عجوزا عظيما واحدا من أقدم السياسـيين في المالية الفرنسية.

وكان آنذاك في سن الستين، وأمامه عدد مـن السـنوات الفعالة المربحة في مجال الأعمال، ولكنه كان يشـعر أن ا قد منحه فسحة من الوقت لا يستطيع أن يضيعها في كسـب المال. وهكذا كرس سنواته الأخيرة لأعمال الخير والأعمال الإنسانية التي كانت دائما جزءا هاما من حياته. ولم ينجـب

أندريه أبناء يخلفونه من بعده. وعلى الرغم مـن أن شـقيقه الوحيد جورج يصغره بتسعة عشر عاما إلا أنه سـبقه إلـى الموت، وعندما مات أندريه في ١٨٩٦ كان آخـر رعيلـه، وهو رعيل من المصرفيين عاش أكثر من مائتي عام.



ومن بين كل الممثلين في المسرحية كان إسـماعيل هـو أسوأ حظًا، هذا إذا استثنينا الشعب المصري بالطبع. ولاشك أنه مسئول عن ذلك إلى حد كبير، لقد بقيت كل عيوبه كمـا هي: الطموح المبالغ فيه، وعدم التبصر جريا وراء العظمة، والسفه والتبذير في شؤون المال، وعندما انتهى رواج القطن بعودة الولايات المتحدة إلى السوق العالمي، تحول إلى السكر وأنفق ثروات في بناء مصانع لتكرير محصوله. وإذ لم يكن هناك نقص شديد في إنتاج السكر، كما كان الحال في القطن، كانت النتائج بطيئة ومخيبة للآمال. ولم يتخل إسماعيل عـن أحلامه في إمبراطورية أفريقية، ولذلك أنفق مبالغ ضخمة في رحلات استكشافية وعسكرية في أعالي النيل، ولكن المنطقة ظلت متمردة، وخط سكة حديد الخرطوم لم يتحول إلى واقع أبدا، واستمر إسماعيل في شتى برامج المروعـات العامـة:



أرصفة في الإسكندرية، وخطوط سكة حديدية، وترع للري، ولكنه أنفق ثروة كبيرة في أعمال تجميل المدن والقصور وحفلات الزفاف وكماليات مماثلة.

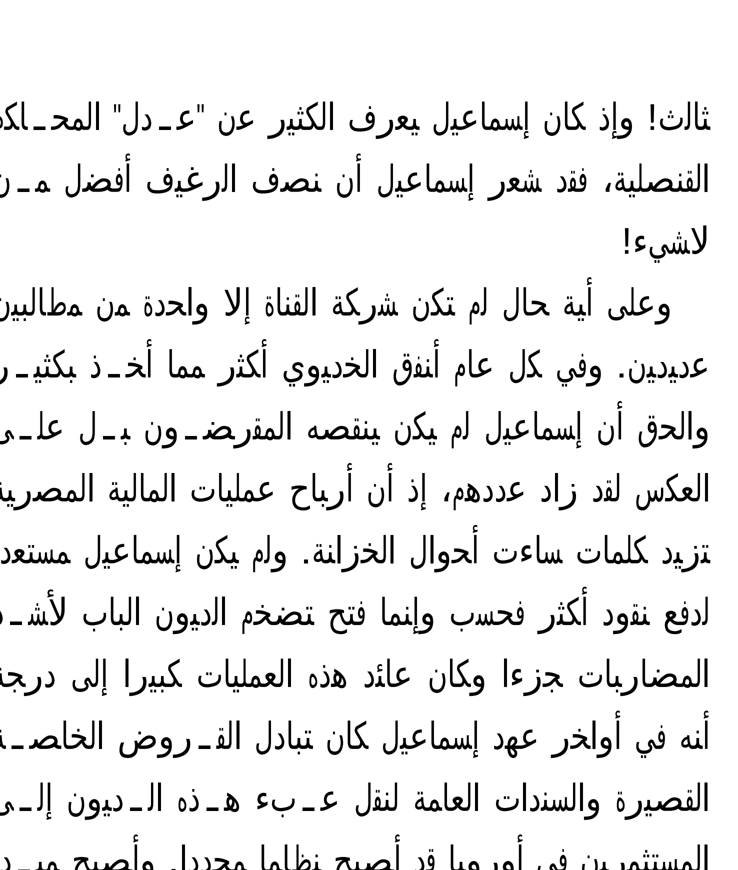
وأخيرا ضاعت مبالغ غير معقولة كتعويضات، وإجابة لدعاوى قائمة على النصب أو شبه النصب، وأسعار باهظة تقضاها المتعهدون والمقاولون، وكل ألوان الرشوة التي تستهدف الحصول على التشريف الرخيص، أو الراحة من إرهاق المطالب، ولقد كانت شركة القناة خصوصا متوالية المطالب دائما، ففي ١٨٦٨ – ١٨٦٩ عندما كانت الشركة في ظروف مالية صعبة، حاولت أن تفرض على الخديوي أن يدفع نظير حقه في أخذ رسوم جمركية عن البضائع الداخلة إلى منطقة القناة، وكانت حجة الشركة أن حقها الأصلي الوارد في الامتياز بأن تستورد "آلاتها ومؤنها" دون رسوم جمركية يعني أن كل ما يستورده أي شخص في المنطقة يعفى من الرسوم الجمركية كذلك! حتى القنصل الفرنسي لم يوافق على هذا التفسير وتخلت الشركة عن هذا المطلب في النهاية. وتم الاتفاق مع ديليسبس على أن يقتصر هذا الحق على موظفي الشركة فحسب، وهو امتياز لا مبرر له

ويوضح إلى أي مدى كانت مصر حريصـة علـى تهدئـة ديليسبس وتهدئة الإمبراطور من ورائـه. ودفـع القنصـل الفرنسي وظيفته ثمنًا لضميره الحي.

إن هذه الهزيمة الجزئية لديلسبس (وهي الهزيمة الوحيـدة التي واجهها في معاملاته مع الحكومة المصرية) دفعته إلـى البحث عن حجج أخرى للهجوم على الخزانـة المصـرية، ووجد حجته فورا (فخزانة الشركة لم تكن تحتمل التـأخير) في كل النفايات التي لم تعد مفيدة للشركة، أو أنها لـم تكـن ملكًا لها على الإطلاق. وهكذا فوفق اتفـاق ١٨٦٩ باعـت الشركة للحكومة المصرية المعسكرات والمستشفيات والمباني التي أقيمت خلال فترة شق القناة ولـم تعـد مطلوبـة الآن، ومحجر سمحت الحكومة للشركة أن تستغله لأغراض البناء، والحق الذي ذكرناه آنفًا في استيراد بضائع معفـاة لحسـاب موظفي الشركة (وهو حق وصفه ديلسبس بأنه عبء إذ على الشركة أن تحتفظ بقوة عمل كأمر واقع حتى تستفيد من هذا الحق!). وحق الشركة في الصيد وحدها في القناة والبحيرات المحيطة (وهو حق اعترف ديلسبس بأنه لم يمـنح للشـركة أبدا) وسائر "الحقوق" الوهمية، وأخيرا وهذا هو الأهم لمصر

تنازلت الشركة عن أية مطالب أخرى. وإذ كانت القناة على وشك الانتهاء، شعر ديلسبس أنه قد حان الوقت لأن يوقـف غزوات نهبه!

ودفعت الحكومة المصرية في هذا الاتفـاق ٣٠ مليـون فرنك. ولما كانت بلا نقود تخلت عن حقها في فوائد وأرباح أسهمها في الشركة لمدة خمسة وعشـرين عامـا. وبـدوره أصدر ديلسبس ١٢٠,٠٠ سند بسـعر ٢٦٠ فرنـك للواحـد تغطي الكوبونات المعزولة. وكان إجمالي ما حققته الشـركة من هذه الصفقة حوالي ٦٠ مليون فرنك، بينما يأمل مشـترو هذه السندات في فوائد قدرها ١١٠ ملايين فرنك خلال فتـرة الخمسة والعشرين عاما. وكأن كل هذا لم يكن كافيا، فوافقت الحكومة المصرية على أن تشاركها الشركة في مكاسب بيع الأراضي التي حول القناة بعد تحسنها، هذا على الرغم مـن أن قرار تحكيم الإمبراطور كان صريحا في منع الشركة من أي مكاسب من هذا المصدر. والحـق أن ديليسـبس كـان مستعدا لأن يبرر موقفه على أساس أنه إذا كان قرار التحكيم قد حرم الشركة من تحقيق أي كسب من هذه الأراضي، فإن قرار التحكيم لا يمنع الشركة من منح هذا "الحـق" لطـرف

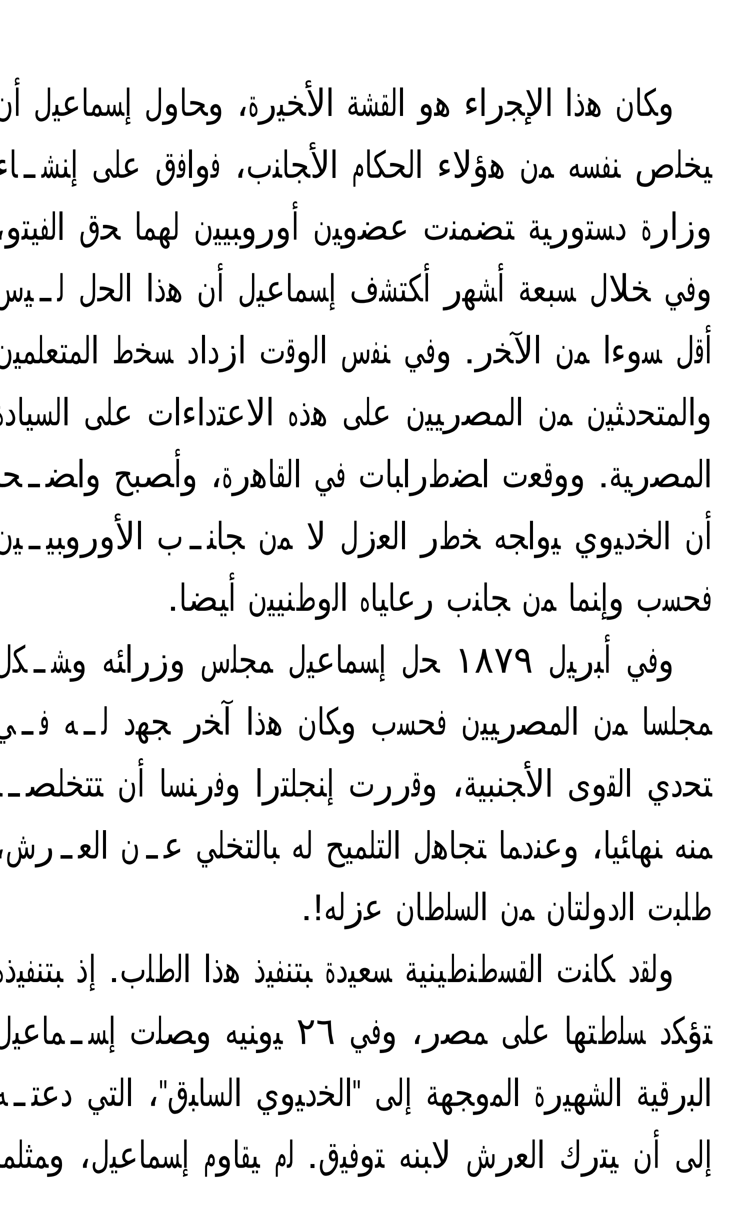


ثالث! وإذ كان إسماعيل يعرف الكثير عن "عدل" المحاكم القنصلية، فقد شعر إسماعيل أن نصف الرغيف أفضل من لاشيء!

وعلى أية حال لم تكن شركة القناة إلا واحدة من مطالبين عديدين. وفي كل عام أنفق الخديوي أكثر مما أخذ بكثير والحق أن إسماعيل لم يكن ينقصه المقرضون بل على العكس لقد زاد عددهم، إذ أن أرباح عمليات المالية المصرية تزيد كلمات ساءت أحوال الخزانة. ولم يكن إسماعيل مستعدا لدفع نقود أكثر فحسب وإنما فتح تضخم الديون الباب لأشد المضاربات جزءا وكان عائد هذه العمليات كبيرا إلى درجة أنه في أواخر عهد إسماعيل كان تبادل القروض الخاصة القصيرة والسندات العامة لنقل عبء هذه الديون إلى المستثمرين في أوروبا قد أصبح نظاما محددا. وأصبح مبدأ ديرفيو القائل بأن طريق كسب النقود في المالية الخديوية هو إشباع جوع إسماعيل إلى المال ودفعه إلى الحد الذي يصبح فيه القرض العام هو الشيء الوحيد المنقذ له – قانونًا لمن جاءوا بعده.

وفي النهاية انهار جبل الورق. وفي ١٨٧٣ – ١٨٧٤ كان قرض الاثنين وثلاثين مليونًا من الجنيهات نجاحا كبيرا للمتعاقدين – بفضل كرم إسماعيل في سحب الكستناء لهم من النار – وإن كان كارثة للخزانة المصرية. وكانت العمليات التالية أبهظ ثمنًا، وفي نهاية ١٨٧٥ واجهت مصر مسألة توقف الدفع، وحاول إسماعيل أن يوقف الكارثة بالموافقة على بيع كل أسهمه في شركة القناة، ولم يحصل بعد ذلك إلا على أربعة جنيهات، وهو مبلغ صغير إذا ما قيس بما حدث لمالية بلاده. ولكنه كان محظوظًا بأن يحصل على هذا المبلغ.

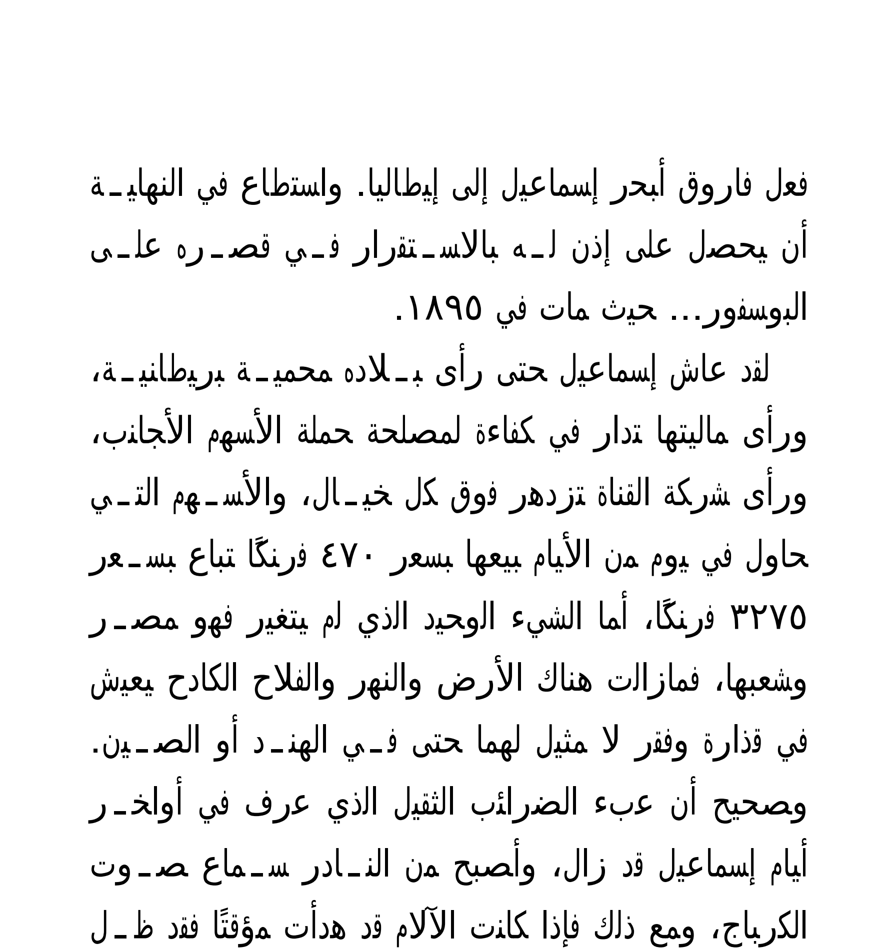
وفي الأشهر الأولى من ١٨٧٦ كان إسماعيل يقترض بفائدة ٣٠٪، وبدأ بعض اللجان الأوروبية تبحث حالة المالية المصرية. وبسبب تقاريرها أنشئ صندوق الدين في مايو. وأدت تحقيقات أخرى في نوفمبر من نفس العام إلى إقامة الرقابة الثنائية، حيث أشرف مندوب إنجليزي على الإيرادات، وأشرف مندوب فرنسي على المصروفات، وفي نفس الوقت أعلن تدويل السكة الحديدية وميناء الإسكندرية. وفي ١٨٧٨ وضعت الدائرة السنية في أيد أوروبية.



وكان هذا الإجراء هو القشة الأخيرة، وحاول إسماعيل أن يخلص نفسه من هؤلاء الحكام الأجانب، فوافق على إنشاء وزارة دستورية تضمنت عضوين أوروبيين لهما حق الفيتو، وفي خلال سبعة أشهر أكتشف إسماعيل أن هذا الحل ليس أقل سوءا من الآخر. وفي نفس الوقت ازداد سخط المتعلمين والمتحدثين من المصريين على هذه الاعتداءات على السيادة المصرية. ووقعت اضطرابات في القاهرة، وأصبح واضحا أن الخديوي يواجه خطر العزل لا من جانب الأوروبيين فحسب وإنما من جانب رعاياه الوطنيين أيضا.

وفي أبريل ١٨٧٩ حل إسماعيل مجلس وزرائه وشكل مجلسا من المصريين فحسب وكان هذا آخر جهد له في تحدي القوى الأجنبية، وقررت إنجلترا وفرنسا أن تتخلصا منه نهائيا، وعندما تجاهل التلميح له بالتخلي عن العرش، طلبت الدولتان من السلطان عزله!.

ولقد كانت القسطنطينية سعيدة بتنفيذ هذا الطلب. إذ بتنفيذه تؤكد سلطتها على مصر، وفي ٢٦ يونيه وصلت إسماعيل البرقية الشهيرة الموجهة إلى "الخديوي السابق"، التي دعته إلى أن يترك العرش لابنه توفيق. لم يقاوم إسماعيل، ومثلما



فعل فاروق أبحر إسماعيل إلى إيطاليا. واستطاع في النهاية أن يحصل على إذن له بالاستقرار في قصره على البوسفور... حيث مات في ١٨٩٥.

لقد عاش إسماعيل حتى رأى بلاده محمية بريطانية، ورأى ماليتها تدار في كفاءة لمصلحة حملة الأسهم الأجانب، ورأى شركة القناة تزدهر فوق كل خيال، والأسهم التي حاول في يوم من الأيام بيعها بسعر ٤٧٠ فرنكًا تباع بسعر ٣٢٧٥ فرنكًا، أما الشيء الوحيد الذي لم يتغير فهو مصر وشعبها، فمازالت هناك الأرض والنهر والفلاح الكادح يعيش في قذارة وفقر لا مثيل لهما حتى في الهند أو الصين. وصحيح أن عبء الضرائب الثقيل الذي عرف في أواخر أيام إسماعيل قد زال، وأصبح من النادر سماع صوت الكرباج، ومع ذلك فإذا كانت الآلام قد هدأت مؤقتًا فقد ظل البؤس والمرض كما هما، لا تخفف منهما المتع الحيوانية، وظل هذا نصيب الفلاح منذ بدء التاريخ.

# الفصل السادس عشر

## الخاتمة

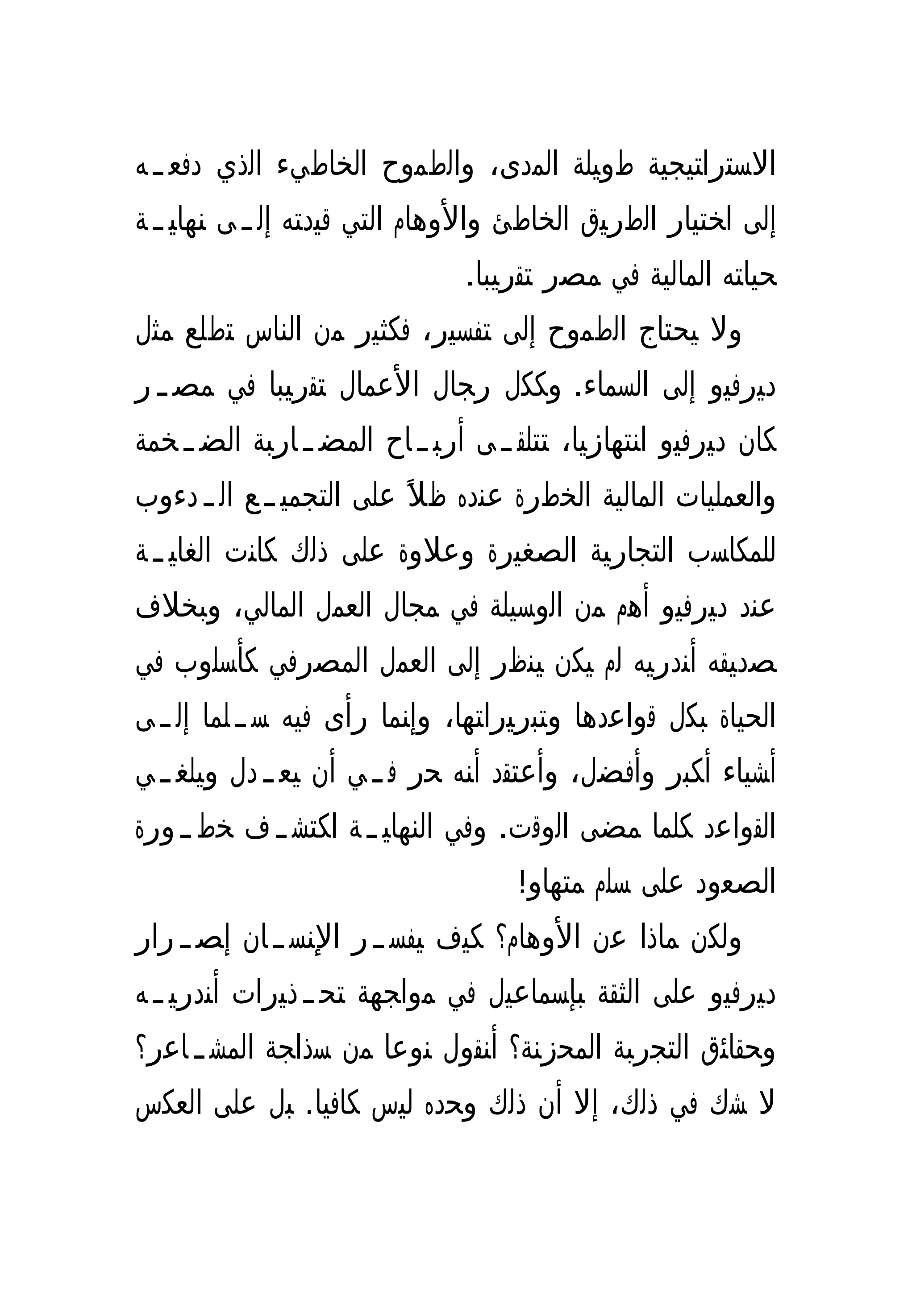
إن أسباب فشل ديرفيو النسبي في مصر عديدة معقدة (من الصعب أن نستخدم كلمة الفشل بالمعنى المطلق للكلمة فـي وصف رجل اعتزل في فرنسا ومعه ثروة قدرها ٥ ملايـين فرنك). فسقوط بنك ديرفيو كان متضمنًا في طابع ازدهـاره السريع، ومن ناحية أسس هذا البنك ازدهـاره علـى رواج القطن، وكان من المحتم أن يتأثر بانهيار الأسـعار. ومـن ناحية أخرى كان تفوق ديرفيو الشخصي فـي الإسـكندرية ناجما عن علاقاته بالخديوي، وهي علاقات فرضـت عبئًـا ضخما على موارده. ولقد كانت الشركة تتحمل هذا العـبء بصعوبة في أوقات الرخاء، فلما جاءت الأزمة انهارت مـن شدة الإجهاد، ومما عقد الموقف اعتماد الشركة على تعـاون ومساعدة المالية الأوروبية التي توقفت قـدرتها واسـتعدادها على المساعدة غالبا على عوامـل خارجـة عـن الموقـف

التجاري في مصر. وعلى وجه الخصوص زاد مـن قسـوة اعتماد ديرفيو على أوروبا أن علاقاته الرئيسية كانت بباريس لا بلندن، وأن مراسليه في باريس كانوا من أشد المحـافظين في سوق محافظة.

تلك كانت، من جانب، الأسباب الموضوعية لفشـل بنـك ديرفيو وشركاه.

ومن جانب آخر كان هذا الفشل من صنع رجل بقدر مـا كان بسبب تحالف مجموعة من الظروف غير المواتية. وبهذا المعنى كان ديرفيو أسوأ أعداء نفسه.

ومن الخطأ أن نصور هذا العامل الشخصي بأنه أقل فـي أهميته – أو أكثر – مـن الاعتبـارات الموضـوعية التـي لحظناها فيما سلف، فالمؤرخ الـذي يقتـرح مقارنـة ووزن متغيرات ذات طبيعة مختلفة، أي الذي يحاول جمع وطـرح التفاح والكمثرى، هو في غالب الأمر أكثر جرأة وأقل حكمة. ولنقل ببساطة إن سوء إدارة ديرفيو لشركته ومركـزه كـان عنصرا أساسيا في فشله النهائي. ونحـن لا نعنـي بسـوء الإدارة الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها من حين لآخر (فكـل رجل أعمـال يرتكـب أخطـاء) وإنمـا نعنـي الأخطـاء



الاستراتيجية طويلة المدى، والطموح الخاطيء الذي دفعه إلى اختيار الطريق الخاطئ والأوهام التي قيدته إلى نهاية حياته المالية في مصر تقريبا.

ولا يحتاج الطموح إلى تفسير، فكثير من الناس تطلع مثل ديرفيو إلى السماء. وككل رجال الأعمال تقريبا في مصر كان ديرفيو انتهازيا، تتلقى أرباح المضاربة الضخمة والعمليات المالية الخطرة عنده ظلاً على التجميع الدءوب للمكاسب التجارية الصغيرة وعلاوة على ذلك كانت الغاية عند ديرفيو أهم من الوسيلة في مجال العمل المالي، وبخلاف صديقه أندريه لم يكن ينظر إلى العمل المصرفي كأسلوب في الحياة بكل قواعدها وتبريراتها، وإنما رأى فيه سلما إلى أشياء أكبر وأفضل، وأعتقد أنه حر في أن يعدل ويلغي القواعد كلما مضى الوقت. وفي النهاية اكتشف خطورة الصعود على سلم متهاو!

ولكن ماذا عن الأوهام؟ كيف يفسر الإنسان إصرار ديرفيو على الثقة بإسماعيل في مواجهة تحذيرات أندريه وحقائق التجربة المحزنة؟ أنقول نوعا من سذاجة المشاعر؟ لا شك في ذلك، إلا أن ذلك وحده ليس كافيا. بل على العكس

فالأوهام ديرفيو – أو غروره – نتائج أبعد كثيـرا – وتلـك أمور تستحق البحث بشيء من التفصيل.

فإذا كان ديرفيو رجلاً أمينًا في أعماقه، فقد وفق في داخل نفسه بين دوافع الربح الأنانية عنده وبين رغبته المخلصة في مساعدة إسماعيل على أن يجعل مصـر مزدهـرة. وكـان الاعتبار الأول أساسيا من ناحية الواقع، وكان الاعتبار الثاني أساسيا من ناحية المبدأ وصحيح أن ديرفيو لم يذهب إلى حد الاعتقاد أن قروضه لإسماعيل سنة ١٨٦٣ – التي استهدفت ضمان خضوع الخديوي ودفعه إلى فكرة القـرض العـام – كانت عملاً من أعمال الخير المنزه عـن الغـرض، ولا أن خدماته الشخصية لإسماعيل (كسكرتير خاص وكاتم سره... إلخ) قدمت بروح الكرم الذي لا أنانية فيه. ولكن ديرفيو كان معجبا بما يصنعه هو لإسماعيل أكثر من إعجابه بمـا كـان يصنعه إسماعيل له وفي صفحة الحساب الذي قدره ديرفيـو بشكل غير واع – لعلاقته بالخديوي كانـت خدماتـه تفـوق جزاءه، ومن هنا يتبين سبب إشارته المستمرة إلـى الـدين المستحق له، وإشارته عندما تقدم الزمن وفتـرت عواطـف الرجلين إلى الجحود الذي رآه.

ولاشك أن ديرفيو كان مخلصا في موقفه هذا، فقد كـان يعتقد بحق أنه بتقديم المال إلى الخديوي بفوائد عالية. كـان يعطي أكثر مما يأخذ. وأن عمولة ١٠% والأسعار الباهظـة المأخوذة عن البضائع المقدمة إلى القصر والحكومة ليسـت أمرا مبالغًا فيه، وأن المصائب التي أدى إليها وضع أرصدته – عن وعي وإرادة – تحت تصرف إسـماعيل هـي خطـأ إسماعيل، ولقد خاب أمله وتألم عندما أحس استعداد عميلـه الخديوي أن يتخلى عنه في وقت الحاجة، وبلغ استياؤه إلـى حد استخدام وسائل الضغط السياسي وغيره من الوسائل التي كان قد أدانها من قبل، ولكن أشد ما يلفت النظر أنه حتى بعد خصامه المرير مع سيده. ظـل يأمـل ويتوقـع أن يشـمله إسماعيل برعايته ويساعده.

والخلاصة أن ديرفيو كان متفائلاً بالمعنى الدقيق للكلمـة، فقد كان يعتقد في نبل ذاته، وفي نبل الآخرين أيضا، وشـعر أنه كان طيبا مع إسماعيل وتوقع أن يكون إسـماعيل طيبـا معه. غير أن هذا يؤدي بنا إلى السؤال الحقيقي: كيف أمكن لديرفيو أن يوفق بين حقائق سـلوكه إزاء إسـماعيل وبـين مفهومه عن هذا السلوك.

وربما لا يستحق هذا السؤال إجابة لو كان الأمر متعلقًـا بديرفيو وحده، لو كان هذا التوفيق بين المسلك والضمير هو ثمرة الترشيد الفردي باستخدام حجج لها طابع شخصـي، إن على كل واحد منا أن يتعايش مع نفسـه، ومعظـم النـاس ينجحون في ذلك. ولكن ديرفيو لم يكن وحده. فقد كان أكثـر دقة وشرفًا من زملائه بالإسكندرية ومعظمهم رضـي عـن نفسه بتبريرات بهلوانية، ويكفي أن يقـرأ المـرء أرشـيف القنصليات ليصطدم بالإخلاص الذي قدمت به معظم المطالب ضد حكومة الخديوي، وبالاستياء الأخلاقي الحقيقي من جانب أشد الأوغاد شهرة عندما وجهوا بجهود مصر لحماية نفسها من النهب!. وغني عن البيان أنه كان هناك عدد من رجـال الأعمال تظاهروا بالغضب لأن مصر قـد خانـت الأمانـة، وحاولوا أن يلونوا مطالبهم بالقيم الخلقية، فمن الصعب مـثلاً أن ننسب إلى "بريفي" صفة الأمانة، وهي أرخص الفضائل. ولكن المؤرخ مع ذلك مضطر إلى إدراك أن معظم مجتمـع رجال الأعمال في مصر كانوا أمناء من وجهة نظر أنفسـهم وهذا الاتحاد بين الاستغلال الواقعي الغيـر مبـدئي بشـكل واضح وبين الضمائر الواضحة المستريحة هو الجانب البارز

في العلاقة بين المستعمرة الأجنبية وممثليها الدبلوماسيين من ناحية وبين السكان الوطنيين والحكومة من ناحية أخرى.

وتفسير ذلك يكمن في أنه بينما كان معظم الأوروبيين في مصر يعيشون وفقًا للمبادئ، كان هناك في الحقيقة نوعان من المبادئ: مبادئ للتعامل في داخل مجموعة الغربيين، ومبادئ للتعامل مع السكان المحليين، وبعض الأوروبيين كانوا أكثـر حدة من الآخرين في تحديد حد فاصل بين المجتمعين. فقـد كان هناك من الأوروبيين من يعتقد أن التركي خائن بطبيعته وأن العدل الإسلامي فاسد، وأن المواطن المحلـي خسـيس وجدير بالاحتقار[1] وكان هنـاك آخـرون لا يعتقـدون أن التركي سيئ عن قصد وإنما هو كسول ومهمل، ويـدركون

---

[1] ابتداء من هذه الفقرة، وفي فقرات قادمة، يرى القارئ نماذج مـن تعسف عديد من الأوروبيين آنذاك – وحتى اليوم - في فهم المجتمـع المصري وروحه وحضارته، وفي الفقرات التالية تبدو محاولتهم تفسير عداء المصريين للأوروبيين آنذاك على أساس ديني معادي للمسـيحية؛ ولاشك أن هذا التفسير مناقض للحقيقة والواقع، وهو لـيس إلا سـتارا لتغطية عداء الشعب المصري – مسـلمين ومسـيحيين – للاسـتغلال الاقتصادي والاجتماعي البشع الذي عاناه على يد الأوروبيين.
(المترجم)

صحة القانون الإسلامي في إطار المجتمع المصـري، وإن كانوا يشعرون أنه لا يقدم حماية كافية للأجانب الذين تعودوا على شرائع أخرى، وأن المحاكم الوطنية خاضعة إلـى حـد كبير لضغط الحكومة، وهؤلاء يشـعرون بـالعطف علـى العربي لا احتقاره وأن كانوا ساخطين على عدم تكيفـه مـع النظام والدقة المتضمنة في الصناعة الحديثة والتجارة. وثمة أناس كانوا يرون في كل مصري عدوا كامنًا تحتاج نوايـاه السيئة إلى اليقظة والإجراءات العنيفة، وآخرون ينظرون إلى المواطنين المحليين كأطفال يحتاج سوء تصرفهم وعبثهم إلى الرعاية الأبوية من جانب أصدقائهم وحمـاتهم الأوروبيـين. غير أن الجميع كانوا متفقين علـى أن المجتمـع المصـري متخلف وأن الحضارة المصرية أردأ مـن حضـارتهم، وأن الأوروبيين يتحملون الخضوع لعـادات الـبلاد، وأن علـى المصري أن يتعلم أساليب الأوروبيين ويقبـل عـدلهم، وأن مقاييس السلوك المقبولة في أوروبا – قيم الأمانة والتعامـل العادل والتعقل.. إلخ التي تشكل علـى الأقـل فـي المبـدأ العلاقات الاجتماعية والمالية في الغرب – ينبغي أن تعـدل حتى تناسب ظروف هذه البيئة الغريبة.

وليست مهمة هذا البحث الحكم على مزايا هـذا الـرأي، فالمهم عند المؤرخ الذي يختلف عن رجل علم الأخـلاق – هو أن يصف الظاهرة ويدرس نتائجها.

وبعض جوانب هذه المسألة قد نوقش فعـلاً مـن خـلال السياق، فالعدل الذي كان يمارس فـي المحـاكم القنصـلية بالإسكندرية أو في المفاوضات مع الحكومة المصرية لم يكن إلا كاريكاتيرا للمثل الغربية، وفي العادة روعيت المحافظـة على الشكل، إذ كان على الأوروبي أن يثبت دعواه، ولكـن المقاييس المزدوجة كانت تنعكس في الوزن المختلف الـذي يعطي لشهادة الأوروبي أو مصالحه بالنسبة لشهادة المصري أو مصالحه، فكلمة الرجـل الأوروبـي أثمـن مـن كلمـة المصري، وأملاكه أغلى من أملاك المصري، ومحاميه أقيم من محامي المصري. وفي معظم الأحيان كان ادعاء الغربي هو البرهان، ومثول المصري دليلاً على المسـئولية. وبـدا وكأن كل الضـمانات القانونيـة والاحتياطـات وعـرائض الدعاوى والحواجز المعقدة للقانون الحديث قد زالـت تمامـا وظل الهيكل فحسب ليغطي فضيحة العدل المحدد سلفًا.

إلا أن القانون كان جانبا واحدا فحسب من العلاقـة بـين الغربي والمصري في مصر. فالمقياس المزدوج بكـل مـا يجره من مشاعر التفوق، يشكل كل فعـل ورد فعـل فـي المستعمرة الأوروبية، ويمكن ملاحظته في شكل التخاطـب وفي المجاملات التي تمنع أو تحجب، وفي شـعور الفخـر والتكبر الذي يظهره الغربي، وفي شعور الذلة والطاعة الذي يتوقعه، والأرشيف الدبلوماسي والكتيبات الخاصة بتلك الفترة مليئة بالقصص والبيانات التي تعكس هـذه العلاقـة، ومـن الممكن تأليف كتاب خاص عنها.



ومن وجهة نظرنا تعتبر النتائج المترتبة على هذا المقياس المزدوج ذات أهمية خاصة، أولاً: لمغزاها بالنسـبة لوضـع المستعمرة الأوروبية عموما. وثانيا: لدورها في نجاح وفشل إدوارد ديرفيو.

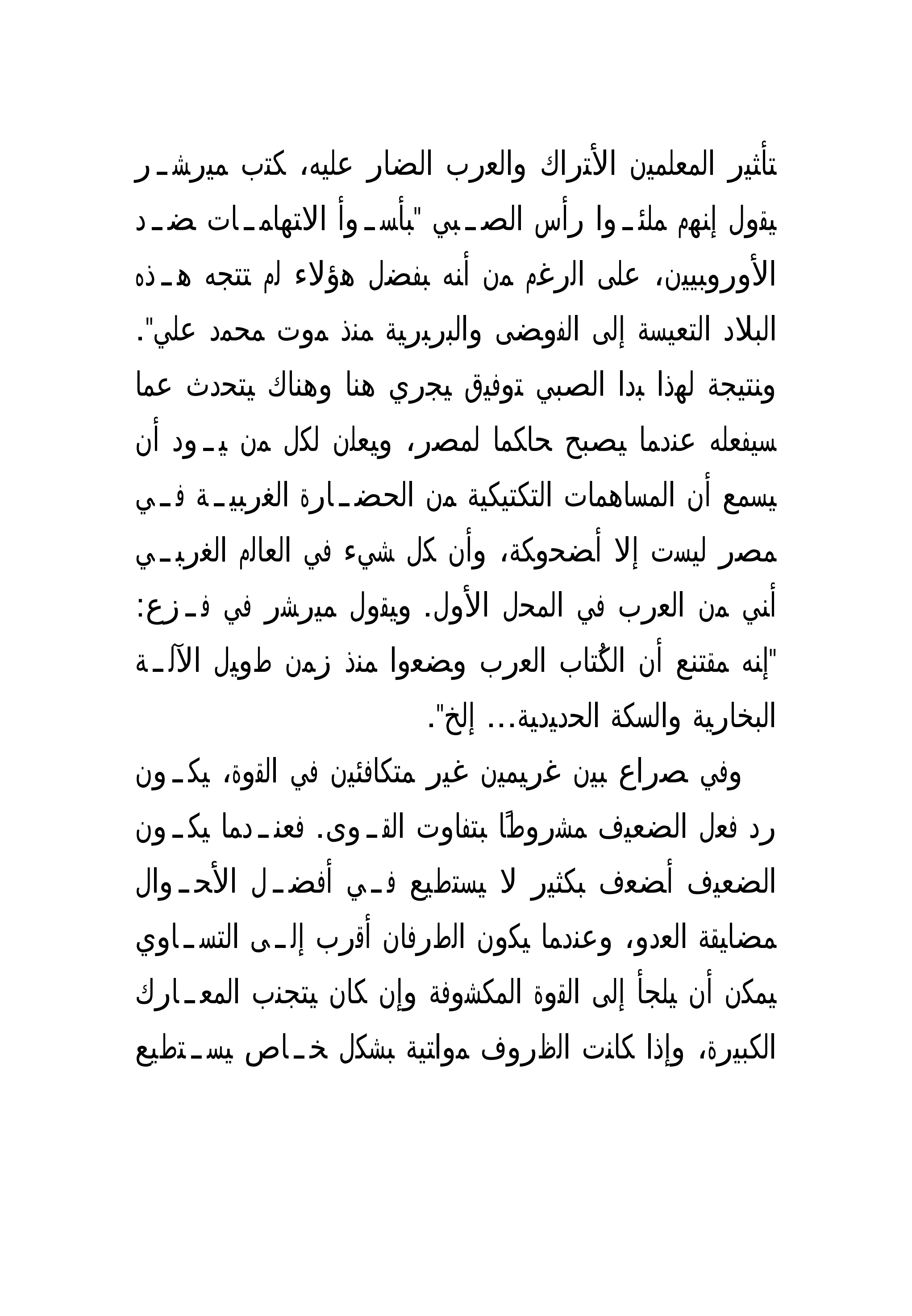
والأهم من كل شيء آخر، الأهم حتى من الثمن المـادي الضخم للإمبريالية هـو أن فـرض الوضـع الاجتمـاعي والروحي هو الذي شكل رد فعل المصري إزاء الأوروبـي. والحق أن أحدهما يتضمن الآخر. فالاستغلال المادي صعب

بل مستحيل بدون عقوبة القيم المزدوجة والقانون المـزدوج للسلوك الذي يناظرها. وإن لم يكن هذا القانون موجودا كان على المستغل أن يخلقه، ومع ذلك فعند دراسة التأثير المتعدد الجوانب للإمبريالية يتبين أن الإساءة إلى احترام الذات هـي التي تؤلم أكثر من غيرها. فالسـخط الـذي يثيـره الإذلال الروحي هو الذي يؤدي إلى استجابة غير رشيدة للاسـتغلال المعقول، والمقاومة غير المعقولة، وبالتأكيد غير المربحـة، التي تبديها كثير من دول العالم المتخلفة اليـوم للمؤسسـات التجارية الغربية لا تفهم إلا في هذا الإطار.

وصحيح أن الاستياء الطبيعي في مصر من التمييز فـي المعاملة ومن الوضع الأدنى قد عوضه إلى حد كبير إعجاب المصري الحقيقي واحترامه لمنجزات الحضارة الغربية ومنذ البداية حاول كثير ممن كانوا على صلة بالأجانب، بما فـي ذلك الخديوي نفسه، أن يقلدوا الغربي، وأن يحصـلوا بهـذا التقليد على موافقة جماعة كان تفوقها الحضاري والاجتماعي محل اعتراف ضمني ولقد كان ثمة عنصر مرضي في جهود سعيد وإسماعيل لتقديم نفسيهما إلى العـالم كأرسـتقراطيين بالمعنى الغربي، ولقد ذهب سعيد على وجه الخصوص إلـى

آخر حدود التطرف ليثبت نبل تربيته بالتبذير. أما إسماعيل فعل الرغم من قراراته المتعددة ضد هذا الاتجاه إلا أنه لم يتخلف كثيرا عن سلفه. ولقد تشبه سعيد بدوق ماكسيماليان، وتشبه إسماعيل بإمبراطور فرنسا نابليون، والاثنان استقبلا في مصر زوارا مرموقين وغير مرموقين من أوروبا في بذخ لا يماثله إلا سخاؤهما في رحلاتهما إلى أوروبا. وكل منهما دفع جزاء خوفه من الخجل أمام العالم الخارجي. ولم يكن هذا الموقف مجرد ضعف واستغلال للنفوذ كأداة في السياسة، فلا شيء يوضح قوة التطلع إلى موافقة الغرب قدر احتفال إسماعيل بافتتاح القناة، هذا الاحتفال الضخم لعمل فاقت تكاليفه في الهم والأسى تكاليفه في النقد والمال.

غير أن هناك حدا لفاعلية عنصر السمعة، ففي كل علاقة بين الأدنى والأعلى، يتعلم الأدنى في النهاية أن يتمرد على وضعه، وفي مصر حيث كان للسكان الوطنيين حضارة متقدمة عظيمة، ومقياس مزدوج لأعضاء المجتمع المسلمين وغير المسلمين، كان من المحتم أن يظهر رد فعل معاد. وفي هذا المجال لدينا خطاب مثير للكولونيل ميرشر، (معلم الأمير توفيق ابن إسماعيل) يحذر رؤساءه في باريس من



تأثير المعلمين الأتراك والعرب الضار عليه، كتب ميرشر يقول إنهم ملئوا رأس الصبي "بأسوأ الاتهامات ضد الأوروبيين، على الرغم من أنه بفضل هؤلاء لم تتجه هذه البلاد التعيسة إلى الفوضى والبربرية منذ موت محمد علي". ونتيجة لهذا بدا الصبي توفيق يجري هنا وهناك يتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكما لمصر، ويعلن لكل من يود أن يسمع أن المساهمات التكتيكية من الحضارة الغربية في مصر ليست إلا أضحوكة، وأن كل شيء في العالم الغربي أتي من العرب في المحل الأول. ويقول ميرشر في فزع: "إنه مقتنع أن الكُتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية... إلخ".

وفي صراع بين غريمين غير متكافئين في القوة، يكون رد فعل الضعيف مشروطًا بتفاوت القوى. فعندما يكون الضعيف أضعف بكثير لا يستطيع في أفضل الأحوال مضايقة العدو، وعندما يكون الطرفان أقرب إلى التساوي يمكن أن يلجأ إلى القوة المكشوفة وإن كان يتجنب المعارك الكبيرة، وإذا كانت الظروف مواتية بشكل خاص يستطيع

الطرف الأضعف أن يطرد الطرف الأقوى من البيت. ودليل ذلك (عبدان) و (السويس) [٢]!.

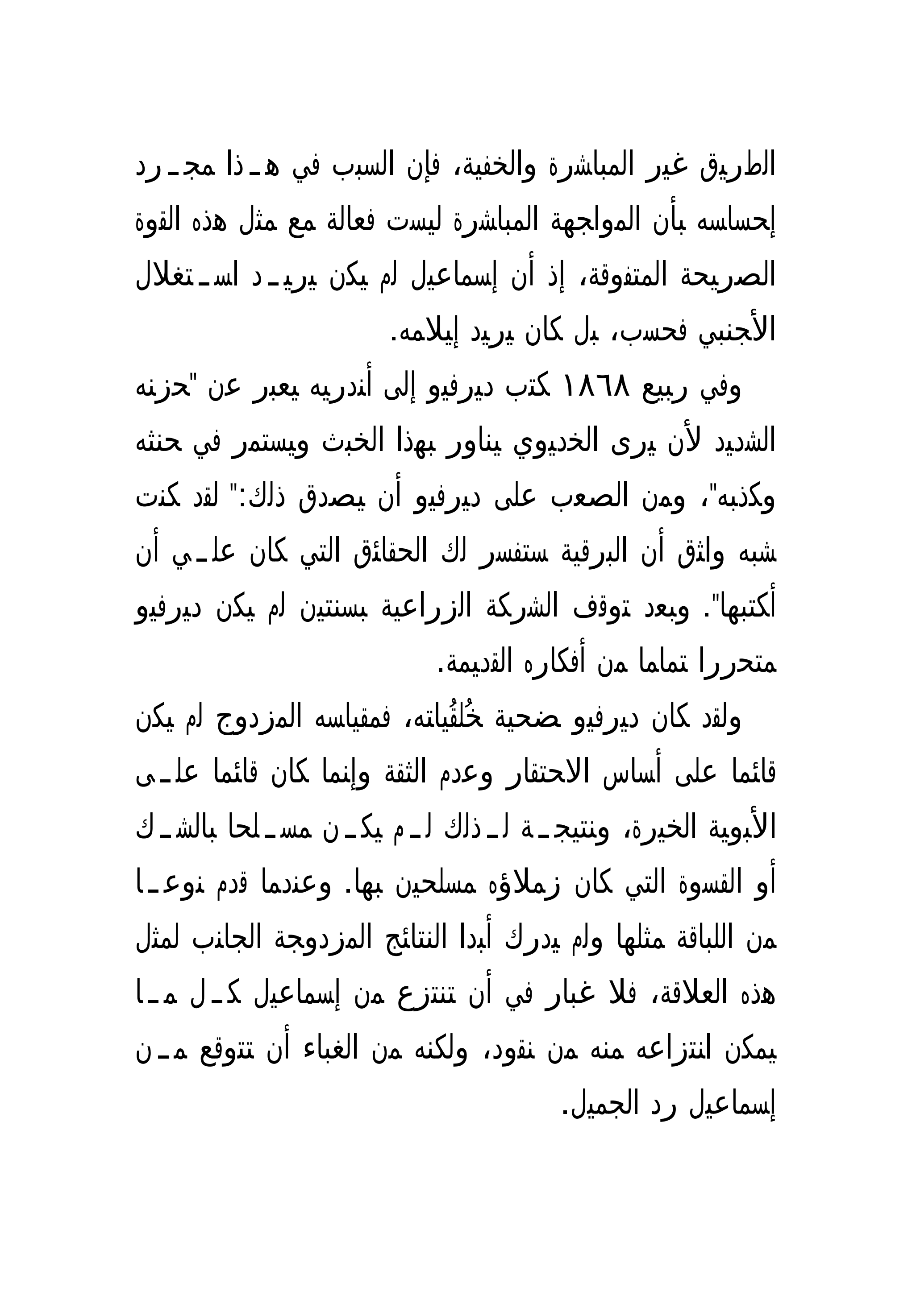
وفي سنة ١٨٦٠ كانت مصر فـي مرحلـة المضـايقة. فالبوليس المحلي الذي كان يضايقه فقـدان السـلطة علـى الأوروبيين، كان ينتقم بتطبيق تعليمات "وقوف العربات" على عربات الأجانب، ويترك سائقي عربات المصريين يفعلون ما يشاءون، وموظفو الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمـال الأجانب بالأخطاء والإحراج، وكتبة الخزانة يمكنهم إغضاب ديرفيو ببطء حساباتهم ومراجعاتهم. وإسماعيل يمكنه أن ينتقم من مقرضـيه ومتعهديـه ومقاوليـه والمعـذبين الآخـرين بالتأخيرات المعذبة، والوعود المضللة وطرق مماثلة.

---

[٢] يتجاهل المؤلف في هذه الفقرة حقيقة هامة، هي أن قوى الشـعوب الثائرة من أجل التحرر للوطني حتى أصبحت اليـوم بالفعـل – عنـد تجمعها – أقوى من قوى الاستعمار، وإذا كان مصدق قد فشل – فـي نهاية الأمر – في معركة عبدان، فما ذلك إلا لأنه تجاهل هذه الحقيقـة ولم يستفد منها، أما مصر الثورة فقد أدركت هذه الحقيقـة وتصـرفت على أساسها ولذلك انتصرت في معركة السويس ضد العدوان الثلاثي. (المترجم)

وصحيح أن هذه التكتيكات كانت تكلف إسماعيل أمـوالاً، وكان المراقبون الغربيون مندهشين باستمرار مـن إصـرار الخديوي على هذه الوسائل غير المجزية، إلا أنها كانت تقدم له نوعا من الراحة النفسية.

هذا هو ما فشل ديرفيو في إدراكه إلا في آخر الأمر بعد فوات الأوان: فمع كل الصـعوبات النقديـة التـي أجبـرت إسماعيل على التراجع في التزاماته وارتباطاته كـان هنـاك عنصر من الخبث المدبر سلفًا. والواقع أن إسـماعيل، كمـا أحس أندريه بسرعة كان ينوي استخدام ممولیه کمـا كـانوا ينوون استخدامه، وبينما يصعب أن نقول كم من هذه النوايـا سبق خبراته في حكم مصر (حتى قبل توليه العرش كانـت لإسماعيل أفكار عن استغلال الغـرب لسـلفه) إلا أن هـذه تدعمت ورسخت خـلال حكمـه بعـد ١٨٦٣. والحـق أن إسماعيل الخديوي قضى جزءا كبيرا من حكمه يتعلم (علـى حساب أخطاء عديدة باهظة كلجوئه إلى نابليون للتحكيم فـي مشكلة قناة السويس) كيف يحمي نفسه من جشـع الأجنبـي، والأكثر من هذا كيف يمكن استغلال هذا الجشع لأغراضـه الخاصة. وإذا كان في عمليات الدفاع والهجوم يلجأ غالبا إلى



الطريق غير المباشرة والخفية، فإن السبب في هذا مجرد إحساسه بأن المواجهة المباشرة ليست فعالة مع مثل هذه القوة الصريحة المتفوقة، إذ أن إسماعيل لم يكن يريد استغلال الأجنبي فحسب، بل كان يريد إيلامه.

وفي ربيع ١٨٦٨ كتب ديرفيو إلى أندريه يعبر عن "حزنه الشديد لأن يرى الخديوي يناور بهذا الخبث ويستمر في حنثه وكذبه"، ومن الصعب على ديرفيو أن يصدق ذلك:" لقد كنت شبه واثق أن البرقية ستفسر لك الحقائق التي كان علي أن أكتبها". وبعد توقف الشركة الزراعية بسنتين لم يكن ديرفيو متحررا تماما من أفكاره القديمة.

ولقد كان ديرفيو ضحية خُلقُياته، فمقياسه المزدوج لم يكن قائما على أساس الاحتقار وعدم الثقة وإنما كان قائما على الأبوية الخيرة، ونتيجة لذلك لم يكن مسلحا بالشك أو القسوة التي كان زملاؤه مسلحين بها. وعندما قدم نوعا من اللباقة مثلها ولم يدرك أبدا النتائج المزدوجة الجانب لمثل هذه العلاقة، فلا غبار في أن تنتزع من إسماعيل كل ما يمكن انتزاعه منه من نقود، ولكنه من الغباء أن تتوقع من إسماعيل رد الجميل.

ثمة نهاية قاسية وساخرة لكل هذا، فقـد صـرف سـعيد وإسماعيل ملايين الجنيهات للمحافظة على حسن العلاقة مع الغرب ولكسب احترامه وإرضاء مطالبه ومنع غضبه. ولكن الغرب – وقد أثارته المبالغات المتعصبة في عالم اليوم – لا يذكر إلا مضايقات ومراوغات واحتقار الأمس، ومن الـذي دفع ثمن القناة؟ فرنسا. ومن الذي بناها؟ ديليسـبس "أعظـم مقاول في العالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر".

غير أن سعيد وإسماعيل أنفقا ملايينهما لسبب آخر، هـو إحياء عظمة مصر وترك آثـار خالـدة بعـدهما [٣]، فقنـاة السويس هي الهرم الأكبر في الأزمنة المعاصرة، والشـركة المجيدية هي نواة الأسطول البحري والتجاري. واليوم يتذكر المصريون، النفاية، الضعف في مواجهة مطالب الغرب، بيع

---

[٣] إن التوفيق يخطئ المؤلف في هذه الفقرة عندما يحاول أن يعطـي لأعمال سعيد وإسماعيل باعثًا وطنيا، وعندما يقول إن المصـريين لا يتذكرون إلا النفاية. فما يسميه المؤلف بالنفاية هو في الحقيقة بيع مصر واقتصادها ومصالحها وشعبها للاستعمار الأوروبي وذلك مالا ينسـاه المصريون – ولا يستطيعون غفرانه – لسعيد وإسماعيل.
(المترجم)

أسهم القناة إلى إنجلترا، إفلاس ١٨٧٦ لقد كانت هناك سفينة من سفن الشركة الخديوية التي تملكها الحكومة، والتي أعقبت الشركة المجيدية، تدعى "الخديوي إسماعيل". وفي أغسـطس ١٩٥٦ عند قمة الصراع حول السيطرة على قناة السـويس غير اسم السفينة وأصبح "كليو باطرة" وليست أسـماء مثـل بورسعيد والإسماعيلية غير قابلة للتغيير أيضا!.

عندئذ لن يكون هناك شيء باق غير الذكريات المريرة...